

مركز دراسات الوحدة العربية

السلاح والخبز

الإنفاق العسكري في الوطن العربي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

دراسة في الاقتصاد السياسي

الدكتور عبد الرزاق الفارس

السلاح والخبز

الإنفاق العسكري في الوطن العربي

١٩٧٠ - ١٩٩٠

دراسة في الاقتصاد السياسي

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

السلاح والخبز
الإنفاق العسكري في الوطن العربي
١٩٧٠ - ١٩٩٠

دراسة في الاقتصاد السياسي

الدكتور عبد الرزاق الفارس

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
(١ - ٢١٢) ٤٧٨١٣٠٣

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٣

المحتويات

القسم الثاني
الإنفاق العسكري العربي: حجمه وتطوره ومحدداته

القسم الثالث
قياس عبء التسلّح

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

تمهيد

لم يكن لهذا العمل أن يكتمل دون مساعدة العديد من المؤسسات والأفراد، لن تكفي صفحات عديدة في ذكر أسمائهم. وإنني مدين بشكل خاص للدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، الذي شجّع فكرة الكتاب منذ بداياتها الأولى، وأعطاه الأولوية في برنامج النشر الخاص بالمركز.

وخلال فترة البحث، وجدت كل مساعدة واهتمام من قبل العاملين في صندوق النقد العربي، وأخص منهم د. معبد الجارحي، ود. صالح النصراوي، والأستاذ عبد الرحمن اليافعي. وقد أبدى كل من الأستاذ كمال السمكري، والأستاذ عثمان الحوت من مكتبة الصندوق براعة عالية في إرشادي نحو المصادر العلمية والاحصائية، كما أبديا صبراً منقطع النظير في تلبية طلباتي الكثيرة. كما أنني مدين أيضاً للعاملين في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن)، ومكتبة معهد الاقتصاد والاحصاء (أكسفورد)، ومعهد أكسفورد لدراسات الطاقة (أكسفورد)، والسيدة ديانا فيرغسون من وكالة الحدّ من التسلح ونزع السلاح (واشنطن)، والعاملين في مكتبة «مدرسة لندن للاقتصاد والسياسة»، وفي مكتبة جامعة الامارات العربية المتحدة.

لقد قرأ مسودة الكتاب العديد من الزملاء، وأبدوا ملاحظات قيّمة على المنهج النظري أو المحتوى العلمي. وإنني مدين بشكل خاص للدكتور معبد الجارحي الذي قدّم ملاحظات تفصيلية ناقدة على جميع فصول الدراسة، وكذلك للدكتور عبد الله ناصر السويدي، ود. أحمد خليل المطوع، لتبصيري ببعض الجوانب الخاصة بالآثار الاقتصادية الكلية للإنفاق العسكري، كما قدّم الأول منهما ملاحظات مكتوبة على الفصلين الخامس والسادس. كما أفدت من النقاش الموسّع مع العديد من الأشخاص، أخصّ منهم روبرت مابرو، ود. يزيد صايغ، ود. يوسف خليفة اليوسف، ود. جمال سند. كما أنني تلقيت ملاحظات ناقدة وعلمية من اثنين من الخبراء، اللذين قاما بتقييم مسودة الكتاب وتقرير مدى صلاحيته

للنشر، فلهما امتناني الخاص. وغني عن القول إن هؤلاء جميعاً ليسوا مسؤولين عن الأخطاء أو النتائج الواردة في الدراسة، وأن الكاتب وحده يتحمّل نتيجة ذلك.

وأتوجّه بالشكر أيضاً إلى عمادة البحث العلمي في جامعة الإمارات العربية المتحدة للدعم الذي قامت بتوفيره، وإلى السيدين فوزي علي محمود عثمان، وزايد جاد علي التعلب، من دار البحوث للطباعة والترجمة والتوزيع في مدينة «العين»، للمعاناة التي لقياها في الطباعة المتكررة لمسودات الكتاب في مراحله الأولى.

المقدّمة

ظاهرتان بارزتان ميّزتا الوطن العربي خلال العقود الأربعة الماضية؛ الأولى هي بروز أنظمة عسكرية أو أنظمة سياسية مدعومة من قبل المؤسسات العسكرية في العديد من البلدان العربية، والثانية هي ديمومة ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة.

نحو نصف البلدان العربية: مصر، سوريا، العراق، السودان، الجزائر، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، ليبيا، الصومال، موريتانيا، التي يشكّل سكانها حوالى ٧٢ بالمئة من جملة سكان الوطن العربي، حكمت أو لا تزال تُحكم من قِبَل حكومات ذات طابع عسكري. وبالرغم من تباين الفترات التي بقيت فيها هذه الأنظمة في سدّة الحكم، إلاّ أنه كان لها جميعاً آثار قوية في المجتمعات التي حكمتها. وفي البلدان الأخرى ذات الحكومات المدنية، لعبت المؤسسات العسكرية بدرجات مختلفة أدواراً هامة في التأثير في السياسات الداخلية، وكان ولاؤها عاملاً هاماً في استمرار تلك الأنظمة.

والوطن العربي كان أيضاً مسرحاً لحروب متواصلة، كان العديد منها مجالاً لتدخل الدول الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر. وخلال هذه الفترة، كان هناك ثلاثة حروب بين العرب واسرائيل؛ ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، عدا عن حرب الاستنزاف التي أعقبت نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وكذلك الحرب العراقية ـ الايرانية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. يضاف إلى ذلك مئات الحروب والمنازعات الصغيرة والمناوشات الحدودية والحركات الإنفصالية.

ونتيجة هاتين الظاهرتين، وعوامل أخرى مثل الارتفاع الهائل في عائدات النفط، أنفقت البلدان العربية ما يقارب من ١٠٠٠ مليار دولار على المؤسسات العسكرية خلال عقدين من الزمن؛ السبعينيات والثمانينيات. وكان العبء العسكري في الوطن العربي، سواء تم قياسه كنسبة الانفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي أو نسبته إلى الانفاق العام، يمثّل

أعلى المعدلات في العالم. كما أصبح الوطن العربي السوق الرئيسي لصادرات السلاح العالمية.

وبالرغم من أهمية هذه الظاهرة؛ أي ظاهرة تنامي الإنفاق العسكري العربي، إلّا أنها لم تلقَ أية عناية أو اهتمام من قبل الباحثين والمفكرين. وباستثناء بعض الأعمال القليلة التي تركزت أساساً على تحليل الإنفاق العسكري الاسرائيلي أو محاولة تقدير التكلفة الاقتصادية للحرب العراقية ـ الايرانية، فإن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية تكاد تخلو من تحليل علمي لهذه الظاهرة ومسبباتها وآثارها. وفي بعض الأحيان لا تحوي تلك الدراسات سوى اشارات عابرة تزيد من غموض الموضوع ولا تساعد على جلائه.

وغياب هذا الاهتمام قد يكون له عاملان:

العامل الأول، هو تباين المواقف حول المؤسسة العسكرية؛ وبالتالي حول الإنفاق العسكري، مما أعاق بروز وجهة نظر موضوعية بهذا الشأن. وقد شاعت في الوطن العربي نظرتان متباينتان حول «العسكرة» وتزايد حجم الإنفاق الدفاعي. وقد يكون التباين؛ بالرغم من بعض خصوصياته العربية، انعكاساً للاختلاف ضمن مدرسة العلوم الاجتماعية حول هذه الظاهرة. فالتيار الأول ينظر إلى الإنفاق العسكري على أنه ظاهرة «سيئة» تحوي في طياتها هدر الموارد الاقتصادية النادرة، وتقليص القطاع المدني في المجتمع. وإن إلغاء هذا الإنفاق أو تخفيضه سيؤدي إلى نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الإنفاق التنموي والاجتماعي. وربما كانت بعض جوانب هذه النظرة مستمدة من الاتجاه السلبي الذي يحمله المثقفون العرب عموماً نحو الأنظمة العسكرية، وذلك لسجل هذه الأنظمة غير الحميد في التعامل مع الأحزاب والمنظمات الشعبية، وحقوق الانسان وقضايا التنمية بشكل عام. التيار الثاني ينظر إلى الإنفاق العسكري على أنه أمر «حميد». فبالإضافة إلى وظيفته في تحقيق الأمن، فإن له آثاراً ايجابية في النمو الاقتصادي، وعلى معدلات التوظف وتكوين رأس المال البشري. وفي البلدان العربية، قد تمتزج نظرة هذا التيار مع التراث الذي يعلي من شأن القتال والسلاح، ويضع قيمة الشهادة والجهاد في أعلى المراتب. والمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى دورها في الدفاع عن كيان الدولة، فهي مصدر الإلهام وتنمية القيم العالية في المجتمع مثل التضحية والشجاعة.

العامل الثاني لغياب الاهتمام بدراسة الإنفاق العسكري، هو أن هذا الإنفاق قد اختلطت فيه الحقائق بالخرافات. وما الإنفاق العسكري، ليس في أذهان الأفراد العاديين، بل أيضاً لدى العديد من المهتمين والمثقفين، سوى مصطلح يرتبط بالعمولات والصفقات السرية والسماسرة والرشوة والفساد. وقد ساعد على ذلك شحّ المعلومات والإحصاءات التي تنشر باللغة العربية حول هذا الموضوع، إذ إن الحكومات عادة تحيط ذلك بجدار من السرية، وتعامل الإنفاق والتصنيع العسكريين على أنهما من قضايا «الأمن الوطني أو القومي» التي لا يجوز الإفصاح عنها.

إن الأمن الوطني أو القومي له قيمة عظيمة لدى أي شعب من الشعوب. ويمكن

الاستدلال على ذلك بمقدار التضحية التي يكون الأفراد راغبين بالقيام بها عندما تتعرض دولتهم أو مصالحهم للخطر. إلاّ أن الحقيقة المرّة هي أن هذا الأمن تكلفة كبيرة، تحدّد حجمه وحدوده. فنحن بحاجة إلى الثروة من أجل تعزيز القوة العسكرية، وهذه الأخيرة لازمة من أجل الحصول على الثروة أو المحافظة عليها. وهناك علاقة تبادلية وثيقة بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. وتعزيز الأولى يحتاج إلى مزيد من الموارد المالية، ولكن ذلك قد يؤدي بمرور الوقت إلى التدهور الاقتصادي، وربما الاجتماعي. ومن جانب آخر فإن ازدياد الثروة الاقتصادية دون دفاع ستؤدي إلى النهب والامتهان. والخيار بينهما يحتاج إلى نظر عميق واعتبار للعوامل المتعددة.

وهذه الدراسة عن الإنفاق العسكري في الوطن العربي جاءت لتساهم في سد الفراغ في المكتبة العربية حول هذا الموضوع، وتقديم محاولة لفهم أفضل لهذه الظاهرة، ولإثارة حوار جاد حولها. وقد حاولت الدراسة أن تشمل جميع البلدان العربية، إلاّ أن غياب الإحصاءات في بعض الأحيان كان عاملاً في تحديد نطاقها. كما شملت الدراسة الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، وذلك لتنامي ظاهرة الإنفاق العسكري خلالها بشكل غير مسبوق. وقبل التعرّض إلى وصف اجمالي لمكوّنات الدراسة، يحسن الإشارة إلى ثلاث ملاحظات هامة: **الأولى**، أن عنوان الدراسة السلام والخبز/ **الانفاق العسكري في الوطن العربي** قد يوحي بأن هناك كياناً اسمه «الوطن العربي» وأن له إنفاقاً عسكرياً. إلاّ أن الحقيقة هي أن التجزئة كانت الطابع الغالب على البلدان العربية منذ مطلع هذا القرن. وكانت المصالح القطرية هي المحرك الأساسي للعديد من السياسات الاقتصادية والعسكرية، فغياب «التنسيق»، فضلاً عن التوحيد، لم يؤديا إلى هدر الموارد الاقتصادية فقط، وإنما قادا إلى صياغة توجهات مستقلة من قبل البلدان العربية، أدّت في بعض الأحيان إلى أوجه من الصراع العسكري بين هذه البلدان. ونظراً إلى أن أحد أهم أهداف الدراسة هو إبراز مقدار العبء العسكري في البلدان العربية، فقد آثرنا دراسة الإنفاق العسكري لكل دولة على حدة، بالرغم من أن الفصل الثالث قد احتوى مقارنة الإنفاق العسكري «للوطن العربي» بالوحدات الجغرافية والعسكرية الأخرى في العالم. **الثانية**، هي أن الإنفاق العسكري ليس ظاهرة اقتصادية بحتة، بل ينطوي على جوانب سياسية واجتماعية واستراتيجية. واخضاع الإنفاق العسكري للتحليل الاقتصادي التقني البحت قد يقود إلى مزيد من الضلال حول هذا الموضوع. وبالرغم من احتواء الدراسة على جوانب عديدة من التحليل الاحصائي والقياسي، إلاّ أن ذلك قد قدّم ضمن اطار «الاقتصاد السياسي». **الثالثة**، هي أنه خلال إعداد هذه الدراسة قد حصلت تطورات هائلة على المستويين الدولي والاقليمي، مما أثّر في البحث، وبالذات في مجال المسميات والمصطلحات. فخلال العامين المنصرمين شهد العالم اختفاء الاتحاد السوفياتي، وتفكّك حلف وارسو، وظهور بعض الاتفاقيات أو التحالفات الدولية، مثل اتفاقية الأمن والتعاون الأوروبي. هذه الفترة شهدت أيضاً توحّد شطري اليمن في دولة واحدة. ولأن معظم هذه الأحداث قد وقع في نهاية الفترة التي تشملها الدراسة، فقد آثرنا الإبقاء على المسميات القديمة لدلالاتها التاريخية وتأثيرها في تطور الأحداث، مع الإشارة إلى

أهم التطورات الحديثة وانعكاساتها الحالية والمستقبلية.

وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول يتناول الإطار النظري وبعض القضايا المنهجية الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بمصادر الإحصاءات. وهذا القسم يحوي فصلين، يختص **الفصل الأول**، بعرض موقع الإنفاق العسكري ضمن النظرية الاقتصادية. وحقيقة الأمر أنه توجد ضمن النظرية الاقتصادية مدارس عدة؛ لكل واحدة منها نظرة مختلفة إلى موقع وآثار هذا الإنفاق، ولذا حرصت على تقديم الخطوط العريضة التي تقوم عليها كل مدرسة، مع التركيز على التطورات الحديثة في النظرية الاقتصادية، وخاصة تلك الجوانب المتعلقة منها بالتنمية.

والباحث في مجال الإنفاق العسكري سيواجه بمشكلة غير معهودة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ألا وهي كثرة البيانات والتقديرات حول حجم هذا الإنفاق للدولة الواحدة. وهذا ناجم عن طبيعة السريّة التي تحاط بها هذه الاحصاءات، وعدم دقة البيانات الرسمية المنشورة، وتعدّد المنظمات والمؤسسات المعنية بمراقبة التسلّح. ولأن هذا الكتاب هو دراسة احصائية قياسية لظاهرة الإنفاق العسكري، فقد تمّ تخصيص **الفصل الثاني** لمناقشة مصادر الاحصاءات ومقدار وأسباب الاختلاف في ما بينها، ومزايا ومثالب كل مصدر.

القسم الثاني، يركّز على تقدير حجم الإنفاق العسكري وتطوره خلال العقدين الماضيين ومحددات نموه، وكذلك على موقع الإنفاق العسكري العربي من جملة الإنفاق العالمي، ومن انفاق العالم الثالث، ومقارنة الإنفاق الدفاعي العربي بمثيله لدول الجوار الجغرافي الرئيسية (ايران، تركيا، اثيوبيا، اسرائيل). وهذا القسم يحوى ثلاثة فصول، ويبدأ بـ**الفصل الثالث** الذي يعرض حجم وتطور وأنماط الإنفاق العسكري العالمي وموقع الإنفاق العسكري العربي منه. وقد اعتبر الوطن العربي كوحدة سياسية واحدة، وتمّت مقارنته بالوحدات السياسية أو العسكرية أو الجغرافية الأخرى؛ مثل حلف الناتو وحلف وارسو أو دول افريقيا ودول أمريكا اللاتينية. و**الفصل الرابع** يحوى عرضاً مبسطاً للإنفاق العسكري للبلدان العربية، ودول الجوار الجغرافي، وكذلك عرضاً للعبء العسكري؛ أي قياس الإنفاق العسكري لكل دولة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي وإلى الإنفاق العام. أما **الفصل الخامس** فيتضمن تحليلاً قياسياً لمحدّدات هذا الإنفاق سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما يتضمن دراسة تفصيلية عن فرضيات سباق التسلح ومحاولة تطبيقها على المجموعات الاقليمية ضمن الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي.

القسم الثالث، بفصوله الثلاثة هو محاولة لقياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العسكري، ومحاولة تقديم منهج علمي لإجراء هذا القياس، بعيداً عن الاعتبارات العاطفية أو الميول الايديولوجية. و**الفصل السادس** يركّز على آثار الإنفاق العسكري في المستوى الكلي؛ أي تأثيره في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار والاستهلاك والادخار

والتضخم والتوظيف. وقد تمّت مناقشة ذلك ضمن نموذج رياضي قياسي. أما الآثار الاجتماعية للإنفاق العسكري؛ أو تكلفة الفرصة البديلة، فقد تمّ مناقشتها في الفصل السابع. وفي هذا المجال فقد تمّ التركيز على ثلاث نواح هامة، هي: الإنفاق التعليمي، والإنفاق الصحي، والإنفاق الرأسمالي أو التنموي. والفصل الثامن يسلّط الضوء على حجم وتطور تجارة السلاح العالمية وموقع الواردات العربية منها، والمضامين الاقتصادية والسياسية لهذه الواردات، كما يتضمّن هذا الفصل دراسة عن علاقة الواردات من المعدات العسكرية بتفاقم مشكلة المديونية العربية.

القسم الأول

الإطار النظري ومصادر الإحصاءات

الفصل الأول

الإنفاق العسكري في إطار النظرية الاقتصادية

أولاً: الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

في ما عدا النقاش المحتدم حول الطريقة المثلى للدفاع عن الدولة بأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الممكنة، والذي حُسم لصالح تكوين جيوش نظامية دائمة، فإن الفكر الاقتصادي في بداياته الأولى كان معنياً بقضيتين هامتين تتصلان باقتصاديات الحرب بشكل عام(1). القضية الأولى، تتصل بالبحث عن نظام لتمويل المؤسسة العسكرية خلال فترات السلم والحرب بطريقة من شأنها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون فرض أعباء إضافية على المجتمع. القضية الثانية، هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الحرب بشكل عام، وللإنفاق العسكري بشكل خاص، وبالذات التأثيرات المحتملة لوجود مؤسسة عسكرية ممتدة على القطاع المدني والحريات العامة. ولا تزال هاتان القضيتان تشغلان حيّزاً هاماً من النقاش الدائر، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حول أهمية الاقتصاد العسكري ومكانته ودوره.

---

(1) كان النقاش يدور أساساً حول مزايا ومثالب كل من النظامين الدفاعيين التاليين: ١ ـ وجود جيش نظامي دائم (Standing Army)؛ ٢ ـ وجود قوات متطوعة مدربة وغير نظامية (نظام الميليشيات Militia). والحوار في القرن الثامن عشر، الذي اشتهر ببزوغ الفكر الليبرالي الحديث، لم يكن متركزاً فقط على التكاليف الاقتصادية لكل من النظامين، وإنما كان معنياً أيضاً بقضية تأثير وجود جيش دائم في الحريات الفردية. من المدافعين عن النظام الثاني، أندرو فليتشر، وعن الأول مؤسس علم الاقتصاد الحديث آدم سميث. انظر: Andrew Fletcher [Andrew Fletcher of Saltoun], «A Discourse of Government with Relation to Militias, 1968,» in: Andrew Fletcher, *Selected Political Writings and Speeches,* edited by David Daiches, [Publications] - Association for Scottish Literary Studies; no. 9 (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1979), pp. 2-26, and Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,* edited by R.H. Campbell and A.S. Skiner (Oxford: Clarendon Press, 1976), vol. 2, pp. 698-701.

ولقد تزامن ظهور مشكلة تمويل الإنفاق العسكري مع ظاهرة تقسيم العمل. وعندما يتّجه البعض إلى تخصيص وقته للدفاع عن الدولة، فإنه بالضرورة سيضحي بنشاط اقتصادي يدرّ له دخلاً معيناً، ولذا فإنه سيعتمد في معيشته على الآخرين. وفي المجتمعات البدائية، سواء تلك منها القائمة على الصيد أو الرعي، لم تكن هناك حاجة إلى جيوش نظامية، لأن كل رجل هو محارب. وقد ساعدت طبيعة النشاط الاقتصادي التي يزاولها السكان آنذاك، والتي تعتمد أساساً على القوة العضلية، على إعدادهم لهذه الوظيفة دون الحاجة إلى تدريب مستمر. والشكل البدائي للتنظيم الاقتصادي القائم خفض التكلفة الاقتصادية للحرب إلى حدودها الدنيا التي لم تكن تتجاوز في كثير من الأحيان تكلفة الفرصة البديلة للنشاط الذي تم التضحية به من قبل المحاربين، وربما بعض الدمار الذي يصيب الممتلكات أو الماشية.

ويلاحظ أن بروز ظاهرة الجيوش النظامية الدائمة قد ارتبط بظهور المجتمعات المتقدمة. ومن بين عوامل عديدة، فقد لعب كل من التقدم الصناعي والتقسيم الدقيق للعمل والتطور الهائل في الفنون الحربية أدواراً متميزة في تعزيز هذه الظاهرة. لقد عنى تقدّم الصناعة وتقسيم العمل أن الدفاع قد غدا بطريقة متسارعة سلعة عامة (Public good)؛ يستلزم توفيرها رفع الضرائب أو التضحية بإنتاج سلع أخرى، وتقدّم الفن العسكري ضاعف من التكاليف الاقتصادية، ليس فقط لمواكبة التطورات الحديثة في السلاح وإنما أيضاً في تفريغ أعداد متزايدة من السكان النشطين اقتصادياً للخدمة في هذا القطاع، ومن ثم حجبهم عن نشاطات اقتصادية ربما هي أكثر انتاجية وعائداً للمجتمع.

والحروب التي هي في معظم جوانبها مرتبطة بالصراع على الموارد، ازدادت حدة بسبب تقسيم العمل، وذلك لأنه مع هذا التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الجديد، ازداد مقدار التراكم الرأسمالي في المجتمع، الذي يعود إلى الطبقة الرأسمالية على شكل أرباح، أو إلى الحكومة على شكل ضرائب. ومكّنت زيادة الموارد الحكومة من تعزيز آلية الحرب. ويذهب البعض إلى القول إن ظهور الدول القومية (Nation-states) قد عزّز هو الآخر من ظاهرة الحرب، وذلك بسبب تفاقم مشكلة التوزيع غير المتكافىء للموارد الطبيعية الذي ترتب على بروز الحدود الدولية، وكذلك توسيع نطاق الحرب، لأن تثبيت الحدود عنى واقعياً تلاشي حل «الهرب» أو الانسحاب الذي كان ممكناً في نطاق المجتمعات المتنقلة[٢]. والحقيقة المؤسفة هي أن تشكيل الدول الحديثة لم يكن ممكناً دون إراقة الكثير من الدماء، حيث استلزم تكوين

---

(٢) يناقش مايكل مان (Michael Mann) أنه بالرغم من أن الحكومات لديها وظائف متعددة إلاّ أن استقراء التاريخ يشير إلى أن وظيفتها الأساسية كانت الحرب (وفي العصر الراهن الدفاع). ويدلل على مقولته هذه بالإشارة إلى أن الحكومة البريطانية في الفترة بين ١١٣٠ ـ ١٨١٥ قد أنفقت معظم مواردها (ما بين ٧٥ بالمئة و٩٥ بالمئة من مجموع النفقات العامة) على الحرب أو الإعداد لها. ولم تكن تلك سمة خاصة بالمجتمع البريطاني، بل إن الدول الأوروبية الأخرى قد مارست الدور ذاته. انظر:
Michael Mann, «Capitalism and Militarism,» in: Martin Shaw, ed., *War, State and Society* (London: Macmillan, 1984), p. 30.

المجتمعات الحديثة استخدام القوة. ولولا ذلك لكان العالم لا يزال يعيش على شكل قبائل رُحّل صغيرة بدلاً من المجتمعات الكبيرة المواتية للتقدم.

وهناك اعتقاد شائع بأن السلاح ربما كان سابقاً على الآلة. ولو لم يوجد السلاح لربما لم توجد الآلة. والتقدم في صناعة الآلات العسكرية قديماً قاد إلى العديد من الصناعات المكملة أو تلك التي لها استخدامات سلمية واسعة. والإنفاق على البحث والتطوير (Research and Development) في المجتمعات الصناعية الحديثة كان معظمه متركزاً على التطبيقات الحربية، التي وُسّعت في ما بعد لتشمل الاستخدامات السلمية. وهكذا غدا الإنفاق العسكري لأغراض تطوير الأسلحة أو التدريب عليها، مكوّناً رئيسياً هاماً من مكوّنات الإنفاق العام في كل دول العالم الحديث.

ولا شك، أن الموضوع الأكثر إثارة للجدل، قديماً وحديثاً، هو طرق تمويل المؤسسة العسكرية؛ تمويل الحرب قديماً، وتمويل الإنفاق العسكري حديثاً. ولأنه ليس من أهداف هذا الفصل استقراء كافة النظريات في هذا المجال، فإنه ستتم الإشارة إلى أهم المدارس التي كان لها الهيمنة أو التأثير في الفكر الاقتصادي(٣). النقاش تمحور حول نظامين رئيسين لتمويل الحرب أو آلته، وتلك هي الضرائب أو الاقتراض. وفي أوقات السلم، يعامل الإنفاق العسكري عادة معاملة السلع العامة، مثل التعليم أو الصحة أو تحقيق العدالة أو الأمن في المجتمع، ويخصص بحصّة من الإنفاق العام تتناسب وأهميته. ويثور الخلاف عادة وقت الحرب أو في أوقات حصول تهديد للأمن الوطني، لأن ذلك يتطلب رفع حصة الدفاع من جملة الإنفاق العام. وتحقيق ذلك يحتم على السلطات الاختيار بين أخف الضررين: رفع معدلات الضرائب العامة مع آثارها الانكماشية، أو زيادة الدين العام، من المصادر الداخلية أو الخارجية، مع آثاره الاقتصادية والسياسية المتعددة.

ريكاردو (Ricardo)، الذي كان من أهم المدافعين عن النظام الأول؛ (الضرائب)، كان في الحقيقة معنياً بالمتضمنات السياسية لذلك النظام. ودفاعه عن نظام الضرائب، لم يؤسس على منطلقات اقتصادية بحتة، بل كان ينظر، أبعد من ذلك، إلى آثار هذا النظام على متخذي القرار السياسي والعسكري. يعتقد ريكاردو أن الحرب قد تنشأ بسبب ضعف القيود على الحكومات. وبسبب ضعف الرقابة هذا، فإن الحروب قد تنشأ لأسباب تافهة أو لطموحات شريرة، أو ربما لأن فيها مصلحة للقادة السياسيين؛ (الربح أو الشهرة أو العظمة)، أو ربما لتصوراتهم الخاصة للمصلحة الوطنية. وربما كان مصدر قلق ريكاردو نابعاً من الحروب المتواصلة بين بريطانيا وفرنسا التي صاحبت بزوغ العهد النابليوني. ورأى ريكاردو أن تمويل الحرب عن طريق الدين العام، هو شر لا ضرورة له على الرغم من أن

---

(٣) هناك مناقشة موسعة لموضوع الاقتصاد العسكري، وبالذات تمويل الحرب، في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، انظر: E. Silberner, *The Problem of War in Nineteenth Century Economic Thought* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1946).

الساسة يفضلون هذه الطريقة لأن من شأنها نقل أعباء الحرب للأجيال القادمة، إلّا أن نتيجة ذلك هو تشجيع طموحات وغطرسة بعض متخذي القرار.

ريكاردو، إذن، كان معنياً بمنع الحكومات من شن حروب مكلفة على حساب عامة الشعب. ورأى أن الضرائب، بالرغم من أن أعباءها ستقع كاملة على كاهل الجيل الحالي، إلّا أنها الوسيلة الوحيدة التي تضمن مراقبة البرلمان ومشاركته في سلطة اتخاذ القرارات الرئيسية في الحرب أو الإعداد لها. المزايا الاقتصادية لنظام الضرائب عديدة؛ فأعباء الحرب، أولاً، بالرغم من أنها باهظة خلال استمرارها، إلّا أن آثارها ستتوقف حال توقفها. ونظام الاقتراض لا يعني ارتهان الدولة لمديونية شديدة فقط، وإنما قد يؤدي إلى فقدانها لاستقلالها السياسي، بالرغم من انتصارها عسكرياً. وقد يعني نظام الاقتراض أيضاً استمرار الآثار الاقتصادية للحرب لفترة طويلة. ومن شأن نظام الضرائب ثانياً، الحفاظ على رأس المال في المجتمع، بينما التمويل عن طريق الاقتراض يؤدي إلى تناقص رأس المال بسبب دفع معدلات الفائدة بشكل مستمر.

الاعتراض الرئيسي على هذه الطريقة في التمويل هو أن أعباء رفع معدلات الضرائب، ستقع على أصحاب رأس المال وملاك الأراضي، لأنهم وحدهم الذين لديهم سيولة حاضرة. وقد يبدو أن المنتفع الرئيسي من هذا النظام هم العمال وأصحاب الأجور بسبب انعدام السيولة عندهم. ولكن ريكاردو، يستدرك بالقول إنه ما لم تؤثر الحرب في معدلات الأسعار، فإن العلاقة بين أصحاب الأجور والمرتبات من جهة، وبين أصحاب رأس المال من جهة أخرى، ستعود إلى وضعها التوازني[٤].

التيار الفكري الآخر، الذي رفض المنطق الذي تقدم به ريكاردو، قاده كينز (J.M. Keynes). المشكلة الأساسية التي واجهتها هذه المدرسة، والتي لوحظ أنها تتفاقم أثناء الحرب بشكل خاص، هي التضخم. والتضخم له مصدران أساسيان، هما القصور في العرض الكلي للسلع أثناء الحرب وفي مراحلها الأولى بالذات، وكذلك ازدياد السيولة النقدية في المجتمع نتيجة دخول العديد من العاطلين عن العمل، وكذا النساء والفتيان إلى سوق العمل للإحلال محل الرجال الذين تحوّلوا من القطاعات الاقتصادية المنتجة إلى أرض المعركة. وزيادة السيولة النقدية لن يقابلها زيادة مساوية في كمية السلع المتوافرة في المجتمع. ولذا فإن الهدف الأساسي لمتخذي القرار الاقتصادي والسياسي ينبغي أن يركّز على امتصاص السيولة

---

(٤) وردت الحجج الرئيسية لريكاردو حول هذا الموضوع في:

David Ricardo, «Essay on the Funding System,» in: Piero Sraffa, ed., *The Works and Correspondence of David Ricardo* (Cambridge: Cambridge University Press, 1951), vol. 4.

كما وردت بعض تلك الحجج في كتابه الرئيسي:

David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation,* edited by Piero Sraffa (Cambridge: Cambridge University Press, 1951).

انظر أيضاً: Gavin Kennedy, *Defense Economics* (London: Duckworth; New York: St. Martin's Press, 1983), pp. 9-12.

النقـدية التي في أيـدي الناس. ويشـير كينز إلى أنـه يمكن زيادة حجم الانتـاج في المجتمع في وقت السلم عن طـريق زيادة العمـل، أما في وقت الحـرب فإن حجم الانتـاج سيكون ثـابتاً تقريباً، ولـذا فإن المـزيد من العمـل الشاق سيمكّننـا من القتال بشكـل أفضل، ولكن ينبغي عدم زيادة كمية الاستهلاك.

المنهج الذي اقـترحه كينـز يقوم عـلى أساس سحب السيـولة النقـدية من المجتمـع عن طريق الادخار الإجباري (Compulsory Saving). ويمكن تحقيق ذلك بـالخطوات التالية: (١) تحـديد قـدر معين من دخـل كل فـرد ينبغي سحبه أو اقتـطاعه لضـمان عـدم استخـدامـه في الاستهلاك الحالي، على أن يدفع له بعـد انتهاء الحـرب؛ (٢) يمكن تعويض هـذا الاستهلاك المؤجل عن طريق فرض ضريبة على رأس المال بعد الحرب من دون أن يترتب على ذلك زيادة الدين العام؛ (٣) وضع حدود دنيا للدخول التي يجب الاقتطاع منها، وذلـك من أجل حمـاية حجم الاستهلاك الحاضر للفئات الأقل حظاً في المجتمع(٥).

الإدخـار الإجبـاري يختلف عن كـل من الضرائب والتضخم، حيث إن النـظامـين الأخـيرين يستلزمان اقتـطاع حجم الدخـل المتاح للفـرد دون وعد بـالتعـويض في المستقبـل. والبـديل لـلإدخار الإجبـاري، هو التضخم الإجبـاري (Compulsory inflation)، لأن زيادة السيولة في المجتمع مع ثبات حجم الانتاج سيترتب عليه ارتفـاع الأسعار. التضخم سيعمـل على اعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات الرأسـمالية، وقـد يؤدي أيضاً إلى زيـادة أجـور العمال. إلاّ أنـه من خلال آليـة الضرائب ستؤول معظم هـذه الـزيـادات إلى خـزينـة الدولة.

وإذا كانت خطة كينز قد هوجمت لأنها تبدو ظاهرياً ضد الحريات الفـردية وغـير محابيـة للطبقات الفقيرة والمتوسطة، فإن ميزتها الأساسية تكمن في معالجتها للمشاكل الاقتصادية التي تنشأ بعد انتهاء الحروب. فغالباً ما يعقب الحروب ركود اقتصادي تصحبه بطالة نتيجة تـوقف أو انحسـار الإنفاق العـام الحكومي المخصص لتمـويل آليـة الحرب. لـذا، فـإعـادة تـوزيـع المدخرات الإجبارية بعد انتهاء الحرب ستضمن استمرار تدفق السيولـة في المجتمع، ومن ثم ضمان عدم انخفاض الطلب الكلي.

مـواجهة التضخم أثنـاء الحـرب يمكن أن تتم من خـلال سيـاسـات ليست بـالضرورة متطابقة مع الوصفة الكينزية التي لم ترق بالتأكيد لبعض المفكرين الاقتصاديين. وتتـركّز هـذه البدائل حول التدخل الحكومي المباشر في سوق السلع والخـدمات عن طـريق نظام الحصص أو التوزيع بـالبطاقـات. قاد هـذه المدرسـة المفكر الاقتصـادي الشهير مـايكل كـالسكي (M.

---

(٥) وردت هذه المقترحات في مقالات نشرها كينز في جريدة التايمز عام ١٩٣٩، ثم طبعها مـع التعديـل في كتابه:

John Maynard Keynes, *How to Pay for the War: A Radical Plan for the Chancellor of the Exchequer* (New York: Harcourt Brace Jovanovich; London: Macmillan, 1940), pp. 8-12.

انظر أيضاً: Kennedy, Ibid., pp. 18-20.

(Kalecki)، وتمثّلت في مقالات عديدة نشرت خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥. ويبدو من المحاججة التي قدّمها أثناء مناقشة العلاقة بين الميزانية والتضخم، معارضته رفع معدلات الضرائب كوسيلة لتمويل الحرب، وتفضيله بدلاً من ذلك سياسة الاقتراض. أما مشكلة التضخم التي ستنجم عن هذا الحل؛ أي عن زيادة السيولة في المجتمع، فيمكن معالجتها عن طريق نظام التخصيص (Rationing)[٦].

بعد الحرب العالمية الثانية، وقبل الحرب الكورية، كان هناك اعتقاد شائع بأن الإنفاق العسكري الكبير لا يتطابق مع معدلات نمو اقتصادية عالية. والقناعة السائدة آنذاك كانت هي أن استمرار الزيادة في الإنفاق العسكري تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك المدني وارتفاع معدلات التضخم وفقدان النمو الاقتصادي، وربما بروز الدكتاتورية، أو بعض عناصرها في المجتمع. وفي مطلع الخمسينيات بدأ حوار في الولايات المتحدة حول الحاجة إلى إعادة التسلح من أجل الوقوف في وجه التحديات الدولية، التي كان بعض المتنفذين في إدارة الرئيس ترومان يعتقدون أنها تهدّد مصالح الولايات المتحدة. وبالرغم من أن الحوار ركّز أساساً على القضايا الاستراتيجية والسياسية، إلّا أنه تطرّق أيضاً إلى الآثار الاقتصادية لمثل هذا الإنفاق.

أحد أطراف الحوار كان يحاجج بأن الإنفاق العسكري، وفقاً لنموذجه في الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية من شأنه الاستخدام الأمثل والكامل للموارد المتاحة، وكذلك توفير موارد هائلة للاستخدامات المدنية، ومن شأنه أيضاً توفير معدلات أفضل لمستويات المعيشة. وفي أجواء الركود الاقتصادي التي ميّزت سنوات الخمسينيات في الولايات المتحدة، فإن النقاش كان يركّز على أهمية الإنفاق العسكري في حفز النمو الاقتصادي. ومن جهة ثانية كان هناك من يعارض الإنفاق العسكري مؤكداً أنه بالرغم من المزايا التي حصل عليها اقتصاد الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية؛ (لأنها فترة قصيرة)، إلّا أنه في المدى البعيد، يؤثر الإنفاق العسكري سلباً في معدلات الاستثمار والإنفاق العام الاجتماعي.

نشوب الحرب الكورية في حزيران/ يونيو ١٩٥٠، وتدخل الصين في ذلك الصراع أعطى دفعة قوية للمجموعة الأولى، وأدى إلى ظهور ما سمّي في ما بعد «الكينزية العسكرية» التي تقول إنه يمكن حفز الاقتصاد القومي من خلال خلق طلب فعّال عن طريق الإنفاق العسكري[٧].

---

(٦) نشرت معظم المقالات في مجلة الاحصاء (سميت في ما بعد مجلة الاقتصاد والاحصاء) الصادرة عن معهد الاقتصاد والاحصاء في جامعة اكسفورد، ونشرت لاحقاً في كتاب خاص، انظر:

Institute of Statistics in Oxford University, *Studies in War Economics* (Oxford: Basil Blackwell, 1947).

(٧) لعرض الحوار الذي دار خلال تلك الفترة، انظر:

Hugh G. Mosely, *The Arms Race: Economic and Social Consequences* (Lexington, Mass.: Lexington Books, ©1985), pp. 5 and 7-12.

الكاتبان اللذان ركّزا على آثار الإنفاق العسكري السلبية في اقتصادات الدول الصناعية، هما: =

والأفكار الأساسية لكينز حول تمويل الحرب، طوّرت في ما بعد، لتصبح مجموعة متكاملة من السياسات والآليات التي يستخدم فيها الإنفاق العسكري، وخاصة في الدول الصناعية، كأحد أهم الأدوات، لدى الحكومة المركزية، للتحكم في النشاط الاقتصادي. ومن خلال الإنفاق العسكري يمكن السلطات المركزية ادارة الطلب في المجتمع (Demand Management)، وبالتالي التحكّم في حجم التوظيف والانتاج وتوزيع الاستثمارات بين المناطق الجغرافية المختلفة.

ثانياً: الإنفاق العسكري من منظور تنموي

القرار الاقتصادي في ظل وجود قيود مالية أو لاعتبارات تتعلق بندرة الموارد، قرار يسعى إلى تعظيم العائد أو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ولأن هناك حاجات متجددة ولامتناهية، وإمكانات محدودة، فالتنافس على تخصيص الموارد يزداد بدرجة موجبة مع تناقض الطاقات المتوافرة. وفي البلدان التي تعاني غياب أو نقص هياكل البنية الأساسية، والتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفقدان القاعدة الصناعية العريضة، فإن الاشكالية الرئيسية التي تواجه متخذي القرار فيها هي اختيار الأولويات التي من شأنها الإسراع في النهوض والإنبعاث. وهذه القضية هي جوهر الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالتنمية.

والإنفاق العسكري يفرض تحدٍّ من نوع جديد. فهو أحد أوجه الإنفاق التي تنمو بمعدلات متسارعة، دون أن تعطي عائداً اقتصادياً ملموساً على شكل سلع وخدمات سوقية. ومن جانب آخر فإن غياب الأمن، الذي يترتب على تقليص الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية، قد يهدّد أو يقضي على كل منجزات التنمية في حال وجود خطر خارجي. والقناعة التي سادت الأدبيات الاقتصادية، والتنموية منها بالذات، هي أن الإنفاق العسكري شر لا بدّ منه، ولذا ينبغي وضع كافة القيود التي من شأنها ضمان توسعه بمقدار الحاجة الحقيقية للدولة؛ وأن هناك علاقة تبادلية (trade-off) بين التسلّح والتنمية؛ وأن زيادة العبء العسكري سيخفض من الموارد المتاحة للاستثمار، ومن ثم يعمل على تباطؤ معدلات النمو. وقد أكّد هذه القناعات بعض التقارير الصادرة عن لجان عالية هامة، مثل لجنة تخطيط التنمية التابعة للأمم المتحدة، ولجنة برانت وبالم (Brandt and Palme Commission)، كما أكدتها الدراسات الاقتصادية التطبيقية العديدة على الدول المتقدمة(٨).

Robert DeGrasse (Jr.), *Military Expansion, Economic Decline* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe; = New York: Council on Economic Priorities, 1983), and Seymour Melman, *The Permanent War Economy: American Capitalism in Decline* (New York: Simon and Schuster, 1974).

(٨) عن تقرير الأمم المتحدة وتقرير لجنة برانت وبالم، انظر:

Saadet Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects* (London; Boston, Mass.: Routledge and Kegan Paul, 1986), pp. 2-3.

وللدراسات التطبيقية على اقتصادات الدول المتقدمة، انظر: =

هذه القناعات السائدة حول الآثار السلبية للإنفاق العسكري في التنمية، تمّ تحديدها في دراسة موسعة قام بها بينويت (E. Benoit)، وأثارت جدلاً واسعاً واهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين. ولأهمية هذه الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها، فسنقوم بإلقاء الضوء على أهم فرضياتها وخلاصاتها[9].

شملت دراسة بينويت أربعاً وأربعين دولة نامية تحوز على حوالى ثلاثة أرباع كل من اجمالي السكان، والناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العسكري في الدول النامية جميعاً باستثناء الصين. كما اشتمل الكتاب على دراسة حالة (Case Study) لكل من: الهند، كوريا الجنوبية، المكسيك، اسرائيل، مصر، والأرجنتين، في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥. وقد ركّز بينويت على تحليل العلاقة الاحصائية والاقتصادية بين عبء الدفاع أو التسلح (Defense Burden)؛ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي المدني؛ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مطروحاً منه الإنفاق العسكري.

وقد حدّد المؤلف قناتين هامتين يؤثّر من خلالهما الارتفاع في العبء العسكري سلبياً في النمو، هما: (١) مرونة الاستثمار بالنسبة إلى التسلح، أي مدى تأثير الارتفاع في عبء التسلح في نمط تخصيص الموارد التي كان من الممكن أن تحوَّل للاستثمار؛ (٢) المعدل الحدّي لرأس المال إلى الانتاج؛ أي مدى تأثير انخفاض الاستثمار سلباً في الانتاج.

النتيجة الأولى التي أظهرتها الدراسة، باستخدام تحليل معامل الارتباط (Correlation Coefficient)، هي أن الدول التي لديها معدلات عالية من الإنفاق العسكري أحرزت معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، والعكس صحيح. ومُعامل الارتباط بين معدل نمو الإنفاق العسكري ومعدل النمو الاقتصادي كان عالياً جداً إلى درجة أن الافتراض بأن العلاقة جاءت عن طريق المصادفة أو الخطأ احتمال يقارب الواحد في الألف.

ولكن هناك اشكالات تتعلق باستخدام معامل الارتباط. فهذا الارتباط الظاهري قد يكون زائفاً (Spurious Correlation)؛ أي أنه قد يكون تسبّب بفعل وجود عوامل تؤثر في كل من المتغيرين محل الدراسة، وهو من شأنه اظهار علاقة ارتباط بينهما غير موجودة فعلياً. ويبدو ذلك جلياً مثلاً في المعونات العسكرية الخارجية لبناء منشآت عسكرية، التي قد تحفز الإنفاق العسكري المحلي. فهذه المعونات قد يكون لها آثار في أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ الاستثمار، الاستهلاك، ومن ثم تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي. ومن ثم فإن أي

R. Smith, «Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-1973,» *Journal of Comparative Economics* (March 1980). =

(٩) وردت أهم هذه الخلاصات في دراسته الموسعة:

Emile Benoit, *Defense and Economic Growth in Developing Countries* (Boston: D.C. Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973).

ثم نشر مقالة لتلخيص دراسته، وللرد على أهم الاعتراضات التي وردت عليها، انظر:

Emile Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 26 (January 1978).

دراسة للارتباط بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي قد تظهر موجبة بفعل المؤثر الخارجي، بينما هي في حقيقة الأمر غير ذلك.

اعتراض آخر على معامل الارتباط يتمثّل في أن هذا المعامل لا يُظهر العلاقة السببية بين المتغيرين، كما تظهرها الأساليب الاحصائية الأخرى، مثل تحليل الانحدار (Regression Analysis). فالارتباط الموجب قد يُفسّر بطريقة عكسية؛ أي أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي تجعل الموارد المتاحة للإنفاق العسكري أكبر (عبء التسلح يزُيد مع ازدياد الثروة). كما أن التراكم الرأسمالي قد يزيد من طمع الأعداء الأقل حظاً في الموارد، أو الأقل نجاحاً في نمط توظيفها.

ولكن بينويت يرفض هذه المناقشة بالقول إن الإنفاق العسكري لم يظهر أية علاقة موجبة مع مؤشرات أخرى للدخل، مثل: نصيب الفرد من الدخل القومي (Per. Capita). كذلك فإن عوامل مثل عوائد الضرائب، جملة الإنفاق الحكومي، أو نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام لم تُظهر أية علاقة قوية مع معدل النمو الاقتصادي. كما أن تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) يُظهر أن النمو الاقتصادي لم يكن من بين المتغيرات الهامة المحددة لعبء التسلح[١٠].

وربما بدت للوهلة الأولى هذه النتيجة، أي العلاقة الموجبة بين الإنفاق العسكري والنمو، وكأنها غير معقولة. ومن غير المشكوك فيه أن الدول النامية لو خصصت جزءاً صغيراً من دخلها القومي للدفاع، ووجّهت معظم مواردها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر انتاجية، لكانت آثار ذلك في معدلات النمو أكثر وضوحاً. ولكن بينويت يشير إلى حقيقة مرّة هي أن أجزاء قليلة من الدخل الذي لا ينفق على النشاط العسكري في الدول النامية يخصص للاستثمارات المنتجة. هذا، وينفق عادة الدخل على الاستهلاك، وأجزاء منه تخصص للاستثمار الاجتماعي مثل السكن.

ويشير بينويت إلى العديد من الآثار الايجابية التي يسبّبها الإنفاق العسكري بطريق مباشر أو غير مباشر، والتي لها آثار حافزة للنمو في مستوى كلي. بعض هذه تتمثّل في خلق توجهات ايجابية نحو العمل مما يرفع من انتاجية الفرد، ويطوّر المهارات الفنية الكامنة. وإذا ما انتقل هؤلاء الأفراد، بعد الخدمة العسكرية، إلى القطاع الخاص فستكون لذلك اضافات ايجابية للأداء الاقتصادي. وبالمثل فإن لبعض المنشآت العسكرية استخدامات مدنية واسعة، مثل الطرق والمطارات والجسور وشبكات الاتصال الهاتفية وخدمات خفر السواحل، هذا عدا عن الصناعات الحربية التي توفّر فرص التوظيف للأفراد. والقطاع العسكري، بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتوفير بعض السلع والخدمات للعاملين فيه، التي تعتبر بديلة للانتاج في القطاع المدني، مثل السكن والرعاية الصحية والتعليم، مما يقلّل من الاختناقات في هذا الأخير.

وأخيراً، فقد لوحظ أن القطاع العسكري كثيراً ما ينخرط في بعض الأعمال العامة،

---

(١٠) Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» pp. 275-276.

مثل إنشاء الطرق أو السدود أو أعمال الإغاثة، هذا عدا عن القيام بالتخصصات العلمية والتقنية (التخطيط ومسح الأرض، المسح الجوي، الأرصاد الجوية)... الخ. التي لها آثار جانبية هامة في الحياة المدنية[11].

والنتيجة الأخرى في دراسة بينويت، والتي ربما لا تقلّ إثارة عن الأولى، هي أن برامج الإنفاق العسكري في الدول النامية قد تكون حفّزت النمو من طريق خلق طلب فعّال يشابه النموذج الكينزي، مما من شأنه خلق آلية تعمل على تطوير الاستخدام الأمثل للموارد. والدليل الأكثر قوة على مثل هذا الاحتمال هو قيام علاقة ارتباط موجبة وقوية بين معدل التضخم في هذه الدول ومعدل النمو الاقتصادي[12].

وأخيراً، يقرّ بينويت بأن للإنفاق العسكري آثاراً سلبية واضحة على الانتاجية في المجتمع. فالإنتاجية في القطاع الحكومي عموماً والقطاع العسكري بشكل خاص هي متدنية. ولذا، فإن التوسّع في القطاع العسكري سيؤدي، لا محالة، إلى توسيع ذلك الجزء من الاقتصاد الذي لا يؤدي إلى مزيد من النمو، بل وربما يعمل على عرقلته. ولكنه من جانب آخر يعترض على استخدام الاقتصاديين لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) لقياس عبء التسلح. واعتراضه مبني على أن «الاستخدامات البديلة» يجب أن تعني الاستخدامات الواقعية (Actual) التي كانت الموارد ستخصص لها فعلاً، وليس الاستخدامات المثلى (Optimal) التي كان من الأفضل أن توجه الاستثمارات نحوها، والتي هي في تصورات وأذهان الاقتصاديين، ولكنها ربما لا تكون في أرض الواقع[13].

أثارت دراسة بينويت، ولا تزال، جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، والمعنيين منهم بدراسات التنمية بشكل خاص. وأجريت العديد من الدراسات التي كان محور اهتمامها اعادة اختبار بعض الفرضيات التي انطلق منها بينويت، والتحقّق من النتائج التي توصّل إليها. وهناك تنوّع في الجوانب التي حظيت بعناية هؤلاء الناقدين، فبينما ركّز البعض على المنهج والأساليب التحليلية المستخدمة في دراسة بينويت، اعتنى البعض الآخر بالجوانب غير الكمية، فنظروا إلى القضية من منظور تنموي أشمل يغطي جوانب مختلفة من عملية التطور والتحديث.

المجموعة الأولى من الدراسات، اعتنت بـ المنهج. وبالرغم من الشكوك التي أبدتها حول جدارة معامل الارتباط كوسيلة لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، سعت مع ذلك إلى اعادة حساب معامل الارتباط بين المتغيرين المذكورين: الإنفاق العسكري ومعدل النمو الاقتصادي، لعدد معين من الدول النامية ولفترات زمنية مختلفة. جميع هذه الدراسات فشلت في الوصول إلى النتائج نفسها التي توصّل إليها بينويت. وعلى العكس من ذلك فإن

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٢) Benoit, *Defense and Economic Growth in Developing Countries*, p. xxi.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات تشير إما إلى علاقة احصائية غير هامة أو إلى علاقة عكسية بين المتغيرين(١٤).

أما الدراسات التي استخدمت تحليل الانحدار المتعدد، مثل ديغر(١٥)، وديغر وسميث(١٦)، فيني، آنز وتيلور(١٧)، فإنها وجدت أنه بالرغم من أن الإنفاق العسكري قد يحفز النمو من خلال بعض القنوات إلاّ أنه يعمل على تعطيله من خلال قنوات أخرى. ولكن المحصلة النهائية لتأثير الإنفاق العسكري هي سالبة. وأهم الآثار السلبية له هي العمل على تخفيض معدلات الادخار على المستوى الكلي، مما يسبب في انخفاض معدل التراكم الرأسمالي. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات أخرى استخدمت طرقاً احصائية أكثر تعقيداً لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرين. وتشير نتائجها إلى أن النمو الاقتصادي إما أنه لم يتأثر بالإنفاق العسكري أو أنه تناقص بسببه(١٨).

ديغر (S. Deger)، في دراسات عديدة ومتتالية، تحدّت النتائج التي توصل إليها بينويت، ولقد خلصت من إحدى دراساتها، التي شملت عيِّنة تضم خمسين دولة نامية، إلى أن هناك علاقة قوية وعكسية بين الإنفاق العسكري وكل من الاستثمار والنمو في تلك الدول، عند أخذ كافة المتغيرات بعين الاعتبار. والدراسة تبين أن هناك قليلاً من الشك في أن الارتفاع في الانفاق العسكري يؤدي إلى انخفاض مكوِّن الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي. وحيث إن الاستثمار عامل هام للنمو، فإن العبء العسكري يجب أن تكون له آثار سلبية واضحة على التنمية. كما أشارت ديغر في دراسة أخرى إلى أن العبء العسكري، مأخوذاً على أنه نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (D/ GDP) من شأنه تخفيض معدل الادخار، كما أنه منافس قوي على المخزون من العملات الأجنبية، ويعمل على تحويل الاستيراد عن السلع الاستثمارية، ويزيد الفجوة الخارجية (الصادرات ناقص الواردات)(١٩).

ليبوفيك واسحاق أكّدا احتمال وجود علاقة عكسية بين متغيري الإنفاق الدفاعي والنمو الاقتصادي، حيث إن الأخير يعمل كمتغير مستقل، بينما يكون الأول متغيراً تابعاً. ويشيران

---

(١٤) L.M. Gorbar and R.C. Porter, *Benoit Revisited: Defense Spending and Economic Growth in LDCS,* Discussion Paper; no. 119 (Ann Arbor, Mich.: University of Michigan, Center for Research and Economic Development, 1987), p. 25.

(١٥) Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects.*

(١٦) Saadet Deger and R. Smith, «Military Expenditure and Growth in Less-Developed Countries,» *Journal of Conflict Resolution* (1983).

(١٧) R. Faini, P. Annez and L. Taylor, «Defense Spending, Economic Structure and Growth: Evidence among Countries and over Time,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 32 (1984).

(١٨) Gorbar and Porter, *Benoit Revisited: Defense Spending and Economic Growth in LDCS,* p. 26.

(١٩) Saadet Deger: «Human Resources: Education and Military Expenditure in Developing Countries,» *2nd World Congress Social Economics* (August 1981), and *Investment, Defense and Growth in Less-Developed Countries,* Discussion Paper; no. 105 (Birkbeck College, 1981).

إلى أن الأدلة من الشرق الأوسط، وبالذات من الدول النفطية، تناقض بوضوح النتائج التي توصل إليها بينويت. فارتفاع أسعار النفط في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وكذلك ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، قد ولّد دخولاً هائلة للدول المصدّرة للنفط، مكّنها من زيادة انفاقها العسكري. والتبرير الاقتصادي لهذا السلوك من الوضوح بمكان؛ فزيادة الموارد المالية أو اطراد التقدم الاقتصادي يجعل حصة الدفاع، إذا ما زادت بمعدلات مساوية لتلك في القطاعات الأخرى، أكبر من ذي قبل. إلاّ أنه لوحظ أيضاً أن النمو الاقتصادي لدولة ما قد يجعلها عرضةً لتهديد جيرانها أو لابتزاز دولة اقليمية أو عالمية كبرى. ذلك أن الدول التي تحقّق تقدماً اقتصادياً، تسعى في مراحل لاحقة إلى تحقيق مكاسب استراتيجية أو مكانة سياسية مؤثرة لتتماشى مع نجاحها الاقتصادي. ولذا تلجأ هذه الدول عادة إلى زيادة إنفاقها العسكري، الذي هو في حالة الدول النفطية العربية، كما سيأتي ذكره قد أدّى إلى زيادة معدلات نموه عن معدلات النمو الاقتصادي ككل. ووجود هذا الاحتمال القوي لهذه العلاقة العكسية، على أقل تقدير، يلقي بظلال الشك على العلاقة السببية المفترضة في دراسة بينويت[٢٠].

المجموعة الثانية من الدراسات ركّزت على **الجوانب التنموية**، وسعت إلى اعادة تقييم بعض النتائج التي توصّل إليها بينويت وفق هذا المعيار. والخطأ الرئيسي الذي وقع فيه بينويت، وفقاً لهذه المدرسة، هو عدم تفريقه بين مفهومي النمو والتنمية. فبالرغم من أن الهدف الأصلي لبينويت كان دراسة آثار الإنفاق العسكري على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، إلاّ أنه قلّص ذلك الهدف خلال البحث إلى دراسة آثار العبء الدفاعي في النمو الاقتصادي، معزّفاً بحدوده الضيقة، التي تركّز أساساً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ودراسة بينويت خلت من محاولة استكشاف آثار الإنفاق العسكري على التحوّلات الهيكلية؛ الاقتصادية أو الاجتماعية، مثل تأثيره في الانتاج الصناعي أو التحوّل في الهيكل الانتاجي في الدول المعنية، نسبة التعليم والأمية، نسبة الدخل القومي المخصصة لبرامج الصحة والتعليم[٢١].

وترى نيكولا بول (N. Ball) أن النتائج التي توصّل إليها بينويت في دراسته كانت متأثرة إلى حد بعيد بدراسة حالة الهند. فهو يشير إلى أن الهند قبل دخولها الحرب مع الصين عام ١٩٦٢ كانت تتبع سياسات مالية ونقدية مقيدة. وقد انعكس ذلك في معدلات النمو المنخفضة للاقتصاد الهندي، ومستوى الأداء المتدني للمتغيرات الكلية خلال الفترة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦١. ولكن الحرب مع الصين قد حفزت الحكومة الهندية إلى التوسع في عرض النقود، وزيادة معدلات الضرائب، وتحمّل عجز ميزانية أكبر. وقد نتج من ذلك زيادة واضحة في معدل النمو الاقتصادي من خلال أثر الطلب الكلي[٢٢].

---

(٢٠) James H. Lebovic and A. Ishaq, «Military Burden, Security Needs and Economic Growth in the Middle East,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 31, no. 1 (March 1987), p. 111.

(٢١) Nicole Ball, «Defense and Development: A Critique of the Benoit Study,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 31 (April 1983), p. 508.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥١٦.

أما في ما يتعلق بادعاء بينويت بأن قيام القطاع العسكري ببعض جوانب الإنتاج التي لها مقابل في القطاع المدني (التعليم، الصحة، انتاج الغذاء والملابس. . . الخ)، من شأنه حفز النمو إلى المستوى الكلي للاقتصاد فهو قول تحوطه مشكلتان رئيسيتان. **الأولى**، هي درجة الاستفادة الفعلية التي يحصل عليها الاقتصاد المدني من تلك الخدمات. هذه تتمثل أساساً في السلع والخدمات التي توفرها المؤسسة العسكرية. ولكن في واقع الأمر قد لا يستفاد من هذه المنتجات إذا كانت نفقة انتاج مثل هذه السلع والخدمات في القطاع العسكري تفوق مثيلاتها في القطاع المدني. وهناك دليل واضح على ذلك في دراسة بينويت ذاتها. حيث إنه قدّر أن نفقة انتاج الطعام في المزارع العسكرية في الهند تزيد بمقدار الثلث على مثيلاتها في المزارع التابعة للقطاع الخاص. المثال الآخر هو الإدعاء بأن المؤسسة العسكرية تعمل على نشر التعليم والقضاء على الأمية، وتطوير وتحسين معدلات الكفاءة والانتاجية. وهنا ينبغي السؤال عمّا إذا كان الجيش يتكوّن أساساً من متطوعين يقضون فترات محددة يعودون بعدها إلى القطاع المدني، أم هو مكوّن من أعضاء محترفين. وواضح أن الاحتمال الثاني سيقلّل من استفادة المجتمع من مثل هذه الكفاءة المفترضة. **الثانية**، هي الآثار النوعية (Qualitative)، أو التي لا يمكن قياسها كمياً؛ مثل القول بأن الجيش يطور بناء الأمّة، ويسرّع في عملية التحديث، ويحافظ على الأمن الوطني. البعض يلاحظ أن الجيش مؤسسة لصهر جميع الفروق العرقية والدينية والثقافية لبناء أمة واحدة. وهذه الفرضية لها قبول واسع بين الداعين إلى زيادة الإنفاق العسكري والمؤيدين لتدشين المؤسسة العسكرية. ولا يستطيع المرء إنكار حالات لعب الجيش فيها دوراً كبيراً في تعميق هوة الخلافات العرقية والثقافية والدينية، مما ساعد على حدّة الصراع الاجتماعي وزيادة التمزّق[٢٣].

---

(٢٣) ضمن مدرسة التنمية هناك تيار يركز على الدور «التحديثي» للمؤسسة العسكرية في المجتمع (The Modernizing Society). وينشأ التطوير من تنمية صناعات في المناطق الحضرية مدعومة بالمعونات المالية والفنية الخارجية. وترى هذه المدرسة أن الدول النامية التي برزت إلى حيّز الوجود بعد انقطاع طويل عن النظام العالمي، بسبب حقبة الاستعمار، وبسبب فقدانها الهياكل الاقتصادية الأساسية والأطر السياسية والاجتماعية، بأشد الحاجة إلى قيادة مدعومة من المؤسسة العسكرية، قادرة على فرض إرادتها وتطبيق الخطط التي تضعها. كان لرواد هذه المؤسسة صوت مسموع في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن. وأهم الكتابات في هذا المجال:
Marion Joseph Levy (Jr.), «Armed Force Organization,» in: Marion Joseph Levy (Jr.), *Modernization and the Structure of Societies: A Setting for International Affairs,* 2 vols. (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966), and A. Vàlenzuela, «The Military and Social Science Theory,» *Third World Quarterly,* vol. 7 (January 1985).
في مقابل هذه المدرسة، كان هناك الكتّاب من التيار اليساري الذين أفصحوا عن الجوانب السلبية للمؤسسة العسكرية في مجتمعات العالم الثالث. والدور السلبي الرئيسي لهذه المؤسسة هو منع التغيرات الهيكلية التي من شأنها رعاية وتعزيز التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية، وبالتالي، قادت إلى التخلف المستمر وذلك بضمان بقاء دول العالم الثالث تابعة في النظام الرأسمالي الدولي، وتشير هذه المدرسة إلى أن المؤسسة العسكرية هي عادة من بقايا النظام الاستعماري الذي يستمر في دعمها من أجل المحافظة على تزويد الدول الصناعية بالمواد الأولية. انظر:
U. Albrecht [et al.], «Arming the Developing Countries,» *International Social Science Journal,* vol. 28, no. 2 (1976).

ثالثاً: الدفاع كسلعة عامة

ضمن المدرسة الاقتصادية، هناك تيار فكري حاول أن يخرج بخلاصة عن طبيعة الإنفاق العسكري في المجتمع وذلك من خلال النظر إلى الدفاع كسلعة عامة (Public good). بعض تلك النتائج التي توصلت إليها هذه المدرسة هي من الأهمية بمكان، ولذا تستحق العرض لأهم أفكارها والخلاصات التي توصّلت إليها.

ترى هذه المدرسة أن الدفاع، مثله مثل خدمات الأمن والعدل، هو من السلع العامة الخالصة (Pure Public good). هذه السلع تمتاز بعدم التجزئة (Non-Divisiblity)، أي أن استهلاكها يكون من قبل جميع أفراد الشعب دون اعتبار لمراكزهم الاجتماعية أو المادية أو لمساهمتهم الضريبية. فخدمة الدفاع تشمل كافة المقيمين في الدولة، ولا يمكن استثناء فرد أو فئة من التمتع باستعمالها. وأكثر من ذلك فإن اضافة فرد أو مجموعة أفراد لقائمة المستفيدين من الخدمة لن يضيف إلى التكلفة (التكلفة الحدِّية لمثل هذه السلع هي صفر) بينما العائد الحدّي للأفراد الجدد هو موجب(٢٤).

القضية الأولى، التي يطرحها مفكرو الاقتصاد العام، هي تمويل الدفاع. والسؤال هنا، هل يتم تحديد الإنفاق على الدفاع من خلال قياس القدرة الحدّية على المساهمة من قبل كل فرد (Ability-to-pay). هذا يعني أن كل فرد في المجتمع يدفع مقداراً من المال يتناسب مع دخله وليس حجم استهلاكه من تلك السلعة.

النظام الآخر هو ما يسمّى بطريقة العائد (Benefit Approach). هذا النظام يقوم على أساس تحديد التكلفة التي يتحمّلها كل فرد بناء على تقييمه للعائد الذي يحصل عليه من تلك الخدمة، أهمية هذه الطريقة تبرز بالذات في الأحلاف العسكرية بين الدول (مثل حلف الناتو (NATO) أو حلف وارسو (WARSAW))، أو بعض معاهدات الدفاع، مثل الترتيبات العسكرية ضمن مجلس التعاون الخليجي. فمساهمة الدول للدفاع الكلي ينبغي أن تعتمد على أسس علمية قابلة للقياس، ودون ذلك فإن بعض الدول قد تحاول تقليل مقدار مساهمتها، ومن ثم الاستفادة من المساهمة الأكبر من الدول الأخرى. الاشكالية الرئيسية في هذا المنهج هي أن معظم الأفراد في المجتمع ليست لديهم القدرة على تحديد العائد الحدّي من الدفاع الذي ستوفّره زيادة الإنفاق العسكري بوحدة واحدة من النقود. كثيراً ما يتمّ الاعتماد في اتخاذ مثل هذه القرارات على الخبراء العسكريين أو الاستراتيجيين الذين غالباً ما يكونون منحازين إلى المؤسسة التي ينتمون إليها، ومن ثم يطالبون بالمزيد من الموارد(٢٥).

القضية الثانية، هي مناقشة جدوى تكوين جيش دائم من خلال التجنيد الإلزامي، أو من خلال التجنيد التطوعي غير الإلزامي. من الملاحظ أن العديد من الدول تلجأ إلى

---

(٢٤) Robin W. Boadway and D.E. Wildasin, *Public Sector Economics*, 2nd ed. (Boston, Mass.: Little, Brown, °1984), pp. 85-95.

(٢٥) لمناقشة أهم المترتبات على هذه الفكرة، انظر: Kennedy, *Defense Economics*, pp. 28-30.

الصيغة الأولى أثناء الحرب فقط، ولكن البعض منها، مثل اليونان وسويسرا واسرائيل، وكثير من البلدان العربية تطبق ذلك أثناء فترات السلم أيضاً. والقضية محل النقاش في التجنيد الإجباري (Draft) هي أن الأجور التي تدفع للمجندين أثناء الخدمة تقلّ كثيراً عن الدخل الذي يمكنهم الحصول عليه عند قيامهم بنشاطات اقتصادية أخرى. فالتجنيد الإلزامي، من هنا، قد يولد جانبين من جوانب التشوّه في الهيكل الاقتصادي: (١) الخسائر الاقتصادية التي تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity cost) للقوى العاملة المنخرطة في خدمة الدفاع؛ التي تساوي الأجور التي يمكن هؤلاء الحصول عليها في حالة عدم الانخراط في الخدمة العسكرية؛ (٢) احتمال أن التجنيد الإلزامي يؤدي إلى تدهور أداء المؤسسة العسكرية، حيث إن انخفاض تكاليف هؤلاء المجندين قد يقود إلى ميل المؤسسة العسكرية إلى بناء جيش كبير العدد، ولكن ضعيف من حيث السلاح. وبالمقابل فإن الجيش التطوعي سيستلزم البحث عن أكفأ الطرق للدفاع، والتي قد تعني المزيد من المعدات الحربية، وقليلاً من الرجال.

وينبغي عدم قبول النقاش أعلاه على عواهنه. فالجيش الدائم المكوّن من متطوعين قد تعتوره نواقص عدة أهمها: (١) أن التجنيد التطوعي يؤدي إلى عدم العدالة. فمن المتوقع أن يتجه إلى الجيش الطبقات الفقيرة، بسبب تدني مستويات التعلّم بين أفرادها، وعدم توافر بدائل أفضل. وتبدو عدم العدالة في أوضح صورها حين وقوع حرب، حيث إن عبء الدفاع سيقع على طبقة واحدة في المجتمع؛ هي الطبقة التي لا تملك. ومن هنا فإنه من الخطورة بمكان التعامل مع الدفاع كسلعة تحدد قيمتها في السوق. الدفاع هو واجب وطني ينبغي تحمّله من كافة الأفراد بتباين خلفياتهم الاجتماعية؛ (٢) إذا كان لا يخدم في الجيش التطوعي إلّا الأفراد الذين تكلفة الفرصة البديلة لديهم منخفضة، فإن تكوين هذا الجيش وأداءه سيكون ضعيفاً بسبب تدني مستويات الأفراد المنتسبين إليه[٢٦].

القضية الثالثة، التي يناقشها الاقتصاديون في هذا المجال، هي المقدار الكافي من الدفاع، أو كم يكفي من الدفاع؟ ففي أي مجتمع مدني، علينا الاختيار بطريقة منتظمة بين نوعين من السلع؛ تخصيص الموارد نحو الدفاع الوطني، أو توجيهها لإنتاج السلع والخدمات الأخرى. وهذا الحوار هو استمرار النقاش القديم حول الاختيار بين السلاح أو الخبز (Guns or Butter). ويمكن تصوير هذه الاشكالية بالرسم البياني التالي:

---

(٢٦) لمقارنة عامة بين النظامين من الدفاع، انظر:

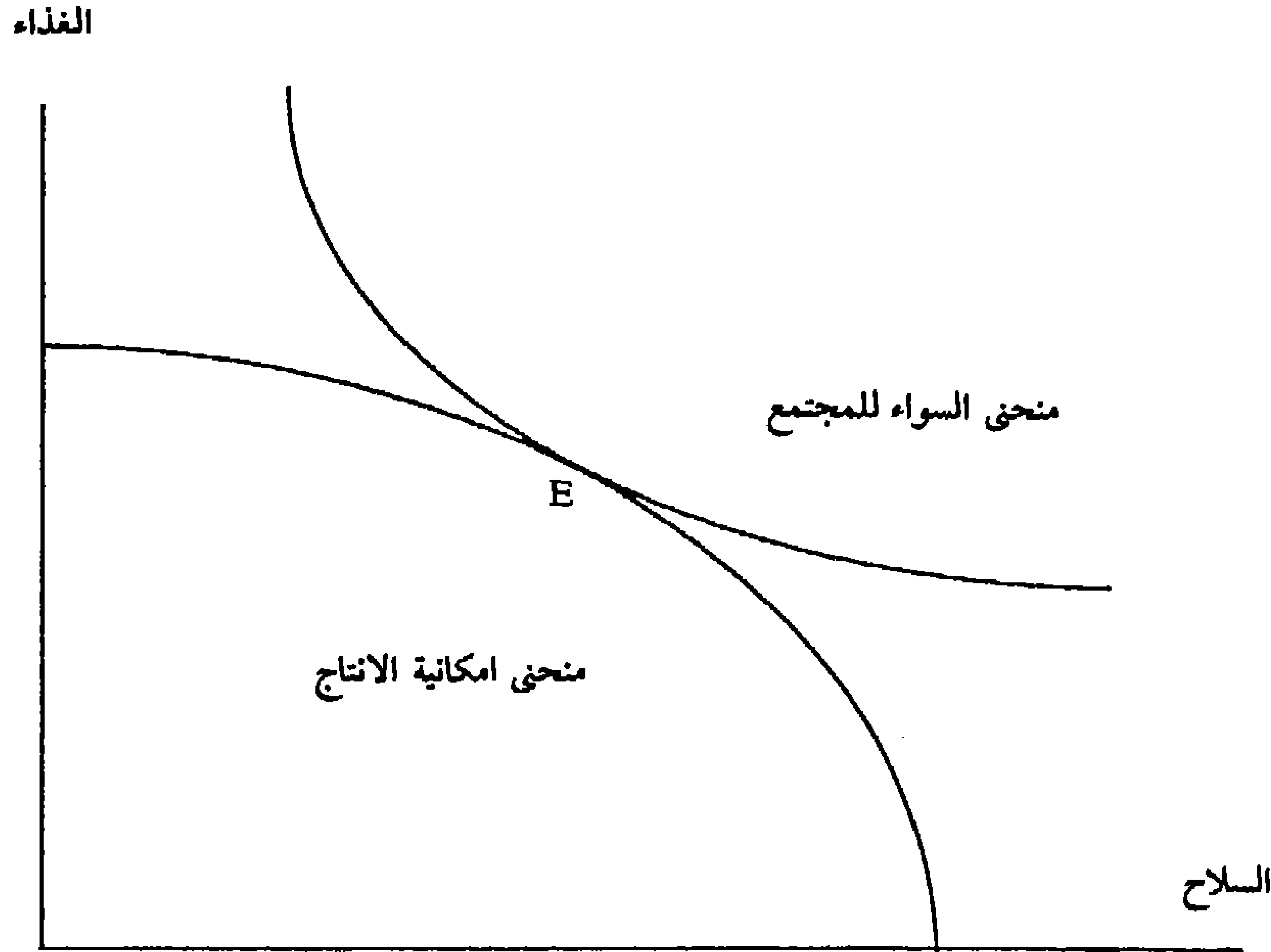
S. Altman and A. Fechter, «The Supply of Military Personnel in the Absence of a Draft,» *American Economic Review,* vol. 57, no. 2 (May 1967).

انظر أيضاً حول الدفاع كسلعة عامة في:

Joseph E. Stiglitz, *Economics of the Public Sector* (New York: W.W. Norton, ©1986), pp. 311-322.

شكل رقم (١ - ١)

الاختيار بين الدفاع وانتاج السلع والخدمات الأخرى



الاختيـار بين سلعـة الـدفـاع والسلع الأخـرى يمكن تمثيله بمنحنيين؛ منحنى امكـانيـة الانتـاج (Production Possibilities Frontier)، ومنـحنى الســواء (Indifference Curve). وعموماً فإن أي مجتمع يستطيع الحصول على مزيد من الدفاع، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلّا عن طريق التضحية بإنتاج سلع أخرى، وهذا يتمثّل في السير عـلى منحنى امكانيـة الانتاج. المنحنى الآخر يمثّل التوليفات المختلفة من الطلب عـلى السلعتين، التي تحقق اشبـاعاً متسـاوياً للمجتمع. وعند أية نقطة على منحنى السواء، يكـون المجتمع قـانعاً، لأنها تحقق لـه اشباعـاً جيداً. ومنحنى السواء يمثّل الوجـه الآخر للعمليـة، عملية الـطلب، حيث إن رغبة المجتمـع بمزيد من الدفاع (ارتفاع الإنفاق العسكري مثلاً) ينبغي أن تتم بالتضحية بالطلب على السلع الأخرى. ولكي يبقى المجتمع على المنحنى نفسه، فإن عليه أن يحقق إضافات كبيرة ومتزايـدة من الانتاج لتعويض التضحية بالخبز. نقطة التوازن للمجتمع تتحقق عنـد E، حيث يلامس منحنى السواء منحنى امكانية الانتاج[٢٧].

ويلحق بهذه القضية الأخيرة، قضية أخرى، عادة ما تثار، وهي الـردع وسباق التسلح (Deterrence and Arms Race). وزيادة الإنفاق العسكري من قبل أيـة دولة لحـماية نفسهـا

(٢٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

سيثير قلق جيرانها أو منافسيها، مما سيدفعهم إلى زيادة إنفاقهم العسكري. وهكذا، فإنه لأي انفاق عسكري في أية دولة، هناك عوامل أو مؤثرات خارجية (Externalities)، قد تجعل من النظام الدفاعي لأية دولة لا يتناسب مع قدراتها ومواردها، أو مع الأهداف التي تنشدها من إنشاء مؤسستها العسكرية[٢٨].

رابعاً: الانفاق العسكري والكينزية الحديثة

لاحظنا في ما سبق أن كينز كان معنياً بشكل رئيسي في كيفية تمويل الحرب. وقد تطور تحليله في ما بعد ليتضمن الإنفاق العسكري كمكوّن هام من مكونات الطلب الفعّال التي تستطيع الحكومات من خلالها التأثير في مستويات ومعدلات النشاط الاقتصادي الكلي. وفي الفترة بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد مخصصات القطاع العسكري تحدَّد وفق مقتضيات «الدفاع» فقط، وإنما غدت جزءاً من محدداتها، مشاكل التوظيف والتصنيع والعلاقات التجارية الدولية والبحث والتطوير.

كانت محددات النمو الاقتصادي ومكوناته من أهم القضايا التي عني بها التيار الذي تبنّى الفكر الكينزي ضمن المدرسة الاقتصادية. وقد نتج من هذه الجهود نماذج النمو العديدة، التي يعد من أشهرها نموذج هارود ـ دومار (Harrod-Domar)، الذي حاول اعادة صياغة مبدأ مضاعف الإنفاق (Multiplier-expenditure) في النظرية الكينزية. وعلى الرغم من أن هذا النموذج نفسه لم يتطرق إلى الإنفاق العسكري على وجه الخصوص، إلا أنه يمكننا أن ندرس تأثيره وذلك بإدخال بعض التعديلات الملائمة على النموذج الأصلي.

أهم خصائص نموذج المضاعف، هو أن الاستثمار، في المدى القصير، يؤثر في الدخل، ولكن ليس له تأثير على الطاقة المنتجة، ولذا فإن المخزون من رأس المال يعتبر ثابتاً، بالطبع بعض هذه الافتراضات يجب تعديلها في التحليل على المدى الطويل، وذلك لأن مؤثراً جديداً، هو المعجل (Accelerator) سيبدأ بالعمل. الافتراض الآخر لنموذج النمو المطور من قبل هارود ـ دومار هو أن معامل رأس المال/ للعمل هو مقدار ثابت. هارود يُرجع أسباب ذلك إلى عدم مرونة أسعار عوامل الانتاج المذكورة (معدلات الفائدة ومعدلات الأجور) بينما يُرجع دومار السبب إلى عوامل تقنية.

نموذج النمو يأخذ الصيغة التالية:

$$K_{t+1} = \alpha X_{t+1} \quad (١)$$

(٢٨) حول أثر العوامل الخارجية في زيادة الانفاق العسكري، انظر:

W.H. Oakland, «Theory of Public Goods,» in: A.J. Auerbach and M. Feldstein, eds., *Handbook of Public Economics* (North Holland: Elsevier Science Publishers, [n.d.]), vol. 2, pp. 485-535.

حيث إن (K) هو مخزون رأس المال، و (X) هو الناتج و (α) هـو معامـل رأس المال. ويمكن التعبـير عن الاستثمار، الـذي عادة يعـرف بأنـه مقدار التغيـير في مخـزون رأس المـال، كالتالي:

$$I_t = K_{t+1} - K_t \qquad (٢)$$

وبإحلال معادلة (١) في معادلة (٢)، يمكن التعبير عن الاستثمار بطريقة أخرى:

$$I_t = \alpha (X_{t+1} - X_t) \qquad (٣)$$

الادخار هو نسبة معينة من الدخل، وغالباً مـا يفترض أن الميـل الحدّي لـلادخار يبقى ثابتاً في المدى الطويل. يمكن التعبير عن دالة الادخار (S) كما يلي:

$$St = S\,X_t \qquad (٤)$$

ووضع التوازن، وفقاً للنموذج الكينزي، يتحقق عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار

$$I_t = S_t$$

وبالتعويض في المعادلات السابقة، فإن معدل النمو المرغوب يكون كما يلي:

$$g_x = \frac{X_{t+1} - X_t}{X_t} = \frac{S}{\alpha} \qquad (٥)$$

أي أن معـدل النمو في النـاتج يعتمـد على كـل من معدلات الادخـار، ومعامـل رأس المال. والنموذج مصمَّم أسـاسـاً لاقتصـاد مغلق، ودون مؤثرات مستقلة أو خـارجية. ويمكننـا تعديل النموذج ليشتمل على الإنفاق العام وعلى مقدار التوازن التجاري (الصادرات مـطروحاً منها الواردات). ومعدل النمو سيكون وفقاً لذلك:

$$g_x = \frac{s - b - c}{\alpha} \qquad (٦)$$

حيـث إن (b) هو مقدار الإنفـاق الحكومي (عـادة يقاس كنسبـة من الدخـل القومي)، و (c) هو الفرق بـين الاستيراد والتصـدير، معبّـراً عنه كنسبـة للدخل القـومي[٢٩]. وهنا يـأتي السؤال: كيف يؤثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي؟ من المحتمل أن التـأثير يـأتي من

---

(٢٩) انظر: H. de Haan, «Military Expenditures and Economic Growth: Some Theoretical Remarks,» in: C. Schmidt, ed., *The Economics of Military Expenditures* (London: Macmillan, 1987), pp. 87-91.

أي من مكوّنات المعادلة (٦)، وتحديداً، من خلال الميل الحدّي للإدخار (s)، أو الإنفاق الحكومي (b)، أو التأثير في الميزان التجاري (c) أو التأثير في معامل رأس المال (a).

هناك، على الأقل، آليتان يؤثر من خلالهما الإنفاق العسكري في الميل الحدّي للإدخار لدى القطاع الخاص. الأولى، هي التأثير في التفضيل الزمني للأفراد (Time-preference)، ومن ثم التأثير في مكوّن كل من الاستهلاك والادخار في الدخل القومي. قد يؤدي الإنفاق العسكري، مثلاً، إلى قوة الدولة وزيادة مكانتها وأمنها الاقليمي والدولي، مما سيجذب إليها الاستثمارات الخارجية. الاستقرار أيضاً سيساعد الأفراد ومتخذي قرارات الاستثمار على التخطيط للمدى البعيد. ولكن من جانب آخر فإن الانفاق العسكري قد يفاقم سباق التسلح الاقليمي، مما يزيد من عدم الاستقرار واحتمال نشوب حروب. وهذا بدوره سيؤثر في مناخ الادخار والاستثمار في هذه الدولة. الآلية الثانية، تتمثل في أن زيادة الإنفاق العسكري تقتضي إعادة تخصيص الموارد، مما سيؤثر بدوره، إما في مكون الإنفاق التنموي في الميزانية، أو مكوّن الاستثمار الاجتماعي (التعليم، الصحة... الخ). تخفيض الانفاق في أي من الجانبين من شأنه التأثير في قطاع واسع من الأفراد، مما سيؤثر بدوره في معدلات الادخار الكلية في المجتمع[٣٠].

الطريقة الأخرى التي يؤثر بها الإنفاق العسكري في الإنفاق العام الحكومي هي (b). وذلك لأن زيادة الإنفاق العسكري في ظل وجود قيود مالية أو نقدية له آثار طردية أو تزاحمية (Crowding out)؛ فهو سيؤثر في قرارات القطاع الخاص وذلك نتيجة تغيير نمط تخصيص الموارد في القطاع الحكومي. ومن جهة ثانية، إذا كانت زيادة الإنفاق العسكري ستؤدي إلى عدم المساس بأوجه الصرف الأخرى، أي زيادة الإنفاق العام ككل، فإن ذلك سيتطلب موارد جديدة. وعلى فرض عدم توافر معونات عسكرية خارجية، فإن زيادة التمويل ستأتي إما من زيادة الضرائب مع احتمالات آثارها الانكماشية في الاقتصاد، أو من خلال الاقتراض، أو عجز الميزانية مع الآثار التضخمية التي ستنتج منها.

وأخيراً، فإن تأثير الإنفاق العسكري في صافي التعامل الخارجي (الصادرات مطروحاً منها الواردات) تقتضي معرفة ما إذا كانت هذه الدولة تعتمد في تسلحها على الصناعات العسكرية المحلية، أو على استيراد السلاح من الخارج.

خامساً: الفكر الاقتصادي الاشتراكي

وقد تركّز جزء كبير من جهد هذه المدرسة على محاولة شرح ظاهرة التنامي المتسارع للإنفاق العسكري، ومحاولة دراسة علاقة الارتباط بين نمو الرأسمالية وظاهرة الحرب. وقد

---

(٣٠) Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects,* pp. 95-97.

أكّد كارل ماركس، من خلال إحيائه نظرية الاستهلاك دون المعتاد (Under-Consumption) أن الرأسمالية تتطلب إنفاقاً عسكرياً ضخماً من أجل التغلب على مشاكلها الاقتصادية، ولذا فإن الرأسمالية لا يمكن أن تبقى دون حروب.

وقد تناول لينين هذه الظاهرة في كتابين من أعماله الفكرية. الأول هو كتابه **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**. وقد قرر فيه أن تمكّن المموّلين الرأسماليين من التحكّم بكل من الدولة والصناعة قد قاد النظام الرأسمالي إلى مرحلة عنيفة وقمعية. وفي سبيل البحث عن معدلات ربحية أعلى مما يحصلون عليه في دولهم، فإن الدول الرأسمالية بدأت باستعمار الدول الأخرى، وبالذات النامية، وذلك من أجل استغلال اليد العاملة الرخيصة والمواد الخام الوفيرة. وبسبب شعور بعض هذه القوى بالغبن أو الغش، فإن هذا سيدفعها إلى المنافسة ومن ثم الحرب، وبطبيعتها فإن الرأسمالية لا يمكن أن تنفك عن الصفة الامبريالية. الثاني هو كتابه عن **الاشتراكية والحرب** (Socialism and War)، ويقرر فيه ما أصبح في ما بعد من أهم المبادىء التي استمد منها الاتحاد السوفياتي (سابقاً) سياسته الخارجية والعسكرية. ويقول لينين إنه نظراً إلى الطبيعة الاستغلالية للامبريالية الغربية، فإن أي صراع من قبل الدول القابعة تحت الاستعمار ضد القوى المستغلة سيعتبر صراعاً مشروعاً[٣١].

وضرورة الإنفاق العسكري لاستمرار النظام الرأسمالي وضمان قيامه بوظيفته بشكل فعّال، أصبحت من أساسيات المحاججة الماركسية في القرن العشرين. والحرب اعتبرت وسيلة أساسية كسلاح في الصراع التنافسي بين الدول الرأسمالية للاستيلاء على الدول النامية. أي أن الامبريالية والتسلح أمران ضروريان للرأسمالية من أجل المحافظة على الأسواق، ومن أجل الحصول على المواد الخام. والمفكرون الماركسيون أو الاشتراكيون اللاحقون مثل سويزي (Sweezy)، وباران (Baran) وماندل (Mandel) لم يخرجوا عن أساسيات هذا التحليل.

وضمن هذه المدرسة هناك مساهمات متميزة لكل من روزا لوكسمبورغ وماندل. وفي كتابها عن **التراكم الرأسمالي** (Accumulation of Capital) ترى روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) أنه فقط من خلال انتاج الأسلحة، يمكن النظام الرأسمالي توظيف الجزء الفائض من الدخل الذي تم توليده في النظام، الذي يؤدي عدم استخدامه إلى إعاقة دورة الثروة؛ وأن غياب ذلك سيؤدي إلى خلق الأزمات الصناعية، ونشوء بطالة كبيرة وواسعة. وكان تحليلها يقوم على فكرة الإنفاق غير المنتج (Unproductive Expenditure) الذي تبنّاه كل من الاقتصاديين الطبيعيين (Physiocrats) ومالتوس. ولكن على العكس من وجهة نظر هؤلاء في اعتبار أن الربح الفائض الذي يتحقق للرأسمالي، يمكن اعادة دمجه في الاقتصاد

---

(٣١) لنظرة شاملة حول رأي المدرسة الماركسية والمفكرين الاشتراكيين من ظاهرة الحرب والانفاق العسكري، انظر:

Bernard Semmel, ed., *Marxism and the Science of War* (Oxford: Oxford University Press, 1981).

القومي دون آثار غير حميدة على عملية التوزيع، وأنه، نتيجة ذلك، فإن الرأسماليين يتحمّلون الجزء الأعظم من التكلفة، فإن روزا لوكسمبورغ اعتبرت أن العسكرة هي عملية هامة جداً لاستمرار الرأسمالية، وأن العبء المالي يقع، من خلال الضرائب غير المباشرة، على كاهل الطبقات العاملة[٣٢].

أما تحليل ماندل (Mandel) فينطلق من أن الرأسمالية، التي هي في انحدار، غير قادرة على ايجاد توظيف ذي ربحية عالية لرأس المال المتراكم لديها. والرأسمالية لكي تبقى وتنمو فإن عليها العثور على استخدامات مربحة، وكذلك محاولة توسيع قاعدتها. واستمرار الأزمات الهيكلية في النظام الرأسمالي سيقود الطبقة الرأسمالية، وخاصة المحتكرين، إلى محاولة الحصول على أسواق بديلة من شأنها ضمان هذا التوسع. والاقتصاد العسكري يمثل الأسواق البديلة التي وجدتها الرأسمالية. والأسواق البديلة هي بشكل أساسي قوة شرائية جديدة خُلقت من قبل الدولة لشراء السلع التي تنتجها المصانع الكبيرة. ومن شأن المقاولات والمشتريات الحكومية من الأسلحة حفز النشاط الاقتصادي ليس فقط في الصناعات الحربية، وإنما أيضاً في القطاعات الأخرى مثل الصناعات المكملة وقطاع انتاج المواد الخام[٣٣].

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

الفصل الثاني

الإنفاق العسكري: مصادر الإحصاءات

هذه دراسة احصائية كمية عن الإنفاق العسكري في الوطن العربي. والدراسة في جميع فصولها ستعتمد اعتماداً كبيراً على الإحصاءات المنشورة، كما أن النتائج والخلاصات التي ستصل إليها ستتأثر بطبيعة الأرقام المستخدمة، ومدى جدارتها واتساقها.

والمشاكل التي تواجه الباحث في الإنفاق العسكري تختلف نوعاً ما عن المشاكل التي تثار عادة في الفروع المختلفة من الدراسات الاجتماعية الكمية، أي ندرة الإحصاءات والبيانات. فالمشكلة هنا هي في وفرة البيانات وتعدّد مصادرها، مما يثير إشكالات إحصائية وقياسية عديدة. فلو أخذنا مثلاً الإنفاق العسكري لأية دولة، وخاصة تلك منها التي تنتمي إلى العالم الثالث، لوجدنا أنه لا يتوافر تقدير واحد حول حجم هذا الإنفاق، بل تقديرات مختلفة للعام نفسه. هذا يقود إلى مشكلة تعدد المشاهدات للظاهرة الواحدة (Multiple Observations) وعدم وجود مصدر معتمد، مما يتطلب إعطاء عناية خاصة لهذه الظاهرة قبل الشروع فعلاً في تحليلها.

يمكن القول إن هناك سببين رئيسيين لهذه الظاهرة، **الأول**، هو غياب الإحصاءات الرسمية الموثوقة، وذلك لأسباب أمنية، تنشأ عادة من رغبة الدولة في إيهام أعدائها بحجم قوتها العسكرية. أي أن «التدليس» في احصاءات الدفاع يعتبر واقعياً عملاً مشروعاً من أعمال «الدفاع». **الثاني**، هو تعدد الجهات والمؤسسات المعنية بالدراسات الاستراتيجية والعسكرية، أو تلك المعنية بدراسة وتحليل ظاهرة الإنفاق العام بشكل أعم، التي تسعى كل منها إلى تقديم تقديراتها حول هذه الظاهرة، أي الإنفاق العسكري، وتطورها.

هناك أسباب أخرى فرعية، تساهم في هذا التشوّش، منها المشاكل الخاصة بالأرقام القياسية وإيجاد مخفض أسعار مناسب (Deflator) للتخلّص من الآثار التضخمية، ومشاكل أسعار الصرف الفعلية لتحويل الإحصاءات بالعملة المحلية إلى عملة موحّدة إذا ما أريد

المقارنة على مستوى دولي، وقبل ذلك الإشكالات الخاصة بتعريف مفهوم الإنفاق العسكري وحدوده ومكوّناته. هذه المشاكل الفرعية ستتمّ معالجتها لاحقاً، وذلك بعد إلقاء بعض الضوء على المشاكل المنهجية الرئيسية.

أولاً: مصادر الإحصاءات

هناك خمسة مصادر رئيسية للإحصاءات الخاصة بالإنفاق العسكري. وهي تقديرات صندوق النقد العربي (Arab Monetary Fund) وسنرمز إليها من الآن وصاعداً بـ (AMF)، وتقديرات المعهد الدولي لأبحاث السلام في استكهولم (Stockholm International Peace Research Institute) ويرمز إليه (SIPRI)، والبيانات التي ينشرها صندوق النقد الدولي (In-ternational Monetary Fund) عن الإنفاق الحكومي، ومنها الإنفاق العسكري في كتابه السنوي: **الكتاب الإحصائي السنوي للمالية العامة** (Government Finance Statistics Year book) ويرمز إليه (GFS). والإحصاءات العسكرية المنشورة من قبل وكالة الحدّ من التسلّح ونزع السلاح في الولايات المتحدة (US Arms Control and Disarmament Agency) ويرمز إليها (ACDA)، وأخيراً البيانات العسكرية المتوافرة في التقرير السنوي الذي يصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (International Institute for Strategic Studies) ويرمز إليه (IISS)[1].

وقبل الشروع في المقارنة الاحصائية بين هذه المصادر المختلفة، سنعطي وصفاً مختصراً لهذه المصادر، ومفهومها أو تعريفها للإنفاق العسكري، والمراجع التي اعتمدت عليها في بناء تقديراتها، وكذلك كل من المجال الموضوعي (أهم أوجه العبء العسكري التي تمّ تغطيتها في المصدر مثل: الإنفاق العسكري، عدد أفراد القوات المسلحة، التجارة الدولية في السلاح... الخ) والمجال الزمني (السنوات التي تتوافر حولها الإحصاءات في هذه المصادر).

١ ـ صندوق النقد العربي (AMF)

تتوافر إحصاءات عن الإنفاق العسكري في التقارير والنشرات التي يعدّها صندوق النقد العربي. وأهم هذه المصادر هي، احصاءات المالية العامة في البلدان العربية، والتقرير الاقتصادي العربي الموحّد الذي ينشر سنوياً. وينشر الإنفاق العسكري في الأجزاء الخاصة بالإنفاق العام أو الإنفاق الجاري في البلدان العربية، وتحت مسمى «نفقات الأمن والدفاع». ولا يعطي أي من المصدرين تعريفاً محدداً لهذا المفهوم، ولكن يبدو من التبويب ذاته أن

---

(١) هناك بيانات عن الإنفاق العسكري في كل من منشورات البنك الدولي (World Bank) في التقرير السنوي عن التنمية في العالم (World Development Report)، وكذلك في الكتاب الاحصائي السنوي من الأمم المتحدة (UN Statistical Yearbook)، ولكن يبدو أن كلا المصدرين يعتمدان بشكل كامل على البيانات (Data Base) التي يوفرها صندوق النقد الدولي. ولذا اكتفينا بالاحصاءات التي يوفرها الأخير.

الصندوق يتجه إلى الأخذ بالمفهوم الأعم للإنفاق العسكري، الذي يشمل بالإضافة إلى نفقات القوات المسلحة النظامية، نفقات القوات شبه المسلحة (الحرس الوطني مثلاً)، وحرس الحدود وقوات الدفاع المدني، هذا بالإضافة إلى «نفقات الأمن» التي تعني أساساً نفقات وزارة الداخلية، التي تتضمن تكاليف أجهزة الشرطة والمخابرات وقوات الأمن الداخلي وقوات مكافحة الشغب وغيرها. وضم نفقات الأمن مع نفقات الدفاع يخلق صعوبات منهجية لا تخفى، حيث إن مجال دراستنا هو عبء المؤسسة العسكرية في المجتمع وليس تكاليف حفظ الأمن الداخلي. هذا عدا عن أن أية مقارنة لهذه الاحصاءات على مستوى الأقطار العربية، خاصة تلك الكثيفة السكان، منها، التي تزداد فيها نفقات حفظ الأمن الداخلي، أو بين الأقطار العربية ودول الجوار، ستفقد كثيراً من أوجه الدقة فيها.

وصندوق النقد العربي لا يشير إلى المصادر التي يستقي منها احصاءاته العسكرية بوجه التحديد، ولكنه يشير إلى المصادر التي يعتمد عليها في إعداد تقاريره بشكل عام، وهي المصادر الرسمية مثل احصاءات وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط أو المصارف المركزية. كما أنه يعتمد على بعض المؤسسات العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

والمدى الزمني الذي تشمله إحصاءات الصندوق يغطي الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠. وهي تغطية جيدة، بالرغم أنها لا تذهب بعيداً إلى تغطية كافة الفترة المشمولة بهذه الدراسة، وهي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. والإحصاءات متوفرة عن كل البلدان العربية، ما عدا العراق.

٢ ـ المعهد الدولي لأبحاث السلام في استكهولم (SIPRI)

كافة البيانات الصادرة عن المعهد متضمنة في كتابه السنوي *(Yearbook of World Armaments and Disarmament)* والمعهد ينشر تقديرات احصائية عن الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، بما فيها البلدان العربية، مقدرة بالعملات المحلية وبالأسعار الجارية للدول المعنية، وكذلك مقدرة بالدولار وبالأسعار الثابتة لسنوات معينة. الكتاب يحوي احصاءات مختلفة عن تجارة السلاح الدولية وعن العبء العسكري معبّراً عنه بنسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الاجمالي. والمعهد الدولي في استكهولم يلتزم بالمعنى الدقيق لمفهوم الإنفاق العسكري، والذي يتقارب كثيراً مع كل من تعريفي حلف الناتو وصندوق النقد الدولي له، ولذا فإن المعهد يفضل احصاءات صندوق النقد الدولي، إذا ما توافرت عن دولة، على غيرها من الاحصاءات. بالإضافة إلى ذلك يعتمد المعهد على مصادر المعلومات المنشورة مثل التقارير المالية والاحصائية والاقتصادية مع اجراء بعض التعديلات عليها لتتوافق مع تعريفه.

البيانات التي ينشرها المعهد تغطي كل البلدان العربية المشمولة في هذه الدراسة، بالإضافة إلى دول الجوار الجغرافي. كما أن السلاسل الزمنية تغطي الفترة محل الدراسة وهي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠.

٣ ـ صندوق النقد الدولي (IMF)

المصدر الرئيسي للبيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي هي في كتابه السنوي عن احصاءات المالية العامة في العالم (GFS). وتحوي الإحصاءات سلاسل زمنية بالعملات المحلية للدول الأعضاء، عن كل من جملة الإنفاق العام، والإنفاق الجاري، والإنفاق العسكري، وكذلك الإنفاق على الأوجه الأخرى مثل التعليم والصحة والجوانب الاجتماعية.

وصندوق النقد الدولي يلتزم بمفهوم محدد للإنفاق العسكري، ويطلب من جميع الدول الأعضاء الالتزام بهذا المعنى حين تتوافر الاحصاءات الوطنية. وقد تضمّن الكتاب التعريفي الخاص المرافق للكتب الإحصائية والصادر عن الصندوق (A Manual on Grovemment Fi-nance Statistics) تعريفاً للإنفاق العسكري، وهو يتضمن: (١) جميع النفقات الإدارية والتشغيلية التي تتحملها المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدفاع المدني، (٢) المعونات العسكرية الخارجية، (٣) جميع الأبحاث والتجارب المتصلة بالقطاع العسكري، (٤) الشؤون العسكرية غير المصنّفة في أبواب أخرى[٢].

إحصاءات صندوق النقد الدولي لا تحتوي على أية معلومات عسكرية أخرى مثل التجارة الدولية في السلاح أو العبء العسكري. والصندوق بدأ بإصدار كتابه السنوي عن إحصاءات المالية العامة (GFS) عام ١٩٧٧، وبعض الأعداد الأولى تحوي في طياتها بيانات تغطي سنوات سابقة تعود إلى عام ١٩٧٣، ولكنها لا تذهب بعيداً في تغطية السنوات التي قبلها. والكتاب السنوي لعام ١٩٩١ يحوي بيانات للأعوام ١٩٨٨ و١٩٨٩ لمعظم الدول، وللبعض الآخر، احصاءات عام ١٩٩٠ أيضاً.

صندوق النقد الدولي لا يقوم بعمل تقديرات لبيانات الدول التي لا تقوم بإمداده بالمعلومات. ولذا، فإن هناك عدداً من البلدان العربية لا توجد حولها أية إحصاءات تخص المالية العامة، منها: العربية السعودية، العراق، الجزائر.

٤ ـ وكالة الحدّ من التسلّح ونزع السلاح في الولايات المتحدة (ACDA)

وكالة الحدّ من التسلح هي وكالة حكومية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وتقوم بنشر كتابها السنوي: **الانفاق العسكري وحركة السلاح العالمي** *(The World Military Expendi-ture and Arms Transfers)* وفي هذا المصدر معلومات شاملة حول الإنفاق العسكري لكل دولة في العالم مقدرة بالدولار الأمريكي بالقيمة الجارية والثابتة لسنوات أساس محددة، كما يحوي على الإنفاق العام الحكومي، وعدد أفراد القوات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المصدر يعطي بيانات عن قيمة التجارة الدولية في السلاح (الصادرات والواردات ومصدر كل منها). الوكالة لها اطلاع على شبكة المعلومات السرية في الولايات المتحدة، وبالذات على

(٢) International Monetary Fund (IMF), *A Manual on Government Finance Statistics* (Washington, D.C.: IMF, 1990), pp. 147 and 151-152.

معلومات وكالة الاستخبارات العسكرية (DIA)، التي تقـوم بجمع معلومـات عن التسلّح في العالم من مصادرها الخاصة.

وكـالة الحـدّ من التسلح (ACDA) تأخـذ أيضاً بتعـريف ضيق ومحدد لمفهـوم الإنفـاق العسكري، ويؤخذ هنا على أنـه إنفاق وزارة الـدفاع مـع بعض التحويـر والتعديـل. وتعتمد الوكالة على مصادر عديدة، بعضها مصادر سرية مثـل تقاريـر المخابـرات الأمريكيـة ومصادر وزارة الدفاع «البنتاغون» بالإضافة إلى المصادر العلنية مثل إحصـاءات صندوق النقـد الدولي والأمم المتحـدة. الإشكـاليـة الـرئيسيـة في وكـالـة الحـدّ من التسلح هي أنها لا تعـطي أيـة إحصاءات عن الإنفاق العسكري بالعملات المحلية الجارية أو الثـابتة للدول المعنيـة، كما أن سنوات الأساس (Base year) لقيم الإنفاق بالـدولار بالقيمـة الثابتـة تتغير من عـدد إلى آخر دون الإشارة إلى القواعد التي تم الاعتماد عليهـا في التحويـل. هذا المصـدر يحوي معلومـات قيمة عن كل البلدان العربية موضع الدراسة، بـالإضافـة إلى دول الجوار الجغـرافي. وبيانـاته تغطي السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠.

٥ ـ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)

التقرير السنوي عن التوازن العسكري (Military Balance) يحوي معلومات عسكريـة عديدة عن كل دول العالم. بالإضافة إلى الإنفاق العسكري بالعملة المحلية وبالـدولار، هناك معلومات عن السكان وعدد أفراد القوة العسكرية، ومعلومات استراتيجية أخرى عن القوات البرية والبحرية والجوية لكل دولة.

هذا التقرير لا يوفر سلاسل زمنية عن الإنفاق العسكري، ويكتفي بإعطاء بيـانات عن السنـة الحاليـة أو التي قبلها. المعهـد الدولي يستخـدم المصادر الـرسميـة الحكـوميـة لاستقـاء معلوماته، ولذا فإن تعريفه يأخذ بأرقام الميـزانية التقـديريـة، وليس الإنفاق الفعـلي. التقريـر يحوي معلومات عن كل الدول العربية المتضمنة في هذه الدراسة، بـالإضافـة إلى دول الجوار الجغرافي. وبياناته تغطي كل سنوات السبعينيات ومعظم سنوات الثمانينيات.

المشكلة الرئيسية مع بيانات المعهد (IISS) هو أن اهتمامه، حتى سنوات قـريبة، خـارج نطاق الولايات المتحدة وأوروبا كان ضيقـاً أو محدوداً. ولـذا، فإن استخـدام بيانـات الإنفاق العسكري بالعملة المحلية من هذا المصدر ستواجـه بصعوبـات جمّة. احصـاءات العديـد من دول العالم الثالث لا تذهب بعيداً لتغطية السنوات الأولى. والأرقام في كثير من الأحيان تمثّل تقديرات الميزانية، وعلى أحسن الأحوال تقديرات معدّلة للميزانية، ولا تمثّل الإنفاق الفعلي.

ثانياً: المقارنة بين مصادر الإحصاءات

دراسة الإنفاق العسكري أو العبء الدفاعي في الوطن العربي باستخـدام كافـة مصادر الإحصاءات المذكورة هي عملية تنتابها صعوبات منهجية وواقعية عديدة. والاختيـار من بينها

كي لا يكون عشوائياً، ينبغي أن يعتمد على أسس علمية احصائية، بالاضافة إلى اعتبارات شمولية التغطية المكانية والزمانية وامكانية المقارنة مع الدول الأخرى. ولذا يحسن قبل القيام بعملية الاختيار هذه، المقارنة بين هذه المصادر وعيّنة من الدول محل الدراسة.

سيتمّ مقارنة الإنفاق العسكري، كما قدرت من قبل المصادر محل الاهتمام، لثلاثة بلدان عربية، يشكل مجموع انفاقها العسكري نسبة كبيرة من الإنفاق العسكري العربي. هذه الدول هي العربية السعودية ومصر وسوريا(٣). السنوات التي ستتم مقارنتها هي في الفترة بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧، وذلك لتوافر بيانات من كل المصادر حولها.

جدول رقم (٢ ـ ١) يعطي الإنفاق العسكري للبلدان العربية الثلاثة وفقاً لمصادرها الاحصائية المختلفة، كما يعطي المتوسط والانحراف المعياري لكل منها. ويظهر الجدول تبايناً واضحاً في التقدير، وإن كان هذا التباين يتراوح بين دولة وأخرى. ويبدو بشكل عام أن تقديرات صندوق النقد العربي (AMF) هي تقديرات متحفّظة، حيث إنها أقل التقديرات المتوافرة. فمتوسط الإنفاق العسكري السنوي للعربية السعودية وفق تقديرات صندوق النقد العربي هي أقل من ثلث المتوسط السنوي لأقل التقديرات الأخرى؛ تقديرات (ACDA)، وحوالى ربع تقديرات صندوق النقد الدولي. ولكن هذا التباين يبدو أقل حدّة في حالة كل من مصر وسوريا وإذا ما أخذت القيم المتوسطة للمدة الزمنية المعينة. وأما إذا اعتبرت القيم المطلقة لكل سنة، فالحكم يبقى صحيحاً بشكل عام، خاصة في حالة مصر.

ولا يعرف سبب واضح لهذه الظاهرة، إذ إن التفاصيل التي يوفّرها صندوق النقد العربي عن التعاريف التي يلتزم بها، أو مصادر المعلومات التي يستقي منها محدودة مقارنة بالمصادر الأخرى. ولكن هناك قناعة راجحة بأن سبب التباين لا يعود إلى التعريف الذي يتبنّاه الصندوق لمفهوم الإنفاق العسكري، حيث يبدو واضحاً أنه يجنح للأخذ بالتعريف الموسّع الذي يشتمل على الإنفاق الأمني الداخلي، بالإضافة إلى العبء الدفاعي.

ومن جانب آخر تبدو تقديرات ثلاث جهات مستقلة، هي المعهد الدولي لأبحاث السلام في استكهولم (SIPRI)، وصندوق النقد الدولي (IMF) ووكالة الحدّ من التسلّح (ACDA) متقاربة إلى حد كبير في حالة السعودية، ويسري هذا الحكم على سوريا بعد عام ١٩٨٢. مصدر تناقض المصدر الأخير (ACDA) مع المصادر الأخرى في حالة مصر قد يرجع إلى مشكلة أسعار الصرف المعتمدة للتحويل من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي، وبالعكس، وهي مشكلة سيتم التوسّع بها لاحقاً. وتبدو تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) أكبر قليلاً، بالمتوسط، من غيرها. وينطبق هذا الحكم بشكل خاص على كل من السعودية وسوريا.

---

(٣) كان التخطيط الأولي للدراسة أن تشمل المقارنة أيضاً العراق، إلّا أن كلّاً من صندوق النقد العربي (AMF) وصندوق النقد الدولي (IMF) لا يعطيان أية بيانات عن العراق، ولذا تمّ استبعاده من المقارنة.

جدول رقم (٢ ـ ١)

الإنفاق العسكري لكل من العربية السعودية ومصر وسوريا وفقاً للمصادر المختلفة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧ (مليون/ العملة المحلية)

البلد	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط	الانحراف المعياري
العربية السعودية											
AMF	٥٩٩٤	١٢٣٧٨	١٤٨٩٠	١٧٧٣٠	١٦٦٩٦	٢٠٩٢٨	٣١١٩٢	١٤٥٩٠	٣٦٠٠٠	١٨٩٣٣	٩٣٣٨
SIPRI	٥٢٣٨٧	٦٤٠٧٦	٧٥٧٢٣	٨٧٦٩٥	٨٤٣١١	٧٧٨١٧	٧١٩٩٢	٦٢٤١٨	٦٠٧٢٦	٧٠٧٩٤	١١٧٢٠
GFS	٤٧٠٦٠	٥٩٣٦٦	٨٢٥٣٣	٩٢٨٨٩	٧٥٧٣٣	٧٩٩٠٠	٦٤٠٨٤	٦٠٧٥٢	٥٤٢٢٦	٦٨٥٠٥	١٥٠٠٢
ACDA	٤١٦٤٠	٤٩٨٦٧	٦٢٢٧٢	٧٥٥٥٧	٨٥٦٧٩	٧١٨٨٥	٧٧٢٩٦	٦٤٠٣٠	٦٠٧٠٦	٦٥٤٣٧	١٣٨٦٣
IISS	٦٨٩٠٠	٩٢٥٠٠	٨٢٥٠٠	٩٢٨٨٩	٧٥٧٣٣	٧٩٩٠٠	٦٤٠٨٥	٦٤٠٩٠	٦٠٨٠٠	٧٥٧١١	١٢١٤٣
مصر											
AMF	٧٧٢	١٠٠٩	١٠٣٩	١٣٦٦	١٦٨٢	٢١٢١	٣٣٩٧	٣١٢٤	٣١٣٤	١٩٦٠	١٠٢٦
SIPRI	١٢٠٠	١٣٢٠	١٢٣٨	١٤٣٥	١٨٠١	٢١٧٣	٢١٠٨	٢٤٩٣	٢٧٤٢	١٨٣٤	٥٧٣
GFS	٤١١	١٠٦٥	١٠٦٨	١٤٧٦	١٧٥٤	٢٤٥٢	٢٧٨٧	٣٠٩٨	٣٥١٩	١٩٥٩	١٠٥٦
ACDA	٢٦٢٥	٢٣٨١	٢٥٧٠	٥٠٣٧	٤٩٤٠	٥٥٦٨	٥٥٣٦	٥٢٧٦	٥٦٢٥	٤٣٩٥	١٤٢٣
IISS	١٥٠٠	١٣٥٠	١٤٧٠	١٧٤٦	٢١٣٠	٢٦٥٠	٢٩٠٠	٣٦٥٠	٣٢٠٠	٢٢٨٨	٨٤٣
سوريا											
AMF	٦١٩٠	٨٨٠٤	٩٤٨٤	١٠٧٠٣	١١٣٠٩	١٢٢٨٨	١٣٠٠٠	١٣٥٣٠	١٣٢٠٠	١٠٩٤٥	٢٤٣٢
SIPRI	٨٢٨٢	١٥٨٦٧	٩٦٥٣	١٠٧٠٣	١١٣٠٩	١٢٦٠١	١٣٠٠٠	١٤٤٤٠	١٤٣٢٧	١٢٢٤٢	٢٤٦٦
GFS	٨٢٨٦	٨٨٤٤	٩٥٦٨	١٠٢٧٨	١٠٧٢٩	١٣٣٢٥	١٣٧٧٨	١٤٤٤٠	١٤١٥٦	١١٤٨٩	٢٤٣٥
ACDA	٤٩٠٦	٦٢٨٤	٦٣٥٨	٧٤٨٥	١٠٩٦٦	١١٤٢٢	١١٦١٤	٩٦٥٢	٥٧٧٨	٨٢٧٤	٢٦٤٧
IISS	١٣٥٠٠	١٥٨٧٠	٩٣٧٨	١٠٠٠٠	١١٠٧٣	١٢٦٠٠	١٣٠٠٠	١٤٢٢٠	١٥٥٠٠	١٢٧٩٣	٢٢٨٧

ولأن المتوسط (Mean) هو أحد أكثر مقاييس التشتت تأثراً بالقيم المطلقة الصغرى أو الكبرى، فسنحاول اللجوء إلى طرق أخرى للتأكد من تلك الملاحظات المبدئية التي تمّ التوصل إليها.

أولاً، الشكلان البيانيان رقم (٢ - ١) و(٢ - ٢) يصوّران الإنفاق العسكري للعربية السعودية وفق تقديرات المصادر المختلفة. ويؤكد الشكل رقم (٢ - ١) أن تقديرات صندوق النقد العربي (AMF) هي أقل من مثيلاتها في المصادر الأخرى بهامش كبير، كما يظهر أيضاً أن تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) هي أكبر من المصادر الأخرى، خاصة في السنوات الأولى. وفي السنوات الأخيرة تكاد تتطابق تقديرات المعهد الدولي مع المصادر الأخرى، ربما بسبب اعتماده المتزايد على تلك المصادر، وخاصة وكالة الحدّ من التسلح في الولايات المتحدة (ACDA). الشكل رقم (٢ - ٢) يعطي الانطباعات ذاتها، وبالذات عن تقديرات صندوق النقد العربي (AMF) وتقديرات السنوات الأولى للمعهد الدولي (IISS).

ثانياً، تم حساب معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين تقديرات هذه المصادر المختلفة والبلدان الثلاثة موضع الدراسة. إذا كانت هذه المصادر متطابقة، فإن قيمة معامل الارتباط ستكون واحداً. وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد عنى ذلك تقارب التقديرات الاحصائية، والعكس صحيح، وتبدو أقل قيم الارتباط بين بيانات صندوق النقد العربي من جهة والمصادر الأخرى من جهة ثانية. معاملات الارتباط بين بيانات الصندوق والمصادر الأخرى تظهر ضعيفة جداً (كما في حالة معهد استكهولم لدراسات السلام (SIPRI)، وصندوق النقد الدولي (GFS) أو سالبة كما هو الحال مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢ - ٢). وهذا يؤكد مرة أخرى أن تقديرات صندوق النقد العربي تنحرف عن متوسط التقديرات الأخرى بهامش كبير يجعل أي اعتماد عليها غير ممكن. إن أية محاولة لتطبيق أي نموذج رياضي أو إحصائي لبيانات الصندوق ستضاعف من احتمالات الخطأ الناشئة من عدم الدقة في تسجيل أو تقدير المشاهدات (Measurement errors).

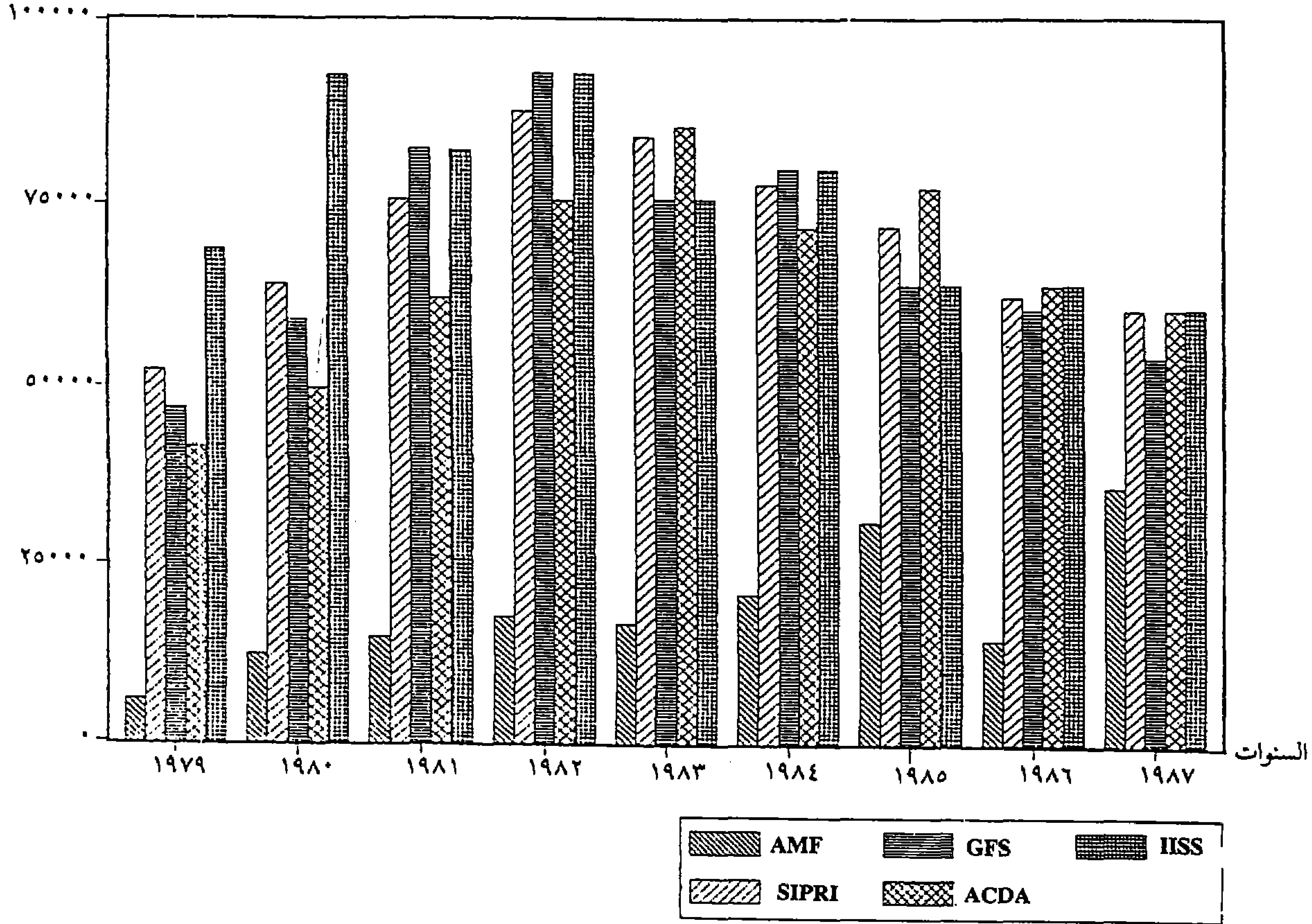
الجدول يظهر أيضاً أن أقوى معاملات الارتباط هي بين كل من بيانات المعهد الدولي لدراسات السلام في استكهولم (SIPRI) من جهة وبيانات صندوق النقد الدولي (GFS)، ووكالة الحدّ من التسلّح (ACDA) من جهة ثانية، حيث تبلغ معاملات الارتباط (٠,٩٣٧٤) و(٠,٨٣٩٠) بالتتابع. وهذا دليل آخر على أن بيانات هذه المصادر الثلاثة متقاربة جداً، بل وفي بعض الأحيان متطابقة.

والتقارب في التقديرات الاحصائية ينبغي عدم اعتباره شرطاً ضرورياً (Necessary Condition)، أو شرطاً كافياً (Sufficient Condition)، لكي تكون هذه الإحصاءات صحيحة أو دقيقة. ولكن هذا التماثل في ما بينهما، دون شك يزيد من درجة الثقة بهذه الاحصاءات التي يفترض أنه قد تمّ التوصل إليها بشكل مستقل.

شكل رقم (٢ - ١)

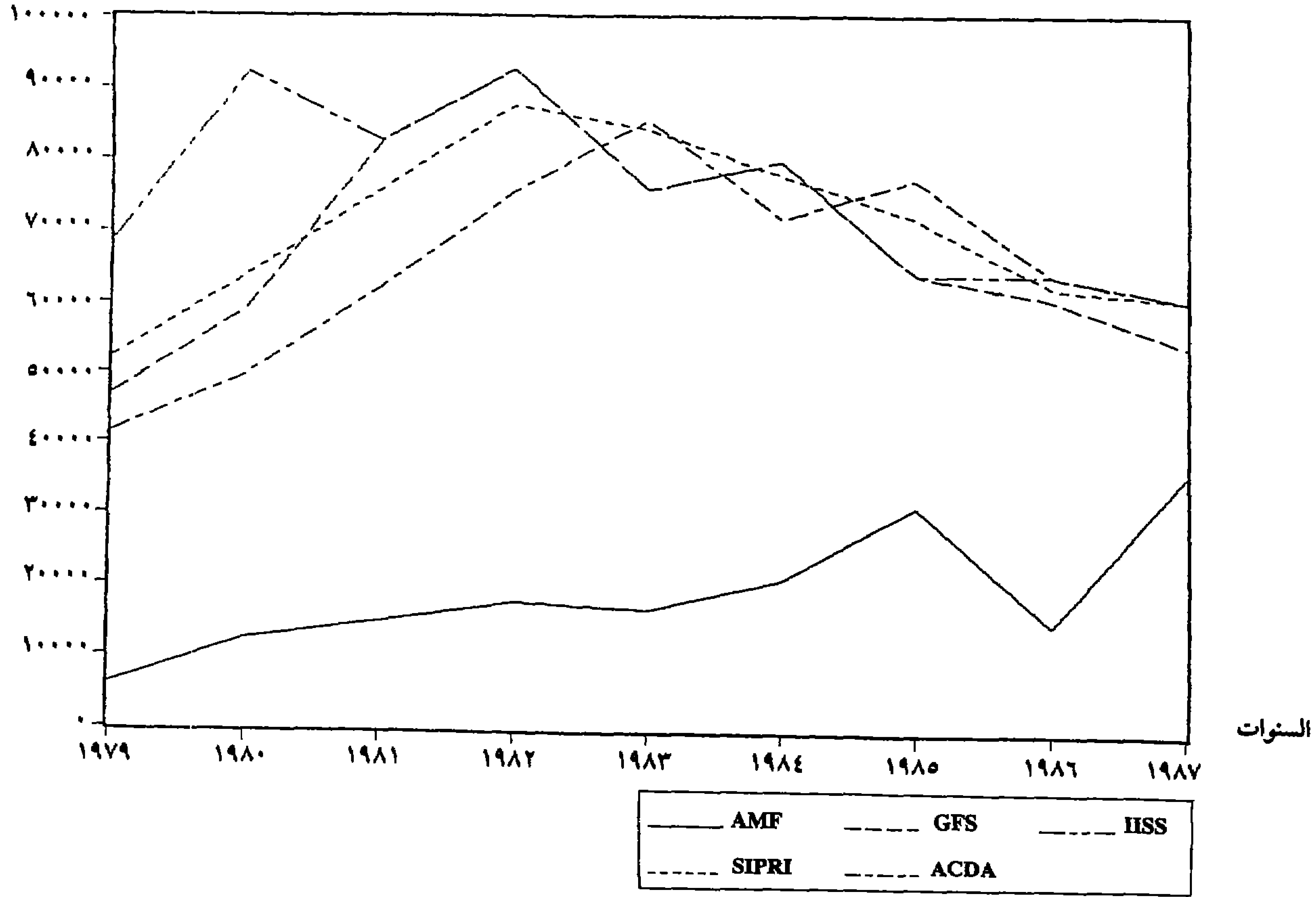
تقدير الإنفاق العسكري للعربية السعودية وفقاً للمصادر الإحصائية المختلفة، ١٩٧٩ - ١٩٨٧

(مليون دولار)



شكل رقم (٢ - ٢)

تقدير الإنفاق العسكري السعودي وفقاً للمصادر المختلفة، ١٩٧٩ - ١٩٨٧



جدول رقم (٢ ـ ٢)

الإنفاق العسكري في العربية السعودية
مصفوفة معاملات الارتباط بين مصادر البيانات المختلفة

	AMF	SIPRI	GFS	ACDA	IISS
AMF	١,٠٠	٠,١١٩٩	٠,٠٠٥٦-	٠,٤٣٣٥	٠,٤٥٠١-
SIPRI		١,٠٠	٠,٩٣٧٤	٠,٨٣٩٠	٠,٥٢٦٧
GFS			١,٠٠	٠,٦٦١٦	٠,٦٢٣٨
ACDA				١,٠٠	٠,٠٢١٩
IISS					١,٠٠

وأخيراً يمكن استخدام معامل الانحدار (Regression Coefficient) لأي من السلاسل الزمنية (Time Series) على السلسلة الأخرى، وذلك لإظهار العلاقة بينها. تماثل التقديرات يستلزم أن تكون قيمة معامل الانحدار مساوية للواحد (Unity)، وأن قيمة الانحراف المعياري للنموذج (Standard Error of Estimate) (SEE)، أي متوسط البواقي (Average residual)، ستكون مساوية للصفر. طريقة المربعات الصغرى (OLS) ستستخدم في حساب معاملات الانحدار، ودون المعامل الثابت (Constant)[٤].

نتائج حساب معاملات الانحدار مسجلة في الجدول رقم (٢ ـ ٣). الجدول يؤكد مرة أخرى أن البيانات الصادرة عن كل من (SIPRI) و(GFS) و(ACDA) هي متقاربة إلى حد بعيد. معاملات الانحدار لكل منها على الآخر تعادل الواحد (معاملات (٢)، (٣)، (٤))، وهي على درجة عالية من المعنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة، كما يظهر ذلك اختبار ستيودنت (T-test). ولكن معامل التحديد (R^2) يظهر أن أقرب المصادر إلى بعضها البعض هي تلك الصادرة عن معهد أبحاث السلام في استكهولم (SIPRI)، وصندوق النقد الدولي (GFS)، ويؤكد ذلك أن الانحراف المعياري للتقدير (معادلة ٢) هو أقل من مثيلاته في المعادلات

---

(٤) تحليل الانحدار (Regression Analysis) هو مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تهدف إلى التصوير الكمي للعلاقات التي يمكن أن توجد بين متغيرين أو أكثر. ومعاملات الانحدار تدل على العلاقة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المستقلة التي تتضمنها معادلة الانحدار. وطريقة المربعات الصغرى (OLS) هي وسيلة احصائية لإيجاد معادلة أفضل خط يمثل الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات موضوع البحث. وهذا الخط هو الذي يكوّن مجموع مربع الانحرافات عنه أصغر ما يمكن. وأحد الافتراضات الهامة التي يقوم عليها نموذج الانحدار الخطي هو استقلال قيم عنصر الخطأ (Ui) بعضها عن بعض، ووجود مشكلة الارتباط السلسلي (Serial Correlation) يعني أن قيمة (U) في فترة معينة مرتبطة بقيمتها أو قيمها في الفترات السابقة. ويستدل على وجود هذه المشكلة من عدمها من طريق اختبار دربن ـ واتسون (D.-W.).

الأخرى. يضاف إلى ذلك أن المعادلة المذكورة (٢) تخلو من احتمال وجود مشكلة الارتباط السلسلي (Serial correlation) كما يدل على ذلك اختبار دربن واتسون (D.W). وبالمقابل فإن النتائج تؤكد مقدار انحراف تقديرات صندوق النقد العربي (AMF) عن مثيلاته في المصادر الأخرى. فمعامل انحدار التقديرات الصادرة عنه على تلك المستمدة من معهد استكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) (معادلة رقم (١)) يبلغ ٠,٢٦٣٣، أي أن تقديرات الصندوق تقل بمقدار يتجاوز ٧٣ بالمئة عن تقديرات معهد استكهولم.

جدول رقم (٢ - ٣)

الإنفاق العسكري للعربية السعودية
العلاقة بين المصادر الاحصائية المختلفة

رقم	المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار ستيودنت (T-Test)	معامل التحديد (R^2)	الانحراف المعياري للتقدير (SEE)	اختبار دربن - واتسون D.W.
١	AMF	SIPRI	٠,٢٦٣٣	٥,٩٧	٠,٠٣١-	٩٤٨٢	١,٢٠
٢	SIPRI	GFS	١,٠٢	٣٥,٦	٠,٧٣٦٣	٦٠١٨	٢,١٨
٣	SIPRI	ACDA	١,٠٧	٢٦,٢	٠,٥١٧٣	٨١٤٢	٠,٨٧٣
٤	GFS	ACDA	١,٠٣٠	١٧,١	٠,٣٤٧٨	١٢١١٤	١,٥٤
٥	IISS	SIPRI	١,٠٦	١٨,٩	٠,٢٨	١١٩٧٢	٠,٩٨٨

وإذا ما كان للمرء أن يستخلص نتيجة من الاختبارات السابقة، فيمكن القول إن استخدام أي من المصادر الاحصائية الثلاثة (SIPRI) و(GFS)، وبدرجة أقل قليلاً (ACDA)، سيعطي نتائج متشابهة أو متقاربة، بينما الركون إلى المصدرين الآخرين (AMF) و(IISS) سيخلق مشاكل احصائية وتقديرية عديدة. وبالرغم من وجود مشاكل أخرى متنوّعة تنتاب كلاً من المصادر المذكورة، كما سيأتي لاحقاً، إلّا أنه يمكن القول في هذه المرحلة إن أية دراسة للإنفاق العسكري في الوطن العربي ينبغي أن تعتمد بشكل رئيسي على المصادر الثلاثة الأولى، وإهمال المصدرين الآخرين، إلّا في حالة الضرورة. وفي هذه الدراسة ستكون الضرورة مقيدة بشكل صارم، وسيشار إليها في حينها.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم وجود مصدر احصائي واحد معتمد سيعني أن استخدام أي من المصادر الثلاثة سيحوي في طياته احتمال وجود أخطاء احصائية سببها الخطأ في القياس (Measurement Error). وأكثر من ذلك فإن أي نموذج رياضي أو قياسي قد لا يتطابق مع المشاهدات مهما كان هذا النموذج دقيقاً أو واقعياً، وذلك بسبب وجود تلك الأخطاء.

ثالثاً: أسباب التباين في التقديرات الاحصائية للإنفاق العسكري

عند هذه النقطة سيثار التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك الاختلاف الكبير في التقديرات المختلفة للإنفاق العسكري، والذي لا يمكن ارجاعه ببساطة إلى أخطاء في المشاهدة أو التسجيل.

وحجم التباين في التقديرات يستلزم البحث في المسببات، وذلك لرؤية ما إذا كان من الممكن تلافي البعض منها، وخاصة في الفصول القادمة التي تتضمن مقارنة بين الدول.

ويبدو أن وراء هذه الظاهرة ثلاث مجموعات من الأسباب. تتعلق **الأولى** منها بالاختلاف في تعريف الإنفاق العسكري ومكوناته وحدوده، ويلحق بهذه أيضاً التلاعب بالإحصاءات من قبل الدول المعنية (Manipulation)، وذلك لأسباب سياسية أو أمنية. **الثانية** تتصل بإيجاد الطريقة المثلى لحساب الأرقام القياسية، وإزالة أثر الارتفاع في الأسعار (التضخم) من بيانات الإنفاق العسكري. أما **الثالثة**، التي تبدو أكثرها إشكالاً، فهي تلك المتعلقة بنظام تحويل الإنفاق العسكري من العملة المحلية إلى عملة دولية تجعلها قابلة للمقارنة مع احصاءات الدول الأخرى.

المجموعة الأولى: مفهوم الإنفاق العسكري، ومكوناته

يتصف مفهوم الإنفاق العسكري عموماً بشيء من المرونة. وتحديد إطاره أو مكوناته يعتمد على الغرض من هذا التحديد، وكذلك الظروف السياسية أو الاقتصادية التي تمرّ بها الدولة. فمثلاً انخراط دولة ما في توتر أو إشكالات مع دول أخرى قد يزيد من نطاق القطاع العسكري، ومن ثم حجم الإنفاق الموجه للدفاع. وفي حالات الحرب، تتحول جميع قطاعات الاقتصاد المدنية إلى خدمة المجهود العسكري، وفي ظروف استمرار تلك الحرب فإن الاقتصاد بأكمله قد يتحوّل إلى اقتصاد حرب.

إلاّ أنه في ظل الظروف الطبيعية، يحوي الإنفاق العسكري عناصر أساسية يكاد يجمع عليها المهتمون بالشؤون العسكرية والاستراتيجية. وفقاً لتعريف معهد استكهولم لأبحاث السلام، فإن الإنفاق العسكري يتكوّن من: (١) مخصصات ومدفوعات أفراد القوة العسكرية، (٢) مخصصات الأفراد المدنيين الذين يعملون في مؤسسات عسكرية، (٣) العمليات العسكرية والصيانة (Operations and Maintenance)، (٤) شراء السلاح والمعدات العسكرية والذخائر (Procurment)، (٥) البحث والتطوير (Research & Development)، (٦) الإنشاءات العسكرية أو تلك التي تخدم الأغراض العسكرية، (٧) معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي لأفراد القوات المسلحة المتقاعدين، (٨) المعونات العسكرية (Military Aid)، (٩) الدفاع المدني، (١٠) نفقات القوات شبه العسكرية (Paramilitary)، (١١) الأوجه العسكرية للأنشطة المشتركة بين القطاعين العسكري والمدني (بحوث وعمليات الفضاء، والبحوث والتجارب الصناعية والطبية التي لها استخدامات

عسكـرية، الصنـاعات التي تخـدم كلا القـطاعين، الأبحـاث والصناعـات المتعلقة بـالـطاقـة الذرية. . .)[٥].

ويبدو أن المكوّنات محل الخلاف، أو التي من شأنها إثارة الإشكالات الإحصائيـة، أو التي من خلالها تستـطيع الـدول إخفاء بعض جـوانب الإنفاق العسكـري هي: (٥) البحث والتطوير، (٧) معاشات التقاعد والضمـان الاجتماعي للعسكريين، (٩) الدفاع المدني، (١٠) نفقات القوات شبـه العسكريـة، (١١) الأوجه العسكـرية لـلأنشطة المشـتركة. فبعض هـذه المكونات قد تحويها ميزانيات وزارات أخرى غـير وزارة الدفـاع؛ وزارات الداخليـة، التعليم العالي والبحث العلمي، الصناعة، المالية. . . الخ. وبعض هذا النقل أو التصنيف قد يكون الغرض منه ضم العناصر المشتركة إلى نشاط معين تحت مسؤولية إدارة أو وزارة واحـدة، مثل البحث العلمي أو الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد أو الصنـاعات المتقـدمة، وقـد يكون الغرض من جهة أخرى، هو المحاولة المتعمـدة إخفاء بعض أوجـه النشاطـات ذات الجوانب الاستراتيجية عن مراقبة الأعداء أو المنظمات المتخصصة.

واعتبـار الإنفاق العسكـري مساويـاً لميزانيـة أو نفقات وزارة الـدفاع اتجـاه لا يخلو من المجـازفة. فليس كـل الإنفاق الـذي تتحمله وزارات الدفـاع هو عسكـري بحت، بينما قـد تتحمل الوزارات الأخـرى بعض تكاليف الانفـاق العسكري. من الأمثلة عـلى النقطة الأولى هو قيام أجهزة الدفاع بمكافحة الفيضانات أو الزلازل أو المجاعات، والدفاع المدني، وكذلـك الخدمات الصحية والتعليمية التي تقدم لأفراد القوات المسلحة. في بعض البلدان النامية تقوم القوات المسلحة بالعديد من المشروعات المدنية مثـل مد الـطرق وبناء الجسـور والمساكن. . . الخ. ومن جانب آخر فإن الإنفاق على البحث والتطوير الذي تقوم بهـا الوزارات الأخـرى، التي قد يكون لها استخدامات عسكرية هي أمثلة واضحة للحالة الثانية.

في ايـران مثلاً، الإشراف عـلى القوات شبـه العسكريـة (Paramilitary Force) أو مـا يطلق عليه الجندرما (Gendarmerie)، وهي تشمل قوات حرس الحدود وبعض قـوات الأمن الداخلي، كان من مسؤولية وزارة الدفاع في بعض الأحيان، بينما كانت تخضع لمسؤولية وزارة الداخلية في أحيان أخرى. وفي العربية السعـودية، تشتمـل ميزانيـة وزارة الدفـاع على بعض الأنشطة المدنية، مثل الطيران المدني (Civil Aviation). وإذا ما أخذنا حجم ميزانيـة الخطوط الجوية السعودية، فإن هذا العنصر يعتبر مكوناً هامـاً من مكونـات ميزانيـة وزارة الدفـاع. في دول أخرى، قد تقوم بالإنشاءات العسكرية وزارة الأشغال، وقد تضم حسابـات الضمانـات الاجتـماعية والتقـاعد إلى الحسـابات العـامة في الـدولة لـدى وزارة الماليـة، كـما أن الـديـون

---

(٥) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), «The Meaning and Measurement of Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1977-1992).

العسكرية الخارجية الناجمة من شراء السلاح أو المعونات العسكرية قد لا تدخل الميزانية العامة أبداً[٦].

ويلحق بهذه النقطة ما تقوم به بعض الدول من «التدليس» أو الإخفاء المتعمد لبعض جوانب إنفاقها العسكري أو تقديم تقديرات متباينة لأغراض مختلفة. وعلى الرغم من أن هدف الإنفاق العسكري هو تحقيق الأمن الخارجي، فإنه يبدو أن لدى بعض الدول قناعة راسخة بأن تضليل «العدو» عن حجم وطبيعة هذا الإنفاق تعتبر جزءاً هاماً من مكونات الأمن أيضاً.

ويبدو أن هذا السلوك لا يقتصر على الدول النامية وحدها، بل إنه اجراء طبيعي لدى العديد من الدول المتقدمة، ومنها الدول الكبرى. في الاتحاد السوفياتي مثلاً تستبعد جميع نفقات البحث والتطوير من ميزانية الدفاع، وبالرغم من أن لتلك تطبيقات عسكرية على نحو واسع. ويقدّر أحد الخبراء قيمة المكونات المستبعدة من ميزانية الدفاع السوفياتية بحوالى ٣٠ بالمئة، وهذه تشمل تكاليف البحث والتطوير، وأنظمة الدفاع المتقدمة، والجوانب العسكرية في برامج الفضاء،وتكاليف حراسة الحدود وقوات الأمن، والدفاع المدني، والمعونات العسكرية الخارجية، والمخزون من الأسلحة[٧]. الحكومة البريطانية قامت خلال الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ بإنفاق حوالى بليون دولار لتطوير رؤوس حربية لصواريخ بولاريز. والدارسون للإنفاق العسكري البريطاني لم يكن بمقدورهم اكتشاف هذه الحقيقة لوقت طويل. هذه الأرقام تم الكشف عنها من قبل حزب المحافظين (Conservative Party)، وذلك للتأثير في السمعة السياسية والموقف الانتخابي لحزب العمال الذي حكم خلال تلك الفترة. ومن المعلوم أن النفقات الأولية لتطوير القنبلة النووية في بريطانيا قد تم اخفاؤها تحت مسمى أطلق عليه صندوق الطوارىء المدنية. تحت بند أو فقرة فرعية «المباني العامة في المملكة المتحدة» (Public Construction)[٨].

وجه آخر من وجوه التدليس في الإحصاءات المنشورة عن الإنفاق العسكري، هو ما تقوم به بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو (NATO)، من تقديم تقديرات مخفضة للشعب لأغراض سياسية داخلية أو دعاية انتخابية، بينما تقوم في الوقت نفسه بتقديم تقديرات مبالغ فيها لمنظمة حلف الناتو، وذلك لمقابلة الالتزامات المفروضة عليها. وتعدد ديغر (S. DEGER) خمسة أنوع من الوسائل التي تتم بها عملية التلاعب هذه: (١) الازدواجية في حفظ وتسجيل الاحصاءات، (٢) التجميع (Aggregation)، (٣) تمويل

---

(٦) Nicole Ball, *Security and Economy in the Third World* (London: Adamantine Press, 1988), pp. 85-86.

(٧) Gavin Kennedy, *Defense Economics* (London: Duckworth; New York: St. Martin's Press, 1983), p. 49.

(٨) E. Blackaby and T. Ohlson, «Military Expenditure and the Arms Trade: Problems of Data,» *Bulletin of Peace Proposals,* vol. 13, no. 4 (1982), p. 272.

الأعباء الاضافية للميزانية، (٤) الاستخدام غير المحدد للعملات الصعبة، (٥) المعونات العسكرية الخارجية[٩].

وعلى الرغم من أنه لا يوجد توثيق دقيق لمشاكل الإحصاءات الخاصة بالإنفاق العسكري في الوطن العربي، إلاّ أنه من المتوقع أن هذه المشاكل لا تقل إن لم تكن تفوق مثيلاتها في الدول المتقدمة. فهناك جهود عربية متباينة، بعضها متقدم، للدخول في صناعة السلاح. وينطبق هذا بشكل خاص على كل من مصر والعراق، وبدرجة أقل على السعودية وسوريا وليبيا، وكذلك في دول الجوار الجغرافي؛ اسرائيل وايران وتركيا. ولغياب البيانات التفصيلية، فإنه لا يعرف على وجه الدقة ما إذا كانت تكاليف هذه الصناعات تدخل في نطاق ميزانية الدفاع. وما هو أكثر غموضاً، هو تكاليف البرامج النووية في كل من العراق واسرائيل وايران، وكذلك برامج تطوير الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل (الكيماوية والبيولوجية وغيرها)، التي بدأت بالانتشار في منطقة الشرق الأوسط على نحو واسع. وقد تأخذ جهود الصناعة الحربية، شكل مشاريع مشتركة بين دولة عربية، أو واحدة من دول الجوار الجغرافي، ودولة أو أكثر من دول العالم. والمشكلة هنا أنه لا يُعرف على وجه الدقة مقدار مساهمة كل من الأطراف المعنية، مما يصعب معه بالتالي تحديد العبء العسكري بدقة. الأمثلة على ذلك متعددة، وتشمل: الهيئة العربية للتصنيع العربي، والمشاريع المشتركة لتطوير بعض الأجهزة الدفاعية بين كل من العراق وبعض دول أمريكا الجنوبية (الأرجنتين، بيرو، تشيلي... الخ). وكذلك الجهود المشتركة بين كل من اسرائيل والولايات المتحدة أو أطراف أخرى لتطوير بعض الأنظمة الدفاعية الجوية أو الطائرات المقاتلة.

هناك مشاكل أيضاً في إحصاءات الدول التي تتلقى معونات خارجية، وخاصة العسكرية منها. هذه تشتمل على دول تتلقى معونات من واحدة من القوتين العظميين، أو بشكل أعمّ من أكثر من جهة من الدول الكبرى. الدول التي تتلقى معونات من الولايات المتحدة تشمل كلاً من: مصر، الأردن، المغرب، تركيا، اسرائيل. أما الدول التي تتلقى معونات عسكرية من الاتحاد السوفياتي فتتضمن: سوريا، العراق، السودان (سابقاً) اليمن الجنوبي (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي)، الجزائر، والصومال واثيوبيا. ومن غير المعروف على وجه التحديد ما إذا كانت تلك المعونات تضمّن في الميزانيات المحلية أو لا تضمّن، وكذلك ما إذا كانت تلك هبات لا ترد أو قروض بشروط ميسّرة، أو هي تتم على شكل مقايضة (Barter) لقاء مقابل مادي أو عيني أو تسهيلات عسكرية.

وقد تكوّن هذه المعونات محلية، وتذهب مباشرة إلى المؤسسة العسكرية دون الدخول في ميزانية الحكومة. مثال ذلك هو نشاط جمع التبرعات التي يقوم بها الضباط الأندونيسيون من مؤسسات القطاع العام. وكذلك بعض «الصناديق الخاصة» (Special Funds) التي تنشؤها بعض دول أمريكا الجنوبية من صادرات بعض المواد الأولية الخام وذلك من أجل استيراد

---

(٩) Saadet Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects* (London; Boston, Mass.: Routledge and Kegan Paul, 1986), p. 53.

السلاح. هذه النفقات عادة لا تدخل في حسابات الدخل القومي أو احصاءات الحسابات الخارجية.

المجموعة الثانية: الإنفاق العسكري بالقيمة الحقيقية

المجموعة الثانية من العوامل المسببة للتباين في تقدير الإنفاق العسكري هي تلك المتصلة باختيار مخفض أسعار مناسب (Deflator) لتحديد مقدار التغير الحقيقي في الإنفاق العسكري، وكذلك اختيار مخفض «دفاع» مناسب لتحديد العبء العسكري (Defense burden). فالإنفاق العسكري لأية دولة معبّراً عنه بالأسعار الجارية لوحدة النقود المحلية لا يعكس التطور الحقيقي للعبء الدفاعي لهذه الدولة. فعوامل مثل التضخم وتقلّب قيم العملة تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم وتطور ذلك الإنفاق. وهناك قناعة بين الدارسين للاقتصاد العسكري، مفادها أن معدلات التضخم في قطاع الدفاع تفوق مثيلاتها في القطاع المدني. وعلى سبيل المثال، فإن وكالة مشتريات أجهزة الدفاع (Procurment Agency) في المانيا كانت تستخدم مؤشرات تضخم (Inflation Index) للقطاع العسكري زادت من ١٠٠ بالمئة إلى ١٥٢ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦، بينما زادت مثيلاتها في القطاع الصناعي من ١٠٠ بالمئة إلى ١٣٨ خلال الفترة نفسها(١٠).

وقياس الإنفاق العسكري بالقيم الحقيقية له جانبان هامان: **الأول** هو مشكلة تغيّر الأسعار بالقيم الإسمية (Nominal Prices) والناتجة من الزيادة في المعروض من كمية النقود، إذا ما أخذنا بالتفسير الحديث لظاهرة التضخم، والثاني هو التغيّر في الإنفاق العسكري الناجم عن ارتفاع قيم المنتجات والمعدات العسكرية نتيجة تطوير في أدائها أو حجمها أو سرعتها، أو تغير في نوعها (Quality Improvement). وهذه المشكلة أكثر تعقيداً، وهي تعرف بمشكلة مؤشر الأسعار النوعي (Hedonic Price Index). بالطبع هناك مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن هاتين، ألا وهي تغيّر قيمة الإنفاق العسكري نتيجة التغيّر في أسعار صرف العملات المحلية مقابل العملات الرئيسية، ولكن هذه سيتم تناولها في المبحث اللاحق.

- التضخم

ربما بدا الحل الأمثل لإزالة الأثر التضخمي من السلاسل الزمنية (Time Series) للإنفاق الدفاعي هو في ايجاد مخفض أسعار عسكري (Military Price Deflator)، الذي يمكن استخدامه لتحويل الأسعار الإسمية إلى أسعار حقيقية (Real Prices). إلاّ أن هذا، بالإضافة إلى أن قلة قليلة من الدول تقوم بإعداده، تنتابه العديد من الصعوبات المفاهيمية والعملية. ولعل أهم الصعوبات تتمثّل في عدم القدرة على تعريف أو قياس منتجات المؤسسة العسكرية. وهذا ينطبق أيضاً على أنشطة الخدمات التي تتصف بصفة السيادة، مثل الأمن

---

(١٠) Michael Brzoska, «The Reporting of Military Expenditure,» *Journal of Peace Research*, vol. 18, no. 3 (1981), p. 268.

والعدالة. فالمؤسسة العسكرية تقدم خدمة «الدفاع» عن الدولة والسيادة. ولكن هذه الخدمة ليست تبادلية (Marketable) حتى يسهل قياسها. وتبدو هذه الصعوبة بشكل أكبر في ظل عدم وجود حرب أو تهديدات خارجية. ولا يبدو استخدام مؤشر أسعار تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) للإنفاق العسكري حلاً مرضياً في ظل عدم معرفة الاستخدامات البديلة الحقيقية للإنفاق العسكري أو معرفة الكيفية التي ستتغير بها أسعار البدائل من سنة إلى أخرى[11].

ـ أثر التغير النوعي في الأسعار

ينبغي الحذر في معاملة كل ارتفاع في الأسعار على أنه تضخم. فالتضخم يعني إرتفاع أسعار السلع ذاتها، وللكمية نفسها خلال فترة زمنية معينة. أما إذا كان تغير قيمة السلع يعكس تطوراً نوعياً أو كمياً فيها، فهناك اتفاق على أن ذلك لا يدخل في مفهوم التضخم. وإذا كان من الممكن قياس مقدار التغير في نوعية المنتج العسكري إذا ما كان ماديا،كالأسلحة وأنظمة الدفاع بمختلف أنواعها، فإنه يكاد يكون من المستحيل قياس التغيّر النوعي في «إنتاجيّة» الأفراد المنضوين تحت الخدمة العسكرية.

مؤشر الأسعار النوعي (Hedonic Price Index)، تم تطويره من قبل بعض الاقتصاديين مثل كورت (Cort) وكرليشي (Criliches). ويهدف هذا المؤشر إلى التغلب على مشكلة التغيرات في الأسعار الناجمة عن التغير في نوعية السلعة[12]. وإن كان هذا المؤشر يقيس بنجاحات التغيرات النوعية في المنتجات المادية، إلاّ أنه يقف عاجزاً عن قياس التغيرات المتصلة بنوعية الأداء البشري، وخاصة في مجال الخدمة العسكرية.

ويلجأ الاقتصاديون، للسهولة، عادة لاستخدام مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index) أو مؤشر أسعار الجملة (Wholesale Index)، وذلك من أجل ازالة آثار التضخم من الأسعار بالقيمة الجارية. ويعتبر الأول أكثر توافراً في المراجع وأوسع استخداماً بين الاقتصاديين.

ومن بين المصادر الاحصائية للإنفاق العسكري المستخدمة هنا، معهد استكهولم لدراسات السلام (SIPRI) ووكالة الحدّ من التسلح (ACDA)، التي تعطي بيانات بالأسعار الحقيقية. الأول يستخدم مؤشر أسعار المستهلك، بينما يستخدم الثاني مؤشر أسعار الناتج القومي الإجمالي (GNP Price Index) لكل الدول ما عدا أعضاء منظمة أوبك واسرائيل. وقد استخدمت لدول الأوبك مؤشرات أسعار مخفضة، لأن مؤشر أسعار الناتج القومي الإجمالي

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: Deger, Ibid., pp. 44-48.

(١٢) حول هذا الموضوع، انظر: Zvi Griliches, ed., *Price Indexes and Quality Change: Studies in New Methods of Measurement* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971).

ولتطوير هذا المؤشر وتطبيقه على سوق النفط الدولي، انظر:

A. Al-Faris, *Market Structure and Price Behaviour: A Kinked Demand Curve Approach to World Oil Market* (Oxford: University of Oxford, 1989), p. 22.

في دول أوبك مشوّه، ولا يعكس الزيادات في التكاليف للقطاع العسكري. أما بالنسبة إلى اسرائيل، فقد استخدمت وكالة الحد من التسلح تكاليف شراء السلع المعمرة من قبل الحكومة الأمريكية كمؤشر لقياس التغير في الأسعار، وذلك لأن اسرائيل تعتمد بشكل رئيسي على الولايات المتحدة في الحصول على السلاح وقطع الغيار(١٣). هذا، وهناك حلول أخرى مقترحة سترد في الفصول القادمة الخاصة بالمقارنة بين الدول.

المجموعة الثالثة: أسعار الصرف

المشكلة الرئيسية الأخرى في الدراسات الاقتصادية العسكرية، وخاصة حين بروز الحاجة لإجراء مقارنة للإنفاق العسكري على مستوى دولي، هي أسعار الصرف الملائمة التي تستخدم لتحويل البيانات إلى عملة واحدة. وينسحب هذا أيضاً على المقارنات الدولية لحجم الناتج القومي. ومصدر هذه الصعوبة، هو أن أسعار الصرف، فيما عدا الدول المتقدمة التي تتبع نظام أسعار الصرف العائمة (Floating Exchange system) لا يتم تحديدها بقوى السوق، وإنما بتدخل من قبل السلطات المالية والنقدية المركزية.

وأسعار الصرف المصطنعة (Artificial) قد لا تعكس بالضرورة سلامة الوضع الاقتصادي ومتانته(١٤). ومن جهة أخرى فإن هناك دولاً عديدة، وخاصة من دول العالم الثالث، تستخدم أسعار صرف متعددة (Multi-tiers Exchange Rates) وذلك للصعوبات التي تواجهها في الحصول على العملات الصعبة. وقد ازدادت حدة هذه الممارسات بعد المشاكل الاقتصادية العديدة التي تواجهها هذه الدول في مجال التجارة الدولية، وتدهور المركز النسبي لحجم صادراتها من المواد الأولية، وتفاقم مشكلة الديون.

وأسعار الصرف تعتورها نقائص عدة حين استخدامها كعامل تحويل في المقارنات الدولية، مما من شأنه إلقاء ظلال من الشك على جدارتها. وأهم هذه النقائص تتمثّل في: (١) وجود قطاع اقتصادي محلي كبير لا يكون متصلاً بالتجارة الدولية، ولذا فهو مستقل عن التغيرات في أسعار الصرف؛ (٢) التغير في أسعار الصرف الناتج من التغيرات في فروقات أسعار الفائدة على المستوى العالمي وما يستتبعها من حركة لرأس المال على مستوى دولي لأغراض المضاربة (Speculation)؛ (٣) بعض أسعار الصرف يتم تحديدها بطريقة عشوائية، وخاصة في دول التخطيط المركزي، وكذلك في الدول التي تمارس فيها الحكومات درجات مختلفة من السيطرة على أسعار الصرف الخارجية؛ (٤) أسعار الصرف في كثير من الأحيان لا تعكس القدرة الشرائية للعملة في الاقتصاد المحلي، ولذا فهي من باب أولى لا تصلح كأساس للمقارنة على مستوى دولي(١٥).

---

(١٣) Brzoska, «The Reporting of Military Expenditure,» p. 269.

(١٤) Stephanie G. Neuman, «Security, Military Expenditures and Socio-Economic Development: Reflections on Iran,» *Journal of World Affairs; Orbis,* vol. 22, no. 3 (Fall 1978), p. 571.

(١٥) J. Fontanel, «A Note on the International Comparison of Military Expenditures,» =

الإجراء المتبع عادة هو استخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل البيانات بالعملة المحلية إلى عملة موحدة، عادة ما تكون الدولار الأمريكي. ولكن من النادر أن تكون أسعار الصرف الرسمية بين عملتي دولتين مثلاً مساوية أو معبرة عن الأسعار في تينك الدولتين. وفي العديد من دول العالم، وخاصة تلك النامية منها، تحدّد أسعار الصرف عند مستوى معين وتبقى ثابتة لفترة طويلة من الزمن. والآثار السلبية لهذا النظام واضحة، خاصة في ظل وجود معدلات تضخم عالية.

لعل من أفضل الطرق للمقارنة، استخدام نظام تعادل القوة الشرائية -Pur (PPP) (chasing Power Party التي تم اقتراحها من قبل مشروع الأمم المتحدة للمقارنات الدولية (UNICP)[١٦]. وهذه النظرية تقول إن أسعار الصرف بين عملة وأخرى يكون عند التعادل عندما تكون قوتها الشرائية المحلية بهذا السعر للصرف متعادلة. أي أن القوة الشرائية للعملة داخل الدول ذات العلاقة ينبغي أن تتعادل مع قوتها الشرائية في الخارج. وما يجعل هذا النظام قاصراً عن الاستخدام، هو أن حسابه قد تمّ للمتغيرات الكلية على مستوى الاقتصاد: الناتج، الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، ولم يتم حتى الآن استخلاص مؤشر خاص بالإنفاق العسكري، مما يقلّل الفائدة من استخدامه[١٧].

---

in: C. Schmidt, ed., *The Economics of Military Expenditures* (London: Macmillan, 1987), = pp. 29-30.

(١٦) ترجع جذور هذه الفكرة إلى كتابات التجاريين في القرن السابع عشر. ولكن إطارها الحديث قد تمّ تحديده بفضل كتابات الاقتصادي غوستاف كاسل (G. Cassel).

(١٧) Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects,* pp. 51-52.

القسم الثاني

الانفاق العسكري العربي :
حجمه وتطوّره ومحدّداته

الفصل الثالث

الإنفاق العسكري العربي ضمن الإطار العالمي

مقدمة

يستحوذ الإنفاق العسكري على متوسط سنوي من موارد العالم يربو على ٥,٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٠ بلغ الإنفاق العسكري العالمي أكثر من ألف مليار دولار (١,٠٣٥ مليار دولار)، وهو مبلغ يعادل أكثر من ربع الدخل القومي لجميع الدول النامية مجتمعة للعام ذاته (حوالى ٤,٠٠٠ مليار دولار)، ويفوق قيمة اجمالي الاستثمار المحلي فيها، كما يفوق قيمة الناتج القومي في الدول النامية منخفضة الدخل، التي تحوي ما يقارب ٥٧ بالمئة من جملة سكان العالم (في عام ١٩٩٠ بلغ الناتج القومي في هذه الدول ٩١٥,٥ مليار دولار)[1]. وازداد الانفاق العسكري العالمي خلال هذه الفترة بمقدار يصل إلى أربع مرات بالأسعار الجارية (من ٢٥٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٣٥ مليار دولار عام ١٩٩٠) أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ١٥ بالمئة. ومعدل النمو هذا يتجاوز كثيراً معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت.

وهذه الإحصاءات تناقض ما يبدو ظاهرياً في أن العالم يتجه نحو التعايش السلمي، والاستخدام الأمثل للموارد المحدودة، والسعي الحثيث نحو تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. والحقيقة المرّة هي أن زيادة الانفاق العسكري بشكل ملحوظ، والتي تعكس درجة سباق التسلح العالمي، هي الوجه الآخر للصراع على الموارد بين الأمم. ويعكس سباق

(١) الدول النامية منخفضة الدخل (Low-Income Economies) هي الدول التي يقل نصيب الفرد من الدخل القومي فيها (GNP Per Capita) عن ٦١٠ دولارات حسب تصنيف البنك الدولي في آخر تقرير له عام ١٩٩٢. وتتركز هذه الدول في افريقيا وآسيا وتشمل أيضاً الصين والهند. انظر:

World Bank, *World Development Report, 1992: Development and the Environment* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

التسلح أيضاً التنافس المحموم على كسب المزيد من النفوذ، وعلى إبقاء الاختلال القائم في الموازين الاقتصادية والسياسية بين الشمال والجنوب.

إن هذه المعدلات العالية من الإنفاق العسكري تتم في عالم يعيش فيه أكثر من بليون نسمة في فقر مدقع، يصارعون فيه للبقاء على قيد الحياة بأقل من ٣٧٠ دولار سنوياً. ويتركز نصف هؤلاء الفقراء في جنوب آسيا التي تحوي على ٣٠ بالمئة من جملة سكان العالم، ولكن ترتفع فيها معدلات الوفيات إلى ١٧٠ وفاة لكل ألف (هذا المعدل هو ١٠ أشخاص لكل ألف في السويد). والدول النامية التي تخصص معدلات أكبر من دخلها للعبء العسكري، يوجد فيها أكثر من ١١٠ ملايين طفل بلا تعليم ابتدائي، وينخفض العمر المتوقع للأفراد في بعض أجزائها إلى ٥٠ عاماً (كما هو الحال في افريقيا جنوب الصحراء)(٢).

أولاً: معدلات الإنفاق العسكري بين الدول المتقدمة والدول النامية

هناك قضيتان منهجيتان تقتضيان التحديد في أية مقارنة للإنفاق العسكري على مستوى دولي. **الأولى** هي المجال الزماني والجغرافي لهذه المقارنة، **والثانية** هي المعايير التي سيتم استخدامها. ومن الواضح أنه لا يمكن اجراء مقارنة للإنفاق العسكري لجميع دول العالم، وذلك لضيق المساحة المتاحة، ولخروجه عن نطاق الهدف المنشود من البحث. ولذا، فإن المقارنة ستجري بين التجمعات السياسية أو العسكرية أو الاقليمية على مستوى العالم (مثال: حلف الناتو، حلف وارسو، أو مناطق جغرافية مثل الدول الافريقية، ودول الشرق الأوسط، والبلدان العربية). وبالطبع فإن الانتماء لمنظمة دفاعية أو اقليم لا يعني التشابه المطلق بين الأعضاء المكوّنين له. الفروقات الجوهرية سيشار إليها في حينها، وخاصة تلك التي تعنى أو تتصل بالمنطقة العربية بشكل مباشر.

أما في ما يتعلق بأوجه المقارنة، فهناك معايير عدة يمكن استخدامها للمقارنة بين العبء العسكري للدول المختلفة. وتتمثل أهم هذه المعايير في الآتي:

١ ـ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي (Defense/GDP).
٢ ـ الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام أو الميزانية العامة.
٣ ـ نصيب الفرد من الإنفاق العسكري.
٤ ـ عدد أفراد القوات المسلحة.
٥ ـ نسبة أفراد القوات المسلحة إلى اجمالي السكان.

---

(٢) يتضمن تقرير التنمية الذي أصدره البنك الدولي عام ١٩٩٠ أمثلة صارخة لمثل هذا التناقض، انظر: World Bank, *World Development Report, 1990: Poverty* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 12-14.

٦ ـ نصيب الفرد في القوات المسلحة من الإنفاق العسكري.

وأكثر المعايير استخداماً هو الأول والثاني، وذلك لأن الأول يعكس نمط تخصيص الموارد في أي اقتصاد، بينما يظهر الثاني رغبات واهتمامات متخذي القرار. وبالرغم من بعض المحاذير التي ترد على استخدام كل من المؤشرين السابقين؛ والتي سيرد تفصيلها لاحقاً، فإنه سيتم اعتمادها بشكل أساسي، واللجوء إلى المؤشرات الأخرى كلما دعت الحاجة إلى ذلك[٣].

إلّا أنه من المفيد أولاً، إلقاء نظرة على حجم الإنفاق العسكري العالمي، وتوزيعه حسب التجمعات العسكرية أو الاقليمية. الجدول رقم (٣ ـ ١) يحوي تلك الاحصاءات بالأسعار الجارية للدولار ولسنوات مختارة. الجدول يشير إلى أن الدول المتقدمة مسؤولة عن حوالى ٨٠ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري في العالم، والنسبة المتبقية هي حصة الدول النامية، انظر أيضاً الأشكال (٣ ـ ١) و(٣ ـ ٢) و(٣ ـ ٣) و(٣ ـ ٤) و(٣ ـ ٥).

ويمثّل الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي متوسطاً يزيد على ٥٥ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري العالمي. ولم تكن هذه النسبة ثابتة خلال الفترة كلها، إذ إنها كانت مرتفعة في السنوات الأولى من السبعينيات، ثم اتجهت للانخفاض في منتصف وأواخر السبعينيات لتعود بعدها إلى الارتفاع مع مجيء حكم الرئيس ريغان وسباق التسلّح الذي اتّبعه. وإذا ما أضيف إليهما إنفاق الدول السبع التالية، لها؛ الصين، المانيا، فرنسا، السعودية، بريطانيا، ايطاليا، هولندا، فإن هذه النسبة ترتفع إلى حوالى ٩٠ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري العالمي.

والاستقطاب العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية قد عنى التزامات باهظة للقوتين العظميين، كما قد جعل أوروبا ساحة الصراع الدولي الأولى. والاستقطاب العالمي تمثّل في تكوين الحلفين العسكريين الرئيسيين؛ الناتو ووارسو. ويشكّل إنفاق الدول الأعضاء في الحلفين أكثر من ثلاثة أرباع الإنفاق العسكري العالمي خلال الفترة نفسها.

ويتكوّن باقي العالم من الدول النامية، التي تتفاوت في دخلها القومي، وكذلك في مقدار العبء العسكري الذي تتحمله تفاوتاً كبيراً. وشكّل متوسط اجمالي إنفاقها العسكري خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ٢٠ بالمئة من جملة الإنفاق العالمي. وهناك تفاوت في حجم هذا الإنفاق بين السنوات المختلفة، فقد بلغ أعلى معدل له (٢٦ بالمئة) عام ١٩٨١، بينما تدنى إلى مستوى ١٥ بالمئة عام ١٩٧٢. وفي عام ١٩٩٠ انخفض إلى (١٦,٢ بالمئة)[٤].

---

(٣) هناك العديد من الدراسات حول صلاحية المؤشرات المختلفة للمقارنات الدولية، انظر:
Milton Leitenberg and Nicole Ball, «The Military Expenditures of Less Developed Nations as a Proportion of their State Budgets: A Research Note,» in: Asbjrn Eide and Mark Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1980), and Michael Brzoska, «The Reporting of Military Expenditure,» *Journal of Peace Research,* vol. 18, no. 3 (1981).

(٤) Daniel P. Hewitt, «Military Expenditure: International Comparison of Trends,» *International Monetary Fund* (Fiscal Affairs Department) (May 1991), p. 6.

جدول رقم (٣ - ١)

الإنفاق العسكري العالمي بالأسعار الجارية

(بليون دولار) (نسب مئوية)

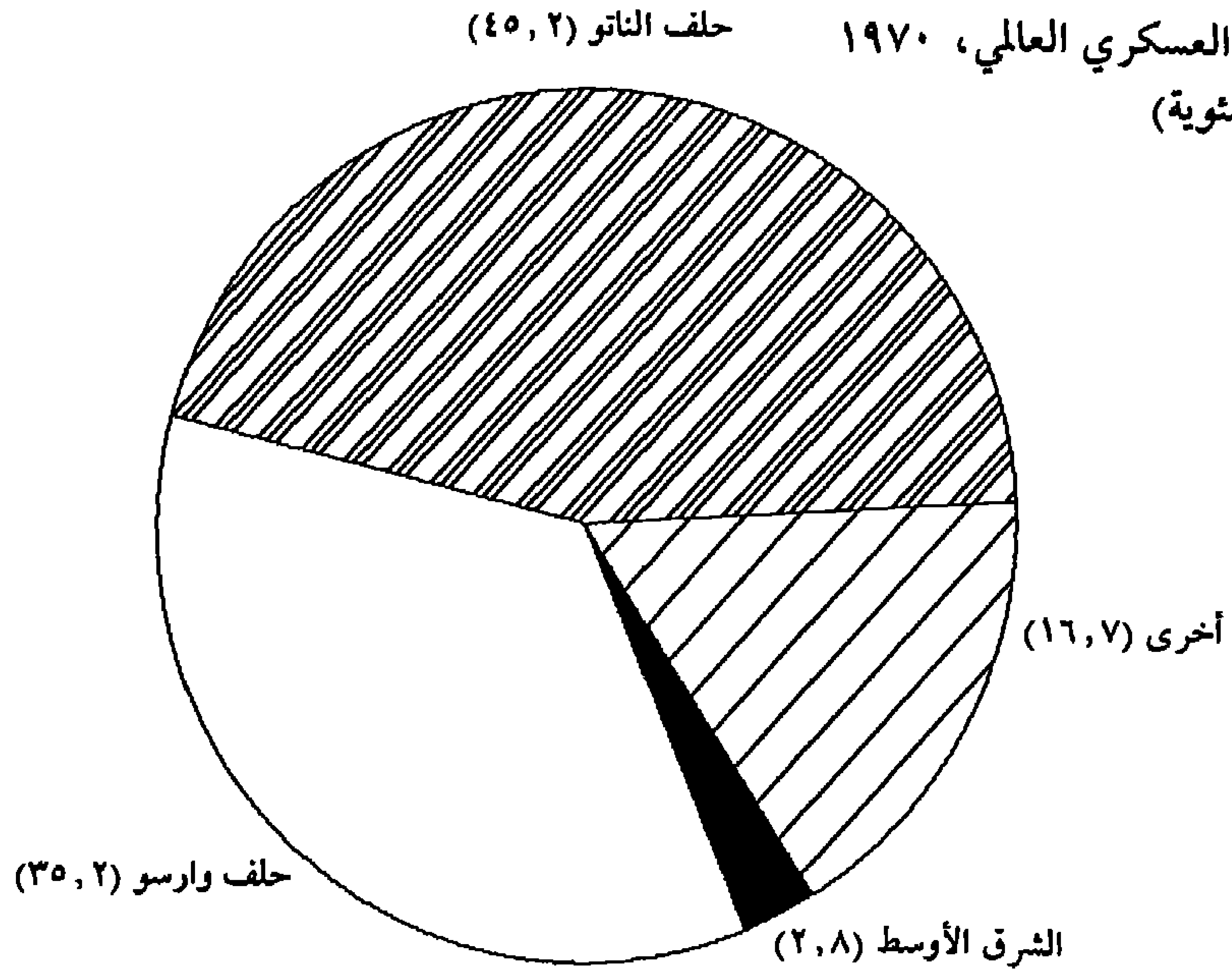
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حلف الناتو	١١٦,٢	١٥٣,٦	٢٤٤,٢	٤٠٩,٢	٤٦٢,٣	٤٥,٢	٣٨,٦	٣٨,٤	٤٢,٥	٤٤,٧
حلف وارسو	٩٠,٦	١٤٩,٣	٢٣٣,٣	٣٢٩,٧	٣٦٥,٧	٣٥,٣	٣٧,٥	٣٦,٧	٣٤,٢	٣٥,٣
الشرق الأوسط	٧,٣	٢٥,٥	٦٧,٣	٩٢,٩	٥٣,٢	٢,٨	٦,٤	١٠,٦	٩,٧	٥,١
أمريكا الجنوبية	٣	٥,٨	٩,٢	١٣	١٤,٥	١,٢	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤
دول أوروبية أخرى	٦	٩,٨	١٤,٦	٢٠,٣	٢٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٢
دول شرق آسيا	٢٦,٨	٤٢,٢	٤٦,٩	٦٨,٣	٨٣,٢	١٠,٤	١٠,٦	٧,٤	٧,١	٨
دول جنوب آسيا	٢,١	٣,٨	٥,٢	١٠	١١,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١	١,١
افريقيا	٣,١	٥,٤	١١,٥	١٣,٩	١٥,٣	١,٢	١,٤	١,٨	١,٤	١,٥
دول المحيط	٢	٢,٦	٣,٦	٦	٧,١	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧
إجمالي العالم	٢٥٧	٣٩٧,٩	٦٣٥,٧	٩٦٣,٣	١٠٣٥,١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الدول المتقدمة	٢١٣,١	٣١٢,٤	٤٩٧,٩	٧٧٠,٤	٨٦٧,٤	٨٢,٩	٧٨,٥	٧٨,٣	٨٠	٨٣,٨
الدول النامية	٤٣,٩	٨٥,٥	١٣٧,٨	١٩٣	١٦٧,٧	١٧,١	٢١,٥	٢١,٧	٢٠	١٦,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٧٧,٨	٩٠,٩	١٤٤	٢٦٥	٣٠٤,١	٣٠,٣	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٧,٦	٢٩,٤
الاتحاد السوفياتي	٧٧,٢	١٢٦,٩	١٩٨,٢	٢٧٧,٢	٣١١	٣٠	٣١,٩	٣١,٢	٢٨,٨	٣٠
البلدان العربية	٤,٥	١٤,٦	٥١,٢	٦٤,٤	٤٦,٩	١,٨	٣,٧	٨,١	٦,٧	٤,٥

المصادر: تمّ احتسابها من: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditure and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, various issues), and Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, various issues).

شكل رقم (٣ - ١)

الإنفاق العسكري العالمي، ١٩٧٠

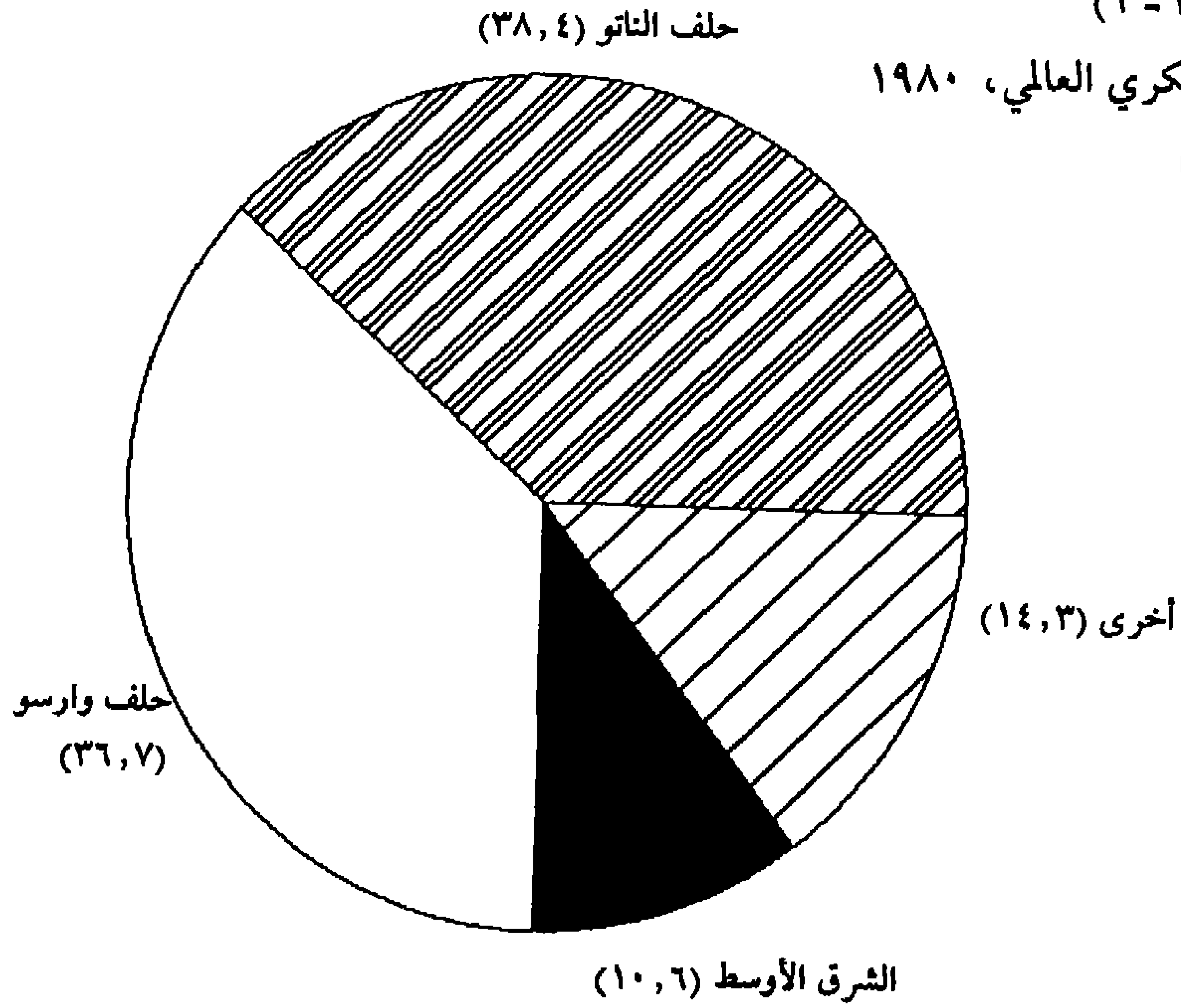
(نسب مئوية)



شكل رقم (٣ - ٢)

الإنفاق العسكري العالمي، ١٩٨٠

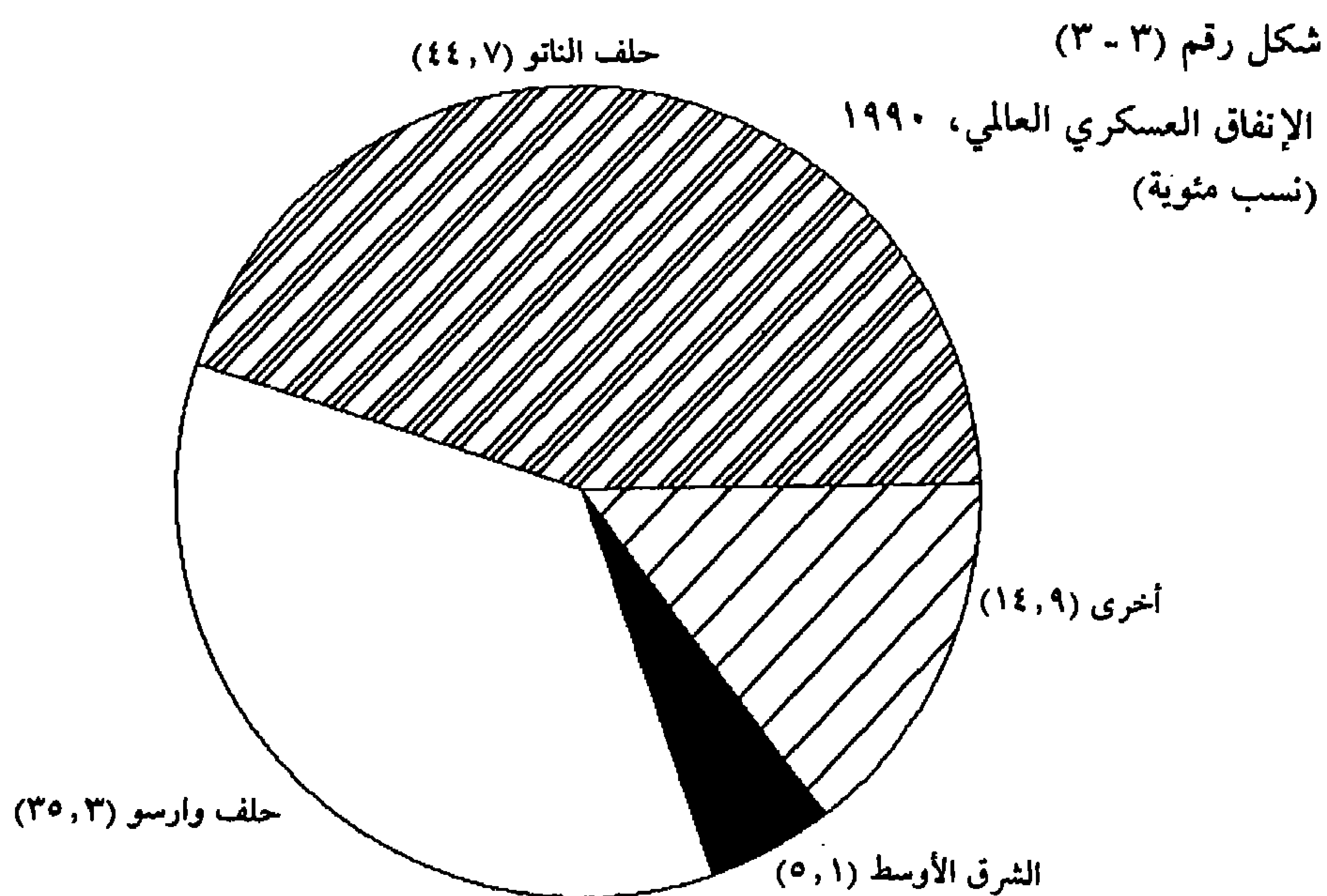
(نسب مئوية)



شكل رقم (٣ - ٣)

الإنفاق العسكري العالمي، ١٩٩٠

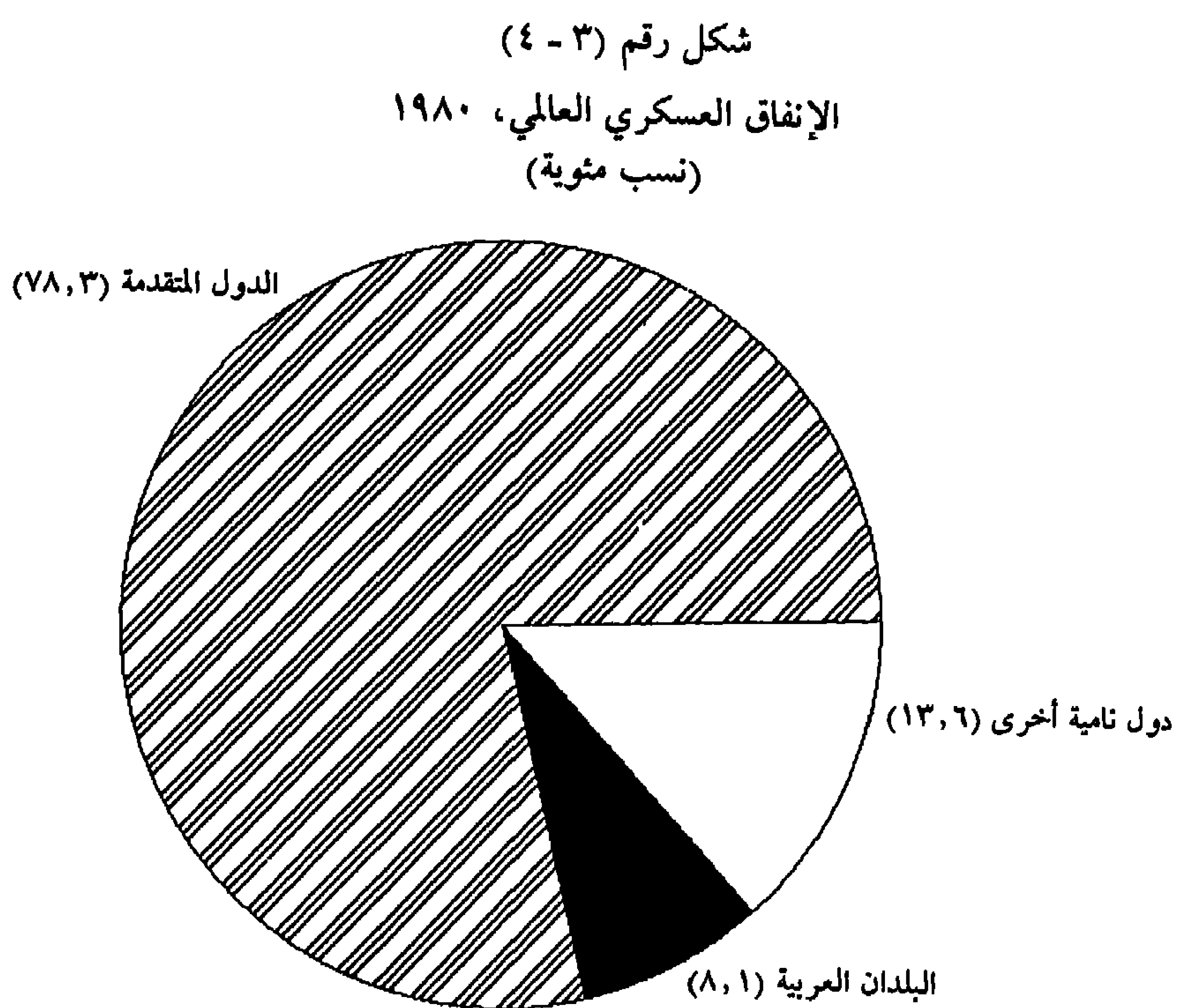
(نسب مئوية)



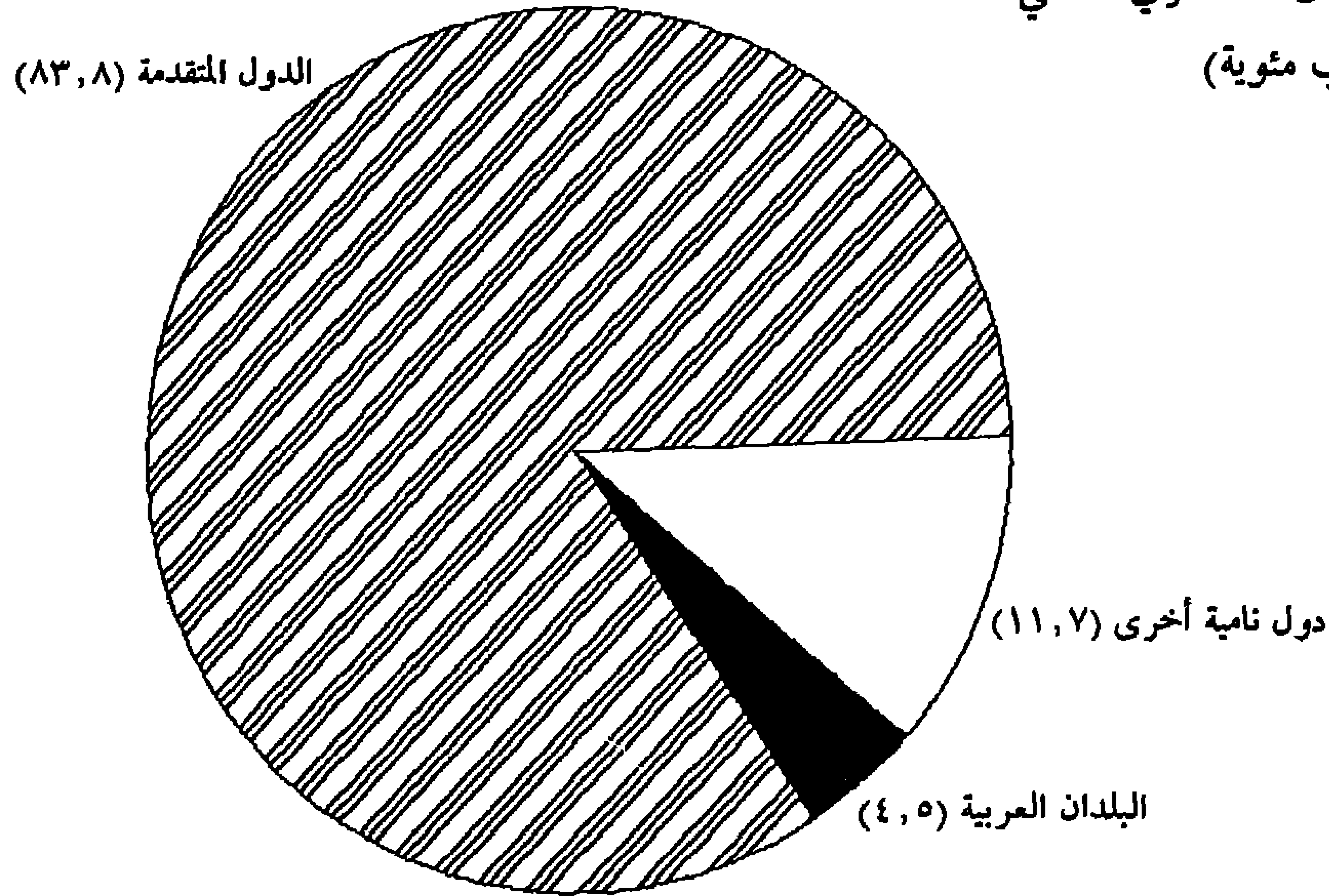
شكل رقم (٣ - ٤)

الإنفاق العسكري العالمي، ١٩٨٠

(نسب مئوية)



شكل رقم (٣ ـ ٥)
الإنفاق العسكري العالمي، ١٩٩٠
(نسب مئوية)



ودول شرق آسيا؛ وبالذات كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتايوان، مسؤولة عن نسبة تقل قليلاً عن نصف انفاق الدول النامية على الدفاع. هذه النسبة في مطلع السبعينيات كانت تفوق النصف، ولكنها تراجعت في أواخر السبعينيات والثمانينيات إلى أكثر قليلاً من الثلث. وهذا التراجع تمّ لصالح الشرق الأوسط الذي شهد سباق تسلح واسع النطاق لعوامل عدة منها ارتفاع دخول النفط وحرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل ثم الحرب العراقية ـ الايرانية التي شملت معظم عقد الثمانينيات.

وهناك مسألتان هامتان جديرتان بالعناية، قبل المضي في قراءة الجدول رقم (٣ ـ ١)، الأولى هي أن مقارنة الإنفاق العسكري بالقيمة الجارية للدولار بين المصادر المختلفة وخاصة بين (ACDA) و (SIPRI)، تدل على أن هناك اختلافاً واضحاً في التقدير. وهذا الاختلاف يرجع في جزء منه إلى اختلاف الطرق المعتمدة لتقدير الإنفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي، حيث لا توجد إحصاءات رسمية في هذا الشأن. وكذلك إلى وجود أسعار صرف متعددة بين الدولار والعملات المحلية، وخاصة في الدول التي تتدخل فيها السلطات المركزية لتحديد أو التأثير في قيمة عملتها في السوق الدولية؛ مما من شأنه تولد تقديرات متباينة. الثانية هي صعوبة تقدير الإنفاق العسكري بأسعار الدولار الثابتة، وذلك لسببين رئيسيين: الأول، هو اتجاه حلف الناتو للمبالغة في تقدير انفاقه العسكري خلال السنوات الماضية. وحيث إن انفاق دول الناتو يشكل حوالى نصف الإنفاق العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى المبالغة في معدلات نمو الإنفاق العسكري في العالم كله؛ الثاني هو عامل التضخم. فالتغيرات الكبيرة

والمتسارعة في معدلات التضخم تفرض صعوبات جمّة في طرق تقديرها. يضاف إلى ذلك أنه في الدول التي تكون فيها معدلات التضخم أعلى من التقديرات وقت اعداد الميزانية، فإن اعتمادات اضافية غالباً ما تخصص للقطاع العسكري للمحافظة على القوة الشرائية لهذا القطاع بالقيمة الحقيقية.

وعموماً، فإن الأرقام المطلقة تظهر أنه منذ مطلع الثمانينيات بدأ الانفاق العسكري ينمو بمعدلات متوسطة حقيقية تصل إلى ٣ بالمئة؛ أي بمعدلات تفوق معدلات التضخم السائدة بمقدار ٣ بالمئة كل عام. في النصف الثاني من السبعينيات كان المتوسط السنوي لهذه المعدلات لا يتجاوز ٢ بالمئة. هذه المعدلات العالمية من الإنفاق شهدتها كل من دول حلف الناتو وحلف وارسو ودول الشرق الأوسط وجنوب آسيا ودول المحيط.

النمط نفسه يظهر لو نظرنا إلى الدول حسب تقسيمها الاقتصادي (متقدمة ونامية). فالإنفاق العسكري في الدول الصناعية قد نما بمعدلات تصل إلى ٥ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات مقارنة بـ ١,٥ بالمئة خلال النصف الثاني من السبعينيات. ويبدو أن زيادة الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة قد ساهمت بشكل رئيسي بهذه الزيادة. ولعل أكثر الظواهر إثارة للقلق هي المعدلات العالية لأعباء الدفاع في الدول التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها على ٤٤٠ دولاراً في العام. معدلات النمو الحقيقية للإنفاق العسكري في هذه الدول قد ازداد بمقدار ٤ بالمئة منذ عام ١٩٧٦[٥].

ولكن نمو الإنفاق العسكري في دول العالم الثالث يختلف اختلافاً واضحاً عن مثيله في الدول المتقدمة. فمتوسط الإنفاق العسكري الكلي في الدول النامية اتبع نمطاً من النمو يقارب النمو المركب. المتوسط النسبي للإنفاق هو الآخر ازداد بشكل كبير دالاً على نزعة متسارعة من قبل دول العالم الثالث لتخصيص قدر أكبر من مواردها للعبء العسكري. هذا الالتزام قد تجاوز، منذ عام ١٩٧٠، معدلاته في دول الناتو.

وفي دراسة له عن الإنفاق العسكري في دول العالم الثالث، حاول ماكنلي (McKinlay) استخلاص بعض النتائج من خلال النظر إلى اجمالي الإنفاق العسكري المجمع (Aggregated total) معبراً عنه كنسبة من اجمالي العالم. ولكن التغير في الاجمالي المجمع لا يصلح أن يكون أساساً لإظهار خصائص النمو، لأنه يعكس إلى درجة ما الزيادة في العدد الكلي لأقطار العالم الثالث باعتبارها أقطاراً مستقلة. وقد لجأ ماكنلي للتغلب على هذه المشكلة جزئياً من خلال التركيز على المستوى المتوسط للإنفاق العسكري خلال الزمن. وخلال الفترة محل الدراسة، وجد ماكنلي أن متوسط الإنفاق العسكري لدول العالم الثالث قد ازداد بشكل كبير وملحوظ. وتتطابق هذه الزيادة بشكل ملفت للنظر مع معادلة انحدار شبه لوغارتمي (Semi-Logged

(٥) Rita Tullberg, «World Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament : SIPRI Yearbook, 1986* (Oxford: Oxford University Press, 1986), p. 209.

(Regression) مما يعني أن الإنفاق العسكري ينمو بنسبة سنوية ثابتة تشابه المعدلات المركبة(٦).

ويلاحظ أن نمط توزيع العبء العسكري العالمي يتبع بشكل عام نمط توزيع الثروة الدولية. فحوالى ٨١ بالمئة من الدخل القومي العالمي يولد في الدول الصناعية. إلاّ أن الاحصاءات تشير إلى أن الدول النامية بدأت تقتطع حصصاً أكبر من دخلها القومي لأغراض الدفاع منذ منتصف السبعينيات. وهذه النسبة الاجمالية تخفي في طياتها تبايناً واضحاً في مقدار تحمل العبء العسكري على مستوى عالمي. ومقارنة الجدول رقم (٣ ـ ١) مع الجدول رقم (٣ ـ ٢) تظهر أن حصة دول حلف الناتو من كل من الدخل العالمي والعبء العسكري تكاد تكون متكافئة، وإن كان الأول يفوق الثاني في معظم السنوات. ولا ينطبق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة الأمريكية، التي يتغلب فيها حجم الإنفاق العسكري ضمن نطاق محدود على نصيبها من الدخل القومي. وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن حوالى ربع الإنفاق العسكري العالمي خلال العقدين الماضيين، فإنها قامت بإنتاج ما يقارب من ٢٣ بالمئة من الدخل القومي على مستوى العالم. وبالمقابل، فإن دول حلف وارسو التي ساهمت بأقل من خُمس الناتج القومي الاجمالي العالمي، قد كان نصيبها من العبء العسكري يتجاوز ثلث العبء العالمي.

والمفكرون الاقتصاديون الذين يعتبرون الإنفاق العسكري هو قضية مبادلة بين الخبز والبندقية، أو بين السلاح والتنمية يجدون دائماً في دول المعسكر الاشتراكي مجالاً خصباً لتأكيد استنتاجاتهم. والإنفاق على المؤسسة العسكرية قد اعتبر، ضمن عوامل أخرى، مسؤولاً عن التخلّف الاقتصادي لهذه الدول، ومن ثم انهيارها أمام المعسكر الرأسمالي.

ولا تنفرد دول أوروبا الشرقية بهذه الخاصية، فدول الشرق الأوسط والبلدان العربية على وجه الخصوص، تتحمل جزءاً من العبء العسكري العالمي، يصل إلى ثلاثة أضعاف مساهمتها في توليد الثروة الدولية. وتمتاز مناطق جغرافية بانخفاض معدل انفاقها العسكري نسبة إلى الانفاق العالمي بشكل ملفت للنظر، وخاصة إذا ما قورنت هذه النسبة مع حجم الدخل القومي فيها نسبة إلى الدخل القومي العالمي. وأوضح الأمثلة على ذلك دول أمريكا اللاتينية التي ساهمت بنسبة من الدخل العالمي تفوق أكثر من ثلاث مرات ما تتحمله من إنفاق عسكري، يليها في ذلك بعض الدول الأوروبية التي ليس لها عضوية في الأحلاف الدولية مثل النمسا وفنلندا وايرلندا والسويد وسويسرا ويوغوسلافيا.

وعموماً فإن المؤشرات العامة تدل على أن المجموعات الأخرى من الدول النامية؛ دول شرق وجنوب آسيا وافريقيا تتحمل أعباء عسكرية تقل بمقادير متفاوتة عن نسبة الدخل القومي الذي تقوم بالمساهمة به.

---

(٦) Robert D. McKinlay, *Third World Military Expenditure: Determinants and Implications* (London; New York: Pinter, 1989), p. 3.

جدول رقم (٣ - ٢)

الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية

(بليون دولار) (نسب مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حلف الناتو	٢٠٧٢	٣٢٨٤	٥٧٠٣	٨١٨١	١٠٣٤٠	٤٩,٩	٤٧	٤٧.٨	٤٧,٧	٤٨,٦
حلف وارسو	٧٥٥	١٣٠٤	٢٠١٢	٢٨٠٢	٣٣٤٩	١٨,٢	١٨,٦	١٦,٩	١٦,٣	١٥,٧
الشرق الأوسط	٧١	١٦٩	٥٧٣	٦٦٧	٤٤٤	١,٧	٢,٤	٤,٨	٣.٩	٢,١
أمريكا الجنوبية	١٨٨	٣٥٩	٥٧٤	٧٥٩	٩٥٦	٤,٥	٥,١	٤,٨	٤,٤	٤,٥
دول أوروبية أخرى	٢٢٩	٣٧٧	٦١٤	٨٥٦	١٠٧٢	٥,٥	٥,٤	٥,٢	٥	٥
دول شرق آسيا	٦٠٣	١١٠٣	١٩١٠	٣١١٦	٤١١٧	١٤,٥	١٥,٨	١٦	١٨,١	١٩,٤
دول جنوب آسيا	٦٤	١٠٩	١٥٦	٢٦٣	٣٣٧	١,٦	١,٦	١,٣	١,٥	١,٦
افريقيا	١٠٥	١٨٢	٢٢٧	٢٩٧	٣٤٢	٢,٦	٢,٦	١,٩	١,٧	١,٦
دول المحيط	٦٢	١٠٤	١٥٨	٢٣٣	٣١٤	١,٥	١,٥	١,٣	١,٤	١,٥
إجمالي العالم	٤١٥٢	٦٩٩٥	١١٩٣٠	١٧١٧٠	٢١٢٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الدول المتقدمة	٣٣٩٤	٥٥٤٨	٩٦٦٥	١٣٩٨٠	١٧٣٧٠	٨١,٧	٧٩,٣	٨١	٨١,٤	٨١,٧
الدول النامية	٧٥٧	١٤٤٦	٢٢٦٣	٣١٩٢	٣٩٠٨	١٨,٣	٢٠,٧	١٩	١٨,٦	١٨,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٨٦	١٥٣٧	٢٧٣٢	٤٠١٥	٥٢٠١	٢٣,٧	٢٢	٢٢,٩	٢٣,٤	٢٤,٥
الاتحاد السوفياتي	٥٢٧	٩٠١	١٥٣٢	٢١٤٥	٢٦٦٤	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٨	١٢,٥	١٢,٥
البلدان العربية	٦٦,٩	١٤٢,٢	٤١٥,٨	٣٩٠,٨	٤٢٨,٣	١,٦	٢	٣,٥	٢,٣	٢

المصادر: تم احتسابه من: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), Ibid.

ويحسن بنا قبل المضي قُدُماً في المقارنة الدولية بين الإنفاق العسكري للأمم، أن نلقي نظرة عاجلة على الظروف الدولية والاقليمية التي تطور في ظلها هذا الإنفاق، وكذلك محاولة تلمس العوامل والمستجدات التي ساعدت في الإسراع أو الحد من نموّه. ولا نرمي من هذه العجالة تقديم مسح شامل للعلاقات الدولية، وبالذات بين المعسكرين الرئيسيين في العالم؛ الرأسمالي والاشتراكي، وإنما الهدف هو التعرّف إلى المفترقات الرئيسية التي شكّلت علائم بارزة خلال الفترة محل الدراسة[٧].

هناك عنصران هامان لاستراتيجية الاحتواء (Strategy for Containment)، التي تطورت بين العملاقين بعد الحرب العالمية الثانية. **الأول** هو سلبي بطبيعته وفقاً لـ كينان (G. Kennan) ولكنه كان يلقى تفضيلاً وقبولاً متزايداً من قبل القادة العسكريين لأنه يوفّر ضمانات أكثر صلابة وقوة للأمن والاستقرار العالميين. هذه الاستراتيجيا تعتمد على إعلام الخصم (الذي هو موسكو في هذه الحالة) عن المناطق الهامة التي تشكل رقعاً استراتيجية للولايات المتحدة، التي لا يمكنها وفقاً لذلك السماح أو القبول بسقوطها بيد العدو. ولضمان أمن هذه الدول، فإنها تعطى مساعدات عسكرية لبناء قوتها الذاتية وتطوير قدرتها على المقاومة. **الثاني**، الذي هو أكثر ايجابية بطبيعته قد جاء نتيجة اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بصعوبة مقاومة الاتحاد السوفياتي فكرياً (في مرحلة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن) وذلك لبزوغ المبادىء الانسانية ومقاومة الاستعمار والسيطرة. هذا العنصر يقرّ بأن المكوّن الأساسي لأي استراتيجية احتواء بعيدة المدى يجب أن يبقى على برنامج واسع من الدعم الاقتصادي الأمريكي لإعادة بناء الصناعات المحطمة والمزارع والمدن في أوروبا واليابان. ومن شأن ذلك بناء دفاعات ذاتية، وكذلك ترجيح كفّة الصراع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب الفرضيات التي طرحها كينان (G. Kennan) في معرض مناقشته، فإنه إذا كانت هناك خمسة مراكز صناعية وعسكرية في العالم لها أهمية استراتيجية للمصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية ـ والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا، والمانيا، ووسط أوروبا، واليابان ـ فإن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي ابقاء المراكز الثلاثة الأخيرة في المعسكر الغربي وزيادة قوتها، مما من شأنه إبقاء الاتحاد السوفياتي في موقف ضعف دائم. ولا يمكن اعتبار هذه الفترة، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات، متشابهة. فقد مرّت العلاقة بين العملاقين، وبالتبعية بين المعسكرين اللذين يقودانها، بمراحل تراوحت بين الحرب الباردة والانفراج والحروب المحدودة، ثم الحرب الباردة الجديدة

---

(٧) هناك مجموعة جيدة من الكتب والمقالات التي كتبت حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:
John M. Collin, *American and Soviet Military Trends Since the Cuban Missile Crisis* (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1978); S.N. MacFarlane, «Superpowers Rivalry in the 1990s,» *Third World Quarterly*, vol. 12, no. 1 (1990); Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (London: Fontana Press, 1989), and John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982).

في الثمانينيات، وكان لكل مرحلة خصائصها المميزة وتأثيرها في سباق التسلح[٨].

إلا أن التطورات اللاحقة، وخاصة في حقبة السبعينيات قد وضعت الولايات المتحدة في مأزق حقيقي ومتكرر. فمن جهة لم تكن الادارة الأمريكية تريد أن ترى نفسها وهي تقف أو تدعم أنظمة العالم الثالث الموصومة بالفساد. ومن جهة ثانية فإنها لم تكن ترغب بأن تتطور قوى الثورة والمعارضة في هذه الدول ويزيد انتشارها واتساعها، وخاصة تلك الموالية منها للاتحاد السوفياتي، لأن في ذلك تعزيزاً للمعسكر الاشتراكي.

ومن جانب آخر فإن سباق التسلّح بين القوتين العظميين قد تطور إلى درجة خطيرة أصبح معها يهدّد وجود كل منهما. وقد دفع مبدأ أو استراتيجية التدمير المتبادل الفعلي أو المؤكد (Mutually Assured Destruction) (MAD) القوتين العظميين لتطوير ترتيبات للحدّ من سباق التسلح النووي. وأعقب أزمة الصواريخ الكوبية، انشاء الخط الساخن بين واشنطن وموسكو. وفي عام ١٩٦٣ تمّ التوقيع على اتفاقية حظر التجارب النووية في الجو وتحت سطح الماء وفي الفضاء الخارجي. وتوّجت هذه الجهود بمعاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية عام ١٩٧٢ (Strategic Arms Limitation Treaty) (SALT-1) التي تم بموجبها وضع حدود على عدد الصواريخ البلاستية عابرة القارات، التي يمكن أي طرف أن يحوز عليها، وايقاف جهود الاتحاد السوفياتي لبناء أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ. وفي عام ١٩٧٥ تمّ توسيع نطاق تلك الاتفاقية، وفي نهاية السبعينيات كانت هناك مفاوضات حول معاهدة سالت ـ ٣ (SALT-3) التي وقّعت في حزيران/ يونيو ١٩٧٩، ولكن لم يتم التصديق عليها من قبل الكونغرس بسبب التدخل العسكري للاتحاد السوفياتي في افغانستان[٩].

وينبغي الإقرار بأن ذلك لم يوقف المنافسة المحمومة بين المعسكرين. وكان هناك اتجاه عام لزيادة مطردة في الإنفاق العسكري السوفياتي. كما أن الاتجاه العام لمخصصات الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أنه قد تعرّض للاضطراب أثناء حرب فيتنام وتزايد حدة الضغوط الشعبية ضد الإنفاق العسكري، كان ذلك الاتجاه يسير في تزايد ملحوظ. واتسعت حدّة الصراع السلمي بين المعسكرين لتشمل الحصول على مزيد من القواعد والتسهيلات والنفوذ في دول العالم الثالث. واستطاع الاتحاد السوفياتي دخول مناطق كانت تعتبر مغلقة على المصالح الغربية. كما ساعد تزايد حدّة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، ساعد الاتحاد السوفياتي على تقوية علاقاته مع العديد من البلدان العربية، وبالذات مصر، حتى مطلع السبعينيات،وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن والصومال. وأدّى تقدّم السوفيات في الشرق الأوسط إلى سياسة مقابلة من الولايات

---

(٨) انظر: نادية محمود مصطفى: «القوتان الأعظم والعالم الثالث: من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٤، العددان ١٧ ـ ١٨ (تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦)، و«القوتان الأعظم والعالم الثالث: من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٩، العدد ٣٦ (نيسان/ ابريل ١٩٩١).

(٩) Kennedy, Ibid., pp. 500-510.

المتحدة الأمريكية تقوم على إنشاء قواعد عسكرية، والحصول على تسهيلات بحرية في كل من كينيا والصومال وزيادة التسلح للعربية السعودية ومصر والمغرب. وشهدت افريقيا، هي الأخرى، حمى هذا الصراع؛ ففي أنغولا كانت هناك المساعدات السوفياتية ـ الكوبية لقوات الثورة (MPLA). وفي دول افريقية أخرى مثل اثيوبيا، موزمبيق، غينيا، الكونغو، ودول أخرى في افريقيا الغربية، كانت هناك حكومات ماركسية أو اشتراكية. كما كان هناك دعم سوفياتي ـ كوبي للحكومات الاشتراكية في نيكارغوا وغرينادا وقوات الثورة في بعض دول أمريكا اللاتينية[10].

وما ينبغي التأكيد عليه، هو أن بروز الصين كقوة كبرى، والسياسات المستقلة التي حاولت فرنسا أن تنتهجها في كل من أوروبا والعالم الثالث، وبروز بعض القوى الاقليمية الهامة، وخاصة في مجال صناعة وتصدير الأسلحة، فاقم من حدّة سباق التسلّح بشكل غير مسبوق. إلّا أن التطور الأكثر أهمية في الثمانينيات هو مجيء حكومة الرئيس ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت أن السبيل الوحيد لمواجهة امبراطورية الشر (evil empire) (أي الاتحاد السوفياتي) هو من خلال زيادة برامج التسلّح على نحو واسع، وتدخل كبير لدعم الحكومات اليمينية التي تواجه ثورات أو تمرّد عسكري يساري، خاصة في أمريكا اللاتينية. وتطورات الأحداث في المعسكر الاشتراكي بشكل عام، والاتحاد السوفياتي بشكل خاص، التي تسارعت حدّة وتيرتها في النصف الثاني من الثمانينيات، لم تكتب كل فصولها بعد. ولعلّه لا ينبغي الانتظار طويلاً لرؤية تأثيرها في الصراعات القومية والعرقية، ومن ثم في تزايد أو خفّة موجات التسلح العالمي. وسنأتي إلى هذه النقطة لاحقاً.

ثانياً: الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي

القِيَم المطلقة للإنفاق العسكري لا تعطي صورة دقيقة للاحتياجات الأمنية لدولةٍ ما أو لتصوراتها للتهديد الذي ينتابها أو للتكاليف أو العوائد الاقتصادية التي تترتب عليها. وعلى سبيل المثال، فإنه في معظم دول العالم هناك قيود شديدة على الموارد المخصصة لقطاع الدفاع. وحيث إن الإنفاق العسكري له آثار محددة على الاستثمار والطاقة الاستيعابية لأية دولة، لذا فإنه يجب مراقبته بدقة وباستمرار. ومن هنا فإن الأرقام المطلقة للإنفاق العسكري لا تعكس هذا الجانب النسبي لحساب التكلفة/ العائد، لأنها ليست قابلة للمقارنة مع المكونات الأخرى للناتج القومي.

المؤشر الآخر لمقارنة الإنفاق العسكري بين الدول هو احتساب هذا الإنفاق كنسبة من الناتج القومي. وهذا المعيار هو الأكثر والأوسع استخداماً في المقارنات الدولية. ولعل أهميته تتمثل في عنصرين اثنين:

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥١١ ـ ٥١٢، ومصطفى، المصدران نفسهما.

ـ **الأول**، إن هذا المعيار يصوّر تصويراً دقيقاً نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد القومي بين القطاعين العسكري والمدني. ولذا فإنه مؤشر هام لتتبع تأثير نمو المؤسسة العسكرية في القطاع المدني في المجتمع، وكذلك لدراسة الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري في سلوك المتغيرات الكلية الأخرى، مثل معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذلك تأثيره في النمط المستقبلي لتخصيص الموارد.

ـ **الثاني**، إن هذا المؤشر، معبراً عنه كنسبة، وليس رقماً مطلقاً، قليل أو عديم التأثر بالتطورات النقدية والمالية في أي مجتمع، مثل موجات التضخم العالية أو التذبذبات في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية[11].

ولكن البساطة الظاهرة لهذه النسبة تخفي صعوبات قد تكون في بعض الحالات خطيرة. فهناك طرق عدة لقياس الإنفاق العسكري، وكذلك لتقدير الناتج المحلي الإجمالي. واختلاف تقدير أي منها سيعطي نسباً مختلفة. وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحاً حين يكون هناك خلاف جوهري في مفاهيم أو طرق اعداد الحسابات القومية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القسم الأكبر من الناتج القومي يتوافر للتخصيص المباشر من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولذا فإن النسبة من هذا الناتج المخصصة للقطاع العسكري قد لا تدل على الأولويات التي يُعنى بها متخذو القرار السياسي أو الاقتصادي، كما هو الحال مثلاً في مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام أو الميزانية السنوية. وفي الدول التي تتمتع بحجم كبير من الناتج القومي، مثل الدول الصناعية، فإن التغير في حجم الإنفاق العسكري مقاساً كنسبة من هذا الناتج، قد لا يبدو كبيراً، وخاصة إذا ما أخذت سلاسل زمنية لسنوات متعاقبة. والاستثناء لذلك، بالطبع، هو أوقات الحروب الكبيرة أو الطويلة، مثل حروب الاستنزاف[12]. ويبدو أن الدول لا تقيم القرارات المتعلقة بإنفاقها العسكري بناء على الحجم المتوقع للناتج القومي. والمحدد الأكثر علاقة هو تقييد حجم الإنفاق العام الكلي وتخفيض عجز الميزانية. وسنحاول تخفيض عيوب هذا المعيار باستخدام ـ لاحقاً ـ مؤشر الإنفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام.

الإنفاق العسكري مقدراً كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (GNP) لمجموعات الدول المختلفة ولسنوات مختارة تمّ حسابه في الجدول رقم (٣ ـ ٣). ويلاحظ عموماً أن الدول الصناعية الأعضاء في حلف الناتو، بالرغم من أنها حافظت على معدلات عالية من الإنفاق العسكري لضمان التفوق الاستراتيجي على المعسكر الاشتراكي، إلاّ أن هذا الإنفاق نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي قد ظل دون المعدل العالمي السائد (٤,٩ بالمئة للدول الصناعية في

---

(١١) عبد الرحمن حسن صبري، أثر الإنفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، كتاب الفكر الاستراتيجي العربي؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣)، ص ١٥٧.

(١٢) Leitenberg and Ball, «The Military Expenditures of Less Developed Nations as a Proportion of their State Budgets: A Research Note,» p. 268.

جدول رقم (٣ ـ ٣)

الإنفاق العسكري كنسبة إلى الناتج القومي الاجمالي

(نسب مئوية)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
دول حلف الناتو	٥,٦	٤,٧	٤,٣	٥	٤,٥
دول حلف وارسو	١٢	١١,٤	١١,٦	١١,٨	١٠,٩
الشرق الأوسط	١٠,٣	١٥,١	١١,٧	١٣,٩	١٢
أمريكا الجنوبية	١,٦	١,٦	١,٦	١,٧	١,٥
دول أوروبية أخرى	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٢,١
دول شرق آسيا	٤,٤	٣,٨	٢,٥	٢,٢	٢
دول جنوب آسيا	٣,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٣,٤
افريقيا	٢,٩	٢,٩	٥,١	٤,٧	٤,٥
دول المحيط	٣,١	٢,٥	٢,٣	٢,٦	٢,٢
جملة العالم	٦,٢	٥,٧	٥,٣	٥,٦	٤,٩
الدول المتقدمة	٦,٣	٥,٦	٥,٢	٥,٥	٥
الدول النامية	٥,٨	٥,٩	٦,١	٦	٤,٣
البلدان العربية	٧,٢	٩,٥	١٠,٢	١٠,٨	٩,٩

المصدر: المصدر نفسه.

مقابل ٥,٦ بالمئة كمتوسط عالمي). وقد يرجع تدني هذه النسبة إلى ارتفاع معدل مساهمة هذه الدول في الدخل القومي على مستوى عالمي، إذ إنها تساهم بأكثر من ثلثي ذلك الناتج.

ومنذ مطلع الثمانينيات تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية للتسلح هي الأضخم في تاريخها خلال فترات السلام. ونفقات الدفاع ارتفعت من ١٣٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٢,٧ مليار عام ١٩٨٥، أي بزيادة مقدارها ٣٨ بالمئة بالقيم الحقيقية. وإذا ما أخذت القيم الحقيقية فإن إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية العسكري عام ١٩٨٥ كان قد بلغ أعلى معدلاته التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية باستثناء سنوات أزمتي كل من كوريا وفيتنام. وقد أظهرت دراسة قام بها كل من (M. Nincic & T. Cusack) عن الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، أن زيادة الإنفاق في فترات الحرب، خاصة الحربين الكورية والفيتنامية لم يكن متشابهاً. فهذا الإنفاق قد شهد زيادة أولية كبيرة تبعها معدلات منخفضة في النمو. ويبدو من الاحصاءات أن الزيادة حصلت في السنتين الأوليين من الحرب ثم

تناقصت بعد ذلك. وهي فترة تتطابق مع الزمن لحشد الطاقات وتهيئة القوات[١٣]. ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات بدأ الرئيس الأمريكي يواجه المزيد من الصعوبات في الحصول على موافقة الكونغرس لبرامجه التسلحية. وهناك ثلاثة أسباب وراء تردد الكونغرس في التصديق على طلبات الإدارة الأمريكية: (١) الحاجة الماسّة إلى تخفيف العجز الهائل في الميزانية، وأحد أهم الطرق لذلك هو إجراء تخفيضات واسعة في برامج التسلح. عجز الميزانية السنوي نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي قد ارتفع من ٢,٧ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٥,٧ بالمئة عام ١٩٨٥؛ (٢) التبذير وإساءة التصرف في ميزانية الدفاع. وقد أظهر تقرير للبنتاغون أن ٤٥ شركة من بين ١٠٠ شركة في قمة قائمة المؤسسات المتعاملة مع البنتاغون هي خاضعة للتحقيق بسبب اتهامات تتعلق بإساءة الاستخدام وتزوير العقود والفواتير[١٤]؛ (٣) ضغوط الرأي العام، وفقدان الرئيس الأمريكي ريغان الدعم الذي كان يستند إليه سابقاً، وخاصة بعد ظهور خطوات الإصلاح في الاتحاد السوفياتي على يد الرئيس غورباتشيف.

ويبدو من الجدول رقم (٣ ـ ٤) أن معدلات نمو الإنفاق العسكري في دول حلف الناتو عموماً قد فاقت معدلات نمو الناتج القومي في النصف الأول من الثمانينيات، ويصدق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة وبريطانيا وايطاليا. أما المانيا فقد تميّزت بالمحافظة على معدلات نمو في الإنفاق العسكري تقل عن مثيلاتها نظراً إلى الناتج المحلي الاجمالي. وقد التزمت المانيا، يضاف إليها اليابان، باستراتيجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعتمد على المحافظة على معدلات منخفضة جداً من الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج القومي. هذه المعدلات في المانيا تراوحت حول ٣,٢ بالمئة خلال فترة الثمانينيات، وهي أقل بقليل من المعدلات التي كانت سائدة في السبعينيات؛ ٣,٤ بالمئة. أما اليابان فقد بلغ متوسط هذه النسبة في الثمانينيات حوالي ٥,٥ بالمئة مقارنة بأقل من واحد بالمئة خلال فترة السبعينيات. وسيأتي تفصيل ذلك لاحقاً.

وبالمقابل، فإن دول حلف وارسو قد خصصت جزءاً من دخلها القومي للمؤسسة العسكرية يساوي ضعف المعدلات العالمية. ولكن يلاحظ أن هذه المعدلات قد بدأت بالانخفاض منذ أواخر السبعينيات. وهذا يعكس جزئياً الصعوبات الاقتصادية التي عانتها هذه الدول خلال تلك الفترة، حيث غدا من الضروري تخفيض ميزانيات الدفاع من أجل

---

(١٣) انظر: M. Nincic and T.R. Cusack, «The Political Economy of U.S. Military Spending,» *Journal of Peace Research,* vol. 16, no. 2 (1979), p. 103.
انظر أيضاً: G. Adams and D.A. Gold, «The Economics of Military Spending: Is the Military Dollar Really Different,» in: C. Schmidt and F. Blackaby, eds., *Peace, Defense and Economic Analysis* (London: Macmillan, 1987).

(١٤) تحوي قائمة المتهمين أسماء شركات كبرى مثل جنرال الكتريك (General Electric) وروك ويل الدولية (Rockwell International) وجنرال ديناميكس (General Dynamics). انظر:
J. Colman and G. Adams, «The US Defense Budget,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986.*

جدول رقم (٣ - ٤)

معدلات نمو الناتج القومي والإنفاق العسكري في دول حلف الناتو، ١٩٨٠ - ١٩٩٠
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٨٠ - ١٩٨٤		١٩٨٥ - ١٩٩٠	
	الناتج القومي	الإنفاق العسكري	الناتج القومي	الإنفاق العسكري
فرنسا	٦,٣	٧,١	٥,٨	٣,٨
المانيا	٦,٢	٥,٩	٥,٦	٢,٤
ايطاليا	٦,٣	٨,٣	٥,٨	٧
بريطانيا	٦,٨	٧,٩	٦,٤	١,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٦	١٢,٩	٥,٩	٢,٩
حلف الناتو	٧	١٠,٧	٥,٩	٣

المصـــادر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1986* (Oxford: Oxford University Press, 1986), and Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, 1990).

مجابهة مشاكل المدفوعات الخارجية. الإنفاق العسكري في دول حلف وارسو قد شهد معدلات نمو تصل إلى ٣,١ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ و٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، وهي معدلات تقل كثيراً عن تلك التي كانت سائدة في النصف الأول من السبعينيات (٥,١ بالمئة). التطور نفسه حدث في مجال الانتاج المادي الصافي، كما يبدو من الجدول رقم (٣ - ٥).

جدول رقم (٣ - ٥)

معدلات النمو السنوية في النشاط الاقتصادي والإنفاق العسكري في دول حلف وارسو
(نسب مئوية)

	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥
صافي الإنتاج المادي	٦,٥	٤	٣
الإنفاق العسكري	٥,١	٣,١	٣

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Ibid., p. 216.

وقد حققت المانيا الشرقية أعلى معدلات النمو في الإنفاق العسكري في المعسكر الاشتراكي بعد الاتحاد السوفياتي؛ معدلات نمو سنوية بلغت ٦,٦ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات. إلّا أن الاتحاد السوفياتي لم يكن عرضة للقيود المالية التي خضعت لها دول حلف وارسو الأخرى، وذلك نتيجة امتلاكه موارد طبيعية هائلة. إلّا أن أداء الاقتصاد السوفياتي كان مخيباً للآمال، وقد شهد معدل النمو الاقتصادي هبوطاً مستمراً في فترة الثمانينيات. ولكنه بالمقابل اضطر لزيادة معدلات انفاقه العسكري ليقابل الارتفاع المستمر في الإنفاق العسكري الأمريكي في الثمانينيات.

وينبغي التعامل مع احصاءات الاتحاد السوفياتي بحذر شديد، وذلك لأجواء السرية التي تضرب حول احصاءاته القومية، وخاصة تلك المتعلقة بالإنفاق العسكري. المشكلة الأخرى المتعلقة بالإحصاءات العسكرية هي أسعار الصرف التي يتم على أساسها تحويل الروبل إلى دولار. ومعظم التقديرات عن الإنفاق العسكري للاتحاد السوفياتي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA). وقد حاولت هذه الوكالة منذ عام ١٩٧٦ استخدام طريقة جديدة في التقدير تعتمد على حساب التكاليف التي ستتحملها الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار الأمريكي، لو أدارت مؤسسة عسكرية بحجم تلك التي يمتلكها الاتحاد السوفياتي. ومنذ عام ١٩٧٦ تضاعفت تقديرات الاستخبارات الأمريكية للمصروفات العسكرية السوفياتية، وغدا حجم هذا الإنفاق يفوق العبء العسكري الأمريكي ذاته بنسب تتراوح بين ٣٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة. وقد كان ذلك أحد أهم المبررات لزيادة الانفاق العسكري الأمريكي في فترة الرئيس ريغان. وعندما أعلن الرئيس الأمريكي عام ١٩٨٤ عن مبادرته الدفاعية الاستراتيجية (Strategic Defense Initiative) (SDI)، كان الردّ السوفياتي هو بزيادة ميزانية الدفاع للعام ذاته بمقدار ١٢ بالمئة(١٥).

نمط التخصيص في الدول النامية، من جانب آخر، يظهر أن متوسط دخلها القومي الموجّه لأغراض الدفاع كان يقارب المتوسط العالمي في النصف الأول من السبعينيات، ثم بدأ بالزيادة حتى فاق المتوسط العالمي بمقدار يتراوح بين ٧ بالمئة و١٥ بالمئة خلال سنوات الثمانينيات. وهذه الزيادة جاءت نتيجة عوامل متعددة أهمها: زيادة حدّة المخاطر الخارجية والصراعات الاقليمية، ازدياد حجم ونوعية الاجراءات الأمنية اللازمة لحماية النخبة السياسية الحاكمة، تأثير المؤسسة العسكرية في المتغيرات السياسية، وزيادة عدد الدول المستقلة في العالم الثالث بمقدار ثلاثة أضعاف. العديد من هذه الدول لم يكن لديها مؤسسات عسكرية قبل الاستقلال، وقد لجأت كل منها لتكوين جيشها الوطني. ولذا تضاعف حجم الانفاق العسكري لهذه الدول بشكل ملحوظ. يضاف إلى ذلك ظاهرة انخفاض المنح والمساعدات العسكرية من الدول الكبرى للدول النامية، واضطرار هذه الأخيرة للاعتماد بشكل متزايد على

---

(١٥) Carl G. Jacobsen, «Soviet Military Expenditure and the Soviet Defence Burden,» in: Ibid., pp. 236-272.

النفس[١٦]. ومن العوامل الهامة أيضاً زيادة تكاليف الحصول على الأسلحة والأنظمة الدفاعية وصيانتها، وكذلك تكاليف العمليات (Operating Costs) ولاحظت بول (N. Ball) أن تكاليف العمليات قد ازدادت بطريقة متصاعدة من خلال زيادة المرتبات والأجور وارتفاع الضمانات الاجتماعية والتقاعد للعسكريين، وزيادة المصروفات الجارية مثل مصروفات الوقود والطعام والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية[١٧].

ولكن النسبة الكلية إلى العالم الثالث تخفي فوارق جوهرية بين المناطق المختلفة المكوّنة له. وتخصص دول الشرق الأوسط حصصاً من دخلها لأغراض النشاط العسكري هي الأعلى في العالم. وقد كانت هذه النسبة في مطلع السبعينيات تفوق بمقدار الثلثين المتوسط العالمي. والتطورات في النصف الأول من السبعينيات، التي اشتملت، ضمن عوامل أخرى، حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل، وارتفاع أسعار النفط بمقدار يجاوز ٣٥٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وارتفعت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي إلى قرابة ثلاثة أمثال المتوسط العالمي. وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد تراجعت في الثمانينيات، إلاّ أنها تفوق ضعف المتوسط العالمي.

ومقارنة دول الشرق الأوسط مع البلدان العربية في الجدول رقم (٣ ـ ٣) يظهر أن المجموعة الأخيرة تخصص للعبء العسكري نسباً من الدخل القومي تقل كثيراً عن تلك التي تخصصها هذه الدول لو أخذت في نطاق الشرق الأوسط. وربما كان سبب هذا التحيّز الشديد في النسبة هو العبء العسكري في اسرائيل الذي كان يشكّل في السبعينيات متوسطاً يفوق ربع الدخل القومي. وفي سنوات الحروب، مثل حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، بلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من الثلث (٣٣,٩ بالمئة). وتجدر الإشارة إلى أن بلداناً عربية تساهم أيضاً في ارتفاع هذه النسبة. من هذه الدول مصر في السبعينيات (حوالى ربع الدخل القومي)، عُمان (أكثر من خمس الدخل القومي في السبعينيات والثمانينيات)، السعودية؛ بنسب متزايدة خاصة في مرحلة الثمانينيات تصل إلى حوالى خمس الدخل القومي، والعراق في الثمانينيات (ربع الدخل القومي)، وكل من سوريا واليمن الجنوبي بمقدار يتجاوز سدس الدخل القومي خلال السبعينيات والثمانينيات. ولن يكون من العدل عزو زيادة حدّة الإنفاق العسكري العربي إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحده، بالرغم من أهميته كعامل مفسّر لتلك الزيادة. فقد كانت هناك صراعات عربية ـ عربية متواصلة، تطورت في بعض الأحيان إلى حروب محدودة، وبعضها اتخذ شكل نزاعات مستمرة لا تخبو في وقت حتى تعودَ إلى الإنفجار في أوقات أخرى. من أمثلة هذه الصراعات بين كل من سوريا والعراق، مصر وليبيا، العراق والكويت، المغرب وكل من الجزائر وليبيا،

---

(١٦) Paula De Mais and H. Lorie, «How Resilient are Military Expenditures,» *IMF Staff Papers,* vol. 36, no. 1 (March 1989), pp. 132-133.

(١٧) Nicole Ball, *Security and Economy in the Third World* (London: Adamantine Press, 1988), p. 48.

السودان ومصر، قطر والبحرين، اليمنين قبل الوحدة، وكل منها مع السعودية. يضاف إلى ذلك مشاكل الأقليات العرقية أو الحركات الانفصالية التي اتخذت طابع الكفاح المسلح في بعض البلدان العربية مثل: حركة الأكراد في شمال العراق، مشكلة جنوب السودان، حركة البوليساريو في الصحراء الغربية، وقد شكّلت هذه مصدر استنزاف مستمر لموارد تلك الأقطار، وكذلك كانت عاملاً هاماً في زيادة معدلات نمو انفاقها العسكري. في بعض الأحيان طغت هذه النزاعات على الصراع العربي - الاسرائيلي.

وقد عزّزت الانقلابات العسكرية المتتالية في بعض دول الشرق الأوسط ظاهرة الإنفاق العسكري على نحو لا يمكن إنكاره. وبالرغم من أن الوظيفة الأولى للقوات المسلحة بقيت كما هي، حفظ الأمن الخارجي، إلاّ أن هذه القوات شكّلت أهمية في بناء السلطة السياسية في العديد من الدول مثل مصر، سوريا، العراق، السودان، ليبيا، وتركيا في فترات متقطعة. وينظر في هذه الدول إلى التهديد الموّجه إلى السلطة السياسية على أنه تهديد للأمن القومي أو الدولة، أي أن مفهوم الأمن القومي قد أعيدت صياغته ليشتمل على حماية النظام السياسي الحاكم. وفي بعض الحالات، كانت اعتبارات كلٍ من حماية النظام السياسي والمخاطر الخارجية تمزج على نحو يغدو فيه التفريق بينهما ضرباً من المستحيل. والمؤسسة العسكرية في هذه الحالة، بالرغم من ضخامتها وكبر حجم الموارد المخصصة لها، تعزل على نحو مقصود وواعٍ عن أي دور في المجتمع. من أوضح الأمثلة على ذلك ايران أثناء حكم الشاه، فهي قد انخرطت في برنامج تسلح هائل، إلاّ أن المؤسسة العسكرية كان لديها القليل من السلطة. الظاهرة نفسها يمكن مشاهدتها في البلدان الملكية، مثال السعودية والمغرب والأردن. هذه الدول تنفق بسخاء على القطاع العسكري، إلاّ أن دور هذا الأخير ضعيف. والقطاع العسكري في دول الشرق الأوسط يعتبر أكثر القطاعات توسعاً، وربما أكثرها تقدماً وتقنية، كما أنه يتمتع بالقمة في سلّم الأولويات الوطنية. وليس من المبالغة القول إن القطاعات المدنية قد ازدادت هامشية على نحو متسارع، وارتفاع نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي في هذه الدول قد يعزى أيضاً إلى النمو المتواصل وطويل المدى لواردات الشرق الأوسط من السلاح. فمبيعات السلاح للشرق الأوسط خلال النصف الأول من الثمانينيات كانت تنمو بمعدلات سنوية تبلغ حوالى ١١,٥ بالمئة مقارنة بمعدلات ١,١ بالمئة للدول المتقدمة و٧,٧ بالمئة للدول النامية[١٨].

دول القارة الافريقية شهدت الظاهرة نفسها؛ ارتفاع النسبة المخصصة من الدخل القومي للإنفاق العسكري. ففي السبعينيات لم تتجاوز هذه النسبة ٣ بالمئة، بينما ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ٥,١ بالمئة ثم عاودت إلى الانخفاض قليلاً بعد ذلك (٤,٧ بالمئة عام ١٩٨٥ و٤,٥ بالمئة ١٩٩٠). وتساهم أربع دول افريقية منها ثلاث عربية بحوالى ثلثي الإنفاق العسكري في تلك المنطقة؛ جنوب افريقيا، الجزائر، ليبيا، المغرب.

---

(١٨) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988), p. 53.

لقد شهد الإنفاق العسكري في القارة الافريقية ارتفاعا كبيراً في السبعينيات بالرغم من الركود الاقتصادي التي كانت تعانيه دوله، وقد وصل هذا الإنفاق ذروته خلال عقد السبعينيات في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ عندما أصبح ضعف مستواه الذي كان سائداً عام ١٩٧٠ بالأسعار الثابتة. ويمكن النظر إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار النفط، ومن ثم على عائداته، على أنها كانت عاملاً هاماً في زيادة الإنفاق العسكري لبعض الدول الافريقية مثل: الجزائر، ليبيا، نيجيريا. وفي أواخر الستينيات، ومطلع السبعينيات سيطر على القارة الافريقية ظاهرة الانقلابات العسكرية. ومنذ ذلك الحين فإن نصف تلك البلدان كانت تدار من قبل حكومات عسكرية. يضاف إلى ذلك الحروب التي شهدتها المنطقة مثل جنوب افريقيا، القرن الافريقي، الصحراء الغربية وتشاد، عدا عن العديد من الصراعات والنزاعات المحدودة. وقد فاقم من ذلك تدخل الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفياتي، فرنسا، ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الصراعات، وبرامج التسلح الضخمة التي اعتمدتها هذه الدول لحلفائها في المنطقة. الحرب في القرن الافريقي، التي نجمت عن الصراع في كل من أوغادين وارتيريا في الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ دفعت الاتحاد السوفياتي وكوبا إلى إنشاء جسر جوي إلى اثيوبيا. وفي افريقيا الجنوبية نشبت حرب لتحرير كل من ناميبيا وزمبابوي، وكذلك أدى اجتياح دولة جنوب افريقيا العنصرية لأنغولا إلى قرار من قبل الاتحاد السوفياتي وكوبا لدعم الحكومة الشعبية في انغولا (MPLA). وقد بلغ نصيب هاتين المنطقتين من تجارة السلاح في افريقيا حوالى ٤٤ بالمئة عام ١٩٧٧، ولكنها انخفضت بعد ذلك[١٩].

وقد بدأت الدول الافريقية تواجه صعوبات اقتصادية جمّة، وتفاقمت هذه الأزمة في الثمانينيات بشكل ملحوظ. وتمثلت أهم هذه المشاكل الاقتصادية في انخفاض معدل التبادل التجاري (Term of Trade) لمنتجي المواد الأولية، وانخفاض عائدات النفط في الدول الافريقية المنتجة له، وصعوبات الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية التي تطلبت تعديلاً كاملاً لخطط الإنفاق الحكومي. يضاف إلى ذلك النكبات الطبيعية التي حلّت بالقارة الافريقية التي نجم عنها مشكلات المجاعة. وقد صاحب كل ذلك، وربما كان في بعض الأحيان نتيجة له، عدم الاستقرار الذي شهدته العديد من الدول الافريقية.

وبالرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن الإنفاق العسكري وكذلك معدلات التضخم في هذه الدول، إلّا أن الاحصاءات تشير إلى أن هناك انخفاضاً عاماً في الإنفاق العسكري في افريقيا يقدّر بحوالى ٣ بالمئة سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينيات. ويبدو أن معدلات انخفاض الإنفاق العسكري هي أقل حدّة من معدلات انخفاض الدخل القومي، العامل الذي حافظ على ارتفاع نسبة الأول إلى الثاني.

والأمر الملفت للنظر في المقارنات الدولية هو انخفاض معدلات الإنفاق العسكري في

(١٩) R. Luckman, «Militarization in Africa,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (Oxford: Oxford University Press, 1985), p. 301.

دول أمريكا اللاتينية سواء أخذت كقيم مطلقة أو كنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي. هذه النسبة تراوحت حول ١,٦ بالمئة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. ولعل جذور هذه الظاهرة تعود إلى الخمسينيات والستينيات عندما قام النظام الدفاعي بين دول أمريكا اللاتينية (Hemispheric Defense System) التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بضمانه، وكانت مسيطرة فيه أيضاً. وقد انخفضت حدة الصراع والمنافسة بين هذه الدول إلى درجة كبيرة بعد ذلك. وعلى الرغم من أن دول أمريكا الجنوبية قد استمرت في برامجها التسلحية، إلّا أن حصتها من الإنفاق العالمي على المؤسسة العسكرية قد نما بمعدلات بطيئة جداً مقارنة بالدول النامية الأخرى(٢٠).

التغيّر البارز الذي طرأ في هذه المنطقة هو الانخفاض المستمر في القيم الحقيقية للإنفاق العسكري للمكسيك التي يشكل إنفاقها حوالى ثلث اجمالي الإنفاق العسكري لدول أمريكا الجنوبية. وانخفاض الإنفاق العسكري في المكسيك ودول أمريكا اللاتينية عموماً في الثمانينيات يأتي لمواجهة المشاكل الاقتصادية مثل المديونية الخارجية والعجز في الميزانية الحكومية والموجات العالية للتضخم وغياب رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار. وقد ساعد على هذا التخفيض المنسق، اجتماع ممثلي هذه الدول في تموز/ يوليو ١٩٨٥ وتوقيعهم اعلاناً يدعم خفضاً متوازناً في الإنفاق العسكري، وتخصيص المزيد من الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقطارهم(٢١).

كان الإنفاق العسكري في دول شرق آسيا، الذي تشكّل اليابان أكثر من ثلثه، في الثمانينيات أقل من المعدلات التي كانت سائدة في السبعينيات. وبالرغم من ارتفاع الإنفاق العسكري بالقيم المطلقة في بعض هذه الدول؛ كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورا، إلّا أن تقدمها الاقتصادي المذهل، الذي تمثّل في معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي، أدّى إلى انخفاض هذه النسبة. والحكم ينطبق على اليابان خلال فترة حكم الحزب الديمقراطي الليبرالي، حيث بقي الإنفاق العسكري في أدنى مستوياته. ولكن بعد مجيء رئيس الوزراء ناكاسوني (Nakasone) عام ١٩٨٢، فإن اتجاهاً إلى زيادة الإنفاق العسكري قد بدأ. فقد ارتفعت معدلات نمو الإنفاق العسكري إلى ٤,٤ بالمئة منذ عام ١٩٨٢ مقارنة بـ ٢,٩ بالمئة في السنوات السابقة. وهناك سببان رئيسيان للتغير في سياسة اليابان. **الأول** هو الضغوط المتزايدة التي يمارسها أصحاب الصناعات العسكرية اليابانية على الحكومة، وذلك من أجل شراء المزيد من هذه الأسلحة كوسيلة للدعم. **الثاني** هو ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان من أجل تحمّل نصيب أكبر من تكاليف تطبيق الاتفاقية الأمنية بين البلدين. ويبدو أن هناك شعوراً متزايداً في الولايات المتحدة الأمريكية يعزو أسباب النجاح الاقتصادي

---

(٢٠) Ball, *Security and Economy in the Third World*, p. 34.
وانظر أيضاً: J. Garcia, «Military Factions and Military Intervention in Latin America,» in: S.W. Simon, ed., *The Military and Security in the Third World: Domestic and International Impacts* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1978), pp. 47-69.
(٢١) Tullberg, «World Military Expenditure,» pp. 226-228.

الباهر في اليابان، ضمن عوامل أخرى، إلى وجود مظلة الحماية الأمريكية التي أدت إلى انخفاض العبء العسكري الياباني. وقد فاقم من هذا الشعور، العجز المتزايد في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[22].

وتمثّل منطقة جنوب آسيا بؤرة صراع مستمر في القارة الآسيوية، حيث توجد الصراعات الدينية والعرقية والحدودية. والإنفاق العسكري في هذه المنطقة التي تعتبر من أفقر المناطق في العالم قد نما بمعدلات تصل إلى ٦ بالمئة منذ عام ١٩٧٥. وهذه الزيادة في الإنفاق يتحملها بشكل رئيسي كل من الهند وباكستان. كما شهدت سري لانكا واحدة من أعلى معدلات نمو الإنفاق العسكري في العالم، وذلك بسبب الصراعات العرقية والطائفية التي هدّدت، ولا تزال، الوحدة السياسية للدولة. التقديرات تشير إلى أن الانفاق العسكري لسري لانكا قد ازداد عشر مرات منذ ١٩٧٨، أي بمقدار زيادة يصل إلى ٣٨٨ بالمئة بالمعدلات الحقيقية، معظمه تحقق خلال منتصف الثمانينيات (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥). الصراع الداخلي كان له أيضاً آثار سلبية واضحة في معدلات النمو الاقتصادي. ونسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في أواخر الثمانينيات هي ثلاثة أضعاف المعدلات التي كانت سائدة في أواخر السبعينيات وأول الثمانينيات[23].

المجموعة الأخيرة هي دول المحيط (أوشيان) التي يشكّل فيها الإنفاق العسكري الاسترالي أكثر من ٨٥ بالمئة. ونسبة الإنفاق العسكري في هذه الدول إلى الناتج المحلي الإجمالي هي نصف المعدلات العالمية السائدة. وقد انخفضت هذه النسبة في مطلع الثمانينيات مقارنة بعقد السبعينيات، ولكنها عادت إلى الارتفاع من جديد نتيجة زيادة الإنفاق العسكري في نيوزيلاند. وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري الاسترالي بالقيم المطلقة، إلّا أنه بقي ثابتاً تقريباً كنسبة من الناتج القومي ومن الإنفاق العام، وقد يرجع ذلك إلى المشاكل الاقتصادية العديدة التي واجهتها استراليا، ومنها المديونية الخارجية الكبيرة، وارتفاع معدلات التضخم، وتدني قيمة الصادرات، وتدهور أسعار صرف العملة الاسترالية في مقابل العملات الأخرى، وبالذات الدولار الأمريكي، وكذلك تفاقم عجز الميزانية. وقد لعب تدهور أسعار الصرف عاملاً حاسماً، وذلك لأن قيمة مشتريات السلاح من الخارج تشكل حوالى ٣٠ بالمئة من ميزانية الدفاع الاسترالية في منتصف الثمانينيات مقابل ٦ بالمئة في منتصف السبعينيات. أما زيادة الإنفاق العسكري في نيوزيلاند، فترجع بشكل أساسي إلى تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد موقف الحكومة النيوزيلاندية (العمالية) من الأسلحة النووية، وقرارها حظر دخول السفن الحربية الأمريكية التي تحمل أسلحة أو رؤوساً نووية إليها. وفي العام ذاته، الذي اتخذت فيه الحكومة النيوزيلاندية هذا القرار (شباط/ فبراير ١٩٨٥)، اتخذت

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٢٣) K. Jayawardena, «Ethnic Conflict in Sri Lanka and Regional Security,» in: Y. Sakamoto, ed., *Asia: Militarization and Regional Conflict* (London: Zed Books; United Nations University, 1988), pp. 137-153.

قراراً مصاحباً تم بموجبه زيادة الإنفاق العسكري بمقدار ١٨ بالمئة، أي بزيادة ٤ بالمئة على مقدار النمو في حجم الميزانية(٢٤).

ثالثاً: الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام

المعيار الأخير الذي سيستخدم للمقارنة الدولية بشأن الإنفاق العسكري هو قياس هذا الأخير كنسبة من الإنفاق العام (الحكومي). وهو واحد من أكثر المؤشرات استخداماً، لأنه يعكس ببساطة تفضيلات واهتمامات متخذي القرار. إلاّ أن هذا المؤشر تشوبه محاذير عدة هو الآخر. فهذه النسبة قد تتغير بكلا الاتجاهين لأسباب عديدة لا علاقة لها بالميل إلى العسكرة أو الأولويات كما يرتبها صاحب القرار. فدولة لديها معدلات عالية من الإنفاق العام على التعليم والرفاه والصحة والنشاط الاقتصادي ستكون نسبة إنفاقها العسكري للإنفاق العام صغيرة نسبياً مقارنة بدولة مشابهة لها في حجم المؤسسة العسكرية وحجم الناتج القومي، ولكنها تختلف عنها في حجم الإنفاق العام. ولو أخذنا أقطار حلف الناتو مثلاً لوجدنا أن المؤشرات حولها تظهر أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام تنخفض بشكل متواصل. ولكن هذا الانخفاض يتصل اتصالاً وثيقاً بزيادة حجم الإنفاق العام (الإنفاق العام كنسبة من الناتج القومي). وحيث إن حجم الإنفاق العام يزداد، فإن نسبة الإنفاق العسكري له تتضاءل، بالرغم من أن الإنفاق العسكري بالقيم المطلقة يزداد أيضاً(٢٥). نقطة الحذر الثابتة الجديرة بالاعتبار هي أن الإنفاق العسكري في بعض الأحيان لا يمثل جميع ما تخصصه دولة ما من موارد مالية لقطاعها العسكري. فالعديد من الدول، وخاصة في العالم الثالث، تتلقى مساعدات عسكرية مالية أو على شكل قروض مشروطة. وهذه في بعض الأحيان لا تدخل الميزانية العامة الحكومية، ولذا، فإن حجم الإنفاق العسكري لا يعكس بشكل حقيقي المخصصات التي تستلمها المؤسسة العسكرية.

والإحصاءات تظهر، كما هو مبين في الجدول رقم (٣ ـ ٦) أن دول العالم في مطلع السبعينيات كانت تخصص ما يقارب من ثلث ميزانياتها للإنفاق العسكري. وبالطبع، هناك تباين واضح بين المناطق المختلفة في العالم، يشبه إلى حد ما نمط تخصيص الموارد الذي تمّ قياسه بحساب الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي. وقد تمّ حساب نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمعرفة حجم القطاع العام أو مدى مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي بشكل عام. متوسط نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عالمياً هي ٢٥ بالمئة، هذه النسبة في دول الشرق الأوسط ٤٤ بالمئة، ودول حلف وارسو ٢٧ بالمئة، أي أعلى من المعدل العالمي. ولكن يظهر أن ارتفاع المتوسط العالمي لنسبة الإنفاق

---

(٢٤) J.M. Anthony, «Militarization in the Pacific,» and K.P. Clements, «The Politics of New Zealand's Anti-Nuclear Initiatives,» in: Sakamoto, ed., Ibid.

(٢٥) Gavin Kennedy, *Defense Economics* (London: Duckworth; New York: St. Martin's Press, 1983), p. 63.

جدول رقم (٣ - ٦)

نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام

	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٩٠	
	CGE/GDP	ME/CGE	CGE/GDP	ME/CGE	CGE/GDP	ME/CGE	CGE/GDP	ME/CGE	CGE/GDP	ME/CGE
حلف الناتو	٢٠,٢	٢٧,٨	٢٣,٤	٢٠	٣٠,٤	١٤,١	٣٢,٨	١٥,٢	٣٠,١	١٤,٩
دول حلف وارسو	٢٥	٤٨,١	٢٧,٨	٤١,١	٢٨	٤١,٤	٢٨,٥	٤١,٢	٢٨,٧	٣٨,١
الشرق الأوسط	٣٥,٦	٢٩	٤٧,٩	٣١,٥	٤٧,٧	٢٤,٦	٤٤,٥	٣١,٣	٣٧,٤	٣٢,١
أمريكا الجنوبية	١٤,٨	١٠,٧	١٩,٢	٨,٢	٢٣,٣	٦,٩	٣١,٢	٥,٥	٣٩,٥	٣,٨
افريقيا	٢١,٣	١٣,٨	٣٠	٩,٨	٢٨,١	١٨	٣٢,١	١٤,٦	٣٠,٥	١٤,٧
دول أوروبية أخرى	١٦,٩	١٥,٤	١٩,٢	١٣,٥	٣٠,٥	٧,٨	٣٣,٦	٧,١	٣٢,٤	٦,٤
شرق آسيا	٦,٢	٤٣,١	١٤,١	٢٧,٢	٢٠,٥	١٢	١٩	١١,٥	١٧,٦	١١,٥
جنوب آسيا	١٦,١	١٩,٩	١٧,٢	٢٠	١٩,١	١٧,٣	٢٢,٣	١٧	٢٢,٤	١٥,٢
دول المحيط	٢٣,٨	١٣,١	٣٠,٢	٨,٣	٢٨,٥	٨	٣٢,٨	٧,٩	٢٦,٥	٨,٥
اجمالي العالم	١٨,٩	٣٢,٨	٢٣,١	٢٤,٦	٢٨,٧	١٨,٦	٢٩,٩	١٨,٨	٢٨	١٧,٤
الدول المتقدمة	١٩,٢	٣٢,٧	٢٣,٣	٢٤,١	٢٨,٢	١٨,٣	٢٩,٥	١٧,٨	٢٧,٦	١٨,١
الدول النامية	١٧,٤	٣٣,٣	٢٢,٢	٢٦,٦	٣٠,٨	١٩,٧	٣١,٥	١٩,٢	٢٩,٧	١٤,٥
دول الأوبك	٢٥,٨	٢١,٧	٣٩,٤	٢٠,٩	٤٠,٢	٢٢,٥	٣٧,٣	٢٨,٥	٣٠,٢	٢٩,٥
البلدان العربية	٥١,٣	٢٥,٣	٥١,٩	١٩,٩	٥٦,٩	٢٤,٣	٤٨,٤	٢٦,٥	٣٨,٩	٢٥,٩

الإنفاق العسكري (ME)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنفاق العام للحكومة المركزية (CGE: Central Government Expenditure).

المصادر: تم احتساب الجدول من: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers*, and Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Yearbook of World Armaments and Disarmament*, various issues.

العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بمرور الزمن لا يعكس تحيّزاً واضحاً لمنطقة جغرافية معينة أو مجموعة ما من مجموعات الدول. ويبدو أن هذا كان اتجاهاً عالمياً شمل معظم الدول، حيث زاد انخراط الدولة في النشاط الاقتصادي. في الدول الصناعية؛ على سبيل المثال كانت هذه النسبة ١٩,٢ بالمئة عام ١٩٧٠، ارتفعت في منتصف الثمانينيات إلى ما يقارب ٣٠ بالمئة. ودور الدولة لا يتمثّل في الأنشطة التقليدية فقط، بل تعداها خلال العقدين الماضيين ليشتمل على توسيع الدور الرفاهي أو دور الرعاية (Welfare) الذي تقوم به الدولة تجاه مواطنيها. هذا الحكم ينسحب أيضاً على الدول التي تتميز بانخفاض معدلات الإنفاق العسكري فيها مثل الدول الأوروبية خارج نطاق الأحلاف العسكرية (سويسرا، السويد، النمسا. . . الخ)، وكذلك دول أمريكا اللاتينية. وإذا ما تمّ استبعاد عام ١٩٧٠، والذي يبدو فيه الإنفاق العسكري لكل من دول شرق آسيا ودول حلف وارسو عالياً جداً بدرجة تؤثر في الاتجاه العام، فإننا نلاحظ أن المتوسط العالي للإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام تقترب من ٢٠ بالمئة. المتوسط في دول حلف وارسو هو أكثر من ضعف المتوسط العالمي. وضمن الدول النامية، فإن هذا المتوسط في دول الشرق الأوسط هو أعلى بكثير من المعدل السائد عالمياً. وقد يعكس هذا النمط عدداً من العوامل مثل السياسات الاقتصادية والسياسية، مستوى التنمية، وحجم الأخطار الخارجية والداخلية، وعدم العدالة في توزيع العائدات من الموارد الطبيعية.

ويجب التعامل مع هذه النتائج بحذر شديد، وذلك لأن هذه النسبة تعتمد على عوامل عديدة مثل حجم الحكومة، ومستوى وطبيعة نظام اللامركزية، وكذا حجم المؤسسة العسكرية. وضمن المقارنات العالمية، تبدو تايوان لديها واحدة من أعلى المعدلات؛ من حيث نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الحكومي، وذلك بسبب صغر حجم قطاعها العام، بينما ترتيب يوغوسلافيا هو الثالث، وذلك بسبب نظامها اللامركزي. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا[٢٦].

وعموماً، فإنه يبدو أن معظم الدول التي هي في قمة الترتيب من حيث العبء العسكري (نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام)، هي أيضاً ضمن الدول التي في قمة الترتيب من حيث نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي. والدول التي تشكّل استثناء لذلك؛ أي هي في قمة الترتيب وفقاً للمعيار الأول، ولكنها ليست كذلك وفقاً للمعيار الثاني، هي دولة الامارات العربية المتحدة، تشاد، بيرو، وباكستان[٢٧].

ويبدو من الجداول المشار إليها سابقاً، أن ثلاثة تحوّلات هامة قد طرأت على نمط الإنفاق الحكومي: (١) الإنفاق العسكري العالمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو أقل في الثمانينيات مقارناً بمستوياته في السبعينيات؛ (٢) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي

---

(٢٦) Hewitt, «Military Expenditure: International Comparison of Trends,» p. 12.
(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

الإجمالي ازدادت في الثمانينيات مقارنة بسنوات السبعينيات؛ (٣) نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام الحكومي قد انخفضت. وقد تبدو هذه النتائج متناقضة، إلّا أن دراسة حالات ٥١ دولة قام بها (Hewitt) تظهر أن سبب زيادة الإنفاق العام الحكومي في هذه الدول سببها الرئيسي هو ارتفاع تكاليف الاقتراض. حصة مدفوعات القروض في الإنفاق العام الحكومي زادت بمقدار ٨٠ بالمئة لمجموعة الدول محل الدراسة ككل، ويتراوح مقدار هذه الزيادة بين ٣٥ بالمئة و١٠٠ بالمئة[٢٨].

وفي دراسة أخرى للكاتب نفسه، استخدم فيها طرق القياس الاقتصادي، وشملت ١٢٥ دولة، تبين أن نسبة الإنفاق العسكري لميزانية الحكومة هي نسبة ثابتة؛ أي عندما تقوم الحكومات بزيادة أو تخفيض الإنفاق العام، فإن الحصة المخصصة للدفاع لا تتغير كثيراً. وعند قياسه مرونة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الحكومي، وجد أن قيمة هذه المرونة تساوي ٠,٧٥، أي أن الإنفاق العسكري يتغير كنسبة بمقدار أقل من مقدار التغير في الإنفاق العام[٢٩]. هذه الدراسة التطبيقية وجدت أيضاً أن التدفقات الصافية من الموارد المالية الخارجية لها علاقة موجبة بحجم الإنفاق العسكري. والمواد المالية الخارجية تؤثر في الإنفاق العسكري بطريقتين: (١) هذا التمويل يزيد من الإنفاق الحكومي، ومن ثم يؤدي بطريق غير مباشر إلى زيادة الإنفاق العسكري؛ (٢) التمويل الخارجي يُحدث تحوّلاً في تركيبة الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق العسكري، مما يترتب عليه حصول الإنفاق العسكري على حصة أكبر من الموارد المالية الخارجية[٣٠].

وهذا يتطابق مع النتائج التي توصل إليها وينز (Whynes) في دراسته، التي حاول فيها ايجاد العلاقة بين الإنفاق العسكري وميزانية الحكومة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ضوء قانون ويغنر (Wagner's Law). والفرضية الأساسية هي أن ميزانية الحكومة الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزيد بازدياد التنمية الاقتصادية. وبازدياد مستويات التطور الاقتصادي فإن دور الحكومة يزداد، وخاصة في مجال الرعاية أو الرفاه والأمن. ومن هنا فإن حصة الإنفاق العسكري من الناتج القومي تزداد. وأخيراً، فإن العبء العسكري أو الدفاعي يرتبط بعلاقة موجبة مع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الدخل القومي الاجمالي[٣١].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٩) Daniel P. Hewitt, «Military Expenditure: Econometric Testing of Economic and Political Influences,» *International Monetary Fund* (Fiscal Affairs Department, Working Paper) (May 1991).

(٣٠) المصدر نفسه، ص iii.

(٣١) David K. Whynes, *The Economics of the Third World Military Expenditure* (London: Macmillan, 1979), pp. 34-42.

رابعاً: انحلال الاتحاد السوفياتي ومستقبل الإنفاق العسكري العالمي

شهدت نهاية العقد الثامن أكثر التطورات إثارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد شهدت الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ بداية تفكك دولة عظمى؛ الاتحاد السوفياتي، كانت تشكل ركناً هاماً في التوازن الدولي وفي الصراع بين المعسكرين على النفوذ والموارد، وفي تزويد السوق الدولي بحصة رئيسية من تجارة السلاح العالمية. وقد بلغت تلك الأحداث ذروتها بإعلان انحلال عقد الاتحاد السوفياتي رسمياً في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وبزوغ الدول المستقلة التي كانت تشكل جزءاً من كيانه السابق. ولا شك أنه سيكون لهذا الحدث آثار عميقة وواسعة في مسار الإنفاق العسكري العالمي ومستقبل حلف الناتو وحركة التسلّح في العالم الثالث. وسنقوم في هذه العجالة بمحاولة تلمس أهم الآثار المحتملة لاختفاء الاتحاد السوفياتي.

يمكن تلخيص الحكمة السائدة لدى متخذي القرار في حلف الناتو بعد زوال الاتحاد السوفياتي، كالتالي: إن انعدام الأمن (Insecurity) في السابق قد حلّ محله عدم الاستقرار (Instability) نتيجة انحلال الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، ونشوء الصراعات الاقليمية والعرقية في قلب أوروبا[٣٢]. وحلف الناتو قد قام أساساً لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (١) مواجهة التهديدات الخارجية من قبل الاتحاد السوفياتي؛ (٢) ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا؛ وفي الواقع ضمان عدم بروز المانيا كقوة عسكرية كبرى مرة ثانية؛ (٣) المحافظة على مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمن الأوروبي. والهدف الأول قد تلاشى، كما أن الهدف الثاني يمكن تحقيقه بوسائل أخرى عديدة[٣٣].

وهناك قوتا ضغط، ضمن حلف الناتو، تعملان باتجاهين متضادين في هذا المجال. الجبهة الأولى تدعو إلى مواجهة التطورات الحديثة في المجال الدولي بشكل ايجابي، وذلك من خلال تخفيضات هائلة في الإنفاق العسكري وتحويل مخصصاته إلى أوجه أكثر انتاجية وإيجابية في المجتمع، مثل النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وهذا التخفيض سيساعد في معالجة المشاكل الاقتصادية لبعض دول الحلف، مثل عجز الميزانية، وإعادة هيكلة الاقتصاد، بعيداً عن الصناعات العسكرية، وباتجاه زيادة الانتاجية والقوة التنافسية في الصناعات المدنية. الاتجاه الآخر لا يزال يعتبر العالم مكاناً غير آمن، ويدعو إلى المحافظة على المستويات الحالية من الإنفاق العسكري. ويدلّل على مقولته هذه بأزمة الخليج الثانية، التي تسببت في ارتفاع أسعار النفط الخام بأكثر من الضعف خلال أشهر معدودة. كما لا يغفل هذا الطرف أهمية

---

(٣٢) Saadet Deger and S. Sen, «World Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 191.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

الصناعات العسكرية باعتبارها صناعات رائدة في المجتمع، وتمتص قدراً كبيراً من القوى العاملة. وتخفيض الإنفاق العسكري سيترتّب عليه معدلات عالية من البطالة.

وفي واقع الأمر فإن العام ١٩٩١ لم يشهد تغيرات كبيرة في الإنفاق العسكري لحلف الناتو ككل، بالرغم من أن بعض أعضائه قد أقدموا على اجراء بعض التخفيضات الطفيفة، مثل اليونان وايطاليا وهولندا والبرتغال. والتغيرات في الإنفاق العسكري الالماني تعكس آثار وحدة الألمانيتين أكثر مما تعكس تغيرات في الاتجاه العام للإنفاق العسكري فيها. والتحوّلات في موقف الناتو ستعتمد دون شك على عاملين هامين. الأول هو مجرى الأحداث في الولايات المتحدة بعد تغير الادارة الأمريكية ومجيء الرئيس كلنتون، الذي ركّز في برنامجه الانتخابي على اهتمام أكبر بالشؤون الداخلية الأمريكية، والثاني هو مستقبل الوحدة الأوروبية.

والإنفاق العسكري في الولايات المتحدة، كما سلف، بدأ يشهد اتجاهاً منحدراً في النصف الثاني من الثمانينيات، وبالذات منذ عام ١٩٨٧. إلاّ أن تركيب الإنفاق العسكري الأمريكي يظهر الإشكالية الرئيسية التي تواجهها الإدارة الأمريكية. فخلال عقد الثمانينيات خصصت الولايات المتحدة، ما مجموعه ٢٣٠٠ مليار دولار للإنفاق العسكري. أكثر من ربع هذه المخصصات (٢٧,٦ بالمئة) تذهب للأفراد على شكل أجور ومرتبات ومخصصات تقاعد، ونسبة مماثلة (٢٦,٥) تخصص لشراء الأسلحة، وأكثر من (١٢,٤ بالمئة) للبحوث والتطوير والتجارب العسكرية. وبسبب طبيعة الإنفاق العسكري، فإن التغييرات في المكوّنين الأولين (الرواتب وشراء الأسلحة) ستكون لها آثار مباشرة في معدلات التوظيف والبطالة في الاقتصاد الأمريكي، وكذلك في درجة الثقة في هذا الاقتصاد بين المستهلكين والمستثمرين. أما الاعتمادات الخاصة بالبحث والتطوير فهي غالباً ما تأخذ صفة الاستمرارية. ولذا، فإن الغاءها سيخلق مشاكل سياسية وربما مواجهة بين الحكومة وبين الشركات الكبرى العاملة في مجال التسلح. كما أن جزءاً كبيراً من الإنفاق على التطور والبحث مخصص لمشاريع استغرق العمل بها سنوات عدة. والتخلي عن هذه المشاريع سيبدو ضرباً من التبذير أو الإهمال. وإذا ما أضيف إلى هذه، مخصصات التدريب والصيانة التي تعتبر ضرورية لضمان درجة عالية من الجاهزية العسكرية (تبلغ هذه المخصصات حوالى ٢٩ بالمئة) فإن ما يقرب من ٩٠ ـ ٩٥ بالمئة من الإنفاق العسكري الأمريكي يتصف بالجمود النسبي[٣٤].

وبالرغم من وضوح الأهداف الاقتصادية في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية التي ووفق عليها في قمة ماستريخت (Maastricht) في الفترة ٩ ـ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، ووقعت في ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٢، إلاّ أن كلاً من الجوانب السياسية والعسكرية لهذه الوحدة تبقى غامضة. والوحدة النقدية الأوروبية (EMU) ذاتها ستكون لها آثار في الإنفاق العسكري، وكذلك في الصناعات العسكرية الأوروبية، وذلك لأنها تضع سقوفاً للعجز المالي

(٣٤) Saadet Deger, «World Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1990* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 149-150.

وللديون الحكومية التي يمكن تحملها من قبل الدول الأعضاء. وكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو وضع قيود على الإنفاق العام نسبة إلى الإيرادات العامة، إلّا أنها ستؤثر ولا شك في مسار الإنفاق العسكري خاصة في ظل غياب التهديد الخارجي. كما أن الدول الأوروبية تواجه مشاكل عملية صعبة في وضع سياسة دفاعية عامة ضمن الوحدة الأوروبية المستقبلية. والمشكلة الأولى تتمثل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تلك السياسة الدفاعية. وموقف الدول الأعضاء من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو يتباين تبايناً كبيراً، وعلى طرفي النقيض تقف كل من بريطانيا وفرنسا. أما موقف المانيا فهو أكثر صعوبة، لأن عليها أن تتحمل تكاليف القيادة الاقتصادية، ولكن دون دور سياسي مواز. كما أن سياسة «الردع النووي» في ظل غياب الاتحاد السوفياتي وحلف الناتو ستحتاج إلى إعادة نظر. وأي إعادة لصياغة الأهداف العسكرية للدولة الأوروبية الموحدة لن يكون بوسعها اغفال الدور الهام الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأخيرة تدّعي أن ما يبلغ من ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من جملة انفاقها العسكري مخصص لحماية أوروبا. وهذه النسبة تعادل اجمالي الانفاق العسكري للدول الأوروبية. وهكذا فإن الإنفاق العسكري في أي منها؛ الولايات المتحدة الأمريكية أو المجموعة الأوروبية، ستكون له آثار قوية ومباشرة على الطرف الآخر[٣٥].

وهناك أثر تفكك الاتحاد السوفياتي في الدول التي انبثقت عنه، وكذلك في الدول التي تكوّن ما يعرف بالمعسكر الاشتراكي، والنتيجة الأولى التي يمكن استخلاصها هي استبعاد حرب كبرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، حيث إن الأخير أو ما تبقى منه لم يعد يشكّل قوة عسكرية كبرى. إلّا أنه من غير الواضح ما ستكون عليه الصورة النهائية للإنفاق العسكري في الدول المستقلة لأن ذلك الإنفاق كان يحدّد من قبل الحكومة المركزية في موسكو التي انحلت بانحلال الدولة المركزية. والجمهوريات المستقلة قامت بالسيطرة على الممتلكات والمعدات العسكرية التي في حوزتها، كما أن العديد من الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن الصناعات قد تفككت هي الأخرى. ومن المرجح أن يعكس الإنفاق العسكري في الجمهوريات المستقلة حديثاً الأولويات التي يضعها متخذو القرار التي لن تكون بالضرورة متطابقة مع الأهداف التي كانت تحدد مسار الإنفاق العسكري في الاتحاد السوفياتي سابقاً. وستلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في تحديد حجم ومعدلات نمو الإنفاق العسكري.

والترتيبات التي أعقبت انحلال الاتحاد السوفياتي أبقت على كل من الجيش ومؤسسات الطاقة الذرية تحت اشراف سلطات كومنولث الدول المستقلة (Commonwealth of Independent States) (CIS). ومن بين هذه، فإن كلاً من روسيا وأوكرانيا تلعبان دوراً هاماً في الحاضر والمستقبل، وذلك بسبب الأهمية النسبية التي يحتلانها من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية ضمن هذا الاتحاد. والجدول رقم (٣ ـ ٧) يبين حصة كل من روسيا وأوكرانيا من

(٣٥) Deger and Sen, Ibid., p. 236.

جدول رقم (٣ ـ ٧)

حصة كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا
في المتغيرات الاقتصادية للاتحاد السوفياتي، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)

المتغير	روسيا الاتحادية	أوكرانيا
السكان	٥٠,٨	١٥,٥
الدخل القومي	٦١,١	١٦,٣
عائدات الميزانية الحكومية	٥٥,٣	١٥,٩
القيمة المضافة في الصناعة	٦٣,٧	١٧,٢
القيمة المضافة في الزراعة	٥٠,٣	١٧,٩
إجمالي رأس المال الثابت	٦١,٨	١٥,٢
إنتاج النفط	٩١	١
إنتاج الفحم	٥٥	٢٤
إنتاج الحديد الخام	٤٤	٤٦
الإنفاق العسكري	٦١ - ٦٧	١٧
المنشآت العسكرية	٧٥,١	١٦,٧
مؤسسات البحث والتنمية	٨٤,٣	٨,٦

المصدر: Saadet Deger and S. Sen, «World Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 205.

جملة من المتغيرات في الاتحاد السوفياتي. وواضح أن هاتين الدولتين تستحوذان على معظم الموارد البشرية والموارد الطبيعية من النفط والفحم والحديد، وكذلك تضمان معظم المؤسسات والوزارات الخاصة بالدفاع والبحث العلمي. وهذا يعني أن القرارات الأساسية في ما يتعلق بشؤون الدفاع والأهداف التي ستوضع للمؤسسة العسكرية وحجم الإنفاق الدفاعي وأوجه تخصيصه ستتحدد بشكل كبير بقرار روسيا بدرجة أولى، تليها أوكرانيا.

خامساً: محددات الإنفاق العسكري العالمي

ظاهرة الحرب، التي يعتبر الاستعداد العسكري ممثلاً في الإنفاق الدفاعي من أبرز خصائصها، ظاهرة متأصلة في التاريخ. وبينما كانت الحرب هي الوسيلة الأساسية لحسم الخلافات الناجمة عن عدم التكافؤ في توزيع الموارد في التاريخ الغابر، فإن هذه الوسيلة لم تفقد شرعيتها أو فاعليتها حتى بين أكثر الدول تحضراً في القرن العشرين. ولذا فإن الحرب،

ومن ثم الإنفاق العسكري، هي ظاهرة معقّدة ومتشابكة، لا نطمع في الحصول على تفسير سهل أو شامل لها[٣٦].

وإذا ما استثنينا ظاهرة الحروب الدينية، قبل الإسلام وبعده، التي حوّلت طبيعة الصراع من صراع مادي إلى صراع عقائدي مبدئي، فإنه يبدو أن الحروب قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً مع الفائض الذي يمكن لمجموعة ما من البشر أن تستخلصه من الطبيعة. وبازدياد الفائض، فإن غنائم السلب أصبحت مرغوبة بدرجة أكبر، وبعدها نشأت طبقات طاب لها العيش دون عمل. وبمرور الزمن استطاعت هذه الطبقات خلق آليات، من أهمها تطوير وسائل القهر والقمع المعنوية والمادية، للمحافظة على مكاسبها ومكانتها.

إلّا أن التطور الأكثر أهمية، الذي ارتبط بظاهرة الفائض، هو ظهور ميل إلى تثبيت الحدود، وخاصة في تلك المناطق التي تحوي موارد طبيعية أو ثروة استثمرت بها قوة عمل متراكمة. وقد عنى ذلك، منذ الآن فصاعداً، أنه من المستحيل أن يهرب الإنسان بموارده أو ثروته في حالة حدوث خطر، وأن عليه، لذلك، أن يقاتل للدفاع عن نفسه، وحيثما وجدت جماعات مستقرة في رقع جغرافية، وحيثما برزت ظاهرة الفائض والدول، فإننا نجد أيضاً بروز ظاهرة الحرب المنظّمة والقتل المنتظم. وبالرغم من أهمية العوامل الجغرافية ـ السياسية، فإن الحكومات نشأت أساساً لمهام الدفاع والحرب. وهنا لا ينبغي التقليل من الدور الذي قامت ولا تزال تقوم به الحكومات، من أجل حماية الطبقة الاجتماعية التي تسيطر على الفائض الاقتصادي. والصورة القهرية لذلك معروفة بما فيه الكفاية، ولكن الوجه السلمي لها يتمثّل في الجهد الذي يُبذل لتثبيت التعاون الاجتماعي المنظّم والمركزي، والمحافظة على تخصيص العمل.

وقد حاول مايكل مان (M. Mann) تلمس الجذور التاريخية لهذه الظاهرة، ووجد أن النشاط العسكري كان هو الظاهرة المسيطرة في مهام الحكومات خلال الحقب التاريخية. ومن خلال دراسته الحسابات المالية لتلك الحكومات وجد أنه في الفترة ١١٣٠ ـ ١٨١٥ أنفقت الحكومة البريطانية معظم مواردها؛ أي ما بين ٧٥ بالمئة إلى ٩٥ بالمئة، على الحرب أو الإعداد لها. وكانت في هذا مثالاً للحكومات القائمة آنذاك. الظاهرة نفسها وجدها المؤلف في الحكومات الاغريقية القديمة وروما والصين الامبريالية[٣٧].

القضية الأخرى المتصلة بذلك، هي بروز ظاهرة العسكرة (Militarization)،

---

(٣٦) حول تفسير ظاهرة العسكرية (Militarism)، انظر:
Mark Thee, «Militarism and Militarization in Contemporary International Relations»; K. Skjelsbaek, «Militarism, its Dimensions and Corollaries: An Attempt at Conceptual Clarification,» and U. Albrecht, «Militarism and Underdevelopment,» in: Eide and Thee, eds., *Problems of Contemporary Militarism*.
انظر أيضاً: Michael Mann, «Capitalism and Militarism,» in: Martin Shaw, ed., *War, State and Society* (London: Macmillan, 1984).

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠ ـ ٣١.

وانتشارها في العصر الحديث. ومن الصعب ايجاد تعريف دقيق لهذه الظاهرة، ولكن يمكن القول إنها عملية تتضمن توسيع نطاق المؤسسة العسكرية داخل المجتمع، والعسكرة بهذا الاعتبار هي ظاهرة دينامية تتغير مع الزمن كلما تغير دور العسكريين[٣٨]. التعريف الآخر للعسكرة، الذي يبدو أكثر شمولاً، يشير إلى أنها توجه عام في دولة ما، يصاحبه وجود مجموعة من المؤسسات، تعتبر الحرب والاستعداد للحرب نشاطاً مجتمعياً طبيعياً ومرغوباً فيه[٣٩].

هناك مؤشرات كمية عدة، يمكن من خلالها معرفة حجم وأبعاد ظاهرة العسكرة في أي مجتمع. بعض هذه المؤشرات سياسي واستراتيجي مثل: عدد الانقلابات العسكرية، فترة حكم المؤسسة العسكرية، عدد أفراد القوات المسلحة نسبة إلى اجمالي السكان، طبيعة الحروب التي خاضها النظام، عدد المرات والمدى الذي تمّ به استخدام المؤسسة العسكرية من أجل قمع حركات العصيان المدني أو التمرد الشعبي. المؤشرات الاقتصادية تشتمل على: نسبة الإنفاق العسكري إلى اجمالي الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي الاجمالي، قيمة الواردات العسكرية من الخارج، حجم الصناعة العسكرية الوطنية. والمقارنة يمكن أن تتم لبلد واحد خلال فترات زمنية متعاقبة أو تتم بين أقطار متباينة خلال فترة زمنية معينة.

ولكن يجب عدم أخذ هذه المعايير على علاتها، وهي كمؤشرات مفردة قد تكون مضللة بما فيه الكفاية، ولكنها قد تصلح مجتمعة كمؤشر جيد. ولو قارنا، مثلاً، مؤشر العبء العسكري (حصة الإنفاق العسكري من الناتج القومي) لعام ١٩٨٨ في المناطق التالية: الشرق الأوسط، جنوب آسيا، الشرق الأقصى، افريقيا، وأمريكا اللاتينية، لوجدنا أن العبء العسكري لكل منها هو ٨,٨ بالمئة، ٣,٨ بالمئة، ٢ بالمئة، ٤,٢ بالمئة، ١,٣ بالمئة بالتتابع. ويلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية هي الأقل من حيث حجم الإنفاق العسكري، بالرغم من أن كافة المعايير الأخرى تدل على أنها على درجة عالية من العسكرة. إذ إن العديد من دولها يحكم من قبل أنظمة عسكرية، وقد سجلت أرقاماً قياسية بعدد الانقلابات العسكرية. والدول التي كانت، وبعضها لا يزال يحكم من قبل أنظمة عسكرية مثل الأرجنتين، البرازيل، والبرغواي، فإننا نجد العبء العسكري فيها ١,٣ بالمئة، ٠,٦ بالمئة،

---

(٣٨) Albrecht, Ibid., p. 25.

(٣٩) قد حاول مايكل مان (Michael Mann) دراسة العلاقة بين ظاهرة العسكرية والرأسمالية. وهناك ثلاث مدارس في هذا الشأن. الأولى، التي أطلق عليها نظرية الرأسمالية العسكرية (Militaristic Capitalism)، وتقول بأنه مهما كانت التوجهات العسكرية تاريخياً، أو في المجتمعات البدائية، فإن هذه الظاهرة قد تعززت بنحو كبير وواسع بقدوم الأنظمة الرأسمالية. الثانية، وهي النظرية المتفائلة للرأسمالية السلبية، وتؤكد أن الرأسمالية الصناعية هي تاريخياً سلبية، وحيث إنها تمثل الهيكل المركزي للمجتمعات الغربية الحديثة، فإنه لا يسعنا سوى أن نكون متفائلين بشأن الاحتمال الأقوى بسقوط ظاهرة العسكرة. الثالثة، هي نظرية العسكرة الجغرافية ـ السياسية (Géopolitical Militarism). وتؤكد أن هذه الظاهرة ترجع بشكل أساسي إلى وجه آخر أكثر ديمومة، ألا وهو العلاقات الدولية بين الأمم. وبهذا الاعتبار فإن الرأسمالية قد أحدثت القليل من التغيير. انظر: Mann, Ibid., p. 25.

و١,٦ بالمئة بالتتابع(٤٠). ولذا، فإنه ليس صحيحاً دائماً القول إن الحكومات العسكرية تخصص حجماً أكبر من الناتج القومي للإنفاق العسكري مقارنة بالحكومات المدنية.

ولعل المناقشة السابقة تعطينا الدليل بشكل حاسم على أن ظاهرة الإنفاق العسكري لا يمكن عزوها إلى سبب واحد، وأن هناك عوامل متشابكة تجتمع لتحدّد حجم هذه الظاهرة. وعموماً يمكن القول إن هناك خمس مجموعات من العوامل وراء تفاقم الإنفاق العسكري: (١) المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهها دولة ما وتدخل الدول الكبرى في سياسات الدول الأصغر؛ (٢) سباق التسلح بين الدول؛ (٣) درجة النمو الاقتصادي، أو الارتباط الموجب بين الثروة والتسلح؛ (٤) وجود مجمعات صناعة الأسلحة ومجموعات المصالح؛ (٥) البيروقراطية.

أما بيانها التفصيلي فهو كالآتي:

١ ـ المشكلات الداخلية والخارجية

من الناحية النظرية، أهم محددات الإنفاق العسكري هي المتطلبات الأمنية كما تعكسها الأخطار الخارجية المحيطة بهذه الدولة، ودرجة توافر الموارد اللازمة لمقابلة هذه المتطلبات. والحكمة السائدة في العلاقات الدولية هي أن «القوي هو من يأخذ والقادر هو من يحتفظ بما لديه». وقد غدا تعزيز المؤسسة العسكرية أحد الشروط الضرورية، ليس للمحافظة على كيان الدولة فقط، وإنما لصيانة استقلالها وعدم خضوعها للابتزاز أو التبعية.

إلّا أنه قد تنشأ دوافع داخلية للإنفاق العسكري؛ مثل وجود متطلبات أمنية داخل الدولة. وهذا صحيح بشكل خاص في حالة القوات شبه العسكرية (Para-Military Forces)، مثل قوات الحرس الوطني أو الميليشيات التي تستخدم عادة لمنع الاضطرابات الداخلية. والحروب الداخلية، بشكل عام يمكن أن تساهم في زيادة ميزانيات الدفاع، كما هو الحال في نيجيريا والسودان. وينسحب هذا الحكم أيضاً على البلدان التي تشهد مجموعات تمرد أو انفصال أو حرب عصابات مثل الفيليبين والعراق وبورما وتايلند وسري لانكا. هذه المشاكل متعددة ومتنوعة في معظم دول العالم الثالث، وهي تساهم بلا شك في زيادة متوسط الإنفاق العسكري في هذه الدول، ولكنها قد لا تصلح أن تكون مؤشراً كافياً للفروق في حجم هذا الإنفاق في ما بينها.

والدور الداخلي للقوات المسلحة واضح في دول أمريكا اللاتينية. ونظراً إلى غياب المخاطر الخارجية فإن دوراً هاماً للقوات المسلحة في الشأن الداخلي قد غدا لا مناص منه. ومفهوم الأمن القومي الذي أوكل للقوات المسلحة تحقيقه لم يقتصر على المخاطر الخارجية، بل تعداها ليشمل أي تهديد داخلي أيضاً. هذا واضح أيضاً في دول أخرى مثل بورما،

(٤٠) Saadet Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects* (London; Boston, Mass.: Routledge and Kegan Paul, 1986), pp. 16-17.

أندونيسيا، بنغلاديش، تركيا في فترات متعاقبة، وبالرغم من أنه لم تتطور في افريقيا سياسات مشابهة لتلك في أمريكا الجنوبية، إلاّ أن دور القوات المسلحة في حماية النخبات الحاكمة اكتسب أهمية أكبر من الدور الخارجي. ويقدم كل من البرشت (U. Albrecht) وكالدور (M. Kaldor) تفسيراً جديداً للوظيفة الأساسية للقوات المسلحة في الدول النامية. الغرض من وجود المؤسسة العسكرية هو المحافظة على هيكل ما بعد مرحلة الاستعمار؛ أي تعهد حالة التبعية. وهذه تعني استخلاص الفائض وتحويله إلى الدول الرئيسية. وقد تعززت هذه الوظيفة بتقدم الأسلحة الحديثة، والحاجة المتزايدة والمستمرة من قبل المؤسسات العسكرية في الدول النامية للارتباط بالدول المتقدمة من أجل ضمان امدادات السلاح(٤١).

وقد يبدو هذا الرأي متطرفاً، على الأقل في حالة العديد من الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى التخلص من ربقة الاستعمار القديم. إلاّ أنه لا يمكن انكار سعي الدول الكبرى الحثيث إلى التدخل في شؤون الدول الصغرى، والمحافظة على مصالحها، وذلك من خلال ربط هذه الدول بالنظام الدولي؛ الاقتصادي والسياسي، القائم على تفوق الدول الكبرى وسيطرتها. وبالرغم من أن العديد من الصراعات في الدول النامية تمتد جذورها التاريخية إلى الماضي القديم، والبعض منها يرجع إلى التقسيم الجغرافي الاعتباطي أو الصراعات الدينية والمذهبية، إلاّ أن الدلائل تشير إلى أن الدول الكبرى تلعب دوراً هاماً في تغذية الصراعات في العالم الثالث، ومن ثم تعتبر عاملاً هاماً في زيادة الإنفاق العسكري في هذه الدول. وهناك على الأقل خمس قنوات ساهمت من خلالها الدول الكبرى في ذلك هي: (١) دورها كقوة استعمارية؛ (٢) دورها كقوة تدخلية حين نشوب اضطرابات أو تغير في ميزان القوى لصالح فئات غير مرغوب فيها؛ (٣) دعم بعض القوى الانقلابية؛ (٤) من خلال توفير المساعدات العسكرية؛ (٥) من خلال بيع السلاح والمعدات العسكرية(٤٢).

وفي التقرير الشامل الذي أعدته سيفارد (R. Sivard) تشير إلى أنه من بين ١٢٥ أو أكثر من الصراعات الدائرة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، هناك ٩٥ بالمئة من هذه وقعت في بلدان العالم الثالث. في معظم الحالات كان هناك تورط من قبل القوى الأجنبية. تدخل القوى الغربية يشكل ٧٩ بالمئة من مجموع التدخلات، والبلدان الاشتراكية ٦ بالمئة، والباقي قامت به دول نامية أخرى. وتشير أيضاً إلى أنه بينما قام الاتحاد السوفياتي بتدريب ٤٣,٠٠٠ عسكري من دول العالم الثالث خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٩، فإن الولايات المتحدة أشرفت على تدريب أكثر من ٤١١,٠٠٠ عسكري خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٠. وحوالى ثلاثة أرباع هؤلاء المتدربين في الدول الكبرى قد جاءوا من دول هي الآن تحت الحكم العسكري. كما لاحظت سيفارد أن نصف عدد الدول النامية المشمولة في دراستها المسحية (٥٤ دولة) هي إما

---

(٤١) انظر: Miles D. Wolpin, *Militarization, Internal Repression, and Social Welfare in the Third World* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1986), p. 9.

(٤٢) Ball, *Security and Economy in the Third World,* p. 68.

محكومة من قبل، أو يهيمن عليها العسكريون، وأن ٤١ دولة من هذه قد تم ادراجها ضمن الدول التي تخرق حقوق الإنسان[٤٣].

٢ ـ سباق التسلح بين الدول

لقد تطورت السياسات العسكرية للدول القومية من مفهوم الدفاع (Defense) إلى مفهوم الردع (Deterrense) باعتباره وسيلة أكثر فاعلية لإحباط أهداف العدو. ومضمون الردع يقوم على توفر القدرة الذاتية الكفيلة بإقناع الخصم بالإحجام عن تقبل المخاطرة. وفي ظل غياب نظام دولي من شأنه حماية الدول المستقلة، فقد ترجمت استراتيجية الردع هذه إلى سباق دائم للتسلح. وقد ترسّخت هذه القناعات بشكل أقوى لدى القوتين العظميين، اللتين رأتا في الاستعداد العسكري الكبير، السبيل الوحيد لمنع الخصم من القيام بمغامرة عسكرية، إذا لم يتم حسمها فإنها قد تتطور إلى صراع مسلح.

وهناك محاولات عديدة لتعريف سباق التسلح، إلاّ أن القاسم المشترك في ما بينها يعني وجود معدلات نمو غير طبيعية وآنية للإنفاق العسكري من قبل دولتين أو أكثر. أي أن هذا السباق ينجم عن الضغوط التزاحمية لقوى متنافسة، وليس من القوى المحلية غير المتصلة بهذا الصراع. وهذا التعريف يعني أن المنافسة عادة ما تكون بين طرفين أو أكثر لها علاقة (جغرافية، اتصال... الخ)، وأن تكون هذه المنافسة بين قوتين متكافئتين تقريباً. ولهذا فإننا لا نتحدث عن سباق تسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا مثلاً، أو الاتحاد السوفياتي وايران. أي أن سباق التسلح يحدث بين القوى العظمى، أو بين القوى الاقليمية متقاربة القوة[٤٤].

ولكن التعريف السابق يثير اشكاليتين رئيسيتين: **الأولى**، هي كيفية التفريق بين سباق التسلح الحقيقي كما وصف أعلاه، وبين الإسراع في العسكرة بشكل عرضي. وعلى سبيل المثال فإنه في الفترة بين ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ زادت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من حجم ونوعية قواتها المسلحة مرات عدة، ولكن سيكون من السخف الحديث عن سباق تسلح بينهما. والثانية، هي أن شراء السلاح بذاته قد لا يثير نزاعاً عسكرياً. وحتى في عهد الردع السريع والمرن، فإن بعض المراقبين يقترحون أن دولة قد تبدأ العداوة أو الصراع العنيف مع قوة مساوية لها فقط من أجل حماية أو تحسين وضعها العسكري والاستراتيجي. وهنا لا بد أن يكون هناك عوامل أخرى تقود دولة ما إلى النزاع أو المواجهة بهذه الدرجة، وقد يكون ذلك ناجماً عن تصورها بأن المخاطر الناشئة عن سباق التسلح ستتحوّل من مشكلة مضايقة إلى تهديد حقيقي للأمن القومي[٤٥].

---

(٤٣) Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditures* (Leesburg, Va.: World Priorities, 1981), pp. 8-9.

(٤٤) M.D. Wallace, «Arms Races and Escalation: Some New Evidence,» in: J.D. Singer [et al.], eds., *Explaining War* (Beverly Hills, Calif.; London: Sage Publications, 1979), p. 242.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

إلّا أن هناك من يعتقد بأن التوسع العسكري بحد ذاته يساهم في زيادة مخاطر الحرب، ويحاجج هؤلاء بأن التوسع العسكري هو هزيمة ذاتية لأن من شأنه إلجاء الآخرين إلى القيام بحركة مساوية. والتهديد المتبادل الذي فرض بنمو التنافس العسكري يكثّف ويوسّع الصراعات الأخرى بين الدول، ويولّد عدم تيقن واستقرار اضافيين، وهذا بدوره يزيد من حدة التسلّح. أي أن رواد هذه المدرسة لا يرون الاقتناء التنافسي للقدرات العسكرية على أنه أداة سياسية محايدة، وبشكل أقل يرونه وسيلة لمنع الحرب، ولكنهم ينظرون إليه كحلقة رئيسية في العملية المعقدة من الأحداث المؤدية إلى الحرب. سباق التسلح، من جهة أخرى، قد ينتج منه عدد كبير من المشاكل المعلقة، ومن المؤكد أنه لن ينتج منه عدد كبير من الحلول الوسط. والعداوة وعدم الثقة اللتان يغذيهما سباق التسلح يبدو أن من شأنهما استبعاد أي رغبة من قبل أي من الطرفين في مفاوضات للتوصل إلى حلول مرضية. وعادة في مثل هذه الظروف لا يتم طرح حلول وسط من قبل أي من الطرفين خوفاً من أن يفسر بأنه علامة ضعف[٤٦].

وفي دراسة والاس (M. Wallace) التي قام فيها باستقصاء نشوب الحروب، مستخدماً بيانات عن تسعة وتسعين من النزاعات الخطيرة بين القوى الكبرى منذ ١٨١٥، كان معنياً بشكل خاص بدراسة تأثير سباق التسلّح ومدى مساهمته في نشوب الحرب. وقد وجد أن النزاعات التي تقدمها سباق تسلح وتطورت إلى حرب هي ٢٣ من ٢٨ حالة، بينما النزاعات التي لم يتقدمها سباق تسلح ونجم عنها حرب هي ٣ من ٧١ حالة. ويمكن القول، وفقاً لذلك، إن سباق التسلح، على أقل تقدير، هو أحد أهم الانذارات المبكرة لاحتمالات التصعيد، وقد يلعب دوراً هاماً في عملية التصعيد[٤٧]. وتؤكد هذه النتائج دراسة عن مشاريع الحروب أعدّها سنغر (J. Singer). وقد وجد سنغر أن معدلات أو مستويات عالية من العسكرة خلال أو في ظروف الاضطرابات أو التوتر الدولي قد صاحبتها درجة احتمالات أعلى للحرب. ويقول «إنه بالرغم من أن ١٣ بالمئة من الصراعات العسكرية بين القوى الرئيسية منذ ١٨١٦ قد تصاعدت إلى حرب، فإن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٢٠ بالمئة عندما كانت القوى المتنازعة متساوية من الناحية العسكرية، وإلى ٧٥ بالمئة عندما كان هذا التساوي مصحوباً ببناء عسكري متسارع خلال السنوات الثلاث السابقة للنزاع»[٤٨]. وقد حاول ريتشاردسون (Richardson) بناء نموذج رياضي يصوّر سباق التسلح بين دولتين أو أكثر من طريق دراسة الفعل ورد الفعل. والإنفاق العسكري لأي دولة، وفقاً لهذا النموذج يتحدّد بعاملين اثنين: (١) حجم الإنفاق العسكري للدولة، أو مجموعة الدول المنافسة للدولة محل الدراسة؛ (٢) العبء العسكري لهذه الدولة خلال الفترات الماضية. وسيأتي لاحقاً عرض مبسط لهذا النموذج وتطبيق عليه في الوطن العربي.

---

(٤٦) P.F. Diehl, «Armaments without War: An Analysis of Some Underlying Effects,» *Journal of Peace Research,* vol. 22, no. 3 (1985), p. 250.

(٤٧) Wallace, Ibid., p. 240.

(٤٨) J.D. Singer, «Accounting for International War: The State of the Discipline,» *Journal of Peace Research,* vol. 17 (1981), p. 11.

٣ ـ درجة النمو الاقتصادي

هناك تساؤل يدور بين مفكري اقتصاديات التنمية: هل النمو الاقتصـادي الكبير يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العسكري أو العكس؟ الفرضية الثانية، كما أسلفنا، حاول اثباتها بينويت (Benoit) في دراسته عن الإنفاق العسكري والتنمية في الـدول الناميـة. ولكن الفرض الأول يدعمه عاملان هامان: الأول، هو أن أي اقتصاد يتمتع بمعدلات عالية للنمـو سيكون قـادراً أكثر من غيره على تحمل برامج انفاق عسكري عالية. الثاني هو أن ارتفاع الدخل القومي قـد يتضمن عائدات ضريبية أعلى، وبذا فإن القطاع العسكري سيكون قادراً عـلى الحصول عـلى نصيب أكبر من ميزانية الحكومة، وهناك بعض المحـاولات لإجراء اختبـارات احصائيـة لدور المتغيرات الاقتصادية في تحديد ميزانيات الدفاع. وبعض الاقتصاديين قد وجدوا علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول النامية. ولكن هـذا يثير بـالضرورة سؤال السببية؛ أي أن أياً من العوامل يسبّب أو يؤثر في الآخر.

واينز (Whynes) قام بـإعداد دراسـة كميّة شملت ٨٣ دولـة، منها ٣٠ دولـة متقدمـة، و٥٣ دولة نامية، عن العلاقة بين ثـروة دولة وحجم إنفـاقها العسكـري. والجدول رقم (٣ ـ ٨) يلخص النتائج التي توصل إليها واينز. والمجموعة الأولى من معاملات الارتبـاط تشير إلى أنه كلما كانت دولة ما غنية، استطاعت تخصيص موارد أكثر لمتطلبات الـدفاع. هـذه العلاقـة قوية بشكل خاص في حالة الدول النامية، وتفسيرها ينبغي أن يكون مباشراً: كلما كـانت أمة مـا غنية، استـطاع اقتصادهـا تحمّل تحـويل المـزيد من المـوارد بعيداً عن الإنتـاج المدني. وفي الحالات التي تبدو فيهـا علاقـة الارتباط هـذه ضعيفة، يبـدو أن التفسير هـو أن بعض الدول الفقيرة ترغم أو تضطر إلى زيادة إنفاقها العسكري لأسباب أمنية أو استراتيجيـة. ويقدم لـوتز (Lotz) تفسيراً آخر فيقول إنه يبـدو أن هناك حجـماً أساسيـاً يشكّل الحـد الأدنى لأي مؤسسة عسكرية. وهذا الحجم يحدّد بعـوامل تقنيـة تقتضي مستويـات ثابتـة من الإنفاق العسكـري،

جدول رقم (٣ ـ ٨)

مُعاملات الارتباط للعلاقة بين الدخل القومي والإنفاق العسكري

المتغيـرات	جميع الدول	الدول المتقدمة	الدول النامية
الإنفاق العسكري والدخل القومي	٠,٨٩٩	٠,٨٣١	٠,٤٦١
العبء العسكري ونصيب الفرد من الدخل القومي	-٠,١٤٩	-٠,٤٣٠	٠,٢٤٠

المصدر: David K. Whynes, *The Economics of the Third World Military Expenditure* (London: Macmillan, 1979), p. 36.

بغض النظر عن حجم الدخل القومي. ولذا فإن الدول الصغيرة والفقيرة قد أرغمت للإنفاق على الدفاع بمعدلات أكبر من نصيبها العادل(٤٩).

وينبغي النظر إلى أن لهذه القاعدة بعض الاستثناءات؛ أي وجود دول غنية ولكن لديها معدلات انفاق عسكري متدنية. بعض هذه الدول، مثل اليابان وسويسرا والنمسا والسويد بقيت خارج نطاق الأحلاف الدفاعية، ولذا لم تنخرط في سباق التسلح الذي فرض على الدول الأعضاء في الأحلاف؛ مثل حلف الناتو وحلف وارسو، وحجم الإنفاق العسكري في هذه الدول يبلغ قرابة نصف مثيله في الدول الأعضاء في الأحلاف العسكرية.

٤ ـ صناعة الأسلحة ومجموعات المصالح

أحد العوامل الهامة الضاغطة من أجل مزيد من التسلح، هو مجمعات صناعة السلاح والعاملين فيها، وكذلك مجموعات المصالح الممثلة لها أو للمناطق التي توجد فيها كثافة في مصانع الأسلحة. وخلال الحرب الباردة بين القوتين العظميين، طوّر كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قطاعات صناعية عسكرية كبيرة وممتدة، مخصصة أساساً لتلبية الطلب المحلي من الأجهزة العسكرية، وكذلك لتلبية الطلب الخارجي. وقد نشأ عن ذلك خلق طبقة كبيرة من الأفراد الذين ارتبطت مصالحهم ووظائفهم بالإنفاق العسكري. هذه الفئة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، لا تقتصر على الأفراد العاملين في الصناعة العسكرية فقط، وإنما تشمل أيضاً المساهمين في الشركات المتخصصة في الصناعة العسكرية أو التي يشكّل هذا النشاط جزءاً رئيسياً من عملها.

وبالرغم من أنه لا توجد احصاءات يوثق بها عن حجم هذه الفئة أو حجم الدخل الذي تستلمه كجزء من هيكل الأجور في تلك المجتمعات، إلّا أن بعض الاحصاءات المنشورة قد تفيد في القاء بعض الضوء على ذلك. يقدر سيمور ملمان (S. Melman) أنه في عام ١٩٨٧ كان هناك ٦,٦١٨,٠٠٠ رجل وامرأة في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون على ميزانية وزارة الدفاع، هؤلاء يشتملون على ١,١٠٠,٠٠٠ مدني يعملون في البنتاغون، و٢,٢٥٧,٠٠٠ فرد في القوات المسلحة، و٣,٢٥٠,٠٠٠ فرد يعملون في صناعة السلاح الأمريكي. وإذ ما ضمّ إلى هؤلاء الأفراد الذين يقومون بإعالتهم، فإن العدد يرتفع إلى عشرين مليون فرد. ويوجد في قوائم البنتاغون أكثر من ٣٥,٠٠٠ شركة رئيسية يتم التعامل معها، وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ شركة فرعية أو شركات أعمال الباطن(٥٠). أما في دول أوروبا الغربية الأخرى، فيوجد حوالى ١,١٧٢,٠٠٠ عامل في الصناعات العسكرية، يتركز نصفهم في بريطانيا، وأكثر من الربع في فرنسا، وحوالى ٢٣٠,٠٠٠ في المانيا، والباقي موزع بين

(٤٩) Whynes, *The Economics of the Third World Military Expenditure*, pp. 35-36.

(٥٠) Seymour Melman, *The Demilitarized Society: Disarmament and Conversion* (Montreal: Harvest House, 1988).

ايطاليا والسويد. ويوجد في الدول الأوروبية الأخرى، مثل بلجيكا وهولندا، صناعات عسكرية متقدمة أيضاً. ويصف البعض هذه التقديرات، بأنها تقديرات متواضعة، ويذهب إلى أن هذا العدد يقارب ١,٨ مليون فرد[٥١]. وهذه الأعداد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تشكل مجموعة هامة ضاغطة مؤثّرة في سياسات الحكومات بشأن التسلح. وتأثير مجموعات الضغط سيكون أكبر في المناطق أو الولايات التي تحوي صناعة عسكرية رئيسية.

في دول العالم الثالث نشأت أيضاً صناعات عسكرية بعضها متطور، والآخر بسبب تقدم التقانة المستخدمة فيها. وقد بدأت السوق المحلية تضيق بها، وغدت تبحث عن أسواق خارجية. وتقدر قيمة الانتاج الحربي في دول العالم الثالث عام ١٩٥٠ بحوالى ٢,٣ مليون دولار، وقد ارتفعت هذه القيمة عام ١٩٨٠ حوالى ٥٠٠ مرة[٥٢]. ويقدر عدد العاملين في الصناعة العسكرية في الدول النامية بما يتراوح بين ٩٠٠ ألف إلى ١ مليون موظف. وإذا كان

جدول رقم (٣ - ٩)

تقدير العاملين في الصناعات العسكرية في العالم الثالث في مطلع الثمانينيات

الدولة	عدد العاملين	الدولة	عدد العاملين
الهند	٢٨٠٠٠٠	كوريا الجنوبية	٣٠٠٠٠
جنوب افريقيا	١٠٠٠٠٠	اندونيسيا	٢٦٠٠٠
اسرائيل	٩٠٠٠٠	سنغافورا	١١٠٠٠
البرازيل	٧٥٠٠٠	بيرو	٥٠٠٠
مصر	٧٥٠٠٠	الفيليبين	٥٠٠٠
الأرجنتين	٦٠٠٠٠	تايلند	٥٠٠٠
كوريا الشمالية	٥٥٠٠٠	تشيلي	٣٠٠٠
تايوان	٥٠٠٠٠	ماليزيا	٣٠٠٠
		دول أخرى	٣٠٠٠٠

المصدر: Michael Brzoska and Thomas Ohlson, eds., *Arms Production in the Third World* (London; Philadelphia: Taylor and Francis, 1986), p. 22.

---

(٥١) K. Hartley, «The European Defence Market and Industry,» in: Pauline Creasey and S. May, eds., *The European Armaments Market and Procurement Cooperation* (New York: St. Martin's Press, 1988), p. 41.

(٥٢) Michael Brzoska and Thomas Ohlson, «Arms Production in the Third World: An Overview,» in: Michael Brzoska and Thomas Ohlson, eds., *Arms Production in the Third World* (London; Philadelphia: Taylor and Francis, 1986), p. 7.

هذا التقدير صحيحاً فإنه يشكّل حوالى ٨ بالمئة من إجمالي العاملين في الصناعات العسكرية على مستوى عالمي.

ولكن هذه التقديرات تنقصها الدقة لأسباب عديدة؛ فبعض البلدان النامية، مثل كوريا الشمالية وباكستان تقوم بإنتاج السلاح في مصانع تابعة للقوات المسلحة، وعادة ما تقوم هذه المصانع بإنتاج سلع عسكرية أخرى مثل الملابس والطعام والأثاث. والانتاج العسكري في بلدان أخرى، مثل البرازيل والهند واندونيسيا واسرائيل يتم في مصانع تقوم بإنتاج سلع مدنية، يضاف إلى ذلك بالطبع، مشاكل السريّة التي تحاط بها مثل هذه الأنشطة.

٥ ـ البيروقراطية

وما هو هام هنا أن هذا القطاع الواسع من أصحاب الصناعات والعاملين والأفراد المعالين من قبلهم، وكذلك المؤسسات وجماعات الضغط التي تمثّلهم تشكّل تياراً قوياً يدفع في اتجاه زيادة الإنفاق العسكري وتشجيع الصناعات العسكرية من خلال الدعم المباشر أو غير المباشر، وذلك لشراء كميات من الأسلحة الحاجة إليها محل تساؤل. ويعزز هذا التيار وجود طبقة عسكرية قوية حاكمة أو ساهرة على حماية النخبات الحاكمة في دول العالم الثالث، ولذا، فإن من المتوقع أن يكون لها نفوذ في تقرير حجم الموارد التي تخصص للمؤسسة العسكرية، أو في وجود مؤسسة عسكرية متقدمة في الدول الصناعية تستطيع الحصول على متطلباتها من خلال استغلال الآلية البيروقراطية والتأثير في عملية صنع القرار.

الفصل الرابع

الإنفاق العسكري في الوطن العربي: حجمه وتطوره

شهد الوطن العربي في سنوات السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن تقدماً غير مسبوق. فقد تضاعف متوسط دخل الفرد خلال هذه الفترة، وارتفع متوسط العمر المتوقع بما يقارب تسع سنوات، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى النصف تقريباً، وانخفضت معدلات الأمية بشكل متسارع. وقد شهد العقد السابع بالذات انتصارين كبيرين للوطن العربي؛ حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣، وسيطرة البلدان العربية على مقدراتها النفطية، وبالذات في مجال الإنتاج والتسعير. وقد أدّى ذلك إلى انبعاث الآمال بحدوث نهضة حقيقية وتنمية وتكامل عربيين.

إلّا أن هذا الأداء العام الذي يبدو مثيراً يخفي جوانب عديدة من التراجع والإحباط والنكسات أحياناً. فخلال هذين العقدين أنفقت البلدان العربية أكثر من ٦٦٧ مليار دولار، بالأسعار الجارية، على السلاح والمؤسسات العسكرية (حوالى ٦٢٩ مليار دولار بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥). وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن هذه التقديرات تمثل الاحصاءات الرسمية المنشورة من قبل الحكومات الرسمية، وهي لذا لا تشمل الأوجه السرية للإنفاق العسكري مثل بعض صناعات السلاح؛ كالأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، فإن القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري العربي خلال العقدين الماضيين قد تتجاوز بكثير ١٠٠٠ مليار دولار. وهذا الحجم من الإنفاق يمثّل حوالى نصف ما أنفقته الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وثلاثة أضعاف جملة الإنفاق العسكري للدول الرئيسية المجاورة للوطن العربي (ايران، تركيا، اثيوبيا، اسرائيل). كما أنه يمثّل تقريباً ضعف الإنفاق العسكري لكل من قارتي افريقيا وأمريكا الجنوبية مجتمعتين.

وقد أنفق الوطن العربي أكثر من أربعة أخماس ذلك المبلغ خلال عقد الثمانينيات وحدها. وبالرغم من ذلك، فإن هذا العقد هو عقد الفرص الضائعة بالنسبة إلى الوطن العربي، ففيه تمّ التحييد الكامل لقوة المواجهة الرئيسية مع اسرائيل، مصر، ومن ثم تم

استبعاد الحل العسكري للقضية الفلسطينية. وفيه تمّ أيضاً الاجتياح الاسرائيلي للبنان وتشتيت قوة المقاومة الفلسطينية، وانهيار أسعار النفط، وتراجع نسبة مساهمة الوطن العربي من الإنتاج العالمي منه، ثم بعد ذلك التحييد الكامل لسلاح النفط العربي لفترة لن تكون بالقصيرة. وفي عقد الثمانينيات أيضاً نشأت أزمتان متعاقبتان في الخليج، كان من نتائج أولاهما تدمير رهيب لاقتصاد كل من البلدين المتحاربين (العراق وايران) وآثار جانبية بعيدة المدى في اقتصادات الدول المحيطة بهما، وبالذات الدول الخليجية؛ ومن نتائج الثانية (الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية التي تبعتها) انهيار مفهوم الأمن العربي وتمزّق البلدان العربية في محنة عظيمة، كان من آثارها تدخل الدول الكبرى، وعودة الأساطيل والحاميات، وارتهان كل من السياسة الخارجية والموارد النادرة والاحتياطيات المالية لبعض البلدان العربية للقرار الخارجي.

وقد فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري في الوطن العربي معدلات نمو الدخل القومي ومعدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت لكل البلدان العربية. إن هذا يحدث في وقت لا تزال معدلات الأمية بين الكبار في الوطن العربي تتجاوز ٤٤ بالمئة، وبين النساء تصل إلى ٥٦ بالمئة، ومعدلات وفيات الأطفال تقارب ٧٠ لكل ألف طفل؛ مقارنة بـ ٨ بالألف في الدول الصناعية و٣٥ بالألف في دول شرق آسيا. ولا يزال قطاع واسع من الشعب العربي يفتقد الحاجات الأساسية، مثل توافر مياه الشرب النقية ووسائل التصريف الصحية الحديثة والكهرباء؛ وكذلك عدم كفاية الخدمات الصحية الحالية للحاجات المتزايدة. ولو أخذنا مؤشراً واحداً لذلك، وهو عدد الأشخاص لكل طبيب، لوجدنا أن المتوسط للوطن العربي في منتصف الثمانينيات، وهي آخر السنوات التي تتوافر حولها احصاءات يمكن الاعتماد عليها، كان ٣,٧٠٠ فرد لكل طبيب، في مقابل ٤٥٠ فرداً لكل طبيب في الدول الصناعية، و٢,٤٠٠ فرد لكل طبيب في دول شرق آسيا، و١,٢٣٠ فرداً لكل طبيب في دول أمريكا الجنوبية[1].

أولاً: البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي

الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية، إذا ما استثنينا الدول التي تُحكم من قبل أنظمة عسكرية، التي يكون للجيش فيها دور داخلي كبير، هو المحافظة على الأمن الخارجي للدولة وصيانة حدودها الإقليمية ووحدة ترابها وضمان استقلالها وعدم تعرّضها للتبعية أو الابتزاز. وباستثناء ظاهرة الدول الكبرى التي تتجاوز، عادة، مصالحها ونفوذها تخومَها الجغرافية، فإن الدول غالباً ما تكون مهتمة بالبلدان المحاذية لها، لما يولّده هذا الجوار عادة من خلاف حول

---

(١) تمّ الاعتماد في حساب هذه الاحصاءات على آخر تقرير منشور عن التنمية في العالم، انظر: World Bank, *World Development Report, 1992: Development and the Environment* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

الحدود أو الموارد الطبيعية؛ مثل المياه، وفي بعض الأحيان خلاف حول السياسات الخارجية أو الأنظمة الاقتصادية.

ودراسة الإنفاق العسكري في الوطن العربي لن تكون مكتملة دون أن تتطرق إلى أوضاع البلدان المجاورة له، التي يفترض أن هذا الإنفاق قد صمّم بشكل أساسي لمواجهتها. ودراسة التطورات الاقتصادية والسياسية في البلدان المجاورة سيساعد في إلقاء الضوء أو تفسير تطور الإنفاق العسكري العربي مثلاً أو سباق التسلح بين البلدان العربية ودول الجوار.

والحقيقة المرّة التي تواجهنا للوهلة الأولى هي أن حوالى نصف البلدان العربية، التي يشكلّ حجم انفاقها العسكري أكثر من ٥٦ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري العربي خلال العقدين الماضيين، هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى(٢). ولذا فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن جزءاً كبيراً من العبء العسكري العربي موجّه أساساً الى بلدان عربية أخرى؛ وأن الصراعات العربية ـ العربية، وسباق التسلح العربي ـ العربي يشكّلان عاملاً هاماً في تفسير تطور الإنفاق العسكري في الوطن العربي، أو على الأقل، فإن غياب مفهوم الأمن العربي الموحّد أو السياسات التنسيقية بين البلدان العربية يؤدي إلى هدر كبير للموارد الاقتصادية. وهنا لا ينبغي التقليل من علاقة الارتباط بين الإنفاق العسكري، والقدرة الاقتصادية أو المالية على تحمل أعباء هذا الإنفاق لفترة من الزمن. ومن الملاحظ أن هذه المجموعة من البلدان العربية المعنية معظمها من دول الخليج المنتجة للنفط، والتي ساعدت ثورتا أسعار النفط في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ على زيادة مواردها المالية بشكل هائل، ومن ثم زيادة قدرتها على تخصيص المزيد من مواردها للعبء العسكري.

وعموماً، فإنه يحيط بالوطن العربي إحدى عشرة دولة، بالإضافة إلى اسرائيل، تقع تسع منها في القارة الافريقية وهي: اثيوبيا، كينيا، أوغندا، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، مالي، السنغال، زائير. بالإضافة إلى ذلك هناك كل من ايران وتركيا. ويبلغ اجمالي سكان دول الجوار، لعام ١٩٩٠ حوالى ٢٧٥ مليون نسمة في مقابل ٢١٧ مليون نسمة في الوطن العربي. وبالرغم من أن ثماني من دول الجوار، جميع الدول الافريقية ما عدا السنغال، مصنّفة ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم، إلاّ أن جملة الناتج المحلي الإجمالي في دول الجوار الجغرافي تقارب مثيلتها في البلدان العربية (حوالى ٣٣٠ مليار دولار لكل منهما في عام ١٩٩٠). ويفوق حجم الناتج القومي في ثلاث من دول الجوار: ايران، تركيا، واسرائيل، حجم الناتج القومي لجميع البلدان العربية، باستثناء السعودية.

وتمتاز معظم الدول المحيطة بالوطن العربي، وخاصة منها تلك التي تقع في القارة الافريقية، بأنها من الدول الحديثة في النظام العالمي، التي لم يتجاوز تاريخ تكوينها السياسي

---

(٢) تشمل هذه المجموعة جميع أقطار مجلس التعاون الخليجي: العربية السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، البحرين، وكذلك كلاً من: اليمن الشمالي واليمن الجنوبي (قبل الوحدة)، وتونس والمغرب العربي.

المستقل الأربعة عقود. ولأن معظم هذه الدول بقيت تحت ربقة الاستعمار ردحاً من الزمن، فإنها لا تزال في مخاض التكوين وتحديد الهوية، والبعض منها لا يزال تعصف به الصراعات القومية والعرقية والطائفية. وحتى الدول الرئيسية بالمقاييس الإقليمية، بالذات تركيا وايران، هي دول غير رئيسية في النظام الدولي، سواء من حيث التأثير السياسي أو الاقتصادي. والوطن العربي، بالرغم من امتيازه بعدم وجود دول كبرى محيطة به، إلاّ أنه عرضة لتدخّل هذه الدول المستمر، بسبب الموارد التي يمتلكها، والإرث التاريخي للصراع الحضاري وكذلك لوجود اسرائيل.

ودول الجوار الجغرافي أيضاً تتصف بأنها من الدول التابعة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية. فالعديد منها ينخفض فيه نصيب الفرد من الدخل القومي إلى مستويات متدنية جداً، والبعض الآخر منها عرضة للكوارث والنكبات الطبيعية. ولذا فهي تعتمد بشكل رئيسي على المعونات والهبات والقروض من الخارج. وباستثناء ايران ما بعد الثورة، فإن جميع دول الجوار تربطها مع واحدة أو أكثر من الدول الكبرى تحالفات سياسية أو عسكرية؛ فتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، واسرائيل تعتمد بشكل رئيسي في اقتصادها ومؤسستها العسكرية على الولايات المتحدة، واثيوبيا حتى الثورة الحديثة عام ١٩٩١ كان يربطها بالاتحاد السوفياتي تحالف استراتيجي وايديولوجي، ومعظم الدول الافريقية الأخرى ترتبط بروابط أمنية وثيقة مع فرنسا، مثل مالي وتشاد والسنغال وافريقيا الوسطى؛ بينما البعض الآخر منها، كينيا وزائير والنيجر وأوغندا يرتبط مع الولايات المتحدة أو بريطانيا[٣].

ولا يبدو من المعقول، مع ذلك، أن تشتمل دراسة مثل هذه، من حيث حجمها أو طبيعتها على جميع الدول المحيطة بالوطن العربي. ولذا سيكون التركيز على أربع دول منها، هي: ايران وتركيا واثيوبيا واسرائيل. والدول الثلاث الأولى تنتمي إلى حضارات قديمة، وتربطها بالدول العربية علاقات ممتدة في عمق التاريخ، وتذبذبت بين فترات من الصراع المرير والوحدة الدينية ثم الصراعات القومية أو الطائفية. ولا يزال يشوب علاقات هذه الدول مع البلدان العربية كثير من مخلفات الماضي وإرثه، وستبقى كذلك ربما لفترة ليست بالقصيرة. يضاف إلى ذلك أن لهذه الدول الثلاث أهمية جغرافية واستراتيجية بالنسبة إلى الوطن العربي. فهي تتحكم في مواقع استراتيجية تؤثر تأثيراً كبيراً في واحدة أو أكثر من البلدان العربية. فسواحل ايران الشرقية تطل على الخليج العربي في مواجهة الدول الخليجية العربية، التي تحوي حوالى ٦٠ بالمئة من احتياطيات النفط العالمية، وهي أيضاً تتحكم في مضيق هرمز الذي يعتبر الشريان الحيوي لإمدادات النفط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لإيران حدوداً مع العراق، ولا يزال الصراع الحدودي بينهما لم يحسم بعد، كما أن ايران لا تزال تحتل ثلاثاً من الجزر العربية التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى

---

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الخصائص الرئيسية لدول الجوار الجغرافي، انظر: عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وأبو موسى. أما تركيا فهي تقع على حدود دولتين عربيتين هامتين: سوريا والعراق، وتتحكم في مصادر المياه لكل منهما. وهي كذلك عضو هام في حلف شمال الأطلسي، وتشرف على مضيقي البوسفور والدردنيل ذوي الأهمية الاستراتيجية الدولية. أما اثيوبيا، فهي بالإضافة إلى جوارها ثلاثة بلدان عربية، هي: السودان، والصومال وجيبوتي، فهي تتحكم في منابع مياه النيل، مصدر الحياة لكل من مصر والسودان، وتشارك كل من اليمن وجيبوتي في التحكم في مضيق باب المندب[4]. أما اشتمال الدراسة على اسرائيل فهو لاعتبارات لا تخفى على القارىء. فلا يزال الصراع العربي - الاسرائيلي يشكّل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، ويشكّل جذوراً لا تخفى للعديد من الصراعات الفرعية، وأحياناً الرئيسية للبلدان العربية.

ثانياً: أهم التطورات في الوطن العربي في عقدي السبعينيات والثمانينيات

سيكون من المفيد لتحليلنا اللاحق أن نستعرض أهم التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها الوطن العربي، والمحيط الدولي المؤثر فيه خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن. وبما أن هذين العقدين، امتازا بكثرة الأحداث وتتابعها على نحو غير مسبوق، فإن ما يهمنا هنا هو تلك التطورات المؤثرة، سلباً أو ايجاباً، في الاتجاه العام للإنفاق العسكري.

شهدت العلاقة بين القوتين العظمين خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تحولاً دائرياً كاملاً. وبما أن السبعينيات تميزت بالإنفراج بين القطبين، فقد كان واضحاً أن المبادرة كانت بيد الاتحاد السوفياتي الذي ساعده على ذلك نجاحه في تحقيق المساواة الاستراتيجية، وحركته السياسية النشطة خاصة باتجاه العالم الثالث، والتورّط الأمريكي في فيتنام، الذي انتهى بهزيمة عسكرية ومعنوية بالغة. ولكن نهاية العقد السابع وبداية الثمانينيات شهدت تطورات أعادت الزمام من جديد إلى الولايات المتحدة؛ فالاجتياح السوفياتي لأفغانستان، سدّد ضربة قوية للمبادىء الايديولوجية التي يقوم عليها وينادي بها الاتحاد السوفياتي. وقد استغل اليمين المتطرف الذي جاء لحكم الولايات المتحدة، بزعامة الرئيس رونالد ريغان، هذه الحادثة إيّما استغلال، وبنى عليها ضمن أمور أخرى، استراتيجيا تنادي باستحالة التعايش مع امبراطورية الشر (الاتحاد السوفياتي). وهكذا عادت الحرب الباردة من جديد، وبأقوى مما كانت عليه في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، تصاعدت هذه الحرب الباردة في وقت بدأت تظهر للعيان بوادر الضعف السوفياتي وكيفية معالجته، والتي أعقبتها خطوات الرئيس غورباتشيف الإصلاحية، التي أدت في نهاية المطاف إلى اختفاء الاتحاد السوفياتي؛ كقوة موحّدة، من الساحة الدولية.

---

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الأهمية الخاصة لهذه الدول، انظر: المصدر نفسه، ص ٤٦ - ٥٢.

ومن الطبيعي أن يكون لكلتـا القوتـين العظميـين مصالـح في منطقـة الشرق الأوسط، ومن ثم تخطيط استراتيجي للتغلغل في المنطقة وتعزيز النفوذ فيها. فالولايات المتحدة أصبحت تعتمـد بشكل مـتزايد عـلى نفط الشرق الأوسط؛ وبالـذات ذلك المتـدفق من منطقـة الخليج العربي، سواء كان لاحتياجاتها الذاتية أو لحلفائها في أوروبا الغربية. بالإضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة مهتمة أيضاً بالفوائض المالية النفطية وبقضية تدوير البـترو دولارات لإنعاش الاقتصاد الغربي الذي مرّ بمرحلتين من الـركود الاقتصـادي أعقبتا ارتفـاع أسعار النفط. وفي أقطار من الشرق الأوسط، مثل ايران، تركيا، ليبيا، المغرب وعُمان، كان للولايات المتحـدة، في فـترات من الزمن، تسهيـلات عسكريـة أو صلاحيـة لاستخـدام التجهيـزات العسكـريـة والاستخبارية. بعض هذه التسهيلات لا يزال قائماً وذا قيمة كـبرى، بينما فقـد البعض الآخر منهـا قيمته أو تمّ التخـلي عنه نتيجـة تغيّر الـظروف السياسيـة. ولئن كان مـا قام بـه الاتحـاد السوفياتي أقل من جهود الولايات المتحدة لتطوير قواعد في المنطقة، إلاّ أنه دون شك قد وجد فـائدة في بعض التسهيـلات العسكريـة في أقطار مثـل مصر حتى عام ١٩٧٢ واليمن الجنـوبي وأثيوبيا. وكان الاتحاد السـوفياتي، تقليـدياً، معنيـاً بالممـرات المائيـة في المنطقـة، وخاصـة ممر الدردنيل في تركيا، الذي يتحكّم في الحركة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. وكان السـوفيات، وقبلهم القيـاصرة (Czars) يسعون إلى استبعـاد القـوى المعـاديـة لهم عن البحـر الأسـود من خلال السيـطرة على الـدردنيل، ثم تـطور هذا الاهتـمام ليشمل تسهيـل وصـول أسطولهم المتنامي إلى البحر المتوسط. وحين كان هناك جزء هـام من القوة الأمـريكية النـووية الـرادعة المكـوّنة من الصـواريخ المحمـولة في الغـواصات النـوويـة في البحـر المتـوسط، فـإن السـوفيات قـد بدأوا بـإعطاء أهميـة أكبر لبنـاء أسطولهم في ذلـك البحر. وغـدت التسهيلات الجوية والبحرية في مصر خلال هذه الفترة على درجـة كبيرة من الأهميـة. ولكن نتيجة التقـدم التقاني (التكنولوجي) الهائل في صناعـة السلاح في السبعينيـات وقدرة الـولايات المتحـدة على تطوير صواريخ بعيدة المدى، فإن البحر الأبيض المتوسط بدأ يفقد أهميته الاستراتيجية(٥).

القضية الأخرى محل اهتمام القوى العظمى في تعاملها مـع الشرق الأوسط، هي ظهور وتنـامي حركـة الإحياء الإسـلامي. لم يكن السوفيـات بنظريتهم المـاركسية ولا الأمـريكيـون قادرين على تفهُّم هذا الشعور العميق لدى شعوب هذه الدول بـاللجوء إلى استلهـام الدين، خاصة في فترات المواجهة مع القوى الخارجية، أو حين البحث عن سبيل للخروج من أزمة. يضاف إلى ذلك العوامل الداخلية في كلتا الدولتـين العظميـين، التي زادت من انخراطهـا في شؤون الشرق الأوسط. فـالاتحـاد السـوفيـاتي لـديـه شعـوب مسلمـة داخـل حـدوده، في

(٥) تمّ الاعتماد في كتابة هذا الجزء على المراجع التالية:
William Baur Quandt, *U.S.-Soviet Rivalry in the Middle East* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1986); Robert J. Hanks, *The U.S. Military Presence in the Middle East: Problems and Prospects* (Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1982), and Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab - Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

الجمهوريات الإسلامية، ترتبط بروابط عقائدية وعرقية وقرابية بالمسلمين في كل من تركيا وايران وافغانستان. بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن وجود تجمّع يهودي مؤثر ومرتبط بمصالح اسرائيل ومستقبلها قد أضاف بعداً جديداً في علاقة الولايات المتحدة بالوطن العربي.

لعل الحدث الأكثر أهمية في تاريخ العرب الحديث، هو حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ مع اسرئيل، التي انتهت باحتلال اسرائيل مزيداً من الأراضي العربية. وبالرغم من نجاة عبد الناصر ونظامه من الهزيمة، إلّا أن سمعته ومكانته قد تحطمت. وبما أن العديد من العرب أخذ على حلفائه السوفيات تأخرهم في تقديم دعم فعّال، فإن هذا العديد من العرب كان غاضباً بشكل أكبر على الولايات المتحدة لانحيازها الكامل الى اسرائيل. وقد لجأت كل من مصر وسوريا والعراق والجزائر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية بواشنطن، ووجد السوفيات الفرصة سانحة لإعادة علاقاتهم مع حلفائهم من البلدان العربية، وبدأ الدعم العسكري والدبلوماسي يتدفق بشكل كبير في أواخر عام ١٩٦٧. وبدأ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وأكثر من أي وقت مضى، يتأثر، وربما يعكس تنافس القوى الكبرى[٦].

وخلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤ بدت القوتان العظميان وكأنهما ستنخرطان في مواجهة عسكرية مباشرة ثلاث مرات على الأقل. الأولى كانت عند اشتراك القوات السوفياتية في معركة أثناء دفاعها الجوي عن مصر خلال حرب الاستنزاف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠. والثانية كانت في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ عندما عبرت القوات السورية الحدود الأردنية لدعم الفلسطينيين الذين كانوا في مواجهة مع النظام الأردني. والثالثة التي هي الأكثر خطورة، وقعت خلال حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، حينما كان رد فعل الرئيس نيكسون على التهديد السوفياتي بالتدخل في المنطقة بإعلان الاستنفار العسكري الأمريكي على مستوى عالمي[٧].

وقد جاءت وفاة الرئيس عبد الناصر (١٩٧٠) لتنهي ما تبقّى من دور قيادي لمصر. ولم تقتصر نتائج حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على الموقع السياسي لمصر، وإنما تعدتها إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدت تدهوراً متسارعاً على نحو خطير لم تفلح التطورات اللاحقة، بما فيها حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، في ايقافه.

وربما كانت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ نقطة فاصلة في المنافسة بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط. وكان النفوذ السوفياتي في مصر قد بلغ ذروته خلال حرب الاستنزاف، ثم بدأت العلاقات بالتدهور بعد طرد الخبراء السوفيات من مصر عام ١٩٧٢. وفي الفترة التالية لحرب ١٩٧٣ تحوّل الرئيس أنور السادات في تحالفه إلى الولايات المتحدة لاعتقاده أنها وحدها كفيلة بحل مشاكله مع اسرائيل، وكذلك حل مشاكله الاقتصادية. وقد كان ذلك قراراً بالغ التأثير في مصر والأمة العربية، لأنه عنى عملياً استبعاد فكرة استرداد

---

(٦) Quandt, Ibid., p. 33.
(٧) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

الأراضي المحتلة من قِبَل اسرائيل بواسطة الحرب. وقد توّجت تلك الجهود باتفاقيات السلام بين مصر واسرائيل في آذار/ مارس ١٩٧٩، وخروج مصر رسمياً من جبهة المواجهة.

التطور البارز الآخر في الوطن العربي كان في جبهة الخليج، الذي تمثّل في قرار بريطانيا الانسحاب من شرق السويس؛ من الإمارات العربية وقطر والبحرين. و «الفراغ» الذي تولّد من هذا الانسحاب لم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تملأه، لسببين: **الأول**، هو انشغالها الكامل في حرب فيتنام وتحققها من الثمن الباهظ الناجم عن التدخل الخارجي. والثاني هو مبدأ نيكسون (Nixon Doctrine) الذي أعلن عنه في جزيرة غوام عام ١٩٦٩ الذي يدعو إلى الاعتماد على القوى الاقليمية، وبناء قوة اقليمية يمكن الاعتماد عليها لتقليل الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية الأمريكية. وقد كان من متضمنات هذا المبدأ الاعتماد على ايران كقوة اقليمية، ودعم جهود الشاه لجعل ايران قوة عسكرية فاعلة تحافظ على الوضع القائم في منطقة الخليج العربي، وتحدّ من تدخل السوفيات. وبالرغم من اعلان الولايات المتحدة عزمها الاعتماد على قوتين اقليميتين: ايران والسعودية، إلاّ أن تقوية السعودية عسكرياً كانت تصطدم دائماً بالمعارضة القوية لمجموعات الضغط الصهيونية. العراق، من جهته، لم يكن بإمكانه لعب دور أكبر بسبب انشغاله بحرب استنزاف مع الأكراد التي انتهت باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

الأحداث المتزامنة التي مرّت بالوطن العربي، التي تتباين درجة تقدير أهميتها، هي: الصراع المرير بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، التي انتهت بمغادرة هذه الأخيرة الأردن، واتخاذها لبنان كمركز انطلاق جديد؛ وتطور حركة المعارضة في عُمان إلى حركة مسلّحة اقتربت من تسلّم مقاليد الحكم، وانقلاب القصر الذي جاء بالسلطان قابوس بن سعيد مكان أبيه؛ والأزمة بين اثيوبيا والصومال عام ١٩٦٩؛ وتصعيد الحرب الأريترية على اثيوبيا عام ١٩٧٥، ومقتل الملك فيصل آل سعود عام ١٩٧٥، وبدء حركة الانفتاح في العربية السعودية على العالم الخارجي؛ وبدء الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥؛ وكذلك تفاقم مشاكل الحدود بين اليمنين.

سنوات السبعينيات شهدت أيضاً ثورتين في أسعار النفط، كان من نتائج **أولاهما** (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) ارتفاع أسعار النفط الإسمية بأكثر من ٣٥٠ بالمئة (من حوالى ٢,٥٩ دولار للبرميل قبل تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إلى ١٤ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤). والثانية كانت نتيجة الإضرابات في ايران عام ١٩٧٩، التي أدّت إلى ارتفاع أسعار النفط بمقدار يزيد على ١٤٠ بالمئة (من ١٤ دولاراً للبرميل في أواخر عام ١٩٧٨ إلى حوالى ٣٤ دولاراً للبرميل في مطلع عام ١٩٨١). ووظّف الفوائض النفطية الهائلة المتحققة، ضمن أشياء أخرى، لبناء جيوش حديثة وللتوسع في برامج التسلح على نطاق واسع.

الحدث البالغ الأهمية في نهاية العقد السابع، للوطن العربي وللقوتين العظميين على حد سواء، كان الثورة الاسلامية في ايران، التي انتهت بسقوط الشاه، ومن ثم انتهاء النفوذ الأمريكي في ايران. وأعقب ذلك التدخل السوفياتي العسكري في افغانستان عام ١٩٧٩.

ونتيجة هذه التطورات أعلنت الحكومة الأمريكية (في عهد الرئيس كارتر) انشاء قوة التدخل السريع، وتعهدها بالدفاع عن مصالح الولايات المتحدة، حتى ولو بالقوة.

العقد الثامن كان عقداً مفعماً بالخسائر والتراجعات للوطن العربي على الأصعدة السياسية والعسكرية والنفطية. ففي مطلعه (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠) نشبت الحرب العراقية ـ الايرانية التي هي من أطول الحروب الحديثة، وفاقت تكاليفها البشرية والاقتصادية كل التوقعات. وتجاوزت آثارها البلدين المتحاربين لتشمل جميع دول الخليج العربي بلا استثناء، وكذلك البلدان العربية الأخرى التي انقسمت بين مؤيد أو معارض لأحد الطرفين. وقد استغلت اسرائيل ظروف هذه الحرب، وكذلك العزلة المصرية، لتقوم باجتياح لبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية إلى شتات جديد. وعلى الصعيد النفطي، بدأت أسعار النفط بالتراجع في النصف الأول من الثمانينيات ثم انهارت في عام ١٩٨٦ نتيجة الخلافات في منظمة أوبك حول نظام الحصص. وقد ختم العقدان الماضيان بكارثة العصر بالنسبة إلى الوطن العربي، التي بدأت بالاجتياح العراقي للكويت، وتدخل الدول الكبرى وتمزّق الصف العربي، وحرب الخليج الثانية التي تعتبر من أقصر الحروب الحديثة ولكن من أكثرها تكلفة على الاطلاق.

ثالثاً: تطور الإنفاق العسكري العربي

كل من عمليتي التجميع والمقارنة تقتضيان تحويل الإنفاق العسكري بالعملات المحلية إلى عملة موحّدة. ويمكن استخدام «الدينار العربي الحسابي» المستخدم من قبل صندوق النقد العربي كوحدة قياس مشتركة. ولكن هذا سيعيق عملية المقارنة بين البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي. وفي المقارنات الدولية عادة ما يستخدم، الدولار الأمريكي كوحدة قياس، وذلك لأنه عملة تمثل اقتصاد أكبر دولة في العالم، ولأن معظم المبادلات التجارية الدولية تتم من خلاله، ولتوافر أسعار الصرف له مقابل معظم العملات في العالم. ولكن هذا الإجراء ينتابه العديد من الإشكالات المنهجية والعملية التي ينبغي فحصها أولاً.

عملية التجميع، لمقارنة البلدان العربية مجتمعة بدول الجوار الجغرافي مثلاً، أو مجموعات اقليمية ضمن المجموعة العربية، تتطلب التعبير عن الإنفاق العسكري بعملة موحّدة، ستكون الدولار، كما أسلفنا. إلاّ أن عملية المقارنة بين دولتين أو أكثر، أو بين فترة زمنية وأخرى تستلزم ازالة التغيرات في الأسعار، أو التضخم، أي حساب الإنفاق العسكري بالدولار وبالأسعار الثابتة. ومن ضمن المصادر التي سبق الإشارة إليها، تقدم وكالة الحدّ من التسلح ونزع السلاح (ACDA) في كل نشرة سنوية لها احصاءات بالدولار الأمريكي، بالأسعار الجارية والثابتة، عن عشر سنوات ماضية. ولكن المشكلة مع الإحصاءات بالأسعار الثابتة هي أن الوكالة تقوم بتغيير سنة الأساس كل عام، مما لا يمكن معه مقارنة احصاءات عقدين من الزمان، كما هو الحال في دراستنا. أما الإحصاءات المعبّر عنها بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية فهي الأخرى لا يمكن الركون إليها في حالة وجود بدائل، وهذا يرجع بشكل أساسي إلى الطريقة المعقّدة التي تتبعها وكالة (ACDA) في حساب قيمة الإنفاق العسكري

بـالأسعار الجـارية للدولار. وبـدلاً من تحويـل قيمة الإنفـاق العسكـري بـالأسعـار الجـاريـة للعملات المحلية إلى الـدولار باستخـدام معدلات أسعـار الصرف السائـدة في السوق، فـإن الوكالة تقوم أولاً بحساب الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتـة للعملات المحليـة؛ باستخـدام مخفض منـاسب (Deflator) عادة مـا يكون مخفض النـاتـج القـومي الاجمـالي ولسنـة أسـاس مختـارة. وبعد ذلـك تتم قسمة هـذه الأرقام عـلى سعر الصرف السـائـد بـين العملة المحليـة والدولار في سنة الأساس المختارة، وهذا يعطي احصاءات الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة لسنة أسـاس معينة. تقـوم الوكـالة بعـد ذلك بـالتعبير عن هـذه القيم بـأسعار الـدولار الجاريـة وذلك من خـلال مضاعفتهـا بمخفض النـاتـج القـومي الإجمـالي في الولايات المتحدة الأمريكية (US implicit GNP deflator)[8]. والمزايا الأساسيـة لهذه الـطريقة هي محاولة إزالة آثار التقلّبات الحادة في أسعار صرف العملات. ولكن هـذا الإجراء يخلق في المقابل مشاكل عديدة، أهمها أن قيم الانفاق العسكري بالأسعار الجاريـة ستتغير للعـام نفسه من نشرة إلى أخـرى، وذلك لتغيـير سنة الأسـاس. وهذه التغـيرات كانت كبـيرة خـاصـة في النصف الأول من الثمانينيات التي شهد فيها الدولار ارتفاعـاً كبيراً في قيمتـه مقابـل العملات العالمية، وفي النصف الثاني من الثمانينيات نتيجة الهبوط الحاد في أسعار صرف الدولار أيضاً. وهذه التغيرات في الإحصاءات كانت من الحدّة بحيث دفعت الوكـالة الى الاعـتراف بالمـزالق الجمّة التي تنتاب المنهج الذي تتبعه.

البديل الأخر هو الإحصـاءات المقدمـة من معهد استكهـولم الدولي لـدراسات السـلام (SIPRI). والمعهد ينشر إحصاءات سنوية عن الإنفاق العسكري بالعملات المحلية لكل دول العالم، وكذلك احصاءات بالأسعار الثابتة للدولار لسنوات أساس معينة. وبالرغم من سلامة المنهج المتّبع في حساب السلاسل الزمنيـة، إلاّ أنه خـلال الفترة محـل الدراسـة هنا (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) قام المعهد بتغيـير سنة الأسـاس مرتـين (١٩٧٨ و١٩٨٨)، مما يتعـذر معه استخـدام هذه الإحصاءات. وكبديل عن هذه الإحصاءات، فقـد قام الكـاتب بإعـداد سلاسـل زمنية بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٥ وفق المنهج التالي:

١ ـ تم اعتـماد الاحصاءات الخـاصة بـالإنفاق العسكـري بـالعمـلات المحليـة الـواردة في منشورات كل من معهد استوكهولم وكذلك صندوق النقد الدولي في حالة عـدم كفايـة المصدر الأول.

٢ ـ نظراً إلى عدم توافر مخفض النـاتج القـومي الإجمالي (GNP Deflator) لمعـظم البلدان العربية، فقد تمت الاستعاضـة عنه بـاستخدام مؤشر أسعـار المستهلك لعام ١٩٨٥ كمخفض (Consumer Price Index) (CPI) وذلـك لاستخـراج قيم الانفـاق العسكـري بـالأسعـار الثابتة[9].

---

(٨) انـظر في ذلك: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, 1990), pp. 138-139.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩، و =

٣ ـ وقد تمّ تحويل هذه الأرقام إلى قيم بالدولار الأمريكي باعتماد أسعار الصرف لعام ١٩٨٥. ونظراً إلى تعدد أسعار الصرف مقابل الدولار لدى العديد من البلدان العربية، فقد اعتمد سعر صرف السوق الحرة (Par rate/ Market rate) وهو يعتبر أكثر أسعار الصرف تمثيلاً للسعر الحقيقي.

٤ ـ وتمّ اختيار ١٩٨٥ كسنة أساس لحساب القيم الحقيقية، وذلك لأنها سنة حديثة نسبياً، ولأن كلاً من أسعار صرف الدولار، وكذلك معدلات التضخم العالمية، قد شهدت استقراراً خلال هذه الفترة.

٥ ـ تمّ اعداد سلاسل زمنية تغطي الفترة محل الدراسة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) لجميع البلدان العربية وكذلك دول الجوار الجغرافي، ما عدا الدول التالية: لبنان، الصومال، موريتانيا واسرائيل. والدول الثلاث الأولى لا يوجد حولها احصاءات متكاملة بالعملة المحلية، ولذا تم اعتماد الاحصاءات الواردة في منشورات معهد استكهولم (SIPRI) من الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة لسنتي الأساس ١٩٧٨ و١٩٨٨.

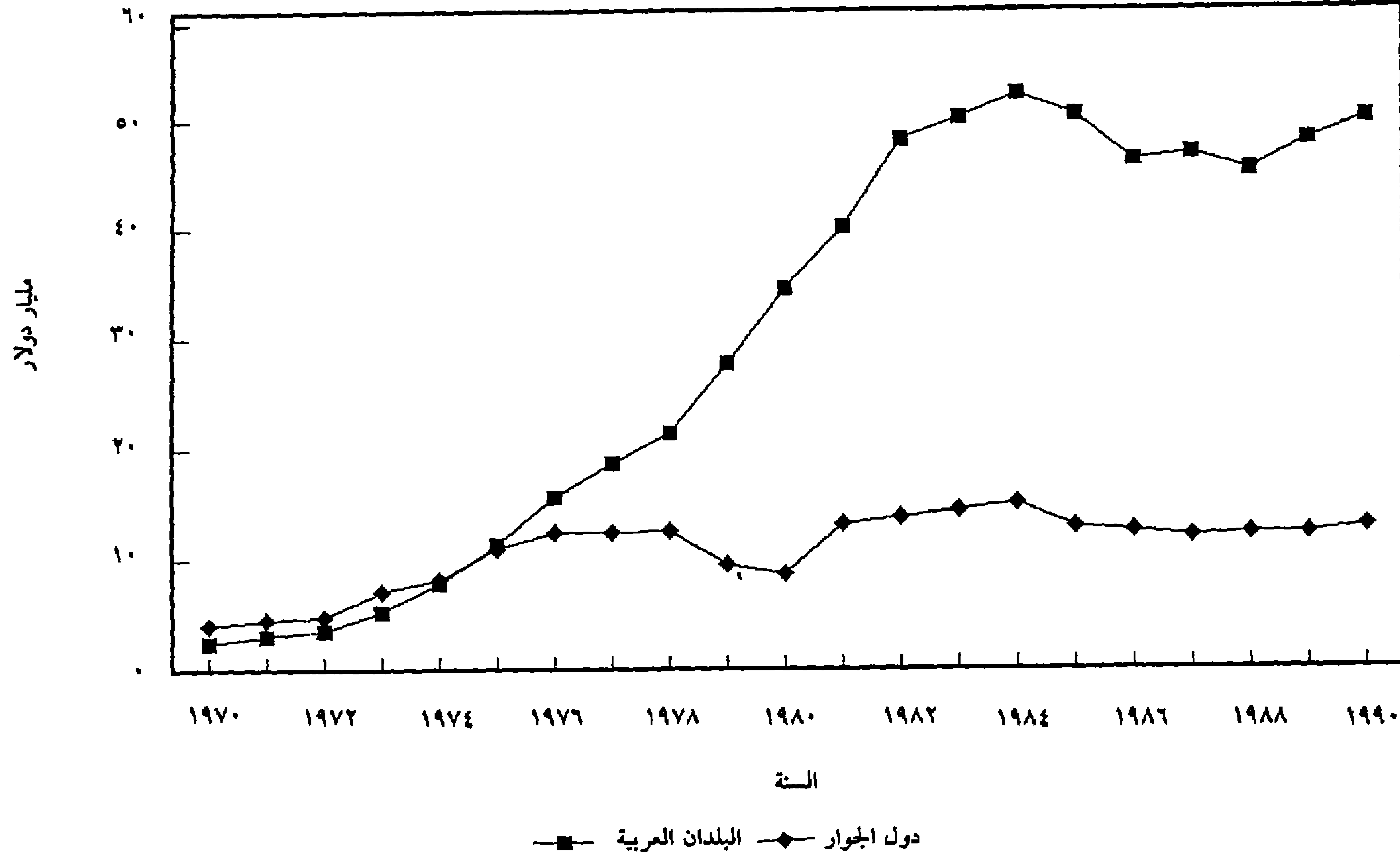
أما بالنسبة إلى اسرائيل، فبالرغم من توافر احصاءات بالعملة المحلية، إلاّ أن الحكومة الاسرائيلية لجأت إلى تغيير قيمة العملة الاسرائيلية مرتين خلال هذه الفترة؛ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٠ وكذلك ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. يضاف إلى ذلك أن اسرائيل قد شهدت معدلات تضخم عالية جداً خلال النصف الأول من الثمانينيات تجاوزت ١٠٠ بالمئة في العام، وبلغت ٣٧٤ بالمئة عام ١٩٨٤، و٣٠٥ بالمئة عام ١٩٨٥. وهذان الاعتباران جعلا من المتعذر إعداد احصاءات لها. ولذا تم اعتماد الاحصاءات الواردة في منشورات معهد استكهولم على الرغم من جانب النقص الذي يعتورها، الذي يتمثّل في اعتماد سنتي أساس لهذه الإحصاءات وهي ١٩٧٨ و١٩٨٨. والحكم نفسه يسري على تركيا التي شهدت معدلات تضخم عالية قبل مجيء حكومة أوزال، وكذلك تدهور مستمر في قيمة الليرة التركية. ولذا فقد اعتمد على سلسلتين زمنيتين لهذه الفترة، الأولى حتى عام ١٩٨٠، وهي معبّر عنها بأسعار عام ١٩٧٨ وأسعار صرف عام ١٩٧٨؛ والفترة الثانية هي ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ ويعبر عنها بأسعار صرف عام ١٩٨٨ والأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٨.

في مطلع السبعينيات لم يتجاوز الإنفاق العسكري للبلدان العربية مجتمعة ٢,٥ مليار دولار. ولكن بحلول منتصف السبعينيات كان هذا الرقم قد ازداد خمس مرات. ولو اعتبرنا عقد السبعينيات ككل، فإن حجم الإنفاق العسكري للوطن العربي قد ارتفع بمعدلات غير مسبوقة، وزاد حوالى ١٤ مرة خلال عشر سنوات، أي حوالى مرة ونصف كل عام. وقد حافظت معدلات النمو المرتفعة هذه على مستوياتها خلال النصف الأول من الثمانينيات، وبلغ الإنفاق العسكري قمته عام ١٩٨٤؛ أكثر من ٥٢ مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام

Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms = Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, 1988), pp. 135-136.

شكل رقم (٤ - ١)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠



١٩٨٥ . ثم بدأ بالتراجع قليلاً في النصف الثاني من الثمانينيات، ليعاود الارتفاع من جديد في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ . وهذا يشرح جزئياً سبب ارتفاع حصة الوطن العربي من الإنفاق العسكري العالمي، التي تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال عقدين من الزمان.

والجدول رقم (٤ ـ ١) أُعدّ ليعكس التطور الزمني للإنفاق العسكري في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي. ولوجود فاصل زمني يصل إلى خمس سنوات بين الفترات المختارة، فقد تم حساب كل من المتوسط الحسابي للفترة محل الدراسة؛ ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، وكذلك الانحراف المعياري (Standard Deviation).

جدول رقم (٤ ـ ١)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٥ وأسعار صرف عام ١٩٨٥ (مليون دولار)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	المتوسط ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	الانحراف المعياري
البلدان العربية النفطية							
العربية السعودية	٤٦٢	٤١٢٢	١٧٨٧٥	٢٠٠٨٣	١٥٩٢٦	١٢٤٢٧	٨٢٣١
الكويت	١٢٥	٦٢٣	٩٣٧	١٥٣٧	(***)١٤٣٥	٩٤١	٤٧١
الامارات العربية المتحدة	(*)١٨	٣٤	١٢٣٢	٢٠٥٣	١٥٩٤	١٠٥٠	٨٣٥
عُمان	٤١	٧٦١	٩٥٩	٢٣٥١	١٦٤٠	١١٧٤	٧٨٧
البحرين	(*)١١	١٦	١٦١	١٥٦	٢١٠	١١١	٨٩
قطر	—	—	—	—	—	—	—
العراق	٤٣٢	١٤١٨	٢٩٨٧	١٢٠٧٠	١٢٥٢٣	٥٨٠١	٥١٧٨
بلدان المواجهة العربية							
مصر	٦٠٥	٢٠٤٩	١٦٥٨	٢٦٤٨	٤٥٧٢	٢٢٣٦	١٠٨٨
سوريا	١٦١	٧٠٥	٣٣٤٣	٢٧٣٩	٥٤٥٣	٢٠٠٤	١٦٢١
الأردن	٩١	١٣٥	٣٣٢	٥٣٩	٦٨٩	٣٥٩	٢٠٨
لبنان	٩٤	٢١٢	١٠٢	٩٣	١٠٦	١٣٠	٦٣
بلدان المغرب العربي							
الجزائر	٨٧	١٨٣	٤٨١	٨٥٣	١٤٩٩	٥٧٤	٤٢٥
ليبيا	١٩٩	٦٩٨	٣٤٤٩	٣٥٧٣	١٧٠٨	٢٠١٢	١٣٨٧
المغرب	٤١	١٥٤	٤٠٤	٥٩٢	٨٤٦	٣٩٢	٢٥٣
تونس	١٣	٣٣	٨٧	٣٩٤	٣٨٦	٢٠٦	١٩٦

بلدان عربية أخرى							
اليمن الشمالي	٩	٣٩	٢٤٥	٣٢٤	٥٦٧	٢٢٦	١٨٩
اليمن الجنوبي	٢٢	٤٥	١٢٠	١٨١	٢٢٣	١١٩	٧٦
السـودان	٨	١٠	٣٢	١١٢	٥٢٢	٩٤	١٤٣
موريتانيـا	٣	٩	٦٢	٤٨	٣٥	٣٣	٢٠
الصومـال	٢٦	٣٢	٦٤	٢٩	٢٠	٣٩	١٧
مجموع البلدان العربية	٢٤٤٨	١١٢٧٨	٣٤٥٣٠	٥٠٣٧٥	٤٩٩٥٥	—	—
دول الجوار الجغرافي							
ايـران	٥٦٧	٤٧٣٥	٣٨٢٢	٤٧٧٧	٤٩٢٤	٣٩٢٥	١٧٨٣
تركيـا	١٤٤٨	٢٩٨٠	٢٢١١	٢٤٦٧	٣٤١٨	٢٤٦٥	٥٦١
اثيوبيـا	٣٤	١٠١	٣٦٢	٣٦١	٧٢٥	٢٧٦	٢٠٨
اسرائيل	٢٠١٦	٣١٦٠	٢٢١٨	٥٢٤٩	٣٨٠٧	٤٠٩٣	١٩٦٤
المجمـوع	٤٠٦٥	١٠٩٧٦	٨٦١٣	١٢٨٥٤	١٢٨٧٤	—	—

(*) لعام ١٩٧٢.
(**) لعام ١٩٧١.
(***) تقديري مبني على إنفاق السبعة الأشهر الأولى.

المصدر: الجدول من حساب الكاتب، وقد تمّ الاعتماد على:
Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, various issues).

والملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من الجدول أن الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري العربي لا يمكن تفسيره بزيادة حدة المخاطر المحيطة بالوطن العربي وحدها. فالإنفاق العسكري لدول الجوار الجغرافي الرئيسية قد ازداد بمقدار الضعف فقط خلال العقد السابع، وحافظ على معدلات ارتفاع متوسطة خلال النصف الأول من الثمانينيات ليبلغ حوالى ١٥ مليار دولار عام ١٩٨٤، ليعاود الانخفاض من جديد في النصف الثاني من الثمانينيات، انظر الجدول رقم (٤ ـ ١) والشكل رقم (٤ ـ ١). ويظهر الشكل البياني أن الإنفاق العسكري لدول الجوار الجغرافي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ قد تجاوز نظيره في البلدان العربية مجتمعة خلال النصف الأول من السبعينيات. ولكن هذا الأخير بدأ بمساواة

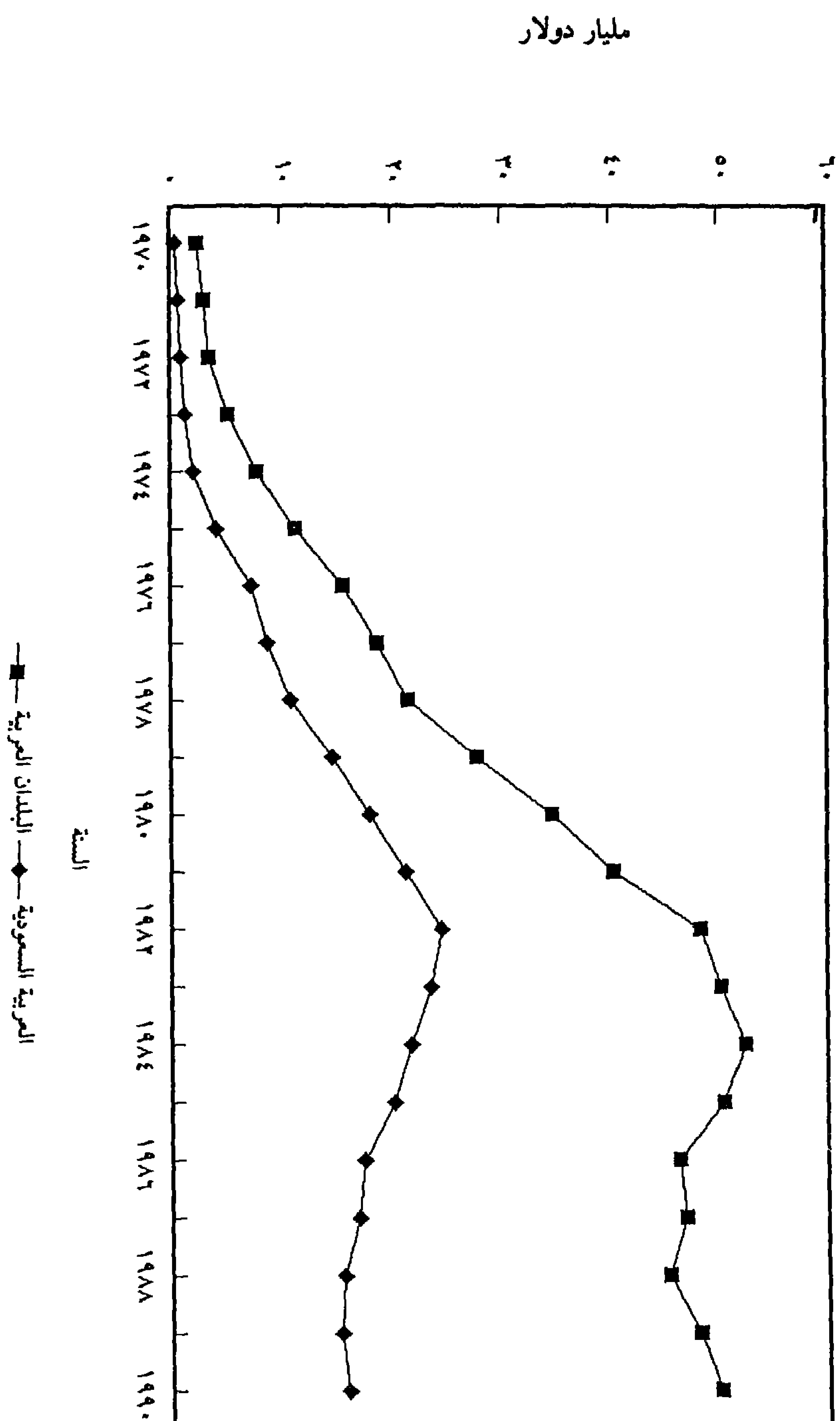
الأول خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، ثم بدأ بتجاوزه بعد ذلك ليبلغ حوالى ثلاثة أضعافه عام ١٩٧٩، وأربعة أضعافه خلال عقد الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٠.

والملاحظة الثانية هي الزيادة المتسارعة لحصة العربية السعودية من اجمالي الإنفاق العسكري العربي. هذه الحصة التي كانت أقل قليلاً من الخمس في النصف الأول من السبعينيات بدأت بالارتفاع باطراد منذ ١٩٧٥، وبلغت ذروتها في السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٢، إذ شكّل متوسط حصة السعودية ما يقارب ٥٠ بالمئة من اجمالي الإنفاق العسكري العربي. وبدأت هذه النسبة بالانخفاض بعد ذلك، وشهدت انخفاضاً ملحوظاً بعد عام ١٩٨٥، ولكنها بقيت تشكّل حوالى ثلث الإنفاق العربي. وبالرغم من أن هذا الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري السعودي في النصف الثاني من السبعينيات ومطلع الثمانينيات يمكن تفسيره بالقدرة المتزايدة للسعودية على تحمّل المزيد من العبء العسكري بعد الزيادة الهائلة في عائدات النفط نتيجة ارتفاع الأسعار ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و١٩٧٩ - ١٩٨٠، إلاّ أنه لا يمكن اغفال التطورات الأخرى التي حدثت في الساحة المحلية السعودية أو الخليجية والعربية. فعام ١٩٧٥ كان عاماً حاسماً على صعيد البنية السياسية الحاكمة في السعودية، إذ شهد هذا العام مقتل الملك فيصل بن عبد العزيز، وقبول خلفه سياسة انفتاح اقتصادي وسياسي كان من آثارها زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ. أما أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، فقد كانت التطورات أكثر عنفاً وتأثيراً، مروراً بالثورة الايرانية وتأثيرها في المجموعات الشيعية في دول الخليج خاصة والوطن العربي بشكل عام، وأحداث احتلال الحرم المكي عام ١٩٧٩، ثم بدء الحرب العراقية - الايرانية عام ١٩٨٠.

وبالرغم من أن هدفنا في هذه المرحلة يقتصر على اكتشاف الاتجاهات العامة للإنفاق العسكري في الوطن العربي، وعدم محاولة تقديم تفسير تفصيلي للتغيرات التي طرأت في حالة كل من دوله، إذ سيرد ذلك لاحقاً، إلاّ أن مما يلفت النظر أن تشابهاً كبيراً في الاتجاه العام (Trend) لكل من اجمالي الإنفاق العسكري العربي والإنفاق العسكري للسعودية، كما يصوّره الشكل البياني رقم (٤ - ٢). وهذا يعني أن التغيرات الرئيسية في الاتجاه العام للإنفاق العسكري العربي قد تأثرت تأثراً كبيراً بالتطورات التي طرأت على الإنفاق العسكري السعودي. ويصدق هذا بشكل خاص على السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٢. أما السنوات التالية، فقد ساعد الإنفاق العسكري لكل من العراق، نتيجة الحرب مع ايران، وسوريا، نتيجة زيادة أعبائها في لبنان وكذلك أعبائها في المواجهة مع اسرائيل بعد خروج مصر من ساحة المعركة، وبدرجة أقل ليبيا، ساعد ذلك على المحافظة على الإنفاق العسكري العربي بمعدلاته المرتفعة، بالرغم من انخفاض الإنفاق العسكري السعودي. ومع ذلك فإن هذا الأخير بدأ منذ عام ١٩٧٥ يفوق مجموع الإنفاق العسكري لدول المواجهة مع اسرائيل (مصر، سوريا، الأردن، لبنان). وبحلول عام ١٩٧٨ أصبح ثلاثة أمثاله، وبلغ ذروته عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ إذ بلغ الإنفاق العسكري السعودي أكثر من خمسة أضعاف إجمالي الإنفاق العسكري لدول المواجهة مع اسرائيل. وفي النصف الثاني من الثمانينيات حافظ على معدل يبلغ ضعف مثيله في دول المواجهة.

شكل رقم (٤ - ٢)

الإنفاق العسكري في البلدان العربية وفي العربية السعودية، ١٩٧٠ - ١٩٩٠



الملاحظة الثالثة هي أن الإنفاق العسكري في معظم البلدان العربية قد شهد تقلبات كبيرة في قيمه، وهي حقيقة إما تعكس حدّة الصراع وديمومته لهذه البلدان أو تعكس التبدّل في الظروف الاقتصادية التي تسمح بتحمل أعباء عسكرية معينة بين فترة وأخرى. وبالرغم من احتواء الجدول (٤ ـ ١) على المتوسط الحسابي للإنفاق العسكري للبلدان العربية ودول الجوار، إلا أنه لا يمكن الركون إليه لإجراء مقارنات بين الدول. فالمتوسط، كمقياس للنزعة المركزية، يوظّف فقط حين يكون هناك نسبة تركّز عالية في التوزيعات التكرارية، أو يكون هناك تطور طبيعي في الظاهرة ولا يوجد تباين كبير في حجم المشاهدات. ولذا، فإن المعلومات عن المتوسط الحسابي قد أكملت بحساب الانحراف المعياري (Standard Deviation). وكلما كان الانحراف المعياري كبيراً دل ذلك على قلة أهمية المتوسط كمؤشر احصائي، ودلّ أيضاً على أن هذه السلاسل الزمنية ربما قد تعرّضت لقفزات كبيرة أثرت في المستوى العام لها. ويمكن التعبير عن مقدار التغيّر في هذه الإحصاءات من طريق حساب الانحراف المعياري كنسبة مئوية من المتوسط؛ أي حساب معامل التباين (Coefficient of Variation). والفرق الواضح بين البلدان العربية ودول الجوار هو أن الانحراف المعياري للمجموعة الأولى كبير جداً مقارنة بمثيلاته في الدول المحيطة بالوطن العربي. وعلى سبيل المثال، فإن معامل التباين للعراق يصل إلى ٨٩ بالمئة، والسودان ١٥٢ بالمئة، وتونس ٩٥ بالمئة، وكل من الإمارات والبحرين ٨٠ بالمئة، واليمن الشمالي ٨٤ بالمئة، والجزائر ٧٤ بالمئة، وليبيا ٦٩ بالمئة، والسعودية وعُمان حوالى ٦٧ بالمئة. وبالمقابل فإن معامل التباين لإيران بلغ ٤٥ بالمئة، واسرائيل ٤٨ بالمئة، وتركيا ٢٣ بالمئة. والاستثناء الوحيد في ذلك هو اثيوبيا التي بلغ معامل التباين لها ٧٥ بالمئة.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

متوسط معدلات النمو السنوية للإنفاق العسكري في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٥ وأسعار صرف عام ١٩٨٥
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
البلدان العربية النفطية				
العربية السعودية	٥٧	٣٦	١٥	٢٢-
الكويت	٤١	١٠	١١	٥-
الامارات العربية المتحدة	٢٥	١٠٨	١٤	٩-
عُمان	٦٨	٦	٢٢	٣٤-
البحرين	١٦	٦٦	٤	٦
قطر	ـ	ـ	ـ	ـ
العراق	٣٢	١٧	٣٥	١

بلدان المواجهة العربية				
مصـر	٣١	-٣	١١	١٢
سوريـا	٤١	٤١	-٢	١٦
الأردن	٨	٢٤	١٠	٥
لبنـان	١٩	-٦	٢٤	٤٨
بلدان المغرب العربي				
الجزائـر	٢١	٢١	١٣	١٢
ليبيـا	٣٠	٤١	٢	-١٢
المغـرب	٣١	٢٤	٩	٧
تـونس	٢١	٢٢	٤٥	١
بلدان عربية أخرى				
اليمن الشمالي	٣٤	٤٨	٨	١٢
اليمن الجنوبي	١٦	٢٢	٩	٤
السـودان	٥	٢٩	٣١	٣٨
موريتانيـا	١٣	٦٣	-٥	-٦
الصومـال	٥	٢٠	-١٣	-٤
إجمالي البلدان العربية	٣٧	٢٥	٨	-٠,٠٠١
دول الجوار الجغرافي				
ايـران	٦٠	-١	٥	١
تركيـا	١٧	-٥	٢	٧
اثيوبيـا	٢٧	٣٢	١	١٥
اسرائـيل	١٤	-٦	٣٩	٦
المجمـوع	٢٣	-٤	١٠	٠,٠٠١

المصدر: الجدول من حساب الكاتب، وقد تمّ الاعتماد على: المصدر نفسه.

وهذه المعدلات المرتفعة لمعاملات التباين قد تدلّ على أن البلدان العـربية قـد تعرّضت لأزمات معينة، كان من شأنها رفع معدلات الإنفاق العسكري. في حالة العراق مثلاً، معظم الزيادة قد حدثت في النصف الثاني من الثمانينيات، بالتحديد منذ عام ١٩٨٤، وهـذا يتزامن

مع التصعيد الخطير الذي تعرّضت له الحرب العراقية ـ الايرانية وذلك بعد قدرة ايران على امتصاص الهجمة الأولى ثم تحوّلها من الدفاع إلى الهجوم في مراحل لاحقة. وفي حالة السودان، فإن قيم المتوسط الحسابي قد تأثرت كثيراً بارتفاع معدلات الإنفاق العسكري في النصف الثاني من الثمانينيات، بدءاً من عام ١٩٨٥، التي تزامنت مع تصاعد العمليات العسكرية في جنوب السودان. والحكم ذاته ينطبق على البلدان العربية الأخرى.

إلاّ أن هذا قد لا يصلح لأن يكون مبرراً كافياً لذلك التقلب الكبير في الاتجاه العام للإنفاق العسكري. فدول الجوار الجغرافي هي الأخرى قد تعرّضت لأزمات، ربما أشد من تلك التي تعرّضت لها بعض البلدان العربية. ويصح هذا الحكم بوصف خاص على كل من ايران التي تعرّضت لثورة شعبية كان من نتائجها تفكك المؤسسة العسكرية على نحو مثير، ثم دخولها في حرب شاملة مع العراق لمدة ثماني سنوات، وكذلك على اسرائيل التي خاضت حربين خلال المرحلة محل الدراسة؛ حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢. وإذا ما استبعدنا التفسير الذي تقدمه نظرية المؤامرات، التي تفترض أن الوطن العربي يتعرّض لمؤامرات اشغال واستنزاف دائمة من شأنها مواصلة المحاولات لحرفه عن تحقيق أهدافه القومية سواء كانت الوحدوية أو تحقيق تنمية أو مواجهة عدوه الأساسي، اسرائيل، فإن المرء لا يمتلك سوى ارجاع هذا التباين بين البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي إلى أن الإنفاق العسكري في المجموعة الثانية من البلدان، بالرغم من تأثره بالأزمات العارضة، يخضع لتخطيط استراتيجي طويل المدى، يأخذ بعين الاعتبار الأهداف القومية لهذه البلدان وكذلك القيود الحاكمة لهذا الإنفاق، وبالذات القيود الاقتصادية. وبالمقابل فإن الإنفاق العسكري في البلدان العربية محكوم أساساً بردود الأفعال وبالسياسات قصيرة المدى.

أحد أوجه المقارنة الهامة الأخرى، هي معدلات النمو السنوي للإنفاق العسكري، التي تم احتسابها في الجدول رقم (٤ ـ ٢). وهذه المعدلات تظهر متوسط معدلات النمو للإنفاق العسكري بين عام وآخر بأسعار الدولار الثابتة لعام ١٩٨٥ وأسعار صرف عام ١٩٨٥. والجدول، بالرغم من أنه يظهر أوجه التباين الكبير بين البلدان العربية من حيث معدلات النمو السنوية، إلاّ أنه يعزّز أيضاً الفكرة السابقة بالاختلاف الواسع بين البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي. ولو أخذت مجموعتا الدول ككل، فإن الجدول يُظهر أن متوسط معدلات النمو السنوية للإنفاق العسكري للوطن العربي في النصف الأول من السبعينيات كانت ٣٧ بالمئة في مقابل ٢٣ بالمئة في دول الجوار الجغرافي. وزيادة عوائد النفط في النصف الثاني من السبعينيات مكّنت البلدان العربية مجتمعة من المحافظة على معدلات نمو عالية لإنفاقها العسكري، بينما كان لهذا العامل؛ أي ارتفاع أسعار النفط، آثار عكسية في دول الجوار، حيث إن الاختلال الناجم في موازين مدفوعاتها من جراء ارتفاع تكاليف الواردات النفطية ربما قد ألجأها إلى تقليص مشترياتها من السلاح. إلاّ أن هناك اعتبارات أخرى ربما كان لها تأثير مماثل. فاتفاقية الجزائر الحدودية عام ١٩٧٥ بين كل من العراق وايران قد أزالت عن الأخيرة عدواً محتملاً، ولذا لجأت إلى تخفيض معدلات نمو مؤسستها العسكرية. وكذا، فإن بدء مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل في النصف الثاني من

السبعينيات قد مكّن اسرائيل من اجراء تخفيضات معتبرة على انفاقها العسكري خلال الفترة ذاتها. ويرجع ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العسكري لدول الجوار في الفترة اللاحقة، في النصف الأول من الثمانينيات، بشكل أساسي إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري الاسرائيلي نتيجة اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وحصار بيروت. ومن بين حروب اسرائيل العديدة، فإن هناك مؤشرات قوية تدلّ على أن تأثير حرب لبنان في الاقتصاد الاسرائيلي كانت هي الأمضى، كما سيأتي لاحقاً. أما بقية الدول غير العربية فقد حافظت على معدلات نمو متواضعة للإنفاق العسكري تساوي أو تقل عن معدلات نمو الدخل القومي، كما هو الحال في تركيا واثيوبيا. البلدان العربية، مع اختلاف واضح في ما بينها، هي الأخرى نجحت في تخفيض معدلات نمو انفاقها العسكري بالقيم الحقيقية، بالرغم من أن هذه المعدلات ظلّت تفوق معدلات نمو الدخل القومي.

في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ رافق التدهور الهائل في عائدات النفط وانخفاض حدّة العمليات العسكرية بين العراق وايران استقطاعات كبيرة في حجم الإنفاق العسكري للعديد من البلدان العربية، وخاصة النفطية منها بالذات. وفي الوقت ذاته شهد بعض البلدان العربية نمواً ملحوظاً في انفاقه العسكري، ولا سيما السودان ولبنان وسوريا، مما يجعل الأثر الكلي للإنخفاض يبدو متواضعاً، حوالى واحد في الألف. الدول المحيطة بالوطن العربي، باستثناء اثيوبيا، استطاعت المحافظة على معدلات النمو المتوسطة في إنفاقها العسكري. وربما يؤكد هذا أكثر من أي دليل آخر الطبيعة الاستراتيجية لسياسات الإنفاق العسكري في هذه الدول.

والجدول ذاته رقم (٤ ـ ٢)، كما أسلفنا، يظهر تبايناً واضحاً في معدلات نمو الإنفاق العسكري بين البلدان العربية، ففي النصف الأول من السبعينيات فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري لأربع بلدان عربية (السعودية والكويت وعُمان وسوريا) متوسط معدل نمو الإنفاق العسكري لإجمالي البلدان العربية. والتفسير لكل من عُمان وسوريا قد يبدو واضحاً. فالأولى شهدت تصعيداً كبيراً في حرب العصابات في إقليم ظفار من قبل القوات المناوئة للحكومة العُمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي والحركات المتحالفة معها وبدعم من اليمن الجنوبي. والتصعيد العسكري الذي بلغ ذروته بهجوم القوات المناوئة للحكومة في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، لم يدفع إلى التغيير الداخلي في نظام الحكم في عُمان فقط، باستيلاء قابوس على الحكم بدلاً من والده سعيد بن تيمور، وإنما أدّى أيضاً إلى تحرّك سريع من الحكومة العُمانية لزيادة الإنفاق العسكري، وكذلك لتلقي المساعدات من الدول الأخرى، وبالذات بريطانيا وايران والأردن. ولذا، فإن إنفاقها العسكري في عام ١٩٧٣ قد ارتفع الى اكثر من ٨٧ بالمئة مقارنة بالسنة السابقة لها.

قد يبدو التفسير في حالة الكويت هو حادثة الهجوم العراقي على مركز الصامتة الحدودي عام ١٩٧٣. الإنفاق العسكري في الكويت في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ازداد بأكثر من ١٠٠ بالمئة. أما السعودية فقد حافظت على معدلات نمو عالية للإنفاق العسكري منذ

مطلع السبعينيات، وقبل الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وقد يرجع ذلك إلى الخطط التي وضعتها لتحديث مؤسستها العسكرية، كما سيأتي لاحقاً.

وعموماً، فإن البلدان العربية جميعها، باستثناء السودان والصومال، قد حقّقت في النصف الأول من السبعينيات معدلات نمو للإنفاق العسكري تفوق كلاً من معدلات نمو الناتج القومي ومعدلات نمو الإنفاق العام. والتباين بين معدلات النمو للإنفاق العسكري للبلدان العربية يبدو أنه قد تفاقم في النصف الثاني من السبعينيات. فعدد البلدان العربية التي تجاوز فيها معدل نمو الإنفاق العسكري المتوسط العام للبلدان العربية قد ازداد إلى ثماني دول (السعودية والامارات والبحرين وسوريا وليبيا واليمن الشمالي والسودان وموريتانيا). ونصف هذه الدول هي منتجة للنفط، وقد ساعدها الارتفاع المفاجيء في الأسعار عام ١٩٧٣ على زيادة حجم ميزانياتها العسكرية. وبعضها، كما هو في حالة كل من الإمارات والبحرين، دول قد شهدت الاستقلال حديثاً، ولذا طغت عليها الرغبة في تحديث جيوشها. ويكمن وراء ارتفاع الإنفاق العسكري لسوريا خلال هذه الفترة بدء المفاوضات السلمية بين مصر واسرائيل، وزيادة أعبائها الأمنية نتيجة الحرب الأهلية في لبنان.

ووجه الشبه بين الفترتين الماضيتين، النصف الأول والثاني من السبعينيات، هو أن جميع البلدان العربية، باستثناء لبنان والكويت ومصر، قد حافظت على معدلات نمو عالية للإنفاق العسكري تفوق معدلات نمو كل من الدخل القومي والإنفاق العام.

وشهد عقد الثمانينيات في نصفه الأول تراجعاً متباطئاً، وفي النصف الثاني انخفاضاً كبيراً في معدلات نمو الإنفاق العسكري لجميع البلدان العربية، باستثناء العراق وتونس والسودان خلال الفترة الأولى، ولبنان والسودان خلال الفترة الثانية.

رابعاً: العبء العسكري العربي: حجمه ومحدداته

الإنفاق العسكري لأي دولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم المخاطر التي تتعرض لها هذه الدولة، سواء كانت تلك المخاطر حقيقية أم متصورة، وواقعية أم محتملة في لحظة ما في المستقبل، وكذلك يرتبط بقدرة هذه الدولة على تحمّل الآثار الاقتصادية للعبء الأمني. ويرتبط هذان العاملان ارتباطاً وثيقاً بعددٍ ما من الجوانب. فكثيراً ما تزداد المخاطر الخارجية لدولة ما نتيجة ازدهارها الاقتصادي، أو تمتعها دون جيرانها بموارد نادرة أو موقع استراتيجي متميز. والانجازات الاقتصادية لا يمكن تحقيقها وضمان استمرارها دون حماية مستمرة لها من احتمال العدوان الخارجي. والدولة، مهما بلغت درجة استقلالها الاقتصادي، ستكون عرضة للتهديد أو الابتزاز ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية. والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة اقتصادية متينة ستؤدي في النهاية إلى الانهيار الكامل لكليهما.

والدراسة التفصيلية للعبء العسكري للبلدان العربية تقتضي تقسيم هذه الدول بطريقة تظهر أثر العاملين سالفي الذكر. ولأن الموقع الجغرافي هو عامل محدد لدرجة المخاطر

التي قد تتعرّض لها دولة ما، فسيتم اعتماده كأساس لتوزيع البلدان العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى، بما فيها العوامل الاقتصادية. أما دول الجوار الجغرافي فسيتم إلحاقها بالمجموعة العربية الأكثر تأثراً وتأثيراً فيها.

وعلى هذا الأساس فإن الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي قد قسمت إلى أربع مجموعات رئيسية، هي: (١) **المجموعة الأولى**: دول الخليج والجزيرة العربية، وتشمل: العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعُمان والبحرين والعراق، وايران. وستضم الى هذه المجموعة أيضاً تركيا، وذلك لتأثير الدولتين الأخيرتين فيها. (٢) **المجموعة الثانية**: وتحوي: دول المواجهة مع اسرائيل: مصر وسوريا والأردن ولبنان، وستضم إليها اسرائيل. (٣) **والمجموعة الثالثة**: هي دول المغرب العربي: الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس. (٤) **والمجموعة الرابعة**: هي البلدان العربية الأخرى: اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان وموريتانيا والصومال، وستضم إليها اثيوبيا.

وبالرغم من أن هذا التقسيم لن يعني عدم تأثر دولة أو أكثر ضمن مجموعة ما بسلوك دولة أو أكثر ضمن مجموعة، أو مجموعات عدة، مثلاً تأثر اليمن الشمالي بسياسات السعودية، واليمن الجنوبي بسياسات عُمان، وكذلك تأثر معظم البلدان العربية بالاستراتيجيا والخطر الاسرائيلي، إلاّ أن مثل هذا التحليل سيتمّ تأجيله الى الفصل القادم الخاص بسباق التسلّح.

١ ـ المجموعة الأولى: دول الخليج والجزيرة العربية، والدول المحيطة بها

العامل المشترك بين هذه الدول، باستثناء تركيا، هو أنها دول نفطية. والزيادة الهائلة في الثروة المتحققة من جراء ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وكذلك عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ عنت شيئين:

الأول، هو زيادة التهديد الخارجي سواء كان من الدول المحيطة أو من القوى الاقليمية الكبرى أو من الدول العظمى. ويكمن وراء هذا التهديد عوامل متباينة، منها محاولة المشاركة في المغانم أو خلافات الحدود التي تفاقمت بعد توسيع نطاق الامتيازات للشركات النفطية عابرة القارات أو الخلافات المستمرة حول السياسات السعرية والانتاجية بين هذه الدول داخل منظمة أوبك، التي كان ولا يزال لها تأثيرات عميقة وواسعة في اقتصادات البلدان الأعضاء. وتتراوح اهتمامات الدول العظمى بين تأمين الإمدادات النفطية الحاضرة والمستقبلية لها ولحلفائها، ضمان عدم سيطرة أو زيادة نفوذ المعسكر الآخر في هذه المنطقة، التأثير في سياسات التسعير والانتاج التي تنتهجها بعض دول المنطقة، وذلك لضمان عدم تكرار حدوث أزمات نفطية حادة، وأخيراً السعي إلى دوران الفوائض النفطية، وذلك من خلال تشجيع الصادرات لهذه الدول، وخاصة الصناعات العسكرية منها.

الثاني، هو زيادة مقدرة هذه الدول على تحمّل أعباء عسكرية كبيرة دون تأثير يذكر في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ودون حاجة اللجوء إلى رفع الضرائب أو الاقتراض أو

التمويل من خلال عجز الميزانية. والشكل البياني (٤ ـ ٣) يصوّر العلاقة بين قيمة الصادرات النفطية للدول المعنية؛ باستثناء تركيا والبحرين، وبين الإنفاق العسكري خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. والملاحظة الواضحة من هذا الشكل هو الارتباط الوثيق بين المتغيرين خلال سنوات السبعينيات، حيث أدى ارتفاع الأول إلى زيادة كبيرة في الثاني. مُعامل الارتباط (Coefficient of Correlation) بين هذين المتغيرين خلال تلك الفترة بلغ ٠,٩٤٢٨، وهو معدل ارتباط مرتفع جداً. إلاّ أن العلاقة بين هذين المتغيرين قد انخفضت بدرجات كبيرة خلال سنوات الثمانينيات. فبالرغم من الانخفاض الهائل والمتواصل في العائدات النفطية، إلاّ أن سياسات التسلح استمرت بوتيرة متصاعدة، كما يبدو واضحاً من الشكل البياني. إلاّ أن التأثير الأكبر لذلك كان، ولا شك، للحرب العراقية ـ الإيرانية التي تجاوز تمويلها الموارد المتوافرة للطرفين المتحاربين، مما ألجأهما إلى المساعدات الخارجية على شكل قروض ومساعدات. معامل الارتباط بين المتغيرين خلال هذه الفترة أصبح بالسالب (٠,٦٠٨٣ ـ)، وهو يدل على علاقة عكسية متوسطة المعنوية. والمعنى الاقتصادي الوحيد لهذه النتيجة هو أن تمويل الحرب أو صفقات السلاح لم يعد يعتمد أو يتأثر بالعائدات النفطية.

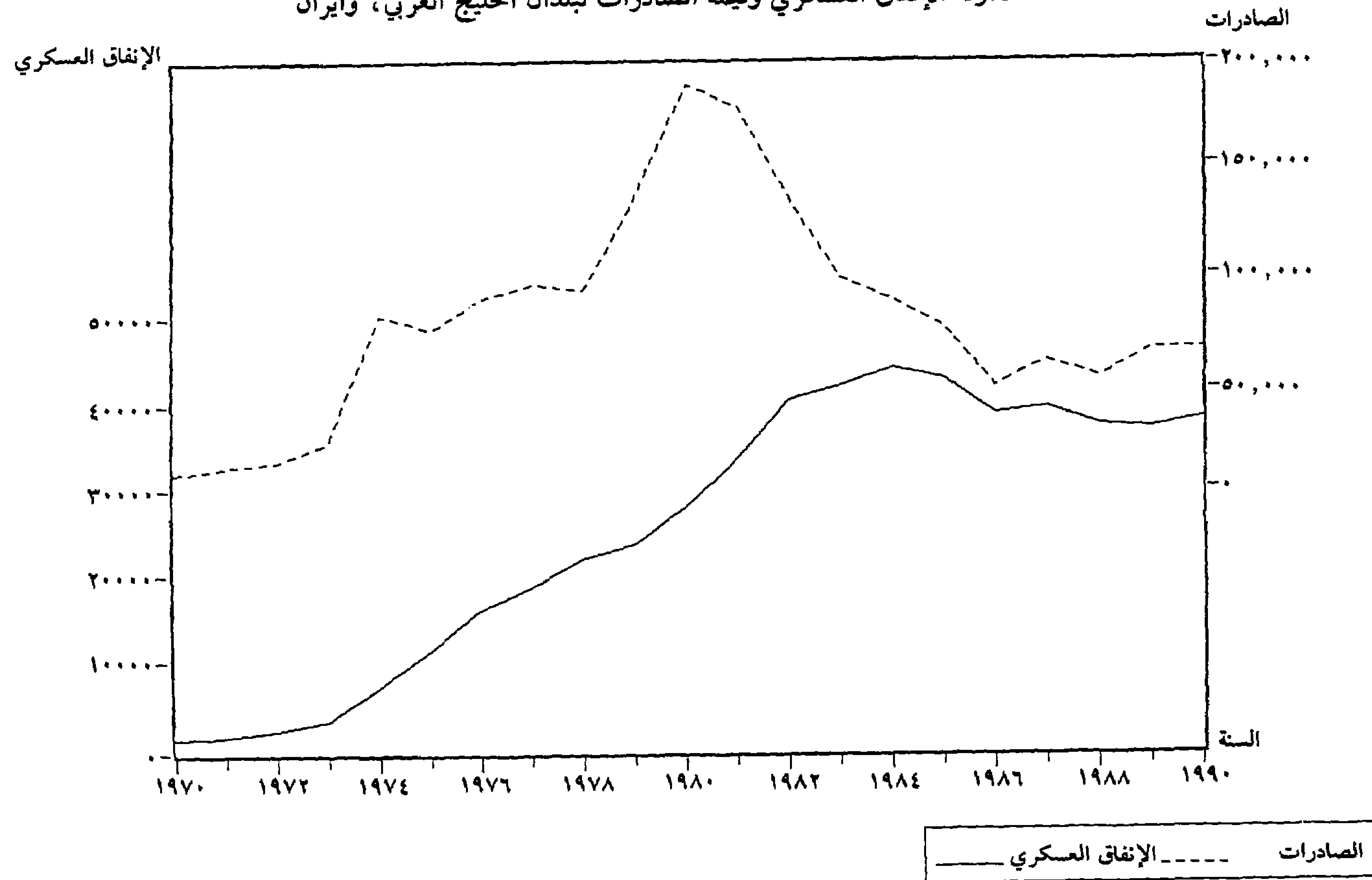
ولمحاولة قياس العبء العسكري في هذه الدول، فقد تمّ اللجوء إلى معيارين يتمّ استخدامهما على نطاق واسع؛ **الأول**، هو ما يخصص من الناتج القومي للعبء العسكري كما هو معبّر عنه بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي، **والثاني**، هو الأولوية التي تحتلها المؤسسة العسكرية ضمن اهتمامات متّخذي القرار، كما يعبّر عنها بنسبة الإنفاق العسكري إلى اجمالي الإنفاق العام. هذه المعدلات للدول المعنية يحويها الجدولان رقم (٤ ـ ٣) و (٤ ـ ٤).

ووفقاً للمعيار **الأول**، فإن ثلاثة بلدان (السعودية، عمان والعراق) قد دأبت على تخصيص مقدار من دخلها القومي لأغراض الدفاع يفوق المعدلات العالمية السائدة بمقدار الضعفين أو ثلاثة أضعاف (المتوسط العالمي كان في النصف الأول من السبعينيات يفوق قليلاً ٦ بالمئة، ثم انخفض إلى حوالى ٥,٥ بالمئة بعد ذلك)، ومخصصات ثلاث دول للإنفاق العسكري تقترب من أو تفوق قليلاً المتوسط العالمي (الكويت، دولة الامارات العربية المتحدة، ايران)، بينما نجحت دولتان (تركيا والبحرين) في المحافظة على مخصصات الدفاع إلى أقل حد ممكن كنسبة من ناتجهما القومي.

ويظهر المعيار الثاني أن الإنفاق العسكري قد حاز أولوية مطلقة من قبل دول هذه المجموعة. ففي عُمان خصصت أكثر من نصف مصروفات الميزانية لأغراض الدفاع في النصف الأول من السبعينيات. وعلى الرغم من أن ذلك كان مبرراً بوجود المقاومة العسكرية في البداية، إلاّ أن هذا الاتجاه العام قد استمر بعد ذلك وحافظ على معدلات لا تقل كثيراً عن نصف مخصصات الميزانية الكلية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. وفي أربع دول (السعودية، الإمارات، العراق، ايران) تذبذبت مخصصات الدفاع في الميزانية القومية، إلاّ

شكل رقم (٤ - ٣)

مقارنة الإنفاق العسكري وقيمة الصادرات لبلدان الخليج العربي، وايران



جدول رقم (٤ - ٣)

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي
في بلدان الخليج والجزيرة العربية، والدول المحيطة بها، ١٩٧٠ - ١٩٩٠
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
العربية السعودية	١١,٨	٩,٧	١٦,٦	٢٢	١٧,٧
الكويت	٣,٩	٥,٩	٣,٥	٧,٩	٦,٥
الامارات العربية المتحدة	(–)	٠,٤	٥,٨	٧,٦	٤,٧
عُمان	١١,٦	٣٣,٣	١٩,٧	٢١,٦	١٥,٨
البحرين	(–)	١,٦	٤,٨	٤,٢	٥
العراق	١١,٢	١١,٧	٦,٣	٢٧,٥	٢٠
ايران	٦,٦	١٣	٥,٤	٣	(–)
تركيا	٤,٣	٦	٤,٣	٤,٥	٤,٩

(–) غير متوفر.
المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٤ - ٤)

الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام
في بلدان الخليج والجزيرة العربية، والدول المحيطة بها، ١٩٧٠ - ١٩٩٠
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
العربية السعودية	٢٧,٥	٣٧	٢٦,٧	٢٧	٣٨,٥
الكويت	٧,٦	١٧,٨	١١	١٣,٦	١٩,٩
الامارات العربية المتحدة	(–)	١٠	٤١,٤	٣٩,٤	٤٠,٧
عُمان	٦٠,٢	٤٧,٩	٤٩,٦	٤٢,٣	٤١,٤
البحرين	(–)	٤,٩	١٥,٧	١٠,٧	١٣,١
العراق	٣٧,٦	٢٠,٣	٢٦,٩	(–)	(–)
ايران	٢٦,١	٣٢,١	١٩,٧	٣٤,١	(–)
تركيا	٢٠,٤	٢٦,١	١٨,٢	١٧,٩	١٧,٢

(–) غير متوفر.

المصدر: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, various issues).

أنها فاقت الربع خلال الفترة بأكملها، وفي أحيان بلغت ثلث الميزانية الحكومية. وتشكّل كل من الكويت والبحرين استثناءاً في هذا المجال، إذ إن متوسط نسبة الإنفاق العسكري لإجمالي الإنفاق العام تقل عن المعدلات العالمية بهامش كبير. ولعل مردّ ذلك هو صغر مساحة كل من البلدين، ومن ثم انخفاض الاحتياجات الأمنية لكل منهما.

وضمن هذه المجموعة تحت الدراسة، هناك أربع دول لها أهمية اقليمية خاصة: السعودية، العراق، ايران وتركيا. وهي، لذلك، بحاجة إلى مزيد من إلقاء الضوء على نمط تخصيص مواردها والعبء العسكري فيها.

أ ـ السعودية

نصيب المواطن السعودي من الإنفاق العسكري هو الأعلى في كل العالم؛ متوسط نصيبه يبلغ حوالى ٢,٥٠٠ دولار عام ١٩٨٠. وهذا الرقم قد بُني على التقديرات الأعلى للسكان في السعودية، أي ما يقارب ١٠ ملايين نسمة. أما إذا أخذ بالتقديرات الأخرى التي تضع حجم السكان بحوالى نصف هذا العدد، فإن نصيب الفرد من الإنفاق العسكري سيصل إلى ٤,٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار، وحتى لو أخذنا بالتقدير الأول (٢,٥٠٠) فإنه يشكّل ضعف نصيب الفرد من الإنفاق العسكري في اسرائيل، وحوالى أربعة أضعاف نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٨٢، فإن الإنفاق العسكري في السعودية قد بلغ قمته؛ حوالى ٢٥ مليار دولار، وهذا مبلغ يفوق الحجم الكلي للناتج القومي الإجمالي في اسرائيل، ويفوق حجم الإنفاق العسكري لكل من ايطاليا واليابان مجتمعتين، ويساوي حجم الإنفاق العسكري في المانيا. وبحلول عام ١٩٨١، أصبح ترتيب السعودية من حيث الإنفاق العسكري الخامسة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين وبريطانيا[١٠].

والسعودية أصبحت قادرة، بعد ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، على تحديث قواتها العسكرية. وإنفاق السعودية على الدفاع والأمن قد ازداد بمعدلات سنوية تبلغ في المتوسط حوالى ٥٠ بالمئة في سنوات السبعينيات.

وفي المراحل السابقة لعام ١٩٧٣ ازدادت مخصصات الدفاع بشكل كبير، وكانت معدلات الزيادة تفوق معدلات الزيادة في الدخل غير النفطي. والنتيجة هي أن الإنفاق العسكري قد ازداد من ٩,٢ بالمئة من جملة الدخل غير النفطي عام ١٩٦٠ إلى ٤٥,٩ بالمئة عام ١٩٧٣. ولكن منذ عام ١٩٧٣ عكس هذا الاتجاه، وغدا الدخل غير النفطي ينمو بسرعة أكثر من نمو مخصصات الدفاع، مما أدى إلى انخفاض الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٤٥,٩ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى ٣٥,٤ بالمئة عام ١٩٨٥. وبالمثل فإن مخصصات الدفاع قد نمت بسرعة كبيرة تفوق نمو الإنفاق العام في الفترة قبل عام

---

(١٠) Steven L. Spiegel, «Saudi Arabia and Israel: The Potential for Conflict,» *Middle East Review,* vol. 14, no. 4 (Summer 1982), p. 33.

١٩٧٣، ثم بدأت بالانخفاض بعد ذلك. ولكن الانفاق العسكري كنسبة من عائدات الحكومة قد زاد خلال الفترتين قبل وبعد عام ١٩٧٣(١١).

وقد تزامن الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري السعودي مع تطور العلاقات العسكرية السعودية ـ الأمريكية في مطلع السبعينيات. وربما كانت البدايات هي دراسة قامت بها الولايات المتحدة عام ١٩٧٢، وكان قد تم الاتفاق عليها عام ١٩٦٨، حول امكانية توسّع وتطوير سلاح البحرية السعودية. وفي ربيع عام ١٩٧١، تقدمت السعودية بطلب الى الولايات المتحدة للمساعدة على تحديث الحرس الوطني السعودي، وقد أدى ذلك إلى دراسة مسحية في منتصف عام ١٩٧٢، وتمّ اكمالها في خريف ١٩٧٣. وتمّ التعاقد بشأن دراسة شاملة عن الدفاع السعودي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ وتم اكمالها في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. وعموماً، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالسعودية قد ازداد بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣(١٢).

وقد نمت المبيعات والمساعدات العسكرية الفنية للسعودية بشكل كبير، وكان من شأن هذه الصفقات تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل أكبر مما عزّزته الصفقات الأمريكية لإيران، إبان حكم الشاه. ويرجع السبب في ذلك إلى أن مشتريات السعودية من السلاح كانت متحيزة بدرجة كبيرة إلى الخدمات (Services) وليس إلى السلاح، أي أن العقود مع الولايات المتحدة لم تكن لشراء السلاح وإنما عقود متكاملة للحصول على خدمات الدفاع. وحتى عام ١٩٨٠ فإن ثلثي اتفاقيات السعودية مع الولايات المتحدة كانت تتضمن تدريبات وانشاءات لقواعد وبُنى تحتية ودعماً، والثلث الآخر مخصص لشراء الأسلحة والمعدات. وعلى العكس من ذلك، فإن صفقات الولايات المتحدة مع ايران كانت تتكوّن من نسب معاكسة لتلك التي حازتها السعودية؛ أي أن ثلثي الصفقات كانت مخصصة للأسلحة والمعدات، والثلث الآخر للدعم والخدمات. أما صفقات الولايات المتحدة مع اسرائيل فإنها تتكون من نسبة ستة إلى واحد لصالح الأسلحة والمعدات(١٣).

ولكن منذ عام ١٩٨٢ بدأت السعودية تعاني انخفاضاً كبيراً في عائداتها النفطية. وفي

---

(١١) Robert E. Looney and R. West, «The Impact of Defence Expenditures on the Saudi Arabian Private Sector,» in: Robert E. Looney and R. West, *Third World Military Expenditure and Arms Production* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1988), p. 143.

(١٢) Shahram Chubin, «Security in the Persian Gulf: The Role of Outside Power,» in: Shahram Chubin, R. Litwak and A. Plascov, *Security in the Gulf* (Gower, Eng.: International Institute for Strategic Studies, 1982), p. 43.

(١٣) Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab - Israeli Military Balance,* p. 252.

ويذهب سعد فاعور إلى القول إن نمط الإنفاق العسكري في العربية السعودية وتركيزه على إنشاء البنى التحتية الضخمة يفوق الاحتياجات الأمنية الفعلية للعربية السعودية، وهو مصمّم أساساً ليتلاءم مع احتياجات ومتطلبات «قوات التدخل السريع» للولايات المتحدة. انظر: سعد فاعور، «التسلح السعودي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧،» الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٩)، ص ٤٣.

عـام ١٩٨٣ بلغت قيمة صـادراتها النفـطية أكـثر قليلاً من ثلث قيمتهـا عـام ١٩٨١. وازداد التدهور حدّة بعد عام ١٩٨٥، حيث رافق انخفاضَ قيمة الصادرات تدهور في سعـر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الدوليـة. واحتياطيـاتها المـالية قـد انخفضت هي الأخرى إلى أقل من نصف مستواها عام ١٩٨١ والبالغ ١٩٠ مليار دولار.

وتراجع الأهميـة الاقتصاديـة للسعوديـة يستمد جـذوره من التغيرات الهيكليـة في سوق النفط العـالمي. وهذه التغـيرات قد تسبّبت بـانخفاض أسعـار النفط من ٣٤ دولاراً في مطلع عـام ١٩٨١ إلى أقـل من ١٦ دولاراً للبرميـل في صيف ١٩٨٨، ثم حـافـظت عـلى مستوى يتراوح حول هذا السعر حتى حدوث الغزو العراقي للكويت في آب/ اغسـطس ١٩٩٠. كما سبّبت تلك التغيرات الهيكلية انخفاضاً في انتـاج السعوديـة من النفط الخام، من حـوالى ١٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨١ إلى حوالى ٤,٣٥ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٨.

وعائدات الحكـومة غـير النفطيـة، والمشتقة من أنـواع مختلفة من الاستثـمارات الأجنبية ومن تصدير منتجات البتروكيماويات، قد عانت هي الأخرى نكسة كبيرة؛ فقد أدى انخفاض أسعار الفائدة في الدول الصناعية في النصف الثاني من الثمانينيات إلى انخفاض كبـير في دخل السعودية من الاستثمارات الأجنبية. وحيث إن قسماً كبيراً من عائدات السعـودية من الـدخل الأجنبي يأتي من استثمارات بالدولار الأمريكي، فإن تـدهور قيمـة الدولار مقـابلَ العمـلات الرئيسية قد أثّر بشكل كبير في هذا الدخـل. وعدا ذلـك، فإن استخـدام هذه الاحتيـاطيات الأجنبيـة لتمويـل عجز الميـزانية كـان من شأنـه استنضاب هـذه المـوارد بمقـدار يفـوق نصف مقـدارها (٨٠ مليـار دولار)، بينما بلغت الاحتيـاطيات السـائلة ما يقـارب ٤٠ مليار دولار. وهذا بالطبع قد أثّر في حجم الدخل المتـولّد من هـذه الاحتياطيـات[١٤]. ومما زاد الـطين بلّة، ارتفاع قيمة عملات كل من اليابان وأوروبـا الغربيـة، التي تعتبر الشريـك التجاري الـرئيسي للسعودية، والتي تبلغ حجم صـادراتها أكـثر من ثلثي صادرات السعـودية، مما أضعف القوة الشرائيـة للريال السعـودي، وفاقم من مشكـلات ميزانها التجـاري، وكـذلـك لجـوء الـدول الأوروبيـة إلى فرض الضرائب الجمـركيـة عـلى أنـواع مختلفـة من منتجـات البـتروكيـماويـات السعـودية ممـا جعلها أقـل قدرة عـلى التنافس، وسبب انخفـاضاً في دخـل المملكـة من هـذا المصدر.

والحكومة السعودية، في مواجهة هذه المشاكل الاقتصادية مجتمعة، لم يكن أمامها سـوى اتبـاع سياسـة أكثر حصـافة في الصرف العـام، واللجوء إلى تخفيض الميـزانية لـلأعوام المـالية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠. ولكن هـذه التخفيضـات الهـائلة في الإنفـاق قـد تسبّبت بحـدوث ركـود اقتصادي ومالي عميق. فهبط الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للسعودية من ١٥٠ بليـون دولار عـام ١٩٨١ إلى ٧٠ بليون دولار عـام ١٩٨٦. وتمّ إلغاء مشـاريع عـدة، خـاصـة في قـطاع الإنشاءات، كما تمّ تجميد مشاريع تنمية الصناعات الثانوية والصغيرة. ومن جـراء ذلك تـأثر

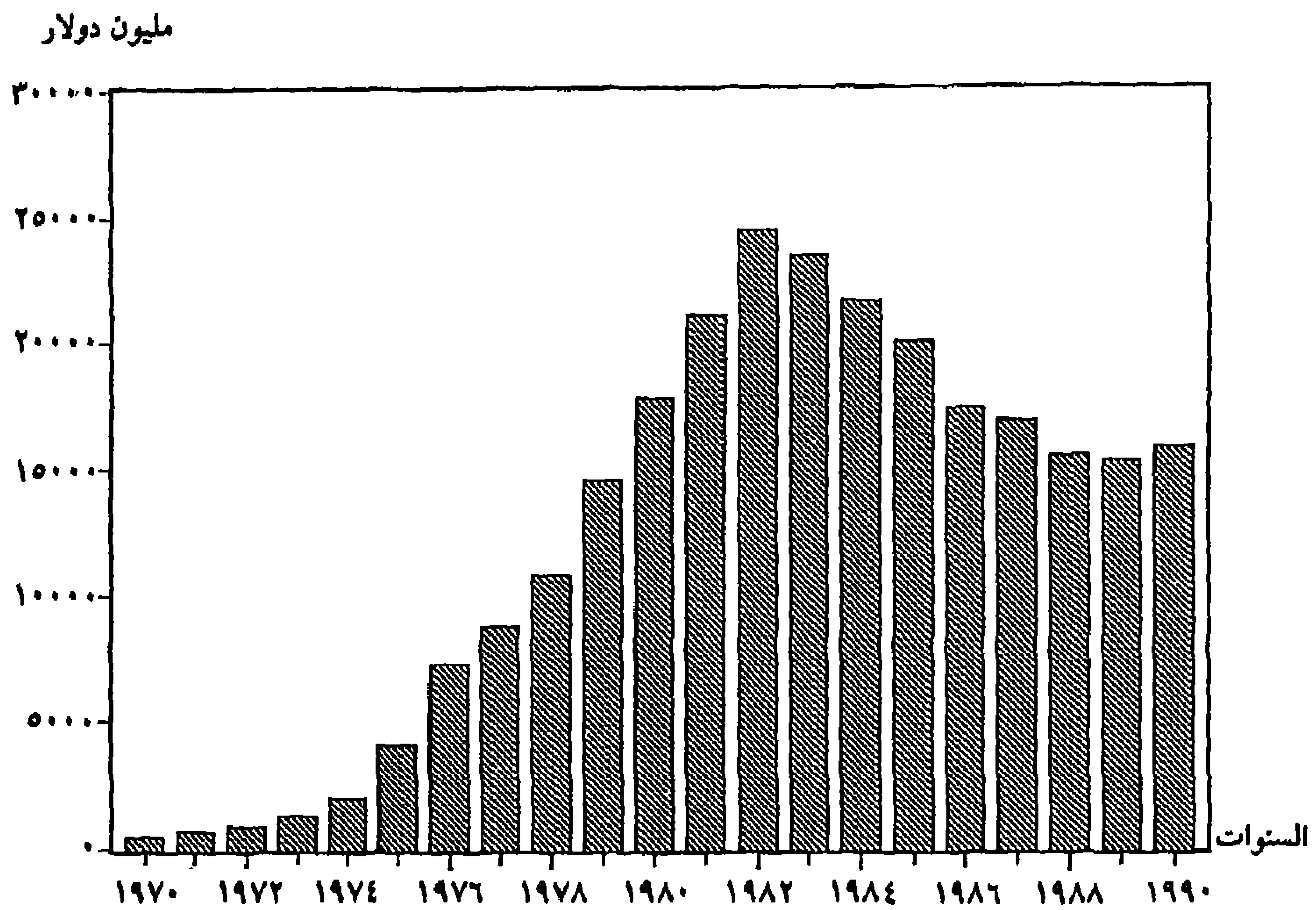
---

(١٤) في هـذا المـجـال، انـظر: J. Goldberg, «The Saudi Military Build-Up: Strategy and Risk,» *Middle East Review* (Spring 1989), p. 27.

القطاع المصرفي بدرجة بالغة[15]. أما مخصصات الدفاع، وهي البند الأكبر في الميزانية الحكومية، فقد تأثرت دون شك بالركود الاقتصادي. والإنفاق العسكري، بالقيمة الثابتة قد انخفض من حوالى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٦، وإلى ١٥,٩ مليار عام ١٩٩٠ (الشكل البياني (٤ ـ ٤). إلّا أن هذه المشاكل الاقتصادية قد دفعت الحكومة السعودية إلى تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل عام. ويبدو واضحاً أن مقدار التخفيض في حجم الإنفاق العام فاق مقدار التخفيض في المخصصات العسكرية. وهذا ما يشرح ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام من ٢٧ بالمئة عام ١٩٨١ إلى ٢٩ بالمئة عام ١٩٨٤، ثم إلى ٣٢ بالمئة عام ١٩٨٦، وإلى ٣٦ بالمئة عام ١٩٨٨. وهكذا، فإنه بينما انخفض حجم الإنفاق العام في السعودية في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ بمقدار يزيد على ٥٠ بالمئة، فإن ميزانية الدفاع قد انخفضت بمقدار لا يزيد على ٢٨ بالمئة.

شكل رقم (٤ ـ ٤)

تطور الإنفاق العسكري في العربية السعودية بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

إلّا أن قدرة السعودية على مواصلة تسلحها قد دُعمت من خلال استحداث طريقة الدفع الجديدة؛ وهي تخصيص جزء من صادرات النفط لتسديد قيمة بعض الصفقات العسكرية. وهذا السلوك لم يضمن فقط مستويات عالية من الإنفاق العسكري، وإنما طمس أيضاً الأبعاد الحقيقية لميزانية الدفاع، وذلك بتحويل الإحصاءات الرسمية إلى أرقام ميتة. ولذا يستطيع المرء أن يفترض بدرجة من الاطمئنان أن المعدلات الحقيقية للإنفاق العسكري السعودي خلال السنوات الماضية كانت أعلى بكثير من تلك المعدلات التي تفرضها مخصصات الميزانية(١٦).

ب ـ العراق

المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث بشأن العراق، هي مشكلة الإحصاءات بشكل عام، وإحصاءات الإنفاق العسكري بوجه خاص. ويعلّل هذا الحذر من الجانب العراقي بشأن الإحصاءات بثلاثة أسباب رئيسية: أولها، هو أن العراق قد امتنع منذ بدء حربه مع ايران عام ١٩٨٠، عن نشر أي احصاءات عامة تتعلق بالسكان أو المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ الناتج القومي، حجم الاستثمارات، الاستهلاك العام والخاص... إلخ. كما فرض حظراً على المعلومات الاستراتيجية وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع العسكري والصناعات الحربية. والثاني، هو أن العراق قد تلقّى مساعدات عسكرية ومالية ضخمة من بلدان الخليج، وبلدان عربية أخرى، وربما من بعض الدول الكبرى. وبعض هذه الأموال، وخاصة تلك الصادرة عن بلدان الخليج، كان يعامل على شكل منح، بينما يعامل البعض الآخر على شكل قروض. وحجم كل منها لا يزال مما تختلف حوله التقديرات. والثالث، هو أن العراق قد لجأ خلال سنوات الثمانينيات إلى الاقتراض على نطاق واسع من المنظمات الدولية والمصارف العالمية، لدعم مجهوده الحربي، وكذلك للحفاظ على الحد الأدنى من جهود التنمية. وكذلك فإن حجم هذه المديونية وشروطها ومقدار خدمتها مما تتباين حوله التقديرات. والإحصاءات المنشورة عن العراق، هي من إعداد وتقدير بعض المنظمات الدولية المهتمة بنزع السلاح ومراقبة سباق التسلح. وهذه التقديرات تواجه صعوبات اضافية تتمثّل في اختيار سعر صرف مناسب بين الدينار العراقي والدولار، وكذلك اختيار مخفض أسعار مناسب (Deflator) لحساب الإنفاق العسكري بالقيم الحقيقية. ولذا، فينبغي التعامل بحذر شديد بشأن هذه الاحصاءات، وأخذها كقيم تعكس المتوجهات العامة، وليس أرقاماً دقيقة.

والنقطة الجوهرية لفهم نظرة العراق الأمنية تستلزم إدراك الموقع المركزي الذي تحتله المؤسسات العسكرية منذ ولادة العراق الحديث. فالجيش العراقي بدأ تاريخه في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٢١، أي قبل تسمية فيصل ملكاً على العراق من قبل بريطانيا وقبل قرار عصبة الأمم بوضع العراق تحت الانتداب البريطاني. والمؤسسة العسكرية العراقية انخرطت وتفاعلت مع الأحداث السياسية من خلال الانقلابات، أو الحكم العسكري المباشر أو دعم

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.

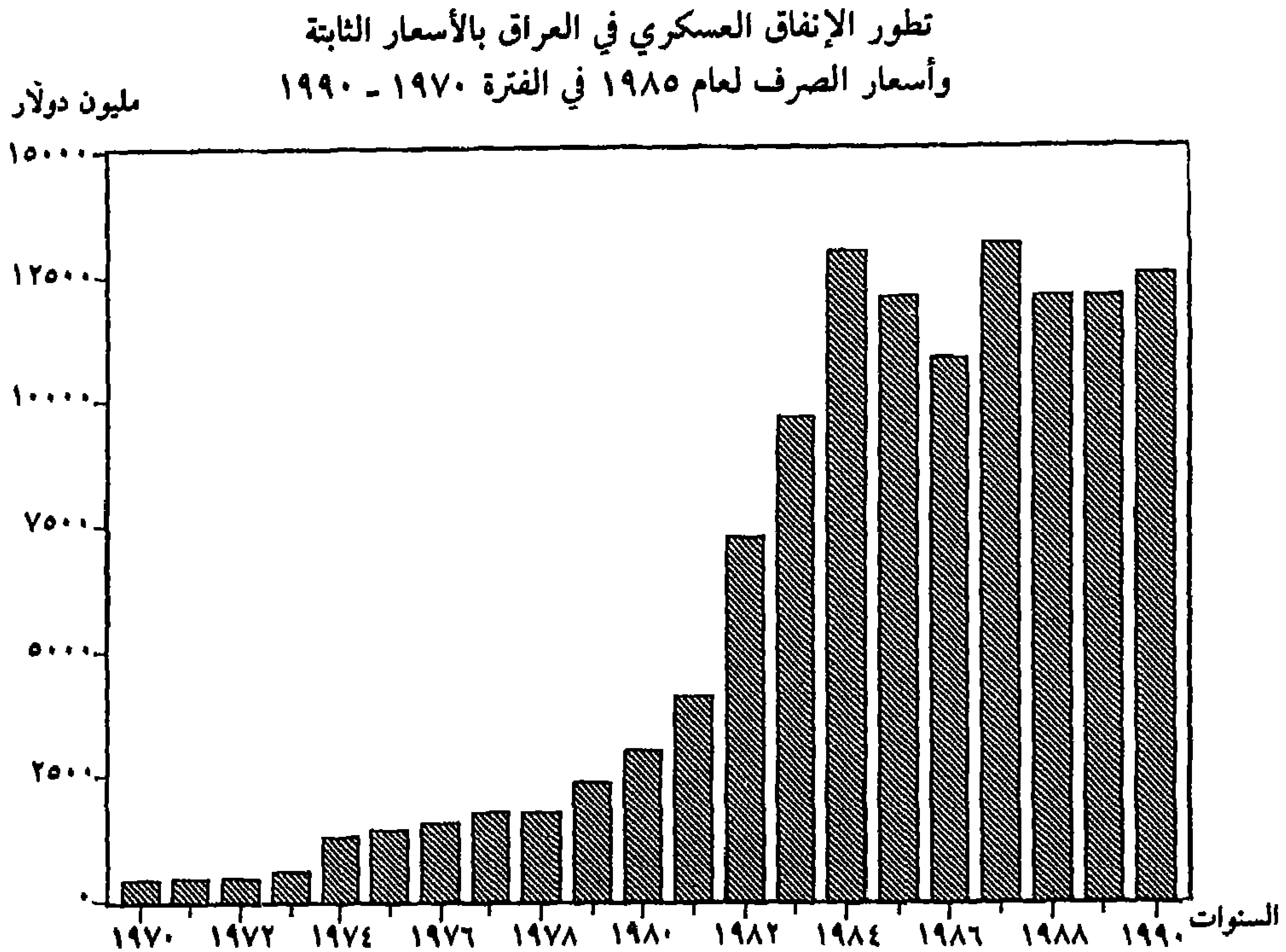
الحكومات المدنية. ولقد سيطر الجيش على العراق في الفترة بين ١٩٣٦ ـ ١٩٤١، وتسبّب بسقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨، وحكم تسع سنوات من السنوات العشر التالية، واستخدم من قبل حزب البعث الحاكم للسيطرة على السلطة عام ١٩٦٨[١٧].

وعموماً، فإن هناك عاملين قد ساعدا على زيادة الإنفاق العسكري العراقي في مطلع السبعينيات. الأول هو حركة التمرّد الكردي، المدعومة من قبل ايران، التي شكّلت خطراً حقيقياً بانفصال الشمال العراقي. والثاني هو زيادة الإنفاق العسكري الإيراني الذي عزّز من توجهه ظهور مبدأ نيكسون حول القوى الاقليمية، واتجاه الولايات المتحدة الى الاعتماد على ايران كقوة اقليمية حليفة.

ولا يبدو من الشكل رقم (٤ ـ ٥) أن لانتهاء العداء بين العراق وايران، وانتهاء المشكلة الكردية، التي دشنتها اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، أي تأثير في الاتجاه العام للإنفاق العسكري في العراق. إذ ترافقت هذه الأحداث مع ارتفاع عائدات النفط العراقية، وتمكّنه بناء على ذلك، من توسيع حجم مؤسسته العسكرية.

شكل رقم (٤ ـ ٥)

تطور الإنفاق العسكري في العراق بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



(١٧) انظر: J.F. Devlin, «Iraq,» in: Edward A. Kolodziej and Robert W. Harkavy, eds., *Security Policies of Developing Countries* (Lexington, Mass.: Lexington Books, c1982), p. 227.

والتطور الهام خلال مرحلة السبعينيات، هو تعزيز العلاقات العراقية ـ السوفياتية، وذلك إثر توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين في ٧ نيسان/ ابريل ١٩٧٢ . وتشتمل المواد ٧ و٨ من الاتفاقية على أن يتشاور البلدان في حالة وجود مخاطر، وكذلك تعزيز التعاون العسكري بين البلدين. وقد كانت هذه فرصة ذهبية أمام الاتحاد السوفياتي لتعويض خسائره في مصر بعد طرد الخبراء منها. فبالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية، كان العراق يزداد أهمية استراتيجية في نظر الاتحاد السوفياتي، كحليف مهم في الوطن العربي وكنقطة عبور الى الخليج العربي، وكمركز توازن مع ايران.

واستخدم العراق نظام المقايضة (Barter) مع الاتحاد السوفياتي، لتسديد قيمة الواردات العسكرية؛ النفط مقابل السلاح. وفي السبعينيات أصبح العراق أكبر زبون للسلاح السوفياتي في الشرق الأوسط. في عام ١٩٧٨ استلم العراق ما قيمته ٣,٦ مليار دولار من السلاح، مقارنة بـ ٢,٧ مليار لسوريا و٤,٣ مليار لليبيا. وفي الفترة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، قام الاتحاد السوفياتي بتوفير ٧٠ بالمئة من مشتريات السلاح العراقي التي بلغت قيمتها ٥,٣ بليون دولار (مقارنة بأقل من ١٠ بالمئة من فرنسا)[١٨].

أما في سنوات الثمانينيات، فإن نمط الإنفاق العسكري يعكس بدرجة كبيرة تطور الحرب العراقية ـ الايرانية. والصراع المسلح بين الدولتين اجتاز مراحل متعددة يمكن اجمالها في التالي[١٩]:

المرحلة الأولى، هي مرحلة الهجوم العراقي (في الفترة بين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ ـ نيسان/ ابريل ١٩٨١). وفيها كان الاجتياح العراقي للأراضي الايرانية واندحار القوات الايرانية وسيطرة القوات العراقية على مدن عدة ومساحات شاسعة من الأراضي الايرانية، وفرضه الحصار على بعض المدن الهامة مثل عبادان وخرم شهر. وخلال هذه الفترة ازداد الإنفاق العسكري العراقي بمقدار يربو على الثلث قليلاً؛ ٣٦ بالمئة.

المرحلة الثانية، هي مرحلة توقف الهجوم العراقي، ثم بدء الهجوم الايراني المضاد، واستمرت خلال الفترة بين أيار/ مايو ١٩٨١ ـ أيار/ مايو ١٩٨٢ . وخلال هذه الفترة تمكّنت القوات الايرانية من توجيه هجمات مضادة نجحت من خلالها في طرد القوات العراقية من سوزانجرد والمناطق المحيطة بها (أيار/ مايو ١٩٨١)، رفع الحصار العراقي عن عبادان، وإجبار القوات العراقية على الانسحاب عبر نهر قارون (أيلول/ سبتمبر ١٩٨١)، استعادة السيطرة الإيرانية على المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية بستان، وقطع طرق الإمداد بين

(١٨) Chubin, Litwak and Plascov, *Security in the Gulf*, p. 79.

(١٩) لتلخيص عام عن تطور الحرب العراقية ـ الايرانية في مراحلها الأولى، انظر: طلعت أحمد مسلّم، «الصراع العراقي ـ الايراني: الصراع المسلح،» السياسة الدولية، العدد ٨٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦). أما في مراحلها الأخيرة، فانظر الدراسة المطوّلة في:

Stephen C. Pelletiere [et al.], *Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East* (Pennsylvania: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1990).

مدينتي ديزفول والأهواز (تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١)، استعادة السيطرة على بعض المرتفعات الاستراتيجية في ديزفول (آذار/ مارس ١٩٨٢) ثم نجاح ايران في استعادة السيطرة على خرم شهر (أيار/ مايو ١٩٨٢).

ويمكن المرء تلمس التكاليف الباهظة التي بدأ العراق بتحملها منذ الآن. فهذه الانحدارات المتتالية لم تكن آثارها نفسية ومعنوية فقط، وإنما بدأت تعكس نفسها على الاقتصاد العراقي بالدرجة ذاتها. خلال هذه الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) ارتفع الإنفاق العسكري العراقي بمقدار ٧٨ بالمئة، وزادت النسبة المخصصة من الناتج القومي الاجمالي لأغراض الدفاع إلى ١٩ بالمئة عام ١٩٨٢ مقارنة بـ ٦,٩ بالمئة عام ١٩٨٠. وكذلك فإن أكثر من نصف مخصصات الميزانية الحكومية (٥٠,٨ بالمئة) تمّ تحويلها إلى الأغراض العسكرية عام ١٩٨٢ مقارنة بـ ٢٧ بالمئة عام ١٩٨٠.

المرحلة الثالثة، بدء الهجوم الإيراني على العراق. فبالرغم من قرار العراق بالانسحاب من الأراضي الإيرانية في تموز/ يوليو ١٩٨٢، إلاّ أن ايران عدلت استراتيجيتها السابقة والقاضية بالدفاع عن الأراضي الإيرانية، وضمّنتها هدف تغيير النظام العراقي. وفي ١٣ تموز/ يوليو من العام ذاته بدأت ايران هجوماً شاملاً على البصرة. وقد أدّى الفشل الايراني المتتالي إلى تحوّل الحرب إلى حرب استنزاف. وقد ساعد على هذا الاستنزاف عجز العراق عن تصدير نفطه من ميناء البصرة، وإغلاق سوريا أنبوب النفط العراقي. وبالرغم من أن الإنفاق العسكري للعراق قد ازداد بمقدار ٣٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤، إلاّ أن العبء العسكري العراقي، مقاساً بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي قد ارتفع إلى ٢٤,٤ بالمئة عام ١٩٨٣، ثم إلى ٢٩,١ بالمئة عام ١٩٨٤. ولا تتوافر تقديرات عن مخصصات الميزانية للمؤسسة العسكرية، إلاّ أن من المرجح أن المساعدات المالية الخليجية قد لعبت دوراً هاماً في عدم لجوء العراق إلى قطع المزيد من أوجه الصرف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

المرحلة الرابعة، أواخر عام ١٩٨٤ ـ شباط/ فبراير ١٩٨٦، اتجه الصراع فيها من قبل كل طرف إلى تحطيم القوة الاقتصادية للطرف الآخر. وقد تمثّل ذلك في قصف المراكز الصناعية ومنشآت النفط والمنشآت الحيوية الأخرى، ثم تطور الصراع بعد ذلك ليشمل قصف ناقلات النفط والمدن الآهلة بالسكان. وكانت للعراق يد طولى في هذه المرحلة بفعل ثلاثة عوامل رئيسية؛ أولها هو حصوله على العديد من الأسلحة المتقدمة، وبالذات الطائرات المقاتلة الفرنسية والسوفياتية، وكذلك الصواريخ البالستية؛ الثاني، هو استمرار الدعم الخليجي المالي؛ والثالث، هو تمكّن العراق من تطوير بعض الصناعات العسكرية، وخاصة الصواريخ بعيدة المدى. والانخفاض في الإنفاق العسكري العراقي خلال هذه الفترة (بمقدار ٧ بالمئة بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ و١٠ بالمئة بين ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦) قد يعكس الشعور بزوال الخطر ووصول الحرب إلى طريق مسدود. إلاّ أنه قد يعكس أيضاً زيادة حجم المساعدات الخارجية

التي عملت على تخفيض الضغوط على نمط تخصيص الموارد المحلية[20]. الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي انخفض هو الآخر خلال هذه الفترة (٢٧,٥ بالمئة عام ١٩٨٥ و٢٤,٢ بالمئة عام ١٩٨٦).

المرحلة الخامسة، شباط/ فبراير ١٩٨٦ ـ آذار/ مارس ١٩٨٨، وفيها عادت المبادرة من جديد إلى يد الايرانيين، حيث نجحت ايران في احتلال شبه جزيرة الفاو في شباط/ فبراير ١٩٨٦، وغدت تشكّل خطراً حقيقياً ليس على المناطق الجنوبية من العراق وحدها، وإنما على الكويت أيضاً. وبالرغم من عدم وجود أهمية خاصة للفاو من الناحية الاستراتيجية، إلّا أن معاني هذا الاحتلال كانت منذرة بالخطر. فالعراق أصبح يعتمد بشكل متزايد على الديون الخارجية، وبالذات من البنوك الدولية. ويبدو أن المعونات الخليجية، التي تأثرت كثيراً بالتطورات في سوق النفط منذ عام ١٩٨٦، لم تكن كافية وحدها لتمويل آلة الحرب العراقية. وفي عام ١٩٨٦، كان العراق يدين للاتحاد السوفياتي والبنوك الأوروبية واليابانية بمبالغ تقارب تلك التي يدين بها للبلدان العربية. وقبل وقت قليل من سقوط الفاو، كان العراق قد نجح في اعادة جدولة ديونه. ويبدو أن المقرضين، حين اتخذوا قرار اعادة الجدولة كانوا يفترضون أن العراق سينجو من الهزيمة في الحرب على الأقل[21].

الإنفاق العسكري العراقي عاود الارتفاع من جديد عام ١٩٨٧ (بمقدار ٢١ بالمئة مقارنة بعام ١٩٨٦)، إلّا أن نسبة هذا من الناتج القومي الاجمالي بقيت تقريباً ثابتة عند معدل الربع. وأحد العوامل المساعدة هو نجاح العراق في فتح منافذ جديدة لتصدير نفطه الخام من خلال تركيا والسعودية. وفي عام ١٩٨٧ أصبح العراق ينتج حوالى ٢,٢ مليون برميل يومياً؛ أي مستوى يقارب معدلات الانتاج قبل اندلاع الحرب مع ايران.

وتتميز هذه الفترة بتكثيف القصف العراقي للمصالح والمنشآت الاقتصادية الايرانية. وقد بدأت هذه الحملة في خريف ١٩٨٦ بهجوم على مصافي النفط في أصفهان ومحطات تحميل النفط في كل من سري وجزيرة خرج. وقد عاودت هذه الحملات الجوية متابعة أهدافها في ١٩٨٧، بعد توقّف في مطلع العام ذاته نتيجة قيام ايران بشنّ هجوم واسع النطاق (كربلاء الخامسة) على البصرة. ونتيجة لهذه الهجمات، فإن الصادرات النفطية الايرانية قد انخفضت إلى مستويات متدنية تصل إلى ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً في نهاية عام ١٩٨٧ مقارنةً بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ في مطلع العام.

المرحلة السادسة، نيسان/ ابريل ـ آب/ اغسطس ١٩٨٨، وفيها تمكّن العراق من استعادة الفاو وقبول ايران بوقف اطلاق النار. وخلال هذه المرحلة (وبدءاً من الأسبوع

---

(٢٠) قدّرت مجلة الايكونومست مقدار المساعدات المالية من بلدان الخليج العربي للعراق حتى مطلع عام ١٩٨٦ بحوالى ٢٠ مليار دولار. انظر: *Economist* (20 August 1988).

(٢١) قدّرت مجلة الايكونومست ديون العراق للاتحاد السوفياتي بحوالى ١٠ بليون دولار، يضاف إليها ٢٦ بليون دولار ديون العراق للغرب. وقدّرت المجلة أن خدمة الديون العراقية للبنوك الغربية عام ١٩٨٨ قد بلغت حوالى ٧ مليار دولار بينما لا يتوافر لديه سوى ٢ بليون دولار. انظر: المصدر نفسه.

الأخير من شهر شباط/ فبراير ١٩٨٨) بدأ العراق بإطلاق الصواريخ بعيدة المدى على المدن الايرانية. وخلال الفترة بين شباط/ فبراير - نيسان/ ابريل ١٩٨٨ أطلق العراق أكثر من ١٢٠ صاروخاً على كل من طهران، أصفهان، ومدينة قم. وبالرغم من انخفاض الإنفاق العسكري العراقي خلال هذه الفترة، إلاّ أن العبء العسكري بقي ثابتاً تقريباً.

وستبقى الحرب بين العراق وايران، التي استمرت ثماني سنوات، وكانت كفيلة بتدمير قدر كبير من الهياكل الأساسية والمنشآت الاقتصادية، وسقوط مئات الآلاف من القتلى والجرحى، ستبقى مجالاً واسعاً للدراسة والبحث. إلاّ أن دروساً ثلاثة تبدو بارزة للعيان: **الأول**، هو أن العراق، بالرغم من نجاحاته الأولية في المعارك، قد دخل الحرب دون أن يكون لديه خطة مسبقة لإنهائها، أو وضع تصور لكيفية إنهائها، سواء بالوسائل الحربية أو السلمية. وبالرغم من أن أهداف العراق قد تغيّرت أثناء الحرب، إلاّ أن القيادة العراقية، التي توقعت نصراً سريعاً، قد أصبحت غير قادرة على تخليص نفسها حالما بدأت الحرب[٢٢]. **الثاني**، هو أن العراق قد اختار الاعتماد بشكل أكبر على قوة عظمى واحدة للحصول على احتياجاته العسكرية، خاصة في المراحل الأولى من الحرب، ولم يقم بمحاولة موازنة علاقاته العسكرية والأمنية مع دولتين أو أكثر. ولذا، فإن مصدر السلاح كان له تأثير كبير في العراق. **الثالث**، هناك عوامل خارجية لعبت دوراً هاماً في تحديد استراتيجية العراق العسكرية. أحدها قد يكون نتيجة الخطأ في الحساب أو عدم اكتمال الرؤية. ومن هذه، مثلاً، توجه، أو موقف الدول الكبرى خلال المراحل الأولى من الحرب. ففي الغرب كان هناك قلق بشأن عدم الانتظام في إمدادات النفط، وكذلك قلق من انتشار فكر الثورة الإيرانية. ولكن كان لديهم قناعة بأنه ليس لديهم سوى القليل مما يمكن عمله لإيقاف انتشار هذه الأفكار، وأيضاً كانت لديهم القناعة بأن كلاً من الطرفين لن يكون بمقدوره تحقيق نصر، ومن ثم فإن الصراع سيصل إلى طريق مسدود، والذي هو أفضل الحلول. وكان لدى كل من القوتين العظميين طموح بأن الحرب ستمكنهما من تعزيز علاقاتهما مع الحكومة الجديدة في ايران، ولذا فإنهما لن يسمحا بنصر عراقي كاسح[٢٣].

ج - ايران

تعود جذور تكوين المؤسسة العسكرية الإيرانية الحديثة إلى الشاه، الذي امتزجت لديه أحلام الماضي بإمكانات الحاضر بالرجوع كقوة عظمى. وبرامجه التسلحية كانت تفوق حاجة ايران الأمنية، وفي كثير من الأحيان كان يتصرف خارج حدوده، مثل دوره في الخليج، أو في مساعدة عُمان في محاربة الثورة في ظفار. وربما عزّز من شعوره هذا مبدأ نيكسون الذي كان يدعو إلى الركون إلى قوى اقليمية ومحاولة تعزيزها كبديل من التدخل الأمريكي في المناطق الساخنة.

---

(٢٢) Christine Moss Helms, *The Iraqi Dilemma: Political Objectives Versus Military Strategy* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1983), p. 80.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٠.

والمخاطر الثلاثة التي تحيق بإيران، من وجهة نظر الشاه، تندمج في حركة واحدة مع الاتحاد السوفياتي الذي يحاول اخضاع ايران من خلال الدول التابعة أو الحليفة له؛ العراق من الغرب، والهند وافغانستان من الشرق. الهند والعراق وقّعا اتفاقية صداقة متبادلة مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧١ و١٩٧٢ بالتتابع، ويقومان بتسليح جيشيهما بالأسلحة والعتاد السوفياتي. وعلى حدود ايران الشرقية يمكن الاتحاد السوفياتي استغلال المشاكل العرقية والأقليات، وكذلك الصراع الهندي ـ الباكستاني. وفي غرب ايران، كان لدى العراق امكانية لإثارة العرب من سكان خوزستان وكذلك الأكراد[٢٤].

وقد ساعد الارتفاع الهائل في دخل ايران النفطي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، ساعد الشاه على صياغة دور أمني لإيران طموح جداً. وأخذاً بالاعتبار القوة المالية الجديدة لإيران وامكاناتها الصناعية المستقبلية، فإن الشاه كان يتصوّر أن ايران يمكن أن تصبح «القوة الخامسة». والعديد من الأنظمة الدفاعية والمعدات العسكرية المتقدمة التي تم شراؤها خلال السبعينيات كان من المتوقع لها أن تخدم كمانع أو حاجز ضد هجوم سوفياتي، ويمكنها أيضاً اعطاء القوات البحرية عمقاً استراتيجياً أكبر في المحيط الهندي ضد التهديد من القوى المتوسطة والقوات الثورية. وخارج حدود ايران فإن حجر الزاوية في مفهوم الشاه للأمن الاقليمي كان يعتمد على القوات الجوية التي صمّمت لحماية ايران ضد العراق وحماية باكستان ضد الهند[٢٥]. في مطلع السبعينيات، وفي السنوات التي سبقت ارتفاع أسعار النفط، حققت الزيادات في الإنفاق العسكري الإيراني معدلات ملحوظة؛ ٤٦ بالمئة بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، و٥٢ بالمئة بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣. ولكن ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ قد أدى إلى مضاعفة الإنفاق العسكري مرة ونصف في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. واستمرت معدلات النمو في السنوات اللاحقة موجبة، وإن كانت كل من السنوات ١٩٧٦ و١٩٧٧، وهي السنوات التي تلت توقيع اتفاقية الجزائر الحدودية بين ايران والعراق، قد شهدت معدلات نمو متواضعة في الإنفاق العسكري الإيراني؛ ٣ بالمئة، و١٨ بالمئة بالتتابع، (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٦)).

ويُظهر مؤشر العبء العسكري؛ الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي، أن ايران هي من الدول التي خصصت معدلات عالية نسبياً من دخلها القومي لمجهودها الدفاعي. وفي النصف الثاني من السبعينيات كان متوسط هذا العبء يقارب ١٢ بالمئة سنوياً، وهو ضعف المتوسط العالمي. أما مخصصات الدفاع في الميزانية العامة الإيرانية فكانت تصل إلى ثلث اجمالي الانفاق العام، وهي أيضاً معدلات مرتفعة بالنسبة الى المستويات العالمية.

وقد كان الشاه إبّان حركة التسلح الايرانية، يرفض المنطق القائل إن السلاح هو بديل الغذاء (gun vs. butter). وكان ينظر إلى القضية من منظور مختلف قائلاً: ما الفائدة من

---

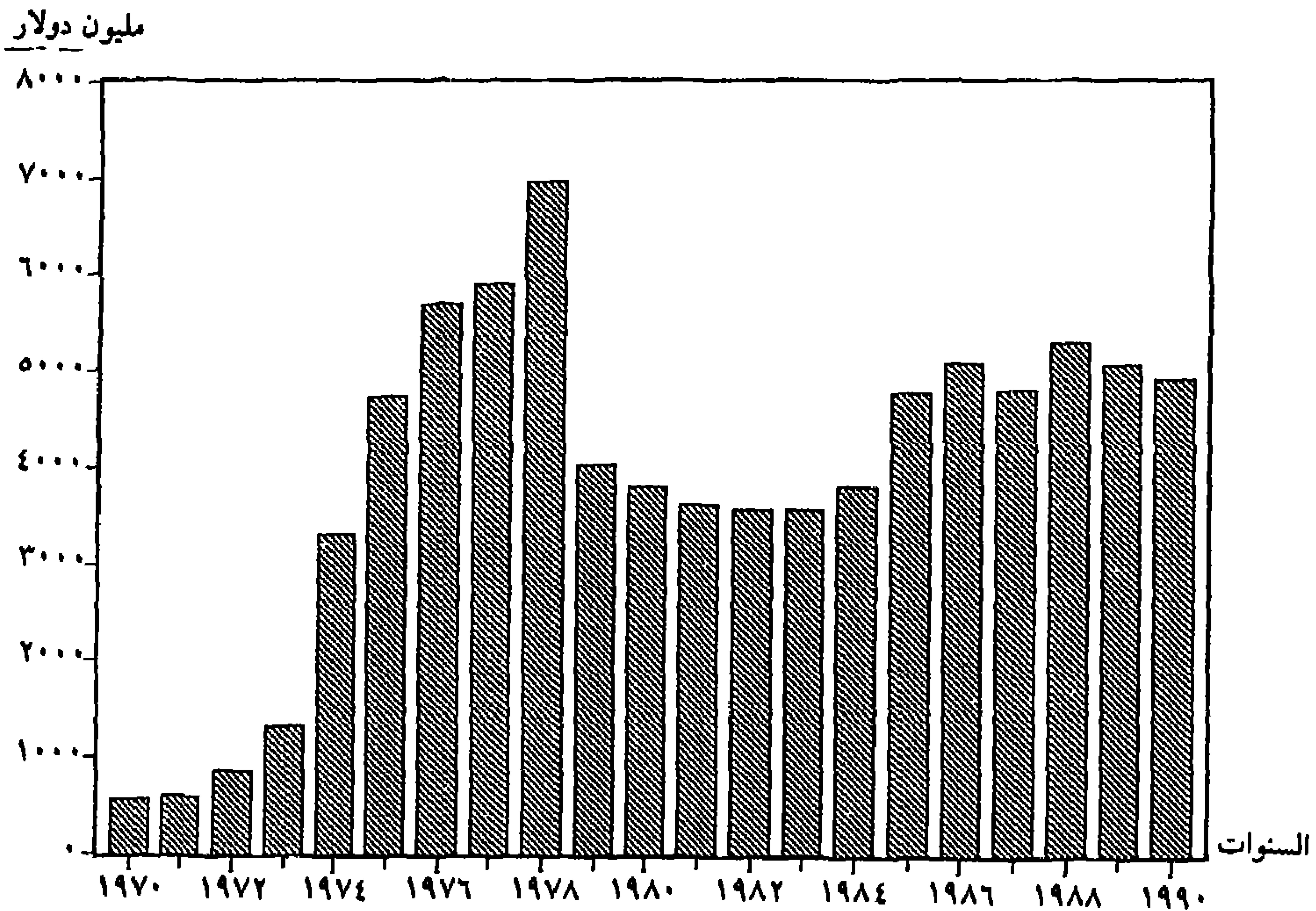
(٢٤) Ann T. Schulz, «Iran,» in: Kolodziej and Harkavy, eds., *Security Policies of Developing Countries*, p. 250.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

امتلاك صناعات متقدمة واقتصاد رائد في دولة يمكن أن تركع أمام قوة أي معتدٍ. وعندما سئل عمّا إذا كانت الرغبة في الحصول على قوة عظمى التي تتمثّل في الإنفاق الدفاعي هي متناقضة أو متفقة مع الجهود لتحقيق أقصى تنمية اقتصادية ممكنة، أجاب: «إنها ليست متوافقة، بل هي ضرورية، والواحدة منهما لا قيمة لها بدون الأخرى. وليست هناك قوة اقتصادية بدون قوة عسكرية»[٢٦].

شكل رقم (٤ - ٦)

تطور الإنفاق العسكري في ايران بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠



ويبدو أن محاولة الشاه لردم فجوة الثقة بنظامه من خلال برامج التسلح قد وسعت بشكل مبالغ فيه من أعباء ايران الاقتصادية، كما زادت بالدرجة ذاتها من أعبائه السياسية. فقدرات ايران الصناعية محدودة، وظاهرة الفقر شائعة بدرجة واسعة. وفي عام ١٩٧٥، وبينما كانت مصروفات الدفاع تستحوذ على ثلث مخصصات الميزانية، كان ترتيب ايران ٨٥ من بين

(٢٦) Robert E. Looney and R. West, «The Role of Military Expenditures in Pre-Revolutionary Iran's Economic Decline,» in: Looney and West, *Third World Military Expenditure and Arms Production,* p. 117.

دول العالم في معدلات التعليم، و١٠٦ في معدلات وفيات الأطفال(٢٧).

ومع ذلك فإن قدرة ايران العسكرية قد تمّ تقييدها بفعل الصراعات السياسية الداخلية، وكذلك بسبب الاعتماد على الخارج في إمدادات السلاح. وفي كثير من الأحيان كان الوضع الأمني للنظام السياسي الحاكم يحدّد السياسة العسكرية أكثر مما تحدده المقتضيات الأمنية الوطنية أو أمن الدولة. وقد استخدم الشاه الحرس الامبراطوري المسلح بالدبابات والناقلات العسكرية لحماية عرشه من الانقلابات المحتملة. وقد أدت شكوكه بولاء المؤسسة العسكرية له إلى تعطيل الوحدات المحمولة جوّاً من التدريبات المستمرة. وغياب التنسيق بدا واضحاً خلال الحرب مع العراق، والذي كان نتيجة طبيعية لذلك التاريخ الطويل من الانفصام، وكذلك للفوضى التي صاحبت الثورة.

وإبّان حكم الشاه، كان للجيش وظيفة اجتماعية تتمثل في أنه مصدر رئيسي للتوظيف، خاصة بين أبناء القرى. وفي عام ١٩٦٧ كان هناك ما يقارب من ٣٠٠,٠٠٠ رجل في القوات المسلحة يمثّلون ٣ بالمئة من جملة العاملين، وحوالى ٥ بالمئة من العمالة في غير قطاع الزراعة. وثورة أسعار النفط غيّرت على شكل عميق علاقة المؤسسة العسكرية بسوق العمل. وبينما كانت المؤسسة العسكرية مجالاً لتوظيف المبرزين أيضاً، فإن المنافسة التي تولّدت من قبل القطاع الخاص قد جعلت الوظيفة العسكرية أقل جاذبية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الوظائف الفنية التي بدأ القطاع العسكري يعاني نقصاً حاداً فيها بعد عام ١٩٧٤(٢٨).

إلاّ أن تركيبة الجيش الايراني بصورته تلك قد تعرّضت لهزّة عنيفة من جراء قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩. وقد أدت عمليات الفصل التعسفي التي لحقت بالجيش الايراني والتطهير المتلاحق إلى آثار مدمرة في تركيبة الجيش وفاعليته. وقد قدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن في تموز/ يوليو ١٩٧٩ أن حوالى ٦٠ بالمئة من أفراد الجيش الإيراني قد هرب أو تسرّب (حوالى ١٧١,٠٠٠). السبب الآخر لهذا الانخفاض كان نتيجة الخطوات التي اتخذها رجال الثورة بإحداث تصفيات واسعة وطويلة المدى هدفت إلى تحييد القوة المضادة للثورة. وبحلول خريف عام ١٩٨٠، كان قد نجم عن هذه العمليات اعتقال ومحاكمة وسجن أو إعدام ما يقارب من ١٠,٠٠٠ شخص. ولكن يمكن القول إن الهجوم العراقي على ايران قد أنقذ البقية الباقية من الجيش الإيراني، وساعده على استعادة مكانته وسمعته المفقودة(٢٩). إلاّ أنه، وبالوقت نفسه، فإن ايران منذ سقوط الشاه قد عانت انقطاعاً شبه كامل في الإمدادات الغربية من الأسلحة الرئيسية. وبالوقت نفسه فإن أحداث الثورة، ثم الحرب مع العراق قد أدّت إلى توقف في أوجه عديدة من التدريبات العسكرية المتقدمة، ثم إن عدم قدرة ايران على ايجاد مصدر موثوق ومعتمد ومستمر للذخائر وقطع الغيار كان من شأنه خلق فوضى في النظام الدفاعي والتمويني ونظام الإمدادات، وأصبحت المصادر الحديثة

---

(٢٧) Schulz, Ibid., p. 262.

(٢٨) Looney and West, Ibid., pp. 118-119.

(٢٩) William F. Hickman, *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982* (Washington, D.C.: Brookings Institute, 1982), p. 1.

للتسلح هي الصين وكوريا الشمالية ودول العالم الثالث الأخرى.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه بشأن ايران، هو قدرتها بعد قيام الثورة، وبالرغم من حرب ضارية استمرت لمدة ثمانية أعوام، من المحافظة على معدلات للإنفاق العسكري منخفضة بمقاييس منطقة الشرق الأوسط وبالمقاييس العالمية أيضاً. فمتوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦ كانت ٣,٤ بالمئة، وهو معدل يقل عن خمس نظيره في كل من العراق والسعودية. وإذا ما استمرت ايران على هذا المنوال، فقد يساعدها ذلك على أن تصبح قوة اقتصادية ذات شأن في المنطقة.

د ـ تركيا

ضمُّ تركيا إلى هذه المجموعة من الدول يحتاج إلى شيء من التبرير. فتركيا تشترك في حدود جغرافية مع دولتين عربيتين، هما سوريا والعراق، بالإضافة إلى حدودها مع ايران. وبالرغم من وجود بعض المشاكل الحدودية بين كل من تركيا وسوريا، المتمثّلة في لواء الاسكندرون الذي ضم إلى تركيا بناء على استفتاء جرى عام ١٩٣٩، بينما تعتبره سوريا امتداداً طبيعياً لحدودها الشمالية؛ وكل من تركيا والعراق، المتمثّل تاريخياً في قضية الموصل، وفي الثمانينيات في قضية المياه، إلاّ أن كلتا الدولتين العربيتين لجأتا إلى الطرق الدبلوماسية لحل مشاكلهما مع تركيا. ولا يبدو أن هناك سباق تسلح بين هاتين الدولتين العربيتين وتركيا. فمعامل الارتباط بين الإنفاق العسكري لكل من سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، هما ٠,٤٥٧٦ و٠,٣٦٨٥ بالتتابع، وهي معاملات تدل على علاقة ارتباط غير قوية. وبالمقابل فإن معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري الإيراني والتركي هو ٠,٨٦٥٧، وهو يدل على علاقة ارتباط قوية. وهكذا، فإن التسلح التركي يثير القلق الإيراني، مما يدفعها إلى زيادة معدلات تسلحها، وهذا الأخير بدوره يثير قلق جيران ايران من العرب (العراق وبلدان الخليج العربي). إلاّ أنه ومع ذلك، فإن اهتمام تركيا خلال المرحلة الماضية كان يبدو متركزاً على علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي من جهة، وخلافها مع اليونان من جهة ثانية[٣٠].

وتركيا، مدركة للمأزق الجغرافي الذي تحتله، والذي يجعلها بمحاذاة دولة عظمى؛ الاتحاد السوفياتي، وبسيطرتها على المضائق التركية الاستراتيجية؛ مضيق الدردنيل ومضيق البوسفور، اختارت لنفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ترتيبات أمنية تعتمد على علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وعضويتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو). والأمن التركي يتأثر بعاملين أساسيين: (١) طبيعة العلاقات بين القوتين العظميين وآثارها في تركيا باعتبارها مجاورة إحديهما، وفي الوقت ذاته حليفة الطرف الآخر. وعلاقة التنافس بين القوتين العظميين

---

(٣٠) للمناقشة حول إشكالات تركيا الأمنية، انظر: ديغو بازوغلو سيزر، **سياسات تركيا الأمنية**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٣٧ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)؛ دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، ادارة الأبحاث بالكونغرس الأمريكي، **تركيا: صعوبات وآفاق**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، وخليل الشقاقي، «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٤، العدد ٩٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨).

تـزيد من مخـاطر تـورطها في صراع لا مصلحـة لها فيـه، خصوصـاً في ظـل سيـاسـة الاتحـاد السـوفياتي السلميـة تجاه تـركيا. وقـد ازدادت أهمية تـركيا في هـذا الشأن بعـد سقوط الشـاه وخسارة محطات الإنذار والمراقبة الأمريكية في ايران، وبروز القواعد التركيـة كمراكـز للتحقّق من استجابة الاتحاد السوفياتي لاتفاقيـة «سالت ـ ٢». (٢) قـرب تركيـا من الشرق الأوسط، مع كل ما يميّز هذه العلاقة من أحداث تاريخية ومصالح مشـتركة، ثم تـزايد الاهتـمام العالمي بمنطقة الشرق الأوسط بسبب النفط والـوجود الإسرائيـلي. وفي السبعينيات والثـمانينيات ازداد تأثر تركيا بالمنطقة العربية بسبب حرب تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٧٣، وارتفـاع أسعار النفط وآثـاره المـدمـرة في الاقتصـاد الـتركي، والحـرب العـراقيـة ـ الايـرانيـة، ثم الغـزو العـراقي للكويت[٣١]. وقد لخّص سيزر المأزق الأمني لتركيا بقوله: «إن قيمة تركيا بالنسبة إلى الأطراف الخـارجية لا تضعهـا في وسط التنافس بـين القـوى العـظمى فحسب، بـل تؤدي إلى تعقيـد علاقاتها مع جـيرانها وأصدقـائها العـرب الذين يملكـون حريـة الارتباط سيـاسياً مـع أي من القوتين العظميين مع التمتع في الوقت نفسه بالانفصال مادياً عن كلتيهما»[٣٢].

ويلاحظ من الشكل رقم (٤ ـ ٧) ارتفاع الإنفاق العسكـري التركي ارتفـاعاً ملحـوظاً عام ١٩٧٥. وقد كان السبب الرئيسي لذلك هو التدخـل العسكري في قـبرص عام ١٩٧٤، وكذلك تجدد الخلافـات مع اليـونان بشـأن التنقيب عن النفط في بحر ايجـه في شباط/ فـبراير ١٩٧٤. وقد فاقم من مشاكل تركيا خلال هذه الفترة عاملان هامان هما: (١) ارتفـاع أسعار النفط الذي فاقم من مشاكل تركيا الاقتصـادية؛ فـتركيا تعتمـد على النفط المستـورد لسد ٨٠ بالمئة من احتياجاتها. وقد قـدّرت تكاليف استـيراد النفط في السبعينيات بحـوالى ٣ ـ ٤ مليار دولار. وقد أدّى ذلك إلى تدهور في ميزان المدفوعات، وموجات حادّة من التضخم ربت على ٧٠ بالمئة سنوياً، وارتفـاع معدلات البـطالة. وقـد لجأت الحكـومة الـتركية إلى تخفيض قيمـة عملتها مرتين خلال عقد السبعينيات، ١٩٧٠ و١٩٧٨ ـ ١٩٧٩[٣٣]. (٢) التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا بسبب الخلاف حول مشكلة قبرص مما أدى إلى فـرض حظر عـلى شحن السلاح والمعدات العسكرية الأمريكية إلى تركيا منذ ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٥ وحتى ٢٦ أيلول/ سبتمـبر ١٩٧٨. وقد أدى هـذا إلى زيـادة أعبـائهـا العسكـريـة والبحث عن بـديـل تسليحي آخر. كان متوسط العبء العسكري التركي؛ الإنفاق العسكـري كنسبة من النـاتج القومي الإجمالي، في النصف الأول من السبعينيات ٤,٤ بالمئـة، وهو دون المتـوسط العالمي. وفي سنوات الأزمة القبرصية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧) ارتفع هذا العبء إلى حوالى ٦,١ بالمئة، وهو مضاه للمعدلات العالمية، وكـذلك المعـدلات السائـدة في الدول الأعضـاء في حلف النـاتـو.

---

(٣١) انـظر: تركي عـلي الربيعـو، «تركيـا والـنظام الاقليمي العـربي: المؤشـرات والتـطورات، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠،» الفكـر الاستراتيجي العـربي، السنة ١٠، العـدد ٣٨ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، ومحمود عـلي الداود، «العلاقات العربيـة ـ التركيـة والعوامـل المؤثرة فيهـا،» المستقبل العـربي، السنة ٥، العـدد ٤٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢).

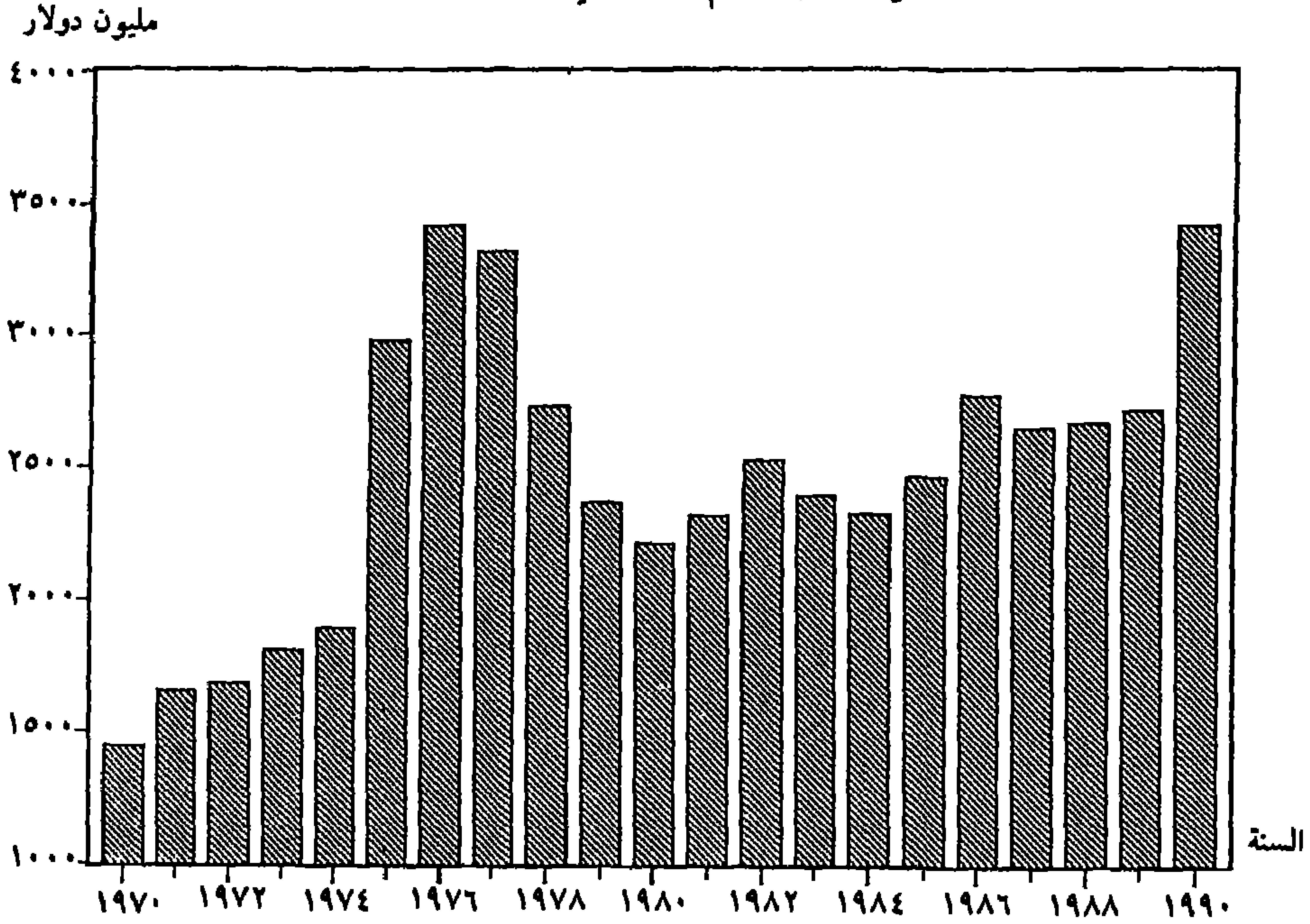
(٣٢) سيزر، المصدر نفسه، ص ٧.

(٣٣) الشقاقي، «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية،» ص ٤٢.

الإنفاق العسكري التركي كنسبة من الإنفاق العام ارتفع هو الآخر خلال سنوات الأزمة إلى حوالى ربع الميزانية بعد أن كان متوسطه في النصف الأول من السبعينيات يقارب الخمس.

شكل رقم (٤ - ٧)

تطور الإنفاق العسكري في تركيا بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠



إلّا أن سنوات الثمانينيات قد جاءت بتطورات محابية لتركيا عموماً. فمجيء الرئيس ريغان إلى الحكم في الولايات المتحدة، وتجدّد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وتسارع سباق التسلح، والغزو السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، والثورة الإسلامية في ايران في العام ذاته، هذه جميعاً دفعت الولايات المتحدة إلى اعادة الاهتمام بتركيا كحليف استراتيجي، سواء كان في المواجهة مع الاتحاد السوفياتي أو كنقطة ارتكاز لحماية امدادات النفط. وقد أذنت حكومة الرئيس ريغان بإعادة تقوية الجيش التركي وإمداده بأحدث الأسلحة والتجهيزات العسكرية، كما أقدمت على زيادة المساعدات العسكرية لتركيا من ٢٥٠ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٤٦٥ مليون دولار عام ١٩٨٣، ثم إلى ٧٥٥ مليون دولار عام ١٩٨٤. وأصبحت تركيا تحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم الاستفادة من المساعدات الأمريكية بعد اسرائيل ومصر[٣٤].

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٠.

ورافق نجاح تركيا الاقتصادي في الثمانينيات، بعد مجيء حكومة أوزال التي اتبعت سياسة اقتصادية تحررية وإلغاء الدعم وتشجيع الصادرات، قدرتها على الحفاظ على أدنى معدلات من العبء العسكري. وباستثناء عام ١٩٩٠، الذي قام فيه العراق باجتياح الكويت، وازدادت فيه أهمية تركيا كنقطة مواجهة بين قوات التحالف وبين العراق، فإن العبء العسكري التركي، سواء تمّ قياسه بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي، أو نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام، قد حافظ على معدلات تقل عن متوسط المعدل العالمي.

٢ ـ المجموعة الثانية: دول الطوق العربي واسرائيل

كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا يزال، هو جوهر الصراع في المنطقة العربية، وفي ما يتعارف عليه بالشرق الأوسط. والصراع بطبيعته هو صراع حضاري، وصراع وجود؛ أي أن بقاء واستمرار أي من الأطراف يحتّم فناء، أو الضعف الدائم للطرف الآخر. وقد امتاز هذا الصراع بخاصيتين أساسيتين:

الأولى، أنه بالرغم من أن البلدان العربية المحيطة باسرائيل؛ بلدان المواجهة أو الطوق، هي الأطراف المعنية بشكل مباشر بادارة الصراع، إلّا أن البلدان العربية جميعها باختلاف أنظمتها السياسية المتعاقبة، كانت دائماً تعتبر القضية الفلسطينية أو الصراع مع اسرائيل، قضية العرب جميعاً، ولذا كانت منخرطة، بدرجات متباينة، في شؤون هذا الصراع. وبالمقابل فإن اسرائيل التي كانت معنية بشكل خاص بمواجهة البلدان العربية المحيطة بها، كانت دائماً تسعى إلى تحقيق توازن استراتيجي مع مجموع البلدان العربية.

الثانية، أن الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمختلف مراحله، وبسبب التفكّك السياسي في الوطن العربي، كان صراعاً بين الكم العربي والكيف الاسرائيلي. ولذا، فإن هذا الصراع تجاوز جوانبه العسكرية في الكثير من الأحيان من قبل البلدان العربية ليركّز على محاولات لإعادة توحيد هذا الكم المشتت إلى وحدة، أو إلى اعطاء الكم العربي بعداً نوعياً، بينما اشتملت الاستراتيجية الاسرائيلية بشكل دائم على عناصر من شأنها ضمان استمرار التمزّق العربي. وبما أن «الكيف الاسرائيلي لا تتوافر له في اطار المشروع الصهيوني امكانات كبيرة للتطور الكمي، فإن احتمالات حدوث تغير «نوعي» أو كيفي مؤثر في الجانب العربي ذي «الكم» الهائل نسبياً تنطوي على مخاطر جسيمة على اسرائيل. وهذا يعني تالياً، أن أحد الأهداف الاسرائيلية الأساسية كان دائماً منع، أو عرقلة، أو على الأقل تحييد أي تطور كيفي أو نوعي»(٣٥).

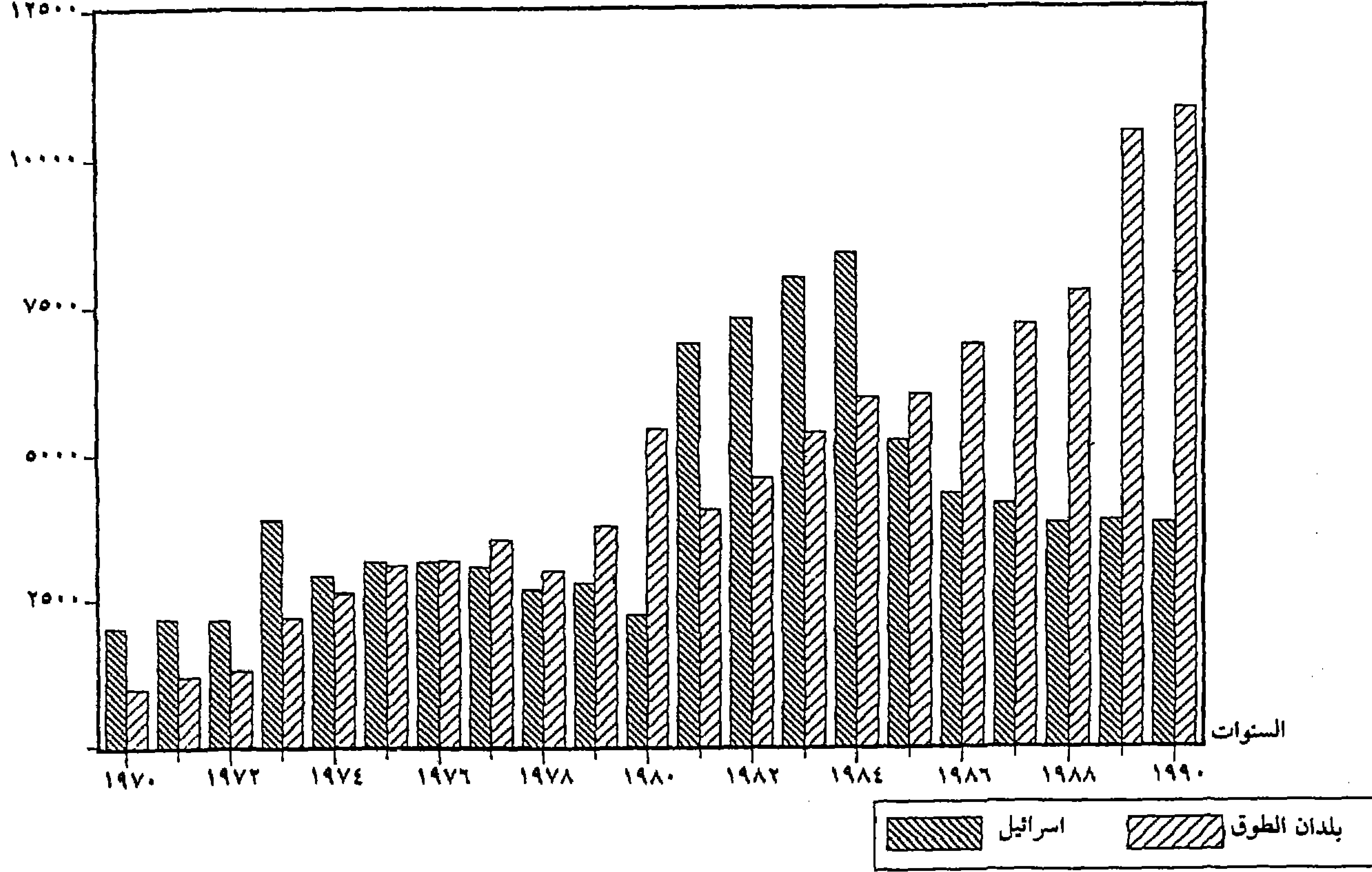
وقد حاولت اسرائيل المحافظة على ميزان استراتيجي يحفظ لها التفوق العسكري، بهامش كبير، مع دول المواجهة العربية على الأقل. وقد نجحت في تحقيق ذلك في سنوات الستينيات ومطلع السبعينيات. والشكل رقم (٤ ـ ٨) يصوّر العلاقة بين الإنفاق العسكري الاسرائيلي والانفاق العسكري لمجموع البلدان العربية المجاورة بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف

---

(٣٥) أسامة الغزالي حرب، مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «العرب والعالم» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٢ ـ ٢٣.

شكل رقم (٤ - ٨)

مقارنة الإنفاق العسكري بين بلدان الطوق العربي واسرائيل، ١٩٧٠ - ١٩٩٠



الثابتة لعام ١٩٨٥. وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٠ بلغ الإنفاق العسكري لإسرائيل ضعف مثيله في بلدان المواجهة. وفي السنوات الثلاث التالية (١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣) انخفضت هذه النسبة قليلاً، ولكن بقي الإنفاق العسكري الإسرائيلي يفوق حوالى ١,٨ مرة مقدار الإنفاق العسكري لدول الطوق العربي. ولكن هذه المعادلة قد انقلبت بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

معدلات نمو الاقتصاد الاسرائيلي في الفترة التي تلت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ انخفضت بحدّة. فالناتج القومي الاجمالي ازداد بمعدلات متوسطة تبلغ ٣,٣ بالمئة في السنة خلال السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ مقارنة بمعدلات متوسطة تبلغ ٩,٢ بالمئة في السنة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢. وبالمقابل، فإن معدلات النمو الاقتصادي في دول المواجهة العربية قد تسارع إلى ٨ بالمئة في السنة. هذه التطورات كان من شأنها إغلاق الفجوة الاقتصادية بين دول المواجهة واسرائيل؛ أي أن الفجوة التي كانت تنكمش في الماضي بدأت بالنمو مرة أخرى. والناتج القومي الاجمالي الكلي لبلدان المواجهة، الذي كان يشكل ١,٥ (مرة ونصف) حجم الاقتصاد الاسرائيلي، قد ازداد إلى ١,٩ مرة عام ١٩٧٩. وقد تضافرت عوامل عديدة لتحدّ من النمو الاقتصادي الاسرائيلي، منها ركود اقتصادي حاد فاق ذلك الذي ساد في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، واستمرار الجهود العسكرية بشكل كبير، ثم أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، وسياسات اقتصادية غير ملائمة(٣٦).

وتحت ظروف التباطؤ الاقتصادي وازدياد حدّة الإنفاق العسكري، فإن العبء العسكري (مقاساً بنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الاجمالي) في اسرائيل قد ازداد من ٢٣,٨ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٧ بالمئة عام ١٩٧٥. وباستثناء عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، اللذين انخفض فيهما العبء العسكري إلى ما يقارب ٢٠ بالمئة، فإن القطاع العسكري الاسرائيلي بقي يحصل على حوالى ربع الناتج القومي (جدول رقم ٤ ـ ٥). نسبة الإنفاق العسكري إلى الانفاق العام في اسرائيل هي الأخرى قد ازدادت بمعدلات كبيرة في الفترة التي سبقت وتلت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ (جدول رقم (٤ ـ ٦)). وبلغت هذه النسبة حوالى ٤٨ بالمئة عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٧٣ قفزت إلى حوالى ٥٥ بالمئة وحافظت على هذه المعدلات العالية حتى أواخر العقد السابع عندما بدأت تنخفض إلى حوالى ثلث مخصصات الميزانية. وقد تزامن ذلك بشكل سببي مع مفاوضات السلام مع مصر، ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩. وبالمقاييس الحقيقية، فإن نفقات اسرائيل الدفاعية قد ازدادت بمعدلات نمو سنوية تصل إلى ٥,٣ بالمئة خلال فترة السبعينيات، وهي أسرع بكثير من معدلات نمو الناتج القومي. وقد تم تحويل حوالى ثلث الزيادة في الموارد الاقتصادية التي تحققت بين ١٩٧٢ و١٩٨٥ إلى الدفاع، بينما لم يتم تحويل أي شيء إلى الاستثمار. ولكن ينبغي الانتباه

---

(٣٦) E. Sheffer, «The Economic Burden of the Arms Race Between the Confrontation States and Israel,» in: Zvi Lanir, ed., *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics* (New York: Praeger, 1985), p. 151.

إلى أنه كانت هناك زيادة كبيرة في تدفقات رأس المال من الخارج، من ١,٨ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى حوالى ٤ مليارات دولار في النصف الأول من الثمانينيات. وقسم كبير من هذه الزيادة جاء على شكل مساعدات عسكرية مباشرة من الحكومة الأمريكية. ولكن الى جانب النمو في تدفقات رأس المال من الخارج، فإن الاقتصاد الاسرائيلي قد عانى تدهوراً في معدلات التبادل التجاري (Terms of trade)، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الحاجة إلى دفع حوالى ملياري دولار إضافية للواردات من النفط. وهذا العبء الاقتصادي الإضافي للوقود المستورد قد امتص تقريباً كل الزيادة في رأس المال المتدفق من الخارج.

جدول رقم (٤ - ٥)

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في بلدان الطوق، واسرائيل، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
مصر	١٦,٢	٣٥,٤	٦,٥	٥,٨	٤,٦
سوريا	١١,٩	١٦,٢	١٧,٣	١٥,٦	١٣
الأردن	١٧,٨	١٩,٨	١٣,٨	١٣,٦	١٠,٩
لبنان	٢,٨	٤,٢	٤,١	—	—
اسرائيل	٢٣,٨	٢٦,٧	٢٥	١٤,٤	٨,٤

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Ibid.

جدول رقم (٤ - ٦)

الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام في بلدان الطوق، واسرائيل، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
مصر	٣٢,٤	٣٥,٥	١٥,٧	٢٢,١	١٠,٧
سوريا	٣٧,٦	٣٣,٩	٣٥,٨	٤٢	٦٩,٨
الأردن	٤١	٢٣,٤	٣٥,٨	٣٤,٦	٣٢,٧
لبنان	١٧,٤	١٥,٧	٢٢,٣	—	—
اسرائيل	٤٧,٦	٤٥,٦	٣٦,٨	٢٧,٢	٢٥,٢

المصدر: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), Ibid.

وأزمة الطاقة أثّرت في الاقتصاد الاسرائيلي عن طريقين: الأول، هو أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام، شبيهاً بما حصل في الدول الأخرى المستوردة للنفط. الثاني هو أنه أصبح على اسرائيل أن تتنافس مع دول قد غنمت من ارتفاع أسعار النفط. وبعد عام ١٩٧٣ كان هناك ارتفاع في النمو الاقتصادي في دول المواجهة التي استفادت بطريق مباشر وغير مباشر من أزمة النفط. فمصر وسوريا تصدّران كميات من النفط الخام، وإن كانت محدودة، ولذا فهما قد استفادتا من الارتفاع في الأسعار. وبجانب ذلك فإن هذه الدول، بالإضافة إلى الأردن، تستلم معونات مالية سخية من البلدان النفطية، هذا عدا عن ارتفاع حجم تحويلات العاملين من البلدان النفطية إلى البلدان المصدّرة للعمالة(٣٧).

ويقدّر رأس المال المتدفق من الخارج لبلدان المواجهة، كما هو الحال في اسرائيل بحوالى ٤ مليارات دولار في السنة. ولكن هذا قد صاحبه تحسّن في معدلات التبادل التجاري سببه ارتفاع أسعار النفط، وكذلك ارتفاع قيمة تحويلات العاملين في الخارج. وكنتيجة لذلك فإن البلدان العربية المواجهة لإسرائيل كانت قادرة على تحرير نفسها من قيود النقص في العملة الصعبة، واستطاعت تحقيق معدلات نمو تصل إلى ٨ بالمئة في السنة خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ مقارنة بمعدلات متوسطة تصل إلى ٤,٤ بالمئة خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٢. هذه التطورات مكّنت البلدان العربية، وبالذات سوريا والأردن من زيادة قدرتها العسكرية، وبلغ مقدار الإنفاق العسكري لبلدان المواجهة العربية عام ١٩٨٠ حوالى ٢,٥ مرة مثيله الاسرائيلي(٣٨). ولكن هذا الميزان قد اختل بشكل مثير خلال السنوات الأربع التالية (١٩٨١ - ١٩٨٤) بسبب الاستعدادات الاسرائيلية لاجتياح لبنان، ثم قيامها بهذا الاجتياح عام ١٩٨٢. أما في النصف الثاني من الثمانينيات فقد استطاعت بلدان الطوق العربية تحقيق زيادة في انفاقها العسكري بحيث أصبح يفوق مثيله في اسرائيل بمقدار ضعفين أو ثلاثة. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى قيام اسرائيل بتخفيض إنفاقها العسكري؛ العبء العسكري الاسرائيلي انخفض إلى ١٤,٤ بالمئة عام ١٩٨٥، وإلى حوالى ٩,٢ بالمئة عام ١٩٩٠، كما أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام الاسرائيلي هو الآخر قد انخفض من حوالى ٤٦ بالمئة في منتصف السبعينيات الى حوالي ٢٥ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. وقد كانت اسرائيل قادرة على انتهاج مثل هذه السياسة في أعقاب خروج مصر من ساحة المواجهة عملياً بعد اتفاقيات كامب ديفيد. وقد وفّرت هذه الاتفاقية لاسرائيل الحماية والأمن أكثر مما قام بتوفيره أي نصر عسكري اسرائيلي أو دعم عسكري أمريكي(٣٩).

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٣٩) Anthony H. Cordesman, «The Middle East and the Cost of the Politics of Force,» *Middle East Journal,* vol. 40, no. 1 (Winter 1986), p. 10.

أ ـ مصر

لعل أهم ما يلفت نظر الباحث حين دراسة الاعتبارات الاستراتيجية المحدّدة لسياسات مصر الأمنية هو معلمان بارزان في تاريخ مصر المعاصرة؛ **الأول**، هو عدد المرات التي تحوّلت بها تصورات مصر إلى هيكل القوة العالمي، والاستجابة السياسية السريعة لهذه التغيرات، مما دفع مصر إلى أن تغير تحالفاتها تغيراً كاملاً في فترة قصيرة من الزمن، متحوّلة من الاعتماد على بريطانيا، إلى حركة عدم الانحياز، ثم إلى التحالف مع الاتحاد السوفياتي، ثم إلى التنصّل من هذا التحالف، ثم إلى أن تصبح دولة مساندة ومؤيدة للغرب. **الثاني**، هو تغيير جذري وهائل في المفاهيم أيضاً على المستوى الاقليمي. مرة ثانية تمثّلت في تحوّل دائري؛ فخلال عقدين ونصف تحوّلت مصر من قائد غير منازع للوطن العربي إلى دولة مقاطَعة من قبل الأقطار العربية بعد انسحابها من أهم صراع قد انخرطت فيه، وذلك بعد اتفاقيات السلام مع اسرائيل. ولهذا، فإن سياسة مصر الأمنية، كما يدلّ على ذلك هذان المستويان من التحليل، كانت دينامية، ومحاولة وضعها في إطار أو هيكل نظري ينبغي أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار[٤٠].

ولكن في كلا هذين التحوّلين، فإن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً هاماً في صياغة الأمن القومي المصري. وبقي هذا الاعتبار ثابتاً بالرغم من تغيّر الحكومات خلال الفترة المذكورة. ومشكلة مصر الاقتصادية تتمثّل أساساً في ازدياد الهوّة بين الموارد المحدودة والزيادة المتسارعة في عدد السكان. والمأزق الأساسي الذي يواجه مصر هو قضية (الفقر والقوة) على العكس تماماً من المأزق الذي يواجه بلدان الخليج أو السعودية، وهو الصراع بين الثروة والضعف. ومن أجل الحصول على الموارد فإن على مصر اتباع سياسة خارجية فاعلة ونشطة في منطقة تمزّقها الصراعات، ومليئة بالأعداء المحتملين. ولكي تستطيع مصر القيام بمثل هذا الدور فإن عليها المحافظة على قوة عسكرية، وعدم الانخراط في صراعات لا تتناسب ومواردها المحدودة. وهذا المأزق هو في لبّ السياسة الأمنية لمصر، الذي حاول السادات، من خلال مبادرة السلام، الخروج منه[٤١].

ومنذ ثورة ١٩٥٢، فإن سياسات مصر الأمنية اتسمت بطابعين: **الأول**، هو أن «مصالح» مصر و«المخاطر» التي تحيق بها تتجاوز حدودها الجغرافية. ولذا، فهي كانت ولا تزال قوة اقليمية فاعلة تحاول تحقيق أهدافها الوطنية أو الأهداف القومية، من منظور الإدارة السياسية، ومن خلال الأدوات الدبلوماسية أو العسكرية. والثاني، هو المزج الكامل لمفهومي أمن الدولة وأمن النظام. وأي تهديد لأي منهما يعتبر تهديداً للآخر، يبرر حشد الموارد لمواجهته. وبالرغم من أن هذه كانت خاصية امتاز بها العديد من الأنظمة العربية، إلّا أن مما عزّز هذا المفهوم في حالة مصر هو الشعار القومي الذي رفعه النظام الحاكم، ووجود تقليد

---

(٤٠) Gabriel Ben-Dor, «Egypt,» in: Kolodziej and Harkavy, eds., *Security Policies of Developing Countries*, pp. 179-180.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

قديم من الدولة المركزية، ووجود حجم سكان كبير ومتجانس.

والإنفاق العسكري المصري، كما يصوّره الشكل رقم (٤ ـ ٩) قد ازداد زيادة ملحوظة عام ١٩٧٣ (حرب تشرين الأول/ اكتوبر) والسنوات الأربع التالية لـه (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧). وقد كان متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة حوالى ١١ بالمئة. ولكن نظراً إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة فإن النتيجة كانت تناقصاً ملحوظاً في وزن النفقات الأمنية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من ٣٦,٥ بالمئة عام ١٩٧٤ إلى ١٣,٣ بالمئة عام ١٩٧٩، ثم إلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٨١. وعلى العكس من الفترة بين حربي حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، فإن مصر لم تحول أي موارد اضافية إلى نفقات الدفاع في الفترة بعد ١٩٧٣، وقامت باستخدامها لأغراض الاستثمار والاستهلاك. وقد مكّنها ذلك من زيادة حجم الاستثمارات كنسبة من الناتج القومي من ١٢ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى ٢٥ بالمئة في منتصف الثمانينيات. وقد ساعدت عوامل عديدة على تسارع معدلات النمو الاقتصادي، منها زيادة الكميات المصدّرة من النفط، وارتفاع أسعار النفط، وتوسّع حجم تحويلات العاملين المصريين في الخارج، وزيادة قيمة الرسوم على العبور في قناة السويس، وتوسّع الدعم الخارجي، وتجميد النفقات العسكرية في مصر. وهذا الأخير أصبحت لـه نتائج بالغة الأهمية على توازن القوى في المنطقة، وذلك لأن مصر حتى عام ١٩٧٣ كانت تشكّل حوالى ٧٠ بالمئة من القوة العسكرية لبلدان المواجهة العربية[٤٢].

ومنذ منتصف الثمانينيات بدأت مصر تعاني مصاعب اقتصادية هائلة تمثّلت في ركود اقتصادي فاقم منه انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، وجمود معدلات تحويلات العاملين في الخارج، والمساعدات الخارجية. ومنذ عام ١٩٨٦، فإن المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلي الاجمالي كانت أقل من ٣ بالمئة سنوياً، والاستثمارات قد انخفضت بدرجة كبيرة، ومعدلات التضخم السائد أصبح متوسطها حوالى ٢٥ بالمئة سنوياً، كما ازدادت المديونية للخارج إلى حوالى ٤٧ مليار دولار أمريكي. وعجز الميزانية المتفاقم وارتفاع تكاليف خدمة المديونية الخارجية قد خلقا ضغوطاً على الإنفاق العام الحكومي في اقتصاد يتميز بحجم كبير من القطاع العام. والنتيجة هي هبوط في مستويات خلق الوظائف في القطاع العام وتجميد معدلات الأجور، وتخفيض في مستويات الدعم للسلع والخدمات. وستكون آثار هذه السياسات، الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات تأثيرها في الوضع الأمني في مصر، عميقة وواسعة[٤٣].

والشكل رقم (٤ ـ ٩) يُظهر أن الإنفاق العسكري المصري بالقيم الثابتة قد عاود الارتفاع منذ عام ١٩٨٦، وقد سجّلت الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ارتفاعاً ملحوظاً بلغت قيمته

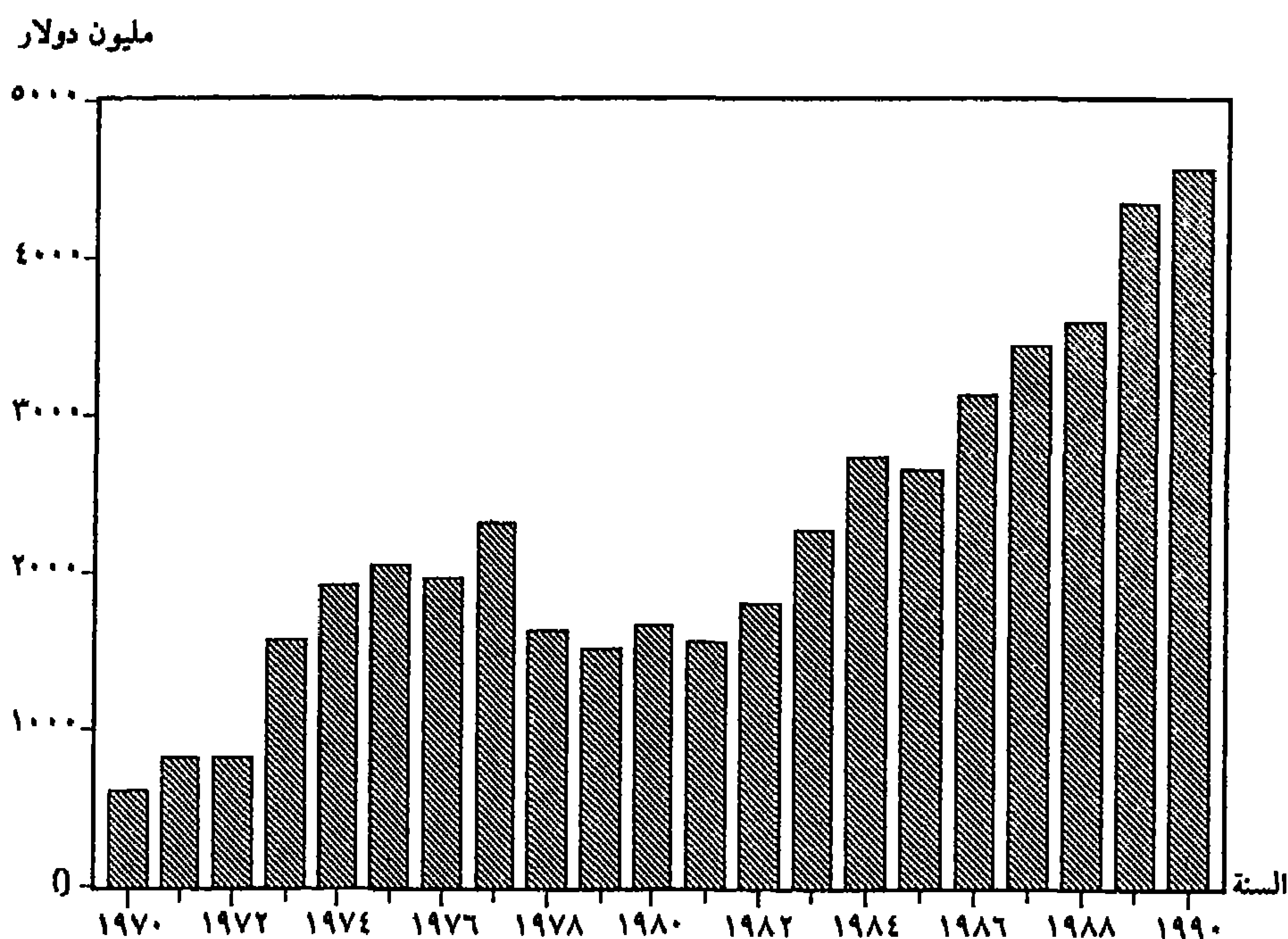
---

(٤٢) Sheffer, «The Economic Burden of the Arms Race Between the Confrontation States and Israel,» p. 154.

(٤٣) World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment: Country Study* (Washington, D.C.: [World Bank], 1991), p. 1.

شكل رقم (٤ ـ ٩)

تطور الإنفاق العسكري في مصر بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



٢١ بالمئة. وقد يكون ذلك نتيجة استعادة مصر دورها الاقليمي بعد إلغاء قرارات المقاطعة العربية، ورغبة مصر في اتخاذ خطوات حقيقية لتحديث جيشها وأنظمتها الدفاعية. ومصر قد بدأت ببرنامج لتنويع أنظمتها العسكرية والدفاعية منذ مطلع السبعينيات، وزادت وتيرته بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. وقد بدأت في الحصول على طائرات ميراج ـ ٣ وميراج F-1 من فرنسا من خلال السعودية والكويت، وكذلك في التفاوض للحصول على طائرات جاغوار (Jaguar) البريطانية ـ الفرنسية الصنع(٤٤).

ومصر، بمواردها المحدودة، لم تكن قادرة على مواصلة دعم جيش بذلك الحجم، ولذا كان أمامها أن تلجأ الى الاقتراض من الخارج للحصول على الأنظمة الدفاعية المتقدمة. ولكن هذا يشكّل خطورة في الاعتماد على القوى الخارجية. وفي مرحلة من المراحل اضطرت مصر إلى رهن قيمة صادرات محصولها من القطن للدول الاشتراكية، وفي حالات أخرى كان على

---

(٤٤) Ben-Dor, «Egypt,» p. 192.

البلدان الخليجية أن تضمن هذه الصفقات. والمتضمنات السياسية لهذه التبعية الثقيلة كانت واضحة بما فيه الكفاية، في وقت فقدت فيه مصر القدرة على المناورة التي منحتها إياها قيادتها لحركة عدم الانحياز. والمأزق الذي نجم عن مثل هذه الاستراتيجية تمثل في السؤال التالي: هل من المجدي الاستمرار في تقوية المؤسسة العسكرية لتعزيز القدرة على التعامل مع التهديدات الخارجية، في حين أن تقوية المؤسسة العسكرية تؤدّي إلى الاعتماد على الخارج، مما من شأنه خلق تهديدات أكبر من تلك التي دعمت المؤسسة العسكرية لمواجهتها.

وبشكل عام، فإن ضعف مصر في الجانب التقاني (التكنولوجي) كان يشكّل أكبر القيود على القوة العسكرية المصرية. والبنية التحتية كانت تبدو وكأنها غير قادرة على امتصاص أو استيعاب التقانة المتقدمة، مما أدى إلى ضعف في الصيانة، وضعف في الجاهزية القتالية، وخاصة في مجال السلاح الجوي[٤٥].

ب ـ سوريا

عملية اعادة التسلح السورية، بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كانت هي الأسرع بين بلدان المواجهة العربية. وفي عام ١٩٧٩ كان الإنفاق العسكري السوري بالأسعار الثابتة يعادل عشر مرات مستوياته عام ١٩٧٢. ونسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من حوالى ١٠ بالمئة قبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ إلى ٢١ بالمئة عام ١٩٧٩. وخلال فترة السبعينيات ظلت المؤسسة العسكرية تستحوذ على أكثر من ثلث الميزانية العامة، وفي عام ١٩٧٩ بلغت هذه النسبة ٤١ بالمئة.

وهناك ثلاثة عوامل أساسية قد تسبّبت في زيادة الإنفاق العسكري السوري بهذه الدرجات المتسارعة: **الأول**، هو خروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل، وزيادة العبء على الجبهة السورية. وقد أصبحت السياسة السورية الجديدة تقوم على أساس المساواة الاستراتيجية مع اسرائيل. وقد تعززت هذه القناعة بعد المواجهة في لبنان. ومن وجهة نظر سوريا، فإن عدم التوازن الاستراتيجي قد سمح لإسرائيل بالاستمرار في احتلال الجولان، واجتياح لبنان، وقصف المفاعل النووي في العراق. ومن هنا فإن اعادة التوازن هو وحده كفيل بإيقاف اسرائيل[٤٦].

الثاني، هو تدخل سوريا في لبنان بعد انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، ووجود القوات السورية على جبهتين: اسرائيل ولبنان. ونشر الجنود السوريين في لبنان قد اعتراه تغيرات كبيرة. فحتى منتصف ١٩٨٥ كان حوالى نصف الجيش السوري المجهز للقتال منتشراً في لبنان. ولكن بسبب انسحاب الجيش الاسرائيلي من جنوب لبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٥، فإن سوريا قامت بسحب نصف قواتها من لبنان؛ ويتضمن ذلك فرقتين عسكريتين.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

(٤٦) A. Levran, «Syria's Military Strength and Capability,» *Middle East Review*, vol. 19, no. 3 (Spring 1987), p. 10.

وإعادة الانتشار هذه مكّنت الجيش السوري من التدريب، وأيضاً القدرة على تركيز ست فرق في منطقة دمشق ـ مرتفعات الجولان[٤٧]. وعموماً فإن تدخل سوريا في لبنان قد انطوى على تكاليف باهظة لسوريا، تمثّل في زيادة أعبائها العسكرية. الثالث، هو توسع القاعدة الاقتصادية السورية التي ساعدت على الاستمرار في برامج التسلح. وقد شهدت سوريا في السبعينيات، وخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، موجة انفتاح اقتصادي وحركة استثمار واسعة. وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار النفط والمساعدات الاقتصادية العربية. وارتفعت قيمة الصادرات النفطية السورية من ١٣٠ مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى ٢,٤ مليار ليرة سورية عام ١٩٧٥. ومنذ عام ١٩٧٤ فإن صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية كوّنت معظم الصادرات. وقد شكّلت هذه حوالى ٥٨ بالمئة من الصادرات عام ١٩٧٧، و٧٢ بالمئة عام ١٩٧٩، وحوالى ٧٩ بالمئة عام ١٩٨٠. ولكن هذه النسبة عادت إلى الإنخفاض مع التدهور في أسعار النفط عام ١٩٨٦، وتراجعت إلى ٤٢ بالمئة[٤٨].

ولكن في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات بدأ الاقتصاد السوري يعاني مظاهر أزمة حادة تمثّلت في ركود اقتصادي، ومعدلات تضخم عالية، راوحت حوالى ٣٠ بالمئة. وبعد الأزمة السياسية في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠؛ التي تمثّلت في مواجهة مسلحة بين الحكومة السورية وقوات المعارضة الاسلامية، فإن الحكومة السورية الجديدة برئاسة عبد الرؤوف الكسم بدأت باتخاذ خطوات اصلاح اقتصادي استهدفت أساساً تخفيض حدّة التفاوت في الدخول بين أفراد الشعب، واستهدفت تلك الخطوات بشكل خاص الفئات الجديدة من الوسطاء والسماسرة وتجار العملة. ومنذ عام ١٩٨١ اتبعت سوريا سياسة عامة ذات طابع تقشفي. ومعدلات نمو الإنفاق العام أصبحت أقل من معدلات التضخم، مما يعني تخفيض الإنفاق العام بالقيم الحقيقية. وهذه التخفيضات أثّرت في مخصصات الاستثمار في الميزانية العامة. وانخفضت نفقات التنمية، التي كانت تتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة من الميزانية الحكومية إلى ٤٠ بالمئة منذ عام ١٩٨٧ والسنوات التي تلتها[٤٩].

وقد فاقم من الأزمة الاقتصادية في سوريا في الثمانينيات عاملان هامان؛ **الأول**، هو انخفاض حجم الدعم المالي العربي منذ عام ١٩٨٣. والمعونات المالية العربية زادت زيادة كبيرة بعد مؤتمر بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ لبلدان الرفض العربي، وذلك إثر زيارة الرئيس السادات للقدس. وتقدر قيمة المعونات الاقتصادية التي استلمتها سوريا بحوالى ١,٦ مليار دولار سنوياً خلال الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨١، وهذا يمثّل ضعف المستويات التي كانت سائدة في السنوات السابقة لعام ١٩٧٩. والدعم المالي من البلدان النفطية بدأ بالانخفاض نتيجة هبوط العائدات النفطية، وكذلك تحويل جزء كبير من الدعم المالي إلى

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٨) Volker Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 1 (Winter 1992), p. 38.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

العراق في حربه مع ايران. وبالرغم من أن سوريا قد وعدت بمساعدات تقدّر بحوالى ١,٨ مليار دولار سنوياً وفقاً لمقررات مؤتمر بغداد، فإنها استلمت فقط مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. وسبب بقاء هذا الدعم بتلك المعدلات هو استمرار ليبيا في دفع حصتها، بالإضافة إلى مساهمة ايران بحوالى ٢٠٠ مليون دولار على شكل صادرات نفطية. ولكن المساعدات الايرانية لم تكن ثابتة بسبب تقلّب قيمة وحجم الصادرات النفطية نتيجة القصف العراقي المركّز لمجمّعات النفط الايرانية(٥٠). والثاني هو تدهور قيمة الصادرات النفطية السورية نتيجة تدهور الأسعار عام ١٩٨٦. وبالرغم من زيادة حجم الناتج من النفط الخام السوري من ١٧٦ ألف ب/ي عام ١٩٨٥ إلى ٣٠١ ألف ب/ي عام ١٩٨٩، إلاّ أن ايرادات النفط قد انخفضت من ٧٩٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٥ إلى ٣٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٦. ولكن نتيجة سياسات أوبك التثبيتية للأسعار بعد ذلك، ومعاودة أسعار النفط الاسمية الارتفاع مرة أخرى، فإن عائدات سوريا النفطية قد ارتفعت مرة أخرى في السنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠.

ويُظهر الشكل رقم (٤ ـ ١٠) أن الإنفاق العسكري السوري قد ازداد زيادة كبيرة عام ١٩٨٠، وهو العام الذي تلا توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، مما زاد في الأعباء العسكرية على الساحة السورية. وارتفعت نفقات الدفاع السورية بالقيم الحقيقية عام ١٩٧٩ بمقدار ٨١ بالمئة، وبحوالى ٩١ بالمئة عام ١٩٨٠. إلاّ أن ما يثير الانتباه في الشكل البياني المذكور، هو أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ لم تكن له أي آثار في الإنفاق العسكري السوري في تلك السنة أو السنوات التالية. وقد دفعت تلك الملاحظة أحد الباحثين العرب إلى القول إن سوريا كانت على علم بالغزو أو كانت تتوقع حدوثه على الأقل، قبل وقوعه(٥١). ولكن ما ينبغي ملاحظته إجمالاً أن قاعدة سوريا الاقتصادية صغيرة نسبياً. فالناتج القومي الاجمالي فيها يبلغ ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٧٩، وهو يشكل ٥٥ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في اسرائيل. وفي أواخر الثمانينيات اتّسعت هذه الفجوة ليشكل الناتج القومي الاجمالي في اسرائيل أقل قليلاً من ثلاثة أضعاف مثيله السوري.

وهناك ملاحظتان ختاميتان بشأن العبء العسكري في سوريا؛ **الأولى**، أن إحصاءات التجارة الخارجية لا تتضمن قيمة الواردات من السلاح، ولذا فإن الباحث يسعه الافتراض أن الاحصاءات المنشورة عن الإنفاق العسكري لا تشمل مشتريات السلاح، أو تحوي جزءاً صغيراً منها. ويبدو واقعياً أن واردات السلاح لم تؤثر في مخزون سوريا من العملات الصعبة، لأن تلك الواردات يتم تمويلها إما من طريق المساعدات العربية أو القروض من الاتحاد السوفياتي. وبعض صفقات السلاح السورية مع الاتحاد السوفياتي أو دول أوروبا الشرقية كان يتم من خلال المقايضة، ولذا، لم تكن سوريا مضطرة إلى الدفع بالعملات الصعبة. **الثانية**،

---

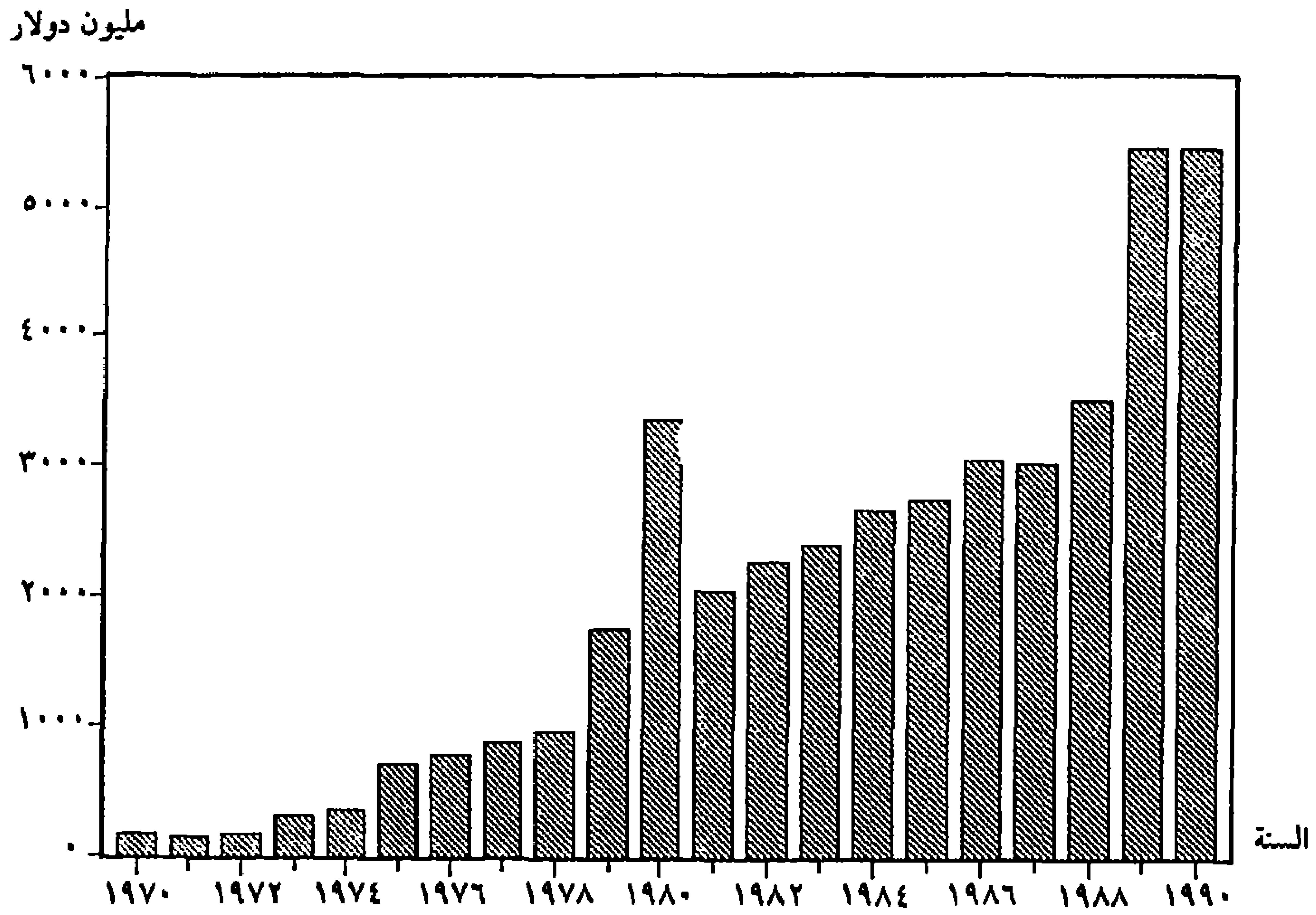
(٥٠) Levran, Ibid., p. 9.

(٥١) صالح عبد الرحمن المانع، «الإنفاق العسكري وسباق التسلّح في الدول العربية: دراسة مقارنة،» مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، السنة ١٦، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٨)، ص ٣٠.

أن العبء العسكري السوري تمثّل بصور أخرى كان من شأنها التأثير في سوق العمل وإعاقة جهود التنمية. وأوضح الأمثلة على ذلك هو تشكيل الجيش السوري، أو نسبة أفراد القوات المسلحة إلى اجمالي القوى العاملة. والقوات النظامية السورية، والتي يبلغ ربع عددها من المجنّدين الإلزاميين الذين تأخر صرفهم من الخدمة، أو تمّ استدعاؤهم، هذه القوات تشكّل حوالى ٢٠ بالمئة من قوة العمل (التي يقدر عددها بـ ٢,٣ مليون فرد). واستدعاء الاحتياطي فقط يحرم الاقتصاد السوري من حوالى ٨ بالمئة من قوة العمل[٥٢].

شكل رقم (٤ - ١٠)

تطور الإنفاق العسكري في سوريا بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠



ج - اسرائيل

هناك ثلاثة اعتبارات أساسية تحدّد استراتيجية اسرائيل العسكرية؛ الاعتبار **الأول**، هو ادراك القادة الاسرائيليين بأن دولة اسرائيل تقوم على أرض مغتصبة. وهذه الأرض تعود إلى شعب يتمتع بعمق استراتيجي كبير يمتد إلى جميع أنحاء الوطن العربي. وإذا كان بإمكان اسرائيل التغلّب على مشاكلها الأمنية قصيرة المدى من خلال التحالف مع الولايات المتحدة،

---

(٥٢) Levran, Ibid., p. 8.

فإن المدى الطويل قد يحمل في طياته تغيّرات تؤدي إلى رجحان كفة البلدان العربية. وقد فاقم من مشاكل اسرائيل موقعها الجغرافي الذي يؤدي إلى انكشافها أمنياً. فاسرائيل محاطة بطوقين، يتكوّن الأول منهما من أربع دول عربية إحداها مصر التي تعتبر قوة كبرى بالمقاييس الاقليمية؛ والثاني هو عمق عربي غني بالموارد البشرية والطبيعية. والحدود الاسرائيلية قبل حرب عام ١٩٦٧ كانت عرضة لخطر هجوم عربي، مما يجعل الدفاع عن مراكز السكان من الصعوبة بمكان. المسافة بين اسرائيل على البحر المتوسط والمواقع العسكرية العربية في الضفة الغربية، التي تشمل الممر الساحلي بين الميناء الرئيسي في حيفا والمركز التجاري في تل أبيب، تقل غالباً عن عشرة أميال. وفي أوسع نقطة لها، قرب مدينة ديمونة في النقب، فإن عرض حدود اسرائيل هو ٦٥ ميلاً فقط. وفي معظم المواقع لا يوجد هناك موانع أو دفاعات طبيعية أو حواجز لتمنع تقدم القوات المهاجمة. والمراكز السكنية في اسرائيل في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وبالذات القدس وحيفا، وكذلك تل أبيب والقواعد الجوية الرئيسية، هي على مقربة ساعات قليلة من القوات البرية العربية، وبعضها يقع في نطاق الرماية المدفعية. هذا الموقع الجغرافي خلق شعوراً بالانكشاف، مما كان له أثر كبير في تحديد نظرة اسرائيل الأمنية. وقد ساعد على ذلك مزيج من النظرة التاريخية والنفسية والمعتقدات الدينية(٥٣). **الثاني**، هو التمويل. فإسرائيل غير قادرة على تمويل متطلباتها الأمنية، كما تتصورها هي، دون مساعدة عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة. وتمويل المؤسسة العسكرية بالإنفاق العسكري المعلن الذي لا يشتمل على الصناعات العسكرية الاسرائيلية، وكذلك برنامج التسلح النووي وجهود الاستيطان في الأراضي المحتلة، كان يستحوذ على ربع قيمة الناتج القومي الإجمالي في سنوات السبعينيات. وفي سنوات الحرب، مثل عام ١٩٧٣، فإن هذه النسبة قد قفزت إلى حوالى ٣٤ بالمئة. يضاف إلى ذلك أن نصيب الإنفاق العسكري من الإنفاق العام في سنوات السبعينيات كان لا يقلّ بالمتوسط عن ٤٠ بالمئة، وكلا المعدلين يعتبران من أعلى المعدلات السائدة في العالم. **الثالث**، هو الصناعة العسكرية الاسرائيلية التي نشأت لتلبّي احتياجات اسرائيل من الآلات والمعدات العسكرية والذخائر، ولكنها غدت في ما بعد عرضة للتغيّرات الاقتصادية والتقنية. ويشكّل نشاط انتاج السلاح في اسرائيل نصيباً كبيراً من النشاط الصناعي الكلي. وبشكل خاص فإن الاستثمار في القطاع الدفاعي يشكّل ما يقارب ٥٠ بالمئة من الاستثمار الصناعي في اسرائيل، وما يقارب ربع العمّال المشتغلين في الصناعة ينخرطون في مشاريع صناعية عسكرية، بينما تولد تقريباً ربع الصادرات الاسرائيلية (باستثناء الألماس) من الصناعات في قطاع الدفاع. وتعتمد ثمانٍ من عشرين شركة مساهمة كبرى بشكل كبير على صفقات الدفاع، في حين إن ثلاثاً من الشركات الخمس الكبرى في اسرائيل معنية بشكل أساسي بانتاج السلع والخدمات لقطاع الدفاع(٥٤). ووجود صناعة عسكرية بهذا الحجم،

---

(٥٣) انظر: B. Reich, «Israel,» in: Kolodziej and Harkavy, eds., *Security Policies of Developing Countries*, p. 205.

(٥٤) A. Mintz and M. Ward, «The Political Economy of Military Spending in Israel,» *American Political Science Review*, vol. 83, no. 2 (June 1989), p. 523.

ومملوكة في أجزاء كبيرة منها من قبل القطاع العام قد عنى ثلاثة مقتضيات أساسية: (أ) أن صناعة السلاح كانت ولا تزال مكوّناً هاماً وحاسماً في التأثير في التنمية الاقتصادية في اسرائيل. وهي بالرغم من أهميتها للأمن القومي الاسرائيلي، إلّا أن عليها أيضاً أن تخضع لاعتبارات كفاءة الأداء الاقتصادي، سواء على المستوى الجزئي أو المستوى الكلي. ونظراً إلى ضيق السوق المحلية، فإن على هذه الصناعات أن تجد لها منافذ خارجية للتصدير، ومن ثم الخضوع لمنافسة حادة من قبل الصناعات الأخرى التي يعتبر البعض منها أكثر كفاءة، خاصة تلك التي من الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. (ب) ان التقدم التقني السريع في مجال صناعة الأسلحة والأسلحة المضادة قد خلق لإسرائيل اشكالية كبرى. فقد أصبحت أمام خيار بين تفضيل الصناعة المحلية، ومن ثم التخلّف في الحصول على أحدث التقنيات، أو الاستيراد من الخارج وإغلاق بعض الصناعات المحلية، مع ما يتضمنه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية، أو تقديم الدعم السخي لها مع تحمّل الآثار الكلية المترتبة على سياسات الدعم مثل عجز الميزانية أو رفع معدلات الضرائب. (ج) وحيث إن هذه الصناعة ضخمة، فإن احتمالات التدليس أو التلاعب في احصاءات الانفاق العسكري تصبح أكثر وقوعاً. وأكثر من ذلك، فإن هناك احتمالات بالتلاعب السياسي في ميزانيات الدفاع المحلية. فقد تتولّد لدى متّخذي القرار السياسي قناعة بأن الإنفاق العسكري والصناعات العسكرية المحلية يمكن استخدامها كأداة من أدوات التدخل في النشاط الاقتصادي أو وسيلة لإدارة الاقتصاد السياسي المحلي. وهذا الحجم الهائل من الموارد يمكن توظيفه لحفز الأرباح المتدنية للشركات، والحصول على الدعم السياسي قبل الانتخابات. وبالرغم من أن الاعتبارات الأمنية تلعب دوراً رئيسياً في التأثير في الإنفاق العسكري، فإن المنافسة الانتخابية والقلق بشأن مستقبل الشركات الكبرى يؤثر أيضاً في قرارات الإنفاق. والقطاع العسكري في اسرائيل يعتبر آلية الحكومة الرئيسية، كأداة مالية، لتحفيز النشاط الاقتصادي والتأثير في الانتخابات[٥٥].

وقد حافظت اسرائيل، للاعتبارات السابقة، على معدلات نمو عالية للإنفاق العسكري، وينطبق ذلك على الفترة السابقة، والتي لا تشملها دراستنا. ففي سنوات الخمسينيات والستينيات كان متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري يصل إلى ٣٠ بالمئة. وخاضت اسرائيل خلال هذه الفترة حربين؛ ١٩٥٦ و١٩٦٧، وفيهما ارتفع الإنفاق العسكري بنسبة ١١٥ بالمئة و٩١ بالمئة بالتتابع. وحتى لو استبعدت هاتان السنتان، فإن متوسط معدل النمو السنوي سيبقى بحدود ٢١ بالمئة، وهو من أعلى المعدلات في العالم[٥٦].

وقد كانت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بكل المقاييس، نقطة تحوّل في الصراع العربي ـ الاسرائيلي سواء كان على الصعيد العسكري أو الاقتصادي؛ فالفترة التي أعقبت

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٣١.

(٥٦) لمناقشة تطور الإنفاق العسكري الإسرائيلي في الفترة قبل السبعينيات، انظر: عبد الرحمن حسن صبري، **أثر الإنفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠**، كتاب الفكر الاستراتيجي العربي؛ ٣ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٣).

الحرب شهدت تصعيداً في درجة سباق التسلح في المنطقة عموماً، كما شهدت تحوّلات في مصادر التسلح أيضاً، وأبرزها تحوّل اسرائيل من فرنسا كمصدر أولي للسلاح إلى الولايات المتحدة. ونتجت زيادة حجم الإنفاق العسكري الاسرائيلي خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ بفعل عاملين هامين: أولهما، الجهد الإضافي الجديد الذي وقع على اسرائيل نتيجة الاحتلال الاستيطاني للأراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧. وقد استلزم ذلك الإبقاء على قوات نظامية كبيرة نسبياً للمحافظة على الأمن، وكذلك لضمان عدم شن هجوم مباغت من قبل البلدان العربية. وثانيهما، هو حرب الاستنزاف التي شنّتها البلدان العربية بدءاً من ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨ على جميع الجبهات الثلاث، وإن كان نصيب الجبهة المصرية هو الأوفر. الإنفاق العسكري الاسرائيلي ارتفع خلال عام ١٩٦٩ بمقدار ٢٣,٥ بالمئة، وفي عام ١٩٧٠ زاد بمقدار ٣٩ بالمئة. ويقدّر أحد الباحثين الاسرائيليين أن ميزانية الدفاع الاسرائيلية قد زادت بين حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ثلاث مرات ونصف تقريباً، وأنها زادت بنحو ٢٠ بالمئة بالنسبة الى المعدلات الحقيقية[٥٧].

وخلال الفترة تحت الدراسة، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، يمكن ملاحظة التوجهات العامة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي كما هي مصورة في الشكل رقم (٤ ـ ١١).

١ ـ ان منحنى تطور الإنفاق العسكري بالقيم الجارية والثابتة يتمحور حول ذروات تاريخية تمثّل فترات احتدام الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ١٩٧٣ و١٩٨٢، وخلال هذه الفترات يتجه الإنفاق العسكري الى الارتفاع بشكل كبير في الأشهر أو السنة السابقة للحرب، ويبقى في معدلات مرتفعة خلال الأشهر أو السنوات اللاحقة، تبعاً لطبيعة الحرب ومدتها وآثارها.

٢ ـ الارتفاع في الإنفاق العسكري كان مصحوباً بزيادة في حصة المعدات المستوردة من الخارج كنسبة من اجمالي الإنفاق العسكري، وكنسبة من الناتج القومي الإجمالي، وكنسبة من فائض الواردات. وبالرغم من هذا التزامن، فإن الارتفاع في اجمالي الإنفاق العسكري كان كافياً للسماح للانتاج المحلي من المعدات العسكرية بالنمو بسرعة كبيرة. وهذا النمو كان حافزاً للنمو في الصادرات العسكرية.

والإحصاءات السنوية تظهر قفزة في الواردات في الأعوام ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، وفي كل حالة كانت تتبع بسنتين أو ثلاث من سنوات الذروة، سببها بشكل أساسي هو استلام المعدات والتجهيزات العسكرية التي تم شراؤها أثناء الحرب أو بعدها مباشرة. ومعها يرتفع نصيب الإنفاق العسكري المحلي الذي يعكس تكاليف التدريب على المعدات الجديدة. وعند شراء معدات جديدة، تكون الحاجة الى عدد أكبر من القوى العاملة، وبذا ترتفع تكاليف التدريب والصيانة، وكذلك يحدث تحوّل تدريجي في نمط الانتاج المحلي من الذخائر

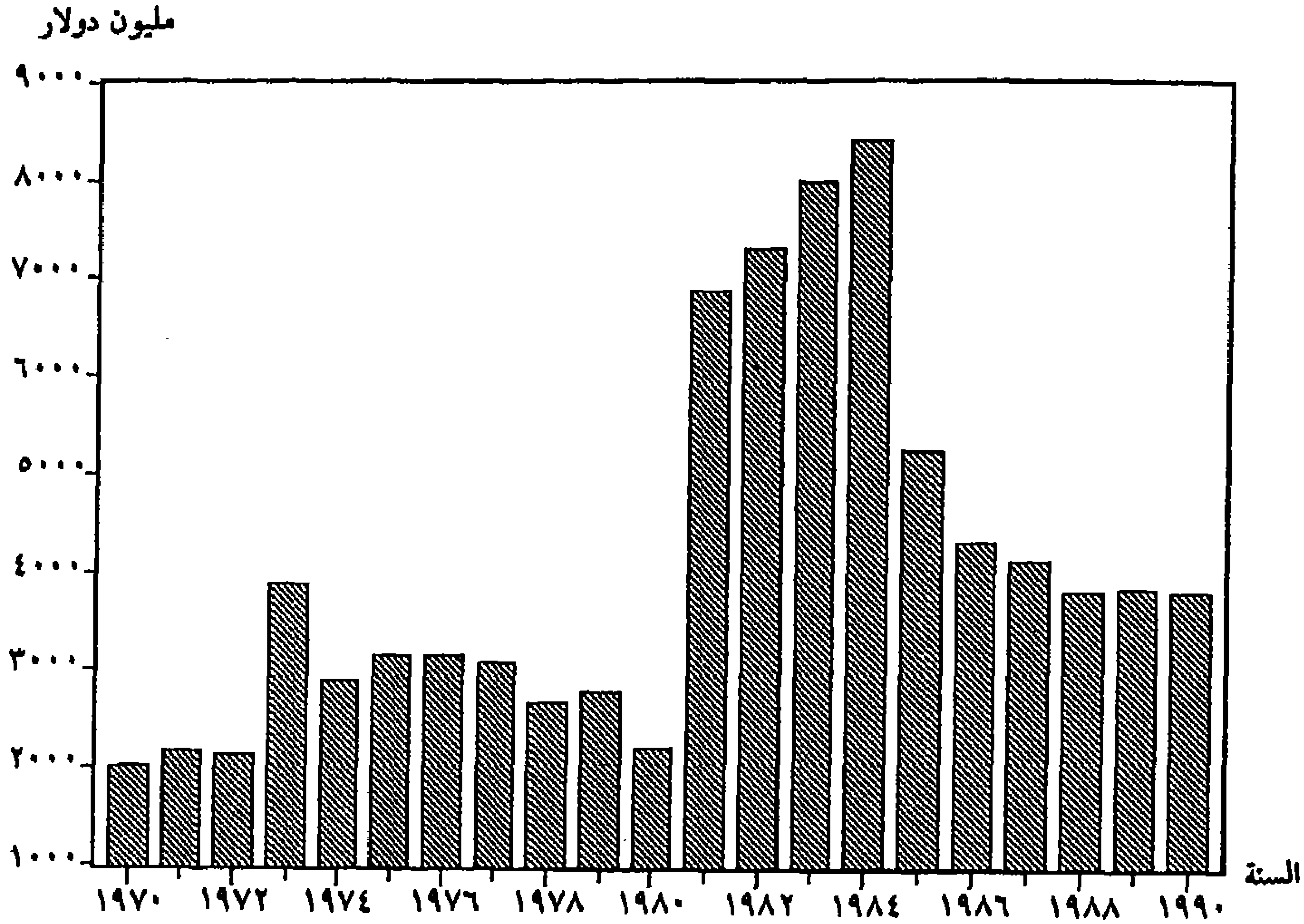
---

(٥٧) ورد هذا التقدير في دراسة: يولا البطل، الإنفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عن التسلح وتمويله، سلسلة الدراسات؛ ٦٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤)، ص ١٠.

وقطع الغيار من الأنظمة القديمة إلى الأنظمة الجديدة(٥٨).

شكل رقم (٤ ـ ١١)

تطور الإنفاق العسكري في اسرائيل بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



٣ ـ بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وباستثناء حرب لبنان ١٩٨٢ والسنوات اللاحقة بها، شهد الإنفاق العسكري الاسرائيلي انخفاضاً عاماً. ولم ينخفض الإنفاق العسكري الاسرائيلي بالقيم المطلقة فقط (بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ كان متوسط معدل الانخفاض في الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة حوالى ٧ بالمئة)، وإنما انخفض الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي والإنفاق العام على حد سواء، وإن كان هذا الانخفاض يعتبر طفيفاً. وهناك تفسيران محتملان لهذه الظاهرة: (أ) تأثير الجهود السلمية التي تمثّلت في اتفاقية سيناء الأولى والثانية لفك الاشتباك، ثم المفاوضات المباشرة بين مصر

(٥٨) Eitan Berglas, «Defense and Economy in Israel,» in: Y. Ben-Porath, ed., *The Israeli Economy: Maturing through .Crisis* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986), pp. 176-177.

واسرائيل التي بدأت عام ١٩٧٧ وانتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩. وقد يعزز من هذا الرأي أن الإنفاق العسكري الاسرائيلي قد بلغ نقطته الدنيا عام ١٩٨٠، أي بعد عام من توقيع الاتفاقية، حيث انخفض في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بمقدار ٢٠ بالمئة، وتراجع إلى المعدلات التي كانت سائدة في مطلع السبعينيات وقبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣.

(ب) تزايد حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل بدءاً من عام ١٩٧٤. وقد كانت سنوات السبعينيات هي سنوات التكوين في العلاقة بين البلدين، وكذلك في تحديث الجيش الاسرائيلي: ويبدو أن ذلك كان ثمناً لدفع اسرائيل للاستمرار في مفاوضات السلام، إذ كانت قناعة الإدارة الأمريكية تقوم على أن اسرائيل المسلّحة تسليحاً كافياً هي التي يمكنها عقد اتفاقية مع العرب. وقد تضمنت مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل، التي أُلحقت باتفاقية سيناء الثانية تعهدات هامة بشأن حجم الإمدادات العسكرية الأمريكية لإسرائيل[٥٩]. وبينما لم يتجاوز حجم القروض والمنح المقدمة من الولايات المتحدة الى اسرائيل ٤٩٣ مليون دولار عام ١٩٧٣، فإن حجم المساعدات قد قفز عام ١٩٧٤ إلى ٢,٦٤٦ مليون دولار. وبالرغم من تذبذب حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال السنوات اللاحقة إلاّ أنها بقيت بمعدلات عالية لا تقلّ عن ملياري دولار سنوياً. ومنذ عام ١٩٨٥ أصبحت جميع المساعدات الأمريكية على هيئة منح غير قابلة للردّ، وتتجاوز ٣ مليارات دولار[٦٠]. ومن بين هذه تشكّل المساعدات العسكرية حوالى ٧٠ بالمئة من الحجم الاجمالي.

٣ ـ المجموعة الثالثة: دول المغرب العربي

هناك عدد من الخصائص المشتركة في ما يتعلق بالإنفاق العسكري، بين بلدان المغرب العربي. فحجم العبء العسكري لهذه البلدان باستثناء ليبيا، يعتبر منخفضاً نسبياً، ومعدلاته تعتبر من أدنى المعدلات في الوطن العربي، ونسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس بقيت دون المستوى العالمي خلال الفترة، كلها، محل الدراسة. وحافظت المغرب على معدلات تقل كثيراً عن المعدل العالمي خلال فترة السبعينيات ثم زادت من حجم مخصصات مؤسستها العسكرية في الثمانينيات، ولكن بقيت تلك المعدلات مساوية للمعدلات العالمية أو تقل عنها قليلاً. والاستثناء الوحيد هو ليبيا التي ساعدها الارتفاع الكبير في عائدات النفط وكذلك المشاكل الحدودية مع تشاد والرغبة في لعب دور اقليمي أكبر، على زيادة انفاقها العسكري زيادة كبيرة. وخلال عقد الثمانينيات بلغ العبء العسكري الليبي تقريباً ضعف المعدل العالمي.

وبلدان المغرب العربي، بالرغم من وجود مشاكل حدودية واقليمية، كانت ولا تزال

---

(٥٩) E. Inbar, «The American Arms Transfer to Israel,» *Middle East Review*, vol. 15, no. 2 (Winter 1982).

(٦٠) في هذا الشأن، انظر دراسة: محمد عبد العزيز ربيع، **المعونات الأمريكية لإسرائيل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٩١ ـ ٩٢.

بعيدة جغرافياً، وبدرجة أقل سياسياً، عن مصادر الصراع الرئيسية في المنطقة العربية؛ الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والحرب العراقية ـ الايرانية. وانخراطها في هذين الصراعين ظل في حدوده الدنيا، بالرغم من وجود مشاكل ذات طبيعة خاصة للبعض منها. وفي ظل غياب عدو رئيسي أو دولة جوار ذات أهمية (تشترك بلدان المغرب العربي بحدود مع ثلاث دول هي تشاد والنيجر ومالي، وهي جميعها دول نامية ذات معدلات دخل منخفض جداً)، فإن ذلك يقلّل من احتمالات تورط هذه البلدان في صراعات رئيسية أو طويلة.

وبالرغم من أن ثلاث من هذه البلدان: الجزائر وليبيا، وتونس، هي بلدان منتجة ومصدّرة للنفط، إلاّ أنه، وباستثناء ليبيا لم تظهر تلك العلاقة الموجبة والقوية بين زيادة الثروة وزيادة الإنفاق العسكري التي كانت واضحة مثلاً في منطقة الخليج العربي[61]. وربما لعبت عوامل، مثل اتساع المساحة الجغرافية، وكثرة عدد السكان، والحاجة الى استثمارات اقتصادية هائلة للمحافظة على معدلات نمو تواكب معدلات نمو السكان، وغياب تهديد خارجي حقيقي، ربما لعبت هذه العوامل أدواراً هامة في الحفاظ على معدلات الإنفاق العسكري في حدودها المتوسطة. ويبدو أن العامل الاقتصادي قد لعب دوراً حاسماً ليس فقط في تسارع أو انخفاض حدة الصراع بين هذه البلدان أو حدة مشاكلها الاقليمية، وإنما لعب دوراً أيضاً في تحديد طبيعة الحلول المنشودة أو المقبولة من هذه البلدان.

وبلدان المغرب العربي عانت مصاعب اقتصادية جمّة، تمثّلت في مشاكل موازين المدفوعات، وتدهور قيمة العملة المحلية، وازدياد حجم المديونية للخارج، وارتفاع معدلات البطالة. وقد فاقم من هذه المشاكل في النصف الثاني من الثمانينيات تدهور عائدات النفط نتيجة انخفاض كل من الأسعار ومعدلات الانتاج. وفي قطرين من هذه الأقطار؛ الجزائر وليبيا، عكست السياسات الاقتصادية نفسها في السبعينيات في السنوات التالية. وقد أدّى انخفاض معدلات الاستثمار في الصناعة النفطية، في كل من الاستكشافات الجديدة وكذلك تطوير الحقول القائمة، وذلك نتيجة تأميم ممتلكات الشركات النفطية الغربية، وحركة التأميم شبه الشاملة للقطاع الخاص وتضخم حجم الإدارة العامة والقطاع العام، أدى إلى تفاقم مشاكل عجز الميزانية، وضعف الانتاجية، واتساع فجوة الواردات. وبحلول الثمانينيات كان الإنفاق العسكري يستحوذ على حوالى ربع الإنفاق العام في ليبيا.

والمشكلتان الرئيسيتان اللتان شغلتا منطقة المغرب العربي هما مشكلة الصحراء الغربية ومشكلة تشاد. وبالرغم من تشابه مشكلة الصحراء الغربية، في العديد من الأوجه، مع الصراعات في العالم الثالث، إلاّ أنها تميزت بميزتين أساسيتين؛ أولهما، هو أن اهتمام القوى الكبرى كان منصبّاً على الانعكاسات الاقليمية لهذا الصراع، وليس مصير الصحراء بحد

(٦١) تنتج تونس حوالى ١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، يصدّر أقل من نصفه قليلاً للخارج. أما الجزائر فيبلغ انتاجها حوالى ٦٥٠ ألف برميل يومياً، وليبيا ١,١٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. والعائدات النفطية للأقطار الثلاثة عام ١٩٩٠ هي ٦٢٠ مليون دولار، ٥٣٢٠ مليون دولار و٤٥٥٠ مليون دولار بالتتابع. وهذه المعدلات هي أقل من نصف المعدلات التي كانت سائدة في مطلع الثمانينيات.

ذاتها. والثاني، هو أن طرفي الصراع (المغرب والجزائر؛ باعتبار الثانية الداعم الرئيسي لجبهة البوليساريو) قد احتفظا بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع كل القوى الكبرى. ولهذا لم ينعكس الصراع الدولي والتنافس بين العملاقين على المشكلة، ولم يؤد الاستقطاب الدولي إلى تفاقم حدتها، ولذا كان موقف معظم الدول الكبرى هو موقف يتأرجح بين الحياد والانحياز محسوب النتائج[٦٢]. والمغرب الذي يُعد حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، تربطه علاقات اقتصادية وتجارية وثيقة مع الاتحاد السوفياتي. ففي آذار/ مارس ١٩٧٨ وقّعت الدولتان ما أطلق عليه «صفقة القرن». وكانت هذه عبارة عن اتفاق تجاري تبلغ قيمته بليوني دولار تحصل بموجبه المغرب على النفط السوفياتي والكيماويات وسفن الشحن، في مقابل حصول الاتحاد السوفياتي على الفوسفات المغربي[٦٣]. وفرضت الحرب أعباء اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربي، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة المغربية أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٧٤. وزاد عدد أفراد القوات المسلحة من ٥٦ ألف جندي عام ١٩٧٤ إلى ٢١٣ ألف عام ١٩٨٨. وزاد عدد أفراد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف إلى ١٣٥ ألف خلال الفترة ذاتها. وارتفع حجم الانفاق العسكري بالأسعار الثابتة من حوالى ٥٠ مليون دولار في مطلع السبعينيات إلى حوالى ٨٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٠. وفي السبعينيات بلغ متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري المغربي حوالى ٢٨ بالمئة. وبالرغم من تراجع هذه المعدلات في الثمانينيات إلى متوسط مقداره ٨ بالمئة سنوياً، إلا أنها بقيت تفوق المعدلات السنوية لنمو الناتج القومي.

والشكل رقم (٤ ـ ١٢) يُظهر أن الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري المغربي بدأ منذ عام ١٩٧٩ بالرغم من اندلاع صراع الصحراء الغربية عام ١٩٧٦. ويبدو أن المشكلة في بداياتها لم تنحُ نحو المواجهة المسلحة بسبب تدخل أطراف عديدة لمصالحة المغرب والجزائر. ولكن فشل محاولات البوليساريو في الوصول إلى مطالبها سلمياً، وذلك بالاتصال بكل من المغرب وموريتانيا عام ١٩٧٧، وزيادة نشاط جبهة البوليساريو بعد سقوط الرئيس الموريتاني مختار ولد داده عام ١٩٧٨، سرّعا في حدّة الصراع. ويظهر من تصريحات الملك الحسن عاهل المغرب في ١٩٧٨/٨/٢٠ بعدم السماح بإقامة دولة على حدود بلاده الجنوبية مختلفة ايديولوجياً، تصميم المغرب على اللجوء الى حسم المشكلة عسكرياً.

والملاحظة الصارخة التي تبدو من الشكل رقم (٤ ـ ١٢) هي الارتفاع الكبير في حجم الإنفاق العسكري الليبي بدءاً من عام ١٩٧٤. وقد يبدو السبب المباشر لذلك هو ارتفاع أسعار النفط التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣. إلّا أن السبب الهام الآخر هو بدء العلاقات الوطيدة بين ليبيا والاتحاد السوفياتي التي أعقبت زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود لموسكو في أيار/ مايو ١٩٧٤. وخلال هذه الزيارة تمّ التوصّل إلى

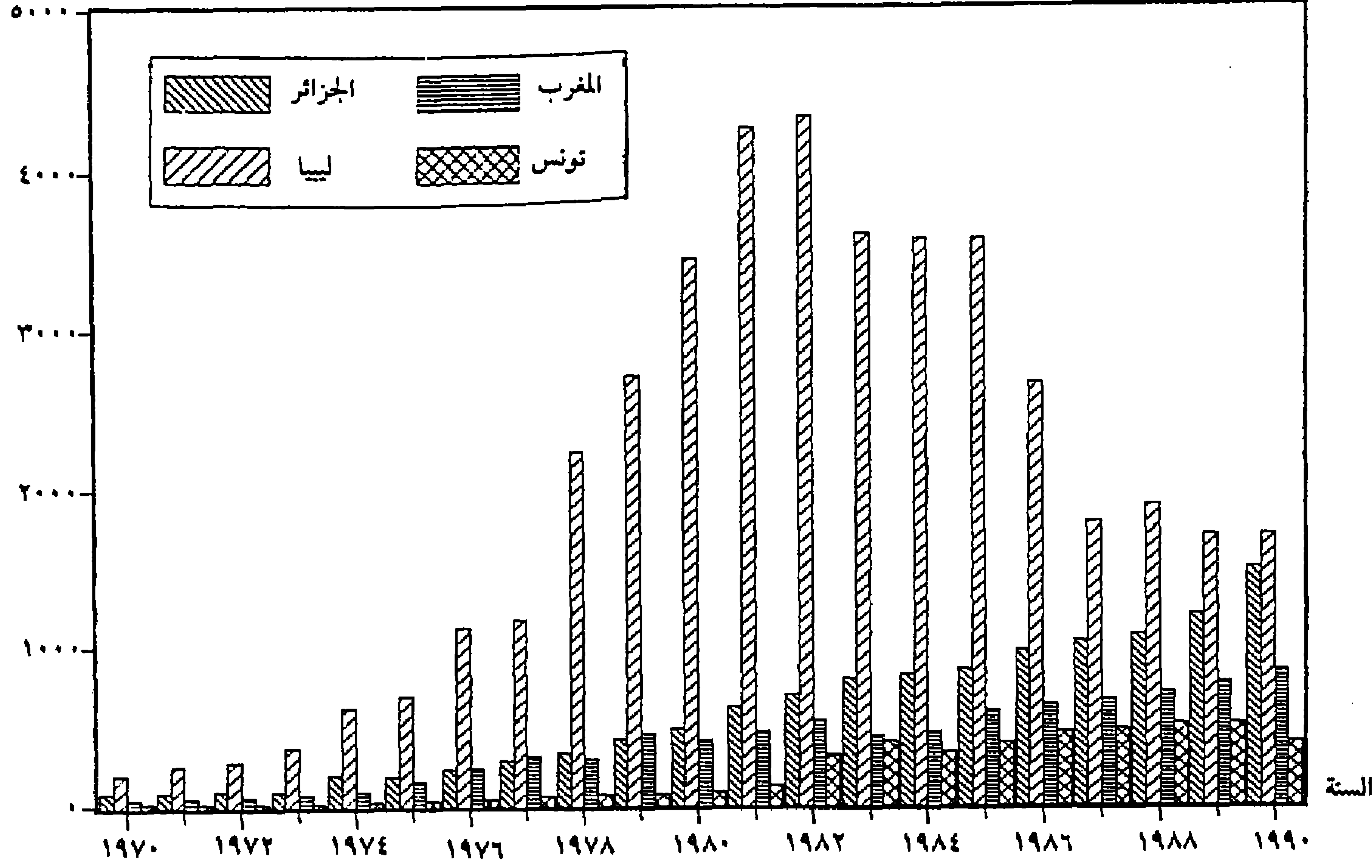
---

(٦٢) حول تطورات الصراع في الصحراء الغربية، انظر: مجدي علي عبيد، «صراع الصحراء الغربية،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩).

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

شكل رقم (٤ - ١٢)

مقارنة الإنفاق العسكري في بلدان المغرب العربي بالأسعار الثابتة
وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠



اتفاقية تجارية عامة تضمّنت امداد الاتحاد السوفياتي ليبيا بصواريخ سام وأسلحة أخرى مقابل النفط الليبي. وتمّ التوصل في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٧٤ إلى صفقة أكبر حصلت ليبيا بموجبها على قاذفات مقاتلة (Tu-22 Super Sonic)، التي لم يحصل عليها من قبل سوى العراق، وصواريخ سام - ٣ وسام - ٦ ودبابات وأسلحة مضادة للدبابات وطائرات ميغ - ٢٣. وأهمية هذه العلاقة أنها جاءت بعد تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ومصر منذ عام ١٩٧٢[٦٤].

جدول رقم (٤ - ٧)

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الاجمالي في بلدان المغربي العربي
(نسب مئوية)

البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الجزائر	٢,١	١,٨	٢,١	١,٧	١,٥
ليبيا	٤,١	٥,٧	١٠	١٥,٢	(*)٨,٦
المغرب	٢,٦	٤,٦	٦,٣	٥,٤	٤,٥
تونس	١,٦	١,٧	٢,٢	٥,٢	٣,٢

(*) هذا الرقم لعام ١٩٨٨.

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Ibid.

جدول رقم (٤ - ٨)

الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام في بلدان المغرب العربي
(نسب مئوية)

البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الجزائر	٨,١	٦,٨	١٣,٨	٦,٣	(*)٩,٥
ليبيا	٩,٩	٥,١	٢٦,٦	٤٠	٢٩,٢
المغرب	١٢,٤	١٣,٦	٢٠,٨	٢١	(*)٢١,١
تونس	٥,٤	٥,٤	١١,١	٨,٨	٧,٤

(*) هذه الأرقام لعام ١٩٨٨.

المصدر: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), Ibid.

---

(٦٤) Roger F. Pajak, «Arms and Oil: The Soviet - Libyan Arms Supply Relationship,» *Middle East Review*, vol. 13, no. 2 (Winter 1980), p. 52.

والإنفاق العسكري الليبي تضاعف عام ١٩٧٨ مقارنةً بالعام السابق له. ويظهر أن سبب ذلك هو النزاع المسلّح بينها وبين مصر في تموز/ يوليو ١٩٧٧، الذي استمر حوالى ستة أيام واستخدمت فيه الطائرات والقوات البرية. وأهمية هذه الحادثة لا تتمثّل في حجم الخسائر الليبيـة، التي قدرت بعشر طائرات تمّ تحطيمها في الأرض و٣٠ دبابة وحوالى ٣٠٠ قتيل وجريح، وإنما ما عكسته من ضعف ليبيا عسكرياً، وعلى وجه الخصوص في مجال المعدات والتقانة (التكنولوجيا) والقدرة على استخدامها[٦٥].

ويبدو أن قلق ليبيا لم يتركّز على الجبهة المصرية وحدها التي اتّسم الوضع فيها أحياناً بالهدوء أو الانفراج، وإنما انتقل أيضاً إلى الجبهة الأخرى؛ تشاد. ومصدر اهتمام ليبيا بجارتها الافريقية ينبع من أمرين: **الأول**، هو تصورات القيادة الليبية أن نظام الحكم في تشاد بقيادة حسين حبري الموالي للغرب يشكّل خطراً على الأمن الليبي. والثاني، هو رغبة ليبيا في الحفاظ على شمال تشاد خالياً من القوى المعارضة الليبية، وكذلك الدفاع عن قطاع أوزو[٦٦].

وزيادة الإنفاق العسكري الليبي بشكل كبير في الأعوام (١٩٨٠ ـ ١٩٨٢) يعكس جملة من العوامل، مثل الارتفاع المطرد في عائدات النفط بعد ارتفاع أسعاره مرة أخرى عام ١٩٧٩، وتدهور العلاقات مع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، وتدهور الأوضاع على الجبهة التشادية. وبالرغم من انخفاض معدلات الإنفاق في السنوات الثلاث التالية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥) إلاّ أنه بقي مرتفعاً بالمقاييس الإقليمية والدولية على حد سواء. إلاّ أن الإنفاق العسكري ابتداءاً من عام ١٩٨٧ بدأ بالتراجع الواضح، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في حجم العائدات النفطية وارتفاع مقدار الديون للخارج (قدّرت بين ٨ ـ ١٢ مليار دولار). ويمكن القول إن سياسات ليبيا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تميّزت بالتقلّب والتضارب، فليبيا مسلّحة بموارد مالية ونفطية هائلة كانت تبحث عن دور اقليمي وعربي يفوق قدراتها كثيراً. ويبدو أن المعوقات للعب هذا الدور كانت مزيجاً من الموقع الجغرافي والموارد البشرية المحدودة وتخلف الهيكل الاقتصادي. وقد أدّى قلق جيرانها، الذي يبدو مبرراً، من تقلّبات سياساتها وتحالفاتها إلى شعور القيادة الليبية، الذي لا أساس له في كثير من الأحيان، بالخطر والاستهداف. وقد دفعها ذلك إلى انتهاج برامج تسلّح كبيرة أثّرت بوضوح في مسيرتها التنموية.

والقوات الليبية لديها واحدة من أعلى المعدلات في العالم من حيث نصيب الجندي من المعدات العسكرية. وفي منتصف عام ١٩٧٧، كان لدى جيش ليبيا المكوّن من ٢٢,٠٠٠ جندي، ١,٠٠٠ دبابة، منها ٢٠٠ دبابة متقدمة من طراز T-62. والقوات الجوية الليبية التي يقدّر عددها بـ ٥,٠٠٠ فرد كانت مزوّدة بـ ١٠٠ طائرة ميراج مقاتلة (و٣٨ طائرة كان

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦٦) انظر: خالد العواملة، «الصراع بين تشاد وليبيا،» السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ١٣٩.

متعاقداً عليها)، و٣٠ طائرة ميغ - ٢٣ و١٢ طائرة من طراز U-22. وبرغم ذلك، فإن الجيش الليبي كان دائماً يعتبر ضعيف التدريب والاستعداد(٦٧).

خامساً: آثار أزمة الخليج الثانية في الإنفاق العسكري العربي

لقد جاءت أزمة الخليج الثانية لتغيّر من الاتجاه العام التنازلي الذي بدأ يأخذه الإنفاق العسكري في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي منذ منتصف الثمانينيات. وإذا ما نحيّنا الآثار الاجتماعية والسياسية لهذه الأزمة جانباً، بالرغم من ضخامتها وشمولية مداها، فإن التكلفة الاقتصادية لهذه الأزمة وللعمليات العسكرية التي صاحبتها ستثبت أنها الأعلى في تاريخ البشرية.

وهناك مشكلتان تحيطان بتحليل آثار هذه الأزمة في الإنفاق العسكري للبلدان العربية، وخاصة الدول المعنية بالأزمة. **الأولى**، هو أنه نظراً إلى عدم انتهاء الأزمة، فإن آثارها الكلية والمسار الذي ستأخذه الدول المتورطة في الصراع ومستقبل العراق السياسي والعسكري، ومستقبل الترتيبات الأمنية العربية والدولية في منطقة الخليج، جميعها سيكون لها نتائج مختلفة اعتماداً على مسار الأحداث المستقبلية. **الثانية**، هي تضارب التقديرات الإحصائية بشأن التكلفة المالية لحرب الخليج والعبء الذي تحملته كل دولة منها، وتوزيع هذا العبء خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وكذلك الأعوام اللاحقة بها. والأمر الأكثر صعوبة هو عدم وجود تقدير للتكلفة الاقتصادية الحقيقية لحرب الخليج الثانية؛ من حيث مقدار الفاقد في الناتج القومي الاجمالي، والخسائر الجسيمة الناجمة عن دمار الحرب وتوقف انتاج النفط لدولتين هما العراق والكويت.

ونظراً إلى هذه الصعوبات، فسيتم الاكتفاء هنا بتسليط الضوء على نقطتين هامتين: **الأولى**، هي الآثار المباشرة والمحتملة لهذه الأزمة في تطور الإنفاق العسكري للبلدان العربية؛ **والثانية**، هي إبراز أهم التقديرات المنشورة عن التكلفة الاقتصادية لأزمة الخليج الثانية.

- **الأولى**، فقد كان الأثر المباشر للاجتياح العراقي للكويت هو إيقاف الاتجاه العام التنازلي الذي كان قد بدأ يأخذه الإنفاق العسكري للبلدان العربية خلال النصف الثاني من الثمانينيات. ونظراً إلى انخراط بلدان عربية رئيسية في هذا الصراع: السعودية، العراق، مصر، سوريا، الأردن والدول الخليجية الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وبعض دول الجوار الجغرافي مثل تركيا واسرائيل، فإن الصورة العامة التي سيخرج بها الدارس، هي أن جملة الإنفاق العسكري لكل من البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي قد ارتفع بمقدار كبير خلال عام ١٩٩١ مقارنة بالسنة التي سبقته على الأقل. الجدول رقم (٤ - ٩) يُظهر أن هذه النتيجة هي صحيحة لمعظم البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي. هناك

---

(٦٧) Pajak, Ibid., p. 53.

بعض الدول التي شهدت انخفاضاً في الإنفاق العسكري، مثل مصر والأردن. وربما كانت الأسباب هي تحويل جزء من الإنفاق العسكري لمعالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن رجوع القوى العاملة الى كلا البلدين من الكويت، وربما أيضاً بسبب انخفاض المساعدات المالية الموجهة الى القطاع العسكري بشكل مباشر. السعودية بشكل خاص شهدت ارتفاعاً كبيراً في إنفاقها العسكري، بلغ أكثر من ٧٧ بالمئة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١. الدول الخليجية الأخرى شهدت ارتفاعاً في إنفاقها العسكري، وإن كان أقل من مثيلاته في السعودية. وهناك اعتقاد أن هذه الإحصاءات لا تشتمل على تعهدات هذه الدول والتزاماتها تجاه تغطية تكاليف القوات الدولية، التي سيرد تقديرها بعد قليل. كما يلاحظ أن الجدول لا يغطي الإنفاق العسكري لدولتين هامتين هما العراق والكويت بسبب غياب أي احصاءات أو تقديرات مقبولة للإنفاق الدفاعي خلال هذه الفترة.

جدول رقم (٤ - ٩)

آثار أزمة الخليج الثانية في الإنفاق العسكري
في بعض البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي
(مليون دولار)(*)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١
مصر	٣,٦٧٢	٣١٨٣
سوريا	٢,٤٢٧	٣,١٣٤
الأردن	٥١٦	٥٠٢
العربية السعودية	١٤,٧٩٨	٢٦,٢٢٦
الإمارات العربية المتحدة	١,٥٨٦	١,٦٣٤
عُمان	١,٣٥٢	١,٤٠٤
البحرين	١٩٩	١٨٩
دول الجوار الجغرافي		
ايران	٥,٣٠٦	٦,١٢٥
تركيا	٣,٧٢٥	٣,٨٧٠
اسرائيل	٣,٨٠١	٣,٩٠٩

(*) القيم بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف لعام ١٩٨٨.

المصدر: Saadet Deger and S. Sen, «World Military Expenditure,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 259-261.

وطبيعة الحرب التي تم خوضها، والنتائج التي تمخضت عنها، وكذلك انقلاب ميزان القوى في منطقة الخليج العربي لصالح ايران لا يدل على أنه سيكون هناك نهاية سريعة لسباق التسلح في المنطقة. ومن المحتمل أن تقود تجارب الحرب دول منطقة الخليج إلى اعادة بناء جيوشها والحصول على أسلحة ومعدات حديثة، وهذا ينطوي على تكاليف اقتصادية باهظة.

- القضية الثانية، هي التكاليف الاقتصادية لحرب الخليج الثانية، التي تدخل ضمن نطاق الإنفاق العسكري. وكما سبق الإشارة، فإن هذه التقديرات لا تزال بصورة اجمالية وتنقصها الدقة، ومع ذلك فإن من المزايا الأساسية لهذه الحرب هو درجة العلانية والصراحة التي نوقشت بها تكاليف الحرب، وذلك بسبب حرص الدول الكبرى التي قادت التحالف ضد العراق على الحصول على تعويض كامل عن كل الأسلحة والمعدات والتكاليف الأخرى التي تكبّدتها خلال فترة الصراع. ولأن هذه الدول قد أبرزت فواتير اجمالية لدول منطقة الخليج، وفي فترة عصيبة كان يصعب معها التدقيق والتمحيص، فإن القدرة الآن على التحقّق من دقة التكاليف المقدمة لا تزال تواجه الصعوبات الماضية نفسها، وذلك بسبب قلّة المعلومات والإحصاءات بهذا الشأن. ويمكن تقسيم التكاليف الاقتصادية للحرب إلى نوعين؛ الأولى التكاليف المباشرة للعمليات العسكرية منذ الاحتلال العراقي للكويت في آب/ اغسطس ١٩٩٠ وحتى انتهاء الحرب في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩١. والثانية تكلفة الدمار الذي سبّبه كل من الاحتلال، وكذلك الأعمال الحربية في كل من العراق والكويت.

ويُظهر الجدول رقم (٤ - ١٠) أن التكلفة المباشرة لحرب الخليج قد فاقت مبلغ ٨٢ مليار دولار. ومعظم هذا المبلغ قد خصص للدول الكبرى الثلاث التي قادت التحالف ضد العراق، كما استلمت الدول الاقليمية بعض المساعدات لموقفها المساند قوات التحالف، مثل مصر وتركيا. وقد استأثرت الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من هذه المخصصات؛ حوالى ٦٦ بالمئة من جملة التعهدات الإجمالية. وقد قامت ثلاثة بلدان عربية، هي السعودية والكويت والإمارات بدفع حوالى ٦٨ بالمئة من هذه التعهدات. والتقديرات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الولايات المتحدة حول تكلفة الحرب تتباين بدرجة كبيرة، وتتراوح بين ٥٥ - ٧٧ ملياراً[٦٨]. إلّا أن أحد الخبراء الاقتصاديين الغربيين يقدّر الإنفاق الفعلي للولايات المتحدة بحوالى ٤٢ مليار دولار، وهو أقل بمقدار الربع من أدنى التقديرات، وحوالى ٤٥ بالمئة من أعلى التقديرات[٦٩].

---

(٦٨) كان الرئيس بوش قد طلب من الكونغرس الموافقة على فتح اعتماد في الموازنة بقيمة ٥٥ مليار دولار لتغطية نفقات الحرب خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١. كما صدر عن البيت الأبيض تقدير لتكاليف الحرب خلال الفترة ١٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠ - ٣١ آذار/ مارس ١٩٩١ يتراوح بين ٥٨ - ٧٧ ملياراً. انظر: *Le Monde*, 26/2/1991.

نقلاً عن: نجيب عيسى، «الكلفة الاقتصادية لحرب الخليج: ٤٠٠ مليار دولار تكبّد العرب ٩٠٪ منها،» **شؤون الأوسط**، العدد ١ (نيسان/ ابريل ١٩٩١)، ص ٢٣.

(٦٩) عيسى، المصدر نفسه. نقلاً عن: *Economist* (2 March 1991).

جدول رقم (٤ ـ ١٠)

تمويل حرب الخليج الثانية وتوزيعه
حسب الدول المتعهدة والدول المستفيدة
(مليون دولار)

الدول المتعهدة	الدول المستفيدة				المساعدات العينية(*)	الجملة
	الولايات المتحدة	بريطانيا	مصر وتركيا	دول أخرى		
العربية السعودية	١٦,٨٠٠	٥٦٠	٢,٨٥٠	١,٧٧٠	٦,٠٠٠	٢٧,٩٨٠
الكويت	١٦,٠١٠	١,٣٢٠	٢,٥٠٠	٢,١٨٠	—	٢٢,٠١٠
الامارات العربية المتحدة	٣,٥٠٠	٥٠٠	٨٥٠	٦٢٠	١٤٠	٥,٦١٠
المجموعة الأوروبية	—	—	٨٠٠	—	—	٨٠٠
فرنسا	—	١٧٥	٢٠٠	٣٠	—	٤٠٥
المانيا	٦,٥٧٠	٦٠٠	١,١٩٠	٩٤٠	٥٣٠	٩,٨٣٠
ايطاليا	٤٥٠	٢٠	٦٥٠	—	—	١,١٢٠
دول أوروبية أخرى	—	—	١٩٠	—	—	١٩٠
اليابان	١٠,٧٤٠	—	٢,١٣٠	١٠٠	٤٦٠	١٣,٤٣٠
كوريا الجنوبية	٣٧٠	—	١٠٠	٢٠	٢٠	٥١٠
النرويج	—	—	٢٠	٨٠	—	١٠٠
سويسرا	—	—	١٢٠	—	—	١٢٠
دول أخرى	—	—	١٧٠	—	—	١٧٠
الجملة	٥٤,٤٤٠	٣١٧٥	١١,٧٧٠	٥٧٤٠	٧١٥٠	٨٢,٢٧٥

(*) تكاليف امدادات النفط والماء والغذاء والخدمات الأخرى للقوات الدولية.

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), *The Military Balance, 1991-1992* (London: Brassey's Publisher, 1991), p. 242.

ومهما يكن من أمر، فإن حرب الخليج كانت تبدو فرصة سانحة ليس فقط لتسويق الأسلحة الحديثة، وإنما مجالاً أيضاً للتخلص من مخزون هائل من المعدات العسكرية بعد انتهاء الحرب الباردة واضمحلال الاتحاد السوفياتي ثم تفككه لاحقاً. وقد سعت الدول الكبرى المشتركة في الحرب إلى تعظيم عائدها الاقتصادي من خلال تضخيم تكاليف الحرب والأسلحة المساهمة فيها.

أما الشق الثاني والمتعلّق بالتكاليف الاقتصادية المترتبة على المقاطعة الاقتصادية ودمار الحرب وتوقف الحياة الاقتصادية في كل من العراق والكويت، وعودة الآلاف من العمال العرب والأجانب إلى أقطارهم، فلا يوجد أيضاً تقديرات دقيقة حول حجمها أو توزيعها بين الدول. ويقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحّد التكاليف الإجمالية لجميع البلدان العربية في حدود ٦٧٠ مليار دولار. والخسائر المادية لأزمة الخليج الثانية، والمتمثلة في فقدان النمو الاقتصادي لكل من العراق والكويت وكذلك البلدان العربية الأخرى بحوالى ١٨٥ مليار دولار. وقد ترتّب على الأزمة زيادة هائلة في الإنفاق العام الحكومي، على شكل إنفاق عسكري أو إنفاق اجتماعي لمواجهة الآثار المترتبة على عودة العمالة المهاجرة وتوقف التحويلات. وتقدّر هذه الزيادة في الإنفاق العام بحوالى ٨٤ مليار دولار. إلّا أن الجزء الأكبر من التكلفة كان على شكل دمار للبنية الأساسية في كل من الكويت والعراق. والتكاليف في الأولى تقدّر في حدود ١٦٠ مليار دولار، بينما هي في الثانية حوالى ١٩٠ مليار دولار. ويضاف إلى ذلك التحويلات المالية الصافية التي خرجت من الوطن العربي ولم تعد إليه (كمساعدات لدول التحالف أو الدول الأخرى المتضامنة)، وهذه تبلغ حوالى ٥١ مليار دولار(٧٠).

---

(٧٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ١٩٩٢، تحرير صندوق النقد العربي.

الفصل الخامس

المضامين الاقتصادية لسباق التسلح في الوطن العربي

ظاهرتان هامتان تستلفتان انتباه الباحث لأنماط الإنفاق العسكري في الوطن العربي؛ وكما يبدو ذلك واضحاً من قراءة الفصل السابق.

الظاهرة الأولى، هي التفاوت الكبير في حجم الإنفاق العسكري للبلدان العربية، أو لدول الجوار الجغرافي، سواء تم قياس العبء العسكري بالقيم المطلقة أو كنسبة من الناتج القومي الإجمالي أو كنسبة من الإنفاق العام. وبينما تخصص بعض البلدان العربية، أو المجاورة لها حوالى ربع ناتجها القومي وحوالى نصف مخصصات الميزانية العامة لأغراض الدفاع، فإن هذه المخصصات في بعض الدول الأخرى لا تتجاوز ٥ بالمئة، و١٠ بالمئة على الترتيب.

ولا يمكن ارجاع هذه الظاهرة إلى عامل وحيد، بل هناك مجموعة متشابكة من العوامل، يحتل فيها الموقع الجغرافي والإرث التاريخي والتدخل الخارجي مكاناً هاماً. ودراسة الإنفاق العسكري لا يمكن أن تكتمل دون دراسة تأثير كل من هذه العوامل، والمقدار الذي يساهم به كل منها في تفسير ظاهرة الارتفاع المطّرد في حجم الإنفاق العسكري. وبعض هذه العوامل؛ مثل حجم الناتج القومي أو الإنفاق العام، يمكن قياسه كمياً، بينما البعض الآخر؛ مثل الموقع الجغرافي أو الجذور التاريخية أو الخلافات العرقية أو الدينية هي عوامل نوعية يصعب التعبير عنها احصائياً.

الظاهرة الثانية، هي الدور الهام الذي يلعبه سباق التسلح، سواء كان بين البلدان العربية ذاتها أو بينها وبين دول الجوار الجغرافي، في زيادة حجم المخصصات الدفاعية وتفاقم مشكلة العسكرة (Militarization) في الوطن العربي. وظاهرة سباق التسلح بذاتها هي ظاهرة معقدة، وتلعب عوامل متباينة في زيادة حدتها أو تخفيضها أو اختفائها تماماً. وهي ظاهرة معقدة لأنها تتميز بالدينامية والتفاعل المستمر. فسباق التسلح بين دولتين متنافستين، ايران

والعـراق مثلاً، سيثير قلق البلدان المجاورة لهما؛ تركيـا، السعودية وبلدان الخليج العـربي الأخرى، مما سيزيد من مخصصاتها العسكرية بالرغم من عدم تورطها مباشرة في النزاع.

وبالرغم من أهمية كلتا الظاهرتين، إلاّ أنهما لم تجدا أية عناية من قبـل الباحثـين العرب أو الأجانب. والشرق الأوسط كـان محـل صراعـين رئيسـيين، لهـما بعــدان دوليـان؛ الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، والنـزاع العراقي ـ الايـراني، وقد كـانا، ضمن عـوامل أخـرى، سبب الارتفاع المستمر في حجم الواردات من الأسلحة، ومع ذلك فإن ظاهرة سباق التسلح لم تلق حتى الآن دراسة علمية احصائية.

وعموماً فإن هناك أربع فرضيات في هذا المجال، غالباً ما يتم التطرق إليها صراحـة أو ضمناً في دراسات الاقتصاد العسكري، يقتضي اختبارها هنا. هذه الفرضيات هي:

١ ـ إن حجم الإنفاق العسكري يرتبط بشكل ايجابي مع حجم الثروة في دولة ما (سواء تم قياس حجم الثروة بالدخل القومي أو نصيب الفـرد من الناتـج القومي أو معـدلات النمو). وإن زيادة الثروة ستؤدي إلى زيادة حجم مخصصات المؤسسة العسكرية، كما أن القيـود المالية تشكّل عقبات حقيقية لتطور الإنفاق العسكري.

٢ ـ إن حجم الإنفـاق العسكري مـرتبط بطبيعـة النظام الحـاكم، وإن الأنظمـة الملكية أو العسكـرية تتجه عمومـاً إلى تخصيص حصصٍ أكـبر من دخلهـا القـومي أو إنتـاجهـا العـام لأغراض الدفاع مقارنة بالأنظمة الديمقراطية.

٣ ـ إن حجم الإنفاق العسكري يرتبط ايجاباً بوجود التهديـد الخارجي، ولـذا فإن اتجـاهه العـام ينحو إلى التقلب سلبـاً أو ايجابـاً مع درجـة حدة الصراع. وتتبـاين أنـواع النـزاع بـين الدول، ولذا فإن تأثيرها على سباق التسلح يختلف أيضاً بدرجة كبيرة.

٤ ـ وجود المؤثرات الخارجية، مثل المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، أو وجود قواعد أو تسهيلات عسكريـة. وحجم الصراع يزداد في المنـاطق التي تحظى بمـوارد أولية كبـيرة أو سلع استراتيجية. يضاف إلى ذلك وجود الدول الاستيـطانية؛ مثـل اسرائيل وجنـوب افريقيا، التي يعتمد وجودها عادة على الدعم الخارجي والحماية الأجنبية.

أولاً: محددات الإنفاق العسكري في الوطن العربي

شهـدت معظم البلدان العـربية خـلال العقدين المـاضيين ارتفـاعاً هـائـلاً في الإنفـاق العسكري، وهو اتجاه يبدو منـاقضاً احتيـاجات التنميـة الاقتصاديـة فيها. وفي ظـل محدودية الموارد الاقتصادية، فإن ما يخصص للقطاع العسكري يتم بالضرورة عـلى حساب مخصصـات القطاعات المدنية المسؤولة عن توليد الدخل القومي. وبالرغم من وضـوح هذه المنـافسة بـين القطاعين، إلاّ أن المؤسسات العسكريـة ظلت تحصل عـلى جزءٍ مـتزايد من النـاتج القـومي.

وهذه التطورات تتم في أوقات تشهد فيها معظم البلدان العربية صعوبات اقتصادية بالغة تتمثّل في عجز كبير في موازين المدفوعات، وعجز في الميزانية العامة وارتفاع حجم خدمة المديونية للخارج، وارتفاع في معدلات البطالة، وتدهور مستمر لقيمة العملات الوطنية. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: هو لماذا تستمر البلدان العربية، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، في تخصيص موارد أكبر للقطاع العسكري؟

ويمكن المرء أن يفرق بين مجموعتين من العوامل المؤثرة في حجم الإنفاق العسكري. وتتضمن الأولى العوامل الخارجية مثل الإنخراط في الصراع الدولي بين القوى العظمى أو النزاعات الاقليمية الحدودية أو الدينية أو العرقية، أو محاولة لعب دور اقليمي مؤثر تكون القوة العسكرية أحد أدواته الهامة. ومنذ الحرب العالمية الثانية فإن الغالبية العظمى من الصراعات المسلحة بين الدول تمّت في العالم الثالث، بالرغم من مساهمة الدول الكبرى بدرجات مختلفة في هذه الصراعات. والمجموعة الثانية تشتمل على العوامل الداخلية مثل طبيعة النظام الحاكم، والضغوط التي تمارسها المؤسسة العسكرية للحصول على مخصصات أكبر من الإنفاق العام، واستخدام القوة كأداة رئيسية في السياسة الخارجية أو التأثير في مواقف الدول الأخرى، أو حين الدخول في مفاوضات، أو الاعتماد على مفهوم للأمن القومي يقوم على قوة عسكرية فاعلة. وفي الكثير من الأحيان يتم الاعتماد على المؤسسة العسكرية لضمان الأمن الداخلي، أو كوسيلة للقمع، أو إخماد التمرد الشعبي أو العصيان المدني. وفي الدول التي يختلط فيها مفهوم الأمن القومي أو الوطني مع أمن النظام الحاكم، فإن المؤسسة العسكرية تستخدم بشكل واسع للقضاء على أية معارضة للنظام. ناهيك عن عوامل داخلية أخرى مثل توفير فرص عمل من خلال المؤسسة العسكرية لعدد متزايد من الأفراد الداخلين في سوق العمل، وخاصة أولئك الذين يتحوّلون من القطاع الزراعي أو المهاجرين من الريف للمدينة، واستخدام الإنفاق العسكري كأداة هامة من أدوات التأثير في النشاط الاقتصادي، أو الحاجة لمؤسسة عسكرية كبرى لتأكيد الهوية الوطنية، أو تضييق حدة الصراعات المذهبية أو العرقية الداخلية، أو ربما كوسيلة لإحياء مجد سالف أو تالف.

وقد برزت العديد من الدراسات التي تحاول إلقاء الضوء على محددات الإنفاق العسكري في الدول المتقدمة أو في الدول النامية. ومن أهم الدراسات التي شملت عدداً كبيراً من الدول، هي الدراسة التي قام بها دانيل هيويت (Daniel P. Hewitt) ونشرت كإحدى أوراق العمل من قبل صندوق النقد الدولي. وقد شملت دراسة هيويت ١٢٥ دولة خلال الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨[1]. وقد اعتبر المتغير التابع (Dependent variable) هو نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي (ME/GDP)، أما المتغيرات المستقلة فقد كانت تحوي مؤشرات اقتصادية ومالية مثل: الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية، الإنفاق العام الحكومي، التمويل الأجنبي ومؤشر التنمية. كما حوت أيضاً متغيرات سياسية تعبّر عن نمط

(١) Daniel P. Hewitt, «Military Expenditure: Econometric Testing of Economic and Political Influences,» *International Monetary Fund* (Fiscal Affairs Department, Working Paper) (May 1991).

نظام الحكم والخصائص الجغرافية والسكانية لكل دولة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مرونة الإنفاق العسكري نسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي هي أكبر من الوحدة. مما يعني أن الإنفاق العسكري يزداد بسرعة أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي. كما أن التمويل الخارجي يزيد من حجم الإنفاق العسكري من خلال طريقين. الأول، هو أن التمويل يزيد من الإنفاق الحكومي، وهذا يزيد على طريق غير مباشر من مخصصات الإنفاق العسكري. الثاني، هو أن التمويل الخارجي يحفز تحوّلاً في مكونات الإنفاق الحكومي لصالح الإنفاق العسكري.

من الدراسات التطبيقية الأخرى، تلك التي قام بها غونزاليس وميهاي (Gonzalez and Mehay) عام ١٩٩٠. وقد استخدما الإنفاق العسكري بالدولار الأمريكي كمتغير تابع. وقد وجد الباحثان علاقة طردية موجبة بين هذا المتغير وبين كل من حجم السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي. والأنظمة غير الديمقراطية عموماً تنفق في المتوسط على المؤسسة العسكرية معدلات أعلى من الحكومات الديمقراطية، وذلك بسبب القيود البرلمانية على أنماط ومعدلات الإنفاق العام. أما تأثير الإنفاق العسكري لكل من الحلفاء والدول المعادية فلم يكن تأثيراً منتظماً في كل من مجموعتي الدول الصناعية والدول النامية(٢).

دراستان أخريان ركزتا على الدول النامية، إحداهما أخذت الدول الآسيوية كحالة دراسة. الأولى، قام بإعدادها كل من مايزلس ونيسانكي (A. Maizels and M. Nissanke) غطت ٧٣ دولة نامية خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠. وقد استخدما فيها معدل الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كلاً من الإنخراط في حرب دولية أو حرب أهلية، ووجود نظام حكم عسكري واستخدام العنف، وكذلك حجم الميزانية الحكومية لها جميعها تأثير موجب ومعنوي. ومن ضمن المتغيرات المالية، فإن توافر العملات الأجنبية له تأثير موجب(٣).

الدراسة الثانية قام بها جوفري هاريس (G. Harris) ونشرت أيضاً عام ١٩٨٦. وقد اتخذ البحث خمس دول آسيوية، هي: اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورا، تايلند كدراسة حالة(٤). والغرض من الدراسة هو محاولة تلمّس العوامل التي تحدّد حجم الإنفاق العسكري في الدول النامية منذ مطلع الستينيات. ووفقاً لهذه الدراسة، فإن المتغيرات الاقتصادية لها تأثير، معتدل على الأقل، على الإنفاق العسكري في هذه الدول. ويأتي في مقدمة هذه العوامل حجم الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام الحكومي، وبالذات مخصصات الإنفاق الجاري، وعوامل سياسية وجغرافية عديدة.

---

(٢) R. Gonzalez and S. Mehay, «Publicness, Scale and Spillover Effects in Defence Spending,» *Public Finance Quarterly*, vol. 18, no. 3 (July 1990).

(٣) A. Maizels and M.K. Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» *World Development*, vol. 14, no. 9 (1986).

(٤) G. Harris, «The Determinants of Defense Expenditure in the ASEAN Region,» *Journal of Peace Research*, vol. 23, no. 1 (1986).

وينبغي الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسات جاءت في بعض الأحيان متضاربة وغير متسقة، أحياناً مع المتغيرات نفسها. وهذا يرجع بشكل أساسي إلى الفترة الزمنية المستخدمة، ونوع النموذج الرياضي المستخدم في القياس أو التعبير عن العلاقات الدالة، ومصادر الإحصاءات، وعدد القيود المستخدمة لضبط النموذج. ومعظم هذه الدراسات، باستثناء الأولى منها، قد عانت مشاكل منهجية كانت مسؤولة عن النتائج غير المرضية التي تمّ الحصول عليها. وأهم هذه المشاكل تمثّل، في أن معظم هذه الدراسات قد استخدم مجموعات صغيرة من البيانات. واقتصر على عدد قليل من الدول. وعدد من هذه الدراسات استخدم نموذجاً ساذجاً أو مبسطاً بدرجة كافية، وفي الحالات التي كانت فيها علاقات آنية، فإن الباحثين قد اقتصروا على استخدام علاقات خطية مفردة.

١ ـ محددات الإنفاق العسكري: النموذج

في هذا الجزء سنقوم بتطوير نموذج يصور علاقة الإنفاق العسكري بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية. وكما أسلفنا فإن الإنفاق العسكري يتأثر بجملة من العوامل المتفاعلة التي ربما يسهل وصفها بيانياً. ولكن يصعب التعبير عنها احصائياً. ولذا، فإن المعيار الأساسي لاشتمال النموذج على أي متغير هو قابلية هذا المتغير للقياس الكمي. وفي الحالات التي يصعب التعبير فيها عن بعض هذه العوامل رقمياً، فإنه سيتم اللجوء إلى اختيار مقارب (Proxy) لتمثيلها في النموذج. والنموذج بصيغته المبدئية لا يهتم بالعلاقة التفاعلية بين الدولة محل الدراسة والأخطار الخارجية التي تتعرض لها؛ أو ظاهرة سباق التسلح. وسيعنى الجزء الثاني من هذا الفصل بدراسة تفصيلية لتلك الظاهرة.

يحوي النموذج متغيراً تابعاً (Dependent variable) هو الإنفاق العسكري، كما يحوي متغيرات عدة مستقلة أو مفسّرة (Explanatory variable) هي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي، وعاملين يمثلان حجم الدولة، وكذلك حجم المؤسسة العسكرية؛ وهذين هما اجمالي السكان وعدد أفراد القوات المسلحة.

يعتبر العامل الاقتصادي المؤثر الأكبر في حجم الإنفاق العسكري لدولة ما. والقيود الاقتصادية والمالية هي قيود حقيقية حاكمة لحجم الإنفاق ومعدلات نموه ومستوياته المستقبلية. والإشكالية الأساسية التي تواجه أية حكومة في المدى البعيد هي نمط تخصيص الموارد الاقتصادية لضمان تحقيق معدلات نمو تضمن سلامة البناء الاقتصادي، وكذلك سلامة البناء السياسي من خلال بناء القوة اللازمة للدفاع عن كيان الدولة. ونمط تخصيص الموارد ينبغي أن يكون متوازناً بحيث لا يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي الذي يترتّب أحياناً على زيادة مخصصات الدفاع، ولا يؤدي كذلك إلى الانهيار السياسي الناجم عن الضعف العسكري. أما في المدى القصير، فالحكومات عادة ما تكون معنية بتخصيص الموارد المالية في الميزانية العامة لضمان تحقيق طموحات المجتمع.

من الناحية النظرية، فإن حجم الدولة، معبّراً عنه هنا بحجم السكان يعتبر أحد

المحددات الهامة للإنفاق العسكري. وهكذا فإن الدول شاسعة المساحة، أو ذات الحجم السكاني الكبير غالباً ما يفوق انفاقها العسكري انفاق الدول صغيرة الحجم من حيث المساحة أو السكان. وبالتالي فإن الفرضية الأساسية هي أن هناك علاقة موجبة بين معدلات نمو السكان وبين معدلات نمو الإنفاق العسكري. وقد اختير اجمالي السكان بدلاً من المساحة الجغرافية لأن الأخير غالباً ما يكون ثابتاً عبر السنين لا يتغير، بينما يكون الأول عرضة للتغير بالزيادة أو النقص (الزيادة الطبيعية مضافاً إليها الهجرة). وتمّ اللجوء إلى قياس حجم المؤسسة العسكرية بإحصاء عدد أفراد القوات المسلحة. وبالرغم من الاعتراضات التي قد ترد على هذا المؤشر؛ وأهمها أن العدد لا يدل مطلقاً على الأهمية، أو درجة التسلح، أو حجم المخصصات، أو درجة الجاهزية، أو التأثير الاجتماعي، إلاّ أنه أفضل المؤشرات المقربة.

والنموذج بصيغته الخطية يمكن أن يأخذ الصورة التالية:

$$ME = A_0 + A_1\,GDP + A_2\,CGE + A_3\,AF + A_4\,PE + U_1$$

حيث إن:

الإنفاق العسكري	ME: (Military Expenditure)
الناتج المحلي الإجمالي	GDP: (Gross Domestic Product)
إنفاق الحكومة المركزية	CGE: (Central Government Expenditure)
القوات المسلحة	AF: (Armed Forces)
عدد السكان	PE: (People)

جميع المتغيرات الأخرى، وبالذات تلك التي لا يمكن التعبير عنها كمياً تم اختزالها في المتغير العشوائي (U_1).

وهذا النموذج الذي يمكن تقديره كمياً من خلال استخدام السلاسل الزمنية، له مزايا عديدة على أشكال المقارنات الأخرى، وبالذات الساكنة منها (Static). **فأولاً**، هناك خطورة في استخلاص نتائج من مقارنات بين الدول على أساس سنة أو سنوات بعينها. فهذه المقارنات غالباً ما تطمس الاتجاه العام الذي عادة ما تعكسه السنوات السابقة واللاحقة. وإذا ما كانت الاحصاءات لدولة ما في تلك السنة مرتفعة أو منخفضة بشكل غير طبيعي، فإن النتائج ستكون مضللة بدرجة كبيرة. **ثانياً**، إن المقارنات المبنية على المتوسط أو الانحراف المعياري وكافة مقاييس التشتت أو النزعة المركزية وكذلك معاملات الارتباط (Correlation) بالرغم من فائدتها في إعطاء صورة اجمالية، إلاّ أنها تفشل في تمثيل العلاقات السببية بين المتغيرات، ومن ثم فإن مقدار التفسير الذي تقدمه يبقى قاصراً. **ثالثاً**، إن البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي تتباين تبايناً كبيراً من حيث حجم الموارد المالية والبشرية. ودرجة الأخطار الداخلية والخارجية التي تتعرض لها، ومن ثم مقدار الحاجة للإنفاق الدفاعي. والمقارنات التي لا تعكس هذه الفروق البينية، لن تكون على أحسن الأحوال مقارنات دقيقة.

٢ ـ التقدير الاحصائي للنموذج

لقد تمّ تقدير النموذج احصائياً باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لمعظم البلدان العربية التي تتوافر لديها إحصاءات منتظمة، وكذلك جميع دول الجوار الجغرافي. والمتغير التابع، الإنفاق العسكري (ME) هو القيم السنوية لهذا الإنفاق مقدرة بالدولار الأمريكي، وبالقيم الجارية. ولأن الإحصاءات مأخوذة من وكالة الحدّ من التسلّح ونزع السلاح (ACDA) فإن مكونات هذا الإنفاق تتحدّد بتعريف الوكالة له والذي سبق شرحه في الفصول السابقة. ومن ضمن المتغيرات المستقلة، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمثّل اجمالي الناتج من السلع والخدمات التي تمّ توليدها من قبل السكان في الدولة المعنية مقدرة بالقيم السوقية، ومعبّراً عنها بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية. والمتغير المستقل الثاني هو الإنفاق العام الحكومي (CGE). وهو يتضمن النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية، أو مخصصات التنمية مضافاً إليها صافي القروض للمؤسسات الحكومية المقدمة من قبل الحكومة المركزية. هذه النفقات معبّراً أيضاً عنها بالدولار الأمريكي وبالأسعار الجارية. وإحصاءات السكان (PE) عامة، هي تقديرات تؤخذ في منتصف العام. وتعتمد وكالة الحدّ من التسلّح (ACDA) على مصادر مختلفة في إعدادها، أهمها مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة. والقوات المسلحة (AF) تشير إلى أفراد القوات المسلحة الذين هم في الخدمة الفعلية. وهذا يتضمن القوات شبه العسكرية إذا كانت تشابه الوحدات المعتادة من حيث التنظيم والتسليح والتدريب أو المهام الموكولة إليها. وقوات الاحتياط عادة لا تدخل في هذا التعريف ما لم تتم الإشارة الصريحة لذلك.

وتقدير النموذج تم بالاعتماد على سلاسل زمنية (Time series) تغطي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، وهي الفترة التي يتوافر فيها إحصاءات متكاملة لمعظم الدول موضع الدراسة هنا.

والجداول رقم (٥ ـ ١) إلى (٥ ـ ٥) تتضمن نتائج التقدير كما تمّ حسابها بطريقة المربعات الصغرى (OLS) ونظراً إلى أن الغالبية العظمى من النتائج جيدة وذات معنوية فقد تمّ الاكتفاء بهذه الطريقة وعدم استخدام الطرق الأكثر تعقيداً، التي ربما حسّنت من نوعية النتائج، إلاّ أن تفسيرها سيكون أكثر صعوبة.

ويحسن بنا قبل أن نلج في مناقشة تفصيلية للنتائج، أن نلقي نظرة عامة على اتساق النموذج وعدم تحيّزه وقوته التفسيرية. والملاحظة الأولى التي تستلفت الانتباه هي أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج تفسّر أكثر من ٩٠ بالمئة من التغيرات في الإنفاق العسكري (كما يبيّن ذلك مُعامِل التحديد (Coefficient of Determination (R^2)). وهذا ينطبق على جميع الدول محل الدراسة ما عدا تونس (R^2 = ٠,٨٩٨٣) والسودان (R^2 = ٠,٦٤٣١). وحتى في هذين البلدين فإن القوة التفسيرية للنموذج تعتبر نسبياً عالية. وفي دول أخرى مثل السعودية وعُمان والعراق وسوريا والمغرب واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وايران واسرائيل، فإن

جدول رقم (٥ ـ ١)

محددات الإنفاق العسكري في بلدان الخليج العربي، نتائج التقدير الإحصائي للنموذج ـ مُعاملات الانحدار

المتغيرات	العراق	عُمان	الكويت	الامارات العربية المتحدة	العربية السعودية
C	٣٤٥٣	١٩٦	١٦٢-	٢٦٤-	٧٨٦٧-
	(١,٧٦)	(٠,٥٨)	(٠,٨٧-)	(١,١-)	(١,٩٢-)
GDP	L_1 ٠,٠٤	L_1 ٠,٠٢٩	٠,٠١٩	٠,٠٤	L_1 ٠,٠٦٢
	(١,٥٤)	(٠,٧٢)	(٢,٣)	(١,٣٣)	(١,٧٩)
CGE	٠,١٥٤	٠,٣٩	L_2 ٠,٠٥	٠,٢١٦	٠,١١٢
	(١٥,١)	(٧,٤)	(٣,٢٥)	(٢,٢)	(٣,٠٣)
AF	٤,٠٤٢	١٢,١	L_2 ١٩٠٣	٢٦,٤-	٦٢,٤
	(٠,٧١)	(١,٥٦)	(١,٩١)	(١,٢٨-)	(١,٢٧)
PE	٣٨٣-	٥٤٤,٤-	L_2 ٢٧,٢	٦٦١,٥	٥٧٠
	(٢,١٩-)	(٠,٩٩-)	(٠,٠٩)	(٢,٥٥)	(٢,٥٨)
R^2	٠,٩٩٧٨	٠,٩٨١٤	٠,٩٠١٨	٠,٩٥٦٥	٠,٩٦٨١
D -W.	٢,٥٦	٢,٠٦	٢,٠٧	١,٤٧٦	١٠٩٦٦
Q^2	٣٩٦,٨	٩٤	١٤٥	٢١٢	١٥١٠
F-test	٥٦٤	١٧١	٢٧,٦	٦٥,٩	٩٨,٦

الملاحظات:

المعاملات بين قوسين تمثّل اختبار ستيودنت (T-test)

المعلم الثابت C: (Constant)

معامل التحديد R^2: The Coefficient of Determination

اختبار دربن ـ واتسون للارتباط السلسلي D.-W. : (Durbin-Watson Statistics)

الانحراف المعياري للتقدير Q^2: Standard Error of Estimate (SEE)

اختبار F-Test F

معامل التباطؤ L: Lag Operator

النموذج يشرح أكثر من ٩٥ بالمئة من التغيرات في الإنفاق العسكري(٥).

---

(٥) معامل التحديد (R^2) هو مقياس ملخص لمدى تطابق خط الانحدار مع البيانات، أو هو يقيس جودة المطابقة أو الملاءمة (Goodness of Fit) لخط الانحدار، وقيمته عادة تقع في الحدود $0<R^2<1$ تعني أنه عندما $R^2 = 1$ فهناك دلالة على تطابق تام، بينما $R^2 = 0$ تعني أنه ليس هناك أية علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد دل ذلك على جودة النموذج.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

محددات الإنفاق العسكري في بلدان الطوق، نتائج التقدير الإحصائي للنموذج ـ مُعاملات الانحدار

المتغيرات	الأردن	سوريا	مصر
C	٦٨٠	٥٢٨١	٨٨٣٥
	(٢,٩٣)	(٢,٣٧)	(٠,٨١٣)
GDP	L_2 ٠,٠٩٣	L_3 ٠,٣١٨	L_2 ٠,١٤٧
	(١,٦٣)	(٢,٣٩)	(٢,١٧)
CGE	L_2 ٠,١٢٦	٠,١٤٤	٠,٠٩٢
	(١,٦٠)	(٢,٦٣)	(٢,٦٩)
AF	١,٥١	٧,١٢	٤,١
	(١,٢٢)	(٣,٤٥)	(٠,٤٣)
PE	٢٨٠-	٩٩٧-	٢٩٧-
	(٢,٩١-)	(٢,٦٥-)	(١,١٦-)
R^2	٠,٩٢٥٩	٠,٩٥٢٥	٠,٩٢٥٥
D -W.	١,٦١٤	١,٩٢	١,١٢
Q^2	٨٠	٢٠٢	٩١٢
F-test	٣٧,٥	٥٥	٣٧,٣

ملاحظة: لبيان معاني المتغيرات الواردة في الجدول، انظر الحاشية في الجدول رقم (٥ ـ ١) السابق.

والمؤشر الآخر الذي سننظر إليه هو اختبار دربن ـ واتسون (D-W) للارتباط السلسلي للأخطاء (Serial correlation) الذي يطلق عليه عادة اختبار (d). وهذا الاختبار يدل على جودة النتائج التي تمّ الحصول عليها من تقدير النموذج السالف. واختبار (D-W) يدل على أنه ليس هناك مشكلة ارتباط سلسلي للأخطاء لأي من الدول المعنية. ومقارنة القيم المحسوبة للاختبار (d) بالقيم العظمى والصغرى الجدولية du و dl تظهر أنه في حالة الدول التالية: السعودية، الكويت، عُمان، العراق، سوريا، الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس، السودان، اليمن الشمالي، ايران، اسرائيل، اثيوبيا، فإن قيم (d) المحسوبة تفوق الحدود القصوى لقيم du. وهذا يعني امكانية رفض الفرض بوجود ارتباط سلسلي موجب وتقبل الفرض الصفري. وفي حالة الدول الأخرى (الإمارات، مصر، الأردن، اليمن الجنوبي، تركيا) فإن قيم (d) المحسوبة تفوق قيم الحدود الدنيا dL الجدولية ولكنها تقع في المجال dl<d<du وهذا يعني أن الاختبار غير حاسم على أقل تقدير، أي لم يكن من الممكن التأكّد من وجود أو غياب الارتباط السلسلي. ومن المرغوب فيه في حالة هذه الدول زيادة عدد المشاهدات ليتم تأكيد أو نفي اختبارات الفرض. ولكن ذلك لا يعدّ مشكلة يعتدّ بها، خصوصاً وأن قيمة اختبار (d)

جدول رقم (٥ ـ ٣)

محددات الإنفاق العسكري في بلدان المغرب العربي، نتائج التقدير الإحصائي للنموذج ـ مُعاملات الانحدار

المتغيرات	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر
C	٣٠١	١٣٣٠-	٨٩,٥	—
	(٠,٦٦)	(٣,٢٨-)	(٠,٠٤)	
GDP	L_2 ٠,٠٢٦	٠,٠١٢	L_2 ٠,٠٦	L_1 ٠,٠٠٢
	(٠,٩٧)	(١,٣٧)	(١,٦٤)	(,١٦)
CGE	٠,١٢١	L_1 ٠,١٣٢	٠,٢٣٦	٠,١٢٢
	(٣,٣)	(٧,٤)	(٤,٢٣)	(٤,٧٩)
AF	٢,٦٦-	٢,٤٥-	٢٨,٢	١٢,٥-
	(٠,٦٩-)	(١,٨٥-)	(١,٣٩)	(٣,٨٤-)
PE	٧٥-	٨١٠	٩٦٤-	٤٤
	(٠,٧٤-)	(٢,٦٥)	(٠,٧٨-)	(٣,٢٩)
R^2	٠,٨٩٨٣	٠,٩٨٥٦	٠,٩٣٨٤	٠,٩٠٥٣
D -W.	٢,٢٢	٢,٠١	٢,٥٩	٢,٠٩
Q^2	٤٠,٦	٥٠	٥٣٧	٢٠٤
F-test	٢٦,٥	٢٢٣	٣٨	٤٤,٦

ملاحظة: لبيان معاني المتغيرات الواردة في الجدول، انظر الحاشية في الجدول رقم (٥ ـ ١).

تقترب من الحدود القصوى (du) لعدد من الدول؛ كما هو الحال مثلاً في الأردن واليمن الجنوبي وتركيا.

وأخيراً، فإن اختبار (F-Statistic) يدلّنا على جدوى النموذج بشكل عام. ومن الواضح أن قيم الاختبار المحسوبة تفوق كثيراً قيمه الحرجة والمقدّرة جدولياً لكل الدول محل الدراسة وبدرجة معنوية تصل إلى ٩٩ بالمئة. الاستثناء الوحيد هو السودان، والذي يمكن قبوله بدرجة معنوية تبلغ ٩٥ بالمئة. وعند التقدير الإحصائي للنموذج كان من الصعب معرفة هيكل تباطؤ الزمن (Time-lag) وكيف يعمل. وقد آثرنا تطبيق النموذج بصورته الخطية المباشرة وعدم استخدام نموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive model) والذي يتمّ فيه استخدام المتغير التابع في سنوات سابقة كأحد المتغيرات المستقلة. وبالرغم من الفائدة الدينامية لمثل هذا النموذج، إلاّ أن بعض الباحثين يلجأون لاستخدامه عامة لأنه يعطي قيماً كبيرة لمعامل التحديد (R^2). ولكنه من جانب آخر يولّد مشاكل احصائية أهمها مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، وبالمقابل فقد تمّ استخدام عامل تباطؤ الزمن بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة فيما يعرف بـ (Distributed-Lag). وتم اختيار عدة هياكل زمنية لكل

جدول رقم (٥ ـ ٤)

محددات الإنفاق العسكري في بعض البلدان العربية،
نتائج التقدير الإحصائي للنموذج ـ مُعاملات الانحدار

المتغيرات	اليمن الجنوبي	اليمن الشمالي	السـودان
C	-٢٩٨	٣٥٣	-٣٩,٩
	(-٤,٣)	(١,٨٥)	(-٠,٣٦)
GDP	٠,١٠	٠,٠٥	L_2 -٠,٠٢
	(٣,٩٤)	(١,٩٨)	(-٠,٩٥)
CGE	ـ	٠,٢٧	٠,٠٩٣
		(٨,٠١)	(٢,١)
AF	-٢,٣٥	-٠,١١	١,٧٩
	(-١,٤٤)	(-٠,١٢)	(١,٨٤)
PE	٢٠٦,٤	-٩٠	٣٠٢
	(٣,٥٨)	(-١,٩٩)	(٠,٣٣)
R^2	٠,٩٧٢٥	٠,٩٦٩١	٠,٦٤٣١
D -W.	١,٦٧	١,٩١	٢,٢٤
Q^2	١٢,٤	٣٢,٧	٣٦,١
F-test	١٥٢,٩	١٠٩,٩	٥,٤

ملاحظة: لبيان معاني المتغيرات الواردة في الجدول، انظر الحاشية في الجدول رقم (٥ ـ ١).

دولة على حدة، حيث إنه كان واضحاً من التقديرات التجريبية أنه لم يكن هناك هيكل زمني موحد ينطبق على جميع الدول.

ويبدو من النتائج أن هناك تبايناً واضحاً بين البلدان العربية في سرعة استجابة الإنفاق العسكري للتقلبات في قيم المتغيرات المستقلة. كما يتضح من النتائج أيضاً أن الإنفاق العسكري يستجيب بشكل آني للمتغيرات المستقلة التي تتغير بطريقة منتظمة أو التي يمكن التنبؤ بمنحى تطورها الزمني (مثل معدلات نمو السكان أو مقدار النمو في القوات المسلحة). كما يستجيب الإنفاق العسكري بسرعة معتدلة للقيود المالية العامة للحكومة. وكذلك إلى تدخل السلطات المركزية في تحديد نمط توزيع مخصصات الميزانية العامة على أوجه الإنفاق المختلفة. ولذا نجد أن تأثير هذه العوامل الثلاثة (الإنفاق العام الحكومي CGE، والقوات المسلحة AF، والسكان PE) كان مباشراً وآنياً في معظم الحالات ولم تبرز هناك حاجة لاستخدام معامل تباطؤ الزمن.

ومن جهة أخرى، فإن درجة استجابة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي، الذي

جدول رقم (٥ ـ ٥)

محددات الإنفاق العسكري في دول الجوار الجغرافي، نتائج التقدير الإحصائي للنموذج ـ مُعاملات الانحدار

المتغيرات	اثيوبيا	اسرائيل	تركيا	ايران
C	—	٢٩٦٣-	٥٧٧,٦-	٢٤١٢٩-
		(٠,٦٩-)	(٠,٨٠-)	(٢,٧٧-)
GDP	٠,٠٠٢	L_1 ٠,٠٢	٠,٠٢٢	L_2 ٠,٠٢٣
	(٠,٠٧)	(٠,٣٧)	(٢,٢٩)	(١,٦٠)
CGE	٠,٢٠٧	٠,١٢٨	٠,١٣٣	٠,٠٥
	(٥,٢١)	(٥,١٣)	(٢,٨٥)	(٢,٥٩)
AF	٠,٣٧	١٦,٨	٢,٣-	٢٩,٣
	(٢,١٩)	(١,٨٩)	(٢,٦٧-)	(٤,٤٨)
PE	١,٧٧-	٥٥٣	٣٧,٦	٥٧٥,٥
	(٠,٧٧-)	(٠,٣٧)	(١,٠٧)	(١,٧٧)
R^2	٠,٩٤٥٩	٠,٩٥٣٥	٠,٩٣١٢	٠,٩٨٠٥
D -W.	٢,٢١	٢,١٤	١,٧٢	٢,٤٢
Q^2	٣٨	٥٤٠	٢٠٩,٥	١٠٩٩
F-test	٨١,٥	٦٦,٦	٤٧,٤	١١٣,٤

ملاحظة: لبيان معاني المتغيرات الواردة في الجدول، انظر الحاشية في الجدول رقم (٥ ـ ١).

عادة ما يكون تدخل الحكومة في تكوينه في المدى القصير محدوداً، لم تكن آنية بل احتاجت لفترة من الوقت. وهكذا فإن التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحالية ستظهر آثارها في مستويات الإنفاق العسكري بعد فترة من الزمن قد تمتد لعدة سنوات.

والتقديرات الإحصائية تظهر أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) له تأثير قوي وموجب على الإنفاق العسكري، بالرغم من وجود تباين واضح بين الدول في مقدار التأثير الذي يزاوله هذا العامل، وكذلك المدى الزمني الذي يأخذه هذا التأثير. واختبار المعنوية (كما هو مقاس باختبار ستيودنت T-Test) يدل على أن الدول الآتية لها درجة معنوية عالية ٩٩ بالمئة: الكويت، مصر، سوريا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، تركيا؛ وأن دولاً أخرى يمكن قبول معاملاتها بدرجة ثقة ٩٠ بالمئة كالسعودية، العراق، الأردن، ليبيا وايران. وفي الدول الأخرى التي لم تتجاوز فيها المعاملات اختبار المعنوية، فإن هذه المعاملات كانت موجبة باستثناء السودان. وفي معظم الدول لم يكن تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري آنياً بل متباطئاً، وقد احتاج لفترة تتراوح بين سنة إلى سنتين لتظهر آثاره. وفي بعض هذه الدول (سوريا) استمر هذا التباطؤ ثلاث سنوات.

والمعنى المباشر لتأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري هـو أن الدول الغنيـة تستطيع تحمل أعباء دفاعية أكبر من الدول الفقيرة، وأن زيادة معدلات النمو لدولة مـا، ومن ثم زيادة ثروتها القومية، تدفعهـا لتخصيص موارد أكـبر لقطاعهـا العسكري، وبـالعكس فإن التدهور الاقتصادي المصحوب بمعدلات نمو ثابتة أو سالبة غـالباً مـا ينعكس على الحصـة التي تحصل عليها المؤسسة العسكرية من الدخل القومي.

والتكييف النظري لهذا التـأثير ينبـع من الاعتبارين التـاليـين: **الأول** هـو أن الإنفـاق العسكري يعتبر من السلع العامة الخالصة (Pure Public Good). ولذا فإن الدولة التي لـديها حجم كبير من الناتـج المحلي الإجمـالي يكون لـديها مخصصـات أكبر بـالقيم المطلقـة لأغراض الـدفاع، و**الثـاني** هو أن النـاتـج المحـلي الإجمـالي يعتـبر مؤشـراً عـامـاً عـلى مستـوى التنميـة الاقتصادية. ومعدلات عالية من التنمية الاقتصادية تتضمن تغيـيرات هيكلية في بنـاء المجتمع ونمواً كبيراً في تركيب المجتمع الحضري. وفي كثير من الأحيان يكـون من نتائـج هذه التنميـة اختلال في توزيع الثروة واحتمالات أكبر للصراع بين الفئات والطبقات الاجتماعية. وكـذلك، فإن النجاح الاقتصادي قد يولد التنـافس الاقليمي على المـوارد خاصـة من قبل الـدول الأقل نجاحاً أو حظوة.

وعموماً، فإنه في غياب المخاطر الخارجية الآنية، فإن الإنفاق العسكري ينحو إلى النمو بدرجة معتدلة، ويتّجه كذلك إلى الاستجابة للتقلبات في الأوضاع الاقتصاديـة. والدول غـير الغنية التي لا يوجد لديها مشاكل خارجية حادة غـالباً مـا تخصص للإنفـاق الدفـاعي حصصاً أقل من الدول الغنية أو الدول الفقيرة التي لديها نزاعـات مع جيرانها. وإذا كانت معـدلات النمو في الاقتصاد القومي ثابتة، فإنـه من المتوقـع أن تلعب قيود المـوارد دوراً هامـاً في تحديـد نسب الإضـافة إلى الإنفـاق العسكري، خصـوصاً في ظـل غياب المسـاعدات العسكـريـة أو الاقتصادية الخارجية.

ومن العوامل المساعدة في حجم تـأثير النـاتج المحـلي الإجمالي عـلى الإنفاق الـدفاعي، وجود الصناعات العسكريـة المحلية. وفي العـديد من الـدول محل الـدراسة (وبشكـل خاص مصر والعراق وليبيا وسوريا وايران وتركيا واسرائيل) هناك صناعات عسكريـة يتباين حجمهـا ومساهمتها في القطاع العسكري وكذلك في الناتج المحلي الإجمالي. ووجـود هذه الصنـاعات، بالإضافة إلى مساهمته في الناتج القومي، فـإنه يخلق قـوى ضغط داخلية لـزيادة المخصصـات الدفاعية سواء من قبل المؤسسة العسكرية أو البيروقراطية الإدارية في الـدول التي تكون فيهـا تلك الصناعات مملوكة للقطاع العـام، أو من قبل مجمـوعات الضغط ورجـال الأعمال وممثـلي البرلمان في الدول التي تكون فيها تلك الصناعات مملوكة للقطاع الخاص.

ومن الصياغة التي تمّ بها تصميم النموذج وكـذلك من معـاملات الانحـدار المقدّرة لا يمكن لنا تحديد التأثير العكسي للمتغيرات؛ أي قياس تأثـير الإنفاق العسكـري على معـدلات نمـو النـاتـج المحلي الإجمـالي كما هـو مقرر في الفـرضيات الشهـيرة للدراسة التي قـام بها اميـل بينويت (E. Benoit). وهذه الفـرضيات تقـرر أن هناك ارتبـاطاً مـوجباً وقـوياً بـين المعدلات

العالية من العبء العسكري والمعدلات المرتفعة لنمو الدخل القومي في الدول النامية. وإن الإنفاق العسكري، ومن خلال آليات عديدة يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ويساعد على تحديث المجتمعات بالإضافة للمساهمات الإيجابية الأخرى. ومن صياغة النموذج الخطية أحادية التأثير لم يكن ممكناً اختبار هذه الفرضية، وقد كان الأمر يقتضي صياغة نموذج قائم على المعادلات الآنية (Simultaneous equations)، ولكن هذا خارج نطاق هذا الفصل، وسيأتي لاحقاً في فصول قادمة. ولكن يكفي القول إن علاقات الارتباط التي بنى عليها بينويت فرضياته لا تدل بالضرورة على السببية (Causality) كما هو مقرر في النظرية الإحصائية. والنتائج التي حصلنا عليها هنا تدل على أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي هي إحدى المحدّدات الهامة لمستويات الإنفاق العسكري وليس العكس. إلاّ أن هناك احتمالاً آخر في ارتباط كل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري تنبغي الإشارة إليه، ألا وهو استخدام الأخير كأداة مالية من قبل الحكومة لمواجهة الدورات الاقتصادية ومعالجة آثارها. أي استخدام الإنفاق العسكري لتحقيق أهداف على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك التأثير في المتغيرات الكلية، مثل معدلات التوظيف والاستهلاك والادخار.

والعامل الأخير الذي تنبغي الإشارة إليه، الذي يحدّد مقدار تأثير الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العسكري هو نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي الدول التي يكون فيها حجم الحكومة كبيراً نوعاً ما، كما يقاس بحجم الاستهلاك العام أو بنسبة الإنفاق العام إلى الدخل القومي، سواء كان بسبب كبر حجم القطاع العام أو بسبب اضطلاع الحكومة بأنشطة الرعاية والرفاه (Welfare)، فإن نصيب الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ينحو إلى أن يكون كبيراً أيضاً.

ووفقاً للتقديرات الإحصائية للنموذج فإن من أقوى المحددات لمستويات الإنفاق العسكري هو الإنفاق العام الحكومي وقيم اختبار (T-Test) المحتسبة التي تفوق القيم المجدولة بمستوى معنوية ٩٩ بالمئة لكل الدول محل الدراسة، ما عدا الأردن الذي يصل مستوى المعنوية له ٨٠ بالمئة. وجميع معاملات الانحدار لهذا المتغير تحمل الإشارة الصحيحة (الموجبة)، مما يعني أن الإنفاق العسكري يرتبط ارتباطاً موجباً بالإنفاق الحكومي، وأن الزيادة أو النقص في الأخير يؤثر في الأول بالاتجاه نفسه.

ومعامل الانحدار يعني مقدار استجابة الإنفاق العسكري للتحوّلات في قيم المتغيرات المستقلة؛ أي أنه يعني درجة الاستجابة أو المرونة. وقيم المرونات المحتسبة للإنفاق العسكري نسبة إلى الإنفاق العام الحكومي هي أقل من الواحد لجميع الدول. وتتباين قيمتها بين البلدان العربية، وكذلك دول الجوار الجغرافي، فهي تتراوح بين ٥ بالمئة لكل من الكويت وايران، وتصل أقصاها في حالة عُمان إلى ٣٩ بالمئة. وهذا يعني أن الإنفاق العسكري يتغير بمعدلات تقل عن معدلات التغيّر في الإنفاق العام، وكل زيادة في الإنفاق العام مقدارها دولار واحد تحفز زيادة في الإنفاق العسكري مقدارها ١١ سنتاً في السعودية، وحوالى ٢٢ سنتاً في الإمارات، و٤٠ سنتاً في عُمان، و١٤ سنتاً في سوريا، و٢٤ سنتاً في ليبيا، و١٣ سنتاً

في كل من تركيا واسرائيل. وعندما ترتفع مخصصات الميزانية فإن الانفاق العسكري ينحو إلى الزيادة بمعدلات أبطأ من معدلات الزيادة في الإنفاق العام والعكس صحيح.

وإذا تذكّرنا الملاحظات الواردة على احصاءات الإنفاق العسكري، وأوجه النقص والتشويه التي تنتابها، وكذلك عُرضتها للتغيير والتدليس من قبل الحكومات لأغراض أمنية أو لأسباب أخرى، فإن هذه المرونات يجب النظر إليها على أنها مؤشرات عامة تدلّ على مدى استجابة الإنفاق العسكري للتغيرات في الظروف الاقتصادية والمالية، وليست معاملات دقيقة بالمعنى الاقتصادي لها. وهناك عوامل متعددة تساهم في التباين في مقدار هذه المعاملات أو في درجة المرونات بين الدول ومنها: نسبة الإنفاق العسكري للإنفاق العام، ونسبة هذا الأخير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووسائل تمويل الميزانية العامة عن طريق عائدات النفط أو الضرائب أو الاقتراض أو المساعدات الخارجية... الخ، وأوجه تخصيص الميزانية العامة ومدى المرونة في تحويل بعض أوجه الصرف، وأوجه تخصيص الميزانية العسكرية ونسبة الإنفاق المخصص إلى الأبواب الثابتة مثل الرواتب والأجور والصيانة. ومن الضروري هنا التفريق بين رغبة الحكومة في تخصيص قدر معين من الموارد للإنفاق العسكري وبين قدرتها الفعلية على تحقيق ذلك. وقدرتها ستكون أعظم كلما ازداد حجم الموارد المتوافرة لديها. وهذا يشرح جزئياً قدرة البلدان النفطية (مثل السعودية والعراق وليبيا) على تحمل برامج طموحة من الإنفاق العسكري.

وعلاقة الإنفاق العسكري بالإنفاق العام تثير قضية أخرى هي الكيفية التي تمول بها دولة ما إنفاقها الدفاعي. وحيث إن الموارد المتوافرة لأي اقتصاد هي ثابتة في المدى القصير والمتوسط فإن على الدولة التي تنفق على مؤسساتها العسكرية بمعدلات عالية، أن تقرر الأوجه الأخرى التي سيخفض فيها الإنفاق العام. وعندما تزمع دولة ما زيادة إنفاقها العسكري، فإن أمامها ثلاثة بدائل لتمويل هذه الزيادة: (١) تخفيض الإنفاق العام الاجتماعي؛ (٢) تخفيض الإنفاق الرأسمالي (نفقات التنمية)؛ (٣) زيادة حجم الميزانية العامة. والخيار الأول من شأنه جعل الفقراء يتحملون عبء دفاع أكبر مما تتحمله باقي الفئات أو الطبقات الاجتماعية. والخيار الثاني يعني معدلات أدنى للنمو الاقتصادي. وبالرغم من أن جميع فئات المجتمع ستتحمل تكاليف هذا البديل بنسب متفاوتة، إلاّ أن آثاره قد تمتد إلى أجيال مستقبلية أيضاً. والخيار الثالث سيخفض من الاستهلاك الخاص إذا كان تمويل الزيادة يتمّ عن طريق رفع الضرائب، أو سيرفع من معدلات التضخم إذا كان التمويل سيتم من خلال زيادة عجز الميزانية.

والقضية الأخرى ذات الصلة، هي مكوّنات الإنفاق الدفاعي في الوطن العربي. وللأسف فإنه لا توجد إحصاءات متكاملة وتفصيلية عن هذه المكوّنات. ولكن يبدو أن نمط تخصيص الميزانية العسكرية في البلدان العربية ودول الجوار لا يختلف كثيراً عن مثيلاته في الدول النامية. تكاليف الأفراد (الرواتب، التعليم، الصحة، مخصصات التقاعد... الخ)، تستحوذ على حوالى نصف مخصصات الميزانية، وتكاليف كل من العمليات والصيانة (Opera-

(tions and maintenance يستحوذ على ربع آخر، ويحصل شراء الأسلحة على ١٥ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري، والمتبقي يذهب إلى المجالات خارج نطاق العمليات. إلّا أن هذا النمط قد لا ينطبق على الدولة حديثة التكوين، أو تلك التي حظيت بثروة هائلة خلال فترة قصيرة من الزمن نسبياً مثل بلدان الخليج العربي وليبيا، أو الدول التي تتلقى مساعدات عسكرية خارجية ضخمة مثل مصر وتركيا واسرائيل.

وفي دراسة قامت بها نيكولا بول (N. Ball) عام ١٩٨٣، وشملت ٤٨ دولة نامية، توصلت فيها إلى نتيجة أن تكاليف العمليات (Operating costs)؛ وهي تشمل تكاليف الأفراد والعمليات والصيانة، تشكل حوالى ٩٠ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري في بعض الدول مثل: الفيليبين وسري لانكا والمغرب في الستينيات وتشيلي وسنغافورا وتايلاند. وفي البعض الآخر تشكل أكثر من ٧٥ بالمئة مثل ماليزيا والهند والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا[٦].

وبكلمات أخرى فإن جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري في بعض البلدان العربية لا يخصص لشراء الأسلحة وهذا من شأنه الحدّ من الهامش الذي يتقلب به هذا الإنفاق من عام إلى آخر. وارتفاع مكونات الأفراد في الإنفاق العسكري يعني أن قدرة الحكومة على تغيير حجمه من فترة زمنية إلى أخرى، خاصة باتجاه التخفيض، تكون محدودة. وإذا كان من السهل نوعاً ما إلغاء صفقة سلاح أو تأجيلها، فإنه يبدو من الصعوبة بمكان تأخير أو إلغاء عمليات الصيانة، وأكثر صعوبة تخفيض رواتب العسكريين أو مخصصاتهم المالية الأخرى، أو الاستغناء عن خدماتهم.

وأثر حجم السكان أو معدلات نموهم من الناحية النظرية لا يبدو واضحاً بدرجة كافية. فحجم كبير للسكان قد يؤدي إلى زيادة متطلبات الدفاع، ومن ثم ارتفاع العبء العسكري. ولكن من ناحية أخرى فإن حجماً كبيراً للسكان قد يعمل كعائق فعّال ضد هجوم خارجي، ومن ثم زوال بعض أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري. وأيضاً فإن معدلات عالية من نمو السكان تتطلب معدلات مساوية لها على الأقل من نمو الإنفاق الاجتماعي (الهياكل الأساسية والخدمات التعليمية والصحية والسكن)، مما يعني مزيداً من المخصصات المالية للقطاع غير العسكري.

ومعاملات الانحدار لمتغير السكان في الجداول السابقة لم تأت متناسقة من حيث درجة المعنوية أو الإشارة الجبرية. ومعظم المعاملات هي ذات معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة أو ٩٩ بالمئة إلا أنه في البلدان التي كان لديها خيار حقيقي بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي بسبب قيود الموارد (مصر، سوريا، الأردن، عمان، اليمن الشمالي)، فإن الإشارة الجبرية للمعاملات جاءت سالبة لتدلّ على الارتباط العكسي بين نمو السكان والإنفاق العسكري، أي أن زيادة السكان تؤدي إلى انخفاض الإنفاق العسكري والعكس صحيح.

---

(٦) Nicole Ball, *Security and Economy in the Third World* (London: Adamantine Press, 1988), pp. 106-110 and 396-402.

أما المتغير الأخير؛ حجم القوات المسلحة (AF)، فنلاحظ أن هناك فرقاً كبيراً بين البلدان العربية من جهة ودول الجوار الجغرافي من جهة أخرى. وفي حالة المجموعة الأخيرة كان لعدد أفراد الجيش تأثير موجب كبير في مستويات الإنفاق العسكري (باستثناء تركيا التي قد يكون لعضويتها في حلف الناتو تأثير في العلاقة العكسية بين عدد أفراد قواتها المسلحة وإنفاقها العسكري). أما بالنسبة إلى البلدان العربية فلم يكن هذا المتغير من المحددات الهامة، سوى لعدد محدود منها: (الكويت، سوريا، الجزائر، المغرب، السودان). والإشارة الجبرية للمعاملات لا تدلّ أيضاً على نسق واحد بين هذه الدول.

والمعنى المباشر للارتباط الموجب بين هذين المتغيرين ينبغي أن يعني أن الزيادة في حجم القوات المسلحة تستلزم زيادة العبء الدفاعي، وبالذات ارتفاع مكونات تكاليف الأفراد في هذا الإنفاق. إلّا أن نصيب الفرد في القوات المسلحة من الإنفاق العسكري له حدود لا يمكن تجاوزها، وتلعب القيود المالية دوراً هاماً في تحديدها. وقد تلجأ بعض الدول، من أجل بناء جيش عصري وفعال، إلى الاعتماد على عدد أقل من أفراد القوات المسلحة الدائمين، وتعويض ذلك بنظام تسليح حديث. وهذا يعني أن زيادة الإنفاق العسكري ستعني حجماً أقل في أفراد القوات المسلحة. وربما كان هذا هو تفسير العلاقة العكسية بين هذين العاملين في حالة بعض الدول.

ثانياً: سباق التسلح في الوطن العربي

لا يمكن أن تكتمل الصورة عن محددات الإنفاق العسكري دون اعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر في حجم هذا الإنفاق أو معدلات نموه. ويأتي في مقدمة هذه المؤثرات الخارجية وجود النزاعات الاقليمية لأسباب ايديولوجية أو عرقية أو حدودية أو سياسية. والرغبة في التفوق الاقليمي أو التوق إلى موازنة قوة موجودة أو السعي إلى اكتساب الحد الأدنى من القدرة التي تمكن من عدم الوقوع تحت طائلة الابتزاز أو التبعية، قد تدفع دولة ما أو مجموعة الدول في هذا الإقليم إلى التنافس في توسيع حجم مؤسساتها العسكرية، أو ما يطلق عليه سباق التسلح.

ويمكن تعريف سباق التسلح بأنه «وجود طرفين أو أكثر يعتبرون أنفسهم في علاقة ندّية أو عدائية. وقد يدفعهم ذلك إلى تطوير أسلحتهم بمعدلات عالية ومتسارعة، كما قد يحفزهم إلى بناء قواتهم العسكرية على ضوء تجربة العلاقات الماضية والحاضرة والمتوقعة للسلوك العسكري والسياسي للدول المنافسة لهم»[٧]. وسباق التسلح قد يكون كمّياً أو نوعياً، والأخير بدأ يكتسب أهمية خاصة بإدخال أسلحة التدمير الشامل مثل: الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. وينظر إلى سباق التسلح على أنه غالباً ما يمنح الأطراف قدرات من شأنها خلق خيارات، وهذه الخيارات ذات الطبيعة العسكرية قد تقود إلى:

Colin Gray, «The Arms Race Phenomenon,» *World Politics* (October 1971), p. 40. (٧)

ـ حرب من خلال ضربة خاطفة أو وقائية (Preventive strike)، إذا ما تصور أحد الأطراف أن الوقت يسير في غير صالحه.

ـ حرب من خلال هجوم مفاجىء إذا ما تصور أحد الأطراف أن لديه مزية أو ظرفاً مؤاتياً.

ـ الهجوم الكاسح من قبل أحد الأطراف على الآخر إذا ما تصور أن لديه مزية ظاهرة، حتى ولو كانت مؤقتة، سواء في المجال العسكري أو الاستراتيجي، أو توافر ظروف سياسية سانحة.

وبالرغم من أن ظاهرة سباق التسلح قد لقيت عناية كاملة من قبل الباحثين والدارسين، إلاّ أن هناك أسئلة تتصل بهذه الظاهرة لا تزال عالقة. والسؤال الرئيسي المطروح، هو: هل سباق التسلح يقود إلى الحرب أم يعمل كعائق لحدوثها؟ الذين يؤيدون الرأي الأول يدلّلون على صواب منطقهم بأن المناطق التي تشهد سباقات تسلح؛ مثل الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشبه الجزيرة الكورية، هي ساحات رئيسية للصراعات المسلحة خلال الثلاثين سنة الماضية[8].

ولكن سباق التسلح هو أحد أعراض المرض وليس سببه. والصراع في هذه المناطق يعود إلى أسباب «ايديولوجية» أو دينية أو سياسية. والفشل في حل الصراع بالوسائل السلمية يقود إلى التسابق من أجل الحصول على السلاح. ومما يدلّل على صحة ذلك، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، هو أن الحروب الرئيسية في المنطقة قد أعقبها سباق تسلّح محموم. وينطبق هذا بالذات على الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحروب كل من عام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، وكذلك في الفترة التي أعقبت الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢، أو في الحرب العراقية ـ الايرانية في الفترة التي أعقبت توقف الحرب عام ١٩٨٨. والهدف الأساسي من التسلح بعد الحرب هو إما تعويض الخسائر التي تكبدتها الدولة خلال الصراع، أو الرغبة في العودة إلى وضع التوازن الاستراتيجي الذي كان سائداً قبل الحرب، أو الحصول على مكاسب استراتيجية جديدة بالبروز كقوة جديدة في المنطقة، أو المحافظة على مكاسب تمّ الحصول عليها أثناء الحرب، كما (هو حال اسرائيل وزيادة انفاقها العسكري بعد حرب ١٩٦٧ وذلك للمحافظة على الأراضي المحتلة)، أو التسلح من أجل الانتقام، أو أخذ الثأر، أو استعادة حق مغتصب (كما هو حال البلدان العربية المحيطة بإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧).

وهناك مدرسة فكرية واستراتيجية ترى أن التسلح المتصاعد من شأنه منع الحرب؛ أي أن سباق التسلح يعمل كرادع للحرب (Deterrence). ويدلّل أولئك على صحة هذه النظرية بطول فترة «السلام» أو غياب الصراع العسكري بين المعسكرين الغربي والشرقي بعد الحرب

---

(٨) انظر: Ball, Ibid., p. 37, and M.D. Wallace, «Arms Races and Escalation: Some New Evidence,» in: J.D. Singer [et al.], eds., *Explaining War* (Beverly Hills, Calif.; London: Sage Publications, 1979), p. 241.

العالمية الثانية. وقد ساعد سباق التسلح الرهيب، وكذلك أسلحة الدمار الشامل التي طورت خلال هذه الفترة على غياب صراعات رئيسية في أوروبا على الأقل. إلّا أنه لا يمكن قبول هذه النظرية في العالم الثالث إلّا بصيغتين: أن التسلح الجيد يحفظ الدولة بعيداً عن الحرب، أو أنه يقلّل خسائرها في حالة وقوع الحرب وانخراط هذه الدولة فيها.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التحقق من الدور الذي لعبته الصراعات الخارجية، أو احتمالات الحرب في زيادة حدّة التسلح في الوطن العربي. وسيعنى بشكل خاص بظاهرة سباق التسلح بين البلدان العربية ذاتها، وبينها وبين دول الجوار الجغرافي، وكذلك المتضمنات الاقتصادية التي ترتّبت على هذا السباق.

١ ـ سباق التسلح: بعض الاختبارات الأولية

من المناسب، قبل أن نلج في صياغة النماذج الخاصة بتصوير علاقات سياسات التسلح للبلدان العربية ودول الجوار، أن نبدأ بإلقاء نظرة أولية على هذه العلاقات من خلال بعض الاختبارات الاحصائية المبسطة. وعند الحديث عن سباق التسلح فإن العناية ستتركز بشكل أساسي على المجموعات الاقليمية التي يسبب تقاربها الجغرافي عادة، التنافس الاقتصادي أو السياسي ومن ثم العسكري. ولهذا التقسيم أسباب منطقية أيضاً ترجع إلى سهولة اجراء المقارنات واستخراج النتائج. وبالرغم من وجود خلافات جوهرية بين النظام السعودي والنظام الليبي أو النظام العراقي والنظام المغربي على سبيل المثال، إلّا أنه من غير المنطقي افتراض أن بين هذه البلدان سباق تسلح. ولكن الحديث عن تنافس اقليمي بين كل من ايران والعراق والسعودية، أو المغرب والجزائر وليبيا يبدو أكثر انسجاماً مع الواقع.

والمقياس الإحصائي الأولي هو معاملات الارتباط (Correlation Coefficients) بين الدول في كل مجموعة اقليمية. وإذا كان تحليل الانحدار البسيط يظهر لنا الكيفية التي ترتبط بها المتغيرات خطياً، فإن تحليل الارتباط يرينا الدرجة التي ترتبط بها المتغيرات خطياً. والميزة الهامة لمعامل الارتباط هي أنها تُظهر ما إذا كانت العلاقة بين متغيرين موجبة أو سالبة.

والجداول من (٥ ـ ٦) إلى (٥ ـ ١٠) تحوي معاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري لمجموعات الدول الاقليمية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. وقد تم الاعتماد في حساب هذه المعاملات على سلاسل زمنية معدّة على أساس الأسعار الثابتة، وأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥، وذلك من أجل إزالة آثار التقلبات في الأسعار.

وتحوي الجداول العديد من المفاجآت غير المتوقعة بالنسبة إلى قيم معاملات الارتباط لبعض الدول. فالجدول رقم (٥ ـ ٦) مثلاً يُظهر أن علاقة الارتباط بين الإنفاق العسكري لكل من ايران وتركيا هو أقوى من العلاقة بين البلدين المتحاربين ايران والعراق. والحكم نفسه ينطبق على علاقة الارتباط بين الإنفاق العسكري للسعودية وكل من العراق وايران. والجدول رقم (٥ ـ ٧) يظهر أن ارتباط الإنفاق العسكري لبلدان الخليج العربي مع العراق هو أقوى من ارتباطه مع ايران، وهي الدولة التي يفترض أنها تشكل التهديد الأساسي لأمن

جدول رقم (٥ ـ ٦)

مُعاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري
لكل من العربية السعودية والعراق وايران وتركيا، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الدولة	تركيا	ايران	العراق	العربية السعودية
العربية السعودية	٠,٣٦٨٨	٠,٤٦٨٩	٠,٧٣٨١	١,٠
العراق	٠,٣٦٨٥	٠,٤٠٨١	١,٠	
ايران	٠,٨٦٥٧	١,٠		
تركيا	١,٠			

جدول رقم (٥ ـ ٧)

مُعاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري
لمنطقة الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الدولة	ايران	العراق	البحرين	عُمان	الامارات العربية المتحدة	الكويت	العربية السعودية
العربية السعودية	٠,٤٦٨٩	٠,٧٣٨١	٠,٨٩٨٣	٠,٩١٢٩	٠,٩٦٦٣	٠,٨٧٨٣	١,٠
الكويت	٠,٧١٥٧	٠,٨٧٧١	٠,٨٠٠١	٠,٩٤٠٤	٠,٨٨٣٧	١,٠	
الامارات العربية المتحدة	٠,٤١٠٣	٠,٨٢٠٧	٠,٩١٨٧	٠,٩٣٤٩	١,٠		
عُمان	٠,٥٢٧٠	٠,٨٩٣٦	٠,٨٣٦١	١,٠			
البحرين	٠,٣٤١٥	٠,٧٦٩٩	١,٠				
العراق	٠,٤٠٨١	١,٠					
ايران	١,٠						

هذه البلدان. وأكثر من ذلك فإن معاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري لبلدان الخليج العربي الصغيرة والسعودية هي أقوى من علاقة تلك الدول بالعراق. ولعل أكثر النتائج مفاجأة هي تلك التي تُظهر علاقة ارتباط ضعيفة بين كل من اسرائيل من جهة، وبلدان الطوق العربي من جهة أخرى. وبالمقابل فإن علاقة الارتباط بين الإنفاق العسكري لبلدان المواجهة العربية مع بعضها البعض قوية جداً.

ولو أخذت هذه المعاملات على ظاهرها، لكان علينا إعادة تفسير علاقات الصداقة والعداء في المنطقة العربية. وبما أن معامل الارتباط هو مقياس وصفي ومؤشر محايد في التدليل

جدول رقم (٥ ـ ٨)

مُعاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري لبلدان الطوق العربي واسرائيل، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الدولة	اسرائيل	الأردن	سوريا	مصر
مصر	٠,٢٥١٨	٠,٨٦٠٥	٠,٨٦٤٠	١,٠
سوريا	٠,٣١٧٤	٠,٩١٤٥	١,٠	
الأردن	٠,٤٩٣٩	١,٠		
اسرائيل	١,٠			

جدول رقم (٥ ـ ٩)

مُعاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري لبلدان المغرب العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الدولة	المغرب	تونس	ليبيا	الجزائر
الجزائر	٠,٩٦٥٢	٠,٩٢٥٩	٠,٤٩٥٤	١,٠
ليبيا	٠,٥٨١٦	٠,٤٧١٥	١,٠	
تونس	٠,٨٨٣٦	١,٠		
المغرب	١,٠			

جدول رقم (٥ ـ ١٠)

مُعاملات الارتباط بين الإنفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وعُمان، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الدولة	عُمان	اليمن الجنوبي	اليمن الشمالي
اليمن الشمالي	٠,٨٢٢٧	٠,٩٧٤٨	١,٠
اليمن الجنوبي	٠,٩١٠٥	١,٠	
عُمان	١,٠		

على العلاقة السببية بين المتغيرات، فينبغي عدم اعطائه وزناً كبيراً في التفسير الاقتصادي لظاهرة سباق التسلح. فعلاقة الارتباط لا تدل على السببية (Causality)؛ أي أن علاقة الارتباط قد تدل على أن متغيراً قد سبّب حدوث المتغير الآخر أو العكس، وقد تكون علاقة الارتباط بينهما مجرد تزامن أو نتيجة تأثرهما بعوامل مشتركة.

وأسباب وجود معاملات ارتباط عالية بين متغيرين، عدا عن وجود علاقة وثيقة بينهما هي متعددة، إلّا أن أهمها: (١) أنه عند حساب معامل الارتباط في السلاسل الزمنية، فإن الاتجاه العام (Trend) الذي يوجد في هذه السلاسل يسيطر في كثير من الأحيان على علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين. وعلى سبيل المثال فإن التغيرات في سلسلتين زمنيتين في المدى القصير، ومن عام إلى آخر، قد تظهر علاقة احصائية ضعيفة، أو لا علاقة على الإطلاق. ولكن إذا كان لكلتا السلسلتين اتجاه عام واضح، له الانحدار نفسه، فإن قيمة معامل الارتباط المحسوبة ستكون عالية نوعاً ما. وبالطريقة نفسها، فإن عدم التشابه في الاتجاه العام في سلسلتين قد يطمس علاقة وثيقة بين متغيرين؛ (٢) وهناك ظاهرة الارتباط الزائف (Spurious Correlation)، وهي وجود علاقة ارتباط بين متغيرين تزامن حدوثهما معاً، ولكن مسببات كل منهما مختلفة. كما قد يكون الارتباط ناجماً عن أن المتغيرات قد مرّت بالدورات الاقتصادية (Cycles) نفسها.

ولهذه الأسباب لا يمكن الركون إلى معاملات الارتباط في تحديد العلاقة بين سياسات التسلح للبلدان العربية، أو بينها وبين دول الجوار الجغرافي. ولإظهار علاقة السببية ينبغي اللجوء إلى تحليل الانحدار (Regression) بصيغه المختلفة، لأنه أكثر قوة.

- **السببية**

الخطوة التالية هي محاولة استكشاف هيكل العلاقة بين الدول في مجال استراتيجياتها للتسلح، ونعني بذلك كيف تتأثر دولة ما بسياسات التسلح للدولة المجاورة لها. وبناء نموذج لتقدير معاملات الانحدار تتطلب منا تعريفاً دقيقاً للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة. ودون هذا التعريف فقد يكون التقدير خاطئاً، خصوصاً حين الاعتماد على النماذج الخطية المفردة في الحالات التي يكون فيها تأثير متبادل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولا يمكن تقديرها في هذه الحالة إلّا بنماذج المعادلات الآنية (Simultaneous Equations). وللوصول إلى ذلك، سنقوم بإجراء اختبار غرانجر للسببية (Granger Causality) المنسوب إلى العالم الاقتصادي والاحصائي كريستوفر غرانجر. ويقوم مفهوم السببية (Granger Causality) عند غرانجر على أن الارتباط بين متغيرين لا يعني بالضرورة علاقة سببية بينهما؛ أي أن أحدهما قد تسبّب في حدوث الآخر. وإذا افترضنا أن لدينا متغيرين X و Y (وليكونا الإنفاق العسكري لكل من العراق وايران مثلاً)، فهل المتغير X هو الذي يسبّب حدوث Y، أو أن المتغير Y يسبب حدوث X، أو أن هناك علاقة تبادلية بينهما؟[٩].

---

(٩) اكتسب مفهوم السببية في القياس الاقتصادي التطبيقي (Applied Econometrics) أهمية متزايدة. =

الاختيار الذي تقدم به غرانجر يقوم على الصياغة التالية:

$$X_t = \Sigma \propto Y_{t-1} + \Sigma B X_{t-1} + U_1$$

$$Y_1 = \Sigma \lambda Y_{t-1} + \Sigma 5 X_{t-1} + U_2$$

ونتائج هذا الاختبار لا تتجاوز أربعة احتمالات:

١ ـ سببية أحادية الاتجاه من Y إلى X، إذا ما كان معامل الإنحدار (∝) مختلفاً احصائياً عن قيمة الصفر، وبدرجة معنوية عالية.

٢ ـ سببية أحادية الاتجاه من X إلى Y، إذا ما كان معامل الانحدار (σ) مختلفاً إحصائياً عن قيمة الصفر، وبدرجة معنوية عالية.

٣ ـ السببية المتبادلة أو وجود التأثير المتبادل إذا ما كانت معاملات الانحدار لكل من X و Y في المعادلتين تختلفان عن قيمة الصفر، وبدرجة معنوية عالية.

٤ ـ الاستقلال، أو انتفاء السببية إذا ما كانت قيم معاملات الانحدار لكل من المتغيرين X و Y لا تختلف عن الصفر بدرجة معنوية كبيرة[10]. وتحدّد درجة المعنوية باختبار F-Test، ومقارنة قيمه المحسوبة مع القيم الجدولية.

وقد تم إجراء هذا الاختبار على عيّنة من البلدان العربية ودول الجوار، والنتائج معروضة في الجدول رقم (٥ ـ ١١). وإذا كانت قيم اختبار F-Test المحسوبة تتجاوز القيم الجدولية (كما يدلّل عليها بدرجة المعنوية) فإن هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم (Nul Hypothesis)[11]. وللسهولة فقد تمّت الإشارة إلى درجة الثقة بجانب كل اختبار. والنتائج المذكورة في الجدول تدل على أن هناك عدداً من الدول يتأثر إنفاقها العسكري بطريقة تبادلية، أي أن الإنفاق العسكري لدولة ما يكون سبباً لزيادة الإنفاق العسكري في الدولة

=في معنى المفهوم والاختبارات المختلفة له، انظر:

Clive William J. Granger, «Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods,» *Econometrica* (July 1969), pp. 424-438.

انظر أيضاً دراسة سيمز: C. Sims, «Money, Income and Causality,» *American Economic Review* (September 1972), pp. 540-552.

(١٠) انظر: Damodar N. Gujarati, *Basic Econometrics*, 2nd ed. (New York: McGraw-Hill, ©1988), pp. 541-542.

وهناك فريق من الاقتصاديين يعترض على مبدأ السببية ـ كما هو مستخدم في القياس الاقتصادي ـ ويدعو إلى بناء النماذج الاقتصادية بناءً على أسس النظرية الاقتصادية أو الادراك العام. انظر:

R.K. Conway [et al.], «The Impossibility of Causality Testing,» *Agricultural Economics Research*, vol. 36 (Summer 1984), pp. 1-19.

ولكن نظراً إلى أنه لا توجد أسس نظرية يمكن الاعتماد عليها في تقرير ما إذا كان الإنفاق العسكري لدولة ما يسبب نمواً أو انخفاضاً في الانفاق العسكري لدولة أخرى فقد تمّ الاعتماد على اختبار السببية لتحديد ذلك.

(١١) حيث إن اختبار (F-Test) هو معدل التباين (Variance) لمتغيّرين فإن فرضية العدم تقترح أنه ليس هناك فرق هام بين التباينين. ورفض هذه الفرضية يعني أن هناك فرقاً كبيراً بينهما.

جدول رقم (٥ ـ ١١)

اختبار السببية لدول مختارة

المتغير التابع	المتغير المستقل	F-Test	درجة الاحتمال Probability
العربية السعودية	ايران	٥,٣٩٧(***)	٠,٠٢١
ايران	العربية السعودية	٠,١٩٥	٠,٩٣٤
العربية السعودية	العراق	٢,٧٥٦(**)	٠,١٠٤
العراق	العربية السعودية	٣,٣٩٥(***)	٠,٠٦٦
الامارات العربية المتحدة	عُمان	٠,٢٨٩	٠,٨٧٧
عُمان	الامارات العربية المتحدة	٤,٩٤٦(***)	٠,٠٢٦
مصر	اسرائيل	٠,٦٤٩	٠,٧١١
اسرائيل	مصر	٦,١٢٤(***)	٠,١٤٧
سوريا	اسرائيل	٤,٢٨٧(***)	٠,٢٠١
اسرائيل	سوريا	١,٤٦٨	٠,٤٥٩
الأردن	سوريا	٦,٠٨٩(***)	٠,١٤٨
سوريا	الأردن	٢,٤٧٢(**)	٠,٣١٦
الجزائر	المغرب	١,٨٥٧(*)	٠,٣٩١
المغرب	الجزائر	٥١,٨٢(***)	٠,٠١٩
اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	٥,٤٦٩(***)	٠,٠٢
اليمن الجنوبي	اليمن الشمالي	٢,١٧٦(**)	٠,١٦٢

الملاحظات:

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٠ بالمئة.
(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة.
(***) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

المجاورة لها. وهذا الأخير بدوره يسبب زيادة جديدة ومطردة في الإنفاق العسكري للدولة الأولى؛ أي أن هناك سببية متبادلة. وهذه البلدان تشمل كل من السعودية والعراق، الأردن وسوريا، الجزائر والمغرب، واليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وسياسات التسلّح لكل دولة من هذه الدول تتأثر تأثّراً كبيراً بسياسات التسلح للدولة المقابلة لها، وبالعكس.

والجدول رقم (٥ ـ ١١) يظهر أيضاً أن الإنفاق العسكري لدول يتأثر بسياسات التسلح لدول أخرى، دون أن تتأثر هذه الأخيرة بسياسات الأولى. وضمن هذه الدول تقع العلاقة بين الإنفاق العسكري للعربية السعودية وايران. فاستراتيجيا التسلح السعودية تتأثر كثيراً بالتطورات السياسية والعسكرية في ايران، ولكن يبدو أن الإنفاق العسكري السعودي

له تأثير قليل أو محدود في الإنفاق العسكري الإيراني. والحكم ذاته ينطبق على العلاقة بين الإمارات وعُمان، حيث يؤثر الإنفاق الدفاعي للأولى في الأخيرة دون وجود علاقة تبادلية.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين دول الطوق واسرائيل، فإن النتائج تظهر أن هناك علاقة سببية تبادلية بين الإنفاق العسكري السوري والإنفاق العسكري الاسرائيلي (وإن كان تأثير الإنفاق العسكري السوري في اسرائيل أقل في درجة المعنوية).

ويبدو من النتائج أن اسرائيل تولي اعتباراً خاصاً للتسلّح المصري، حيث إنها لا تزال تعتبر مصر، بالرغم من اتفاقية السلام بينهما، هي التحدي الرئيسي لوجود اسرائيل. وبالمقابل فإن التسلح المصري لم يبد أنه يتأثر بالإنفاق العسكري في اسرائيل. وربما كان تفسير ذلك أن السنوات التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ والتخفيض الهائل في حجم الإنفاق العسكري المصري قد أثّر كثيراً في النتائج المتحصّل عليها.

والخلاصة هي أن نتائج الاختبار تظهر أن لمعظم الدول التي هي محل الدراسة، علاقة سببية تبادلية بين الإنفاق العسكري لكل منها، على الأقل ضمن نطاق المجموعات الإقليمية. وهذا يتطلب أن يصاغ النموذج الذي يصوّر العلاقة بين هذه الدول على أساس المعادلات الآنية (Simultaneous Equations)، وليس على أساس المعادلات الخطية المفردة. واستخدام هذه الأخيرة، كما قام بذلك عدد من الباحثين الأجانب، سيخل بأهم الافتراضات الأساسية لنظرية المربعات الصغرى (OLS) وسيقود إلى التحيز في التقدير (Biased) وعدم التناسق في النتائج المتحصّل عليها (Inconsistency).

٢ ـ نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح

كانت دراسة لويس ريتشاردسون، والنموذج الرياضي الذي قدّمه خلال الدراسة، عن سباق التسلح هي الشرارة التي ولّدت هذا الاهتمام الكبير بهذه الظاهرة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية[(١٢)]. وقد كان هذا النموذج مجال تطوير واختبار وتطبيق خلال العقود الثلاثة الماضية. وأية محاولة لبناء نموذج جديد لسباق التسلّح لا يسعها أن تغفل نموذج ريتشاردسون والافتراضات الأساسية التي بنى عليها.

بنى ريتشاردسون نموذجه على دراسة سلوك الدول التي ساهمت في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وافترض أن هناك محددين أساسيين للإنفاق العسكري لأية دولة من الدول. الأول، هو الإنفاق العسكري للدول المحيطة بها، أو ما أسماه «استعدادات الأمم الأخرى المحيطة بها للحرب». وقد يكون الدافع وراء هذه السياسات المنافسة التي تعتبر مسؤولة عن الفروق بين مستويات التسلّح وليس حجمها، أو الخوف الذي يقود كل فريق لزيادة استعداده للحرب، لأن هناك فريقاً أو أكثر معارضين له. الثاني، هو الاعتبارات الاقتصادية

(١٢) Lewis F. Richardson, *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War* (Chicago, Ill.: Quadrangle; Pittsburgh: Boxwood Press, 1960).

والمالية التي تعمل كقيود محدّدة لحجم الإنفاق العسكري ومعدلات نموّه السنوية. وبينما يكون أثر العامل الأول طردياً، أي أن زيادة الإنفاق العسكري للدول المنافسة سيدفع إلى زيادة الإنفاق الدفاعي للدولة محل الاعتبار، فإن أثر العامل الثاني هو عكسي أو سلبي. ولذا، فإن اشارة مُعاملات الانحدار للعامل الأول هي دائماً موجبة، بينما اشارة الثاني سالبة.

ونموذج ريتشاردسون بصيغته الأساسية يأخذ الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \propto Yt - Bx_{t-1} + g$$

$$\Delta Y_t = \lambda Xt - Q Y_{t-1} + h$$

حيث إن:

الإنفاق العسكري للدولة الأولى: X

والإنفاق العسكري للدولة الثانية: Y

ومعاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة في كلتا المعادلتين: $\propto, \lambda$

ومعاملات الإنحدار للمتغيرات التابعة في نظام الانحدار الذاتي: B, Q (Autoregres-sive Model)، وقد أطلق عليها ريتشاردسون معاملات الإنهاك الاقتصادي (Fatigue Coefficients). أو هي مقدار العبء الاقتصادي الذي تستطيع أية دولة تحمله نتيجة الاستمرار في سياسات توسّع المؤسسة العسكرية.

g. h: وهي المعاملات الثابتة التي تشير إلى صافي تأثير العداء أو الصداقة التي تشعر بها كل دولة تجاه الأخرى. وهي مستقلة عن جميع مستويات الإنفاق العسكري. وقد أطلق عليها ريتشاردسون «جذور التذمّر والعداء» (Grievances). وهذه الدوافع قد تشتمل على جذور دفينة من التحيّز والتحامل، أو مظالم لم يتم استردادها، أو طموحات لم يتم تحقيقها، أو شعور دائم بالاطمئنان. وهذه المعاملات قد تكون موجبة أو سالبة تبعاً للشعور الذي تحمله الدولة. والشعور بالظلم أو عدم الرضا عن اتفاقية، أو وضع سياسي أو اقتصادي ينتج اشارة موجبة لهذا المعامل، وعلى العكس فإن الشعور بالرضا والأمن سينجم عنه معاملات ذات إشارة سالبة[١٣].

وفي عملية سباق التسلح فإن هدف القوى المتضادة هو محاولة المحافظة على توازن القوى؛ أي أن يبقى الفرق بين تسلّح هذه القوى مستقراً. وفي هذه الأثناء، فإن اجمالي تسلحها يزداد بسرعة كبيرة مُظهراً وجهاً من عدم الاستقرار. ويُلاحظ عموماً أن معدلات ارتفاع الإنفاق العسكري في وقت الأزمات تفوق معدلات انخفاض ذلك الإنفاق حين انتفاء أو زوال حالة الخطر. وهذا يعود إلى طول الوقت اللازم لاقتناع الشعب بزوال تلك الظروف

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

التي تطلبت الإنفاق المبدئي، وكذلك يعود إلى حجم المعارضة التي سيواجهها مثل هذا البرنامج من قبل الأفراد الذين سيفقدون وظائفهم من جراء ذلك. وهذه أمثلة لما يطلق عليه ريتشاردسون بـ «درجة التماسك الاجتماعي» (Social Viscosity)(١٤).

وقد تركّزت الانتقادات لنموذج ريتشاردسون على ثلاثة أوجه هامة:

الأول، هو أن النموذج مبني على مبدأ عدم التعظيم (Non-Optimization)، وهو لهذا الاعتبار يفتقد أساس الاختيار النظري الذي يميّز عادة النماذج الاقتصادية. ونموذج ريتشاردسون والنماذج المشابهة له تُصوِّر سباق التسلح على أساس أنه تفاعل بين أطراف متعددة، ليس لها معنى من الناحية الاقتصادية(١٥).

الثاني، هو مدى كفاية الصياغة الرياضية للنموذج، وكذلك مدى كفاية المواصفات للنموذج المعدّ للتطبيق العملي. والمعادلات المستخدمة عامة لسبر غور عملية سباق التسلح تعتبر مقيّدة للقوى المتضمنة في نموذج ريتشاردسون. ومن أوضح الأمثلة على ذلك هو عدم استخدام صياغة دينامية للنموذج للأخذ بعين الاعتبار تأثير القرارات في سنوات سابقة على القرارات الحالية(١٦).

الثالث، هو عدم وضوح أهمية عامل التوازن (Equilibrium) في النموذج. وبالرغم من أن النموذج يعتبر غنياً بالمضامين المتعلقة بوجود التوازن ودرجة استقراره، فإنه ليس هناك في النموذج ما يشرح أهمية عدم الاستقرار (Instability). وبالطبع هناك توجه للقول بأن عدم التوازن في سباق التسلّح يقود دائماً إلى حرب. ولكن هذه النتيجة لا يمكن استخلاصها من النموذج.

وقد سعى انتريليغاتور (M.D. Intriligator) في دراستين له إلى سد الثغرات هذه في نموذج ريتشاردسون. وفي الدراسة الأولى (١٩٦٤) استحدث دور وأهمية الاستراتيجيا، وكذلك القيود على النموذج. وإضافة البعد الاستراتيجي هامة لأنها تعطي معلومات تتعلق بطبيعة التوازن بين الدول. وعلى سبيل المثال، فإذا كانت كلتا الدولتين في النموذج المبسط تتبعان استراتيجيا الردع (Strategy of Deterrence)، فإن التوازن بينهما يكون متّصفاً بخاصية الردع المتبادل (Mutual Deterrence). وإضافة قيود الموارد يُستهدف منها تجنّب القلق بشأن كل من وجود واستقرار وضع التوازن. وإذا لم يوجد وضع توازن فإنه سيتم فرضه بسبب ادخال قيود الموارد؛ أي أن وجود موارد محدودة سيضع قيداً على استمرار التسلح(١٧).

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٥) M.P. Leidy and R.W. Staiger, «Economic Issues and Methodology in Arms Race Analysis,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 29, no. 3 (September 1985), p. 507.

(١٦) S.J. Majeski and D.L. Jones, «Arms Race Modelling,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 25, no. 2 (June 1981), pp. 264-265.

(١٧) Leidy and Staiger, Ibid., p. 508.

ـ النموذج

النتيجة الأساسية التي تمّ استخلاصها من اختبار السببية، هي أن علاقات الإنفاق العسكري في الوطن العربي، وخاصة في الأقاليم الجغرافية، تترابط بعلاقة تبادلية تتميز بالفعل، وردّ الفعل أحياناً، وبالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى في أحيان أخرى. ولذا، فإن نموذجاً كالذي تمّ عرضه في الأجزاء السابقة، والذي تمّ تطبيقه في بعض الدراسات على حالة البلدان العربية يبدو غير كافٍ، وذلك لأنه نموذج خطي مفرد لا يصور العلاقة الآنية، وكذلك يقتصر على تصوير العلاقة بين دولتين دون القدرة على تصوير العلاقة بين جميع أطراف العلاقة[١٨]. والنموذج الذي سيتمّ تطويره هنا سيحاول تجاوز هذه النواقص.

من المناسب البدء بحالة دولتين بينهما تنافس اقليمي مستمر. والفرض هو أن الإنفاق العسكري للدولة الأولى سيتحدّد، كما هو الحال في نموذج ريتشاردسون، بناء على الإنفاق العسكري للدولة الخصم، وكذلك على مستوى الإنفاق العسكري للدولة نفسها خلال السنوات الماضية، وكذلك بناء على عوامل أخرى غير معروفة سيتم التعبير عنها بمتغير عشوائي. قد تمتد آثار كل من هذين المتغيرين المستقلين إلى سنوات طويلة، ولذا فإنه سيتمّ التعبير عن النموذج بصيغة الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) وبالهيكل المقترح من ألمون (Almon) لتوزيع أثر الزمن (Distributed Lag)[١٩]. والنموذج بصيغته المبسطة التي تصور العلاقة بين دولتين هي:

$$X_t = \Sigma \propto_i X(t-i) + \Sigma Bi\, Y(t-i) + U_1$$

$$Y_t = \Sigma \lambda\, i\, X(t-i) + \Sigma \lambda_i Y(t-i) + U_2$$

$$X_t = X_{t-i}$$

حيث إن:

X_t: الإنفاق العسكري للدولة الأولى
Y_t: الإنفاق العسكري للدولة الثانية
U_1, U_2: المتغيرات العشوائية التي تختزل جميع المؤثرات الأخرى غير المشمولة في المعادلات.

والمعادلة الأخيرة تبيّن حالة التوازن. ويكفي للتوازن أن يتساوى الإنفاق العسكري لدولة ما مع إنفاقها العسكري السابق، حيث إن هذا يعتبر مؤشراً كافياً على توقف عملية

(١٨) من أمثلة هذه الدراسات، انظر: صالح عبد الرحمن المانع، «الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة،» مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، السنة ١٦، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٨).

(١٩) S. Almon, «The Distributed Lag Between Capital Appropriations and Expenditures,» *Econometrica*, vol. 30 (1965), pp. 178-196.

سباق التسلح. ونظراً إلى اختلاف حجم الدول ومواردها، وكذلك مخصصات مؤسساتها العسكرية، فإن حالة التوازن لا تشترط حالة التساوي:

$$X_1 = Y_t$$

أي أن المهم هو بقاء الفرق بين حجم الإنفاقين العسكريين ثابتاً في المدى الطويل.

وهذا النموذج الثنائي يمكن توسيعه ليشمل أكثر من دولتين، بينها جميعاً سباق تسلح، أو بين طرف واحد والأطراف الأخرى (مثال دول الطوق العربي واسرائيل) أو بين طرفين، إلاّ أن تنافسهما يؤثر في التوازن الأمني في الاقليم عموماً ويدفع إلى سباق تسلح من قبل جميع الأطراف (مثال المنافسة بين العراق وايران التي تؤثر في عموم منطقة الخليج العربي). والنموذج بصيغته العامة يأخذ الشكل التالي:

$$B\,Y_i + \Gamma\,X_i = V_i \qquad i = 1, 2, ... n$$

حيث إن:

متجه (Vector) من الدرجة (M x 1) من المشاهدات عن المتغيرات: Y_i التابعة المشتركة

متجه من الدرجة (K x 1) من المشاهدات: X_i عن المتغيرات المستقلة

متجه من الدرجة (M x 1) من المتغيرات: V_i العشوائية

مصفوفة من الدرجة (M x M) من معاملات: B المتغيرات المستقلة.

وقد افترض أن المصفوفة (B) هي مصفوفة غير شاذة أو أحادية، ولذا فإن الصيغة المختصرة للنموذج العام يمكن الحصول عليها كالتالي:

$$Y = X\pi + V$$

- تطبيقات النموذج

لقد تمّ استخدام النموذج بصيغته العامة لاختبار فرضية سباق التسلح بين البلدان العربية، وبين هذه البلدان ودول الجوار الجغرافي. وقد تمّ تقسيم البلدان العربية، كما كان سابقاً، إلى مجموعات، كان العامل الأساسي في الاختبار هو القرب الجغرافي. والمجموعة الأولى تتضمن بلدان الخليج والجزيرة العربية (السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة، عُمان) والعراق، وايران، وقد أضيفت تركيا أيضاً لمعرفة تأثيرها في كل من ايران والعراق. والمجموعة الثانية تشمل بلدان المواجهة العربية مع اسرائيل (مصر، سوريا، الأردن) وكذلك اسرائيل. والمجموعة الثالثة تشمل بلدان المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس).

وقد تمّ استخدام سلاسل زمنية (Time Series) تعبّر عن الإنفاق العسكري لهذه الدول بالقيم الثابتة، وبأسعار الصرف الثابتة لعام ١٩٨٥ وللفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. ولأن جميع العلاقات قد عبّر عنها بصيغ المعادلات الآنية (Simultaneous Equations)، فإن التقدير الإحصائي لقيم المعاملات قد تمّ باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (20LS). وتقدير المعادلات الآنية يواجه أساساً مشكلتين، هما مشكلة التعريف (Identification)، ومشكلة الترتيب (Ranking). وقد اجتازت جميع التقديرات التي تمّ حسابها هذين الشرطين، ولذا يمكن القول إن هاتين المشكلتين قد حلّتا[٢٠].

ثالثاً: سباق التسلح في منطقة الخليج والجزيرة العربية

شكّلت منطقة الخليج العربي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات حالة مثالية لتطبيق نموذج سباق التسلح. وقد تفاعلت عوامل عديدة لتفاقم من هذه الظاهرة، منها تجدّد صراعات تاريخية لم يتح لها الحل الجذري مثل: مشاكل الحدود العراقية ـ الايرانية، وبروز العديد من الدول الحديثة صغيرة الحجم من حيث المساحة والسكان، ولكن غنية من حيث الموارد النفطية والغازية، وتفجّر أزمات الحدود بينها، ثم الثروة النفطية الهائلة التي تضاعف حجمها بسبب ارتفاع أسعار النفط مرتين خلال عقد السبعينيات. وعملية سباق التسلح في منطقة الخليج عملية معقدة بدرجة مذهلة يستحيل معها تحديد نقطة البدء من النموذج وحده. إلاّ أنه، أي النموذج، سيساعدنا دون شك في التعرّف على الآلية التي يتفاعل بها هذا السباق.

وتحوي منطقة الخليج ثلاث قوى اقليمية رئيسية، هي السعودية والعراق وايران وقد تأثرت استراتيجيات التسلّح لكل منها بسياسات الدول الأخرى بشكل واضح، وهذا أثّر بدوره في سياسات الدول الصغرى في الإقليم. ويبدو من النتائج التطبيقية للنموذج، كما هي مبينة في الجدول رقم (٥ ـ ١٢) أن الإنفاق العسكري للسعودية يتأثر تأثراً كبيراً بالإنفاق العسكري لإيران (بدرجة معنوية تصل إلى ٩٩ بالمئة) كما يتأثر أيضاً بمستويات الإنفاق العسكري في السنوات السابقة (يُظهر عامل تباطؤ الزمن L أن السنة السابقة هي الأكثر تأثيراً). وبالمقابل فإن تأثير الإنفاق العسكري العراقي كان سلبياً، وربما كان تفسير ذلك هو أن السعودية؛ بسبب أنها تعتبر ايران الخطر الأساسي على أمن الخليج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فإنها كانت تنظر إلى إنفاقها العسكري على أنه متكامل مع الإنفاق العسكري للعراق. فزيادة أحدهما كانت تؤدي إلى نقصان الآخر. إلاّ أن استراتيجيا التسلح العراقية لا تأخذ مداها في التأثير في السعودية إلاّ بعد مرور أربع سنوات.

ومن جهة أخرى، فإن الإنفاق العسكري للعراق يتحدّد بالإنفاق العسكري لإيران،

---

(٢٠) لمزيد من المناقشة حول هذين الشرطين، انظر: Gujarati, *Basic Econometrics*, pp. 577-590.

جدول رقم (٥ ـ ١٢)

سباق التسلح في منطقة الخليج والجزيرة العربية

المتغير التابع	D.-W.	F	R^2	المتغيرات المستقلة B	O	K	U	T	R	Q	S
S	١,٧٠	٢٩٧	٠,٩٧٢٢	—	—	—	—	—	٠,٥٠٦ (٢,٩٣)	L_4 ٠,٥٢٩- (٤,٤-)	L_1 ١,٠٦ (١٦)
Q	١,٧٩	٢٢٦	٠,٩٣٧٩	—	—	—	—	—	L_4 ٠,٣١٢ (٢,٤٩)	L_1 ٠,٩٢٧ (١٤,١)	—
R	١,٩٣	٢٩	٠,٧٨٨١	—	—	—	—	٠,٦٢٦ (٢,٤٠)	L_1 ٠,٦١٩ (٤,٥)	٠,٠٢ (٠,٤٩)	—
U	١,٩٦	٩٨	٠,٩٢٢١	—	٠,٦٦ (١,٢٧-)	—	L_2 ٠,٥٩٩ (٢,٥٠)	—	—	—	٠,١٠٤ (٣,١٢)
K	٢,١٦	٨٥,٦	٠,٩٥٣٦	—	—	L_4 ٠,١٤- (١,٥١-)	—	—	٠,١٠٩ (١٢,٥)	٠,٠٥٢ (٦,٢٢)	٠,٠٢٤ (٦,٧٩)
O	١,٤٧	١٢١	٠,٩٥٧٧	—	L_1 ٠,٦٥ (٤,٢٦)	—	L_1 ٠,٣٥٣- (١,٥٦-)	—	L_1 ٠,٠١- (٠,٤٢٥-)		L_1 ٠,٧ (٣,٧)
B	١,٥٥	٤٧	٠,٨٤٥٩	L_1 ٠,٤٤ (٢,٢٩)	—	—	—	—	٠,٠٠٢- (٠,٤-)		٠,٠٠٦ (٢,٥٧)

مـلاحظة: الإنفـاق العسكري للكـويت: K والإنفاق العسكـري للإمـارات العربيـة المتحدة: U والإنفـاق العسكـري لـتركيا: T والإنفـاق العسكـري لإيـران: R والإنفـاق العسكري للعراق: Q والإنفاق العسكري للعـربية السعـودية: S واختبـارات دربن ـ واتسون .D.-W واختبـار ـ ف: F ومعامـل التحديـد: R^2 والإنفاق العسكـري للبحرين: B والإنفاق العسكري لعُمان: O. الأرقام بين قوسين هي: قيم اختبار ـ t ـ (. . .) عامل تباطؤ الزمن: L.

وكذلك بالإنفاق العسكري العراقي في سنوات سابقة. كلا المتغيرين المستقلين ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة، وهما مجتمعان يفسّران حوالى ٩٤ بالمئة من التغيرات في الإنفاق العسكري العراقي. ولم يظهر أي تأثير للإنفاق العسكري السعودي في مثيله العراقي خلال الفترة المذكورة. وقد تمّ تجريب صيغ عدة لتباطؤ الزمن، ولكن بدون نجاح يذكر، ولذا تمت ازالته من المتغيرات المستقلة. وعند اشتمال الإنفاق العسكري التركي ضمن المتغيرات المستقلة، تبين أن تأثيره في الإنفاق الدفاعي العراقي لا يذكر. ولذا تمت إزالته أيضاً من المعادلة المقدرة. والنتيجة المفاجئة هي أن الإنفاق العسكري الإيراني لم يتأثر بالإنفاق العسكري العراقي، حيث إن الاختبار يُظهر أن معامل الانحدار لا يختلف عن الصفر. ولكن سياسات ايران تتأثر بشكل واضح بالإنفاق الدفاعي لتركيا، وكذلك بمستويات الإنفاق العسكري فيها، أي في ايران، خلال السنة السابقة. ويبدو أن هناك اعتبارات أخرى هامة تؤثر في الإنفاق الدفاعي الإيراني لم يتمّ تضمينها في النموذج، حيث إن المتغيرين المستقلين لا يفسّران سوى ٧٩ بالمئة من التغيرات في المتغير التابع. وهذه النتيجة تتناقض بشكل جوهري مع النتائج التي توصّلت إليها دراستان سابقتان حول العلاقة بين كل من العراق وايران. ففي دراسة ماجسكي وجونز (Majeski and Jones) وجد أن هناك تأثيراً للإنفاق العسكري العراقي على الإنفاق العسكري الايراني وليس العكس. أما دراسة صالح المانع فقد أظهرت أن هناك تأثيراً سلبياً للإنفاق العسكري الإيراني في مثيله العراقي، بينما يؤثّر الثاني في الأول ايجابياً، ولكن بتباطؤ يصل إلى خمس سنوات[٢١].

وقد يعود هذا التناقض في النتائج إلى الفترة الزمنية التي أخذت كأساس للدراسة. ولا شك أن الفترة الزمنية التي اعتمدنا عليها هنا كانت الأطول، ومن ثم فإن النتائج المستخلصة منها قد تكون هي الأوثق. وفي تجربة منفصلة تم اختيار الفترة بين ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠ لاختبار العلاقة بين الإنفاق العسكري للبلدين، وبدا أن ايران تتأثر تأثراً كبيراً بالعراق، إلاّ أن نتائج اختبار دربن ـ واتسون (D.W.) كانت في المدى غير المحدد (D.W. = ١,٣٧) مما قد يثير مشكلة الارتباط السلسلي بين المتغيرين. أما بلدان الخليج الأربعة الصغيرة (الإمارات، الكويت، عُمان، البحرين) فتظهر النتائج الاحصائية أن الإنفاق العسكري لها يتأثر ايجابياً بعاملين، هما الإنفاق العسكري للعربية السعودية، وإنفاق كل منها في السنوات السابقة. والمعنى المباشر لمعاملات الإنحدار الموجبة للإنفاق السعودي كمتغير مستقل يعني أن هذه البلدان الأربعة تعيش حالة سباق تسلّح مع السعودية. وبالرغم من اشتراك هذه الدول جميعاً في حدود مشتركة مع السعودية، البعض منها لم يخطط رسمياً إلاّ حديثاً ـ كذلك الذي يجمعها مع عُمان ـ بينما الآخر لا يزال لم ينفذ عملياً بسبب خلافات، وبالرغم من التوقيع عليه رسمياً، كالحدود مع الإمارات، فإنه لا يمكن القول إن هناك حالة عداء أو صراع بين أي من هذه البلدان والسعودية. والتعليل الآخر لهذه الظاهرة هو إنشاء مجلس التعاون

---

(٢١) انظر: Majeski and Jones, «Arms Race Modelling,» pp. 280-281, and المانع، «الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة،» ص ٤٠.

الخليجي وتأثيره في تفاقم مشكلة زيادة الإنفاق العسكري، وسيأتي تفصيل هذه النقطة بعد قليل.

وجميع الاختبارات الأولية التي تمّ القيام بها تدلّ على أنه ليست هناك علاقة سببية بين الإنفاق العسكري في البلدان الخليجية (باستثناء الكويت) وبين الإنفاق العسكري في ايران. وقد تمّ اختبار نماذج عدة تحوي صيغاً مختلفة لتباطؤ الزمن (Time Lag)، ونتائجها جميعاً كانت غير ذات معنوية بأية درجة ثقة. والإنفاق العسكري في الكويت يتأثر بدرجة كبيرة بالإنفاق العسكري في كل من العراق وايران، ومعاملات الإنحدار للإنفاق العسكري في هاتين الدولتين ذات معنوية عالية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة. والإنفاق العسكري في كل من الإمارات وعُمان أظهر علاقة تبادلية سلبية، مما يدل على انتفاء أي تنافس بينهما. ومن جدول رقم (٥ ـ ١٢) وكذلك الأشكال رقم (٥ ـ ١) و(٥ ـ ٢) و(٥ ـ ٣) التي تصور العلاقة بين الإنفاق العسكري لهذه البلدان يمكن الإشارة إلى بعض النتائج العامة التالية:

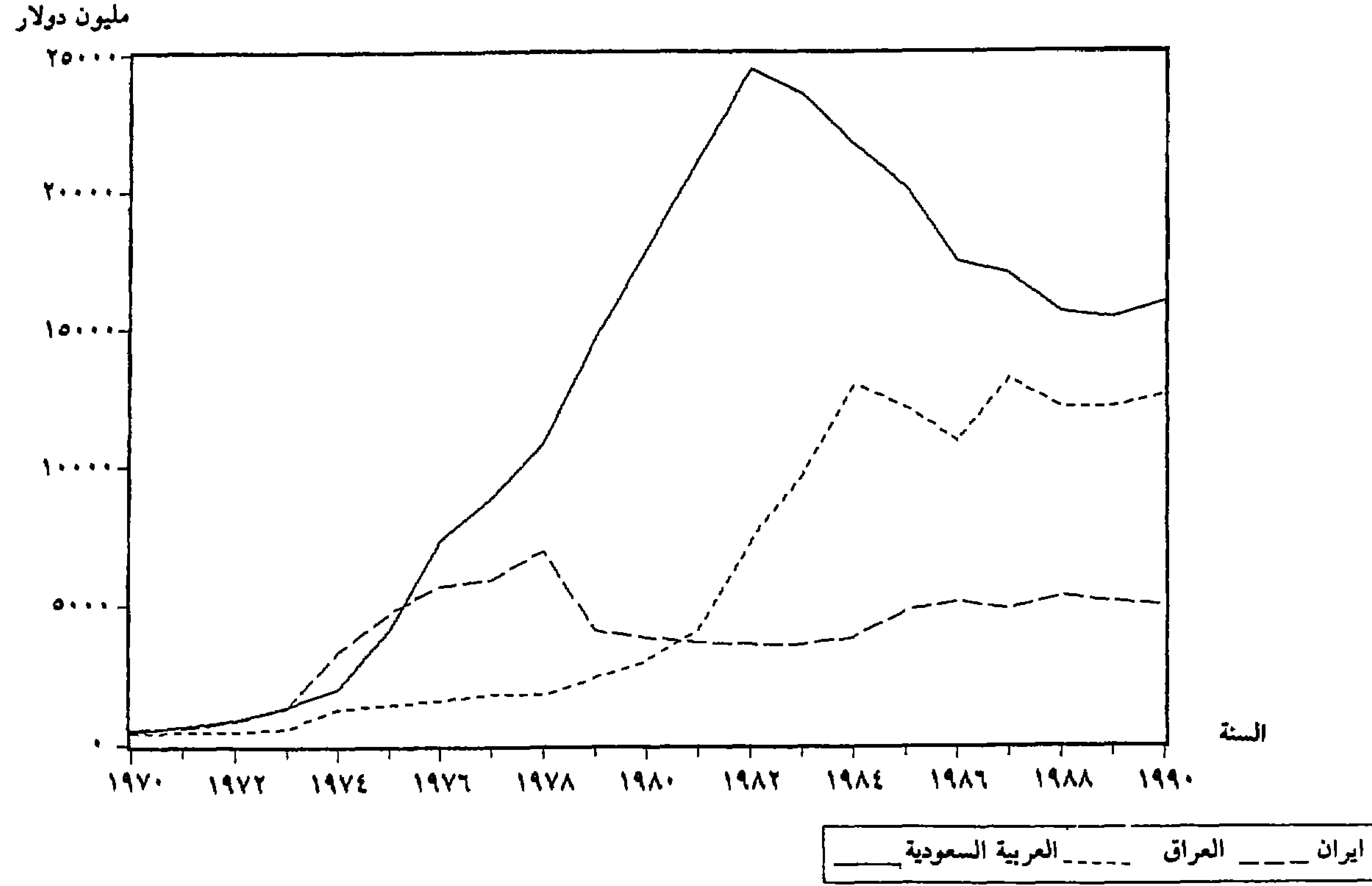
أولاً: يمكن القول إنه ضمن البلدان الخليجية والدول المحيطة بها، فإن الإنفاق العسكري في كل من تركيا وايران يعتبر من المؤثرات الثابتة. كلتا الدولتين تربطهما حدود مشتركة؛ مع إحدى القوى العظمى؛ الاتحاد السوفياتي، وإحداهما؛ تركيا، هي عضو في حلف شمال الأطلسي للدفاع المشترك (الناتو). وايران التي انقلبت علاقتها مع الغرب من حليف بارز إلى مناهض اقليمي، ساهمت استراتيجيتها العسكرية في كلتا المرحلتين في اثارة شكوك وتوجس جيرانها العرب. وقد ساعد على ذلك الإرث التاريخي والخلافات الدينية والمذهبية والمطالب الاقليمية، والنزاعات الحدودية غير المحسومة. الإنفاق العسكري التركي له تأثير ايجابي وقوي على نمو ومسار الإنفاق الدفاعي في ايران. والإنفاق العسكري في هذه الأخيرة يؤثر بدوره في مثيليه في كل من العراق والسعودية. والأخيرتان، بالإضافة إلى المشاكل الثنائية لهما مع ايران، فإنهما مدفوعتان أيضاً بالرغبة في تحقيق، أو المحافظة على التوازن الاقليمي. والعوامل الإضافية بالنسبة إلى العراق هي وجود مشكلة شط العرب وتفاقمها في السبعينيات حتى اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، والمساعدات الايرانية للحركة الكردية الإنفصالية في شمال العراق، ثم الحرب بين البلدين التي سيطرت على معظم أحداث عقد الثمانينيات.

أما بالنسبة إلى السعودية، فقد كان هناك سعي من جانبها في السبعينيات إلى ملء الفراغ في الخليج، والناجم عن الانسحاب البريطاني من شرق السويس، وفي الثمانينيات فإن الحرب العراقية ـ الايرانية قد دفعت الحكومة السعودية إلى زيادة مستويات الإنفاق العسكري بمعدلات غير مسبوقة.

والإنفاق العسكري في هذه الدول الثلاث الإقليمية الكبرى (السعودية، العراق، ايران) قد أثّر بدرجات مختلفة في معدلات نمو المؤسسات العسكرية في البلدان الخليجية الأخرى. ولكن عدم ظهور ايران، من خلال الاختبارات الاحصائية، كمؤثر هام في الإنفاق العسكري لهذه الدول، باستثناء الكويت، أمر مثير للاهتمام. وقد يكون أحد الأسباب هو

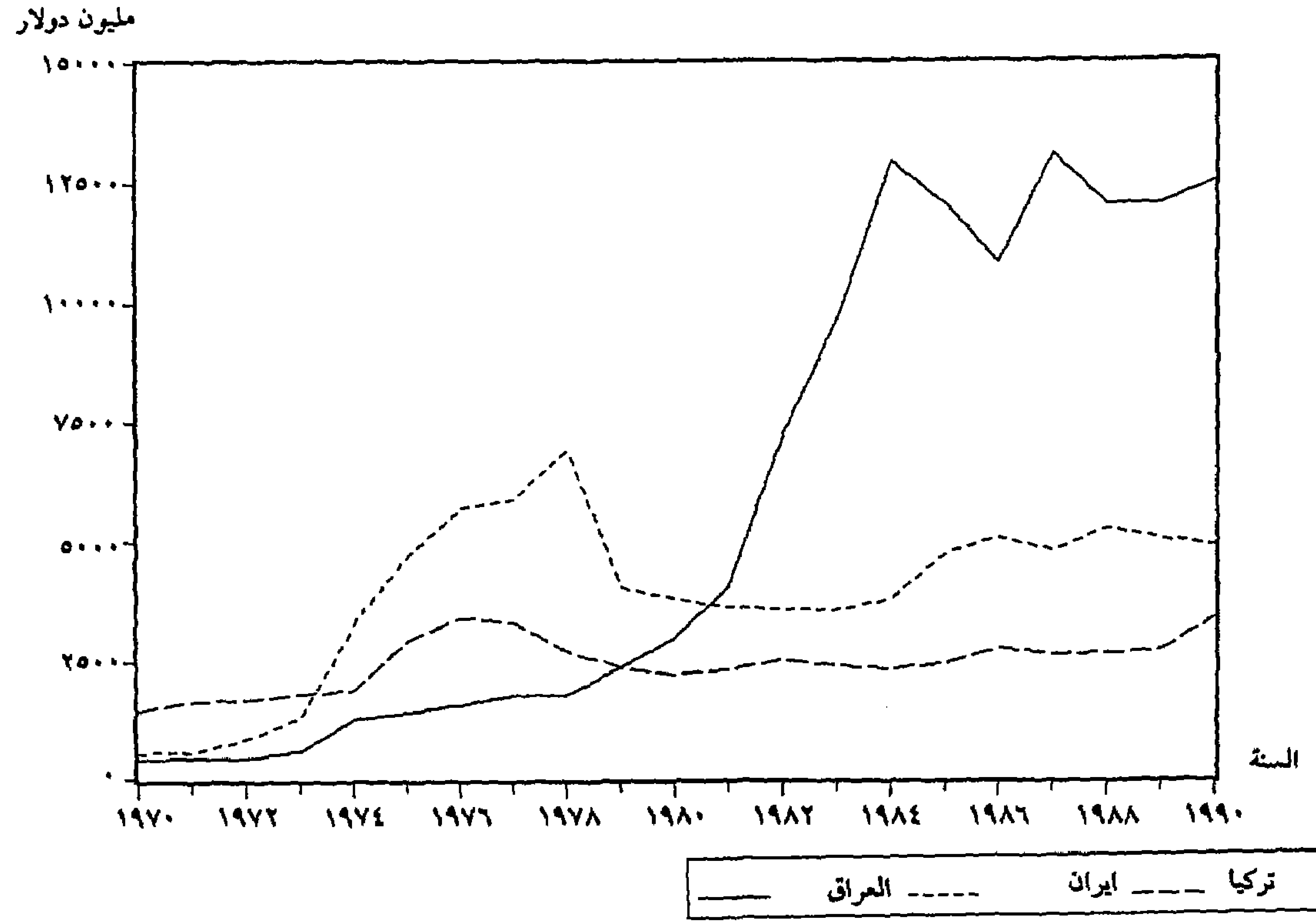
شكل رقم (٥ ـ ١)

سباق التسلّح بين العربية السعودية والعراق وايران، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



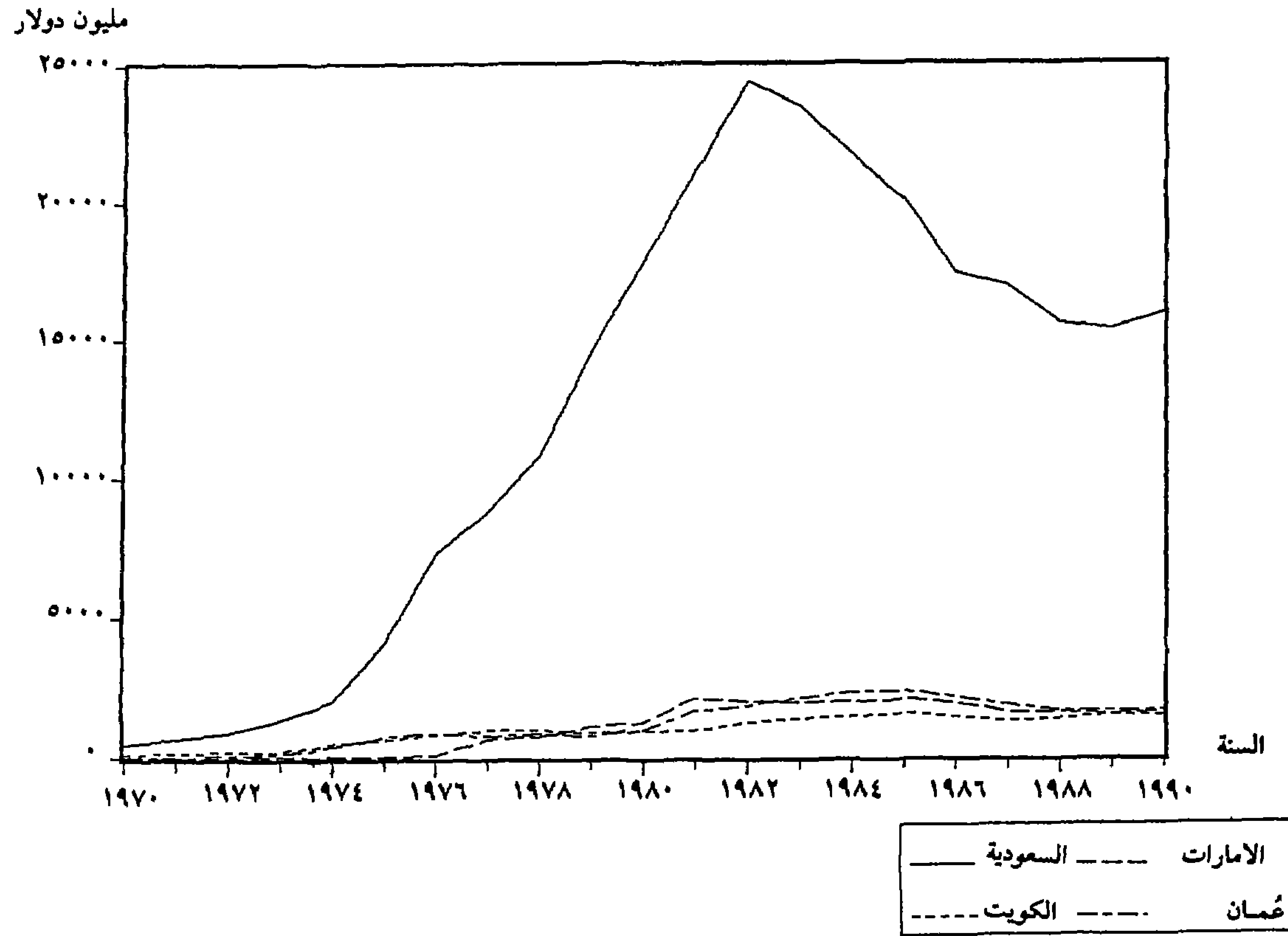
شكل رقم (٥ ـ ٢)

سباق التسلّح بين العراق وايران وتركيا، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



شكل رقم (٥ ـ ٣)

سباق التسلح بين بلدان الخليج العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



عدم وجود حدود برية مشتركة بين هـذه الدول وايـران، هذا، مـع الاشارة إلى وجـود البحر كعامل دفاع استراتيجي طبيعي.

ثانياً: يُـظهر الاختبـار الاحصائي، وعـلى العكس من توقعـات النموذج أو افـتراضات ريتشاردسون، أن العبء العسكري للدولة ذاتها في السنوات السـابقة سيكـون له آثـار سلبية في معدلات إنفاقها العسكري الحالي. فتحليل الإنحدار يُظهـر أن هذه المعـاملات، بـاستثناء الكويت، كانت موجبة. وهذا يعني في الواقع انتفاء ظاهرة «الإجهـاد العسكري» الـذي يؤثر فيه نمو المؤسسـة العسكريـة سلباً في القـطاع المدني المنتـج، ومن ثم في معدلات نمـو الإقتصاد القومي، وبالتـالي في قدرة الـدولة عـلى تحمّل المـزيد من المخصصـات الدفـاعية. وينبغي أن يكون للطريقة التي يمـوّل بها الإنفـاق العسكري تـأثير حـاسم في هذه النتـائج. فجميـع هذه الدول تعتمد على الثروة النفطية التي تزايد حجمها أضعافاً مضاعفة خلال العقدين الماضيين، وساهمت في تسديد ثمن صفقات السلاح، وكذلـك في توظيف المـزيد من الأفـراد في القوات المسلحة. وعدم الحاجة إلى اللجـوء إلى رفع الضرائب أو الاقـتراض أو التمويـل مما لم يتسبب بعجز الميزانية، وهو ما خفف ولا شك من الآثار السلبية لزيادة الإنفاق العسكري.

ثـالثاً: إن مجلس التعـاون الخليجي، الذي أنشيء في شبـاط/ فبرايـر ١٩٨١، كمـظلة أمنية تهدف إلى زيادة التعاون العسكري بين البلدان الأعضاء، لم تكن له أيـة آثار ايجـابية في تخفيف حـدّة الإنفاق العسكـري في هذه البلدان، وعـلى العكس من ذلك فـإن المخصصـات الـدفاعيـة لهذه البلدان قـد زادت بمعدلات عـالية بعـد انشاء المجلس. كـما وفشلت البلدان الأعضاء في تنسيق سياساتها الدفاعية أو في تكوين جيش موحد، وكذلك تفاقمت المشاكـل في ما بينها، خصوصاً المتعلقة بالحـدود والسياسـات النفطيـة، والعلاقـات مع الـدول العظمى، وكذلك الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية قـد ساعـد على انتهـاج كل منهـا استراتيجيـات عسكرية مستقلة(٢٢).

رابعاً: سباق التسلّح بين دول الطوق العربي واسرائيل

قياس سباق التسلح بين دول الطوق العـربي واسرائيل، خـاصة في الفـترة التي أعقبت حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، يكتنفه العديد من المشاكل في ما يتعلق بـطبيعة الاحصـاءات الخاصة بالإنفاق العسكـري، وذلك لسببـين: (١) أسعار الصرف الـرسمية غـير ممثلة لأسعار الصرف الحقيقية، باستثناء الأردن وذلك نظراً إلى وجود نظام أسعار الصرف المتعدد، وخاصة

---

(٢٢) كانت علاقة الكويت المنفتحة تجاه الاتحاد السوفياتي والروابط العسكرية الوثيقة بين عُمان والولايات المتحدة الأمريكية مصدر قلق للدول الأعضاء الآخرين. انظر:

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 625-632.

في السبعينيات. وقد تمّت مناقشة هذه المسألة بإسهاب في الفصل السابق. (٢) صعوبة تقدير حجم الميزانية العسكرية غير المنشورة لكل من مصر وسوريا واسرائيل، الذي يتعلق بصناعة الأسلحة والواردات المكثفة من المعدات العسكرية من الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى الدولتين الأوليين وصناعة الأسلحة والمساعدات والهبات التي ترد من الدول والمنظمات اليهودية بالنسبة إلى الأخيرة.

وبالرغم من هذه الصعوبات والتحفّظات المتعلقة بدقة الإحصاءات والتقديرات، فإن هناك مؤشرات على تنافس محموم بين الطرفين؛ من جانب بلدان الطوق العربي لسدّ الفجوة العسكرية، ومن جانب اسرائيل للمحافظة على التفوّق الاستراتيجي ومحاولة سد الفجوة الاقتصادية التي بدأت تتسع في السبعينيات، وتفاقمت في الثمانينيات.

ويبدو أن الضغوط داخل الوطن العربي لأخذ الثأر من هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت أقوى من أية اعتبارات اقتصادية. وفي الفترة التي سبقت حرب ١٩٧٣، وكذلك في الفترات اللاحقة بها، فإن اعادة التسلح في الشرق الأوسط قد تمّت بخطوات كبيرة، ومعدلات نمو الإنفاق العسكري قد حقّقت مستويات مذهلة. والإنفاق المتسارع على المؤسسة العسكرية خلال الفترة المذكورة تسبّب في انخفاض في معدلات الناتج القومي الإجمالي. والعبء العسكري لهذا السباق كان مرهقاً لاقتصادات هذه الدول بالرغم من المساعدات المالية والعسكرية التي تلقتها كل من مصر وسوريا من الاتحاد السوفياتي ومن البلدان العربية الأخرى، واسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية.

والنتائج المستمدة من التقديرات الإحصائية للنموذج، كما هي مبينة في الجدول رقم (٥ ـ ١٣) تدلّ على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإنفاق العسكري لبلدان الطوق والإنفاق العسكري في اسرائيل. غالبية هذه المُعاملات هي ذات معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة، والبقية بدرجات ثقة أقل. والاستثناء الوحيد هو مُعامل الانحدار للإنفاق العسكري الأردني في معادلة اسرائيل، والذي أخذ إشارة سالبة، ولا يعرف سبب لذلك، وربما كانت طبيعة الاحصاءات أو طريقة إعدادها قد أثّرت في هذه النتيجة.

ويبدو من التقديرات في الجدول المذكور أن حوالى ٧٦ بالمئة من التغيرات في الإنفاق العسكري المصري يمكن تفسيرها بالتغيرات في الإنفاق العسكري في اسرائيل وكذلك بالإنفاق العسكري في مصر ذاتها في السنوات السابقة. وتأثر الإنفاق العسكري في مصر بمثيله في اسرائيل، بالرغم من أنه قد شهد فترات سكون خلال الفترة التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وحتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، إلاّ أنه عاد ليكتسب أهمية جديدة بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك اعتبارين أساسيين يؤثران في درجة تفاعل سباق التسلح بين مصر واسرائيل: **الأول** هو مدى فاعلية السلاح المصري، خصوصاً ذلك الموروث من السنوات السابقة لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. ويشير أحد المختصين إلى أنه بالرغم

جدول رقم (٥ - ١٣)

سباق التسلح بين بلدان الطوق العربي واسرائيل

المتغير التابع	D.-W.	F	R^2	المتغيرات المستقلة			
				I	J	Y	E
E	,٢٠٧٧	٢٠	٠,٧٦٢١	٠,٢٥٨ (٢,٧٥)	—	—	L_1 ٠,٥٩ (٣,٦٢)
Y	٢,١٦	٥٥,٣	٠,٨٠٧٥ ـ	L_5 ٠,٢٢٣ (١,٢٨)	—	L_1 ٠,٧٣٢ (٢,٥٢)	—
J	٢,٢٤	٥٢٥	٠,٩٦٦٧	٠,٠١ (١,٥٣)	L_1 ٠,٩٧ (١٣,٩)	—	—
I	١,٧٦	٦,٥	٠,٥٢٢٩	L_1 ٠,٩١ (٥,٤١)	L_3 ١٥,٦- (٢,٤٤-)	L_1 ١,٣٥ (٢,٣٢)	١,٠٦ (١,٥٥)

ملاحظة: الإنفاق العسكري لاسرائيل: I والإنفاق العسكري للأردن: J والإنفاق العسكري لسوريا: Y والإنفاق العسكري لمصر: E وعامل تباطؤ الزمن: L واختبار دربن - واتسون: .D.-W ومعامل التحديد: R_2.

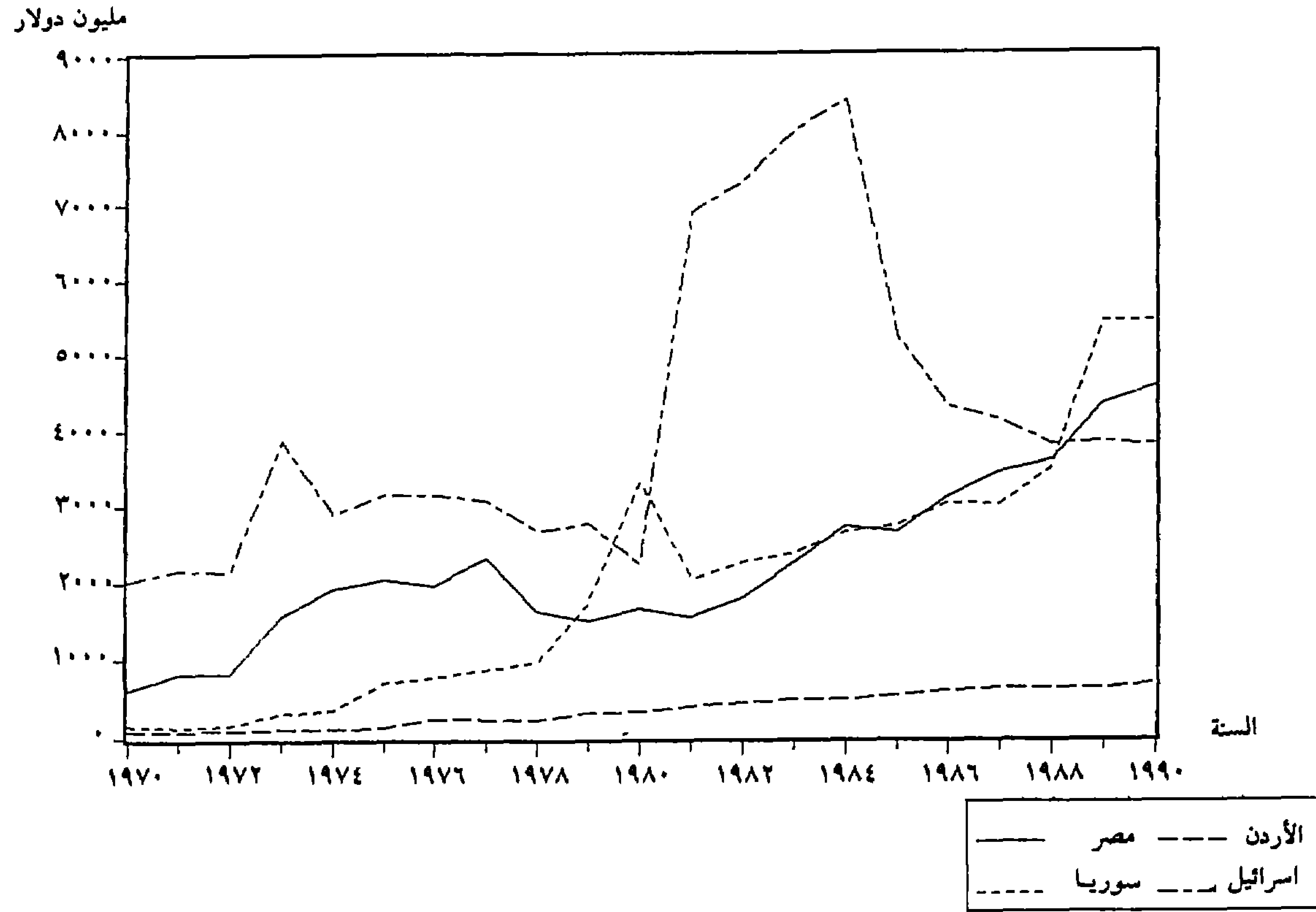
الأرقام بين قوسين هي قيم اختبار (t): (........).

من أن مصر - على الورق - لا تزال إحدى القوى الكبرى الإقليمية من الناحية العسكرية، كما يبدو ذلك من إلقاء نظرة، مثلاً، على التقارير الاستراتيجية الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، أو مركز حيفا للدراسات الاستراتيجية في اسرائيل، إلّا أن هذه التقديرات، حسب رأيه، عن قوة مصر هي مضللة. ويقدر كوردسمان (A. Cordesman) إلى أن ما بين نصف إلى ثلثي ما تملكه مصر من الدبابات السوفياتية (١٣٨٠ دبابة) - على الأقل - هو هامشي في الخدمة. كما أن مصر قادرة على تشغيل أقل من ٥٠٠ من أصل ١٥٠٠ سيارة عسكرية سوفياتية الصنع كانت قد امتلكتها عام ١٩٧٣. وحوالى ٨٠ من مجموع ٢٥٠ طائرة سوفياتية الصنع لا تزال تحتفظ بها مصر يمكن الاعتماد عليها كلياً مقارنة بحوالى ٣٣٠ مقاتلة سوفياتية عام ١٩٧٣. كما أن عدد القوات العسكرية المصرية قد انخفض من ٤٩٠ ألف فرد قبل حرب تشرين الأول/ اكتوبر إلى ٤٥٠ ألف فرد، ومقدّر له أن يكون قد انخفض إلى ٤٠٠ ألف فرد عام ١٩٩٠. وهذا العدد أكبر من طاقة مصر على التدريب والتسليح والدعم، وهو بالرغم من أنه يستهلك جزءاً كبيراً من موارد مصر الدفاعية المحلية، إلّا أنه يعتبر من جانب آخر، سياسة اجتماعية ضد البطالة[٢٣].

(٢٣) Anthony H. Cordesman, «The Middle East and the Cost of the Politics of Force,» *Middle East Journal,* vol. 40, no. 1 (Winter 1986), pp. 10-11.

شكل رقم (٥ ـ ٤)

سباق التسلح بين بلدان الطوق العربي واسرائيل، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



الثاني: هو أن مصر، التي انتقلت في تحوّل جذري وشامل في نظام تسلحها من المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي، وبالذات بالاعتماد المتزايد على الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكنها التوقف في منتصف الطريق، كما أنه مقدر لها أن لا تكمل هذه العملية حتى مطلع، أو منتصف التسعينيات. وحتى لو أرادت مصر الرجوع إلى روسيا، فإن تنظيم قواتها بالمستوى الذي كانت عليه إبّان عام ١٩٧٣ سيحتاج إلى نصف عقد من الزمن على الأقل، وحوالى ١٧ ـ ٢٥ مليار دولار من المعدات السوفياتية. وبالمقابل فإن مصر حين تستكمل تحوّلها إلى التقانة الأمريكية فإن عليها مواجهة حقيقة أنه لا يمكنها قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية دون أن تصبح معظم معداتها العسكرية الأمريكية غير فاعلة خلال فترة قصيرة من الزمن، وذلك لأن هذه المعدات تحتاج إلى تجديد وصيانة دائمين(٢٤).

والإنفاق العسكري السوري هو الآخر يتحدّد بحجم الإنفاق العسكري في اسرائيل، وكذلك العبء العسكري لسوريا في السنوات السابقة. والعبء العسكري السوري ازداد بمعدلات كبيرة بعد خروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل عام ١٩٧٩.

وقد زادت سوريا من عدد قواتها الجوية بحوالى ٨٢ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢، وزيادة أخرى بمقدار ٤٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥. وحسب التقديرات في منتصف الثمانينيات، فإن سوريا تمتلك ٣٧٠٠ دبابة قتالية فاعلة مقارنة بـ ٣٦٠٠ لدى اسرائيل، ولديها ٢٧٥٠ قطعة مدفعية رئيسية مقارنة بـ ١٧٠٠ لدى اسرائيل. ولدى سوريا أكثر من ٦٠٠ طائرة مقاتلة، وهو مساوٍ للعدد الذي تحوزه اسرائيل، و١٣٠ وحدة صواريخ أرض ـ جو مقارنة بـ ٤٥ لدى اسرائيل(٢٥).

والمشكلة مع هذه الإحصاءات أنها تعطي سوريا ظاهرياً مساواة أو تفوّقاً على اسرائيل، ولكنها من الناحية الواقعية لا تعطيها سوى قدرة على الإثارة أو التهديد. والإنفاق العسكري السوري، بالقيم المطلقة، الذي كان لا يشكّل سوى ثلث الإنفاق العسكري الإسرائيلي في مطلع الثمانينيات قد ازداد بمعدلات كبيرة بعد عام ١٩٨٢. وفي عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ أصبح يشكّل حوالى أكثر من مرة ونصف مثيله في اسرائيل.

والتطورات في ساحة الصراع في الشرق الأوسط التي ساعدت على رفع تكاليف المؤسسة العسكرية السورية هي محاولة الأخيرة سدّ الفجوة لديها في مجال السلاح الجوي والسلاح البحري. وخلال منتصف الثمانينيات حرصت سوريا على الحصول على عدد من الطائرات الاعتراضية المطورة (ميغ ـ ٢٥). والطائرات الهجومية (اس يو ـ ٢٢)، وكذلك طائرات الهليوكوبتر الهجومية. كما زادت عدد طائرات الهليوكوبتر الفرنسية (Gazelle) من ٣٥ إلى ٤٥. والتطور الأكثر أهمية هو حصول سوريا عام ١٩٨٦ على غواصتين سوفياتيتي الصنع

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

من طراز (Romeo Class)، بالإضافة إلى صواريخ سيبال (Sepal) طويلة المدى[٢٦].

ومُعامل التحديد للإنفاق العسكري في الأردن هو الأعلى ضمن المجموعة الحالية. وهو يدلّ على أن حوالى ٩٧ بالمئة من التغيرات في هذا الإنفاق يمكن تفسيرها بالتحوّلات في المتغير ذاته خلال السنوات السابقة، وكذلك بالتغيرات في الإنفاق العسكري الاسرائيلي. إلاّ أن قيمة معامل الانحدار صغيرة نسبياً، وإذا ما أخذت على أنها تدل على مقدار المرونة، فإن هذا يعني أن كل زيادة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي بمقدار ١٠٠ دولار أمريكي، ستحفز الأردن على زيادة إنفاقه العسكري بمقدار دولار واحد فقط.

وتضاؤل قيمة معامل الانحدار ينبغي النظر إليها على أنها تعكس قدرة الأردن الاقتصادية ومحدودية الموارد التي باستطاعته تحويلها إلى القطاع العسكري، ولا تعكس بالضرورة عدم أهمية الأردن في المواجهة مع اسرائيل. فالجبهة الأردنية هي أكثر الجبهات اشكالية لإسرائيل وذلك لأسباب جغرافية عدة: (١) طول الحدود الأردنية مع اسرائيل. فالجبهة الأردنية مع اسرائيل هي أطول الجبهات العربية؛ فطولها يبلغ ٣٠٠ كلم أو ٢,٧ مرة أطول من الحدود اللبنانية، و٣,٧ أطول من الحدود السورية، و١,٨ مرة أطول من الحدود المصرية مع اسرائيل. (ب) وتتميز هذه الجبهة باحتوائها على أنواع من الأراضي والحقول والجبال، بعضها يشكّل موانع استراتيجية طبيعية. (ج) قرب الحدود الأردنية من المراكز الهامة والرئيسية في اسرائيل؛ فالحدود تبعد ٢٨ كلم عن القدس المحتلة، و٧٠ كلم عن تل أبيب، ومدينة إيلات تقع في نطاق المدفعية الأردنية[٢٧].

إلاّ أنه بالرغم من هذه الأهمية الاستراتيجية، فإن الأردن ضعيف اقتصادياً. فالناتج المحلي الاجمالي فيه يشكّل حوالى ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في اسرائيل. والإنفاق العسكري في الأخيرة يساوي حوالى سبعة أضعاف مثيله في الأول. وضعف القاعدة الاقتصادية يشكّل قيداً حقيقياً على مقدار نمو المؤسسة العسكرية، وحجم الموارد الاضافية الممكن تحويلها إلى القطاع غير المدني.

وأخيراً، فإن النتائج الإحصائية تُظهر أن الإنفاق العسكري في اسرائيل يتحدّد بالإنفاق العسكري في كل من مصر وسوريا، وكذلك بالإنفاق العسكري في اسرائيل ذاتها في السنوات السابقة. وهذه العوامل تفسر فقط لـ ٥٢ بالمئة من مقدار التغير في المتغير التابع. وهي أقل قيمة من مثيلاتها في المجموعة نفسها. وأحد التفسيرات المحتملة هي أن اسرائيل تحاول دائماً إيجاد توازن استراتيجي مع جملة الوطن العربي (وبالذات البلدان التي تخصّص قدراً كبيراً من مواردها للمؤسسات العسكرية مثل السعودية والعراق وليبيا). ويدخل في هذا

---

(٢٦) في الجهود الحديثة للتسلح السوري، انظر:
A. Levran, «Syria's Military Strength and Capability,» *Middle East Review*, vol. 19, no. 3 (Spring 1987), pp. 5-10.

(٢٧) Y. Somekh, «Supply of F-16 Aircraft and Mobile Hawk Missiles to Jordan: The Military Ramifications for Israel,» *Middle East Review*, vol. 15, no. 2 (Winter 1982), p. 53.

السياق معارضة اسرائيل المستمرة للولايات المتحدة الأمريكية بيع أسلحة متقدمة للبلدان العربية، وفي مقدمتها السعودية. ومن ذلك معارضة اسرائيل خطة ادارة الرئيس كارتر بيع طائرات (أف ـ ١٥) للسعودية عام ١٩٧٨، ومعارضتها خطة الرئيس ريغان بيع طائرات أواكس للسعودية عام ١٩٨١.

والإنفاق العسكري الاسرائيلي الذي كان يشكّل حوالى ثلث الإنفاق العسكري لبلدان المواجهة الثلاثة عام ١٩٥٤ توسّع ليصبح النصف، عام ١٩٦٣ و٨٠ بالمئة عام ١٩٧٢. وهذا التوسّع الهائل في الإنفاق العسكري الذي أغلق الفجوة بين الطرفين كان ممكناً بسبب النمو المتسارع للاقتصاد الاسرائيلي. وقد مكّنت كل من الزيادة في رأس المال المستورد ومعدلات الاستثمار العالية في الفترة السابقة لعام ١٩٧٣، مكّنت اسرائيل من بناء قوتها العسكرية، وكذلك من تحقيق نمو اقتصادي. وقد صاحب ذلك ارتفاع هائل في الادخار الخاص، من مستوى يتراوح بين ١٦ ـ ١٨ بالمئة، من الدخل الشخصي المتاح قبل عام ١٩٦٧ إلى ٣٢ بالمئة عام ١٩٧٢، و٣٤ بالمئة عام ١٩٧٣، وهو ساعد على اتاحة الموارد للتكوين الرأسمالي. وبالرغم من أن الإنفاق الأمني كان كبيراً، فإن معدلات نموه لم تكن غير طبيعية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموارد الإضافية التي وضعت في تصرف الاقتصاد من خلال فائض الواردات التي تمّ تمويلها عن طريق رأس المال المستورد. ففائض الواردات عام ١٩٧٢ مثلاً بلغ ١,١١ بليون دولار أمريكي، وقد وفّر للاقتصاد موارد اضافية بلغ حجمها ١٦ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي(٢٨).

وفي الفترة بين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ تم اعتماد مستوى جديد من المساعدات الأمريكية، ولذا فقد بدأ يظهر اتجاه عام لخطة اسرائيلية طويلة المدى في شراء الأسلحة. وهذه كانت سنوات التكوين في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، وكذلك في تحديث الجيش الاسرائيلي، ولذا فإن معظم الأسلحة في الترسانة الإسرائيلية، كمّاً وكيفاً؛ قد تم الإنفاق عليها خلال هذه الفترة(٢٩). وبحلول عام ١٩٧٧ كانت اسرائيل قد عوّضت جميع خسائر الحرب. وأكثر من ذلك، فإن القوة المدرعة قد نمت بمقدار ٥٠ بالمئة، وسلاح المدفعية بمقدار ١٠٠ بالمئة، والعربات المدرعة بمقدار ٨٠٠ بالمئة، وسلاح الطيران بمقدار ٣٠ بالمئة، والتغيرات الكيفية في الجيش الاسرائيلي كانت هي الأخرى مذهلة. وقد استمر برنامج التسلح هذا بعد عام ١٩٧٧ ولكن بمعدلات أبطأ(٣٠).

والنموذج لم يمكنه التنبؤ بالغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إلّا أن الشكل البياني رقم (٥ ـ ٤) يُظهر أن عملية الاجتياح قد سبقها عامان من الاستعداد، التي تمثّلت في ارتفاع

---

(٢٨) E. Sheffer, «The Economic Burden of the Arms Race Between the Confrontation States and Israel,» in: Zvi Lanir, ed., *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics* (New York: Praeger, 1985), pp. 151-152.

(٢٩) E. Inbar, «The American Arms Transfer to Israel,» *Middle East Review*, vol. 15, no. 2 (Winter 1982), p. 40.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

هـائل في الإنفـاق العسكري، ويبـدو أن قرار الاجتيـاح قد تـزامن مع اتفـاقية كـامب ديفيد وخروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل.

جدول رقم (٥ ـ ١٤)

سباق التسلح بين بلدان المغرب العربي

المتغيرات المستقلة					R^2	F	D.-W.	المتغير التابع
A	L	M	N	C				
L_1 ٠,٨٩٣ (٧,٧٩)	—	L_1 ٠,٣٤٥ (٢,٠٤)	—		٠,٩٨٥٣	١٢,٢	١,٥٩	A
—	L_1 ١,٠٢ (١٠,١)	٢,٤٣ (١,٨٦)	٤,٦- (٤,١-)	٠,١٢٤ (٠,٠١٢)	٠,٩٤٥٨	٩٢	٢,٦١	L
٠,٠٩- (٠,٧٤-)	٠,٠٣١ (٢,٥١)	— —	L_1 ١,٠٤ (٤,٤)		٠,٩٣١٩	١١٨	١,٨٢	N
L_1 ٠,٨٠ (٣,٦٧)	—	L_1 ٠,٤٥ (١,٩١)	L_1 ٠,٨١- (٣,٤٥-)	—	٠,٩٦٥٨	٢٤٠	١,٩١	M

ملاحظة: الإنفاق العسكري لتونس: N والإنفاق العسكري للمغرب: M والإنفاق العسكري لليبيا: L والإنفاق العسكري للجزائر: A والإنفاق العسكري لتشاد: C.

والنتـائج التي يمكن استخـلاصها من دراسـة تجربـة سبـاق التسلح بـين بلدان الـطوق العربي واسرائيل يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: إن سبـاق التسلح بـين الـطرفـين كـان من الـظواهـر المستمـرة خـلال العقـدين الماضيين، وإنها مرّت بمراحل متعددة تقلّبت بـين التصعيد الخـطير والهدوء الحـذر. والمراحـل التي مرّ بها سباق التسلّح تأثرت بالعـديد من العـوامل الاقتصـادية والسيـاسية والاسـتراتيجية والعسكـرية. والصراع العـربي ـ الاسرائيلي يتجـاوز الحدود الاقليميـة ويكتسب أبعاداً دوليـة هامة، وذلـك بسبب ارتباط كـل طرف فيـه بإحـدى القوى العـظمى. وتدخـل هذه القـوى والاعتبارات السياسية والاستراتيجية لديها كانت تؤثر ليس فقط في حدّة السباق على التسلح، وإنما في سيادة منطق الحرب أو السـلام خلال الفـترات المتعاقبـة. وفي الفترات التي تفـاقمت فيها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فإن أصدائها قد انعكست بشكل واضح على الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٣١].

(٣١) نادية محمود مصطفى، «سياسات سباق التسلح الاسرائيلي ـ العربي خلال الثمانينـات: بـين الفرص =

ثانياً: إن لعملية سباق التسلح جانبين هامين: كمياً وكيفياً. وقد حرص الجانب الاسرائيلي دائماً على تحقيق التفوق الكيفي، وذلك من خلال التركيز على تطور تقانة (تكنولوجيا) السلاح، وتطور الأفكار والاستراتيجيات العسكرية. إلّا أن هذه السياسة كانت تواجه بالقيود الخارجية التي من أهمها اعتماد اسرائيل على مصدر تسلّح رئيسي هو الولايات المتحدة الأمريكية، والقيود على مبيعات الأسلحة الأمريكية لاسرائيل تتمثل في الآتي: (أ) تفضيل الادارة الأمريكية عدم بيع أسلحة حديثة التقانة. وهذه تشمل قائمة من الطائرات المقاتلة والمعدات الالكترونية. ومصدر قلق الادارة الأمريكية ينبع من امكانية قيام اسرائيل بتقليد هذه الأسلحة ثم تطويرها. (ب) عدم رغبة الادارة الأمريكية امداد اسرائيل بمعدات حسّاسة قد تؤثر في توازنها الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي في حالة تسرّب تقانة (تكنولوجيا) هذه الأجهزة إليه. (ج) مراعاة أن لا تسبب سياسات التسليح الأمريكي لاسرائيل، سواء من حيث كمية الأسلحة ونوعيتها أو توقيت التسليم، اثارة العرب أو إحراج الجناح الموالي للولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي[٣٢].

ثالثاً: كان العامل الاقتصادي ولا يزال يلعب دوراً هاماً في زيادة أو تخفيف حدّة سباق التسلح. فخروج مصر من ساحة المواجهة كان أساساً بحجة «الوضع الاقتصادي». والقيود الاقتصادية لم تشمل الجانب العربي فقط وإنما تعدته إلى اسرائيل أيضاً، بالرغم من تلقيها مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة.

خامساً: سباق التسلح بين بلدان المغرب العربي

بالرغم من عدم وجود قوة كبرى؛ عالمية أو اقليمية غير عربية، بجانب بلدان المغرب العربي، إلّا أن المنطقة لم تتخلص من آثار الحرب الباردة بين المعسكرين العالميين. وقد ساعد تحالف المغرب مع المعسكر الغربي وليبيا مع المعسكر الشرقي على ازدياد حدّة وتائر الصراعات المحلية أو الإقليمية. وكما أسلفنا، فإن هذه المنطقة قد سيطر عليها صراعان أساسيان، وهما: الصراع على الصحراء الغربية بين المغرب من جهة، وجبهة البوليساريو تساندها الجزائر من جهة أخرى، والصراع بين ليبيا وتشاد.

ونتائج النموذج الإحصائي في الجدول رقم (٥ ـ ١٤) تُظهر أن سباق التسلح في هذه المنطقة لم يكن ظاهرة عامة بين جميع دوله، وإنما كان بين طرفين عادة. فالإنفاق العسكري لكل من الجزائر والمغرب قد أثّرا بعضهما ببعض بشكل ايجابي، مما يدل على أن زيادة الإنفاق الدفاعي لأحد الأطراف كانت تحفز زيادة في الإنفاق العسكري للآخر. هذه الزيادة في كلا البلدين لم تكن آنية بل كانت تستغرق عاماً كاملاً غالباً ما يتناسب مع السنة المالية لكل منها.

= والمكاسب الاسرائيلية وبين القيود والضغوط على مصر،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٨، العدد ٣٢ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ١٠.

(٣٢) Inbar, Ibid., p. 43.

يضاف إلى ذلك أن درجة استجابة الجزائر لزيادة الإنفاق العسكري في المغرب (كما هو معبر عنها بمعامل الانحدار في معادلة الجزائر) كانت أقل من نصف درجة من استجابة المغرب لزيادة الإنفاق العسكري الجزائري. وقد يكون ذلك لأن الجزائر لم تكن طرفاً مباشراً في الحرب، وإنما كانت مساهمتها تتم من خلال الدعم المادي والعسكري والسياسي لجبهة البوليساريو. وتأثر الإنفاق العسكري في كلا البلدين أيضاً بمعدلات الإنفاق في الدولة ذاتها خلال السنوات الماضية، وعامل التباطؤ يدل على أن التأثير كان يستغرق عاماً واحداً فقط.

وحين تقدير معادلة ليبيا فقد تم إدخال الإنفاق العسكري في تشاد كمتغير مستقل، وذلك بسبب وجود الصراع العسكري بين الدولتين لفترة من الزمن، وتُظهر نتائج التقدير أن الإنفاق العسكري الليبي يتأثر ايجابياً فقط بالإنفاق العسكري في المغرب؛ ربما كأحد آثار الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكذلك بالإنفاق العسكري في ليبيا في السنوات السابقة[٣٣].

هذا، وقيمة مُعامل الانحدار لتشاد لا تختلف عن الصفر بدرجة معنوية عالية، مما يعني أنه ليس لها تأثير يذكر. وربما كان هذا متوقعاً، فالإنفاق العسكري الليبي يعادل أكثر من ٧٠ مرة مقدار الإنفاق العسكري في تشاد. والناتج المحلي الإجمالي في الأخيرة يساوي أقل من ٤ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا. والأداة الأساسية التي مكّنت تشاد من مواصلة الصراع مع ليبيا هي الدعم العسكري الغربي، وبالذات من فرنسا. والنتائج تظهر أيضاً أن تأثير الإنفاق العسكري التونسي في مثيله في ليبيا كان سلبياً، وبدرجة معنوية عالية (٩٩ بالمئة). والإنفاق العسكري في تونس يتأثر ايجابياً بالإنفاق العسكري للدولة ذاتها في السنوات السابقة (مع عامل تباطؤ يمتد إلى عام واحد فقط) وكذلك بالإنفاق العسكري لليبيا. وهذان العاملان يفسّران أكثر من ٩٣ بالمئة من جملة التغيرات في الإنفاق الدفاعي لتونس. وتوجد علاقة ارتباط سلبية غير هامة بين الإنفاق العسكري لكل من الجزائر وتونس. وقد يكون سبب ذلك التحالف بينهما لمواجهة كل منهما لبلد آخر (الجزائر في مواجهة المغرب، وتونس في مواجهة ليبيا).

خلاصة

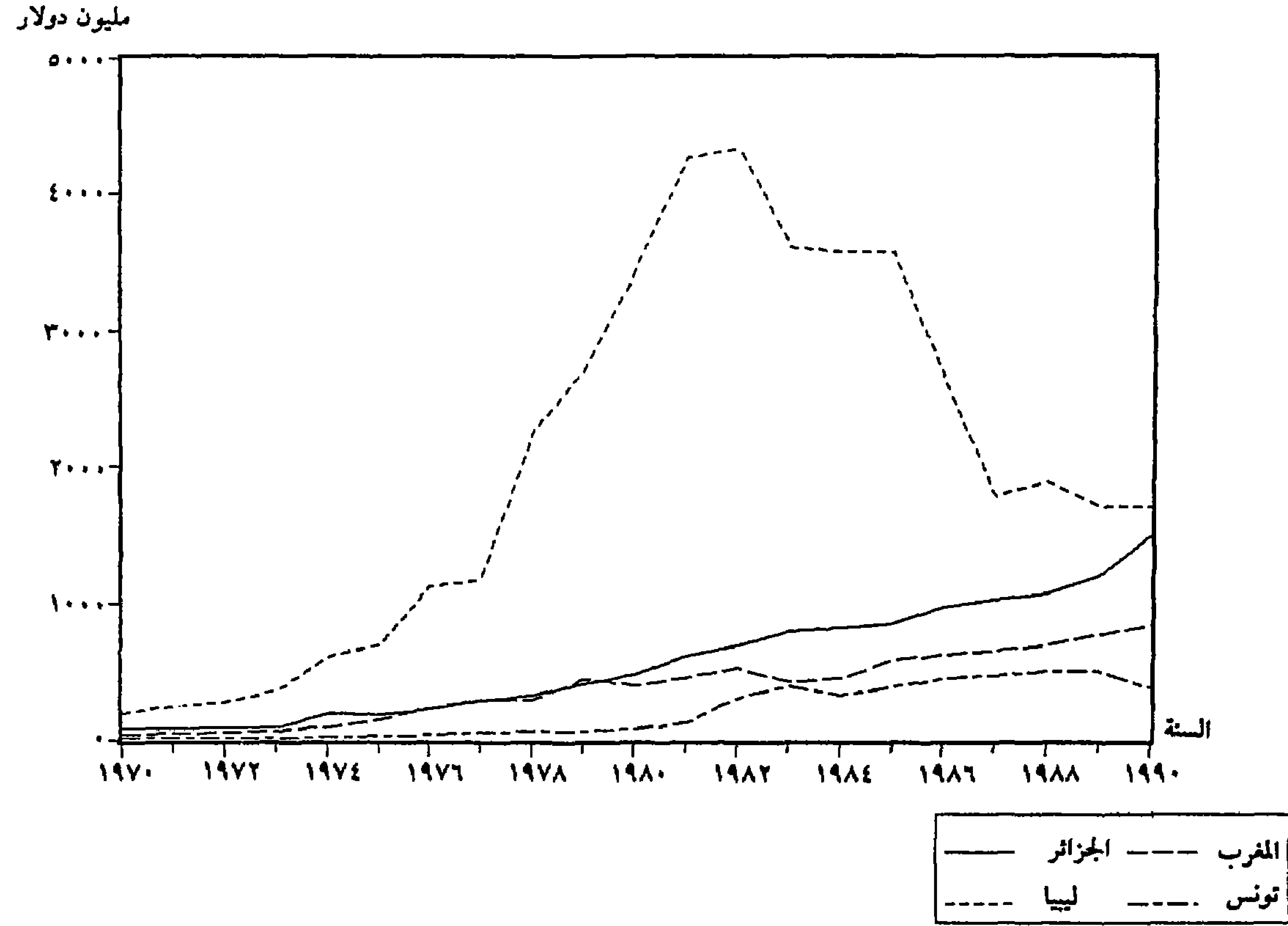
ظاهرة سباق التسلح في الوطن العربي من أكثر الظواهر خطورة وتفجراً، وذلك لأنها

---

(٣٣) وهذا لا يعارض التحالف المؤقت الذي نشأ بين ليبيا والمغرب إثر توقيع اتفاقية التعاون والإخاء بين تونس والجزائر في آذار/ مارس ١٩٨٣، وانضمام موريتانيا لها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. وقد رفضت الجزائر انضمام ليبيا للمعاهدة بسبب الخلاف الحدودي بينهما حول منطقة «غات». وقد وقّعت كل من ليبيا والمغرب اتفاقية «الاتحاد العربي ـ الافريقي» في مدينة وجده في ١٣ آب/ اغسطس ١٩٨٤. إلاّ أن العلاقات بين البلدين تدهورت مرة أخرى بسبب اجتماع «أفران» بين الملك الحسن الثاني وشمعون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك. انظر في ذلك: عمرو هاشم، «ميزان القوى في المغرب العربي، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٣، العدد ٨٩ (تموز/ يوليو ١٩٨٧).

شكل رقم (٥ - ٥)

سباق التسلح بين بلدان المغرب العربي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠



ارتبطت مع ظاهرتين أخريين، هما الثروة الهائلة المتولّدة عن النفط والتي سهّلت عملية تمويل القطاع العسكري دون آثار اقتصادية جانبية، ووجود مشاكلٍ معقدة يرتبط بها التاريخ والمعتقدات والجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية والسياسية ارتباطاً يجعل من المستحيل ايجاد حلول مبسطة لها. وأهم هذه المشاكل بالطبع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والصراع العراقي ـ الايراني.

إلّا أن سباق التسلّح ظاهرة تتأثر بالعوامل الخارجية بالدرجة ذاتها، وربما أكثر، مما تتأثر بها بالعوامل الداخلية، ووجود القدرة المالية على تمويل واردات السلاح لا يكتسب أهمية ما لم يوجد المصدر القادر والراغب في تصدير هذا النوع من المعدات، وهناك أربعة عوامل على الأقل تحدد حجم وسرعة سباق التسلح في المنطقة العربية.

الأول: استعداد ورغبة الدول المصدرة للسلاح لإمداد دول الشرق الأوسط بأنظمة دفاع متقدمة. وتأتي أنظمة الدفاع الأولية والمتقدمة في الوطن العربي، وكذلك دول الجوار الجغرافي، أساساً من الدولتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي)، وبدرجة أقل من الدول الأوروبية الأخرى (فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، تشيكوسلوفاكيا... الخ). وهذا لا يؤدي إلى التقليل من شأن الصناعات العسكرية المحلية، إلّا أن هذه تعتمد في أجزاء كبيرة منها على الخارج (محركات الطائرات، محركات الدبابات، قطع الغيار... الخ)[٣٤].

وسباق التسلح في الشرق الأوسط عموماً وضع كلاً من القوتين العظميين، والدول الأوروبية الأخرى، في وضع تنافسي يزيد من أعبائها في تكثيف صادرات السلاح للمنطقة. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع هذه الدول إلى زيادة مبيعاتها من الأسلحة للمنطقة، بالإضافة إلى قضية الصراع بين الشرق والغرب. فهذه الدول قد طوّرت صناعات عسكرية هائلة تنتج كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة، التي تفوق كثيراً احتياجاتها المحلية. ولذا، فهي حريصة على ايجاد منافذ وأسواق لصادراتها من الأسلحة. يضاف إلى ذلك حاجة هذه الدول إمّا إلى المزيد من الواردات من النفط أو إلى العملات الصعبة، ولذا فإن صادرات السلاح كفيلة بتخفيف حدّة التدهور في ميزان المدفوعات.

الثاني: تطلع الدول المستوردة للحفاظ على سباق التسلح. فالبلدان الوطنية في الوطن العربي حديثة التكوين، ولديها كثير من المشاكل الثنائية أو الجماعية، مثل مشاكل الحدود وأنظمة الحكم الاقتصادية والسياسية، ودرجة التأثر بحدة الصراع الدولي، والموقف من الصراعات الاقليمية الأخرى. وسباق التسلح كما أنه ظاهرة تسبق الحروب عادة، فإنه بالدرجة ذاتها يعقب الحروب، وذلك لتعويض الفاقد من السلاح أو لاستعادة الوضع التوازني الاستراتيجي الذي سبق الحرب. وافتقاد الآلية الإقليمية أو الدولية لحسم الخلافات بالطريقة

---

(٣٤) A. Shalev, «The Arms Race in the Middle East in the 1980s,» in: Lanir, ed., *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics*, p. 75.

السلمية يقود دائماً إلى تفاقم مشكلة سباق التسلح.

الثالث: القيود الاقتصادية والمالية، مهما تكن درجة ثراء الدولة، فإن لديها قيوداً تحدّ من معدلات نمو المؤسسة العسكرية على حساب القطاع المدني. وبالنسبة إلى الدول محدودة الموارد فإن الاشكالية الأساسية هي الاختيار بين السلاح والخبز (Gun Vs. Butter). وفي أحسن الأحوال الاختيار بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي. وزيادة الأول على حساب الثاني من شأنه في المدى الطويل، تهديد النظامين السياسي والاجتماعي ذاتهما؛ وذلك لأن هذا النظام سيكون عرضة للثورات الاجتماعية.

إلّا أن هذه القيود المالية لها جانب آخر لم يتم التطرّق إليه من قبل، ألا وهو الارتفاع المستمر في تكاليف الأسلحة الحديثة، ولهذا الارتفاع أسباب عديدة من أهمها:

أ ـ في ما خصّ تطوير الأسلحة العسكرية، هناك تأكيد مستمر على الفاعلية والأداء، وليس على التكلفة. وفي هذا النطاق، هناك سباق دائم بين جميع الأطراف لتحسين مستوى الأداء. وفي ظل الرغبة في تحقيق التفوق النوعي، فإن هذا يعني ببساطة اقتناء أكثر الأسلحة تقدماً.

ب ـ إن سوق السلاح هي سوق احتكارية، أو على أحسن الأحوال احتكار قلّة. وهذا صحيح بالنسبة إلى الدول الكبرى، كما هو إلى الدول الصغرى أيضاً. وفي العديد من الدول النامية فإن صناعة السلاح المحلية تكون مملوكة من القطاع العام، ومن ثم تنتفي المنافسة التي تحفز تقليل التكاليف عادة. وفي اسرائيل مثلاً، هناك صناعة واحدة معنية بتطوير وصناعة الطائرات، وهناك مؤسسة واحدة لصناعة صواريخ جو ـ جو. يضاف إلى ذلك، أن غياب التقويم الحقيقي للأداء (Performance Feedback) في أوقات السلم يجعل من الصعب تقدير فاعلية مثل هذه الأسلحة في أرض المعركة[35].

ج ـ غياب الحجم الكبير في الانتاج، وهذا على العكس من المنتجات الاستهلاكية الأخرى التي تنتج بكميات كبيرة جداً. وكذلك الحرص على تحسين المنتجات مما يجعلها تختلف من جيل إلى آخر، من شأنها زيادة تكاليف انتاج الأسلحة الحديثة. ومثال على ذلك، فإن تكاليف طائرة (اف ـ ١٥) يزيد على خمسة أضعاف ثمن طائرة (فانتوم)، وثمن دبابة (أم ـ ٦٠ أ ـ ٣) يساوي حوالى ٢,٦ مرة ثمن دبابة (أم ـ ٦٠ أ ـ ١). وحين تصبح هذه الأسلحة أكثر تقدماً، فإن تكاليف تشغيلها ترتفع أيضاً. وعلى سبيل المثال فإن تكاليف طيران لمدة ساعة واحدة لطائرة (ف ـ ١٥) يساوي أكثر من ضعف تكاليف تشغيل طائرة فانتوم[36].

الرابع: قيود القوة البشرية: فقد شهد عدد الأفراد المنخرطين في القوات المسلحة نمواً مذهلاً خلال العقدين الماضيين. وفي الفترة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩ زاد عدد أفراد الجيش في

---

(٣٥) Z. Bonen, «The Technological Arms Race: An Economic Dead End?» in: Ibid., p. 113.

(٣٦) Shalev, Ibid., pp. 82-83.

العراق بحوالى ١٣٣ بالمئة، ايران ٩٨ بالمئة، الأردن ١٩٢ بالمئة، ليبيا ٦٢ بالمئة، سوريا ٦٠ بالمئة. وزيادة عدد الأفراد العاملين في القطاع غير المدني يزيد من العبء العسكري للدولة. والتكلفة الحقيقية لهؤلاء الأفراد لا تقاس بمقدار الأجور أو المرتبات التي يحصلون عليها، أو الخدمات التي يقدمونها، مع كل الصعوبات المقدرة في قياس الناتج في قطاع الخدمات الأمنية مثل الدفاع، بل تقاس بمقدار التكلفة البديلة؛ أي مقدار الانتاج الذي تمّت التضحية به من جراء انصراف هؤلاء الأفراد للخدمة العسكرية. ونظراً إلى أن معظم المنخرطين في الخدمة العسكرية هم في سن الشباب، وفي المرحلة العمرية ٢٠ ـ ٣٥، فإن زيادة حجم القطاع العسكري تمثّل فقداً حقيقياً للاقتصاد الوطني واستنضاباً للموارد البشرية. وتوافر القوة البشرية المتعلمة والمدرّبة يشكّل قيداً صارماً على سباق التسلح، خاصة إذا ما تطلبت الأسلحة الحديثة قدراً معيناً من التأهيل.

القسم الثالث

قياس عبء التسلح

الفصل السادس

قياس عبء التسلح: الآثار الاقتصادية الكلية

سؤال محوري شغل اهتمام المفكرين الاقتصاديين المعنيين بدراسة التنمية وظاهرة العسكرة في الدول النامية: هل الإنفاق العسكري عبء على الاقتصاد القومي وإلى أي درجة، وما هو حجم هذا العبء في حالة السلم وفي حالة الحرب؟ وما هي الآليات التي يؤثر من خلالها هذا الإنفاق العسكري في معدلات الأداء الاقتصادي الكلي: معدلات نمو الدخل القومي، الادخار، الاستثمار، مدى الارتباط بالخارج والمديونية، الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام، فجوة الموارد ثم التضخم؟

وبالرغم من أن المقارنة المطلقة بين الإنفاق العسكري أو النمو تبدو مغرقة في السذاجة، إذ إن استمرار أي منهما يستلزم وجود الآخر، إلاّ أن السؤال عن حجم العبء العسكري لا يفقد أهميته لأنه يتناول طرق التمويل والآثار المباشرة والجانبية. وقبل ذلك السؤال الهام: ما هو الحجم الأمثل للإنفاق العسكري؟ أو كم يكفي لتحقيق الأمن اللازم لضمان استمرار عملية التنمية؟

والسؤال يستمد أهميته من حقيقة أن القطاع العسكري يستخدم حجماً كبيراً من موارد المجتمع الحقيقية: الموارد البشرية، المواد الخام، المنتجات، وقطاع واسع من الخدمات. وهذه جميعاً لها استخدامات بديلة في القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تسهم في تقدم المجتمع. وتحويل أي موارد منتجة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري سيؤدي ليس فقط إلى انخفاض حجم الناتج المدني بالمعدلات الحقيقية، وإنما يعني أيضاً انخفاض الموارد المتوافرة لاستخدام المؤسسة العسكرية في المستقبل. وهذه المناقشة لا تعني بالضرورة أن تخفيض الإنفاق العسكري سيؤدي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للبشر، إذ إن ذلك يعتمد بالطبع على نمط تخصيص الموارد الجديدة.

وهناك ملاحظتان هامتان تقتضيان الإشارة إليهما قبل البدء بمحاولة قياس آثار العبء

الدفاعي على المتغيرات الاقتصادية الكلية. **الأولى**، هي أننا سنُعنى هنا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية القابلة للقياس، مثل معدلات النمو في الناتج القومي والاستثمار والادخار والاستهلاك الخاص والتضخم، وهذا يعني، ببساطة، أن جانباً من الحوار الدائر حول علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية، لن يتم التطرق إليه، وذلك بسبب الصعوبات المتعلقة بقضية التعريفات وأدوات القياس. هناك اهتمام متزايد بمحاولة التفريق بين النمو (Growth) الذي يعني التزايد الكمي في حجم الناتج في المجتمع أو متوسط دخل الفرد بالمعدلات الحقيقية وبين «التنمية» (Development)، التي تتضمن بالإضافة إلى التغيرات الكمية تغيرات هيكلية في بناء المجتمع وطاقته الانتاجية من شأنها ضمان زيادة متوسط دخل الفرد وارتفاع معدلات مساهمته بالعملية الانتاجية[1]. إلا أنه لا توجد هناك مؤشرات للتنمية مُجمَع عليها، فضلاً عن عدم توافر إحصاءات خاصة بتلك المؤشرات في البلدان العربية تمتد إلى جميع سنوات الدراسة. **الثانية**، هي أن هذه المقارنة لا تستهدف إصدار أحكام قيمية عمّا إذا كان الإنفاق العسكري «جيداً» أو «سيئاً» وإنما تهدف بشكل أساسي إلى قياس كمّي للآثار الاقتصادية الفعلية لهذا الإنفاق على معدلات وطرق أداء الاقتصاد القومي، وإلقاء الضوء بالذات على التكاليف الحقيقية للعبء العسكري. وبالطبع فإن حجم الإنفاق العسكري ونسبته إلى الناتج القومي، ومعدلات نموه السنوية، تخضع لاعتبارات كثيرة سياسية واستراتيجية وتاريخية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

سيتركز الاهتمام في هذا الفصل على علاقة الإنفاق العسكري بالنمو وما يتعلق به من معدلات التراكم الرأسمالي والادخار والاستهلاك الخاص، وكذلك علاقته بالتضخم. أما النقاش الخاص بالمديونية فسيتم التطرّق إليه في الفصل الأخير.

أولاً: الإنفاق العسكري والنمو: جدلية العلاقة التبادلية

لعله من المناسب إعادة تلخيص الأفكار الأساسية التي تقدمها المدرستان الرئيسيتان حول علاقة العبء العسكري بالنمو الاقتصادي.

المدرسة الأولى: التي ظهرت حديثاً بعد كتابات اميل بينويت (E. Benoit) والتي جاءت لتناقض القناعات الفكرية التي أسس عليها الفكر الكلاسيكي[2]. وتقرّ هذه المدرسة بأن الدلائل الإحصائية تشير إلى أن هناك علاقة تبادلية (Trade-Off) بين النمو والإنفاق

---

(١) لمزيد من المناقشة حول هذا الموضوع، انظر: يوسف عبد الله صايغ، «التنمية العربية والمثلث الحرج،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٨٢)، وعلي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣).

(٢) دراستا اميل بينويت اللتان تحويان الأفكار الأساسية لنظريته هما:

Emile Benoit: *Defense and Economic Growth in Developing Countries* (Boston: D.C. Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973),and «Growth and Defense in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 26 (January 1978), pp. 271-280.

العسكري في الدول المتقدمة، إلّا أنه لا يوجد دليل على أن العلاقة ذاتها تسود في الدول النامية. وعلى العكس فإن جملة من المشاهدات تثبت أن المؤسسة العسكرية قد ساهمت بطريقة ايجابية في تنمية دول العالم الثالث. وتتمثّل أهم الآثار الايجابية للإنفاق العسكري في اقتصادات الدول النامية في أربعة مكوّنات:

١ ـ قدرة المؤسسة العسكرية على شحذ الموارد وتوظيف الطاقات غير المستغلة في المجتمع، وذلك من خلال استيعاب رأس المال العاطل والموارد البشرية المستخدمة بطريقة غير مثلى في القطاعات الاقتصادية المنتجة. والمؤسسة العسكرية قادرة على خلق طلب فعّال في المجتمع (Effective demand) من شأنه استغلال الطاقات العاطلة أو توسيع الطاقة الانتاجية في المجتمع، كما أن العلاقة بين هذه المؤسسة والقطاعات المنتجة من الاقتصاد قد يحفز الناتج الصناعي.

٢ ـ تساعد المؤسسة العسكرية على تكوين المهارات وخلق الانضباط والاتجاهات السليمة حول العمل، وخلق الكوادر الإدارية والخبرات التنظيمية. كما أنها تساهم في تقدّم المجتمع عن طريق الإنفاق على البحث (Research and Development) وبهذا، يمكن ادخال التطور التقاني (التكنولوجي) للاقتصاد الوطني. ومن نتائج ذلك انتقال دالة الانتاج إلى الأعلى وتخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم مساعدة الانتاج الصناعي.

٣ ـ هناك آثار ايجابية من خلال ما يطلق عليه بآثار التحديث (Modernization) التي تتمثّل في مساهمة المؤسسة العسكرية بتطوير شعور الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية الثقافية وازالة الفوارق العرقية والدينية والطائفية، وكذلك تنمية توجهات حميدة نحو العمل والانتاج والمشاركة في البناء والتضحية. وفي بعض الدول النامية، مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا كان للمؤسسة دور واضح في محاولة تغيير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي التقليدي للمجتمع، بالرغم من الطابع العنيف لبعض أوجه التغيير هذه[٣]. وبالرغم من أهمية العامل الثالث إلّا أن التعبير عنه، كمياً، يبدو ضرباً من المستحيل.

٤ ـ للإنفاق الدفاعي بعض الأوجه الاستثمارية، مثل بناء الطرق للأغراض العسكرية التي يكون لها استخدامات مدنية والمطارات والسفن ومصانع السلاح، وهذه جميعاً تدخل في التكوين الرأسمالي الاجمالي. ولذا، فإن الارتفاع في الإنفاق الدفاعي قد ينطوي على زيادة، وليس انخفاضاً في جملة الاستثمارات في المجتمع[٤].

---

(٣) Saadet Deger and S. Sen, «Military Expenditure: Spin-Off and Economic Development,» *Journal of Development Economics,* vol. 13 (1983), pp. 67-83.

وحول قضية الدور التحديثي للمؤسسة العسكرية، انظر:

U.O. Eleazu, «The Role of the Army in African Politics: A Reconsideration of Existing Theories and Practices,» *Journal of Developing Areas* (1973), and F.I. Khuri, «Modernizing Societies in the Middle East,» in: Morris Janowitz, ed., *Civil-Military Relations: Regional Perspectives* (Beverly Hills, Calif.; Los Angeles: Sage Publications, 1981).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الفصل الأول من هذا الكتاب.

المدرسة الثانية: التي تنسجم مع الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، والتي تنظر إلى القطاع العسكري على أنه قطاع غير منتج. فضلاً عن أن خدمة الدفاع التي يقوم بتوفيرها للمجتمع لا يمكن قياسها بدقة لتحديد مقدار الكفاءة في تخصيص الموارد أو كفاءة الأداء. وينطبق هذا بشكل خاص على الفترات التي يسود فيها السلام بين الدولة وجيرانها. وما يخصص للمؤسسة العسكرية سيؤخذ بالضرورة من الموارد المتاحة للإنتاج أو الإستهلاك في القطاع المدني. وسواء كان تمويل المؤسسة العسكرية من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة أو من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي فإن لهذا التمويل تكاليف اقتصادية واجتماعية. ويمكن القول إجمالاً، إن هناك خمسة آثار سلبية للإنفاق العسكري في اقتصادات الدول النامية:

١ ـ الأول هو أثر التحديث. فالنتائج المتوقعة للتحديث هي التحوّل في الدخل نتيجة انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المدني، وكذلك الآثار في الانتاجية، حيث إن الانتاج الحكومي، ومنه القطاع العسكري، يتسم عامة بالبيروقراطية والمعدلات المنخفضة الأداء.

٢ ـ أثر الإنفاق العسكري في ميزان المدفوعات إذا كانت الصادرات هي الحافز للنمو. والإنفاق العسكري قد يقود إلى احلال خطير لرأس المال والمهارات من أكثر القطاعات حيوية وانتاجية في القطاع المدني إلى القطاع العسكري.

٣ ـ تتميز المؤسسة العسكرية بكثافة الواردات من الأسلحة الحديثة. وإذا كانت هذه الواردات تموّل عن طريق الدخل المتأثر من الصادرات، فإن هذا سيؤدي إلى تضييق فجوة الموارد، كما أن الموارد التي تمّ استيعابها ربما كان لها استخدامات أفضل في القطاعات الأخرى. وإذا كانت الواردات يتم تمويلها من طريق القروض الخارجية، فإن هذا سيقود إلى ارتفاع المديونية للخارج.

٤ ـ استخدام البحث والتطوير (R & D) في الدفاع قد يؤذي القاعدة التقانية (التكنولوجية) والإنتاجية في الدولة.

٥ ـ الأثر التراجمي للإنفاق العسكري. فالمؤسسة العسكرية، بما فيها الصناعات العسكرية، تستحوذ على موارد الاستثمارات بعيداً عن استخدامات القطاع الخاص. وارتفاع نفقات الدفاع سيولّد اختناقات في هذا القطاع، ويخلق ضغوطاً تضخمية تساهم في رفع التكاليف وخفض فاعلية الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص[٥].

---

(٥) انظر: Steve Chan, «The Impact of Defence Spending on Economic Performance: A Survey of Evidence and Problems,» *Orbis,* vol. 29, no. 3 (1985), p. 417, and Robert E. Looney and P.C. Frederiksen, «Defense Expenditures, External Public Debt and Growth in Developing Countries,» *Journal of Peace Research,* vol. 23, no. 4 (1986), pp. 329-330.

ثانياً: العبء العسكري والنمو في الوطن العربي

شهدت اقتصادات البلدان العربية تطورات مذهلة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. ولم تكن وتيرة هذه التغيرات واحدة في جميع البلدان العربية، بل كان هناك تفاوت واضح في حجم التغيرات وسرعتها وآثارها. وكان التطور الأكثر وضوحاً هو معدلات النمو غير المسبوقة في الدخل القومي. ففي سنوات السبعينيات كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يصل إلى ٢٦ بالمئة. وحتى لو أخذت معدلات التضخم بعين الاعتبار، ولم تكن هذه المعدلات متواضعة بأية حال من الأحوال، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، فإن معدلات النمو في الاقتصادات العربية ستبقى مرتفعة بالمقاييس العالمية (حوالى ١٥ بالمئة سنوياً)[٦]. إلّا أن معدلات النمو هذه قد تراجعت بشكل ملحوظ في عقد الثمانينيات، بل وشهدت بعض السنوات معدلات نمو سلبية.

وارتبطت التغيرات في معدلات النمو ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في سوق النفط، وقد كان لصدمات أسعار النفط الثلاث (١٩٧٣ - ١٩٧٤، ١٩٧٩ - ١٩٨٠، ١٩٨٦)، انعكاسات ضخمة عليها، فقد أدّت الصدمة السعرية الأولى إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة، مقداره ٧٣ بالمئة عام ١٩٧٤. والارتفاع الثاني لأسعار النفط صاحبه ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بلغ متوسطها ٣٤ بالمئة، بينما أعقب انهيار أسعار النفط الخام عام ١٩٨٦ بروز معدلات نمو سلبية بالأسعار الجارية تراوحت بين ٨ - ١٠ بالمئة[٧].

وقد كان للثروة النفطية آثار مباشرة على اقتصادات البلدان العربية المنتجة للنفط، وآثار غير مباشرة على البلدان العربية الأخرى. فقد أتاحت العائدات النفطية الهائلة الفرصة للمجموعة الأولى من البلدان للقيام بمشاريع طموحة استهدفت بناء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. وقد تسرّبت هذه العائدات النفطية إلى الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق العام الحكومي الذي حفز بدوره النمو في القطاعات الصناعية والخدماتية، خاصة قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والتمويل والتأمين والخدمات. وكان من النتائج الإيجابية أيضاً لارتفاع أسعار النفط، ارتفاع حجم المدّخرات العربية، التي كان من المفترض أن تساهم في زيادة معدلات الاستثمار في البلدان العربية، إلّا أن جزءاً كبيراً من فائض رأس المال العربي وجد طريقه إلى أسواق رأس المال الأجنبية. أما البلدان العربية غير النفطية فقد استفادت هي الأخرى من ارتفاع أسعار النفط، حيث

---

(٦) لم يكن ممكناً استخدام مخفض أسعار (Deflator) مشترك لجميع البلدان العربية، ولذا بقي النقاش يدور حول التطورات بالأسعار الجارية آخذين بالاعتبار التغيرات في أسعار المستهلك كمؤشر لمعدلات التضخم السائدة.

(٧) معدلات النمو الاجمالية تخفي في طياتها تبايناً كبيراً بين البلدان العربية من حيث درجة التأثر بالتقلبات في أسعار النفط، ويحوي التقرير الاقتصادي العربي الموحد تفصيلاً لذلك، لا يتسع المجال لها هنا.

شهدت اقتصاداتها معدلات نمو تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة خلال عقد السبعينيات. وكانت الآليات الرئيسية في هذا التأثر هي تحويلات العاملين العرب، والمعونات الاقتصادية من الدول النفطية، والمشروعات العربية المشتركة.

وبالرغم من أن هذا الفصل لا يهدف إلى إعطاء تقييم شامل لتجربة التنمية العربية، إلّا أن عقدي السبعينيات والثمانينيات قد حملا في طياتها تغيّرات اقتصادية عميقة على مستوى الوطن العربي، تتصل اتصالاً وثيقاً بموضوع دراستنا، ولذا اقتضى التعريج عليها باختصار(٨).

١ ـ أدّت الثروة النفطية الطارئة إلى تغيّر في الأهمية النسبية بين البلدان العربية بعيداً عن الدول ذات الثقل السكاني، حيث ارتفع نصيب البلدان النفطية (البلدان الخليجية مضافاً إليها كل من العراق والجزائر وليبيا) من جملة الناتج المحلي الاجمالي للوطن العربي من حوالى ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى حوالى ٧٥ بالمئة عام ١٩٧٩. وقد بدأت انعكاسات هذا التغيّر في الوزن النسبي، اقتصادياً أولاً، ثم تحوّلت إلى ثقل استراتيجي وسياسي. ومن أبرز نتائج هذا التحوّل، بروز منطقة الخليج العربي كساحة للصراع والاهتمام الدولي والتسلح تضاهي ساحة الصراع التقليدي في منطقة الشرق الأوسط؛ بين البلدان العربية واسرائيل، وأحياناً تفوقها.

٢ ـ إن الثروة النفطية قد ألغت، إلى درجة بعيدة، جدوى الحوار الدائر حول الخيار بين السلاح والخبز، أو الأمن والتنمية (Guns VS. Butter). وقد مكّنت العائدات النفطية دولاً من بناء مؤسسات عسكرية ضخمة واستيراد أحدث المعدات والأسلحة، دون قلق بشأن الضرائب أو عجز الميزانية، أو العجز في ميزان المدفوعات. ويبدو أن القطاع العسكري في البلدان النفطية كان أداة هامة لإعادة توزيع الدخل، وذلك من خلال توفير الوظائف لمواطني هذه البلدان بمرتبات عالية جداً، وكذلك من خلال خلق طلب فعّال في السوق المحلي. وحين تضيق الطاقة الاستيعابية للقطاع المدني عن امتصاص الفوائض المالية المتراكمة، فإن القطاع العسكري يكون بديلاً هاماً لتعويض هذا النقص. إلّا أن الحوار حول العلاقة بين الأمن والتنمية قد عاد من جديد بعد التدهور المتسارع في عائدات النفط منذ عام ١٩٨٦، وذلك نتيجة انخفاض كل من الأسعار والكميات المنتجة من النفط.

٣ ـ إن الثروة النفطية قد مكّنت البلدان العربية الغنية من تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، على شكل تسديد قيمة صفقات أسلحة ومعدات عسكرية مثلاً، للبلدان العربية الأخرى، وبالذات بلدان الطوق العربي. ومن الناحية النظرية؛ فإن هذه المساعدات العسكرية سيكون لها آثار ايجابية في اقتصادات هذه البلدان. فهي تساعد على تقليص حجم الموارد المحلية المخصصة للقطاع العسكري وزيادة الموارد المتاحة للقطاع المدني. إلّا أن ارتباط هذه المساعدات بالعائدات النفطية التي تتصف بالتقلّب المستمر، قد عنى زيادة الأعباء على

---

(٨) لتقييم شامل لتجربة التنمية العربية خلال هذه الفترة، انظر: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، محرّران، التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

البلدان المتلقية للمساعدات، وذلك لتوسيع مؤسساتها العسكرية بدرجة كبيرة في فترات الوفرة المالية، وعدم قدرتها على تحمُّل تلك الأعباء في ظل تأخّر تلك المساعدات.

٤ ـ ويبدو أن المؤسسات العسكرية هي أقدر القطاعات في المجتمع على التوسع والنمو، ولكنها تتميز أيضاً بالقدرة على مقاومة التقلص في أوقات التدهور الاقتصادي. والانطباعات الأولية تشير إلى أن معدلات نمو القطاع العسكري، عادةً تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نمو الاستثمار في فترات الازدهار. ولكنها، في المقابل، تتمتع بمعدلات أبطأ للانخفاض في فترات الركود الاقتصادي. وفي هذه الفترات تلجأ السلطات عادة إلى تخفيض مخصصات التنمية أو مصروفات الخدمات الاجتماعية. والجدول رقم (٦ ـ ١) يُظهر أن العبء العسكري (نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي) للبلدان العربية مجتمعة ازداد، في عقد السبعينيات، بمعدل كبير ولكنه لم يشهد انخفاضاً ملحوظاً في الفترات التي انخفض أو جمد فيها معدل نمو الاقتصاد القومي. وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي التي وصلت إلى ذروتها، مطلع الثمانينيات، عاودت الانخفاض بمقدار يصل إلى الثلث في أواخر العقد ذاته[٩].

ثالثاً: نموذج للعلاقة بين العبء العسكري والنمو الاقتصادي

من المؤكد أن الإنفاق الدفاعي يعتمد، جزئياً على الأقل، على معدلات الأداء في الاقتصاد المحلي، لسبب بسيط، هو أن الناتج القومي يفرض نوعاً من قيود الميزانية على الإنفاق. وعلاقة الارتباط هذه، تدلّ على أنه كلما ازدادت ثروة دولة ما، ازدادت قدرتها على تخصيص حجم أكبر من الموارد لأغراض الدفاع. وهذه العلاقة قوية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وخلال فترات انخفاض معدلات النمو فإن الانفاق العسكري يجب أن يشترك في تحمّل القيود المالية مع البرامج الحكومية الأخرى. وقد يكون الإنفاق العسكري أكثر حصانة ضد القيود المالية مقارنة بغيره، إلّا أنه من غير المتوقع أن يكون محصّناً تماماً. وتبدو هذه العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي، كعامل مؤثر، والإنفاق العسكري، كعامل مؤثر به، من الوضوح بمكان، بحيث لم يطلها الكثير من الجدل.

---

(٩) أحد العوامل الهامة التي أدت إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي المعبّر عنها بالدولار الأمريكي منذ مطلع الثمانينيات هو ارتفاع قيمة أسعار صرف الدولار مقابل جميع العملات العالمية ومنها العربية، وأسباب هذا الارتفاع عديدة إلّا أن أهمها يتمثّل في اتباع حكومة الرئيس ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية سياسات المدرسة النقدية التي تقضي برفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم. وقد قدّرت قيمة ارتفاع الدولار مقابل العملات الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ بمقدار يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة. انظر:

Stephen Marris, *Deficits and the Dollar: The World Economy at Risk* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1985).

جدول رقم (٦ - ١)

إجمالي الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار والإنفاق العسكري في البلدان العربية
(مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار		الانفاق العسكري	
			نسبة مئوية		نسبة مئوية
١٩٧٠	٤٠٨٨٦,٤	٧٧٩٠,٤	١٩,١	٢٨٨٣	٧,١
١٩٧١	٥٠٦١٣,٧	٩٠٤٣,٢	١٧,٩	٤٥٩٤	٩,١
١٩٧٢	٥٥٦١٨,١	١٠٧٧٢,٧	١٩,٤	٤١٢٤	٧,٤
١٩٧٣	٧٤٧٦٨,٢	١٥٦٢٦,١	٢٠,٩	٧٠٢٦	٩,٤
١٩٧٤	١٢٩٣٩٣,٤	٢٦٩٣٩,٤	٢٠,٨	١٠٣٩٣	٨
١٩٧٥	١٤٤٦٦٤,٣	٣٦٢٩٨,٣	٢٥,١	١٤٢٤٩	٩,٩
١٩٧٦	١٧٤٥٩٨,٩	٤٤٥٣٢,٥	٢٥,٥	١٨٧٧٢	١٠,٨
١٩٧٧	٢١٣١٥٥,٤	٦٠٧٤٢,٤	٢٨,٥	٢٢٧٤٣	١٠,٧
١٩٧٨	٢٣٧٩٢٢,٦	٧٤٥٤٣	٣١,٣	٢٥٣٤٥	١٠,٧
١٩٧٩	٣١٨٩١١,١	٩٠١٩١,٤	٢٨,٣	٣١٥٠٧	٩,٩
١٩٨٠	٣٨٤٠٤٣	١٠١٩٧٧	٢٦,٦	٣٨٨٨٣	١٠,١
١٩٨١	٣٧٨١٣١	١١٥٣٨٢	٣٠,٥	٤٣٩٩٨	١١,٦
١٩٨٢	٣٩٢٢٤٦,٢	١٢٠٨٨٢,٣	٣٠,٨	٥٢٠٨٧	١٣,٣
١٩٨٣	٣٩٦٦٣٧,٥	١١٦٦٦٥,٣	٢٩,٤	٥٣١٥٢	١٣,٤
١٩٨٤	٣٩٧٠٧٦,٣	١١٦٤٣٦,٦	٢٩,٣	٥٤٤٦٧	١٣,٧
١٩٨٥	٤١١١٣٢	١٢٩٣٦٤,٧	٣١,٥	٥١٦٦٦	١٢,٦
١٩٨٦	٣٧٧٠٩٢,٩	٩٥٠٣٧,١	٢٥,٢	٤٧٢٧٣	١٢,٥
١٩٨٧	٣٨٥٥٣٤,٥	٩٣١٣٠,١	٢٤,٢	٤٨٤٤٣	١٢,٦
١٩٨٨	٣٧٤٥١٧	٧٨٨٦٤	٢١,١	٤٣٩٩٠	١١,٨
١٩٨٩	٣٨٧٠٢٠	٨٢١٤٠	٢١,٢	٤٤٩٨٣	١١,٦
١٩٩٠	٤١٩٠٠٦	٨٩٦٦٧,٣	٢١,٤	٤٦٦٠٥	١١,١

المصادر: احصاءات الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار، تم احتسابها من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تحرير صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة. والاحصاءات للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ نشرت في العدد الأول من التقارير: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٠، تحرير صندوق النقد العربي، ولكن بالدينار العربي الحسابي، وقد تمّ تحويل القيم إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف الجارية بين وحدات السحب الخاصة والدولار الأمريكي (الدينار العربي الحسابي يساوي ٣ وحدات من حقوق السحب الخاصة).

أما إحصاءات الإنفاق العسكري، فقد تمّ استخدام الاحصاءات الواردة في:

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Yearbook of World Armaments and Disarmament* (Oxford: Oxford University Press, 1977-1992).

بالعملات المحلية وتمّ تحويلها إلى الدولار باستخدام أسعار الصرف السنوية.

إلّا أن الوجه الآخر الأقل وضوحاً هو الأثر المعاكس، أي، تأثير الإنفاق العسكري في معدلات النمو الاقتصادي، وما إذا كان هذا التأثير ايجابياً أو سلبياً. وفي ظل وجود قيود الموارد، فإن زيادة مخصصات القطاع العسكري تقتضي بالضرورة التضحية بجانب أو أكثر من مخصصات القطاع المدني. وزيادة حجم المؤسسة العسكرية يعني، زيادة الموارد التي تستخدمها: البشرية والمالية والمادية، ومن ثم بروز الاختناقات في سوق عوامل انتاج القطاع المدني، بشقيه العام والخاص. وهذه المحاججة ستقود إلى القناعة بأن الإنفاق العسكري سيقود، لا محالة، إلى تدهور النمو الاقتصادي. إلّا أن الرافضين لهذا المنطق يشككون في فرضية قيود الموارد، ويشيرون إلى أن الدول النامية تتميّز عموماً بوجود طاقات فائضة، وتخصيص غير أمثل للموارد البشرية والمالية. والمؤسسة العسكرية، من ثم، لا تعيق النمو، بل تدفع في زيادة تقدمه.

وبينويت (Benoit)، الذي هو من أقوى المدافعين عن هذه الفرضية الأخيرة، بنى استنتاجاته على تحليل علاقات الارتباط بين العبء العسكري والنمو الاقتصادي، ثم أكّدها بتحليل الانحدار. ويشير إلى أن الدول التي لديها عبء دفاعي كبير ـ وخلافاً للتوقعات ـ قد حققت أسرع معدلات النمو الاقتصادي، في حين أن الدول التي لديها أعباء عسكرية أقل كانت تنحو إلى احراز معدلات أبطأ في النمو(١٠).

وكخطوة أولى في تحليل هذه العلاقة قمنا بحساب معامل الارتباط بين العبء العسكري (الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبين معدل النمو الاقتصادي (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) للبلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، وللفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠(١١). ولـلأغلبية العظمى من العيّنة يظهر التحليل أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين العبء العسكري ومعدلات النمو الاقتصادي. وعلاقة الارتباط هذه في بعض البلدان قوية، مثل السعودية وتونس وبدرجة أقل الإمارات والمغرب، وفي بلدان أخرى متوسطة، مثل مصر وسوريا واليمن الشمالي. وبالمقابل، فإن الدول التي لم تظهر فيها هذه العلاقة السلبية بين المتغيرين (الكويت، عُمان، السودان، تركيا واسرائيل) فإن علاقة الارتباط، وإن كانت موجبة، إلّا أنها ضعيفة، وفي معظم الحالات ليست ذات معنوية. وبما أنه، وفقاً للتحليل السابق، لا يمكن أن يكون أثر النمو الاقتصادي في الإنفاق العسكري سلبياً، فإن المعنى المباشر لهذه النتائج هي أن العبء العسكري له آثار عكسية في معدلات أداء الاقتصاد. وتباين قيم معاملات الارتباط ستؤخذ مبدئياً على أنها تعني الاختلاف في درجة تأثّر كل اقتصاد عربي بزيادة عبء المؤسسة العسكرية.

إلّا أن هذه النتيجة لا يمكن تأكيدها بدرجة عالية من الثقة. فمعاملات الارتباط

---

(١٠) Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» p. 271.

(١١) لم يشمل هذا التحليل البلدان التالية: قطر؛ البحرين؛ لبنان؛ اليمن الجنوبي؛ الصومال، وموريتانيا بسبب عدم توافر الاحصاءات، وبسبب صغر حجم كل من الناتج القومي وحجم الإنفاق العسكري في هذه البلدان فإن النتائج المستخلصة يمكن تعميمها على الوطن العربي بدرجة من الاطمئنان.

جدول رقم (٦ - ٢)

مُعاملات الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وعبء التسلح، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

الدولة	مُعامل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وعبء التسلح
بلدان الخليج والجزيرة العربية	
العربية السعودية	-٠,٧١١٣
الكويت	٠,٠٢٥٤
الامارات العربية المتحدة	-٠,٥٥١٨
عُمان	٠,١٢٤٠
العراق	-٠,٣٥٠٦
بلدان الطوق العربي	
مصر	-٠,٥٠٨٤
سوريا	-٠,٤٥٨٢
الأردن	-٠,٢٨٤٩
بلدان المغرب العربي	
الجزائر	-٠,١٣٠٨
ليبيا	-٠,٢٣١٧
المغرب	-٠,٥٤٤٦
تونس	-٠,٦٢٧٦
بلدان عربية أخرى	
السودان	٠,٣٨٥١
اليمن الشمالي	-٠,٤٥٦٠
دول الجوار الجغرافي	
ايران	-٠,١٢٧٧
تركيا	٠,٠٠٣٢
اسرائيل	٠,٣٠٧٥
اثيوبيا	-٠,٢٨٤٦

السلبية ليست قوية في جميع الدول، وبدرجة كافية لتعزيز هذه النتيجة. إلّا أن المشكلة الأكبر تتمثل في عدم امكانية الركون إلى تحليل الارتباط، لأنه لا يدل على السببية، وما تستطيع أية دولة تحمله يتحدّد غالباً بمستويات الدخل، وليس بمعدلات النمو. والدول في أوقات الأزمات

تنحو إلى الإنفاق على الدفاع أكثر بدرجة كبيرة مما تستطيع تحمّله، تماماً مثلما أنها قد تنفق على الدفاع في أوقات السلم أقل مما تستطيع تحمله.

وللتأكد من هذه النتائج تم اجراء تحليل ارتباط آخر بين كل من العبء العسكري ومعدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي). وقد كانت معاملات الارتباط بين هذين المتغيرين في جميع الدول (باستثناء مصر والامارات وليبيا) موجبة، وبعضها (مثل حالة ايران والمغرب) على درجة عالية من الثقة. وهذا يعني أن الإنفاق العسكري لا يعتبر بديلاً للاستثمار الذي هو الحافز الأهم للنمو الاقتصادي. إلّا أن معاملات الارتباط هذه قد تكون زائفة (Spurious Correlation)، أي أنه قد يكون كلا المتغيرين قد تأثر بعوامل مشتركة، بطريقة تبرز ارتباطهما الظاهري. وعلى سبيل المثال، فإن المعونات العسكرية الخارجية ربما قد أعطت بعض البلدان العربية أو دول الجوار الجغرافي، القدرة على توسيع مؤسستها العسكرية دون المساس بمخصصات التنمية. وكان لهذه المعونات العسكرية آثار اقتصاد ايجابية في خلق طلب فعّال في السوق المحلي.

والخلاصة، أن هذه الاختبارات الأخيرة، لا تدعم الفرضية الأساسية التي لدينا (أن العبء العسكري يعيق النمو الاقتصادي) ولا الاختبار الأول الذي تمّ اجراؤه لتأكيد هذه العلاقة.

وللوصول إلى نتائج أكثر دقة ووثوقاً فإنه من المفيد وضع جميع هذه المتغيرات في نموذج رياضي قابل للتقدير الإحصائي. ويمكن البدء من مطابقة الحسابات القومية المبنية أساساً على النموذج الكينزي:

$$Y = C + I + G + (E-M)$$

حيث إن

الدخل القومي = Y
الاستهلاك = C
الاستثمار = I
الصادرات = E
الواردات = M
الإنفاق العام (متضمناً الإنفاق العسكري) = G

ولو عبر عن هذه المطابقة بعلاقة دالية خطية، فإن هذا يعني أن المتغيرات على يمين المعادلة هي المحددات الأساسية للدخل القومي، وأن مقدار التغير في هذا الأخير يعتمد على التطورات في المتغيرات المستقلة. ولغرض القياس الاقتصادي سنقوم بالتعبير عن تلك المتغيرات بالمعادلة الجديدة التالية:

$$GDP = a_0 + a_1 I + c + a_3 E + a_4 ME + a_5 NME + U1$$

حيث إن :

الناتج المحلي الإجمالي :	GDP
التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) :	I
الاستهلاك الخاص :	C
اجمالي الصادرات :	E
الإنفاق العسكري :	ME
الإنفاق العام غير العسكري :	NME
المتغير العشوائي :	U

وتأثير الاستثمار في الناتج القومي يتم من طريق أثر المضاعف (Multiplier) والمعجل (Accelerator) والزيادة الأولية في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة، والنمو الاقتصادي يزيد الاستثمار بسبب الطلب على الطاقات الانتاجية الجديدة، ومعدل متسارع للنمو في الناتج المحلي الاجمالي قد يولّد توزيعاً للدخل بين الأجور والأرباح من شأنه زيادة التراكم الرأسمالي. وتضمين كل من الإنفاق العسكري والإنفاق العام غير العسكري (المدني) هو محاولة تلمّس آثار ما يطلق عليه المزاحمة (Crowding out). وبهذا نعني أن الإنفاق العسكري يتم تمويله إما من خلال الضرائب على الدخول الفردية أو الاقتراض الذي من شأنه زيادة أسعار الفائدة. وكلاهما له تأثير سلبي في الاستثمار. ويلاحظ هنا أن الإنفاق الحكومي عموماً، بشقيه المدني والعسكري، قد يزاحم الاستهلاك الخاص، وليس الاستثمار إذا كانت الضرائب ستدفع من الأفراد وليس الشركات. والإنفاق العام غير العسكري قد تكون له آثار موجبة في الاقتصاد القومي إذا كان جزء كبير من هذا الإنفاق يخصص للتكوين الرأسمالي. أما آثار المتغيرات الأخرى، الصادرات والاستهلاك الخاص فمتوقع لها أن تكون موجبة.

وقد تمّ تقدير المعادلات بطريقة المربعات الصغرى (OLS) للبلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، باستخدام إحصاءات تغطي الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. وقد تم تحويل جميع قيم المتغيرات إلى الدولار الأمريكي، وذلك لسهولة المقارنة والتفسير. وتم استخدام القيمة بالأسعار الجارية، وذلك لعدم وجود مخفض أسعار (Deflator) متفق عليه في هذه البلدان. والمتغيرات التي تم تقديرها هي تلك المعرَّفة في المعادلة أعلاه. والإنفاق العام غير العسكري يشمل جميع أوجه الإنفاق الحكومي المدني بشقيه التنموي والجاري. وعند بناء النموذج لم يؤخذ بعين الاعتبار مصادر تمويل الميزانية (الإيرادات العامة) مثل الضرائب أو الدين الداخلي، بغية التبسيط في تصوير العلاقات الدالية، بالرغم من أن هذه سيتم التطرق إليها أثناء تفسير النتائج.

وقد كانت هناك صيغتان بديلتان للتقدير المباشر للنموذج، إحداهما التقدير بالطريقة اللوغارتمية بصيغها المختلفة، والثانية هي التقدير باستخدام معدلات النمو، وليس القيم المطلقة لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وقد تم إجراء بعض التجارب المبدئية على

بعض الدول، إلاّ أن النتائج المتحصل عليها من تطبيق الطريقتين تعتبر أقل أهمية (Inferior) مقارنة بالنتائج المتحصل عليها من الطرق المباشرة. وللسهولة ستتم مناقشة النتائج للدول ضمن توزيعها الاقليمي، دون أن يتضمن ذلك أي معان من الناحية الاقتصادية أو السياسية.

١ ـ المجموعة الأولى، بلدان الخليج والجزيرة العربية

تمتاز هذه البلدان بمجموعة من الخصائص الاقتصادية المشتركة التي جعلتها عرضة لمؤثرات موحّدة خلال العقدين الماضيين. فهذه البلدان تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع النفطي في تسيير اقتصاداتها. والقطاع النفطي يساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المذكورة (السعودية ٥٣ بالمئة، الكويت ٥٥,٣ بالمئة، الامارات ٥٦ بالمئة، حتى منتصف الثمانينيات، ثم انخفض بعد ذلك بدرجة كبيرة إلى أقل من ٤٠ بالمئة، عُمان ٥٦ بالمئة، العراق ٦٠ بالمئة). وعائدات النفط تشكل أكثر من ٨٠ بالمئة من دخل الحكومة (٨١,١ بالمئة في السعودية، ٦٨ بالمئة في الكويت، ٧٧ بالمئة في الامارات، ٨٦ بالمئة في عُمان، وحوالى ٨٦ في العراق)، وتشكّل حوالى ٩٠ ـ ٩٥ بالمئة من جملة الصادرات (السعودية ٩٥ بالمئة، الكويت ٨٨ بالمئة، الامارات ٩٠ بالمئة، عُمان ٩٥ بالمئة، العراق ٩٥ بالمئة). وبالرغم من جهد هذه البلدان لتنويع مصادر دخلها فإن العائدات النفطية لا تزال تلعب دوراً هاماً في اقتصاداتها. وقد كان الإنفاق العام في هذه البلدان، الذي اعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط، المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، من خلال تمويل المشروعات العامة، وتوفير الوظائف لمواطني هذه البلدان في الدوائر الحكومية ومؤسسات القطاع العام، وكذلك من خلال رعاية القطاع الخاص بالدعم والحماية. وكما أن حجم الإنفاق العام ومعدلات نموه، ارتبطا ارتباطاً وثيقاً بالتقلبات في عائدات النفط، فإن مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في هذه البلدان قد تأثر هو الآخر بأنماط الإنفاق العام وتطوراته. وتميّز عقد السبعينيات عموماً بالتركيز على أعمال البنية الأساسية، إنشاء الطرق وشبكات الاتصال والمستشفيات والمدارس والمباني الحكومية الأخرى. أما في عقد الثمانينيات، فقد كان التركيز على تنويع مصادر الدخل، من خلال العناية بالصناعة والقطاعات الانتاجية الأخرى. ومع الاعتراف بوجود تباين واضح بين هذه البلدان، إلاّ أنه يمكن القول إن الإنفاق الجاري شكّل الجزء الأكبر من جملة الإنفاق العام، وكان الإنفاق الدفاعي والأمني لا يقلّ عن ٦٠ بالمئة من اجمالي الإنفاق الجاري في هذه البلدان.

والتقلبات في سوق النفط، بجوانبها الايجابية كتلك التي حدثت عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، أو ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، أو السلبية كتلك التي ميّزت السوق منذ عام ١٩٨٢ كان لها انعكاسات عميقة في معدلات نمو اقتصادات البلدان الخليجية ونمط تخصيص الموارد، والأولويات في زيادة أو تخفيض اعتمادات الميزانية العامة، سواء بين الإنفاق الإنمائي أو الجاري، أو المكوّنات التفصيلية لكل منها، وكذلك في حجم ومكونات الرعاية التي يلقاها القطاع الخاص.

ومحددات النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الاجمالي) في هذه البلدان، بما فيها الإنفاق العسكري، قد تمّ تقديرها احصائياً من طريق الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، وتمّ عرض النتائج في الجدول رقم (٦ ـ ٣). ويحوي الجدول رقم (٦ ـ ٤) أهم مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها علاقة بنموذج التقدير في البلدان الخليجية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠.

والنتائج الاحصائية تُظهر أن المتغيرات المتضمنة في المعادلات تفسّر أكثر من ٩٥ بالمئة من التغيرات في حجم الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان، وفي حالة كل من الكويت وعُمان والعراق فإن القوة التفسيرية للنموذج تتجاوز ٩٩ بالمئة. ودرجة التوافق في النموذج، من خلال الاختبارات المكملة، تبدو عالية. فالتقديرات خالية من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يحددها اختبار دربن ـ واتسون (Durbin-Watson) على الأقل في ثلاثة بلدان (السعودية، الامارات، العراق) حيث إن قيم الاختبار المقدّرة، تتجاوز قيمه الجدولية. وفي حالتين (الكويت، وعمان) فإن الاختبار لا يعطي تحديداً حاسماً، حيث إن قيمة الاختبار المقدّرة تقع ضمن منطقة عدم التحديد، وإن كانت القيمة تقترب من الحدود العليا للاختبار (du).

والنتيجة الأهم، كما تبدو من التقدير، هو أنه في جميع البلدان الخليجية كان هناك أثر سلبي للإنفاق العسكري في معدلات النمو الاقتصادي، وهي نتيجة متوافقة مع فرضيات النظرية الاقتصادية والنتائج التي تمّ الحصول عليها من تحليل الارتباط سابقاً، وكذلك مع نتائج الدراسات التطبيقية على الدول النامية الأخرى.

أ ـ في حالة العربية السعودية، فإن تقديرات النموذج تظهر أن لكل من الاستهلاك الخاص وحجم الصادرات تأثيرات موجبة وذات معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة على النمو الاقتصادي. والإنفاق العسكري له تأثير سلبي في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، وإن كان بدرجة معنوية أقل.

والتأثير الايجابي للمتغيرين الأولين لا يثير الاستغراب. فالاقتصاد السعودي اعتمد بشكل أساسي على صادرات النفط. والصادرات التي يشكل منها النفط الخام ومشتقاته أو الصناعات القائمة عليه، مثل البتروكيماويات، أكثر من ٩٧ بالمئة، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عقد السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات كانت تتراوح بين ٦٥ و٧٠ بالمئة. وقد صاحب الارتفاع المتسارع في قيمة الصادرات ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الهبوط في قيمة تلك الصادرات قد نجم عنه، وخاصة بعد عام ١٩٨٢، تباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ثم معدلات نمو سلبية منذ عام ١٩٨٦.

وقيمة صادرات النفط السعودي تتحدد أساساً بعاملين: حجم الصادرات وأسعار النفط في السوق الدولية. ومنذ عام ١٩٧٣، كان الإنتاج السعودي من النفط الخام يتراوح بين ٧ و٩ مليون برميل يومياً. وفي عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ ارتفع حجم الإنتاج إلى حوالى ١٠ مليون ب/ي، نتيجة انقطاع امدادات النفط الإيرانية. ولكن بدءاً من عام ١٩٨٣ بدأ

جدول رقم (٦ ـ ٣)

تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي
تقدير مُعاملات الانحدار لبلدان الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ (المتغير التابع : الناتج المحلي الإجمالي)

المتغيرات المستقلة	العراق	عُمـان	الامارات العربية المتحدة	الكويت	العربية السعودية
C	٤١٣٣	٦٠	٢٥٥٠٠-	٦٠	١٦٤٠٨
	(٣,٨٤)	(٠,٢٣٢)	(٠,٧٠-)	(٠,٢٣)	(٤,٢)(**)
INV	٠,٨٥	L_2 ١,٧٣	L_1 ١,١٦	L_2 ١,٧٣	L_1 ٠,٥٧١٧
	(١,١١)	(٣,٦)(**)	(١,٨٧)	(٣,٦)(**)	(٠,٨٧٦)
PCON	—	٠,٩٠	١,١٩	٠,٩٠	١,٥٠٤
		(٢,٥)(**)	(٢,١٠)(*)	(٢,٥)(**)	(٣,٥٠)
EXPT	٠,٣٦٢	٠,٦١	٠,٥٧	—	٠,٤٣٤
	(٠,٧٨)	(٤,٤)(**)	(٢,٣٣)(**)	—	(٤,٩)(**)
ME	L_1 ١,٨٩-	L_1 ٢,٢-	L_5 ١,٤٧-	L_1 ٢,١٧-	L_1 ١,٠٦-
	(٥,٥-)	(٢,٦٩-)(**)	(١,٠٥-)	(٢,٦٩-)(**)	(١,٠٦-)
NME	١,٠٢	٠,٨٤٨	١,٢٣	٠,٨٥	L_1 ٠,٢١
	(١٣,٨)	(١,٨٦)	(١,٤٢)	(١,٨٦)(*)	(١,٠)
R^2	٠,٩٩٨٢	٠,٩٩١٢	٠,٩٥٥٨	٠,٩٩١٢	٠,٩٧٧٤
D -W.	٢,٥٦	١,٢٦	٢,٥٦	١,٢٦	٢,١٢
F-Test	٦٩١	٢٤٩	٢٦	٢٤٩	١١٢

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة.

(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

المعامل الثابت C: (Constant)

الاستثمار الكلي (التكوين الرأسمالي الاجمالي) INV: (Investment)

الاستهلاك الخاص PCON: (Private Consumption)

إجمالي قيمة الصادرات EXPT: (Export)

الإنفاق العسكري ME: (Military Expenditure)

الإنفاق العام غير العسكري NME

معامل التحديد: R^2

اختبار دربن ـ واتسون للارتباط السلسلي D.-W.

اختبار (ف) F-Test

عامل التباطؤ L. (Lag Operator)

جدول رقم (٦ ـ ٤)

مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية
في بلدان الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

البلد	١٩٧٠ - ١٩٧٤	١٩٧٥ - ١٩٧٩	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
العربية السعودية				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٥,٥	٢٤,٣	٢٦,٢	٢٠,١
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٩,٣	١٩,٦	٣٤,٥	٤٤,٣
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٠	٧٢,٥	٦٤,٢	٢٨,١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٢٤,٨	٢٠,١	٩,٢	-٢,٠
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٤٥,٤	٦١,٣	٤,٤	-٩
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢١,٤	٥٠,٤	١٨,٥	-٢,٣
الكويت				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٥,٨	١٤,١	١٤,٧	١٤,٤
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٧,٤	٢٦	٣٢,٥	٣٧,٨
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٨	٦٥,١	٤٦,٣	٣٣,٢
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٦,٦	٢٤,٦	٢	٢,٩
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٢,٦	٣٤,٥	١٠,٦	صفر
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	١٥,١	٢٧,١	٩,٩	٣,٤
الامارات العربية المتحدة				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٢,١	٤٠,٣	٢٧,٩	٢٤,٨
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٦,٩	٢٠,٢	٢٣	٣٨,٧
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٩,٩	٧٢,٨	٥٧,٤	٥٥,٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٤٢,٥	٢٠	٩,٧	٠,٠٩
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٦٢,٦	٥٩,٤	١,٤	-٤,٧
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٦٥,٦	٥٨,١	١٤,٣	٨,٩
عُمان				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٧,٧	٤٠,٨	٣٢,٢	٢٤,٩
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٩,٥	٣١,٢	٣٥,٣	٤٠,٤
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٣,٧	٧٧,٩	٦٦,٦	٤٤,٧
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٥,٥	٢٥,٨	٢٠,٢	٢,٥
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	١٢١,٥	١٥,٩	٢٢,٧	-١٤,٢
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٣٢,٨	٥١,٩	٢٥,١	٥,٢

العـراق				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٠,٩	٢٦	٢٥,٩	١٦,٣
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	—	—	—	—
الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة) (متوسط سنوي)	٢٧	٤٩,٨	٢١	١٧,٦
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي	١٤	٦٦	٤,١-	٥,١
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٤٠	٤٢,٨	٩,٦	٥,٢-

المصادر: الجدول من حساب الكاتب، وقـد تمّ الاعتماد عـلى المصادر التـالية: جـامعة الـدول العربيـة، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تحرير صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة؛

International Monetary Fund (IMF): *International Financial Statistics*, various issues, and *A Manual on Government Finance Statistics* (Washington, D.C.: IMF, various issues), and Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, various issues).

الانتاج السعودي من النفط الخام بالهبوط نتيجة قيامها بـدور المنتج المتمّم (Swing Producer) حتى بلغ عام ١٩٨٥ متوسطاً قدره ٣,٢ مليون برميل يومياً. وكان ذلك الإنتاج يشكّل حوالى ٢٥ ـ ٣٠ بـالمئة من جملة انتـاج منـظمـة أوبـك، وحـوالى ١٣ ـ ١٥ بـالمئـة من جملة الانتـاج العالمي. وقد بلغت حصة السعودية من جملة إنتاج أوبـك ذروتها عـام ١٩٨١، حيث وصلت إلى ٤٣ بـالمئة، ثم انخفضت في العـام التـالي إلى ٢٦ بـالمئـة. وحصتهـا من الانتـاج العـالمي انخفضت هي الأخرى من ١٧ بالمئة عام ١٩٨١ إلى ٨ بالمئة عام ١٩٨٣. وأسعار النفط التي بلغت ذروتها عام ١٩٨١ (٣٤ دولاراً للبرميل من النفط السعودي القيـاسي)، انخفضت هي الأخرى إلى مستويات تقدّر بـ ١٠ دولارات عام ١٩٨٦، قبل أن تعـاود الارتفاع مـرة أخرى في السنوات التالية[١٢]. وكنتيجة لذلك، فإن دخل الحكومة السعـودية قـد انخفض من حوالى ١٠٧ مليارات عام ١٩٨١ إلى ٤٧ مليار دولار عام ١٩٨٤/١٩٨٥، ثم إلى حـوالى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٦.

ويمكن تلمّس آليتين على الأقل انتقلت بها الآثـار السلبية لـلإنفاق العسكـري في النمو الاقتصـادي في السعـوديـة. الأولى، هي أن معـدلات نمـو الإنفـاق العسكـري خـلال فـترة

(١٢) بالرغم من ارتفاع أسعار النفط بالقيمة الاسمية، إلاّ أن هناك اتفاقاً عـلى أن القيمة الحقيقيـة لسعر النفط قد تدهورت بشكل كبير، وذلك بفعل عاملين هما التضخم في الدول الصناعية والانخفـاض المتواصـل في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية. في هذا الشأن، انظر:

A. Al-Yousuf, *Kuwait and Saudi Arabia: From Prosperity to Retrenchment* (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 1990).

السبعينيات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بهامش كبير: فقد كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي خلال النصف الأول من السبعينيات ٢٤,٨ بالمئة، وكان في النصف الثاني ٢٠,١ بالمئة مقابل ٥٧ بالمئة و٣٦ بالمئة للإنفاق العسكري خلال الفترتين بالتتابع. وكانت معدلات نمو العبء العسكري تقارب معدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة ذاتها. ومع انخفاض عائدات النفط، فإن المتوسط السنوي لمعدلات نمو كل من التكوين الرأسمالي الثابت والناتج القومي قد تباطأت خلال النصف الأول من الثمانينيات، إلى ٤,٤ بالمئة و٩,٢ بالمئة بالتتابع، بينما حافظ الإنفاق العسكري على معدلات نمو عالية وصلت إلى ١٥ بالمئة. والفترة الوحيدة التي انعكست فيها هذه الظاهرة هي النصف الثاني من الثمانينيات، حيث فاق معدل الانخفاض في العبء العسكري مثيليه لكل من الاستثمار والناتج القومي. وفي المدى القصير يبدو أن المؤسسة العسكرية تبدي ضغوطاً أكثر من غيرها باتجاه عدم تخفيض مخصصاتها. ولذا فإنه مع تدهور عائدات النفط خلال النصف الأول من الثمانينيات، مثلاً، لجأت الحكومة السعودية إلى تخفيض الإنفاق العام بمقدار ٢٥ بالمئة، ويبدو أن معظم التخفيض قد وقع على الإنفاق الانمائي والتحويلات للصناديق المتخصصة، والدعم الحكومي لجميع أنواع السلع باستثناء الغذاء. الآلية الثانية، هي التضخم. فالإنفاق العسكري، الذي استهدف في السعودية بناء العديد من القواعد العسكرية والمنشآت، ودفع رواتب عالية للملتحقين بالجيش لمواجهة المنافسة من قبل المؤسسات الحكومية الأخرى أو القطاع الخاص، قد ولّد جملة من الاختناقات في الاقتصاد القومي، خاصة خلال فترة السبعينيات. وقد ساعد على ذلك عدم اكتمال انشاء البنية الأساسية، وخاصة الموانىء التي تسهل حركة الاستيراد. فقد كانت معدلات التضخم في السعودية خلال فترة السبعينيات تصل إلى ٣٠ بالمئة سنوياً. وقد كان للتضخم آثار سلبية في معدلات النمو الحقيقي لكل من الناتج القومي والاستثمار، وأدى إلى رفع درجة عدم التيقن لدى القطاع الخاص وإضعاف مستويات المعيشة للشعب[١٣]. وقد لجأت السلطات المالية نتيجة ذلك إلى اتباع سياسات مالية ونقدية مقيدة في منتصف السبعينيات، ثم في الثمانينيات أيضاً، من أجل مكافحة موجات التضخم. وقد أدت هذه السياسات إلى انخفاض معدلات النمو في القطاع غير النفطي. وقد تراجعت معدلات النمو هذه التي كان متوسطها السنوي خلال فترة السبعينيات يصل إلى ١٢ بالمئة وإلى ٦ بالمئة في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣، ثم إلى ٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

ب - التقدير الاحصائي للكويت يظهر أيضاً أن الإنفاق العسكري كانت له آثار عكسية في النمو الاقتصادي. والتقدير ذو معنوية عالية وبدرجة ثقة ٩٩ بالمئة. وتتميز الكويت عن البلدان الكبيرة في المنطقة، مثل السعودية والعراق، بصغر المساحة الجغرافية وشحّ الموارد الأخرى غير النفطية، واجمالاً بضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. ولذا، فقد

---

(١٣) John R. Presley, *A Guide to the Saudi Arabian Economy* (London: Macmillan, 1984), pp. 41-42.

كان لديها معدلات عالية من الادخار، بلغ متوسطها ٦٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي خلال السبعينيات. والتوظيف المحلي لهذه المدخرات كان ضعيفاً بسبب محدودية فرص الاستثمار، وبعد ذلك اتخذ صفة المضاربة على الأراضي والعقارات التي ارتفعت قيمتها إلى مستويات غير مسبوقة. وقد كان لانهيار سوق الأوراق المالية غير الرسمي آثار سلبية في هذه الأنشطة المضاربية، ونتائج مدمرة على معدلات استهلاك واستثمار القطاع الخاص، وكذلك على درجة ثقته بالاقتصاد المحلي[14].

ولمعرفة الطريقة التي أثر بها الإنفاق العسكري سلبياً في الاقتصاد الكويتي، فإنه من الضروري الإلمام بالآلية التي يعمل بها هذا الاقتصاد: الإنفاق العام الحكومي، هو المحرّك الأساسي لعجلة الاقتصاد الكويتي. وهذا الإنفاق قد نما خلال فترة السبعينيات، وتحديداً، بعد الارتفاع الأول لأسعار النفط عام ١٩٧٣، بمعدلات غير مسبوقة، بلغت حوالى ٨٠ بالمئة سنوياً. وكان الإنفاق الجاري خلال تلك الفترة يشكل ٤٤ بالمئة من جملة الإنفاق، بينما يشكّل التكوين الرأسمالي الثابت ٢١ بالمئة، والباقي موزّع بين التحويلات الخارجية (١٢ بالمئة) وشراء الأراضي (٦ بالمئة) والإقراض المحلي (١٧ بالمئة). ومن جملة الإنفاق الجاري فإن حوالى ٣٤ بالمئة يخصّص للدفاع، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٠ بالمئة عام ١٩٧٦، ثم عادت إلى الانخفاض من جديد في السنوات اللاحقة. إلاّ أن الثمانينيات قد شهدت تحوّلاً في نمط تخصيص الإنفاق العام، إذ أصبح الإنفاق الجاري يحوز على نسب أعلى، بلغت حوالى ٥٥ بالمئة في مطلع الثمانينيات، و٦٨ بالمئة في منتصفه، وحوالى ٧٠ بالمئة في نهايته.

والعائدات الحكومية مصدرها الأساسي مبيعات النفط التي كانت تشكّل أكثر من ٨٠ بالمئة من العائدات خلال فترة السبعينيات، ثم انخفضت في النصف الأول من الثمانينيات إلى ٦٥ بالمئة. وبالمقابل، فإن دخل الاستثمارات الخارجية والداخلية التي توجد في حسابين رئيسيين: الاحتياطي العام للدولة (RA) وصندوق الاحتياطي للأجيال القادمة (RFFD)، قد ارتفع بشكل كبير من ٥ بالمئة في منتصف السبعينيات إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٧٩، وإلى ٣٢ بالمئة خلال الثمانينيات.

إن عائدات النفط، التي ارتفعت بمعدلات عالية جداً، خلال فترة السبعينيات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في كل من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٩، وكذلك زيادة الكميات المنتجة من النفط الخام، نتيجة غياب الإنتاج الايراني عام ١٩٧٩، قد عادت إلى الانخفاض من جديد في مطلع الثمانينيات بفعل هذين العاملين. ففي الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، انخفض انتاج النفط بمقدار الثلثين إلى متوسط قدره ثمانمئة ألف برميل يومياً. وحصة الكويت من الانتاج

---

(١٤) حول التطورات في الاقتصاد الكويتي خلال فترة السبعينيات، انظر:

Mohamad Wafic Khouja, *The Economy of Kuwait: Development and Role of International Finance* (London: Macmillan, 1979).

وحول التطورات خلال فترة الثمانينيات، وتأثير سوق الأوراق المالية على الاقتصاد الكويتي، انظر:

Al-Yousuf, Ibid.

العالمي انخفضت من ٣,٨ بالمئة إلى ١,٤ بالمئة. وانخفضت عائدات النفط من مستوى الذروة ١٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ إلى أقل من الثلث، ٥,١ مليار دولار عام ١٩٨٦، ثم عادت إلى الارتفاع قليلاً في السنوات التالية، ولكن بقيت في حدود ٦ ـ ٧ مليارات دولار.

وقد جاءت عوامل عديدة لتفاقم من سوء معدلات أداء الاقتصاد الكويتي، منها الحرب العراقية ـ الايرانية، وانهيار سوق الأوراق المالية غير الرسمي (سوق المناخ)، وعدم الاستقرار السياسي المرتبط بحل مجلس الأمة، وتصاعد حدّة الخلافات بين الحكومة والمعارضة. وقد أدّى ذلك إلى جملة من النتائج، منها انخفاض درجة الثقة لدى قطاع الأعمال وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتدهور معدلات أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وقد بقي القطاع الدفاعي منافساً للتكوين الرأسمالي الثابت. وفاقت معدلات نمو العبء العسكري معدلات نمو الناتج القومي ومعدلات نمو الاستثمار عموماً. ويصدق هذا الحكم بشكل خاص على النصف الأول من السبعينيات والنصف الثاني من الثمانينيات. ويبدو أن معظم الإنفاق الدفاعي كان موجّهاً لاستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية. ولذا، فإن آثاره في التكوين الرأسمالي الثابت وفي خلق الطلب الفعّال في السوق الداخلي كان ضعيفاً.

ج ـ يختلف الوضع في الامارات العربية المتحدة نوعاً ما، حيث شهدت هذه البلدان ميلادها في مطلع السبعينيات، بعد أن كانت تحت الحماية البريطانية فترة طويلة من الزمن. وقد أدّى افتقارها إلى الهياكل الأساسية والتكوين الاقتصادي الحديث وارتفاع معدلات الإنفاق العام التي جاءت نتيجة زيادة عائدات النفط، إلى معدلات نمو هائلة في كل من الناتج القومي والتكوين الرأسمالي الثابت والاستهلاك الخاص. ومع ذلك، فإن معدلات النمو هذه؛ ٣١ بالمئة سنوياً للناتج المحلي الإجمالي، و٦١ بالمئة للاستثمار الاجمالي، وحوالى ٦٢ بالمئة سنوياً للاستهلاك الخاص، كانت تقلّ عن معدلات نمو الإنفاق العسكري الذي بلغ متوسط معدل نموه سنوياً مئة بالمئة خلال السبعينيات. وجاءت عوامل الحماية الخارجية ـ التي جاءت مفاجئة نوعاً ما ـ وغياب أي جيش نظامي في الفترة التي سبقت قيام دولة الاتحاد (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١)، واحتلال ايران للجزرالثلاثالتابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة (أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى) عام ١٩٧١، ومشاكل الحدود مع العربية السعودية التي جاءت اتفاقية الرياض عام ١٩٧٥ لتفاقم منها، وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم الحرب العراقية ـ الايرانية. أقول، جاءت كلها عوامل مساعدة في معدلات النمو العالية هذه. وباستثناء الاستهلاك الخاص، فإن معدلات نمو الإنفاق العسكري ظلت تفوق مثيلاتها لكلٍ من الناتج القومي والتكوين الرأسمالي الثابت في النصف الأول من الثمانينيات أيضاً. إلّا أن النصف الثاني من الثمانينيات شهد تحوّلاً في هذا الاتجاه، وبدأت معدلات هبوط الإنفاق العسكري تتجاوز معدلات انخفاض الاستثمار والاستهلاك الخاص.

والإنفاق العام في بلدان الإمارات شبيه بمثيله في البلدان الخليجية الأخرى، حيث

يعتمد بشكل رئيسي على مصدر أساسي هو النفط، الـذي كان يشكّـل في السبعينيات حـوالى ٩٠ بالمئة من اجمالي عائدات الحكومة. وارتفاع العائدات النفطية في كـل من ١٩٧٣ و١٩٧٩ مكّن بلدان الامارات من زيادة معدلات انفاقها العام بشكل كبير. وخلال الفترة التي أعقبت الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧)، كانت عائدات الحكومة تنمو بمعدلات سنوية تبلغ ٢٠ بالمئة والإنفاق العام بمقدار ٥٠ بالمئة، وفي الفترة الثـانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨١) ازداد الانفـاق العـام بمقـدار الضعف، من ٤,٥ مليـار دولار عـام ١٩٧٩ إلى ٩,٣ مليـار دولار عـام ١٩٨١[١٥].

لكن الوضع المالي تحوّل من فائض ميزانيـة يساوي ٤ بـالمئة من النـاتج المحـلي الإجمالي عام ١٩٨١ إلى عجز يساوي ٣ ـ ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمـالي في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ و١٥ بالمئة عام ١٩٨٦ وحوالى ١١ بالمئة في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨. وهذا العجز تم تمويله من خلال الاقتراض من المصارف المحلية ومن الدخل الناتج من الاستثمارات الخارجية (جهاز أبو ظبي للاستثمار بشكل أساسي)، وكذلك من خلال تسييل هذه الأصول ذاتها واستخدامهـا في الإنفاق العام.

والقـطاع الخاص، متّبعـاً خطى الحكـومة، ومُحفّـزاً بالإنفـاق العام، وكـذلك بـالأوجه العديدة من الدعم والتمويل، نما هو الآخر بمعدلات عالية. وكان تـطور كل من الاستهـلاك الخاص والتكوين الرأسمالي الثابت الخاص يتبع بشكل وثيق التطورات في القطاع الحكـومي. وارتفع الاستثمار الخاص، كنسبة من الناتج المحـلي الاجمالي، بـين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ من ٨,٣ بالمئة إلى ١٧ بـالمئة. وفي النصف الثـاني من عام ١٩٧٧، كـان هناك تبـاطؤ واضح في قـطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى من الاقتصاد، مما أثّر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمـالي. وبعد الطفرة الثانية في أسعار النفط (١٩٧٩)، حافظ الاستثمار على معدلاته الأولى المرتفعـة، خلال النصف الأول من الثمانينيات، بالأسعار الجارية. وهذا الاستمـرار في الاستثمار يعـود، بشكل أساسي، إلى نمو القطاع الصنـاعي الذي عـوّض، بدرجـة كبيرة، تبـاطؤ الإنفاق عـلى البنية الأساسية. وقد ارتفعت حصة الصناعة في جملة الاستثمارات من ٢٣ بـالمئة خـلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ إلى ٣٧ بالمئة عام ١٩٨٣.

وبالرغم من الآثار الإيجابية التي خلّفها القطاع العسكري في السوق المحلي، وذلك عن طريق توفير حجم كبير من التكـوين الرأسـمالي الثابت، وكـذلك خلق طلب فعّـال من خلال استيعـاب جزء كبـير من العمالـة المحلية، وكـذلـك تـوظيف بعض أفـراد الجيش من البلدان العربية الأخرى، فإن آثاره السلبية في النمو الاقتصادي، ربما فاقت هذه المساهمات الايجابية.

(١٥) انـظر: A. Al-Faris, *The Impact of the Decline in Oil Revenue on the Gulf Countries' Economy* ([Washington, D.C.]: International Monetary Fund, Middle Eastern Department, 1985) (Memoir), and

الإمـارات العربيـة المتحدة، وزارة التخـطيط، إدارة التخطيط، التـطورات الاقتصـادية والاجتـماعيـة في دولـة الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (أبو ظبي: الوزارة، ١٩٨٧).

هذه الآثار السلبية التي يؤكدها معامل الانحدار السالب في معادلة الامارات في الجدول (٦ ـ ٣)، جاءت عن طريقين على الأقل: الأول، هو أن المؤسسة العسكرية، هي منافس حقيقي لأوجه الصرف الحكومي، خاصة الإنمائي. وفي الفترات التي شهدت فيها الميزانية العامة للدولة انخفاضاً بالقيم الحقيقية، فإن المجالات الأكثر تأثراً، كانت الاستثمارات الحكومية. وكمثال على ذلك، فإن تخفيض الإنفاق الحكومي بعد عام ١٩٨٢، قد أدى إلى انخفاض النفقات التنموية بمقدار ٣١ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات. والثاني، هو من خلال التضخم. فالإنفاق العسكري المحلي الهائل ولّد اختناقات عديدة في الاقتصاد الوطني، تمثلت في نقص الإمدادات، وارتفاع كبير في أسعار مواد البناء والأغذية، والسلطات المالية التي سعت إلى مكافحة التضخم، عن طريق تخفيض الإنفاق العام ومراقبة دقيقة لسياسات الائتمان، ولّدت ركوداً واسعاً في قطاع الأعمال، وانخفاضاً في الاستهلاك الخاص.

د ـ أما في عُمان فتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (٦ ـ ٣) أن الإنفاق العسكري كانت له آثار سلبية قوية وواضحة على معدلات النمو الاقتصادي. واختبار (t-test) يُظهر أن معامل الانحدار ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة. وعُمان، التي واجهت حركة تمرد شعبية (بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عُمان) التي كانت مدعومة من اليمن الجنوبي، والمعسكر الاشتراكي عموماً، خصصت جزءاً كبيراً من دخلها لأغراض الإنفاق العسكري. وينطبق هذا، بشكل خاص، على النصف الأول من السبعينيات التي كان فيها الإنفاق الدفاعي ينمو بمتوسط سنوي مقداره ٨٦ بالمئة، مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٥ بالمئة سنوياً، ومعدلات نمو الإستهلاك الخاص بمقدار ٣٣ بالمئة. لكن استطاعت عُمان، خلال تلك الفترة، المحافظة على زيادة معدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت لديها، من خلال عائدات النفط الشحيحة آنذاك، وكذلك من خلال المنح والمساعدات الاقتصادية. وكانت معدلات نمو الاستثمار خلال تلك الفترة تصل إلى ١٢١,٥ بالمئة سنوياً. وفي النصف الثاني من السبعينيات، وبعد انتهاء مشكلة ظفار، انخفضت معدلات نمو الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة لصالح الإنفاق الاستثماري ودعم القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية. إلّا أن الحرب العراقية ـ الايرانية، وازدياد الأهمية الاستراتيجية والعسكرية لمضيق هرمز الذي تسيطر عُمان على جانب منه قد أدّيا، على ما يبدو، إلى ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العسكري في النصف الأول من الثمانينيات، بحيث ساوت بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت. وعُمان، بمواردها النفطية المحدودة، التي تشكّل عائداتها أكثر من ٥٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وحوالى ٨٧ بالمئة من جملة عائدات الحكومة، تواجه خياراً حقيقياً بين العبء الدفاعي والنمو الاقتصادي. فالإنفاق الجاري يمثّل حوالى ٧٠ بالمئة من جملة الإنفاق العام، ومن ذلك تخصص حوالى ٦٠ بالمئة لأغراض الدفاع والأمن.

هـ ـ وتحليل التطورات الاقتصادية في العراق هو أكثر اشكالية منه في البلدان الخليجية الأخرى، وذلك بسبب دخوله حرباً طاحنة مع ايران مدة ثماني سنوات خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، وتداخل آثار الحرب مع آثار الإنفاق العسكري. ومع ذلك فإنه يُلاحظ أن التقدير

الإحصائي الذي يرد في الجدول (٦ ـ ٣) يُظهر أن الإنفاق العسكري كانت له آثار سلبية جداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعينيات والثمانينيات. ومعامل الانحدار ذو معنوية عالية وبدرجة ثقة ٩٩ بالمئة. فلو أخذنا معدلات نمو الإنفاق العسكري في العراق خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، لوجدنا أنها، بمجملها، تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت. ولا يوجد احصاءات متكاملة عن الاستهلاك الخاص ونسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي أو معدلات نموه خلال الفترة المذكورة، إلّا أنه لا يتوقع أن يكون له آثار كبيرة، وذلك لانخفاض مساهمة القطاع الخاص وتعاظم دور الدولة والقطاع العام منذ مطلع السبعينيات. وفي النصف الأول من سنوات الحرب حافظ الاستثمار على معدلات نمو معتدلة (حوالى ١٠ بالمئة سنوياً)، يرجع بعضها إلى نشوء قطاع الصناعات العسكرية، وكذلك تشجيع الحكومة إستثمارات القطاع الخاص. إلّا أن آثار الحرب كانت مدمّرة على صعيد الاقتصاد العراقي الذي شهد معدلات نمو سالبة خلال الفترة ذاتها، الذي يرجع السبب فيه، بشكل أساسي، إلى انخفاض عائدات النفط بسبب عدم وجود منافذ للتصدير. وفي النصف الثاني من الثمانينيات، ونتيجة تمكن العراق من استعادة معظم حصته في السوق النفطية، فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عادت إلى الارتفاع من جديد، وإن كانت، بمستويات متواضعة لا تقارن بالمعدلات السائدة في السبعينيات.

إن جزءاً من الأثر السلبي للإنفاق العسكري العراقي في النمو الاقتصادي، يمكن ارجاعه إلى طبيعة هذا الاقتصاد الذي يشبه بدرجة كبيرة اقتصادات البلدان الخليجية الأخرى. فالعراق يعتمد على عائدات النفط اعتماداً قوياً، والقطاع النفطي يساهم بحوالى ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٨٥ بالمئة من دخل الحكومة. كما أن هذه العائدات هي المصدر الأساسي للعملات الصعبة التي يتم من خلالها تمويل عمليات الاستيراد[١٦]. وايرادات النفط انخفضت من حوالى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى متوسط ١٠ مليارات دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨، وفي بعض السنوات، انخفضت إلى معدلات تقل عن ذلك كثيراً (١٩٨٣ إلى ٨,٤ مليار دولار وفي عام ١٩٨٦ إلى ٦,٥ مليار دولار). والإنفاق العسكري، خاصة في الثمانينيات، كان منافساً قوياً للاستثمار وللاستهلاك الخاص.

إلّا أن عوامل أخرى اجتمعت وفاقمت من الآثار السلبية للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي العراقي. ومن هذه العوامل، التكاليف المدمّرة للحرب مع ايران التي تقدّر بحوالى ٢٠٠ ـ ٣٠٠ مليار دولار[١٧]، ومنها الديون العراقية للخارج. ولا يوجد تقدير

---

(١٦) انظر: عصام الخفاجي، «الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران،» الفكر الاستراتيجي العربي، السنة ٨، العدد ٣٢ (نيسان/ ابريل ١٩٩٠)، ص ١٨٣.

(١٧) قدّر عباس النصراوي التكاليف التي تكبّدها الاقتصاد العراقي من جراء الحرب مع ايران وحتى عام ١٩٨٥ بحوالى ١٥٧,٧ مليار دولار. ولم يشتمل تقديره على قيمة الموجودات الثابتة التي تمّ تدميرها. وقد قدّر عصام الخفاجي قيمة هذه الموجودات بحوالى ٦٣ مليار دولار. انظر: عباس النصراوي، «النتائج =

دقيق لهـذه الديـون، حيث إن الآلة العسكـرية العـراقية، خـلال سنوات الحـرب، كـان يتم تمـويلها من خـلال المساعـدات المالية والاقتصاديـة من بلدان الخليج، وبـالذات السعـوديـة والكويت. ومنذ عام ١٩٨٣، بدأ البلدان يبيعان ما مقـداره ٣١٠ ـ ٣٣٠ ألف برميـل يوميـاً من نفط المنطقة المحايدة لصالح العـراق. وتقدّر قيمـة هذا النفط، خـلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، بحـوالى ١٤ مليار دولار. يضـاف إلى ذلك مبلغ ٣٣ مليـار دولار قـامت الـدولتـان بدفعها على شكل مساعدات مالية وعينية[١٨]. وعلى العـراق ديون عسكـرية لكـل من الاتحاد السوفياتي وفرنسا تقدّر ما بـين ١٥ ـ ١٧ مليار دولار. يضـاف إلى ذلك ديـون للدول الغربيـة الأخرى واليابان تقدّر بحوالى ١٤,٢ مليار دولار. وخدمة الدين أصبحت عاليـة جداً وتمتص قدراً كبيراً من الدخل النفطي في العراق. ومع ثبات معدلات الإنفاق العسكـري فإن المتـأثر الأكبر من مشكلة الديون هي الاستثمارات الحكومية.

يضـاف إلى ذلك، زيـادة دور الدولـة في النشاط الاقتصـادي، في مطلع السبعينيـات، الذي جاء نتيجة جملة من العوامل أهمها، مجيء حـزب البعث، ذي التوجهـات الاشتراكيـة، إلى السلطة عام ١٩٦٨، وقيامه بتوسيع دور القطاع العـام، وازدياد عـائدات النفط العـراقية التي مكّنت الحكومة من توسيع مهامها وأنشطتها، ثم تـأميم الشركات النفـطية الأجنبيـة عام ١٩٧٢[١٩]. وقد حقق القطاع العام سيطرة كاملة في قطاع الصناعة النفطية والغـاز وما يتصـل بها من صناعات التكرير أو النقل. وازدادت مسـاهمة القـطاع العام في الأنشـطة الاقتصاديـة الأخرى، وكانت حصته في بعض هذه القـطاعات كـما يلي: الصنـاعة التحـويلية ٨٠ بـالمئة، الصناعة التعدينية والاستخراجية غير النفطيـة ٥٧ بالمئـة، القطاع الـزراعي ٥١ بالمئـة، تجارة الجملة والتجزئة ٤٠ بالمئة. كما أن مساهمة القطاع العام في التكوين الرأسمالي الثـابت ارتفعت من ٥٥ بـالمئـة عـام ١٩٧٠ إلى ٧٩ بـالمئـة عـام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى ٧٦ بـالمئـة عـام ١٩٨٧[٢٠].

أدّت زيادة دور الدولـة في النشاط الاقتصـادي إلى مزاحمـة قطاع الأعـمال، ومن ثم إلى تدهور نسب كل من الاستثمار والاستهلاك الخاصين. كما واجـه توسـع حجم القطاع العـام، في أوقات الوفرة المالية، صعوبات حقيقية، بعـد تدهـور عائـدات النفط وانخراط الـدولة في حرب طويلة الأمد. وفي ظل الموارد المحدودة، المملوكة للحكومة أو التي تعمل في ظل الرقابة الكاملة للسلطات المركزية، برزت منافسة فعلية بـين الإنفاق العسكـري وبين أوجـه الإنفاق

= الاقتصادية للحـرب العراقيـة ـ الايرانيـة،» المستقبل العـربي، السنة ٩، العـدد ٨٩ (تمـوز/ يـوليـو ١٩٨٦)، والخفاجي، المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(١٨) الخفاجي، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(١٩) عبد المنعم السيد علي، «تجربـة العراق مـع القطاعـين العام والخـاص ومستقبل التجـربة،» ورقـة قدّمت إلى: **القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العـربي: بحوث ومنـاقشات النـدوة الفكريـة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** (بـيروت: المركـز، ١٩٩٠)، ص ٣٤٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

الأخرى الاجتماعية أو الاستثمارية. ولم تمكن القيود على القطاع الخاص، من تعويض النقص الناشيء في مجال التكوين الرأسمالي.

٢ ـ دول الطوق العربي

تشمل هذه البلدان كلاً من مصر وسوريا والأردن. وقد تم استبعاد لبنان بسبب عدم توافر احصاءات متكاملة وموثوق بها بدرجة كافية عن الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الخاص ومعدلات التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت.

وتتميز هذه البلدان، من حيث الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، بمجموعة من الخصائص المشتركة. وأولى هذه الخصائص هي الأهمية النسبية التي يحتلها القطاع الزراعي. وفي كل من مصر وسوريا يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث درجة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وفي مطلع السبعينيات كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لكل من مصر وسوريا والأردن هي ٢٩ بالمئة، ١٨ بالمئة و١٠ بالمئة على التوالي. وبالرغم من ارتفاع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد ظل القطاع الزراعي يحافظ على أهمية نسبية. وقد انخفضت هذه المساهمة قليلاً في مطلع الثمانينيات في كل من مصر والأردن، إلى ٢٢,٦ بالمئة و٨,٥ بالمئة بالتتابع بينما ظلّت ثابتة تقريباً في سوريا ١٨,٢ بالمئة. وفي أواخر العقد الثامن استمرت هذه المساهمة في التدهور في كل من مصر والأردن إلى ٢٠,٤ بالمئة و٦ بالمئة عام ١٩٨٩ بالتتابع، بينما ارتفعت إلى ٢٦,٣ بالمئة في سوريا. والقطاع الزراعي في هذه البلدان يتميّز عموماً بكثافة العمالة وانخفاض الانتاجية وتخلّف التقنية الانتاجية.

الخاصة الثانية، هي ازدياد هوّة الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار. وقد بلغت نسبة الادخار المحلي إلى الاستثمار في مصر في النصف الأول من الثمانينيات حوالى ٤٩ بالمئة، وفي سوريا ٤٤ بالمئة. أما في الأردن التي ارتفع فيها حجم الاستثمارات، بشكل مطّرد خلال هذه الفترة مما جعل المدخرات المحلية عاجزة عن تغطية الحاجة من الاستثمار، فقد كانت نسبة الادخار المحلي للاستثمار سالبة؛ -٣٢ بالمئة خلال الفترة ذاتها. وعدم توافر المدخرات المحلية يجعل الدولة تعتمد في استثماراتها على الديون الخارجية أو المعونات، ولكل منها آثار اقتصادية وسياسية خطيرة[٢١].

الخاصة الثالثة، هي استئثار الاستهلاك، بشقيه العام والخاص، بالنصيب الأكبر من مكونات الطلب النهائي. وبلغت نسبة الاستهلاك النهائي (الخاص والعام) للناتج المحلي الاجمالي في كل من مصر وسوريا والأردن في مطلع السبعينيات ٨٨ بالمئة، ٨٤ بالمئة، و١٣٥ بالمئة بالتتابع. وفي مطلع الثمانينيات، انخفضت هذه النسبة قليلاً، ولكنها بقيت عالية، ٧٧

(٢١) أخذت الاحصاءات من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي.

بالمئة، ٨٣ بالمئة، و١١٤ بالمئة، لكل من الدول الثلاث بالتتابع. وتبدو الصورة مختلفة نوعاً ما في نهاية الثمانينيات. فهذه النسبة عاودت الارتفاع في مصر من جديد، ٨٩ بالمئة، بينما واصلت الانخفاض في كل من سوريا والأردن، ٧٩ بالمئة و٩٤ بالمئة بالتتابع. والسبب الرئيسي لهذه الظاهرة يكمن في انخفاض الدخل في هذه البلدان وارتفاع الكثافة السكانية[٢٢].

الجدول رقم (٦ ـ ٥) يحوي نتائج التقدير الإحصائي لنموذج العلاقة بين العبء العسكري والنمو الاقتصادي في بلدان الطوق العربي، بينما يحوي الجدول رقم (٦ ـ ٦) مؤشرات الأداء العام للمتغيرات الاقتصادية الكلية في هذه البلدان. والقدرة التفسيرية للنموذج في حالة هذه البلدان عموماً جيدة، والمتغيرات المستقلة المتضمنة تفسر أكثر من ٩٧ بالمئة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، كما يدل على ذلك معامل التحديد (R^2). ودرجة الاتساق في التقدير الاحصائي للنموذج عالية، كما يدل عليها اختبار (F-test)، وكذلك عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي، كما يدل على ذلك اختبار دربن ـ واتسون (D-W).

أ ـ في مصر، المحددات الأساسية لنمو الناتج القومي هي التكوين الرأسمالي الثابت (اجمالي الاستثمار)، والإنفاق العام الحكومي غير العسكري، وكذلك مستويات الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة. وجميع هذه المتغيرات ذات معنوية وبدرجة ثقة عالية. والإنفاق العسكري له آثار عكسية في الاقتصاد المصري، كما يبدو ذلك من الإشارة السلبية لمعامل الانحدار، وإن كانت درجة المعنوية أقل من مثيلاتها في المتغيرات الأخرى.

ومصر منذ انتهاء حرب تشرين الأول/ اكتوبر، كانت قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. ومتوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الجارية كان يصل إلى ٣٠ بالمئة سنوياً، في النصف الثاني من السبعينيات، ثم إلى ١٤ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. وهناك عوامل عديدة ساعدت مصر على تحقيق ذلك، منها زيادة دخل الحكومة الناجم عن ارتفاع عائدات النفط، وزيادة الدخل من رسوم قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج، والمعونات الاقتصادية الأجنبية، وتمكّن مصر من تخفيض انفاقها العسكري بالقيم المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما سمح باستخدام الفائض في قطاعات استثمارية. وخلال النصف الثاني من الثمانينيات، عانت مصر ركوداً اقتصادياً متواصلاً. وتتمثل الأسباب الرئيسية لهذا الركود في تدهور عائدات النفط الناجم عن تدهور الأسعار: عام ١٩٨٨، انخفضت عائدات النفط في مصر إلى أقل من النصف، مقارنة بمستوياتها السائدة عام ١٩٨٥ (٣٥٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٧٨٠ مليون دولار أمريكي لعام ١٩٨٥). وبالرغم من أن هذه العائدات قد ارتفعت في السنوات التالية، إلاّ أنها بقيت دون مستواها في مطلع الثمانينيات، علماً بأن قطاع النفط يساهم بحوالى

(٢٢) أخذت الاحصاءات من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، تحرير صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة.

جدول رقم (٦ ـ ٥)

تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي
تقدير معاملات الانحدار لبلدان الطوق العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠
(المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي)

المتغيرات المستقلة	الأردن	سوريا	مصر
C	١١٥٤	٩٤٣	٩٣٧-
	(٦,١)(**)	(٢,٠٣)(*)	(٠,٩٤-)
GDP	—	L_1 ٠,٨٧٨	L_1 ٠,٧٩٧
		(٨,٦)(**)	(٩,٩)(**)
INV	L_3 ٠,٤٦	L_1 ٠,٤٠٣	١,٦١
	(١,٤٨)	(١,٩٧)(*)	(٣,٥٧)(**)
PCON	٠,٦٢٩	—	—
	(٣,١٥)		
EXPT	١,٩٣	—	—
	(٣,٤)		
ME	١,٣٨-	L_1 ٠,٨٨-	٠,٥٤-
	(١,٩٦-)(*)	(١,٧٢-)(*)	(١,١٤-)
NME	٠,٥٩-	٠,٢٩	٠,١٧٣
	(١,٢٣-)	(١,٣٧)	(٢,١٧)(*)
R^2	٠,٩٧٨٩	٠,٩٧٨٦	٠,٩٩٥٧
D -W.	١,١٠	٢,٦٤	٢,١٨
F-Test	١٠٢	١٦٠	٧٥٢

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة.
(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

المصدر: لشرح المتغيرات المستقلة، انظر الجدول رقم (٦ ـ ٣) السابق.

١٥ ـ ١٦ بالمئة من جملة دخل الميزانية. الأسباب الأخرى للركود الاقتصادي هي ثبات معدلات تحويلات العاملين، وانخفاض مستويات المعونات العربية التنموية[٢٣].

والأثر العكسي للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي له طرق عدة محتملة: الأول،

---

(٢٣) حول تطور الاقتصاد المصري خلال السبعينيات والثمانينيات، انظر:
World Bank, *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment: Country Study* (Washington, D.C.: [World Bank], 1991).

جدول رقم (٦ ـ ٦)

مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية،
بلدان الطوق العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
مصـر				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٥	٢٧,٢	٢٧,٢	٢١,١
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٦٨,١	٦٧,٧	٦٨,٣	٧٦,١
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٥,٢	١٠,٨	٦,٩	٣,٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٩,١	٣٤,٢	١٤,٣	٧,٦
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	١٩,٩	٣٣	١٢,٩	٦,٢
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٩,٨	٣٧,٨	١٥,٢	١٠,٩
سوريا				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١١,٨	٢٧,٩	٣٥,٦	٣٦,١
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٥٠,١	٦٤,٥	٩٩,١	١٢١,٦
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٩,٦	١٥	١٧,٦	١٦,٣
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (متوسط سنوي)	١٧,٤	١٣,٨	٦,٦	٢,٨
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٣٨,٨	٢٨,٦	١٢,٦	٦,٩-
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٣,٣	١٩,٢	١٤,١	٥,٨
الأردن				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٣,٩	٢٩,٦	٤٨,٣	٢٧,٢
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٦١,٩	٧١,٢	١٠٨,٣	١٠٠,٤
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٧,٧	١٣,١	٢١,٣	٢١,٨
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٩	٢٠,٨	٨,١	٢,٦
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٩,٤	٣٨,٢	٨,٨	٦,١-
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٧,٩	٣١,٩	٩,٦	٤,٤-

المصادر: الجدول من حساب الكاتب، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [واخـرون]، المصدر نفسه؛ International Monetary Fund (IMF), Ibid., and Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), Ibid.

هو أن الإنفاق العسكري مكوّن هـام من مكوّنـات الإنفاق العـام، وكان يشكّـل ثلث اجمالي الإنفـاق العام في النصف الأول من السبعينيـات، ثم حصة تـتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ بـالمئـة من الإنفاق الحكومي حتى نهاية العقد الثـامن. وهو بهـذا ينافس أوجـه الصرف الأخرى الهـامة.

وكمثال على ذلك، فإن العائدات الكلية للحكومة المصرية ازدادت بمعدلات سنوية تبلغ ١٤ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات، بينما كان التضخم (مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك) يزداد بمعدلات سنوية تبلغ ١٧ بالمئة. وبالمقابل فإن النفقات الجارية كانت تنمو بمعدل ٢٠ بالمئة سنوياً خلال الفترة ذاتها، بينما كانت النفقات الدفاعية تزداد بمعدل ٢٢ بالمئة تقريباً بالأسعار الجارية. وتضاعف الإنفاق العسكري خلال أربع سنوات (١٩٨١ ـ ١٩٨٤) وكان مسؤولاً عن ربع الزيادة في الإنفاق الجاري، وإن كان جزء من هذه الزيادة يمكن ارجاعه إلى زيادة رواتب العاملين في الجيش.

وشكّل الإنفاق العام نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ٦٣ بالمئة في السبعينيات. ويشكّل الإنفاق الجاري الثلثين من جملة الإنفاق العام، بينما يحصل الإنفاق الاستثماري على الثلث. والعجز في الميزانية يمثّل حوالى ٢٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن الحكومة المصرية لجأت، في النصف الأول من الثمانينيات، إلى اتّباع سياسات مالية ونقدية مقيدة كان من نتائجها خفض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي إلى ٥٠ بالمئة. إلاّ أن هذه السياسات التقييدية، أثّرت بشكل أساسي في الإنفاق الاستثماري الذي انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من الثمانينيات من ٢٣ بالمئة إلى ١٦ بالمئة. والإنفاق الجاري بالرغم من انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٤ بالمئة، إلاّ أنه قد ازداد بالقيمة المطلقة بمقدار ٤٧ بالمئة خلال الفترة ذاتها. وأسباب زيادة الإنفاق الجاري هي: زيادة الأجور والرواتب، زيادة مخصصات الدفاع، مدفوعات الديون والدعم للسلع والخدمات. وتقدر تكاليف هذه الأخيرة وحدها (الدعم) بحوالى ٩,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

الثاني هو من خلال تأثير الواردات العسكرية في مشاكل ميزان المدفوعات. والضعف الهيكلي في ميزان المدفوعات المصري، يمكن ارجاعه إلى:

١ ـ تشوّهات كبيرة وواسعة الانتشار في هيكل الأسعار النسبية في الاقتصاد: التشوّهات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية، والتشوّهات في أسعار السلع والخدمات، خاصة تلك التي تخضع للتسعير الحكومي أو الدعم، والتشوّهات في معدلات أسعار الفائدة.

٢ ـ عجز مالي كبير يعكس ضعف مرونة العائدات للأنشطة الاقتصادية المحلية، كما يعكس معدلات الربحية المتواضعة أو السلبية لمؤسسات القطاع العام، وكذلك وجود الدعم للسلع والخدمات.

ونتيجة جمود الصادرات غير النفطية وارتفاع فاتورة الواردات، والعسكرية منها بالذات، فإن عجزاً كبيراً قد تحقّق في الحساب الجاري. وهذا العجز الذي لم يكن ممكناً تغطيته من خلال تدفق المساعدات الخارجية، ألجأ مصر إلى الاستدانة من الخارج. وفي منتصف الثمانينيات، كانت الديون الحكومية، أو تلك المضمونة من قبل الحكومة، تقدر بحوالى ٣١ مليار دولار، وارتفعت في نهاية الثمانينيات إلى حوالى ٤٧ مليار دولار.

والعجز في ميزان المدفوعات يولّد ضغوطاً مستمرة على قيمة الجنيه المصري، مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتمويل العجز يجب أن يكون من خلال المديونية الخارجية، إذا لم يكن هناك دعم خارجي كبير. يضاف إلى ذلك أن الواردات العسكرية، تشكّل منافساً هاماً للواردات من السلع الرأسمالية الهامة لعملية التنمية خاصة في ظل شح العملات الصعبة.

ب ـ الاقتصاد السوري، هو الآخر، شهد معدلات نمو عالية خلال فترة السبعينيات، وبالذات، في الفترة التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الاسمية، كانت تصل إلى حوالى ١٥,٤ بالمئة خلال فترة السبعينيات، وحوالى ١٠ بالمئة بالقيم الحقيقية. وتمويل التنمية المتسارعة كان ممكناً بسبب ارتفاع عائدات الحكومة نتيجة أسعار النفط، والمنح والمساعدات الاقتصادية من الدول النفطية العربية، خاصة بعد مؤتمر بغداد ١٩٧٨. يضاف إلى ذلك، التحويلات التي يقوم بها العاملون ورجال الأعمال السوريون في البلدان الخليجية. وهذا النمو المتسارع استمر حتى مطلع الثمانينيات (١٩٨١ و١٩٨٢)، عندما حقّق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو تصل إلى ٨ بالمئة و١٠ بالمئة، في السنتين المذكورتين بالتتابع، ساعد على تحقيقها، الارتفاع الثاني في أسعار النفط والتوسع في الإنفاق الحكومي وتدفق المساعدات الخارجية.

وبالرغم من أن الحكومة السورية قامت بخطة طموحة للاستثمارات العامة، في مجال الصناعة والاتصالات وتشييد الجسور والسدود ومحطات توليد الطاقة، إلّا أن تجربة السبعينيات حملت في طياتها اعتماداً متزايداً على الخارج، مع توسيع الطلب على السلع الاستهلاكية الأجنبية نتيجة ارتفاع دخل الطبقة المتوسطة، وتغير في القيم والعادات الاستهلاكية لفئة كبيرة من الشعب السوري. يضاف إلى ذلك اهمال الزراعة في خطة التنمية الحديثة، حيث لم يحظ القطاع الزراعي بمخصصات كافية لتحديثه أو توسيع نشاطاته. والمخصصات الاستثمارية لقطاع الزراعة، من جملة الاستثمارات، كانت أقل من ١٠ بالمئة في فترة السبعينيات[٢٤].

ويبدو أن الأزمة الاقتصادية السورية الحالية، التي بدأت ملامحها منذ عام ١٩٧٩، اقترنت، وربما تسببت إلى درجة كبيرة، بالارتفاع الحاد في الإنفاق العسكري، نتيجة خروج مصر من جبهة المواجهة مع اسرائيل بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في العام نفسه. وارتفع الإنفاق العسكري السوري بالقيم الثابتة بين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ بمقدار ٨١ بالمئة، وفي الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ بمقدار ٩٢ بالمئة. وبالمقابل، فإن معدل النمو في الاستثمارات، كان سالباً في عام ١٩٧٨ (-٧,٥ بالمئة)، وفي السنة التالية لها، كان هذا المعدل أقل من ١٥ بالمئة بالقيم الجارية. وقد صاحب الزيادة في الإنفاق العسكري، ارتفاع حاد في معدلات التضخم، قُدِّر في الفترة بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣ بحوالى ٣٠ بالمئة سنوياً[٢٥]. وقد فاقم من تلك الأزمة،

---

(٢٤) Volker Perthes, «The Syrian Economy in the 1980s,» *Middle East Journal,* vol. 46, no. 1 (Winter 1992), pp. 38-39.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

انخفاض مستويات المعونة الخارجية للحكومة السورية. فقد انخفضت هذه المساعدات من ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨١ (وهي تشكّل حوالى ١٠,٤ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي)، إلى ١,٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ (٦,٧ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي) وإلى ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤. يضاف إلى ذلك، أن عوامل قيام الحرب العراقية ـ الايرانية، وموقف سوريا المؤيد لإيران وقيامها بإغلاق خط أنابيب النفط العراقي، جميعها أدت إلى التناقص المتزايد في حجم المساعدات الخليجية لسوريا.

إلا أن للإنفاق العسكري آثاراً أخرى انعكست، بدورها، في معدلات نمو الاقتصاد القومي. فزيادة الإنفاق الدفاعي، فاقمت من عجز الميزانية الذي أصبح يشكّل حوالى ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في النصف الأول من الثمانينيات. وهذا العجز تمّ تغطيته في المراحل الأولى، من خلال الاقتراض من المصرف المركزي، مما أدّى إلى زيادة كبيرة في كمية النقود المعروضة، ومن ثم خلق ضغوطاً تضخمية لم تعمل على تحسين بيئة الاستثمارات الخاصة التي اتصفت بعدم التيقن، نتيجة سيطرة مؤسسات القطاع العام على نواحٍ كثيرة من النشاط الاقتصادي، وكذلك التدخّل القوي للسلطات السورية في مجرى الاستثمار والاستهلاك، من خلال السياسات المالية والنقدية، والتحكم في العملات الصعبة. كذلك فإن الإجراءات التقشفية التي لجأت إليها السلطات السورية، التي استهدفت تخفيض الإنفاق العام، أثّرت بشكل غير متوازن في مخصصات الاستثمار التي انخفضت من معدلات تتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ بالمئة في السبعينيات إلى ٤٠ بالمئة منذ عام ١٩٨٧ وحتى نهاية العقد الثامن. كما أدت الواردات العسكرية من الخارج إلى نقص العملات الصعبة، وهذا بدوره أدّى إلى انخفاض الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية المستوردة من الخارج واللازمة للعملية الانتاجية. ويبدو أن معظم المصانع الحديثة التي بنيت في عقد السبعينيات قد توقفت عن العمل نتيجة النقص في المواد الخام وغياب الخبرات المحلية لتشغيلها[٢٦]. أضف إلى ذلك أن ركود أو انخفاض الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة، والحاجة إلى زيادة الواردات من الأغذية، وزيادة الاستيراد من الأسلحة من الخارج شكّلت عوامل، عملت على توسيع الفجوة في الميزان التجاري السوري. وهذا، بدوره أدّى إلى ضغوط كبيرة على الليرة السورية التي تمّ تخفيض قيمتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧.

ج ـ في الأردن أيضاً يُظهر التقدير الإحصائي أن للإنفاق العسكري آثاراً سلبية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. كما تُظهر النتائج، أن الناتج القومي تأثر، بشكل موجب وقوي، بنمو معدلات التصدير والاستهلاك الخاص، الذي تأثر، بدوره، بنمو القطاع الخاص، وكذلك بتحويلات العاملين في الخارج.

والأردن، تأثر بدرجة أقوى، بآثار حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مقارنةً، بكل من مصر وسوريا. فاحتلال اسرائيل للضفة الغربية، أفقد الأردن منطقة غنية جداً بالموارد الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى. كما سلبها سبل اتصالاتها مع العالم الخارجي عن طريق

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

موانىء على البحر المتوسط. ولذا، فإن التنمية الاقتصادية في الأردن، في الفترة التي أعقبت الحرب وخلال معظم سنوات السبعينيات، تركّزت على إعادة بناء الهياكل الأساسية وإنشاء شبكات من الموانىء والطرق باتجاه الشرق والشمال (سوريا) والجنوب (ميناء العقبة). وفرض فقدان الضفة الغربية على الأردن أن يكثّف استثماره في منطقة شرق الأردن التي لا تحوز الأهمية ذاتها من حيث الموارد الطبيعية أو المياه[٢٧].

وقد استطاع الأردن تحقيق معدلات نمو عالية خلال فترة السبعينيات بلغت ٢٠ بالمئة سنوياً بالقيم الاسمية. وكان التكوين الرأسمالي، الذي كان متوسط معدلات نموه خلال النصف الأول من السبعينيات، ٢٩ بالمئة، وفي النصف الثاني ٣٨ بالمئة، المحرك الرئيسي لهذا النمو. يضاف إلى ذلك نجاح الأردن في زيادة معدلات الإيرادات الحكومية التي نمت بمعدلات تصل إلى ١٧ بالمئة بالقيم الثابتة، وكذلك تمكّنه من زيادة حجم وقيمة صادراته من المواد الزراعية والفوسفات. ومن السهل التعرّف إلى الطرق التي أثّر بها الإنفاق العسكري سلباً في النمو الاقتصادي في الأردن. فالأردن يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات الاقتصادية الخارجية في تمويل الإنفاق الجاري والتنموي على حد سواء. ولا شك أن الإنفاق العسكري، لدولة تعيش في حالة حرب دائمة، يُعَدّ منافساً قوياً لأوجه الصرف الأخرى الاستثمارية والاستهلاكية. ولقد شكّلت المعونات الرسمية، من الحكومات والمنظمات الدولية، في السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات بين ٩٥ ـ ٩٨ بالمئة من جملة التحويلات الخارجية إلى الأردن. وتراوحت نسبة المساعدات الخارجية من الناتج القومي الاجمالي، خلال فترة السبعينيات بين ١٤ ـ ٣٧ بالمئة، وفي النصف الأول من الثمانينيات أصبحت تشكّل حوالى ٢٥ بالمئة[٢٨]. وبينما تكون المعونات الأجنبية عادة مقيدة أو مشروطة، فإن المعونات العربية، التي كانت تشكّل حوالى الثلث قبل حرب ١٩٧٣ وثلاثة أرباع في النصف الثاني من السبعينيات، وحوالى ٨٥ ـ ٩٠ بالمئة في الثمانينيات، تكون غالباً بدون شروط، وتتجه إلى دعم الميزانية العامة. وقد أدّى انخفاض حجم المساعدات، وبقاء الإنفاق العسكري عند معدلاته الثابتة في الثمانينيات إلى انخفاض أوجه الصرف العام الأخرى وخاصة الاستثمارية منها.

والطريق الآخر الذي يؤثر به الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي في الأردن هو استيعاب المؤسسة العسكرية لجزء كبير من السكان في سن العمل، تقدّر نسبته إلى اجمالي القوة العاملة ـ بحوالى ١٦ ـ ٢٠ بالمئة. وخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩، زاد عدد أفراد القوات المسلحة ثلاث مرات، من ٦٥ ألف فرد إلى ١٩٠ ألف فرد. وهذه القوة العسكرية

---

(٢٧) طاهر حمدي كنعان، «تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن بين التبعية والاستقلال،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٦٦٠.

(٢٨) Khalil Hammad, «The Role of Foreign Aid in the Jordanian Economy, 1959-1983,» in: Bichara Khader and A. Badran, eds., *The Economic Development of Jordan* (London: Croom Helm, 1987), pp. 16-17.

كبيرة العدد، فبالإضافة إلى تكاليفها الاقتصادية المباشرة التي تتمثّل في الرواتب ومخصصات التقاعد والتعليم والعناية الصحية، فإن تكلفة الفرصة البديلة لها عالية جداً في حجم الدخل الذي كان بإمكانها توليده، لو أنها عملت في القطاع المدني. وقد فاقم من ذلك هجرة قطاع واسع من العمالة الماهرة والمتعلمة إلى الدول النفطية، ويقدّر عدد هؤلاء بحوالى ٣٠٥ آلاف عامل عام ١٩٨٠، معظمهم في البلدان الخليجية[٢٩].

وأخيراً، فإن هناك وجه شبه بين الأردن وكلٍّ من مصر وسوريا، في أن المؤسسة العسكرية، التي تسعى إلى اقتناء أحدث الأسلحة الغربية، تنافس القطاعات الانتاجية المدنية على العملات الصعبة الشحيحة. وهناك ثلاثة مصادر للعملة الصعبة في الأردن، هي: المعونات الاقتصادية العربية في صورتها النقدية، وقيمة الصادرات من السلع والمواد الخام، وتحويلات العاملين في الخارج. وهذه جميعاً، لا تفي بحاجات الأردن من الواردات، من السلع الرأسمالية ومن السلع الاستهلاكية، وكذلك من الأسلحة والمعدات للقطاع العسكري. وقد أدى العجز في ميزان المدفوعات إلى زيادة مديونية الأردن للخارج، التي قدّرت بحوالى ٧,٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ أو ١٦٧ بالمئة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدّى هذا بدوره إلى ضغوط على الدينار الأردني، الذي تدهورت قيمته مقابل العملات الأجنبية.

٣ ـ بلدان المغرب العربي

هذه المجموعة من البلدان يقرّب ما بينها الجوار الجغرافي، ولكن يباعد بينها العديد من الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن بينها بلدان منتجان للنفط، كان لسياستيهما النفطية آثار مهمة في العلاقات مع الشركات الأجنبية، وفي ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣، وفي التطورات الرئيسية التي مرّت بها منظمة أوبك. وتعتمد بلدان المغرب العربي، جميعها على تصدير سلعة أو اثنتين في تسيير اقتصاداتها، الجزائر وليبيا: النفط، المغرب: الفوسفات والحمضيات؛ تونس: النفط والفوسفات. ثم إن ليبيا تتمتع، بسبب دخلها المرتفع من عائدات النفط وقلّة عدد سكانها نسبياً، بمستويات عالية من نصيب الفرد من الدخل القومي (٥٣٥٠ دولاراً للفرد عام ١٩٩٠)، مقارنة بالدول الأخرى التي تصنف على أنها من الدول متوسطة الدخل.

إن الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان، التي تضم أكثر من ٦١ مليون نسمة، هو أكثر قليلاً من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، بمجموع سكان يقلّ عن ١٥ مليون نسمة، وأقل من الناتج القومي في دول أوروبية صغيرة الحجم من حيث الاقتصاد أو السكان، مثل فنلندا أو الدانمارك (الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المغربية الأربعة عام ١٩٩٠، كان حوالى ٩٥ مليار دولار، مقارنة بالسعودية ٩٣ مليار دولار، وفنلندا: ١٠٢ مليار دولار). ومع ذلك فإن

(٢٩) كنعان، المصدر نفسه، ص ٦٨٤.

اقتصادات هذه البلدان الأربعة، كانت عرضة لأزمات مستمرة وتقلبات تزامنت مع التقلبات في السوق الدولية للنفط أو المواد الخام أو الصادرات الزراعية. وبالرغم من غياب تهديد خارجي حقيقي لهذه البلدان، فإن تسلحها الأساسي يرجع إلى الخلافات في ما بينها. وليبيا، لأسباب خارجة عن الصراع الاقليمي، واحدة من أكثر الدول في العالم تحمّلاً لعبء عسكري مرتفع.

وأخيراً، فإن هذه البلدان التي تجمعها اللغة المشتركة يفرّق بينها النظام الاقتصادي؛ فالجزائر وليبيا تعتمدان اقتصاداً موجهاً يسيطر فيه القطاع العام، وتعتمد المغرب وتونس اقتصاداً حراً يسيطر فيه القطاع الخاص. كما يفرّق بين هذه البلدان الولاءات أو التحالفات السياسية، حيث تميل الأوليان فيهما إلى المعسكر الاشتراكي سابقاً، بينما تميل الأخريان إلى المعسكر الغربي.

وفي الجدول رقم (٦ ـ ٧) تمّ عرض نتائج التقدير الاحصائي، بينما يحوي الجدول الآخر رقم (٦ ـ ٨) أهم المؤشرات الكلية لأداء المتغيرات الاقتصادية. وتظهر النتائج أن المتغيرات المستقلة تشرح أكثر من ٩٠ بالمئة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، كما يدل على ذلك معامل التحديد (R^2). وفي بعض هذه البلدان، تصل القوة التفسيرية للنموذج إلى حوالى ٩٨ بالمئة، كما هو الحال في الجزائر. وفي جميع هذه البلدان، باستثناء المغرب، فإن العبء العسكري يبدو معيقاً هاماً للنمو الاقتصادي. كما يظهر أن الاستثمار قد لعب دوراً هاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وربما أخذت مظاهر هذا التأثير وقتاً للبروز، كما يدل على ذلك طول الفترة لعامل تباطؤ الزمن.

أ ـ تأثر الناتج المحلي في الجزائر، بدرجة كبيرة، بمعدلات الاستثمار في الاقتصاد القومي، وكذلك بالانفاق العام غير العسكري. وكلا المتغيرين ذو ثقة وبدرجة معنوية عالية تصل إلى ٩٩ بالمئة. وهذه النتائج متوافقة مع طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي تميّز بارتفاع التكوين الرأسمالي الثابت، وبتدخل الحكومة الواسع في النشاط الاقتصادي. وكانت الجزائر قد اتبعت في العقدين اللذين أعقبا الاستقلال عام ١٩٦٢، استراتيجيا تهدف إلى الاعتماد على الذات. ومنذ عام ١٩٦٧ بدأت الدولة بانتهاج التخطيط المركزي، كوسيلة للتدخل والتحكم في عملية الاستثمار. وقد استهدفت الخطة الاستثمارية، التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال، من أجل ايجاد قاعدة صناعية للجزائر، يكون لها آثار جانبية في القطاعات الأخرى، أو جعل القطاع الصناعي، القطاع الرائد، الذي يقود عملية النمو في القطاعات الأخرى.

إلّا أن الخطة لم تولِ الزراعة عناية كافية. والقطاع الزراعي الخاص ظل دون استثمارات هامة، بسبب سيادة عدم التيقن من السياسات الحكومية، والخشية من التأميم وكذلك مواجهته لمنافسة غير متكافئة مع القطاع العام الزراعي الذي ورث ممتلكات

جدول رقم (٦ ـ ٧)
تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي
تقدير معاملات الانحدار لبلدان المغرب العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠
(المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي)

المتغيرات المستقلة	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر
C	٩٠٠	٥٨٩٩	٤٢٠٧-	٢٥٦٧
	(٠,٠٨)	(١٢,٦)(**)	(٣,٤٩-)(**)	(١,٨٢)(*)
INV	L_4 ١,٤٨	٢,١١	L_3 ٠,٧٦٩	L_2 ٠,٩٨٧
	(١,٥٩)(*)	(١,٩٨)(**)	(٢,٣٧)(**)	(٣,٧٤)(**)
PCON	٠,٧٨	L_1 ٠,٥٣-	١,١٣	—
	(٢,٣٦)(**)	(٢,٤٨-)(**)	(٣,٤)(**)	
EXPT	—	١,٨٢	—	—
		(٢,٦٧)(**)		
ME	١١,٩-	٩,٨٥	L_2 ١,٦٥-	L_2 ٣,٩٨-
	(٢,٦٨-)(**)	(٣,٢)(**)	(٣,٤)(**)	(١,٣٠-)
NME	٠,٨١٩	١,٩٢-	٢,١	١,٨٥
	(٠,٨٧)	(٢,٦٨-)(**)	(١٠,٥)(**)	(٨,٨٦)(**)
R^2	٠,٩١٦٦	٠,٩٠٦٨	٠,٩٦٥٩	٠,٩٧٩٧
D -W.	١,٣٠	١,٥٩	١,١٩	١,٤١
F-Test	٣٠	٢٥	٧٨	٢٢٦

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة.

(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

المصدر: لشرح المتغيرات المستقلة، انظر الجدول رقم (٦ ـ ٣) السابق.

الفرنسيين بعد التحرير[٣٠]. وبالرغم من اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي، في أواخر السبعينيات والثمانينيات، إلّا أن القطاع ظل يعاني مشاكل عدة، ولا يوفر للشعب الجزائري سوى نصف احتياجاته من الغذاء.

وقد ساعد على تحقيق معدلات النمو العالية في الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة السبعينيات ـ متوسط نمو يبلغ حوالى ١٢ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات، وأكثر من ٢٥ بالمئة في النصف الثاني من العقد نفسه ـ الارتفاع الهائل في عائدات النفط بعد الصدمتين

(٣٠) عبد اللطيف بن شنهو، «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٤٩٠ ـ ٤٩١.

جدول رقم (٦ ـ ٨)

مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكليـة لبلدان المغرب العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
الجـزائـر				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٢١,٤	٥٥,٥	٤٢	٣٦,٥
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٢٨,٥	٥٧,٦	٥٦	٥٧,٢
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٥,٢	٣٣,٤	٣٦,٢	١٨,٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١١,٧	٢٥,٥	١٠,٥	٠,٤
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٩,٥	٢٦	٦,١	٠,٧-
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	١٧,٦	٢٧,٦	٩,٥	٢
ليبيـا				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٨,٨	٣٠,٢	٢٤,٩	٢٦,٢
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٢٢	٢٢,٨	٣٠,٨	٣٧,٧
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٢,٤	٥٩,٤	٤٧,٣	٣٣,٧
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٢,٧-	٢٧	٠,٩	٢,٧-
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٥١,١	١٣,٨	٠,٦	٠,١-
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٥,٦	١٥,٦	٦,٨	١-
المغـرب				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٤,١	٢٦	٣٣,٧	٢٦
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٦٣,٨	٦٥,١	٨٨,٩	٧٠,٨
الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٣,٥	١٢,٩	١٩,١	١٦,٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٢	١٤,٣	٠,٠٨	٩,٩
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٣١,١	٢٠,٨	٣,١-	١٣,٢
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	١٥,٨	١٥,٦	٢,٧-	١٣,٧
تـونس				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٨,٣	٣٣	٣٩,٨	٢٣,٦
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٥٨	٧٠,٤	٧٩,١	٦٧,٢
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٤,٦	٢٢,٩	٣٢,٥	٢٤,٢
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٦,٧	٦,٨	١١,٥	٤,٦
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٩,٧	٢٢,٧	٤,٧	١,٩-
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٣,١	١٤,٥	٣,١	٥,١

المصادر: المصادر نفسها.

السعريتين. وقد ازدادت عوائد النفط في الجزائر من حوالى ٦٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٠، إلى ٤,٣ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم إلى قمتها ١٣ مليار دولار عام ١٩٨١. وقد دفع ذلك السلطات الجزائرية إلى انتهاج خطط طموحة لزيادة التكوين الرأسمالي الثابت. وكانت معدلات الاستثمار الاجمالي، الذي قامت بمعظمه الحكومة، تنمو بمتوسط يصل إلى ٣٠ بالمئة سنوياً في النصف الأول من السبعينيات، وحوالى ٢٦ بالمئة، في النصف الثاني من السبعينيات. ولكن ككل الدول النفطية، فإن الاقتصاد الجزائري بدأ يعاني صعوبات بالغة في الثمانينيات، سببها الرئيسي، انخفاض عوائد النفط. وبحلول عام ١٩٨٦، كانت هذه العائدات قد انخفضت إلى مستوى أكثر قليلاً من ربع المستويات السائدة في عام ١٩٨١. وتشكّل الصادرات النفطية حوالى ٩٨ بالمئة من قيمة الصادرات في الجزائر، وحوالى ٧٠ بالمئة من جملة ايرادات الحكومة في أواخر الثمانينيات.

وتُظهر التقديرات الاحصائية أن للإنفاق العسكري آثاراً عكسية في النمو الاقتصادي. وهناك قنوات عدة محتملة تنتقل بها هذه الآثار العكسية للاقتصاد الجزائري. فالإنفاق العسكري، بالرغم من أنه لم يكن يشكّل في النصف الأول من السبعينيات نسبة هامة من الإنفاق العام (٥ ـ ٩ بالمئة)، إلّا أن حصته، قد ارتفعت خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ إلى متوسط قدره ١٦ بالمئة. وحيث إنه في المدى القصير، لم يكن ممكناً المساس بأوجه الإنفاق الجارية، بسبب ضخامة حجم القطاع العام، وزيادة مسؤوليات الحكومة، فإن التخفيض في الإنفاق العام جاء على حساب الاستثمار، والواردات العسكرية تنافس القطاعات الأخرى على العملات الصعبة. وهناك مجالان هامان تأثرا بهذه المنافسة: **الأول** هو قطع الغيار والمواد الخام اللازمة في عمليات التصنيع. فالصناعات في القطاع العام كان يتم تمويلها من خلال الميزانية العامة للدولة ومن النظام المصرفي. وبالرغم من تصاعد نسب المخصصات للاستثمار الصناعي، من جملة التكوين الرأسمالي الثابت، إلى حوالى ٦٤ بالمئة، إلّا أن معدلات النمو الاقتصادي بقيت متواضعة، في حدود ٦ بالمئة سنوياً. والسبب في ذلك يرجع إلى عدم الاستخدام الكامل للطاقة المنتجة للمصانع بسبب نقص المواد الخام وقطع الغيار. **الثاني** هو استيراد الأغذية، إذ يتم تغطية حوالى ٥٠ بالمئة من جملة الاستهلاك الجزائري من الغذاء عن طريق الاستيراد من الخارج، وتشكّل قيمتها حوالى ٢٠ بالمئة من اجمالي قيمة الواردات[٣١]. ويستحوذ الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع والخدمات على نصيب كبير من الميزانية. ولجأت الحكومة الجزائرية، في مواجهة التدهور المتزايد في عائدات النفط وفي تسارع عدم الاستقرار الاجتماعي الناجم عن معدلات التضخم العالية والبطالة المرتفعة، إلى زيادة الاقتراض من الخارج، الذي قدِّر مع نهاية الثمانينيات بحوالى ٢٨ مليار دولار، وكذلك إلى تخفيض الواردات غير الغذائية، وتخفيض حجم الاستثمارات العامة، وزيادة مستويات العائدات الحكومية عن طريق رفع الضرائب. وقد أدت هذه السياسات إلى تدهور هائل في مستويات المعيشة.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٩٣.

ب ـ بالنسبة إلى ليبيا، فإن التغييرات التي جاء بها النظام العسكري في المجتمع الليبي، بعد انقلاب عام ١٩٦٩، ربما لا تقل أهمية عن التغيرات التي أحدثها النفط. وقد استغل النظام الجديد الثروة النفطية الهائلة لتدعيم توجهاته التي انتهجها منذ مطلع السبعينيات. وبالرغم من حرص القيادة الليبية على تمييز تجربتها عن «الاشتراكية»، إلاّ أن المنهج الاقتصادي الذي اتبع، والذي تضمّن ملكية الدولة الشاملة لوسائل الإنتاج، وسيطرة القطاع العام، لم يكن يعني سوى الاشتراكية بتطبيقاتها السائدة.

وخلال فترة السبعينيات شهد الاقتصاد الليبي ثلاث خطط اقتصادية ـ اجتماعية، كان المدى الزمني للأوليان منها ثلاث سنوات، (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢)، (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)، واستمرت الثالثة، التي أطلق عليها خطة التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، خمس سنوات (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠). وتقدّر المبالغ التي أنفقت على المشاريع التنموية، خلال هذه الخطط الثلاث، بحوالى ٣٥ بليون دولار، أو حوالى ٤٨,٤ بالمئة من جملة دخل النفط[٣٢].

وبعد الخطة الاقتصادية الأولى، ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وخاصة في القطاع الزراعي. والإنفاق الاستثماري في هذا القطاع شكّل حوالى ٢٠ بالمئة من جملة الإنفاق الاستثماري. ومنذ منتصف السبعينيات بدأت الحكومة بتقييد نطاق عمل القطاع الخاص، بدءاً باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ثم التجارة الداخلية. وبالرغم من أن الحكومة لم تلجأ إلى تأميم المصانع الخاصة، إلاّ أن العاملين في هذه المصانع، مدفوعين بتعليمات الكتاب الأخضر، أعلنوا أنفسهم مشاركين ومالكين لهذه المصانع. ويمكن القول إنه بحلول عام ١٩٧٩، تلاشى القطاع الخاص باستثناء القطاع الزراعي[٣٣]. وقد رتبت هذه التطورات ضغوطاً كبيرة على الدولة التي أصبح من وظائفها الأساسية توفير كل شيء تقريباً للشعب.

وتُظهر التقديرات الاحصائية، أن الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا تأثر بدرجة كبيرة وموجبة بكل من معدلات الاستثمار والاستهلاك الخاص والإنفاق العام غير العسكري. وتفسير كل من تأثير الاستثمار والإنفاق العام المدني واضح، إذ إن الأول قد نما بمعدلات عالية خلال السبعينيات (١, ٥١ بالمئة سنوياً، خلال النصف الأول من السبعينيات، وحوالى ١٤ بالمئة في النصف الثاني من السبعينيات)، إلاّ أن هذه المعدلات قد تراجعت بشكل واضح في الثمانينيات. والإنفاق العام الحكومي، كنسبة من الناتج الإجمالي، كان يشكّل أكثر من ٥٠ بالمئة خلال فترة السبعينيات، ثم ارتفع في عام ١٩٨٠ إلى ٥٧ بالمئة، وفي عام ١٩٨١ إلى حوالى ٧٣ بالمئة قبل أن يتراجع إلى معدلاته السابقة. إلاّ أن التأثير الموجب للاستهلاك الخاص بقي أقل وضوحاً. ويبدو أن الدخول المتولدة في القطاع الزراعي، وكذلك دخول العاملين في المؤسسات الحكومية ساهمت في زيادة الانتاج الداخلي، وكذلك في حركة الاستيراد من الخارج مما ساهم في النمو الاقتصادي.

---

(٣٢) Shukri Ghanem, «The Oil Industry and the Libyan Economy: The Past, the Present and the Likely Future,» in: Bichara Khader and Bashir El-Wifati, eds., *The Economic Development of Libya* (London: Croom Helm, 1987), p. 62.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦٤.

وتُظهر التقديرات الاحصائية أيضاً، أن للإنفاق العسكري آثاراً سلبية في الاقتصاد الليبي، وأن الانحدار له معنوية بدرجة ثقة عالية، ٩٩ بالمئة. وهناك تفسيرات عدة محتملة لذلك. منها، أن القيادة الليبية لديها هاجس أمني كبير بسبب العديد من العوامل: إجلاء القواعد البريطانية في آذار/ مارس ١٩٧٠، واجلاء القواعد الأمريكية في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، ومصادرة أملاك الايطاليين في العام ذاته، وتأميم شركات النفط العاملة في ليبيا، شركة (ب ب) البريطانية عام ١٩٧١، وشركة نيلسون بانكر هانت الأمريكية عام ١٩٧٣، وشركة اسّو استاندر عام ١٩٧٣، وشركتي أويل تكساس أوفر سيس ورويال دوتش شيل عام ١٩٧٤[٣٤]. يضاف إلى ذلك، حالة التوتر التي عاشتها ليبيا مع جيرانها العرب، وبالذات مع مصر خلال حكم السادات، ومع تشاد. وربما كان لدى القيادة الليبية قناعات بأنها، هي أو ليبيا، مستهدفة من قبل الدول الغربية الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل من فرنسا وبريطانيا، بسبب سياساتها في افريقيا وتعاطفها مع حركات التحرير وعلاقاتها المزعومة مع الحركات الإرهابية. وخلال فترة السبعينيات فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري معدلات النمو الاقتصادي بهامش كبير. وخلال عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ كان الإنفاق العسكري يشكّل أكثر من ٤٠ بالمئة من الإنفاق العام. وكانت نسبته خلال الثمانينيات، تتراوح بين الربع والثلث من اجمالي الإنفاق العام.

والاقتصاد الليبي، يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر للدخل، إذ شكّل النفط حوالى ٩٨ بالمئة من جملة الصادرات في السبعينيات، وحوالى ٩٥ بالمئة في الثمانينيات، كما تُشكّل عائدات النفط أكثر من ٥٥ بالمئة من دخل الحكومة. وقد كانت ليبيا تنتج في السبعينيات كميات من النفط الخام تتراوح بين ١,٨ ـ ٢ مليون برميل يومياً. وقد انخفض هذا الانتاج في مطلع الثمانينيات إلى حوالى النصف، أي مليون برميل يومياً. وقد انخفض دخل ليبيا من النفط، نتيجة ذلك، ونتيجة تدهور الأسعار، إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨٦ مقارنة بـ ٢٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠. وفي ظل هذا الانخفاض الكبير في عائدات النفط الذي جاء في وقت، ازدادت فيه أعباء الحكومة بدرجة كبيرة، كان على السلطات الاقتصادية في ليبيا، أن تضع من جديد أولويات للإنفاق العام. وكان عليها بالذات أن تختار بين السلاح والتنمية. ووفقاً لرأي اقتصادي ليبي فإنه يبدو أن الحكومة اختارت شعار: المزيد من السلاح والقليل من الخبز[٣٥]. ولتطبيق هذه السياسة، فإن عدداً من السلع اعتُبر «غير ضروري»، ومن ثم توقف استيرادها، كما تمّت التضحية ببعض الصناعات الخفيفة من أجل الاستمرار في تمويل الصناعات الثقيلة. وهكذا فإن الإنفاق العسكري، لم يكن منافساً أوجه الإنفاق الجاري فقط، وإنما كان أيضاً مزاحماً مخصصات التنمية، حيث كان متوسط معدل نمو

---

(٣٤) مصباح العريبي، «استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم ـ مفتوح: تجربة الجماهيرية،» ورقة قدّمت إلى: التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٦٢٢ ـ ٦٢٣.

(٣٥) Ghanem, Ibid., p. 68.

الاستثمار في النصف الثاني من الثمانينيات (-١,٠ بالمئة) سنوياً، أي حقق معدلات سالبة، وكذلك كان حال معدلات نمو الاستهلاك الخاص (-١ بالمئة).

ج - يشكّل المغرب الحالة الوحيدة من بين البلدان تحت الدراسة، التي يبدو فيها للإنفاق العسكري أثر ايجابي في النمو الاقتصادي. وعموماً فإن التقديرات الاحصائية للنموذج، تُظهر أن لكل من الاستثمار والصادرات، آثاراً موجبة في الناتج المحلي الاجمالي. بينما يؤثر الإنفاق العام غير العسكري تأثيراً سلبياً في النمو. وقد يفسّر هذا بأنه، في ظل شحّ الموارد المالية، فإن زيادة الإنفاق العام - التي تقتضي، إما رفع الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، أو زيادة كمية النقود في المجتمع، إذا كان التمويل بالاقتراض أو عجز الميزانية - تؤدي إلى آثار تزاحمية (Crowding out) للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص.

وعموماً، فإن النظام الاقتصادي في المغرب يتصف بأنه ذو طبيعة حرة، يلعب فيه القطاع العام دوراً صغيراً ومحدوداً. إلّا أن ارتفاع قيمة صادرات المغرب من كل من الفوسفات والحمضيات، التي أعقبت بشكل مباشر ارتفاع أسعار النفط الأول، قد دفع الحكومة إلى توسيع مؤسسات القطاع العام. وخلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٦، ارتفعت قيمة الاستثمارات المخططة من ٢,٧ مليار دولار إلى ٦,٦ مليار دولار وجهت بشكل أساسي لصناعات الحديد والسكر والاسمنت والصناعات الكيماوية. وازداد عدد مؤسسات القطاع العام من ١٣٧ عام ١٩٧٠ إلى ٢٣٨ عام ١٩٧٦[٣٦].

إلّا أن ارتفاع أسعار النفط قد ولّد للمغرب مشاكل أخرى عديدة. فقد رفع تكاليف استيراد النفط الخام من الخارج، ممّا أثر في الميزان التجاري، وكذلك ساهم في منتصف السبعينيات، في الركود الاقتصادي في أوروبا التي تعتبر الشريك التجاري الأساسي للمغرب، عندما كانت كل من المغرب وتونس، تسعيان إلى الحصول على اتفاقيات تجارية مع دول أوروبا تعطيها أفضلية تعاملية خاصة. وكانت المغرب تسعى إلى تنويع صادراتها بعيداً عن المصدرين الأساسيين: الفوسفات والحمضيات، وتحاول استقطاب الصناعات الخفيفة. ولكن صدمة أسعار النفط وما أعقبها من ركود اقتصادي في أوروبا، وكذلك بروز منافسين جدد، مثل اسبانيا واليونان قد حدَّ من هذه الامكانية[٣٧].

وتقودنا التطورات في أواخر السبعينيات والثمانينيات إلى الاعتقاد، بأنه سيكون للإنفاق العسكري في المغرب آثار عكسية حادة في النمو الاقتصادي. فعائدات الفوسفات قد انخفضت بدرجة كبيرة، والحرب في الصحراء الغربية تكلف الاقتصاد المغربي حوالى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً. وبحلول عام ١٩٨٣ كانت الحكومة قد ناءت بعجز مالي كبير، وديون خارجية بلغت ١٠ مليارات دولار، وارتفعت عام ١٩٨٩ إلى ٢٠,٨ مليار دولار. وترجع مشكلة المديونية بشكل أساسي، إلى الفشل في إغلاق الفجوة بين الادخار والاستثمار وبين

(٣٦) A. Richards and J. Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, Economic Development* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990), pp. 209-210.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الصادرات والواردات، وكذلك إلى زيادة الواردات من الأغذية، التي فاقم منها في مطلع الثمانينيات موجة الجفاف في المغرب.

والتفسير المحتمل لهذا الأثر الموجب للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي، هو المعونات العسكرية الغربية (من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) والعربية (بلدان الخليج العربي). وتعمل هذه المعونات على خلق طلب فعّال في الاقتصاد القومي، من شأنها رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ولا يوجد تقديرات يوثق بها حول حجم هذه المعونات، إلاّ أن الولايات المتحدة الأمريكية، وحدها تقدم مساعدات، تقدّر بحوالى ١٢٠ مليون دولار سنوياً، ثلثها مساعدات عسكرية(٣٨).

د ـ وفي حالة تونس، يُظهر التقدير الإحصائي أن لكل من الاستثمار والاستهلاك الخاص آثاراً ايجابية في النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق العسكري له آثار سلبية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث معامل الانحدار ذو معنوية وبدرجة ثقة عالية تصل إلى ٩٩ بالمئة. وهناك أوجه شبه عديدة بين تونس والبلدان العربية الأخرى في هذا الشأن. ففي سنوات السبعينيات، شهدت تونس ارتفاعاً كبيراً في دخل الحكومة، بسبب ارتفاع أسعار النفط (تنتج تونس حوالى ١٠٠ ألف برميل يومياً) وبسبب ارتفاع أسعار الفوسفات، وكذلك تحويلات العاملين في الخارج. ونتيجة ذلك، فإن نسبة تغطية الصادرات إلى قيمة الواردات قد ارتفعت عام ١٩٧٤ إلى ٨١,٤ بالمئة، وتجاوزت ٦٠ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات بشكل عام(٣٩).

وفي سنوات الثمانينيات، انخفض دخل الحكومة من المصادر الثلاثة: النفط والسياحة وتحويلات العاملين. ولجأت الحكومة التي واجهتها مشكلة العجز المتزايد في الميزانية ـ حوالى ٥٠٠ مليون دولار في النصف الثاني من الثمانينيات، الذي يشكّل من ٤ الى ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي ارتفع عام ١٩٩٠ إلى ٩٦٨ مليون دولار، وهو ما يشكّل ٧,٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي ـ، والنقص المستمر في العملات الصعبة، إلى تخفيض الإنفاق العام، وبالذات مخصصات الاستثمار. وقد نما الإنفاق العسكري بمعدلات عالية في تونس بالقيم الحقيقية خلال السبعينيات، إذ كان متوسط معدلات النمو السنوية حوالى ٢٢ بالمئة، وفي النصف الأول من الثمانينيات ٤٥ بالمئة سنوياً. وقد فاقت هذه المعدلات نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار والاستهلاك الخاص.

٤ ـ بلدان عربية أخرى

تمثّل السودان واليمن الشمالي وغيرهما مجموعة البلدان الأكثر فقراً في الوطن العربي،

---

(٣٨) ستأتي مناقشة تفصيلية لمسألة المساعدات العسكرية الخارجية للبلدان العربية في فصل قادم.

(٣٩) خالد المنوبي، «اشكالية التنمية المستقلة في ضوء التجربة التونسية،» ورقة قدّمت إلى: **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٧٤٢.

وهي تشمل بالإضافة إلى هذين البلدين، كلاً من اليمن الجنوبي والصومال وموريتانيا وجيبوتي. ومعظم هذه البلدان مصنّفة ضمن الأقطار منخفضة الدخل: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الصومال ١٧٠ دولاراً، وفي موريتانيا ٥٠٠ دولار، وفي اليمن الشمالي ٦٥٠ دولاراً.

ويحتل قطاع الزراعة مركز الصدارة في انتاج هذه البلدان، ويساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وصلت إلى حوالى ٤٠ بالمئة في السبعينيات، وانخفضت إلى حوالى ٢٥ بالمئة في الثمانينيات. ويمتص هذا القطاع نسبة عالية من القوى العاملة تتراوح بين ٨٠ ـ ٨٥ بالمئة في كل من الصومال وموريتانيا، وحوالى ٦٠ بالمئة في اليمن الجنوبي. وبالمقابل، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة للغاية.

وهناك خلل كبير في نمط توزيع الموارد في هذه البلدان، فالاستهلاك الكلي الذي كان حوالى ٩٠ بالمئة من جملة الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان، في منتصف السبعينيات، ارتفع إلى حوالى ١٠٥ بالمئة عام ١٩٧٩، وإلى ١٠٧ بالمئة في الثمانينيات. من جهة أخرى لم يشكّل التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت سوى ١٧ بالمئة في السبعينيات، وارتفع إلى حوالى ٢٣ بالمئة في الثمانينيات. وتشكّل الصادرات نسبة ١٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٨ بالمئة حصة الواردات.

ومع ذلك، فإن هذه البلدان كانت مسرحاً للصراعات الحدودية والعرقية والطائفية والقبلية، وقد دفعها ذلك إلى تخصيص مزيد من مواردها المحدودة للقطاع العسكري، ممّا فاقم من مشاكلها الاقتصادية العديدة.

ويُظهر التقدير الإحصائي للبلدين الممثلين هذه المجموعة من البلدان، السودان واليمن الشمالي، أن المتغيرات المستقلة المتضمنة في معادلات التقدير تفسّر أكثر من ٩١ بالمئة من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في هذين البلدين. ويبدو في كليهما أيضاً الأثر السلبي للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي.

أ ـ في السودان، كان للاستثمار والاستهلاك الخاص آثار موجبة وهامة في نمو الناتج المحلي الاجمالي. وقد اعتمدت السودان، بشكل أساسي، على تصدير القطن للحصول على العملات الصعبة. ويبدو أن معدلات الصرف العالية للجنيه السوداني، التي لا تحدّد بقوتي العرض والطلب، وإنما بالقرار الرسمي، كان لها آثار عكسية في معدلات الأداء في القطاع الزراعي. وقد أدى لجوء الحكومة السودانية إلى تعديل أسعار الصرف، وإعادة تشكيل هيكل القطاع الزراعي، ومكوّنات الضرائب الخاصة بالقطن، إلى ارتفاع انتاج القطن من ٣٠٠ ألف طن عام ١٩٨١ إلى ضعف هذا الحجم عام ١٩٨٥، ومن ثم تضاعف دخل السودان من العملات الصعبة.

ويحكم السودان، عموماً، عاملان قويان يعملان باتجاهين متعاكسين. في الطرف الأول، تكمن مشكلة عدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية، والدور المركزي الذي لعبته القوات المسلحة في حسم الصراع لصالح طرف ضد الأطراف الأخرى،

وحتى في الأوقات التي توفرت فيها سيادة القانون والبرلمان، فإن المؤسسة العسكرية تلجأ إلى التدخل عندما لا تكون هناك قدرة على حسم الخلافات بالوسيلة الديمقراطية. وتكمن في الطرف ذاته أيضاً المشكلة المزمنة لجنوب السودان والحركة الانفصالية التي تلاقي دعماً مستمراً من أطراف عديدة. والقوى في هذا الجانب تدعم التسلح وزيادة الإنفاق العسكري.

وفي الطرف الثاني، هناك الحاجات الأساسية لشعب يبلغ تعداده حوالى ٢٥ مليون نسمة، ويفتقر إلى الحدّ الأدنى من الخدمات التعليمية والصحية. وتتطلب الاستثمارات في القطاع الصناعي أو الزراعي أو الواردات من الأغذية أو السلع أو استيراد السلاح، جميعها، حجماً كبيراً من العملات الصعبة تندر لدى السودان.

ويبدو الخيار بين السلاح والتنمية جلياً في الفترات التي تتدهور خلالها صادرات السودان أو أسعار السلع المصدرة، كما حدث في منتصف الثمانينيات. وقد فاقم من تلك المشاكل المجاعات التي أعقبت فترات الجفاف خلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ و١٩٨٧ ـ ١٩٨٩. وقد دفعت الحاجة إلى مواصلة الحرب ضد الحركة الانفصالية، باتجاه المزيد من التسلح، ومن ثم المزيد من الفقر. وخلال سنوات الثمانينيات كان متوسط معدل نمو الإنفاق العسكري حوالى ٣٥ بالمئة سنوياً، بينما كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات متواضعة جداً، ٢,٤ بالمئة سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينيات و١,٣ بالمئة سنوياً خلال النصف الثاني. أما التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والاستهلاك الخاص، فكلاهما نما بمعدلات متواضعة أيضاً، ٨ بالمئة و٣,٧ بالمئة سنوياً للمتغيرين بالتتابع.

ب ـ يبدو من التقدير الإحصائي أن النمو الاقتصادي في اليمن تأثر بدرجة قوية وموجبة بالاستهلاك الخاص، وقد يكون ذلك ناجماً عن أهمية القطاع الخاص في اليمن، وبالذات في الزراعة، وكذلك تحويلات العاملين التي تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد اليمني. وتشكّل الزراعة أهمية كبيرة في هذا الاقتصاد، حيث إنها ساهمت بحوالى ٤٦ بالمئة من جملة الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٠. ولكن هذه المساهمة انخفضت كثيراً في السنوات التالية حتى بلغت ٢٧ بالمئة في منتصف الثمانينيات. وهذا التراجع جاء لصالح قطاعات أخرى مثل التشييد والبناء والخدمات. ولكن بقي القطاع الزراعي مستوعباً الغالبية العظمى من القوى العاملة، حوالى ٧٤ بالمئة من جملة القوى العاملة عام ١٩٧٥، و٦٩ بالمئة في مطلع الثمانينيات[٤٠].

وقد فاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري في اليمن الشمالي مثيلاتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعينيات والثمانينيات. وبينما كان الأول ينمو بمتوسط سنوي مقداره ٣٤ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات، وحوالى ٤٨ بالمئة سنوياً في النصف الثاني منه، نجد أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الاسمية للفترتين هي ١٩,٤ بالمئة و٢٢,١ بالمئة

---

(٤٠) Ragaei El-Mallakh, *The Economic Development of the Yemen Arab Republic* (London: Croom Helm, 1986), pp. 25-26.

جدول رقم (٦ ـ ٩)

تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي

تقدير معاملات الانحدار لبعض البلدان العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

(المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي)

المتغيرات المستقلة	اليمن الشمالي	السودان
C	١١٠٢	٢٠٧٢
	(٣,٧)(**)	(٤,٥)(**)
INV	L_4 ٠,٨١	L_1 ١,٤٨
	(١,٣٤)	(٤,٣٨)(**)
PCON	١,٧١	٠,٥١
	(٣,٩٦)(**)	(٥,٠٣)(**)
EXPT	–	–
ME	L_1 ١٠,٦	٤,١٣-
	(-٣,٩)(**)	(-١,٤٧)(*)
NME	١,١٦-	٠,٠٧-
	(-١,٠٧)	(-٠,٠٩)
R^2	٠,٩١٣٧	٠,٩٥١٥
D -W.	١,٤٩	١,٩١
F-Test	٢٧	٦٤

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٠ بالمئة.

(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

بالتابع. وبالرغم من تباطؤ نمو كليهما في الثمانينيات، إلّا أن معدلات نمو العبء العسكري ظلت تفوق معدلات النمو الاقتصادي، ١٠ بالمئة مقابل ٨ بالمئة. وقد أمكن المحافظة على مستويات النمو العالية في القطاع العسكري والقطاع المدني بسبب تدفق المساعدات الخارجية التي كانت تشكّل ٢٦ بالمئة من جملة إيرادات الحكومة في مطلع السبعينيات، وارتفعت إلى حوالى ٥٠ بالمئة في منتصف السبعينيات، ثم عاودت الانخفاض، من جديد، في الثمانينيات إلى ١٤ بالمئة. يضاف إلى ذلك، قدرة اليمن على تنظيم الأوعية الضريبية لديها، خاصة، الضرائب الخارجية. وقد كان هذان المصدران، الضرائب والمنح الخارجية، يشكّلان أكثر من ٨٠ بالمئة من جملة إيرادات الحكومة، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات[٤١]. وقد ساعدت هذه الموارد على حفز التكوين الرأسمالي الإجمالي، الذي نما بمعدلات عالية جداً في سنوات

(٤١) صندوق النقد العربي، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

جدول رقم (٦ ـ ١٠)

مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية

لبلدان عربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
السودان				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٠,٨	٢٠,٩	٢٣,٢	١٦,٣
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٦١,٦	٩٧,١	١٠١,١	١٠٦,٢
الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٢,٥	١٠,٦	٩,١	٦,١
معدل نمو الناتج المحلي (متوسط سنوي)	١٣,٥	١١,٣	٢,٤	١,٣
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٤٢,٥	١٤,٣	٨,٥	٧,٤
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	١٦,٣	٢٣,٣	٢,٨	٤,٦
اليمن الشمالي				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٦,٨	١٨,٥	٣٥,٩	١٢,٩
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤٤,٨	٦١,١	١١٨,٧	٨٩,٩
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٠,٥	٠,٥	١	٠,٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٩,٤	٢٢,١	٤,٥	١١,٧
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٤٠,٦	٥٧,١	٢,٤-	٣,٨
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٣,٣	٣١,٥	١٤,٧	٤,٦

المصدر: الجدول من حساب الكاتب، انظر الجدول رقم (٦ ـ ٣).

السبعينيات بالذات، حوالى ٤٨ بالمئة سنوياً. ولكن عاد إلى التباطؤ في الثمانينيات نتيجة المشاكل الاقتصادية العديدة.

كان الإنفاق العسكري منافساً الاستهلاك والاستثمار الخاصين. فارتفاع معدلات الضرائب، التي كانت المصدر الأساسي للدخل الحكومي، حدّ من كل من التكوين الرأسمالي الخاص والاستهلاك الخاص، وهذا بدوره أثر سلباً في معدلات النمو الاقتصادي. والإنفاق العسكري منافس أيضاً أوجه الإنفاق الأخرى. وفي ظل وجود قيود الموارد، فإن زيادة الإنفاق العسكري كانت تؤثر في التكوين الرأسمالي العام، وفي الإنفاق الاجتماعي. وقد كانت هذه المبادلة بين النوعين من الإنفاق واضحة في الثمانينيات، عندما ترافق تصاعد الصراع العسكري مع الجبهة الوطنية الديمقراطية المدعومة من اليمن الجنوبي مع انحسار تحويلات العاملين بسبب انخفاض عائدات النفط بعد عام ١٩٨٢ وزيادة الأعباء الاقتصادية

والاجتماعية للحكومة نتيجة الزلزال الذي حدث في الربع الأخير من عام ١٩٨٢[٤٢].

٥ ـ دول الجوار الجغرافي

لعبت التطورات في الوطن العربي دوراً هاماً في تحديد مقدار العبء العسكري في ثلاث من دول الجوار التي اشتملت عليها الدراسة: ايران، اثيوبيا واسرائيل. ويبدو أن التطورات في تركيا تأثرت بدرجة أكبر بالأحداث في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، بشكل خاص، وبالعلاقات مع المعسكر الاشتراكي، وبالذات مع الاتحاد السوفياتي، وبدرجة أقل، بما يحدث في ايران، وخاصة بعد قيام الثورة الإسلامية والخوف من انعكاساتها على الشعب التركي. ومع ذلك، فإن قدرة هذه الدول على تحمّل العبء الدفاعي تتباين تبايناً واضحاً. وباستثناء تركيا، فإن هذه الدول قد انخرطت في أكثر من صراع مسلح، خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، مما كان له أثر في حجم العبء العسكري فيها. وباستثناء ايران، التي تعتبر أحد المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم، فإن هذه الدول لم يكن لديها موارد استثنائية لتمويل مؤسساتها العسكرية، وكان عليها، من ثم، إما اللجوء إلى الاعتماد على المعونات الخارجية، أو توفير بعض الاعتمادات المالية المحلية، عن طريق الضرائب أو الاقتراض.

ويُظهر التقدير الاحصائي لنموذج الانحدار المتعدد، الذي يحتويه الجدول رقم (٦ ـ ١١) أن هناك تشابهاً في النتائج بين هذه الدول والبلدان العربية التي سبقت دراستها. فمُعامل التحديد يبين أن أكثر من ٩٤ بالمئة من التغيّرات في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المتضمنة في المعادلات. وأن لكل من الاستثمار والاستهلاك الخاص والإنفاق الحكومي المدني آثاراً ايجابية قوية على النمو الاقتصادي. وأن الإنفاق العسكري يؤثر، بدرجات مختلفة، سلبياً في نمو الناتج المحلي الاجمالي. وقد عززت هذه النتائج بالمؤشرات الاقتصادية الكلية التي يحويها الجدول رقم (٦ ـ ١٢).

أ ـ فتختلف، **ايران**، مثلاً، عن الدول الخليجية النفطية الأخرى، في ثلاثة جوانب هامة على الأقل: **الأول**، الحجم الكبير للسكان (٥٥ مليون نسمة)، والمساحة الجغرافية الشاسعة التي ضاعفت من احتياجات ايران للاستثمار. ومع ذلك فإن طموحات الشاه السياسية وتطلعاته الإقليمية قبل عام ١٩٧٩ التي ترجمت إلى برنامج تسلح هائل، والحرب مع العراق في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ لم تمكّن ايران من الاستفادة، بدرجة معقولة، من الزيادة في عوائد النفط. وخلال الخطة الخمسية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، كانت المبالغ المخصصة للاستثمارات تصل إلى حوالى ٢٠ مليار دولار، تمّ تعديلها إلى ٦٨,٦ مليار دولار بعد ارتفاع

---

(٤٢) Robert D. Burrowes, *The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, 1962-1986* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1987), pp. 118-119.

جدول رقم (٦ - ١١)

تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي، تقدير معاملات الانحدار لدول الجوار الجغرافي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي)

المتغيرات المستقلة	اثيوبيا	اسرائيل	تركيا	ايران
C	٥٧٥	٣٨٤١	١٢٠١٦	٣٢١٤٢-
	(١,٠٤)	(*)(١,٥٦)	(*)(٢,١٣)	(*)(٢,٢٧-)
INV	٣,٥٤	L_4 ٣,١	٢,٨٨	L_4 ٠,٢٣
	(**)(٣,٩٩)	(**)(٥,٥٢)	(**)(٧,١)	(**)(٠,١٥)
PCON	٠,٤٥	L_1 ٠,٩٢	—	٢,٧٩
	(*)(١,٦٥)	(*)(٧,١)		(**)(٧,٢٩)
EXPT	—	—	٠,٢٤	—
			(٠,٦٨)	
ME	L_3 ٢,٥٥-	٠,٢٣٧-	L_3 ٧,٠٢-	L_1 ٢,٥٨-
	(١,٢١-)	(٠,٣٠-)	(**)(٤,١٤-)	(٠,٩٩-)
NME	٠,٦٨	٠,١٧٧	١,٥٣	١,٦٦
	(٠,٩٧)	(١,٢١)	(*)(١,٨٧)	(**)(٤,٥٢)
R^2	٠,٩٥٣٠	٠,٩٧٧٨	٠,٩٤٥١	٠,٩٨٨٣
D -W.	١,٤٥	٢,٣٥	٢,١	١,٥٤
F-Test	٦١	١٢١	٤٧	١٤٨

(*) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٥ بالمئة.
(**) ذو معنوية بدرجة ثقة ٩٩ بالمئة.

أسعار النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، يساهم القطاع النفطي بثلثيها، والباقي من القطاع الخاص[٤٣]. ولكن ظل الاستثمار يشكل ١١,١ بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي حتى ارتفع إلى ٢٥,٤ بالمئة خلال النصف الثاني من السبعينيات. ولكن هذه النسبة تدهورت بشكل كبير خلال الثمانينيات إلى أكثر قليلاً من ٩ بالمئة. وفاقت معدلات نمو الإنفاق العسكري في النصف الأول من السبعينيات، معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت والاستهلاك الخاص. ولكن بعد توقيع اتفاقية الحدود مع العراق عام ١٩٧٥، تراجعت معدلات نمو الإنفاق العسكري بدرجة ملحوظة.

(٤٣) Rodney Wilson, *Trade and Investment in the Middle East* (London: Macmillan; New York: Holmes and Meier, 1977), p. 61.

جدول رقم (٦ - ١٢)

مؤشرات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الجوار، ١٩٧٠ - ١٩٩٠

	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
ايران				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١١,١	٢٥,٤	٩,٥	٩,٣
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	٢٦,٦	٣٧,٧	٢٧	٥٠,٥
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٧,٢	٢٧,١	٥,٥	٣,٣
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٩,٦	٤٢,٩	٨,٣	٠,٧
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٣٤,٢	٢٣,٧	١٦,٥	٦
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٨,٥	٢٠,٩	١٨,٣	٢٢
تركيا				
الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٢,٦	٢٢	٢٤,٧	٢٤,٦
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٥٠,٩	٦٩,٤	١٠٢,٤	٦٦,٧
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٣,٨	٤	١٢,٨	١٥,٢
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٤,٢	١٢,٤	٠,٤-	١٠
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٣,٩	٢٤,٣	٧,٤-	١٨,٣
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٢٦,٥	١٥,٦	٢,٥-	٢,٨
اسرائيل				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١٥,٦	٢٣,٣	١٩,٣	١٥,٤
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٢٢,٦	٥٣,٤	٤٧,٦	٤٠,١
الصادرات/ الناتج المحلي الاجمالي (بالمئة)	١٥,٨	٢٢,٥	١٩	٢٠,٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	١٤,٩	١٧,١	١٠,٢	٦
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٢٥	١٨,٣	٧,٩	٧,٨
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٣٧,٥	٢٨,٩	٩,٤	١٧,٧
اثيوبيا				
الاستثمار/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١١,٧	٩,٥	١٢,٧	١٤,١
الاستهلاك الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٧٩,٩	٨٤,١	٩٠,٣	٨٠,٨
الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٨,٦	١٠,٢	١٠,٣	٧,٩
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (متوسط سنوي)	٩,٩	٣,٦	٨,٧	٦,٢
معدل نمو الاستثمار (متوسط سنوي)	٦,٩	٥,٧	١٣,١	٧,٨
معدل نمو الاستهلاك الخاص (متوسط سنوي)	٩,٩	٩,٢	٤	٢,٦

المصادر: الجدول من حساب الكاتب ـ وقد تمّ الاعتماد على المصادر الآتية:

International Monetary Fund (IMF): *Government Finance Statistics,* various issues, and *International Financial Statistics,* various issues.

الثاني، هو أن القطاع النفطي قد ساهم بنسبة عالية نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، إلّا أنها نسبة أقل بكثير من مثيلاتها في البلدان الخليجية الأخرى. فحصة القطاع النفطي كانت أقل من ٢٠ بالمئة قبل الارتفاع الأول في أسعار النفط، وارتفعت بشكل مؤقت إلى ٥٠,٦ بالمئة في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، ولكنها عاودت الانخفاض من جديد في النصف الثاني من السبعينيات إلى حوالى ٣٥ بالمئة(٤٤). ولا يمكن الركون إلى نسب المساهمة خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، بسبب أحداث الثورة الشعبية التي امتدت إلى عمّال النفط الايرانيين، وأدّت إلى توقّف شبه كامل في انتاج النفط الخام الايراني. إلّا أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، في الثمانينيات، انخفضت بدرجة حادّة إلى ١٤,٧ بالمئة عام ١٩٨٢ وإلى ٧,٥ بالمئة عام ١٩٨٤، وإلى حوالى ٤ بالمئة عام ١٩٨٦. والعوامل التي ساهمت في انخفاض هذه النسبة، هي انخفاض الانتاج الايراني من النفط من ٥,٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٨ إلى ١,٣ مليون ب/ي عام ١٩٨١، وحوالى مليوني برميل يومياً في النصف الأول من الثمانينيات، وحوالى ٢,٥ ـ ٣ مليون برميل يومياً في النصف الثاني من الثمانينيات، وكذلك انخفاض أسعار النفط وخاصة منذ عام ١٩٨٦. إلّا أن العامل الأكثر أهمية، كما يبدو، هو تصميم ايران التقليل من اعتمادها على النفط، والحدّ من الاستيراد، وزيادة الانتاج المحلي من السلع الزراعية والصناعية. وقد ظهر هذا النجاح في معدلات النمو الاقتصادي التي استطاعت ايران تحقيقها، خاصة في النصف الثاني من الثمانينيات (متوسط معدل نمو ١٠ بالمئة سنوياً). ويؤكد هذه الملاحظات، النتائج التي توصّلت إليها دراسة د. عباس النصراوي، التي تشير إلى أن ثمة تفسيراً آخر لمرونة الاقتصاد الايراني، يكمن في القرارات السياسية المبكّرة بالحدّ من الاعتماد على قطاع النفط، والحدّ أيضاً من الاستيراد بشكل عام، وخصوصاً السلع الاستهلاكية غير الضرورية؛ وأن الاقتصاد الايراني نجح أيضاً في استئناف نموه التصاعدي، بمعدلات ملحوظة، فور استيعاب الصدمات الأولى للثورة، وأزمة الرهائن، والحرب، وهو ما تحقق دون مساعدة مالية من بلدان أخرى، دون أن تزيد ديونه الخارجية بلا مبرر(٤٥).

الثالث، هو كبر حجم الريف نسبياً مقارنة بالمناطق الحضرية. لم تكن خطة الشاه تتضمن اهمالاً متعمداً للقطاع الزراعي فقط، وإنما جاءت لإخواء المناطق الريفية عن طريق استيعاب أبنائها في البيروقراطية المدنية والمؤسسة العسكرية. وفي عام ١٩٧٢ كان الشاه يتنبأ بأنه بحلول عام ١٩٨٠ لن يبقى في ايران سوى ٣٠٠ ألف مزارع. ولذا، فإن نسبة الاستهلاك والاستثمار الحكوميين كانت تشكل ٤٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السبعينيات. والإنفاق العسكري الذي بلغ متوسطه ١٠ مليارات دولار سنوياً، في النصف الثاني من السبعينيات، كان يشكل حوالى ١٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وثلث اجمالي الانفاق العام. ويقدّر أن ربع القوى العاملة في غير قطاع الزراعة كان يتلقّى أجوره من

---

(٤٤) Homa Katouzian, *The Political Economy of Modern Iran, 1926-1976* (London: Macmillan, 1981), p. 257.

(٤٥) النصراوي، «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية ـ الايرانية،» ص ٢٥.

الحكومة[٤٦]. وقد ساهمت هذه السياسات في خلق موجات عالية من التضخم، ١١,٧ بالمئة عام ١٩٧٥، و١٦,٣ بالمئة عام ١٩٧٦، و٢٧,٧ بالمئة عام ١٩٧٨، وفي التفاوت الحادّ في توزيع الدخل الناجم عن انتعاش القطاع الخاص والتركيز المتعمد على المناطق الحضرية وإهمال الريف وتوسّع المؤسسة العسكرية. وهذه كانت بذور الثورة الشعبية على الشاه.

ويمكن القول إن هناك عوامل اضافية قد فاقمت من الآثار العكسية للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي. ويأتي في مقدمة هذه العوامل أعباء الحرب مع العراق، التي نجم عنها تدمير المنشآت النفطية والعديد من المنشآت الاقتصادية الأخرى، والتهجير الداخلي للسكان بعيداً عن مناطق الحرب. وبالرغم من أنه لا توجد احصاءات رسمية عن مقدار هذه التكاليف، إلاّ أن الأسس التي اعتمد عليها د. عباس النصراوي في تقدير هذه التكاليف خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، والتي توصل من خلالها إلى مبلغ ٢٢٠ مليار دولار، تقود إلى الاعتقاد بأن تكاليف الحرب للجانب الإيراني حتى عام ١٩٨٨ ربما بلغت ٢٨٠ ـ ٣٠٠ مليار دولار[٤٧]. ومن تلك العوامل أيضاً طبيعة الاستثمارات الصناعية في ايران. فقد اعتمدت ايران، في تنويع مصادر الدخل، على خطة تقوم على إنشاء صناعات كثيفة رأس المال، مما أدّى إلى ارتفاع فاتورة الواردات. كما ولّد استمرار استيراد الأسلحة العسكرية منافسة على العملات الصعبة، وهذا بدوره أثّر في ميزان المدفوعات. ويبدو أن هذه الآثار قد تضاعفت في مطلع الثمانينيات بسبب تدهور عائدات النفط وتجميد الودائع الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية والمصارف الأمريكية في الخارج.

ب ـ تركيا: الخاصة الرئيسية في التجربة التركية هي الدور الرئيسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية المحلية. وفي المناسبات التي كانت تفشل فيها الأحزاب السياسية، منفردة أو بالائتلاف في إدارة البلاد أو حل المشاكل الاقتصادية، كان الجيش يجد نفسه في قمة السلطة السياسية. وقد عزّز من دور الجيش في تركيا عضويتها في حلف شمال الأطلسي، والدور الهام الذي ينبغي لتركيا أن تلعبه كجار لصيق بالاتحاد السوفياتي، يتحكم في عدد من المضائق الاستراتيجية في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. إلاّ أن للعديد من القادة السياسيين الأتراك طموحاً يصبو نحو عضوية كاملة في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، ولاحقاً في السوق الأوروبية المشتركة. ومنذ مطلع السبعينيات كانت هناك محاولات لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي في تركيا، بحيث يكون متفقاً مع اقتصادات السوق، ومعتمداً بدرجة أقل على مؤسسات القطاع العام. وقد أصبحت هذه الاصلاحات أكثر الحاحاً في نهاية السبعينيات بعد ارتفاع أسعار النفط وإغلاق أوروبا أبوابها أمام الهجرة التركية[٤٨].

---

(٤٦) Richards and Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, Economic Development*, p. 207.

(٤٧) النصراوي، المصدر نفسه، ص ٢٧. ويقدّر عدد السكان المهجرين بحوالى مليوني نسمة.

(٤٨) «Turkey,» *MEED*, special report (12 July 1986), p. 30.

ويُظهر التقدير الاحصائي لمعادلة الانحدار المتعدد لتركيا أن لكل من الاستثمار والإنفاق العام المدني، آثاراً ايجابية قوية في النمو الاقتصادي. وبالمقابل، فإن الإنفاق العسكري، كان معيقاً لنمو الناتج المحلي الاجمالي. وبالرغم من المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، إلاّ أنه يبدو أن هذه المساعدات كانت أقل من احتياجات تركيا، فضلاً عن القيود التي تصاحبها دائماً. فلتركيا خلافات حادة تحوّلت، في بعض الأوقات، إلى مناوشات مع اليونان، فضلاً عن تورط تركيا في الأزمة القبرصية. والمساعدات الأمريكية كانت تشترط دائماً انخراطاً أقل من قبل تركيا في الشؤون القبرصية، عدا عن قرار الكونغرس الأمريكي بالمحافظة على المساعدات العسكرية لتركيا واليونان بنسبة ١٠:٧، والذي كان يجد دائماً معارضة من الحكومة التركية. والعامل الآخر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري التركي، هو اعتقاد المؤسسة العسكرية فيها، أن تركيا بحاجة إلى مليار دولار سنوياً لتجديد أسلحتها التي هي من مخلّفات الحرب الكورية. وقد أدت زيادة الواردات من الأسلحة إلى ارتفاع قيمة المديونية العسكرية التركية للولايات المتحدة إلى ٦,٣ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٥[٤٩].

ويبدو أن سعي الحكومة التركية إلى الاصلاحات الاقتصادية في السبعينيات، قد تضمّن زيادة كبيرة في الإنفاق العام، وزيادة في معدلات التكوين الرأسمالي الإجمالي، ودوراً أكبر للقطاع الخاص. إلاّ أن ذلك نتج منه معدلات عالية للتضخم بلغت ذروتها في النصف الثاني من السبعينيات (٤٥,٣ بالمئة عام ١٩٧٨، و٥٨,٧ بالمئة عام ١٩٧٩، و١١٠ بالمئة عام ١٩٨٠)، وأزمة في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع قيمة فاتورة الواردات النفطية، وانخفاض قيمة الصادرات الزراعية بسبب أسعار الصرف العالية لليرة التركية[٥٠]. وقد أدى ذلك إلى اضطراب اجتماعي وعنف سياسي انتهى بتدخل الجيش عام ١٩٨٠.

والحكومة المدنية التي أعقبت تدخل الجيش، والتي جاءت بأوزال كرئيس للوزراء عام ١٩٨٣، بدأت باتباع سياسة اصلاح اقتصادي، وفق وصفة المدرسة النقدية (Monetarism). وكان ذلك يتضمن تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أو إلغاء الدعم عن السلع والخدمات، واتباع سياسة نمو اقتصادي يقوده ارتفاع الصادرات، وكذلك المحافظة على أسعار الفائدة بمعدلات أعلى من معدلات التضخم. وبالرغم من النجاح الجزئي للحكومة التركية في هذه السياسات، إلاّ أن معدلات التضخم بقيت مرتفعة بالمقاييس الإقليمية، عدا عن أن ارتفاع أسعار الفائدة قد أضرّ بالاستثمارات الخاصة. إلاّ أنه ينبغي تذكّر أن هذه الاصلاحات الاقتصادية، في مطلع الثمانينيات، تزامنت مع ارتفاع آخر في أسعار النفط، وميل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتّخاذ اجراءات حمائية. وانخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات، بالرغم من آثاره الايجابية في الميزان التجاري التركي، إلاّ أنه كانت له آثار سلبية تمثّلت في هبوط قيمة الصادرات التركية إلى

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٥٠) Richards and Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class, Economic Development,* p. 161.

الدول النفطية، وبالذات بلدان الخليج العربي وليبيا[٥١]. وعموماً، فإن تركيا، في مطلع الثمانينيات، شهدت أزمة اقتصادية حادة، تمثلت في معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض حجم الاستثمارات الخاصة نتيجة عدم الاستقرار السياسي وحالة عدم التيقن؛ وانخفاض معدلات نمو الاستهلاك الخاص، نتيجة معدلات التضخم العالية. بالمقابل فإن الإنفاق العسكري، كان يزداد بمعدلات نمو بالقيم الحقيقية بلغت ٢ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات، و٧ بالمئة في النصف الثاني منه. وبالرغم من بقاء العبء العسكري ثابتاً تقريباً خلال هذه الفترة، إلاّ أن حصة الإنفاق العسكري من جملة الإنفاق العام ازدادت في مطلع الثمانينيات إلى حوالى ٢١ بالمئة مقارنة بـ ١٤,٧ بالمئة عام ١٩٧٩.

والأثر السلبي للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي في تركيا، يمكن ارجاعه إلى سبب آخر هو، تأثيره العكسي في ميزان المدفوعات وعجز الميزانية. وكما سلف، فإن خطة الإصلاح الاقتصادي التركية، تضمنت تشجيع الصادرات من أجل حفز النمو الاقتصادي. والصادرات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، زادت ثلاث مرات منذ عام ١٩٨٠، وبلغت ١٢,٨ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات، و١٥,٢ بالمئة في النصف الثاني منه. ولكن يبدو، أن هذه الصادرات قد فشلت في خلق النمو الاقتصادي المرجو منها، وذلك لأن معدلات النمو، في مطلع الثمانينيات، كانت أقل من مثيلاتها في الفترات السابقة[٥٢]. إلاّ أن قيمة الصادرات لم تغطِّ قيمة الواردات التي كانت في ارتفاع مستمر، ومن ضمنها بالطبع واردات السلاح. يضاف إلى ذلك أن ديون تركيا بقيت مرتفعة، تربو على ٢٦ مليار دولار. وتستهلك خدمة الدين حوالى ثلث قيمة الصادرات. والعامل الآخر؛ عجز الميزانية، هو الآخر ساهم في المشاكل الاقتصادية في تركيا. فارتفاع الإنفاق العسكري، وارتفاع خدمة الديون، ودعم الصادرات والتحويلات المالية للسلطات المحلية، وضعف عائدات الضرائب، جميعها أسهمت في تفاقم عجز الميزانية التركية التي بلغت ٥ بالمئة عام ١٩٨٠ نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت قليلاً في السنوات التالية إلاّ أنها عادت إلى الارتفاع من جديد عام ١٩٨٤ إلى ٤,٩ بالمئة. والعجز في الميزانية كان يتم تمويله بالاقتراض من الخارج وبإصدار النقود مما ضاعف من موجات التضخم المحلي. فقد كانت معدلات التضخم عام ١٩٨٦ ٣٠ بالمئة، ثم ارتفعت عام ١٩٨٧ إلى ٥٥ بالمئة، ثم إلى ٧٥ بالمئة عام ١٩٨٨[٥٣]. والارتفاع الحاد في الأسعار أدى إلى تدهور في معدلات الأداء الاقتصادي بالقيم الحقيقية.

ج - في اسرائيل يشير التقدير الاحصائي في جدول رقم (٦ - ١١) أيضاً، إلى وجود علاقة قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين الاستثمار والاستهلاك الخاص في اسرائيل خلال فترة الدراسة. وإذا ما أخذت حرب ١٩٦٧ بعين الاعتبار، فإن اسرائيل تكون قد

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.
(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

خاضت ثلاث حروب رئيسية خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى عشرات النزاعات المحدودة. وكان لكل من تلك الحروب الأثر الواضح في الاقتصاد الاسرائيلي. وأهمية حرب ١٩٦٧ تكمن في أنها مكّنت اسرائيل من ضم مؤقت للأراضي العربية المحتلة، مع ما فيها من موارد بشرية ومادية، وما توفره من سوق للسلع الاسرائيلية. وفجأة زاد عدد سكان المناطق التي تحتلها اسرائيل بمقدار ٣٦ بالمئة عام ١٩٦٧ مقارنة بالسنة التي قبلها. وقد وفّر هؤلاء طاقة استهلاكية للسلع الاسرائيلية، وكذلك يداً عاملة رخيصة نسبياً. ويبدو أن الحرب قد زادت من جو الثقة في اسرائيل بزوال المخاطر الخارجية، وهذا بدوره ساعد على تدفق رأس المال من الخارج، وزيادة الاستثمارات[٥٤].

وفي الفترة الفاصلة بين الحربين ١٩٦٧ و١٩٧٣، فإن معدل نمو الإنفاق الدفاعي، بالقيم الحقيقية، ارتفع إلى ٢٠ بالمئة سنوياً، أي ضعف معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فقد تمّت المحافظة على معدلات الاستثمار عند مستويات عالية. وقد كان ذلك ممكناً من خلال نمو واردات رأس المال. إلاّ أن هناك عاملاً آخر هو الارتفاع غير الاعتيادي في مستويات الادخار الخاص. فقد ارتفع الادخار الخاص، كنسبة من الدخل الخاص المتاح، من ١٦ ـ ١٨ بالمئة قبل حرب ١٩٦٧، إلى ذروته ٣٢ ـ ٣٤ بالمئة في الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣. وقد مكّن ذلك من تحويل الموارد غير المستخدمة في الاستهلاك الخاص إلى احتياجات الدفاع. وخلال الفترات اللاحقة فإن الاستهلاك الخاص قد نما بمعدلات أسرع من معدلات نمو الناتج القومي، وهذا بدوره أثّر في معدلات الاستثمار. وخلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ فإن المبادلة بين حجم أكبر من الإنفاق العسكري وتدهور معدلات الاستثمار قد بدت واضحة للعيان[٥٥].

وفي مطلع الثمانينيات سيطر على اسرائيل الارتفاع الثاني لأسعار النفط، وارتفاع فاتورة الاستيراد من موارد الطاقة، ومعدلات تضخم عالية بلغت عام ١٩٨٠، ١٣١ بالمئة. وقد تضاعفت معدلات التضخم هذا، بعد الغزو الاسرائيلي للبنان، وارتفاع معدلات الإنفاق العام بنسب عالية. وبلغت معدلات التضخم عامي ١٩٨٤و١٩٨٥، ٣٧٤ بالمئة و٣٠٥ بالمئة بالتتابع. والاحصاءات لفترة الثمانينيات، تظهر اتجاهات عامة عدة: انخفاض في حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مماثل في حصة الإنفاق العسكري، على الأقل، في النصف الأول من الثمانينيات، كذلك انخفاض معدلات الاستثمار إلى مستويات أقل من نصف تلك التي كانت سائدة في السبعينيات.

وما يستحق الانتباه، في هذا المجال، هو أن العبء العسكري، بالرغم من أثره العكسي في النمو الاقتصادي الذي تؤكده الإشارة السالبة لمعامل الانحدار، إلاّ أنه لم يحرز

---

(٥٤) حسين أبو النمل، الاقتصاد الاسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٥٥) E. Sheffer, «The Economic Burden of the Arms Race Between the Confrontation States and Israel,» in: Zvi Lanir, ed., *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics* (New York: Praeger, 1985), pp. 144-145.

ثقة عالية بأي درجة معنوية. وقد تمّت تجربة هياكل عدة لعامل تباطؤ الزمن (Time Lag) ولكن دون نجاح يذكر. وربما كان تفسير ذلك أن المعونات الاقتصادية والعسكرية، التي تتلقاها اسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساسي، ومن الدول الأخرى تخفّف الآثار العكسية للإنفاق الدفاعي الاسرائيلي.

د ـ اثيوبيا، هي الأخرى، عانت عبئاً عسكرياً ثقيلاً. وخلال سنوات السبعينيات فاقمت معدلات نمو الإنفاق العسكري كلاً من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نمو التكوين الرأسمالي الثابت، ومعدلات نمو الاستهلاك الخاص. ويبدو أن الانفاق العسكري قد أثّر في الاستثمار بدرجة أكبر من تأثيره في الاستهلاك الخاص. فنسبة هذا الأخير إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٧٩,٩ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات إلى ٨٤,١ بالمئة في النصف الثاني منه، ثم إلى ٩٠,٣ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات. وبالمقابل فإن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت في النصف الثاني من السبعينيات مقارنة بالنصف الأول منه، ٩,٥ بالمئة مقارنة بـ ١١,٧ بالمئة. وانخفاض معدلات الاستهلاك الخاص في الثمانينيات قد يعكس آثار التوسع في تطبيق التجربة الاشتراكية بالدرجة ذاتها التي تعكس فيها زيادة الإنفاق العسكري نتيجة ارتفاع حدّة الصراع المسلّح في اقليم اريتريا. وبالرغم من المصاعب الاقتصادية العديدة وموجات المجاعة والجفاف التي أصابت اثيوبيا، فإنها قد حافظت على معدلات عالية من النمو في الإنفاق العسكري في النصف الثاني من الثمانينيات، ١٥ بالمئة سنوياً، وهي معدلات تفوق مثيلاتها في جميع البلدان العربية، ما عدا سوريا والسودان خلال الفترة نفسها.

والتقدير الإحصائي يُظهر أن التكوين الرأسمالي الثابت والاستهلاك الخاص أثرا بدرجة قوية وموجبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان تأثير الإنفاق العسكري سلبياً، وإن كان بدرجات أقل من الثقة.

رابعاً: العبء العسكري والنمو: القواسم المشتركة بين البلدان العربية

من المجدي إلقاء نظرة فاحصة على الآليات المشتركة التي أثر، من خلالها، الإنفاق العسكري سلباً في النمو في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي. يمكن القول إن هناك ثلاثة آثار رئيسية للإنفاق العسكري في الأداء الاقتصادي لأية دولة.

الأول: الأثر الانكماشي للإنفاق العسكري. فعلى العكس من محاججة بيونيت (E. Benoit)، فإن وجود الإنفاق العسكري غالباً ما يؤدي إلى مزاحمة (Crowding out) كل من نشاط القطاع الخاص والأوجه الأخرى للإنفاق العام. وللمزاحمة أو الأثر الطردي للإنفاق العام أوجه متعددة سنكتفي بإبراز أهمها.

النشاط الاقتصادي الحكومي، ومنه الإنفاق العسكري، يتم تمويله من خلال ثلاث وسائل أساسية هي: (١) الضرائب؛ (٢) الاقتراض أو الدين العام؛ (٣) اصدار النقود.

وزيادة الإنفاق العسكري تتطلب، لا محالة، زيادة الدخل المتولد من أي من المصادر الثلاثة المذكورة. وينبغي، تبعاً لذلك، مواجهة الآثار المحتملة والمترتبة على أي من السياسات التي ستتخذ. فلو تمّ التمويل عن طريق الضرائب، فإن هذه ستؤخذ إما من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص، أو من الدخول الشخصية، كالأجور والمرتبات. وإذا تمّ تمويل الإنفاق العسكري، من خلال زيادة الضرائب على معدلات الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن الأخير قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار. بالمقابل، قد يطالب العمال بزيادة في الأجور توازي مقدار الزيادة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات (معدلات التضخم)، الأمر الذي من شأنه، تقليل هامش الربح لدى المؤسسات الخاصة. والنتيجة نفسها ستحدث إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام، ستموّل من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات. والمحصلة الأخيرة أن زيادة الضرائب، ستؤدي إلى تخفيض معدلات الأرباح التي يستخدمها رجال الأعمال، عادةً لتمويل استثماراتهم الجديدة. أي أن انخفاض الأرباح سيؤدي، لا محالة، إلى انخفاض في معدلات الاستثمار. وانخفاض معدلات الاستثمار يؤدي إلى تدهور معدلات نمو الانتاجية، ومن ثم، فإن التقدم التقاني (التكنولوجي) أو الاستثمار في المعدات والآلات الحديثة، سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة بدلاً من زيادة معدلات الانتاج. وزيادة معدلات الأجور التي يكون سببها ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى زيادة تكلفة قوة العمل، بينما يؤدي لجوء المؤسسات الخاصة إلى الاقتراض، نتيجة انخفاض الأرباح إلى زيادة تكلفة رأس المال[٥٦].

تمويل الإنفاق العسكري عن طريق الاقتراض العام أو عجز الميزانية (إصدار النقود)، له هو الآخر آثار عميقة في الاقتصاد. فتمويل عجز الميزانية عن طريق إصدار النقود، يتضمن في بعض جوانبه ضرائب خفية تتمثّل في ارتفاع معدلات التضخم. أما التمويل من خلال الدين العام، فمن المرجح أن له آثاراً طردية أو تزاحمية. فالأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد، كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار، أو بناء المنازل، أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه حفز الانتاج. وهكذا، فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تمّ امتصاصه في القنوات الحكومية، مما قد يكون له آثار انكماشية. ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام فإن السلطات العامة قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة. والنتائج المحتملة لذلك هي انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد.

وخلاصة القول إنه، عند مستوى معين من الناتج القومي، فإن أية زيادة في الإنفاق العسكري يجب أن تكون على حساب الاستهلاك الخاص والاستثمارات. وفي المدى القصير،

---

(٥٦) R. Bacon and W. Eltis, «How Growth in Public Expenditure has Contributed to Britains Difficulties,» in: IEA, *The Dilemmas of Government Expenditure* (London: 1976), pp. 17-18.

يمكن أن يتم ذلك على حساب اختلال ميزان المدفوعات أو السحب من المخزون. وهذه الحقيقة تكون أكثر وضوحاً في الحالات التي لا يوفر فيها القطاع العسكري أية مساهمة للقطاع المدني.

الثاني: **الأثر التضخمي**. الإنفاق العسكري بطبيعته تضخمي، لأنه يولّد دخولاً وقوة شرائية لدى الأفراد دون أن يساهم في خلق سلع وخدمات اضافية. وخلق طلب فعّال دون زيادة موازية في الناتج أو الطاقة الانتاجية، لمقابلة متطلبات الاستهلاك المستقبلي، من شأنه خلق ضغوط متزايدة على الأسعار. ويعتمد هذا بدرجة أساسية على طريقة تمويل الإنفاق العسكري(٥٧).

وينبغي الإقرار بأن الإنفاق العسكري ليس هو السبب الوحيد للتضخم، وإن كان يعتبر أحد العوامل الرئيسية. ويمكن تحديد القنوات التي يساهم بها الإنفاق العسكري في زيادة معدلات التضخم بالآتي:

١ ـ الإنفاق المحلي؛ أي مكونات الإنفاق العسكري التي لا تخصص لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج. وهذه تشتمل على الأجور والمرتبات، والإنفاق على إنشاء البنى التحتية، مثل المطارات العسكرية والقواعد والموانىء . . . الخ. يضاف إلى ذلك شراء المعدات والمستلزمات للقطاع العسكري من السوق المحلي، كالملابس والتموين.

٢ ـ الإنفاق العسكري قد يخلق ضغوطاً تصاعدية على الأجور والتكاليف الأخرى التي تساهم بدورها في تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation).

٣ ـ الواردات العسكرية قد تؤدي إلى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات، وهذا، قد ينعكس على معدلات الأداء للعملة المحلية. وفي حالة تزايد العجز، فإن السلطات الاقتصادية، قد تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة (Devaluation) مما يرفع أسعار السلع المستوردة، وهذه تساهم في رفع معدلات التضخم.

والتأثير السلبي للتضخم في معدلات الأداء الاقتصادي قضية تحتاج إلى القليل من التدعيم والتدليل، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى بعض جوانبها: التضخم قد يكون سبباً في انخفاض معدل الادخار للدخل، وهذا بدوره يعيق توظيف الموارد. ويمكن أن يتحقق ذلك من طرق عدة، منها: بروز ظاهرة خداع النقود (Money illusion) حيث إن زيادة الدخل النقدي (الإسمي) بسبب ارتفاع الأسعار قد تؤدي إلى ارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي بالقيمة الحقيقية؛ ومنها، إذا كانت معدلات التضخم الحالية تساهم في توقعات مستقبلية بمعدلات أعلى للتضخم، فهذا قد يدفع الناس إلى اتخاذ قرار بالاستهلاك الحالي وليس المستقبلي، ومن

---

(٥٧) حول الآثار التضخمية للإنفاق العسكري، انظر:

H. Starr [et al.], «The Relationship Between Defense Spending and Inflation,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 28, no. 1 (March 1984), and Seymour Melman, «Inflation and Unemployment as Products of War Economy,» *Bulletin of Peace Proposals,* vol. 9, no. 4 (1979).

ثم تنخفض معدلات الادخار. وينطبق هذا بشكل خاص على السلع المعمرة؛ ومنها أيضاً، أن الميل إلى الادخار يرتبط، ارتباطاً موجباً، بمعدلات العائد (أسعار الفائدة) بالقيم الحقيقية. لذا، فإن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية لمعدلات الفائدة، وهذا يؤدي بالتالي إلى انخفاض معدلات الادخار(٥٨).

الثالث: أثر الإنفاق العسكري في كل من الاستثمار والادخار. ويلاحظ في حالة جميع البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي أن الزيادة في الإنفاق العسكري كانت مرتبطة بانخفاض نصيب كل من الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي.

---

(٥٨) Saadet Deger, *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects* (London; Boston, Mass.: Routledge and Kegan Paul, 1986), p. 98.

الفصل السابع

قياس عبء التسلح : التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري

(تكلفة الفرصة البديلة)

مقدمـة

تحظى الآثار الاجتماعية للإنفاق العسكري باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين ومتخذي القرار على حد سواء. وقد شغل علماء الاجتماع من قبل بالتكلفة الاجتماعية لظاهرة الحروب؛ القتل وإحداث العاهات المزمنة للأفراد، وتدمير اقتصادات الدول المتحاربة، وتعطيل البنى التحتية لديها؛ الخلل الاجتماعي الناجم عن حركات الهجرة الداخلية أو الخارجية، أو اختلال التركيب النوعي للسكان. إلا أن الانفاق الدفاعي، حتى في الحالات التي لا تنشب فيها حروب، له تكاليف اجتماعية باهظة تتمثل أساساً في وجه الإنفاق الاجتماعي التي تمّ التضحية بها من أجل الاستمرار في توسيع المؤسسة العسكرية.

وللتكلفة الاجتماعية جانبان على الأقل يستوجبان العناية: **الأول**، هو أن استخدام أي موارد في وجهٍ من الوجوه، له تكلفة غير منظورة تتمثل في تكلفة الفرصة البديلة (Opportun- ity Cost) أي مقدار المصالح التي تمّ التضحية بها في سبيل تحقيق ذلك الاستخدام. **والثاني** هو أنه في ظل ندرة الموارد المالية، فإن قدراً ما من الإحلال بين الاستخدامات المختلفة يصبح أمراً لا مناص منه. والاعتقاد السائد هو أن الإنفاق العسكري يعتبر منافساً قوياً لأوجه الإنفاق العام الأخرى التنموية والاجتماعية؛ الإنفاق التعليمي، الإنفاق الصحي، ومخصصات الضمان والتأمينات الاجتماعية.

والقلق من الآثار الاجتماعية السلبية للإنفاق العسكري عبّر عنه دولياً في التقرير ذائع الصيت عن نزع السلاح والأمن، الذي قام بإعداده كل من برانت، وبالم وثرورسون، المعروف باسم (Palme Report)[1]. وقد عبر التقرير عن الزيادة في الحرمان الإنساني في

(١) Report of the Independent Commission on Disarmament and Security Issues (Palme Report), *Common Security: A Programme for Disarmament* (London: Pan, 1982).

العديد من الدول النامية. والنابع من استخدام العائدات الحكومية في الأوجه العسكرية، وليس التعليم أو الصحة. ويشير التقرير إلى أن الإنفاق الدفاعي قد يعرض التنمية الاقتصادية للخطر، ومن ثم يهزّ أسس الأمن الدائم(٢).

وغالباً ما يعبّر عن العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي أو التنموي بتكلفة الفرصة البديلة. وهذه عادة تعبّر عن العلاقة بين الندرة والاختيار. والاختيار يتضمن الرفض، كما يتضمن انتقاء البدائل. وتكلفة الفرصة البديلة هي القيمة التي تمّ التضحية بها من أجل ضمان الحصول على بديل معين، أو هي القيمة التي أعطيت لأعلى البدائل المرفوضة أو المتاحة. وهذا التعريف ينبغي ألاّ يعني أن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة ينطبق على الأوضاع التي يكون فيها الإحلال كاملاً، بل ينطبق أيضاً على الحالات التي يتمّ فيها تخصيص الموارد على أساس الترتيب التفضيلي التنازلي، مثل عملية تخصيص موارد الميزانية لأوجه الإنفاق المختلفة؛ والمثال التقليدي لتكلفة الفرصة البديلة في حالة ميزانية الحكومة هي اشكالية «السلاح في مقابل الخبز». وهذه الإشكالية تصوّر الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي على أنهما يتصلان بعلاقة ارتباط عكسية. وعندما يزداد الإنفاق الدفاعي فإن العوائد من الاختيارات الاجتماعية البديلة ستعاني بالمقدار نفسه. وهذه المعاناة قد تأخذ شكل الانخفاض المطلق في المخططات أو تباطؤ معدلات النمو مقارنة بأوجه الاستخدام الأخرى(٣).

وهذا الفصل سيعنى باختيار العلاقة بين الإنفاق العسكري من جهة، وكل من الإنفاق الاجتماعي (التعليمي والصحي) والإنفاق التنموي أو الرأسمالي من جهة ثانية.

أولاً: الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي: بعض الاعتبارات المنهجية

هناك عدد من الاعتبارات النظرية والمنهجية التي تنطوي عليها محاولة قياس التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري يحسن فحصها. والإشكالية الرئيسية هي صعوبة قياس تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري. وهذه الصعوبة ناجمة عن عدم القدرة على تقدير قيم حقيقية ودقيقة للخدمة التي يوفرها القطاع العسكري، وخاصة في أوقات السلم. ولتقدير خدمة الدفاع في أوقات السلم يمكن اللجوء إلى قياس قيمة الردع، وأحد الطرق المقترحة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) حول مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، انظر:

J.M. Buchanan, «Opportunity Cost,» in: J. Eatwell, M. Milgate and P. Newman, eds., *The New Palgrave* (London: Macmillan, 1991), pp. 520-526, and D. Dabelko and J. McCormick, «Opportunity Costs of Defense: Some Cross-National Evidence,» *Journal of Peace Research*, vol. 14, no. 2 (1977), pp. 145-146.

لذلك هي حساب احتمالات (Probability) عدم وقوع عدوان من قبل الغير بسبب وجود جيش قوي. وإذا ما أمكن احتساب قيمة مادية لكل درجة، احتمالات متوقعة، فإن متخذي القرار يمكنهم بعد ذلك تحديد درجة الاحتمالات لعدم العدوان التي يرغب المجتمع بتحقيقها(٤).

وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في المجتمعات التي لا تحظى بموارد مالية وفيرة ولا تتلقى دعماً عسكرياً خارجياً، وعليها لذلك أن تسعى إلى تمويل إنفاقها العسكري من الضرائب أو وسائل التمويل المحلية الأخرى. وفي هذه الحالة يمارس دافعو الضرائب ـ بدرجات مختلفة تعتمد على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد ـ ضغوطاً لتحديد مستويات الإنفاق العسكري. وأنماط الإنفاق العام متضمناً الإنفاق العسكري، خاصة في المجتمعات التي يسود فيها النظام البرلماني التمثيلي، ينبغي أن تعكس تفضيلات الأفراد. وقد يبدو قرار الأغلبية حلاً مناسباً لهذه الاشكالية، إلا أن ذلك تكتنفه العديد من الصعوبات العملية. فالدفاع يصنّف عادة ضمن «السلع العامة الصافية» (Pure Public good)، التي تتميز بعدم القدرة على إقصاء فرد أو جزء من المجتمع من منافعها حتى في حالة رفضه لدفع تكاليفها. فخدمة «الردع» التي توفرها المؤسسة العسكرية للمجتمع تشتمل على جميع الأفراد في المجتمع، بغض النظر عن درجة تفضيلاتهم أو مساهمتهم في تمويل الميزانية أو توجهاتهم نحو القطاع العسكري. وحتى الأفراد الذين سيكون بمقدورهم التعبير عن درجة تفضيلاتهم بشأن حجم الدفاع، سيواجهون بصعوبة غياب الإحصاءات والمعلومات عن هذا القطاع، الذي تعتبر السرّية فيه أحد العناصر الهامة لردع المعتدين. والسرّية تعزّز من الدفاع ولكنها في المقابل تحيط المؤسسة العسكرية بجدران منيعة من الغموض والمناعة ضد الرقابة. وهذا بالتالي يزيد من صعوبة قياس القيمة الحقيقية التي تقدمها.

وفي الدراسات الاقتصادية التطبيقية والمقارنة، يجري قياس تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري بتقدير التكاليف الاجتماعية التي تم التضحية بها في مقابل ذلك(٥). والتكاليف الاجتماعية تعرف عادة بمكوّنات الرفاه الاجتماعي (Social Welfare)، مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتمتد المقارنة أحياناً لتشتمل على مخصصات التنمية أو الإنفاق الرأسمالي من جملة الإنفاق العام أيضاً.

---

(٤) انظر في ذلك: Gavin Kennedy, *Defense Economics* (London: Duckworth; New York: St. Martin's Press, 1983), p. 47.

(٥) انظر على سبيل المثال: Saadet Deger, «Human Resources, Government Education Expenditure, and the Military Burden in Less-Developed Countries,» *Journal of Developing Areas,* vol. 20, no. 3 (October 1985), pp. 37-48; G. Harris, M. Kelly and Pranowo, «Trade-Offs Between Defense and Education / Health Expenditures in Developing Countries,» *Journal of Peace Research,* vol. 25, no. 2 (1988), pp. 165-177; P. Hess and B. Mullan, «The Military Burden and Public Education Expenditures in Contemporary Developing Nations: Is there a Trade-Off?» *Journal of Developing Areas,* vol. 22 (July 1988), pp. 497-514, and B.E. Apostolakis, «Warfare-Welfare Expenditure Substitutions in Latin America, 1953-87,» *Journal of Peace Research,* vol. 29, no. 1 (1992), pp. 85-98.

ودراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي، غالباً ما تجري في اطار إلقاء الضوء على نمط تخصيص الموارد المالية في الميزانية العامة للدولة. والمعيار الأساسي المستخدم هو مقارنة حصة الإنفاق العسكري وحصص كل من الإنفاق التعليمي والصحي من جملة الإنفاق العام. ولكن في العديد من الدول النامية، التي تسودها أنظمة الحكم المطلق، فإن أنماط الاختيار هذه تعكس بدرجة كبيرة رغبات متّخذي القرار، وليس التفضيل الاجتماعي الذي لا توجد وسيلة لإبرازه. وفي ما عدا الحالات التي يتأثّر بها تخصيص أوجه الإنفاق العام بمجموعات الضغط أو باحتمالات ردود الفعل الشعبية، فإن قياس التكلفة الاجتماعية عن طريق دراسة أنماط تخصيص الإنفاق العام تعتبر أقل تمثيلاً ودقّة لو تمّت الدراسة عن طريق حساب العبء الدفاعي والعبء التعليمي والصحي، أي قياس نسبة كل منهم إلى الناتج المحلي الاجمالي.

إلّا أن المشاكل المتعلقة بهذا المنهج الأخير، ربما كانت أخطر من مثيلاتها في المنهج الأول وأهم هذه المشاكل أن الإنفاق العام على كل من التعليم والصحة لا يمثّل سوى الاستهلاك العام منها، وهو بذلك يستبعد الاستهلاك الخاص. وعلى العكس من الدفاع، فإن كلاً من التعليم والصحة يعتبران من السلع العامة غير الصافية (Impure Public good)، التي يساهم القطاع الخاص بتوفيرها واستهلاكها بدرجات تختلف من مجتمع إلى آخر. وبينما تمثّل نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بدرجة كبيرة «العبء الدفاعي» الذي تتحمله أي دولة، فإن نسبة كل من الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي تميل إلى التقليل من حجم الاستهلاك الاجتماعي من كل من الخدمتين. وكلما ازدادت ثروة دولة ما فإن المخصصات التي يوجهها الأفراد للتعليم والصحة من جملة استهلاكهم الخاص تزداد. ويفاقم من هذه المشكلة غياب الإحصاءات الخاصة بقيمة مساهمة القطاع الخاص في هاتين الخدمتين، وكذلك غياب مسوح ميزانية الأسرة التي يمكن من خلالها معرفة حجم الإنفاق العائلي المخصص للتعليم والصحة. ولذا، فإن مقارنة الإنفاق العام بكل من الدفاع والجوانب الاجتماعية تعتبر أكثر انضباطاً، وإن كانت أقل تمثيلاً.

قضية أخرى تتصل بهذا الموضوع هي أن القطاع العسكري، كما يحاجج بعض الاقتصاديين، يساهم في تطوير رأس المال البشري، أي أن الإنفاق العسكري يحوي مكونات من المساهمة في الخدمات التعليمية والصحية. وفي ظل غياب الإحصاءات التفصيلية عن مكونات الإنفاق العسكري، فإنه يصعب قياس درجة مساهمته في الرفاه الاجتماعي. إلّا أن المحاجحة السابقة ينبغي أيضاً اخضاعها لبعض القيود. فينبغي التمييز بين حجم المؤسسة العسكرية (حجم الأفراد المنضوين في القوات المسلحة) وبين حجم الميزانية العسكرية، وإذا كانت دولة ما تعتمد مثلاً على جيش صغير وفعّال، فهي قد توجّه معظم الزيادة في انفاقها العسكري لاستيراد أحدث المعدات العسكرية، بينما تكون المخصصات المالية للإنفاق العسكري المحلي صغيرة نسبياً. وهنا فإن تأثير الإنفاق العسكري في حفز النشاط الاقتصادي

المحلي أو المساهمة في الخدمات التعليمية والصحية يكون محدوداً(٦).

القضية الأخرى هي المعايير المستخدمة لقياس التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري. وعموماً فسيتم اللجوء إلى ثلاثة معايير أساسية لإتمام عملية القياس: **المعيار الأول**، هو حساب نسبة كل من الإنفاق العسكري والتعليمي والصحي والتنموي كنسبة من الإنفاق العام، وتطور هذه النسب خلال الفترات الزمنية المعينة. وبينما يمكن استنباط بعض النتائج من التغيرات في التركيب النسبي للإنفاق العام، فإن التوزيع النسبي ذاته خلال فترة معينة قد لا يمكن اعطاؤه قيمة تفسيرية قوية بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول محل الدراسة. والميزة الأساسية لهذا المعيار هو سهولته ودلالاته المباشرة، إلّا أن ذلك بحد ذاته يشكّل وجهاً سلبياً أيضاً، حيث إنه معيار مغرق في البساطة، وربما يغفل التطورات الهامة التي أدّت إلى تغيير التوزيع النسبي مثل الحروب أو الثورات الداخلية أو قيام الحركات الانفصالية، أو وجود بعض الكوارث الطبيعية التي قد تحتم زيادة مخصصات الإنفاق الصحي مثلاً. ويمكن التخفيف من حدّة هذه الصعوبات بمحاولة توفير مناقشة تفصيلية للأسباب الكامنة وراء التطورات في نمط تخصيص الميزانية العامة.

المعيار الثاني، هو مقارنة نسبة التغير في مكوّنات الإنفاق الكلي إلى التغير في اجمالي الإنفاق العام، أي قياس مقدار الربح والخسارة لكل من القطاعات المعينة (الدفاع، التعليم، الصحة، التنمية) نتيجة التغير في حجم الإنفاق العام. والعلاقة التنافسية بين الإنفاق العسكري وكل من الإنفاق الاجتماعي والتنموي لا تظهر أثناء تخفيض الإنفاق العام فقط، وإنما تبرز حين زيادته أيضاً. وهنا ينبغي معرفة القطاعات التي حصلت على النصيب الأكبر من زيادة الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق العسكري أو المحافظة عليه عند مستويات عالية قد يمنع التوسّع في برامج التنمية الاجتماعية، (مراكز التعليم والتدريب والتأهيل ومراكز الرعاية الصحية والاجتماعية). وإذا كانت دولة ما تدعم برنامجاً عسكرياً كبيراً فإن البرامج الاجتماعية المحلية قد يصعب القيام بها.

وإذا كانت الميزانية في توسع أو الإنفاق العام في اتجاه نمو متصاعد، فقد لا تظهر علاقة عكسية بين القيم المطلقة أو نصيب الفرد من الإنفاق العسكري والقيم المطلقة أو نصيب الفرد من كل من الإنفاق الاجتماعي والتنموي. والتحوّل السلبي في نسب التخصيص قد لا تظهر كتحوّلات سلبية في القيم المطلقة. وإذا افترضنا أن الإنفاق العام قد ازداد بمقدار ١٠ بالمئة، وحصل الإنفاق العسكري على ٥٠ بالمئة من هذه الزيادة، بينما حصل الإنفاق الاجتماعي على ٢٠ بالمئة منه، فإن هذا يعتبر بالقيم النسبية تحوّلاً سلبياً، بينما تظهر القيم المطلقة زيادة في كل من أوجه الإنفاق العسكري والاجتماعي(٧).

---

(٦) D.R. Davis and S. Chan, «The Security-Welfare Relationship: Longitudinal Evidence from Taiwan,» *Journal of Peace Research*, vol. 27, no. 1 (1990), p. 88.

(٧) K. Peroff and M. Podolak-Warren, «Does Spending on Defence Cut Spending on =

المعيار الثالث، هو قياس درجة المرونة لكل قطاع، وذلك باحتساب نسبة معدلات النمو (الموجبة أو السالبة) لهذا القطاع إلى معدلات النمو في الإنفاق العام. وإذا فاقت قيمة هذا المعدل الواحد. فإن هذا القطاع يعتبر قليل المناعة أو غير محصن (Vulnerable). وينطبق هذا بشكل خاص على حالات التخفيض. وإذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد، فهذا مؤشر على تمتع هذا القطاع بدرجة من الحماية. ويمكن تكميل هذا المعيار باحتساب معاملات الانحدار بين الإنفاق العسكري، كمتغير مستقل، وكل من الإنفاق التعليمي والصحي والتنموي كمتغيرات تابعة. وقيم المعاملات السالبة تدلّ على وجود علاقة عكسية، أو درجة إحلال بين هذه الأنواع من أوجه الإنفاق. إلّا أن تحليل الإنحدار في هذه الحالة ينطوي على بعض المزالق، سيشار إليها في حينها.

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى نوعية الاحصاءات ومصادرها. وعموماً فإن الاحصاءات الواردة في كتاب **احصاءات مالية الحكومة (Government Finance Statistics)** المنشور من قبل صندوق النقد الدولي تعتبر على درجة عالية من الثقة والتفصيل. ويتوافر في هذا المرجع تفصيل أوجه الإنفاق العام وتوزيعه حسب القطاعات المختلفة. إلّا أن هناك عقبتين في هذا المرجع تضطران الباحث إلى اللجوء إلى مصادر أخرى أيضاً. وأولى هاتين العقبتين، هي أن هذا المرجع لا يغطي جميع البلدان العربية. والبلدان غير المشمولة في هذا المرجع هي: السعودية، قطر، العراق، الجزائر، ليبيا، لبنان، السودان في بعض الإصدارات، الصومال واليمن الجنوبي. إلّا أن هذا المرجع يغطي جميع دول الجوار الجغرافي المعنية، ايران، تركيا، اسرائيل، اثيوبيا. **الثانية**، هي شمولية الإحصاءات. فالعدد الأول من هذا المرجع الهام قد بُدىء بإصداره عام ١٩٧٧، وهو في الكثير من الحالات لا يشمل السنوات الأولى من السبعينيات، كما أن الإصدارات الأخيرة منه (١٩٩٢) لا تشتمل على آخر الإحصاءات للدول المعنية.

وقد تم اللجوء إلى مصدرين أساسيين لتكملة السلاسل الزمنية. **الأول**، هو مصادر الاحصاءات القطرية المنشورة من البنوك المركزية أو وزارات التخطيط أو المالية، وقد تمت الاستعانة بهذا الصدد بمكتبة صندوق النقد العربي في أبو ظبي. **والثاني**، هو التقرير الاقتصادي العربي الموحّد. إلّا أن هذا التقرير لا ينشر إحصاءات مفصّلة عن مخصصات التعليم والصحة، وإنما يجملها تحت عنوان «الإنفاق الاجتماعي». وفي حالة ثلاثة بلدان، تمت الاستعانة بهذا المرجع لعدم وجود أي بدائل أخرى. وهذه البلدان هي الجزائر والسودان واليمن الجنوبي. ولهذه البلدان فإن المقارنة كانت بين الإنفاق العسكري من جهة وكل من الإنفاق الاجتماعي والتنموي من جهة ثانية. هناك مصادر أخرى مكمّلة تمت الاستعانة بها أيضاً، مثل تقارير ونشرات البنك الدولي، وخاصة تقرير التنمية العالمي الذي ينشر سنوياً (World Development Report).

Health? A Time-Series Analysis of the U.S. Economy, 1929-74,» *British Journal of Political = Science*, vol. 9 (1979), pp. 24-25.

١ ـ المعيار الأول: التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام

يعكس التوزيع النسبي لمخصصات الميزانية الأولويات التنموية والاجتماعية، وربما السياسية، التي يرتبها المجتمع حول أفضلياته، أو يحدّدها متخذو القرار بناء على تصورات مسبقة، لما ينبغي أن تكون عليه تلك الأولويات في المجتمع. وبغض النظر عن نمط النظام السياسي والاقتصادي السائد، فإن الميزانية تعتبر من أهم الأدوات التي تملكها الحكومة وتستطيع من خلالها التحكّم في النشاط الاقتصادي.

وبالرغم من التباين الكبير في نمط تخصيص الإنفاق العام بين البلدان العربية. إلاّ أن هذه البلدان مجتمعة تبدي اختلافاً واضحاً في أولويات الإنفاق العام حين مقارنتها بدول العالم الأخرى والجدول رقم (٧ ـ ١) يعطي مقارنة للمكونات الرئيسية للإنفاق الحكومي بين مجموعات الدول موزعة حسب نصيب الفرد من الدخل القومي. والاختلال في الإنفاق العام العربي يتمثّل في أوجه عدة هامة. فالبلدان العربية، بالمتوسط، تخصص ما يقارب من ربع الميزانية الحكومية للإنفاق العسكري مقارنة بنصف ذلك المقدار في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل. ودول الجوار الجغرافي كانت هي الدول الوحيدة التي تفوق البلدان العربية في حجم

جدول رقم (٧ ـ ١)

التوزيع النسبي لبعض مكونات الإنفاق العام، ١٩٧٢، ١٩٩٠
(نسب مئوية)

	الإنفاق العسكري		الإنفاق التعليمي		الإنفاق الصحي	
	١٩٧٢	١٩٩٠	١٩٧٢	١٩٩٠	١٩٧٢	١٩٩٠
الدول منخفضة الدخل	١٥,٧	١٠,٨	١٤,٧	١١	٥,٦	٤,٥
الدول متوسطة الدخل	١٠,٤	١٢,١	١٥,٨	١٤	٦,٦	٦,٩
الدول مرتفعة الدخل	١٢	٨	١٠,٦	٨,٩	٨,٩	١٠
البلدان العربية	٢٣,٣	٢٣,٣	١٢,٩	١٣,٥	٦	٥,٤
دول الجوار الجغرافي	٢٦,٨	٢٦,٨	١٢,٥	١٥,٥	٤	٥

المصدر: تمّ احتسابه من: World Bank, *World Development Report, 1992: Development and the Environment* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

والمعيار الأساسي المستخدم لتقسيم الدول هو نصيب الفرد من الدخل القومي (GNP per Capita) وفي آخر تقرير، فإن البنك الدولي قد عرّف الدول منخفضة الدخل بأنها التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي أقل من ٦١٠ دولارات والمتوسطة بين ٦١١ ـ ٧٦١٧ دولار مرتفعة الدخل هي التي يفوق فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ٧٦١٩ دولار. المصدر نفسه.

المخصصات العسكرية في مطلع السبعينيات، إلّا أن هذه الحصة قد انخفضت بشكل ملحوظ إلى أقل من الخمس في عام ١٩٩٠. وبينما أظهر نصيب المؤسسة العسكرية من الميزانية العامة، انخفاضاً ملحوظاً في جميع الدول، باستثناء مجموعة الدول متوسطة الدخل، التي ارتفعت فيها مخصصات الدفاع بمعدل متواضع، فإن هذا المعدل في البلدان العربية بقي تقريباً دون تغيير بين مطلع السبعينيات وعام ١٩٩٠.

ووجه الاختلاف الآخر هو أن حصة الإنفاق التعليمي في البلدان العربية، بالرغم من أنها تفوق مثيلاتها في الدول الصناعية في مطلع السبعينيات إلّا أنها تقلّ بمقدار السدس عن المستويات السائدة في الدول النامية الأخرى، وكانت تعادل تلك في دول الجوار الجغرافي. وبعد حوالى عقدين من الزمن، فإن مقدار الزيادة في نصيب الإنفاق التعليمي، أقل من ٥ بالمئة، لا تظهر أن هناك تغييراً جذرياً في أنماط الإنفاق العام في الوطن العربي. ويبدو أن السبب الرئيسي لذلك هو درجة المقاومة العالية التي يبديها القطاع العسكري لأية توجهات لتخفيض حصته من الإنفاق العام. والحكم ذاته ينطبق على القطاع الصحي، الذي شهدت حصته انخفاضاً بمقدار ١٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٩٠. وعموماً فإن حصة الإنفاق الصحي من جملة الإنفاق العام في الوطن العربي بقيت تقلّ عن مثيلاتها في الدول المتقدمة والدول متوسطة الدخل على حد سواء خلال الفترة بأجمعها. والتفسير البارز والشائع لهذه الظاهرة، أن الوطن العربي، مع دول الجوار الجغرافي، كان بؤرة صراعات مسلحة مستمرة، وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات شهدت المنطقة صراعات دامية عملت على اعاقتها عن التعرّض للتغيرات الدولية، وخاصة في مجال تخفيض الإنفاق العسكري والاهتمام برأس المال البشري كأداة هامة للتغيير والتنمية. إلّا أن أنماط الإنفاق العام في البلدان العربية خارج بؤر الصراع يلقي بظلال من الشك على هذا التفسير، ويدعو إلى البحث عن مبررات أكثر اقناعاً.

والخطوة التالية هي في إلقاء مزيد من الضوء على أنماط تخصيص الإنفاق العام في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، التي تحويها الجداول رقم (٧ - ٢) و (٧ - ٣) و (٧ - ٤) و (٧ - ٥) والأشكال رقم (٧ - ١) و(٧ - ٢) و (٧ - ٣) و (٧ - ٤).

ويتطلب فهم أنماط التخصيص إدراكاً عاماً لأهم التطورات الاقتصادية والمالية التي شملت الوطن العربي خلال هذه الفترة. وأهم هذه التطورات هي الصدمات النفطية الثلاث خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات؛ ارتفاع أسعار النفط في الأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ و١٩٧٩ - ١٩٨٠ والانخفاض الحاد في الأسعار عام ١٩٨٦. ونتيجة التطورات السعرية الأولى ازدادت معدلات الإنفاق العام في البلدان العربية بمعدلات كبيرة. وبالرغم من التباين الواسع في معدلات النمو هذه، يمكن القول إن هذه الظاهرة قد شملت البلدان جميعها بلا استثناء؛ الدول النفطية نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط الخام، والبلدان العربية الأخرى نتيجة تدفق المساعدات الاقتصادية لها من المجموعة الأولى، ونتيجة تدفق الاستثمارات العربية الخاصة وتحويلات العاملين. وقد مكّنت الزيادات المالية الهائلة والطارئة

جدول رقم (٧ ـ ٢)

متوسط التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام
في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥
(نسب مئوية)

الدولـة	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١٠,٤	٢,٨	٤٦,٥	٣٠,١
الإمارات العربية المتحدة	١٥,٩	٧	٢٢	١٩,٢
الكويـت	١١,١	٤,٩	٢٤,٣	١٣,٤
عُمـان	٢,٣	٤	٣٧,٢	٤٣
البحريـن	١١,٧	٩,٣	—	٤,٤
ليبيا	١٣,٤	٥,٦	٥٠,٦	٧,٦
مصـر	٩	٢,٧	٣٦	٣٣,٣
سوريا	١٠,٣	١,٣	٣٩,٦	٣٤,٢
الأردن	٨,٦	٣	٣١,١	٣٥,٣
المغـرب	١٦,٧	٤,١	٢٧,٧	١٣,٦
تـونس	٢٥	٦,٦	٢٥,٦	٥,٥
اليمن الشمالي	٤,٥	٢,٨	٣٥,١	٢٧,٨
الصومـال	٧,٣	١٦,٨	٢٨,٩	١٦
الســودان	١٠,٨	١٠,٨	١٩,٣	١٧,٥
الجزائـر	٢١,٩	٢١,٩	٣١,٦	٧,١
اليمن الجنوبي	—	—	—	٤٦
إيـران	٨,٩	٣,٤	٢٨,٥	٢٨,٧
تركيـا	١٨,٥	٣,٢	٢٧,٨	٢١,١
اسرائيـل	٧,٤	٣,٦	٦,٨	٤٥,٤
اثيوبيـا	١٦	٥,٤	١٤	١٨,١

المصادر: تمّ احتسابـه من: International Monetary Fund (IMF), *Government Finance Statistics Yearbook* (Washington, D.C.: IMF, various issues);

جامعة الدول العربية، الأمانـة العامـة [وآخرون]، التقـرير الاقتصـادي العربي الموحّد، تحـرير صنـدوق النقد العــربي، أعـداد مختلفــة، و World Bank, *World Development Report* (Washington, D.C.: World Bank, various issues).

بالنسبة إلى كـل من السودان والجـزائر واليمن الجنـوبي فإن الإنفـاق التعليمي يشمل الإنفـاق الصحي، أو جملة الإنفاق الاجتماعي.

جدول رقم (٧ - ٣)

متوسط التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام
في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٧٥ - ١٩٨٠
(نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١١,٥	٢,٨	٥١,١	٣٠,١
الإمارات العربية المتحدة	١٢,٥	٧,٨	٣٢,٨	٢٦,٧
الكويت	٩,٥	٥,٣	٣٢,٥	١٣,١
عُمان	٣,٨	٣	٢٩,٦	٤٧,٦
البحرين	٩	٧,٨	٤٨,٣	١٠,٧
ليبيا	١٣,٧	٦,٤	٤٥,٣	٢١,٤
مصر	٩	٢,٩	٣٦,٤	٢٥,٧
سوريا	٧,١	٠,٩	٤٣,٩	٣٤,٧
الأردن	٩,٤	٣,٧	٣٤,٢	٣٠,٣
المغرب	١٥,٣	٣,٣	٤٤	١٦,٥
تونس	١٩,٧	٦,٧	٢١,١	٧,٢
اليمن الشمالي	٨,٨	٣,٣	٤٦,٨	٣٩,٢
الصومال	١٢,١	٧,١	١١,٨	١٥,١
السودان	٧,٤	٧,٤	٢٤,٦	١٣,٧
الجزائر	١٩	١٩	٢٣,٤	١١,٧
اليمن الجنوبي	١٤,٧	١٤,٧	٤٥,٨	٣٦,٧
إيران	١٢,٣	٤,٤	٢٩,٤	٢٨,٦
تركيا	٢٠,٧	٢,٦	٢٧,٥	٢٠,٨
اسرائيل	٨,٤	٤,١	٤,٧	٣٩,٢
اثيوبيا	١١,٣	٤	١٥,٩	٢٨,٣

المصادر: المصادر نفسها.

حكومات البلدان العربية المنتجة للنفط، وكذلك دول الجوار مثل ايران، من اتباع سياسات توسعية كانت تهدف إلى استثمار كثيف في أعمال البنية التحتية (Infrastructure) والتوسّع في الدور الرعوي للدولة من خلال نشر خدمات التعليم والصحة وإدخال الضمان الاجتماعي. كما شملت هذه الجهود في مراحل لاحقة خططاً لتنويع القاعدة الاقتصادية بإيجاد مصادر بديلة للدخل. إلاّ أن موجات الإنفاق العام المتزايدة قد صاحبها موجات تضخم عالية في منتصف السبعينيات نتيجة الاختناقات في السوق المحلي وارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج،

وخاصة دول أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. وفي الدول غير النفطية، فقد عملت كل من الاستثمارات الخارجية وهجرة العمالة وتحويلات العاملين على رفع الأجور وحدوث اختناقات شديدة في بعض القطاعات، وخاصة التشييد والبناء والعمالة الماهرة في الصناعة. وقد لجأت حكومات البلدان العربية نتيجة ذلك إلى اتباع سياسات أكثر تقييداً، وقد ساعدها على ذلك ركود مستوى عائدات النفط بالقيم الإسمية نتيجة جمود الأسعار المعلنة في النصف الثاني من السبعينيات وحتى عام ١٩٧٩، وانخفاض هذه العائدات بالقيم الحقيقية نتيجة انخفاض أسعار الدولار وارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية.

جدول رقم (٧ - ٤)

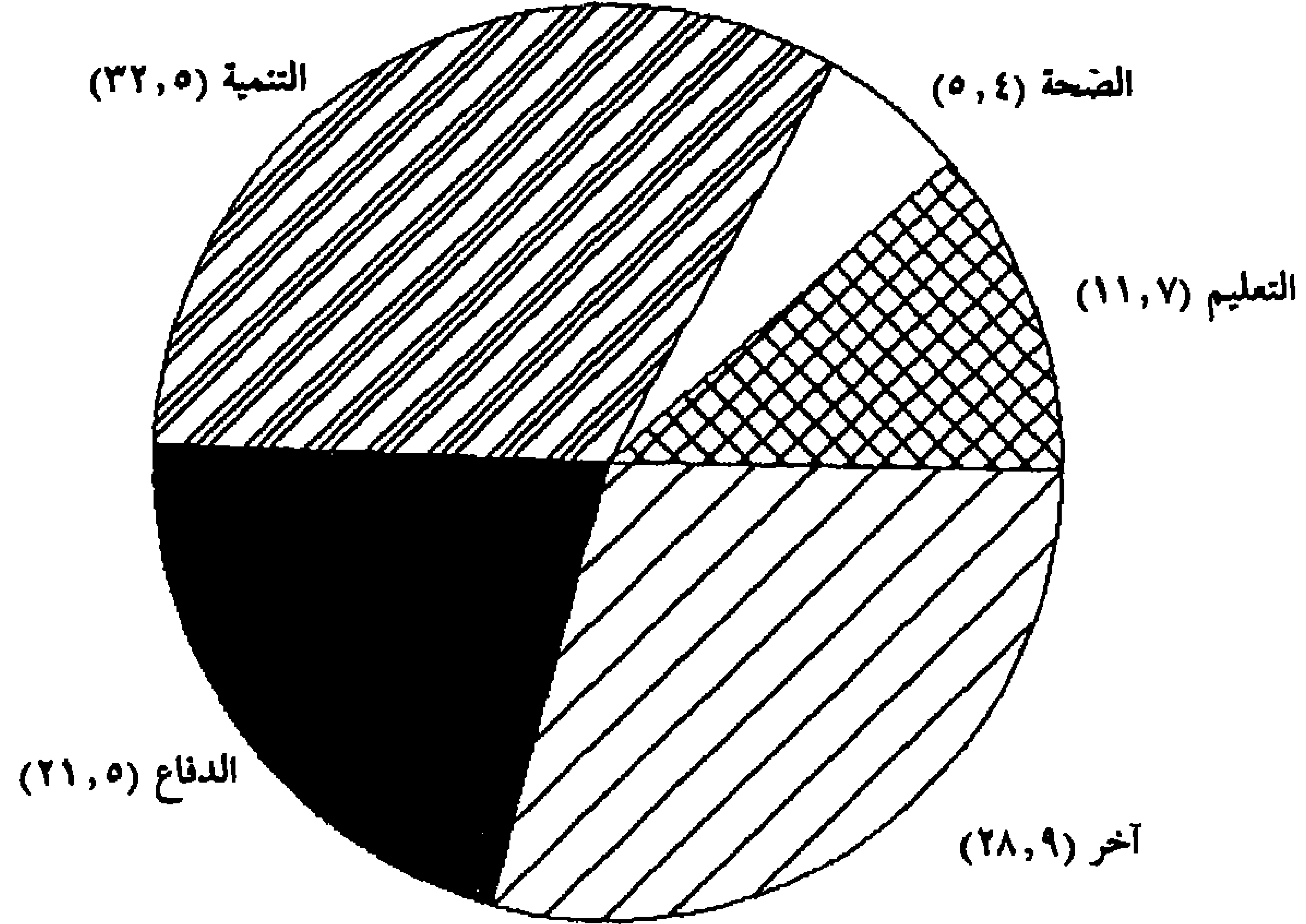
متوسط التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام
في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٨٠ - ١٩٨٥
(نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١٠,٤	٥,٣	٤٦,٦	٢٨
الإمارات العربية المتحدة	٩,٤	٧,٢	٢٢,٥	٣٨,٨
الكويت	٩,٩	٥,٧	٢٨,٦	١٠,٧
عُمان	٦,٨	٣,٥	٢٧,٣	٤٧,٣
البحرين	١٠,٣	٧	٣٩,١	١٤,٤
ليبيا	٦,٩	٣,٩	٤٤,٧	٣٢,٩
مصر	٩,٣	٢,٥	٣٦,٧	٢٠,٣
سوريا	٧,١	١	٣٧,٩	٣٨,٨
الأردن	١٠	٣,٧	٢٧,٢	٣٥,٢
المغرب	١٧,٨	٣,١	٣٠,٣	٢٠,٨
تونس	١٤,٩	٦,٨	٢٣,٥	٩,٤
اليمن الشمالي	١٦,٤	٤,٣	٣٩,٤	٣٠,٤
الصومال	٧,٥	٢,٩	١٥,٩	٢٢,٧
السودان	٧,٧	٧,٧	٢٠,٧	١٤,٣
الجزائر	١٩	١٩	٣٧,٧	١١,١
اليمن الجنوبي	١٣,٥	١٣,٥	٤٣,٣	٢٣,٦
إيران	١٦,٢	٦,٣	٢٤,٢	٢٤,١
تركيا	١٤,٢	٢,٢	٢٥,٧	١٩,٢
اسرائيل	٨,٤	٣,٨	٣,٨	٢٨,١
اثيوبيا	٩,٣	٣,٣	١٧,٨	٢٩,٣

المصادر: المصادر نفسها.

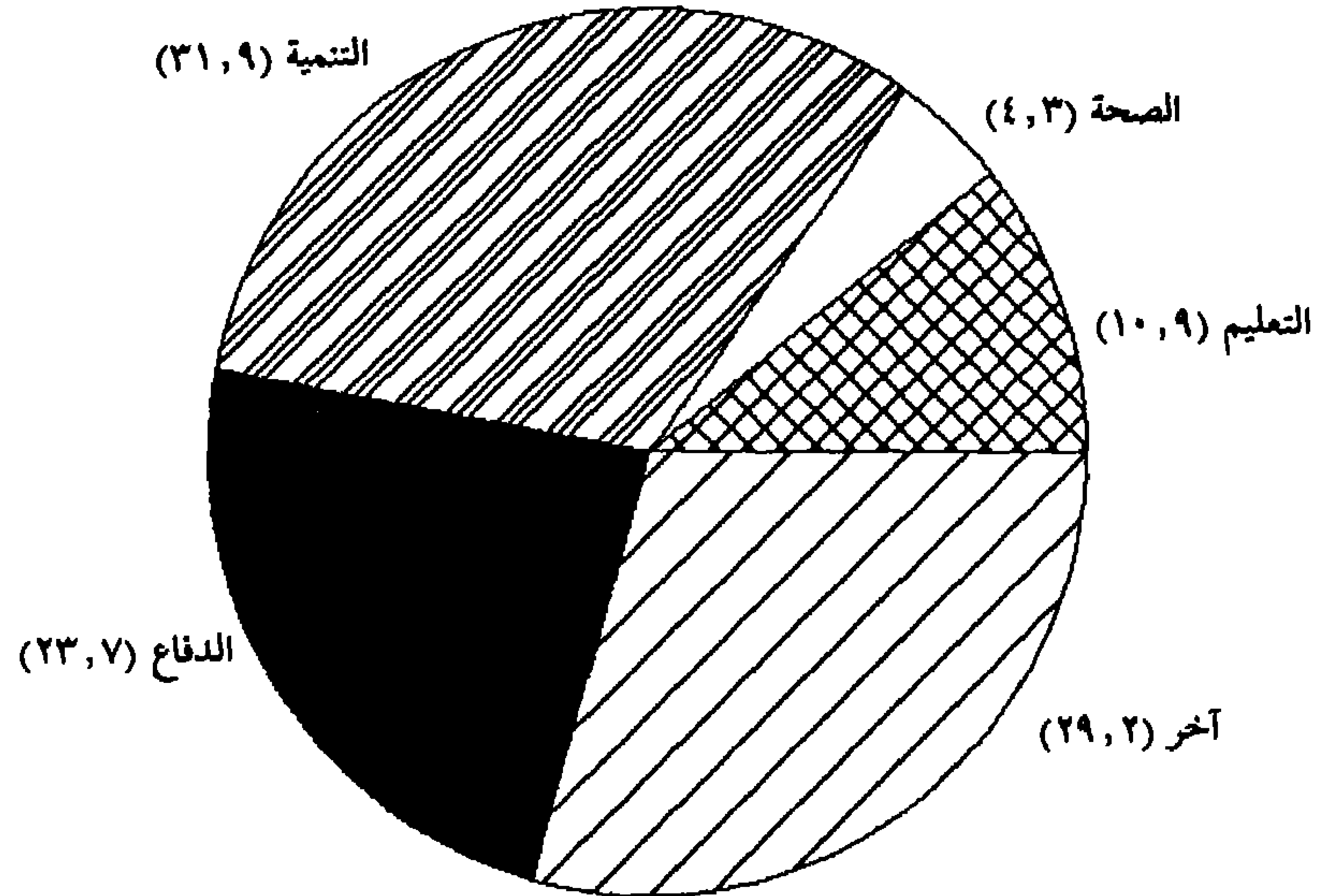
شكل رقم (٧ ـ ١)

التركيب النسبي للإنفاق العام في البلدان العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥
(نسب مئوية)



شكل رقم (٧ ـ ٢)

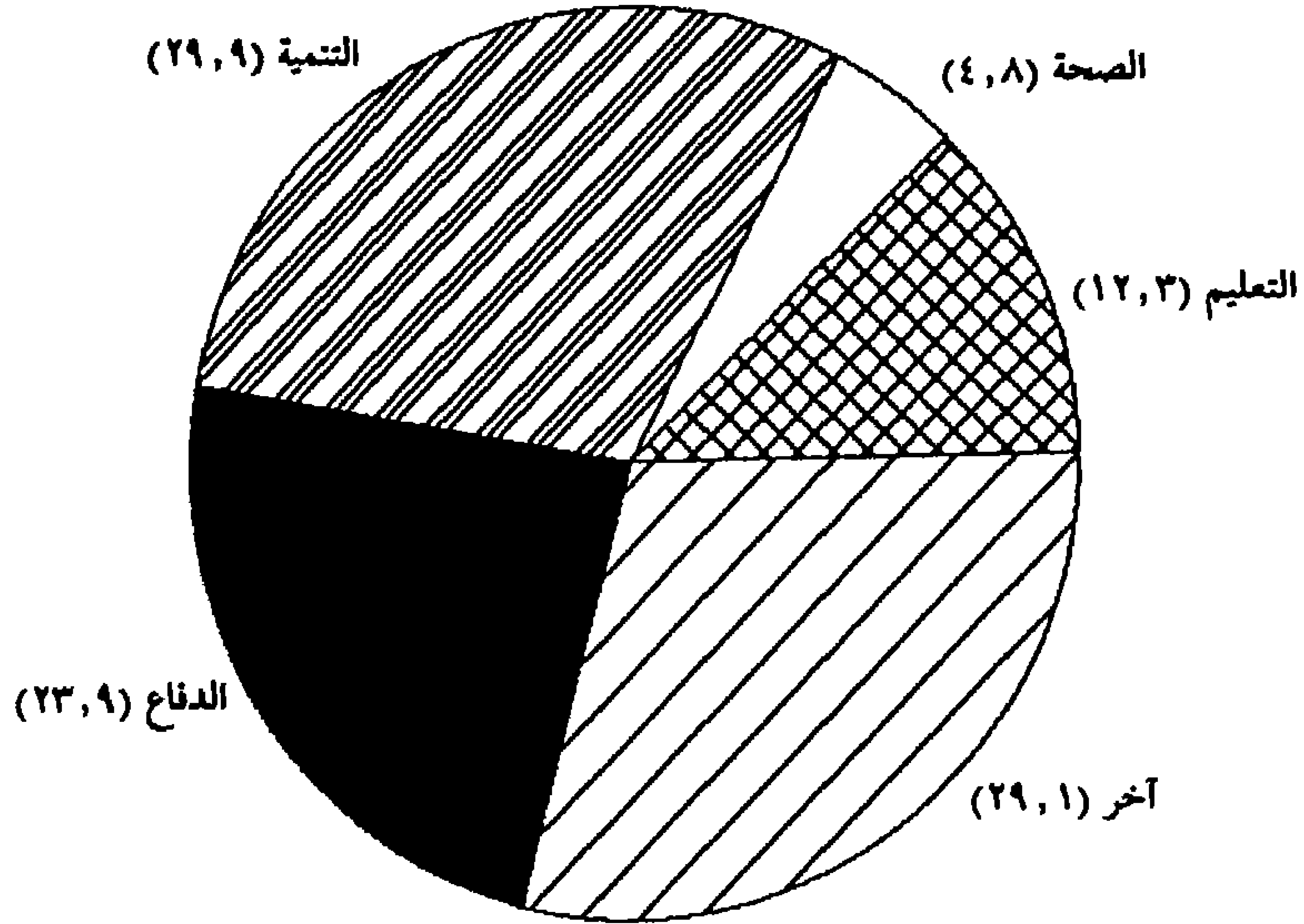
التركيب النسبي للإنفاق العام في البلدان العربية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)



شكل رقم (٧ ـ ٣)

التركيب النسبي للإنفاق العام في البلدان العربية، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠

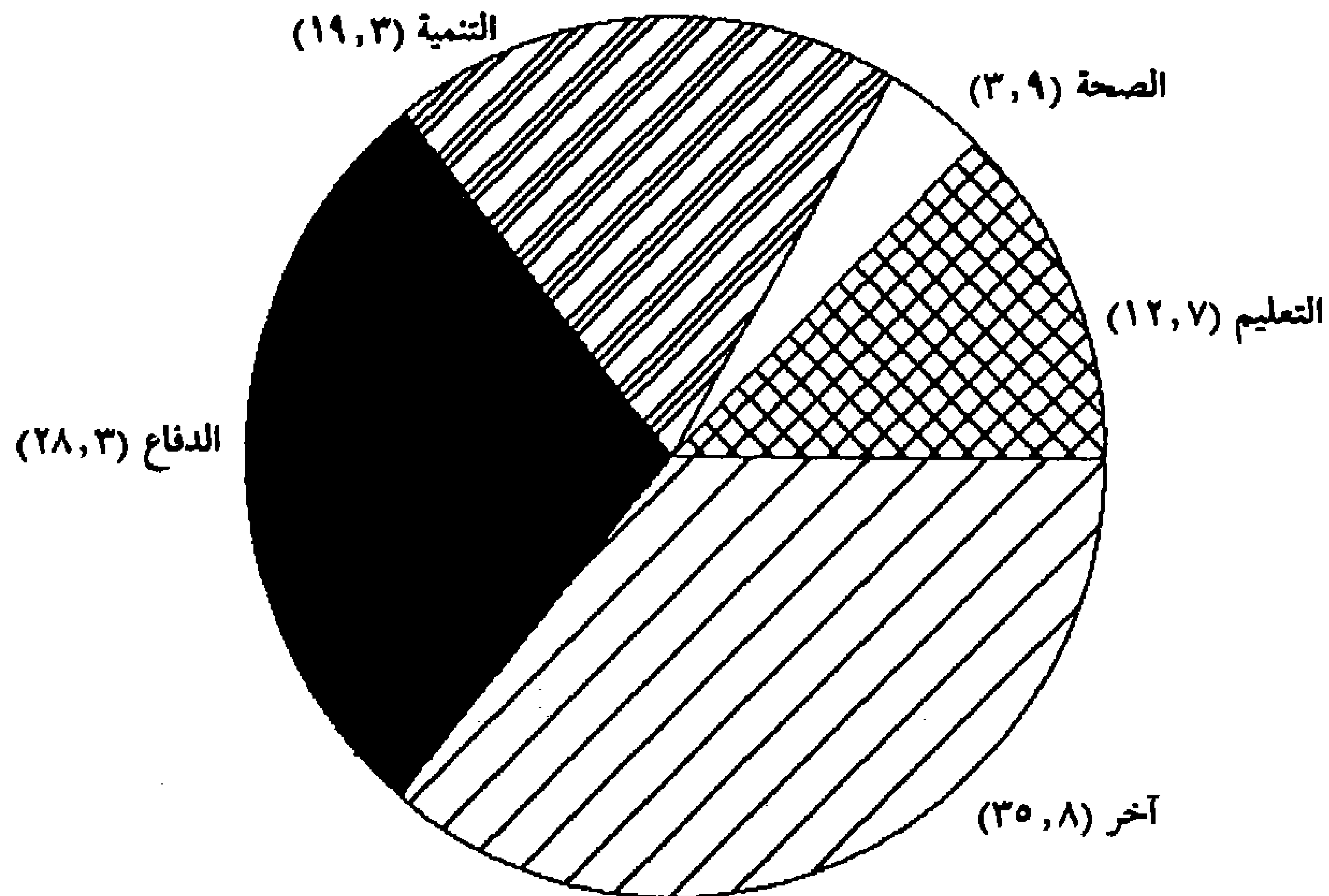
(نسب مئوية)



شكل رقم (٧ ـ ٤)

التركيب النسبي للإنفاق العام في دول الجوار الجغرافي، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

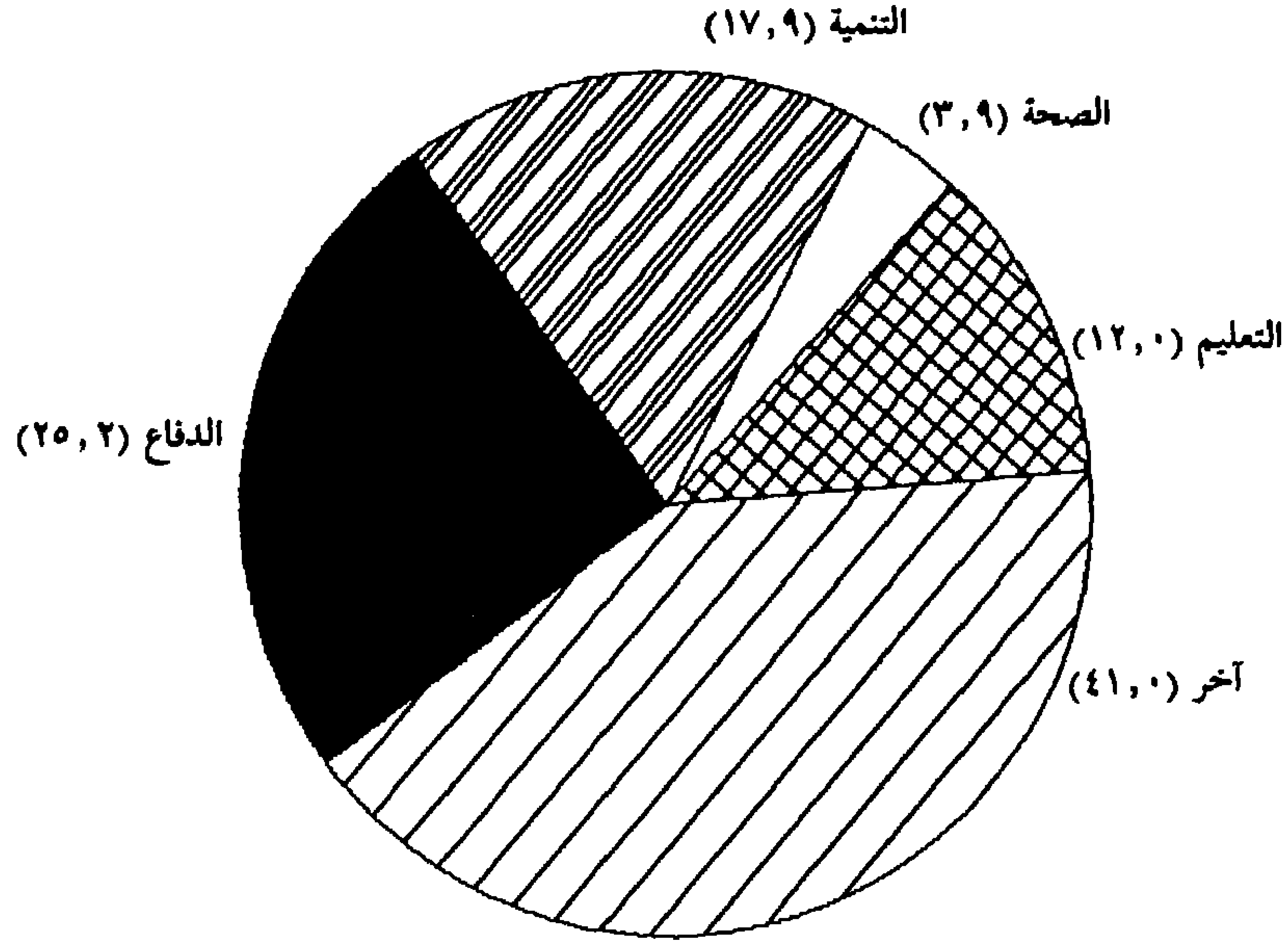
(نسب مئوية)



شكل رقم (٧ ـ ٥)

التركيب النسبي للإنفاق العام في دول الجوار الجغرافي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)



وارتفاع عائدات النفط مرة أخرى منذ عام ١٩٧٩، نتيجة ارتفاع كل من الأسعار والكميات المنتجة من النفط، قد ساعد على توليد موجة جديدة من الارتفاع الهائل في الإنفاق العام. واستمر هذا التوسع في السياسات المالية في مطلع الثمانينيات نتيجة تدفق الثروة النفطية، ومرة أخرى فقد صاحب ذلك موجات تضخمية جديدة خاصة في البلدان العربية النفطية. ومنذ عام ١٩٨٢ بدأت آثار كل من الإنخفاض المتواصل في عائدات النفط، نتيجة انخفاض الأسعار والكميات المنتجة وذلك بسبب استعادة ايران لجزء كبير من حصتها، ونتيجة كذلك لدخول العديد من الدول خارج منظمة أوبك في سوق النفط، والحرب العراقية ـ الايرانية والاجتياح الاسرائيلي للبنان، بدأت آثار هذه التطورات تظهر للعيان. وفي الدول غير النفطية، وبالرغم من السياسات التصحيحية التي استهدفت كبح جماح الزيادة في الإنفاق العام وتقليل حجم الاقتراض من قبل مؤسسات القطاع العام والحدّ من التوسّع في الائتمان وعرض النقود، إلّا أن معظم هذه الدول قد بدأت تعاني عجز الميزانية العامة وزيادة الاعتماد على التمويل الخارجي من المنظمات الدولية والمؤسسات المصرفية الخاصة.

وفي النصف الثاني من الثمانينيات، تفاقمت مشكلة التمويل العام نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط عام ١٩٨٦، وتزايد النفقات الأمنية والعسكرية، ومشاكل الجفاف والتصحّر

في بعض البلدان العربية، وتراجع حجم تحويلات العاملين، وبروز مشكلة المديونية الخارجية بشكل واسع وعميق.

وإعمال المعيار الأول يساعدنا على استنتاج الخلاصات التالية: **الأولى**، هي أن متوسط مخصصات التنمية في الميزانية في البلدان العربية تفوق مثيلاتها في دول الجوار الجغرافي، (٣٢,٥ بالمئة من جملة الإنفاق العام العربي في مقابل ١٩,٣ بالمئة لدول الجوار في النصف الأول من السبعينيات). وبالرغم من تذبذب قيمة النسبة في السنوات اللاحقة، إلاّ أن النتيجة بقيت كما هي. وفي النصف الثاني من الثمانينيات (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) كان متوسط مخصصات الإنفاق التنموي في البلدان العربية يعادل تقريباً ضعف مثيلاته من جملة الإنفاق العام في اسرائيل، (٦,٨ بالمئة خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ انخفض بعدها إلى متوسط ٤,٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، ثم انخفض إلى ٣,٨ بالمئة خلال عقد الثمانينيات). والسبب الرئيسي لهذه النسبة المتدنية للإنفاق التنموي في اسرائيل، التي تعدّ من أقل النسب في العالم يرجع لاستحواذ القطاع العسكري على ما يقارب نصف الميزانية في مطلع السبعينيات، وبقائها بمعدلات مرتفعة تتراوح بين ربع وثلث مخصصات الميزانية العامة خلال الفترات اللاحقة. إلاّ أن العامل الآخر الهام هو السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من أجل زيادة عدد المهاجرين اليهود، وسياسة الاستيطان التي انطوت على توفير وظائف لهؤلاء المهاجرين، وسياسات الضمان الاجتماعي وتوفير السلع والخدمات، وكذلك توفير الخدمات الصحية(٨). والمدفوعات التحويلية (Transfer payments) في اسرائيل هي الأخرى ارتفعت بمعدلات عالية، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ نتيجة التشريعات المتعددة التي كانت تهدف إلى توسيع دور الحكومة الرعوي (Welfare State). وفي الوقت نفسه ازداد الدعم الحكومي لكل من السلع الاستهلاكية الأساسية والسلع الرأسمالية أيضاً. وجزء من هذا الارتفاع لم يكن مخططاً له، بل كان يرجع إلى حقيقة أن الأسعار المتحكم بها من قبل الحكومة لم تكن تعدل المستوى العام للأسعار. ولذا فعندما شهدت اسرائيل معدلات متسارعة للتضخم في منتصف السبعينيات، فإن قيمة دعم السلع الأساسية، ارتفعت بشكل كبير. وفي أواخر السبعينيات كانت قيمة الدعم تشكل حوالى ٣ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي، ثم بلغت ٥ بالمئة في مطلع الثمانينيات. والعنصر الآخر للدعم هو التسهيلات الائتمانية غير الظاهرة (Implicit Credit) التي كانت تُمنح من قبل الحكومة الاسرائيلية على شكل قروض طويلة المدى للمشاريع التنموية. وحتى عام ١٩٧٩ فإن هذه القروض كانت تحمل معدلات أسعار فائدة إسمية، ولكن بتسارع معدلات التضخم، فإنها بدأت تحوي عناصر من الدعم، ومقدار هذا الدعم الذي لم يكن موجوداً في الستينيات من

(٨) J.R. Starr, «Israel: From Dream to Reality,» in: Penelope Hartland-Thunberg and Charles K. Ebinger, eds., *Banks, Petrodollars, and Sovereign Debtors: Blood from a Stone?* (Lexington, Mass.: Lexington Books, °1986), pp. 156-157.

هذا القرن، بلغ متوسطاً قدره ٥ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي بعد عام ١٩٧٣، وفي مطلع الثمانينيات ارتفع إلى ٦ بالمئة(٩).

الحالة الأخرى لانخفاض حصة الإنفاق التنموي من جملة الإنفاق العام بين دول الجوار هي اثيوبيا. والسبب الرئيسي هو ارتفاع نصيب المؤسسة العسكرية من الإنفاق العام بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧٤. يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف الإصلاح الإداري والتنظيمات الجديدة المتعلقة بملكية الأراضي والزراعة الصادرة عام ١٩٧٥. وقد فاقم ذلك المشاكل الزراعية، ومن ثم دفع إلى زيادة الإنفاق الحكومي على محاولات الدعم فترات الجفاف في الثمانينيات. ومعدلات نمو القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ كانت تبلغ ١,٦ بالمئة سنوياً. بينما كانت معدلات نمو السكان تتراوح بين ٢,٦ - ٢,٨ بالمئة سنوياً(١٠). وحرص النظام الاثيوبي الجديد على بقائه، وازدياد الصراع المسلح على اريتريا أدى إلى ارتفاع نصيب الإنفاق العسكري من جملة الإنفاق العام من متوسط ١٨,١ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ إلى ٢٩,٣ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم عادت إلى الانخفاض في النصف الثاني من الثمانينيات إلى ٢١,٩ بالمئة.

أما تركيا فتظهر الإحصاءات أن متوسط مخصصات التنمية كانت تقارب تلك التي كانت سائدة في البلدان العربية في السبعينيات على الأقل. إلّا أن هذه الحصة قد انخفضت بمقدار يربو على ٤٠ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات مقارنة بالسنوات الأولى من السبعينيات. والدراسات الاقتصادية عن تركيا تظهر أن السبب الرئيسي لذلك هو عدم الاستقرار السياسي بسبب تعاقب حكومات ائتلافية ضعيفة، والتدخل من قبل المؤسسة العسكرية التي لجأت مرات عديدة إلى حل البرلمان والحكم المباشر. إلّا أن الدراسات تشير أيضاً إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لتركيا التي أدّت إلى أزمة في العملات الصعبة. والضحية الأساسية للنقص في الاحتياطي من العملات الأجنبية كان الاستثمار الذي انخفض بمعدلات حادة، ممّا أثّر في السلع الرأسمالية المستوردة. ونسبة الاستثمار إلى الناتج القومي الاجمالي انخفضت من ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ١٨,٣ بالمئة عام ١٩٧٩، وعاودت الارتفاع مرة أخرى في النصف الأول من الثمانينيات، وتواكب الانهيار الكبير في معدلات الاستثمار في أواخر السبعينيات مع انكماش حاد في معدلات الإنفاق العام، وبالرغم من أن هذه الأخيرة عاودت النمو من جديد في الثمانينيات، إلّا أنها كانت معدلات تقل كثيراً عن تلك التي كانت سائدة في السبعينيات(١١).

---

(٩) Leora Meridor, «The Financing of Government Expenditures in Israel, 1960-1983,» *Bank of Israel Economic Review,* vol. 62 (1988), p. 7.

(١٠) R. Love, «Funding the Ethiopian State: Who Pays?» *Review of African Political Economy,* no. 44 (1989), pp. 18-19.

(١١) M. Celasum and D. Rodrik, «Debt, Adjustment, and Growth: Turkey,» in: J.D. Sachs and S.M. Collins, eds., *Developing Countries Debt and Economic Performance* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, National Bureau of Economic Research, 1989), pp. 656-657.

وكما سلف، فإن البلدان العربية عموماً قد اتسمت بمعدلات عالية من نصيب الإنفاق التنموي من جملة الإنفاق العام. ومن بين هذه المجموعة، هناك بلدان عدة يفوق فيها نصيب الإنفاق الرأسمالي من الميزانية المتوسط العام للبلدان العربية، السعودية ٤٦,٥ بالمئة، ليبيا ٥٠,٦ بالمئة، سوريا ٣٩,٦ بالمئة، ومصر ٣٦ بالمئة. وقد حافظت هذه البلدان على هذه المعدلات المرتفعة خلال الفترة المذكورة دون انقطاع. وبمقارنة الفترات في مطلع السبعينيات بالفترات اللاحقة، يبدو أن البلدان النفطية قد استفادت من الارتفاع الحاد في عائدات النفط بتخصيص المزيد من الموارد لأعمال البنى الأساسية والإسكان، مما أدى إلى ارتفاع مكوّن الإنفاق التنموي من جملة الإنفاق العام، ففي السعودية ارتفع هذا المكون إلى ٥١,١ بالمئة في النصف الثاني من السبعينيات، ثم عاود الإنخفاض في النصف الأول من الثمانينيات إلى ٤٦,٦ بالمئة، وفي الإمارات والكويت من ٢٢ بالمئة و٢٤,٣ بالمئة بالتتابع في النصف الأول من السبعينيات إلى ٣٢,٨ بالمئة و٣٢,٥ بالمئة في النصف الثاني منه. ومن السابق لأوانه القول إن التراجع الحاد في مخصصات التنمية لهذه البلدان في الثمانينيات، وخاصة النصف الثاني منها، يرجع فقط إلى تدهور عائدات النفط، وإن كان هذا يعتبر من العوامل الهامة.

ويبدو أن العديد من البلدان النفطية نجح في إكمال معظم برامج البنية الأساسية فيه في النصف الأول من الثمانينيات، ومن ثم فإن تخفيض الإنفاق الرأسمالي تزامن مع انخفاض العائد في موارد تمويل الميزانية. وعموماً فإن التطورات المحابية في سوق النفط العالمي قد ساعدت هذه الدول على تخصيص المزيد من الموارد لبرامج التنمية دون الإخلال بالإنفاق الاجتماعي. والمعايير الأخرى ستلقي مزيداً من الضوء على الآثار الفعلية لانخفاض عائدات النفط على نمط تخصيص الموارد. إلا أنه مما لا شك فيه أن التقلبات الحادة في أسعار النفط قد أثرت سلباً في نمط التنمية في هذه البلدان، وبالذات في وضع الفائض المالي لهذه الدول والعجز المتزايد في الميزانية، ومن ثم في قرارات القطاع الخاص وخاصة ذات الطبيعة الاستثمارية طويلة المدى. ونتيجة التطورات في سوق النفط، فإن المدخرات القومية في هذه البلدان قد انخفضت من مستوياتها العالية البالغة ٤٣ بالمئة من الدخل القومي في النصف الثاني من السبعينيات إلى حوالى ٣٠ بالمئة خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم إلى ١٧ بالمئة من الدخل القومي عام ١٩٨٨، وذلك بعد انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦. والاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر قد عانى هذه التطورات السلبية، وانخفض من معدل ٢٩ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات إلى حوالى ٢٠ بالمئة بعد عام ١٩٨٦.

وثمة عامل هام كان وراء الانخفاض الملحوظ في مخصصات التنمية في هذه البلدان هو ارتفاع حصة الاستهلاك العام فيها، وذلك لمقابلة متطلبات الأمن والدفاع، وكذلك لتلبية مستلزمات دولة الرفاه. ونظراً إلى عدم قدرة هذه البلدان على المواجهة السريعة لتلك التطورات، فإنها قد بدأت تعاني عجز الميزانية[12]. وقد لجأت هذه البلدان إلى فرض قيود على الميزانية الحكومية

---

(١٢) عبد الشكور شعلان، «أثر السياسات الماكرو اقتصادية على الاستثمار،» ورقة قدّمت إلى: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي [وآخرون]، ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية، الكويت، ١١ - ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٦٥.

وزيادة حصيلة العائدات غير النفطية وإلى ترشيد النفقـات الحكوميـة، وذلك بتخفيض حجم المدفوعات التحويلية وحجم الدعم على السلع والخدمـات، وفرض رسـوم على بعض أنـواع من الخدمات. كما لجأت هذه الحكومات إلى وسائـل جديـدة لتمويـل الميزانيـات العامـة مثل إصدار السندات وغيرها من الأوراق المالية الحكومية[١٣].

أما البلدان العربية غير النفطية، فقد ساعدتها الـظروف المواتيـة في الارتفاع المصـاحب في أسعار المواد الأولية وتدفق المساعدات الخارجية العربية إلى زيـادة حصة الاستثـمار من جملة الإنفاق العام. ومعـظم هذه الـزيادات قـد حدثت في النصف الثـاني من السبعينيات ومـطلع الثـمانينيات، إلاّ أن التـطورات السلبية في البلدان النفـطية، مضـافاً إليهـا جملة من العوامـل المصاحبة، مثل ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الصناعية، وتفاقم أزمة المديونية نتيجة لذلك، وتدهور أسعار سلع التصدير الرئيسية، وتعرقـل عمليات التصحيـح الداخليـة، قد أدت إلى تدهور مماثل في اقتصادات البلدان العربيـة غير النفـطية. فقـد انخفضت المدخـرات القوميـة كنسبة من الناتـج المحلي الاجمـالي من ١٨,٥ بالمئـة خلال النصف الثـاني من السبعينيات إلى مستوى ١٤ بالمئة في مطلع الثـمانينيات، ثم إلى ١٢ بـالمئة في النصف الثـاني من الثمانينيـات. ومعدلات الاستثمار هي الأخرى كانت عـرضة لهـذه التطورات السلبيـة، إذ انخفضت بمقدار الربع، خلال الثمانينيات[١٤].

إن ارتفـاع حصـة الإنفـاق الاستثـماري في بعض البلدان العـربيـة، وبـالـذات مصر، الجزائر، سوريا، واليمن الجنوبي يرجع أيضاً إلى الأهمية الخاصـة التي يحتلها القـطاع العام في هذه المجتمعات. وتبلغ نسبة المؤسسات العامة في مجموع الاستثمار في هذه الدول حـوالى ٧٠ بـالمئة. ويسيـطر القطاع العـام عادة عـلى التجارة الخـارجية والصنـاعات الثقيلة والمؤسسـات المصرفية والتأمين والنقل العام. وتتفاوت البلدان بعـد ذلك في مـدى المساهمـة في القطاعـات الأخـرى. والأهداف الاجتـماعية التي أوكـل للقـطاع العـام القيـام بهـا، مثـل تـوفـير السلع والخدمات بأسعار رخيصة وتوفير الوظائف للخريجـين، لم يكن متعارضـاً مع متـطلبات كفـاءة التخصيص والأداء فقط، وإنما عمل بمرور الزمن على إثقال كاهل الميزانية العامة للدولة، التي أصبح عليها أن توفر الموارد المالية الكافية لدفع فاتورة الدعم[١٥].

كما يلاحظ أن حصة الإنفاق العسكري من جملة الإنفاق العام في البلدان العربية كانت تشهد ازدياداً مستمراً خلال المرحلة محل الدراسة. وقد ازدادت هذه النسبـة من ٢١,٥ بالمئـة خلال النصف الأول من السبعينيات إلى ٢٣,٩ بـالمئة خـلال النصف الثاني من الثـمانينيات. وبالمقابل فإن حصة الدفاع من جملة مخصصات الميـزانية في دول الجـوار الجغرافي كـانت تشهد

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(١٥) سعيد النجار، «سياسات الاستثمار في البلاد العربية،» ورقة قدّمت إلى: المصـدر نفسـه، ص ٣٢ - ٣٥.

انخفاضاً مستمراً، من ٢٨,٣ بالمئة خلال النصف الأول من السبعينيات إلى ٢٠,٣ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠. ومن بين البلدان العربية، هناك بعض البلدان التي حافظت على معدلات عالية من نسب الإنفاق العسكري، تفوق المتوسط للبلدان العربية. وهذه البلدان هي السعودية، الإمارات التي حافظت على هذا المعدل منذ النصف الثاني من السبعينيات، عمان، مصر، سوريا، الأردن، ليبيا منذ مطلع الثمانينيات، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وإذا استثنينا دول الطوق العربي التي كانت هذه المعدلات العالية تجد تبريرها في حالة الحرب مع اسرائيل، فإن العامل المشترك لمعظم البلدان الأخرى هي أنها دول منتجة للنفط. وقد مكّنها الارتفاع الهائل في عائدات النفط من زيادة مخصصات الدفاع دون الإضرار بأوجه الإنفاق الاجتماعي. وهذه الملاحظة تبقى صحيحة على الأقل في فترات الازدهار النفطي وتمتّع هذه الدول بفائض مالي كبير. وبما أن معدلات الإنفاق العام تكون مقيّدة بحجم الموارد المتاحة، فإن من الممكن القول إن التباين في مقدار الثروة القومية سيؤثر في علاقة الإحلال بين الإنفاق الدفاعي والإنفاق على الأوجه الأخرى. وكلما زادت الثروة القومية لدولة أو تسارعت معدلات النمو الاقتصادي فيها، ازدادت قدرتها على رفع مخصصات الدفاع دون أن تؤثر سلباً في مخصصات النفقات الاجتماعية. أي أن التكلفة الاجتماعية لتحويل المزيد من الموارد للمؤسسة العسكرية في دولة تمتاز بكبر حجم مواردها الاقتصادية ستكون أقل من مثيلاتها في البلدان الأقل ثروة. ويكون لدى البلدان الغنية، عادة، أوجه عديدة من مجالات الإنفاق العام التي يمكنها المساهمة في تحمّل تكاليف زيادة العبء العسكري، ومن ثم فإن العبء الذي يتحمله أي قطاع سيكون أقل. هذه الميزة تفتقدها البلدان الأقل غنى، التي سيتحمل فيها الإنفاق الاجتماعي أو التنموي العبء الأكبر من زيادة مخصصات الدفاع.

إلّا أن بقاء حصص الإنفاق العسكري على معدلاتها العالية في البلدان العربية النفطية في الثمانينيات، وخاصة النصف الثاني منه، يدلّ على أن المؤسسات العسكرية في هذه الدول كانت تبدي مقاومة لأي تخفيض في مخصصاتها. وفي ظل انخفاض الإنفاق العام فإن ثبات حصص قطاع الدفاع يعني أن قطاعات أخرى قد تحمّلت النصيب الأكبر من تخفيض مخصصات الميزانية العامة. والملاحظات الأولية تدلّ على أن الإنفاق التنموي بالذات قد ناله النصيب الأكبر من التخفيض: في العربية السعودية انخفضت حصة الإنفاق التنموي من جملة الإنفاق العام، من ٥١,١ بالمئة في النصف الثاني من السبعينيات، إلى ٣٦,٩ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. كما شهدت البلدان النفطية الأخرى تخفيضات مماثلة، خلال الفترة ذاتها، الإمارات من ٣٢,٨ بالمئة إلى ١٨,٧ بالمئة، ليبيا من ٤٥,٣ بالمئة إلى ٤٢,٦ بالمئة. المعايير الأخرى ستوفر لنا صورة أوضح عن مقدار الربح والخسارة في كل قطاع.

وحتى في البلدان العربية التي يقل فيها نصيب الإنفاق العسكري من جملة الإنفاق العام عن المتوسط العربي، فإن هذه المخصصات تبقى مرتفعة إذا ما قيست، بالدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء. وباستثناء تونس والجزائر، فإن جميع البلدان العربية الأخرى تقع ضمن هذا النطاق. وهذا يدل على أن هناك عوامل أخرى عديدة ومتباينة، تتجاوز

الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وازدياد الثروة النفطية الذي ساهم في هـذا الاختلال في تـوزيع موارد الميزانية. ويأتي ضمن هذه العوامـل الاعتبارات الايـديولـوجية والتـاريخية والصراعـات الحدودية والعِرقية والطائفية، وسباق التسلح بين البلدان العربية ذاتها، كما سلف في الفصول السابقة.

أمـا في دول الجوار الجغـرافي، فإن الانـطباع الـذي يمكننـا استخـلاصـه من الجـداول الاحصائية السابقة، فهو أن حصة الإنفاق العسكري عموماً في تراجع مستمر. ومن بين هذه الـدول، فإن تـركيا، هي الـوحيدة التي حـافـظت عـلى تخصيص نسبـة مستقـرة من الإنفـاق الحكـومي لأغراض الـدفـاع، (في حـدود ٢٠ بـالمئـة خـلال السبعينيـات والنصف الأول من الثمانينيات تراجعت بعدهـا إلى ١٧,٧ بالمئـة خلال الفـترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠). وعمومـاً، فإن هذه النسبة تفوق متوسط حصة الإنفاق العسكري من جملة الإنفاق العام في حلف الناتو (١٥ بالمئة)، كما تفوق مثيـلاتها في بعض الـدول الأعضاء في الحلف مثـل بريـطانيا ١٢,٤ بـالمئة، اسبانيا ١٠ بـالمئة، النـرويج ٧ بـالمئة، ايـطاليا ٤,٣ بـالمئة، واليـونان ١٢ بـالمئة. والأسبـاب الرئيسية لذلك هو التدخل التركي في القضية القبرصية، وكذلك النزاع مع اليونان حول بحر ايجه.

وضمن دول الجوار، فإن ايران تبدو حالة استثنـائية فـريدة. فمخصصـات الدفـاع في الميزانية العامة خلال فترة الحرب مع العـراق، معظم سنـوات الثمانينيـات، هي أقل عنهـا في سنوات السبعينيات. بل وفي النصف الأخير من الثمانينيات كـانت حصة الـدفاع من الميـزانية تزيد قليلاً على نصف تلك الحصة في عقد السبعينيـات. وخلال حكم الشـاه، فإن أكـثر من ربع مخصصات الميـزانية الايـرانية كـان يذهب لأغـراض الدفـاع. وحرص الشـاه على اقتنـاء أحدث المعدات العسكرية، واستعداد الولايـات المتحدة وخـاصة منـذ مطلع السبعينيـات في إبان حكم الرئيس نيكسون لفتح الترسانة العسكرية الأمريكيـة له، قـد عنى ارتفاع تكـاليف الجيش الايراني. إلاّ أن انخفاض حصة الإنفاق العسكري منذ عـام ١٩٧٩، يرجـع أساسـاً إلى قيـام حكومـة الثورة الايـرانية بـإلغاء عـدد من صفقات السـلاح وخاصـة مع الـولايـات المتحدة، التي اتخذت بعد ذلك شكل الحظر من قبل الأخيرة بعد أزمة الرهائن. ولجأت ايران لـلاعتماد عـلى مصادر بـديلة للسلاح، الصـين، كوريـا، ودول أمريكـا اللاتينيـة، التي تعتبر تكاليف السلاح فيهـا جميعاً أقـل كثيراً من مثيـلاتها في الـدول الصناعيـة. واعتماد ايـران على المتطوعين والحرس الثوري في ادارة الحرب مع العراق قلّل تكاليف المؤسسة العسكريـة بمقدار كبير أيضاً.

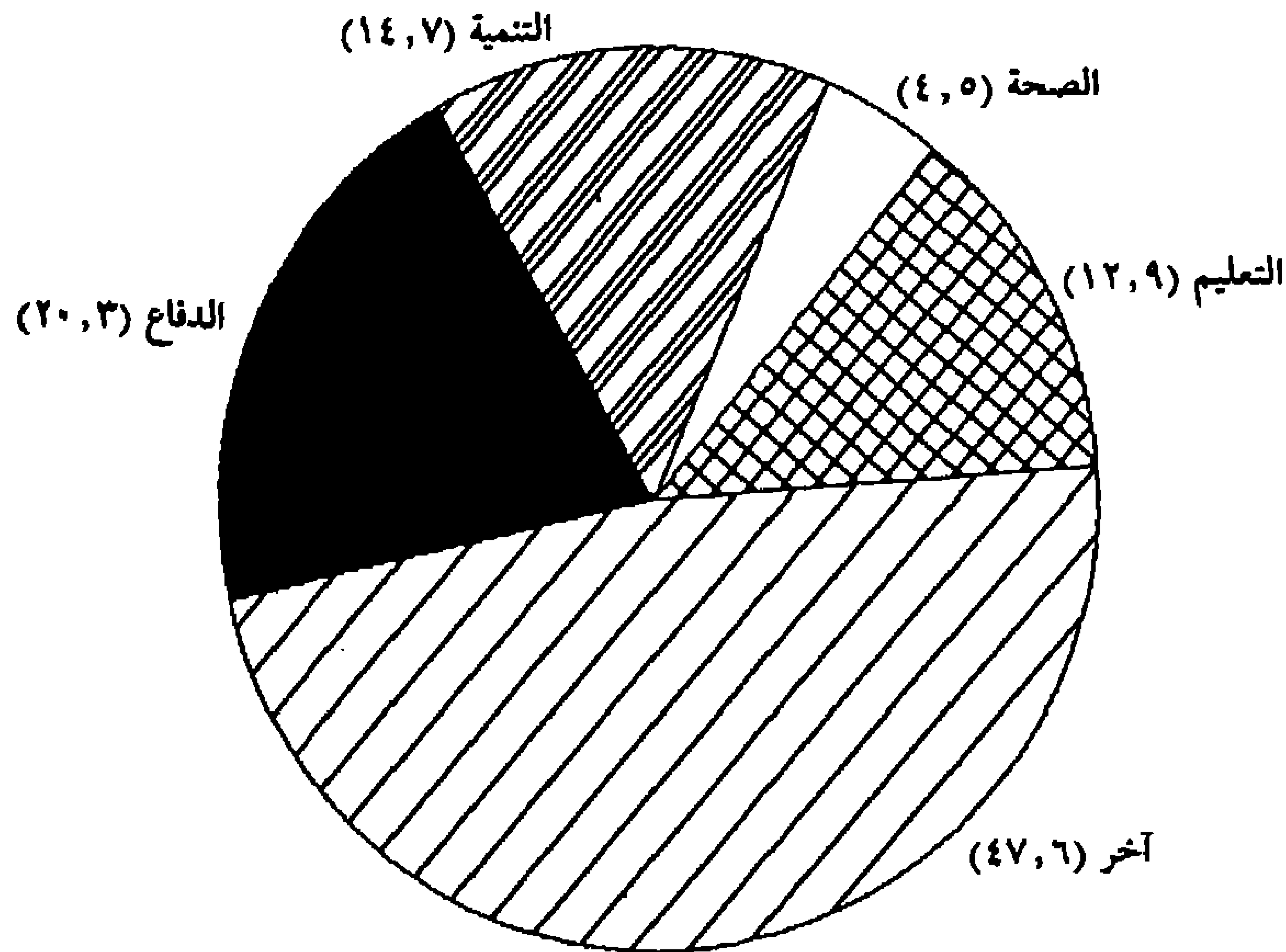
اسرائيـل، هي الأخـرى، نجحت في تخفيض نصيب الإنفـاق العسكـري من جملة الإنفـاق العام، من متـوسط ٤٥,٤ بالمئـة خلال السنـوات الأولى من السبعينيات إلى ٢٥,٦ بالمئة خلال النصف الثاني من الثـمانينيات. ولا بـد أن تكون معـاهدة السـلام مع مصر عـام ١٩٧٩ قد لعبت دوراً هاماً في ذلك. والعامل الذي لا يقل أهميـة هو المسـاعدات العسكـرية الأمـريكية. ويـلاحظ عمومـاً أن حصة الإنفـاق العسكري قـد تأثـرت بسنوات الأزمـات أو

الحروب، عام ١٩٧٣، ٥٤,٨ بالمئة، مطلع الثمانينيات ٣٦,٨ بالمئة بعد أن انخفضت عام ١٩٧٨ إلى حوالى ثلث مخصصات الميزانية[16].

وأدّى التحوّل النسبي في الإنفاق الدفاعي في دول الجوار، إلى تغيرين رئيسيين على مستوى المالية العامة في هذه الدول. الأول، هو أن هذا الانخفاض لم يستفد منه الإنفاق الاستثماري الذي شهد انخفاضاً في جميع هذه الدول، في الثمانينيات، مقارنة بمستوياته السائدة في السبعينيات باستثناء اثيوبيا. والثاني، هو زيادة مخصصات الإنفاق العام الموجّهة للمصروفات الأخرى، خارج الأوجه الرئيسية محل الدراسة؛ التعليم والصحة والتنمية والدفاع. حصة المصروفات الأخرى ازدادت من ٣٥,٨ بالمئة خلال النصف الأول من السبعينيات إلى ٤٧,٦ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. ويبدو أن أهم هذه الأوجه هو الإدارة العامة وزيادة حجم الدعم للسلع والخدمات، والمصروفات التحويلية لمقابلة آثار الحرب في ايران، (تعويضات عائلات القتلى، والرعاية الاجتماعية للجرحى والمعاقين من جراء الحروب)، وكذلك زيادة المخصصات الاجتماعية لمقابلة زيادة تدفقات الهجرة اليهودية للأراضي المحتلة في فلسطين (انظر الشكل رقم (٧ ـ ٦)).

شكل رقم (٧ ـ ٦)

التركيب النسبي للإنفاق العام في دول الجوار الجغرافي، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)



(١٦) ارتباط زيادة المخصصات الدفاعية مع الحروب أو الأزمات هي ظاهرة لازمة في تاريخ اسرائيل. وقد تكرّرت هذه الظاهرة خلال أزمة السويس ١٩٥٦، وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ويبدو أن الحكومة =

أما حصة كل من الإنفاق التعليمي والصحي، فقد شهدت تـذبذبـات طفيفة، إلاّ أن متوسط هذه الحصص للبلدان العربية، قد بقـي تقريباً دون تغيّر يـذكر. وظلت النسبـة التي تخصصها البلدان العربيـة للتعليم، تقلّ عن متـوسط النسبة إلى دول الجـوار الجغرافي بمقـدار متواضع.

وعلى العكس فإن البلدان العربية تفوقت على دول الجوار في مقدار مخصصـات الإنفاق الصحي، ومن بـين البلدان العربيـة، فإن كـلاً من المغرب وتـونس والجزائـر تميّزت بـارتفاع مخصصـات التعليم مقـارنـة بـالمتـوسط العـربي. وفي الثـمانينيـات قـامت كـل من السعـوديـة والكويت، بزيادة حصة الإنفاق الصحي بشكل ملحـوظ، بينما بقيت هـذه المعدلات في كـل من مصر وسوريا والصومال، دون المعدلات السائدة في الدول النامية. وفي سوريا، على وجه الخصوص، بقيت حصة الإنفاق الصحي من اجمالي الإنفاق الحكومي، متدنية بشكل ملحوظ ومقلق، حوالى ١ بالمئة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات.

ومن بين دول الجوار، تميزت تركيـا بمعدلات عـالية من مخصصـات القطاع التعليمي، وإن كـانت هذه الحصـة شهدت تخفيضـات متواليـة خلال الفـترة المذكـورة. وفي ايران حـاز الإنفاق التعليمي على أولوية خاصة بعـد الثورة عـام ١٩٧٩، كما أن حصـة الإنفاق الصحي قد تضاعفت تقريباً في الثـمانينيات مقـارنة بمستـوياتهـا في السبعينيات. أمـا في اسرائيل، فقـد بقيت حصص كل من القطاعين في الموازنة العامـة ثابتـة تقريبـاً، وهي عمومـاً دون المعدلات السائدة في الدول متوسـطة الدخـل التي تصنف اسرائيل ضمنهـا، كما أنها أقـل من المعدلات السائدة في الدول الفقيرة أيضاً.

٢ ـ المعيار الثاني: قياس التغيّر في الإنفاق العام ومكوّناته الأساسية

والمعيار الثاني، لقياس التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري، يقوم عـلى دراسة الآثـار المترتبة على ارتفاع مخصصات القطاع الدفاعي على الإنفاق عـلى الجوانب الأخـرى، وخاصـة الاجتماعية منهـا والتنمويـة. ونظراً إلى الصعـوبات التي تحيط بعمليـة القياس هـذه، إذ قد لا تظهر علاقة مباشرة بين المخصصات المختلفة لموارد الميزانية، لاعتبارات سبق منـاقشتها، فـإن التركيز سيكون على مقدار التغير في كل من الإنفاق العسكري والاجتماعي والتنموي، مقارنـة بالتغيرات في الإنفاق العام الاجمالي. وسيكون للتكلفـة الاجتماعيـة وفق هذا المعيـار، جانبـان أساسيان: **الأول**، هـو في حالـة تخفيض الإنفاق. وتبـدو التكلفة الاجتـماعية في حـالة زيـادة

= الاسرائيلية لا تكون قادرة على تخفيض هذه المخصصات بعد انتهائها مباشرة، وأن آثارها تبقى لسنوات عديدة.
انظر: Meridor, «The Financing of Government Expenditures in Israel, 1960-1983,» pp. 7-8.

الإنفاق الدفاعي، في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الإنفاق العام ومكوناته الأخرى. التكلفة الاجتماعية ستبقى في هذه الحالة أيضاً إذا ما تمّت المحافظة على الإنفاق الدفاعي عند مستوياته السابقة، في الوقت الذي تشهد القطاعات الأخرى انخفاضاً، أو إذا كان مقدار الانخفاض في الأول يقلّ بمقدار معتبر عن التخفيض في القطاعات الأخرى. الثاني، هو في حالة زيادة الإنفاق العام. والتكلفة الاجتماعية تظهر في حالة حصول الإنفاق العسكري على معدلات نمو تفوق مثيلاتها لإجمالي الإنفاق العام أو لمعدلات نمو مكوناته الأساسية.

إلاّ أنه قبل الدخول في تفاصيل النتائج التي يعطينا إياها هذا المعيار، يحسن بنا إلقاء الضوء على ما يعنيه التغيّر في الإنفاق العام ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية. بالرغم من أن الرفاه (Welfare) لا يعتمد بشكل مطلق على أنشطة الحكومة، إلاّ أن المؤسسات الحكومية هي القنوات الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحسين مستوى الرفاه لدى الشعب. والقطاع الحكومي، في المقام الأول، هو أكبر قطاعات التوظيف في الاقتصاد الوطني، كما أنه يعمل من خلال آليات مختلفة على توزيع وإعادة توزيع الدخل. يضاف إلى ذلك أن الإنفاق العام يعتبر وسيلة أساسية لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد في البلدان العربية جميعها ودول الجوار الجغرافي كذلك. وفي بعض البلدان، مثل الدول النفطية أو الدول التي يوجد فيها قطاع عام كبير، فإن الإنفاق العام يعتبر عاملاً هاماً في تحديد درجة حصول الشعب على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، من خلال: الاستثمار المباشر، الدعم للصناعات المحلية أو توفير الحماية لها، أو من خلال الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية.

والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها أية دولة لها ارتباط متبادل من جهة، كما أن لها آثاراً عميقة على فئات وطبقات المجتمع من جهة أخرى. والسياسات الاقتصادية تحوي افتراضات ضمنية، وأحياناً صريحة حول نوعية المجتمع، وشكل العلاقات الاجتماعية التي ينبغي أن تسود بين طبقاته، التي تسعى الحكومة إلى خلقها أو تنميتها. والسياسات الاقتصادية تتضمن حججاً من القيم الاجتماعية والأهداف التوزيعية، أيٌّ من طبقات المجتمع أو فئاته سيستفيد من هذه السياسات وأي منها سيتضرر؟ والأولويات التي تعطى عادة للنمو أو التوظيف أو مكافحة التضخم، لها جميعها آثار مباشرة وغير مباشرة، ومتباينة بدرجة كبيرة، على فئات المجتمع. وسياسات التوظيف المتوسّعة التي ستعود بالنفع المباشر على الفئات الفقيرة في المجتمع ستكون لها آثار سلبية في رجال الأعمال إذا ما ترتّب على تلك السياسات نقص العرض من القوى العاملة وارتفاع معدلات الأجور. وسياسات مكافحة التضخم التي يفترض أن تعمّ فوائدها جميع طبقات المجتمع ستكون سياسات محابية لطبقة الرأسماليين، إذا ما تضمنت أسعار فائدة مرتفعة.

وهذا لا يعني أن تحديد الأولويات الاجتماعية، من خلال دراسة الاحصاءات الحكومية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية أو الإنفاق العام، هي عملية تتميز بالسهولة. يضاف إلى ذلك أن التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لها تأثيرات هائلة، وقد تكون أحياناً مفاجئة،

على نمط توزيع الموارد. وإحصاءات الإنفاق العام؛ مثل الإنفاق على التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي، التي يمكن استخدامها كمؤشرات عامة، لا تصلح للتدليل القاطع على مقدار التطور الاجتماعي أو مرحلة النمو. ودراسة التغيرات في الإنفاق العام ومكوناته الأساسية، بالرغم من فائدتها في إلقاء الضوء على مقدار التبدّل في سلم الأولويات الاجتماعية أو الكيفية التي تؤثر بها الزيادة أو النقص في الموارد المتاحة على السياسات الاقتصادية، إلّا أن هناك جملة من الاعتبارات التي تحيط بها والتي يحسن الإشارة إليها.

حجم الإنفاق العام ومعدلات نموّه ونسبته إلى الدخل القومي، بالرغم من أهميتها كمؤشرات عامة، لا توفر دلالة واضحة حول التغيرات في مستوى ونوعية الخدمات العامة. والشعور العام، هو أن مستوى الخدمات العامة في الوطن العربي والموفّرة من قبل الحكومة قد ازدادت بمعدلات تقلّ كثيراً عن معدلات زيادة تكلفتها. والاعتبارات الاجتماعية في سياسات التوظيف، والارتفاع المستمر في أجور العاملين لدى الحكومة قد رفع تكاليف السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاع العام مع ثبات الأسعار أو تغيّرها بمعدلات متواضعة. والنتيجة هي زيادة الأعباء المالية للمؤسسات العامة، التي عملت على تفاقم مشكلة العجز المالي للحكومة. وارتفاع الانتاجية في القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وخاصة في مؤسسات القطاع الخاص، وثبات أو تدني الانتاجية في القطاع الحكومي بسبب اعتماده على وسائل الانتاج كثيفة العمالة، أدى إلى ارتفاع التكاليف النسبية لمنتجات القطاع العام. وبكلمات أخرى فإن القطاع العام يحتاج إلى استهلاك مزيد من الموارد للمحافظة فقط على مستويات الخدمة التي يؤديها.

والإنفاق العام لا يشمل جميع أنشطة الحكومة، بل جزءاً منها. ولدى الحكومات عادة أدوات أخرى؛ السياسات المالية والنقدية والسياسات التدخلية الأخرى، تؤثر من خلالها في مستوى وأداء النشاط الاقتصادي. وتأثير هذه السياسات في الطبقات والفئات الاجتماعية لا يقل أهمية عن تأثير الإنفاق العام. وكما أن الإنفاق العام يحوي مؤشرات على أولويات المجتمع أو الحكومة، فإن الايرادات العامة تحوي مؤشرات لا تقلّ أهمية على مقدار التكلفة التي تتحمّلها كل فئة أو طبقة في المجتمع.

وهناك جانبان هامان يترتبان على توزيع التركيب النسبي للإنفاق العام. الأول، هو الكفاءة في تخصيص الموارد. والثاني، هو الآثار التوزيعية (من حيث الدخل) على فئات المجتمع المختلفة. وزيادة الإنفاق العام على أي من القطاعات المعينة (التعليم، الدفاع، الصحة، التنمية)، بالرغم من آثاره الحميدة على الاقتصاد فإن له أيضاً تكاليف اقتصادية واجتماعية قد تكون باهظة. وعلى وجه خاص ينبغي ملاحظة الآثار التوزيعية (Distribution-al effects) لإعادة تخصيص الإنفاق العام. فزيادة الإنفاق العام على قطاع أو أكثر، وتخفيضه عن قطاعات أخرى ستساهم بشكل غير مباشر في إعادة توزيع الدخل في المجتمع. وإذا كانت زيادة الإنفاق العسكري، مثلاً، تتطلب تخفيض الإنفاق التنموي، فإن الفئات المرشحة للتأثر ايجابياً هم المنتمون للقوات المسلحة، والمقاولون ومتعهدو الخدمات الذين

يتعاملون مع القطاع العسكري وأصحاب صناعة الأسلحة أو موردو السلاح، وجميع الصناعات والخدمات التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة العسكرية. وبالمقابل فإن المتضررين من تخفيض الإنفاق التنموي هم عموماً جميع فئات الشعب التي ستحصل على حجم أقل من الاستثمارات الاجتماعية أو من الإنفاق على صيانة المباني والطرق العامة. والطبقات الفقيرة ستتأثر بدرجة أكبر من تخفيض برامج الإسكان الحكومي أو عدم توافر المباني المدرسية أو المستشفيات أو محطات التصريف الصحي.

و «الأثر التوزيعي» لإعادة توزيع مخصصات الإنفاق العام، موضوع يحتل أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المقارنة[١٧]. كما أنه يتصل بدرجة وثيقة بموضوع دراستنا في هذا الفصل عن التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكري. وإذا ما أريد الوصول إلى خلاصات واستنتاجات محدّدة في هذا الشأن، وبعيداً عن الانطباعات العامة أو الأحكام القيمية، فإن ذلك يتطلب تطوير منهجية خاصة ووسائل قياس لا تحتملها المساحة المخصصة لهذا الفصل. وبدلاً من ذلك فسيتم الاكتفاء في المرحلة الحالية بالمؤشرات العامة والآثار المحتملة لكل سياسة من السياسات الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق العام.

إن الزيادة في الإنفاق العام قد لا تعكس زيادة في الموارد المالية المتاحة للحكومة. ويبدو أن هناك مؤثرات تعمل على توسيع نطاق الإنفاق العام، مثل الحروب والتغيّر في الفلسفة الاقتصادية للنظام الحاكم وحجم القطاع العام. ويبدو أن الأزمات عموماً مثل الحروب أو الصراعات الداخلية، وخاصة المسلحة منها، والتوترات الاقليمية تعمل على زيادة الإنفاق العام. وغالباً ما تجد الحكومات نفسها غير قادرة بعد تلك الأزمات العارضة على تقليص الإنفاق العام من جديد. ويبدو أن هذه الملاحظة، التي تبقى بشكل عام صحيحة، قد بدأت تجد بعضاً من عدم القبول والتحدي. والسبب في ذلك أن معدلات نمو الإنفاق العام في أوقات السلم لم تعد تقلّ كثيراً عن مثيلاتها في أوقات الحرب. ويرجع ذلك بالطبع إلى توسّع الدور الذي تقوم به الحكومات، وخاصة في وظائف الرفاه الاجتماعي.

ومن جهة ثانية، فإن تخفيض الإنفاق العام في أي من المجالات، قد لا يأخذ شكل الإنقاص المباشر للمخصصات المالية لذلك القطاع. والحكومة قد تلجأ مثلاً إلى زيادة الإنفاق على وجه أو أكثر في ذات القطاع، وتخفيض الإنفاق في مجالات أخرى؛ زيادة المخصصات المالية لأعضاء الهيئة التدريسية مثلاً، وتخفيض الإنفاق على تشييد الأبنية المدرسية الجديدة، أو تقليص مخصصات الأجهزة والمعدات العلمية والتعليمية. وبالمثل، فإن العاملين في الجهاز الصحي قد يواجهون تجميداً في مخصصاتهم المالية، بينما يزداد الإنفاق على شراء الأجهزة والمعدات الطبية. وقد تقتضي المحافظة على المعدلات ذاتها من الإنفاق العام لقطاع ما التخلّص من حجم القوى العاملة فيه، ومن ثم زيادة البطالة في المجتمع. والتخفيض قد

---

(١٧) انظر على سبيل المثال: A. Walker, «Public Expenditure, Social Policy and Social Planning,» in: A. Walker, ed., *Public Expenditure and Social Policy* (London: Heinemann Educational Books, 1983), pp. 3-26.

يأخذ شكلاً آخر، حيث تكون معدلات الزيادة في الإنفاق العام على قطاع أو أكثر أقل من المعدلات السائدة للتضخم. وفي هذه الحالة، فإن هذا القطاع، بالرغم من زيادة مخصصاته بالقيم الإسمية، إلّا أنه شهد تخفيضاً بالقيم الحقيقية.

شهد الإنفاق العام في البلدان العربية تطوراً هائلاً خلال فترة السبعينيات. فنتيجة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤، شهدت معدلات نمو الإنفاق الحكومي قفزات هائلة. وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي من حوالى ٤٧ بالمئة في منتصف السبعينيات إلى ٦٢,٤ بالمئة عام ١٩٨١. ولكنها شهدت تراجعاً ملحوظاً في سنوات الثمانينيات حتى بلغت حوالى ٣٩ بالمئة عام ١٩٩٠. وهناك عوامل عديدة ساهمت، بالإضافة إلى الثروة النفطية الطارئة، في زيادة الإنفاق العام العربي. من هذه العوامل زيادة الاستهلاك العام. وترجع هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع تكاليف العديد من الخدمات التي تقوم الحكومة تقليدياً بتوفيرها. يضاف إلى ذلك زيادة المدفوعات التحويلية من الحكومة للأفراد والأسر، وكذلك زيادة حصة الدعم الحكومي للسلع والخدمات. العامل الآخر هو ارتفاع معدلات التضخم المحلي والمستورد، التي استدعت معدلات عالية من الإنفاق العام للتعويض عن ارتفاع التكاليف وللمحافظة على أسعار السلع والخدمات المدعومة. ولا شك أن بعض وسائل تمويل الإنفاق العام قد ساهم هو ذاته في تصاعد معدلات التضخم، وخاصة التمويل عن طريق خلق النقود. وقد ساهمت هذه العوامل جميعاً، وبدرجات مختلفة، في دفع الحكومة إلى الاقتراض من السوق الداخلي ومن الخارج. والبدائل الأخرى للتمويل مثل تقليص أو الغاء الدعم أو زيادة أسعار السلع والخدمات الحكومية، أو رفع معدلات الضرائب، لم تكن بدائل مقبولة اجتماعياً، ولذا لجأت الحكومات العربية إلى المزيد من المديونية لمعالجة العجز في الميزانية العامة.

والنظرة الفاحصة على الجداول الاحصائية رقم (٧ - ٥) و(٧ - ٦) و(٧ - ٧) و(٧ - ٨) تُظهر عدداً من النقاط محل الاهتمام. فسنوات السبعينيات تميّزت عموماً بارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام في البلدان العربية مقارنة بسنوات الثمانينيات، لقد بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق الحكومي في البلدان العربية في النصف الأول من السبعينيات ٤٣,١ بالمئة سنوياً، إلّا أن معدلات النمو هذه شهدت تباطؤاً واضحاً في النصف الثاني من السبعينيات. وبالرغم من أنها عاودت الارتفاع من جديد بعد حركة تصحيح أسعار النفط الثانية؛ ١٩٧٩ - ١٩٨٠، إلّا أن تلك المعدلات بشكل عام بقيت دون مستوياتها التاريخية في مطلع السبعينيات. وفي النصف الثاني من الثمانينيات تراجعت معدلات النمو إلى حوالى ١١ بالمئة، وتبدو هذه الملاحظة صحيحة أيضاً لدول الجوار الجغرافي. وباستثناء حالة اسرائيل في النصف الأول من الثمانينيات، وتركيا في النصف الثاني منه، فإن متوسط معدلات النمو في هذه الدول شهد تباطؤاً ملحوظاً في العقد الثامن، خاصة السنوات الأخيرة منه، مقارنة بمثيلاتها في العقد السابع. وقد ترتّب على كل من اجتياح لبنان، والأزمة المالية التي اجتاحت اسرائيل خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤، ومعدلات التضخم غير المسبوقة إلى اضطرار الحكومة الاسرائيلية إلى زيادة الإنفاق العام بمستويات عالية للتعويض عن التآكل في القوة الشرائية

للنقود[18]. وارتفاع الإنفاق العام التركي في الثمانينيات كان سببه تزايد خدمة الديون الداخلية والخارجية، وارتفاع معدلات التضخم من جديد بعد عام ١٩٨٦، حتى بلغ مستواها في آب/ اغسطس ١٩٨٩ حوالى ٧٣,٣ بالمئة. لقد كان السبب الرئيسي لمعدلات التضخم هذه ارتفاع أسعار الفائدة، التي استخدمت ضمن الوصفة النقدية التي وضعها صندوق النقد الدولي لمعالجة التضخم ذاته في تركيا، وازدياد عجز الميزانية الحكومية. ويبدو أن العوامل السياسية؛ وبالذات الصراع بين الأحزاب السياسية وبدء تدهور مكانة حكومة أوزال (Ozal) منذ عام ١٩٨٧ بالرغم من حصوله على الأغلبية في الانتخابات التي أجريت في ذلك العام قد فاقم من الوضع[19].

والملاحظة الثانية، هي أن البلدان العربية النفطية، التي أحرزت أعلى معدلات نمو للإنفاق العام في السبعينيات في الوطن العربي، قد بدأت تشهد معدلات نمو سلبية منذ مطلع الثمانينيات. وقد تعزّزت هذه الظاهرة في النصف الثاني من الثمانينيات التي تزامنت مع التراجع الحاد في أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦. أما البلدان العربية الأخرى، التي شهدت معدلات نمو أقل تواضعاً في السبعينيات فهي قد حافظت على معدلات نمو موجبة للإنفاق الحكومي في الثمانينيات. ولكن إذا أخذ التضخم بعين الاعتبار، فإن المعدلات الحقيقية لنمو الإنفاق العام تبدو عموماً متواضعة. والعوامل التي ساعدت على نمو الإنفاق العام هي شبيهة بمثيلاتها في الدول النامية الأخرى؛ ازدياد معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وازدياد حجم خدمة الديون.

أظهرت دول الجوار الجغرافي أنماطاً تتشابه إلى حد بعيد مع تلك التي أظهرتها البلدان العربية غير النفطية، ولا يخفى أن هذا التشابه يرجع إلى تماثل طرق ووسائل تمويل الإنفاق العام بين هاتين المجموعتين من البلدان.

---

(١٨) بدأت معدلات التضخم بالتضاعف شهرياً في مطلع الثمانينيات، ثم أسبوعياً منذ مطلع عام ١٩٨٤. وقد اضطرت الحكومة الاسرائيلية إلى زيادة الإنفاق العام لرفع معدلات الأجور الاسمية للمحافظة على القوة الشرائية لها. والربع الأخير من عام ١٩٨٣، شهد أول تخفيض في الأجور الحقيقية في اسرائيل بمقدار ١٥ بالمئة. ومنذ منتصف عام ١٩٨٤، عمّت اسرائيل اضرابات العمال احتجاجاً على السياسة الاقتصادية للحكومة. انظر: Starr, «Israel: From Dream to Reality,» pp. 158-159.

(١٩) يذهب الكاتب سياري إلى القول إن أحد أهم الأسباب لعودة التضخم إلى تركيا في النصف الثاني من الثمانينيات هو لجوء رئيس وزراء تركيا أوزال، في سبيل قطع الطريق على منافسيه من الأحزاب الأخرى إلى زيادة مستويات الإنفاق العام بمعدلات كبيرة قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٧ والانتخابات العامة في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته. انظر:

Sabri Sayari, «Politics and Economic Policy-Making in Turkey, 1980-1988,» and Tevfik F. Nas, «The Impact of Turkey's Stabilization and Structural Adjustment Program: An Introduction,» in: Tevfik F. Nas and M. Odekon, eds., *Economics and Politics of Turkish Liberalization* (Bethlehem: Lehigh University Press; London; Toronto: Associated University Press, 1992).

جدول رقم (٧ - ٥)

متوسط التركيب النسبي لإجمالي الإنفاق العام
في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٨٥ - ١٩٩٠
(نسب مئوية)

الدولـة	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١٥,٤	٨,٥	٣٦,٩	٣٥,٦
الإمارات العربية المتحدة	١٣,٣	٦,٧	١٨,٧	٤٠,١
الكويـت	١٣,٤	٧,٣	٢٨,٥	١٤,٧
عُمـان	١٠,١	٤,٨	٢٤,٣	٤١,٤
البحريـن	١٢,٧	٧,٣	٢٥,٥	١٤,٢
ليبيـا	٥,٨	٤,٣	٤٢,٦	٢٤,٧
مصـر	١١,٨	٢,٥	٣٧,١	١٨,١
سوريـا	٩,١	١,٣	٤٠,٨	٤٥
الأردن	١٣,٣	٤,٦	٢١,٥	٢٧,٨
المغـرب	١٧,٣	٣	٢٢,٩	١٩,٧
تـونس	١٤,٨	٦,١	٢٧,١	٩
اليمن الشمالي	١٩,٣	٤,١	٢٨,٩	٢٧,٨
الصومـال	٣,٦	١,٦	٣٦,٧	١٨,٦
السـودان	٨,٢	٨,٢	١٧,٢	١١,٥
الجزائـر	٢٤,٥	٢٤,٥	٤٠,٩	٦,٩
اليمن الجنوبي	١٣,٧	١٣,٧	٤٢,٣	٢١,١
إيـران	١٩,٤		١٨,٣	١٥,٩
تركيـا	١٣,٧	٨,١	١٦,٦	١٧,٧
اسرائيـل	٨,٧	٢,٦	٣,٨	٢٥,٦
اثيوبيـا	٩,٧	٣,٦	١٩,٩	٢١,٩

المصادر: المصادر نفسها.

جدول رقم (٧ - ٦)

متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العام والمكوّنات الأساسية له، ١٩٧٠ - ١٩٧٥ (نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق العام	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق التنموي	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	٨١,٤	٩٤,٧	٨٤,٣	٨٧,١	٧٢,٣
الإمارات العربية المتحدة	٩٨,٨	١٠٠,٢	١٤٩,٨	١٠٥,٣	٢٩,٦
الكويت	٣١,١	٢٩,٢	٢٨,٥	٣٨,١	٥٧,٢
عُمان	٩٥,٨	٨٧,٥	١٣١,٣	١٩٣,٣	١٠٢,٤
البحرين	٥١,٣	٢٧,٦	٤٥,٦	٧٥,٩	١٢,٣
ليبيا	٣٨,٢	٤٦,٢	٣٢,٧	٥٠,٤	٣٠,١
مصر	٤٠,٥	٣٥,٨	٣,٥	—	٤,٧
سوريا	٣٩,١	٢٧,٢	٢٥,٧	٨٩,٨	٣٦,٥
الأردن	١٨,١	٢٨,٢	٣١,٣	٧٠	٨
المغرب	٢٥	٢٣,١	٢١,٨	٥٨,٤	٣١,٣
تونس	٢٧,٨	١٣,١	٢١,٤	٥٣,٧	٢١,١
اليمن الشمالي	٣٧	٧٨,٩	٣٠,٨	٢٩,٥	٣٣,٨
الصومال	١٤,٦	٣٦,٦	٠,٠٢	٤٥,١	١٣,٢
السودان	٢١,٩	١٠,٢	١٠,٢	٦٣,٢	٤,١
الجزائر	٢٥,٨	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٤	٢١,١
اليمن الجنوبي	—	—	—	—	١٣,٨
إيران	٧١,٢	٤٧,٦	٥٩,٤	٦٣	٨٣,٧
تركيا	٢٩,٥	٤٦,٧	١١,٥	٣١,٤	٢٩,٨
اسرائيل	٥٦,٢	٤٦,٥	٥٩,٤	٣٥,١	٤٣,٦
اثيوبيا	١٥,٧	١٨,٥	٧,٦	١٤,١	٢٦,٨

المصادر: تمّ احتساب النسب من: المصادر نفسها.

بالنسبة إلى كل من السودان والجزائر واليمن الجنوبي فإن الإحصاءات عن الإنفاق التعليمي هي للإنفاق الاجتماعي الذي يشمل بالإضافة إلى التعليم، القطاع الصحي.

جدول رقم (٧ - ٧)

متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العام
والمكوّنات الأساسية له، ١٩٧٥ - ١٩٨٠
(نسب مئوية)

الدولـة	الإنفاق العام	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق التنموي	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١٨,٧	١١,١	١٣	٢٣,٤	٢١
الإمارات العربية المتحدة	٧٠,٢	٦٢,٥	٦٥,٢	٤٨,٤	١٨٦,١
الكويت	١٧	١٥	١٧,٩	٣٣,٩	٨,٤
عُمان	١٢,٦	٣٤,٢	١١,١	٦,٥	١٢,٩
البحرين	٢٥,٨	٢٩,٨	٢٦,٧	٢٩,٣	٦٥,٦
ليبيا	١٥,١	١٣,١	٢٤,٤	٢٢,٨	٤٠,٩
مصر	١٩,١	١١	١٣,٥	٢٤,٨	٣٨
سوريا	٢٦,٧	٢٢,٦	٢١,٥	١٦,٨	٢٤,١
الأردن	٢٢,٩	١٩,٦	١٦,٣	١٨	٢٦,٥
المغرب	١٥,٣	١٨,٨	١٣,٥	١٦,٥	٢٤,٤
تونس	١٦,٧	١٣	٢٠,٨	١٧,٧	٢٢,١
اليمن الشمالي	٥٠,٤	٧٨,٧	٦٣,١	٧٠,٣	٤٣
الصومال	٢٢,٥	١٨,٤	٠,١-	١١,٤	٤١,٦
السودان	١٨,٢	١٣,٧	١٣,٧	١٨,١	٢٩,٩
الجزائر	٣٣,٩	٢٣,٣	٢٣,٣	٢٦,٣	٢١,٤
اليمن الجنوبي	٣١	٣٤,٥	٣٤,٥	٣٢,٤	٢٣,٧
إيران	٨,٩	٣٢,٩	—	٦,٧	-٠,٩
تركيا	٥٩,٥	٤٤,٥	—	٦١,٤	٦١,٨
اسرائيل	٧٧,١	٨٧,٧	٢٥,٨	٦٩,١	٧٥
اثيوبيا	١٧,٢	٥,٩	٨١,٥	١٧,٧	٣٢,١

المصادر: المصادر نفسها.

جدول رقم (٧ ـ ٨)

متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العام والمكوّنات الأساسية له، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

(نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق العام	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق التنموي	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	-٢,٧	٣,٨	٣٢,٣	-١٢,٩	٣,٧
الإمارات العربية المتحدة	٥,٤	٠,٦	-٠,٧	٣,٨	٥,٩
الكويت	٧,٨	١٢,٦	١٣,٢	٧,٥	١٢,١
عُمان	١٧	٣٠,٣	٢٦,٣	٢١,٧	١٣,٢
البحرين	١٠,٥	١٠	٦,٦	٧,١	٣,٨
ليبيا	١,٩	-٢٢,٣	-١٥,٤	-٩,٢	١,٥
مصر	١٨,١	٣٥,٢	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٢,٢
سوريا	٨	٢٠,٣	١٨,٢	٧,٦	٩,٥
الأردن	٨,١	١٩,٤	٢٠,٣	٤,٢	٧,٩
المغرب	١٠,٥	٩,٣	٥,٩	٢,٦	٩,٣
تونس	١٨,٤	١٤,٢	١٤,٤	١٨,٨	٤٤,٩
اليمن الشمالي	١٥,٢	٢٨,٢	١٨,٥	٤,٦	١٤,١
الصومال	٣٥,٢	١٦	١٨,٧	٥٩,٥	٢٦
السودان	٣٠,٧	٥٩,٥	٥٩,٥	٢٢,٣	٣١,٥
الجزائر	١٢,٩	١٦,٣	١٦,٣	٤٤,٣	١٢,٥
اليمن الجنوبي	١٣,٢	٩	٩	١٤,٩	٩,٢
إيران	٩,٢	٤,٢	١٤,٣	٩,٦	٥,٩
تركيا	٤٥,٦	٣٥,١	٢٩,٩	٣٣,٤	٣٥,٧
اسرائيل	٢١٢,٩	١٠٦٣,٤	٢٠٦,٦	١٩٠,٥	٢٠٤,٧
اثيوبيا	١٢,١	١٢,٧	٩	١٦,٨	٠,٤

المصادر: المصادر نفسها.

الملاحظة الثالثة، هي أن نمط تطور الإنفاق العام في النصف الأول من السبعينيات يُظهر تبايناً واضحاً بين البلدان العربية، ولذا لم يمكن استخلاص نقاط تماثل بينها. إلاّ أنه يبدو واضحاً أن المستفيد الأول من زيادة الإنفاق العام كانت القطاعات التنموية، يليها القطاعات الاجتماعية؛ التعليم والصحة. وبالمقابل فإن الإنفاق العسكري توسّع بمعدلات نمو تقلّ عن معدلات نمو الإنفاق العام. وتبقى هذه النتيجة صحيحة لجميع البلدان العربية، بما فيها دول الطوق العربي، باستثناء الكويت وعُمان والمغرب. وفي حالة الكويت تأثّر متوسط النمو بالزيادة الكبيرة في انفاقها العسكري عام ١٩٧٤؛ بلغ معدل النمو حوالى ١٧٤ بالمئة، وذلك إثر حادث الاشتباك الحدودي مع العراق في مركز الصامتة عام ١٩٧٣. ومقارنة بذلك فإن معدل نمو الإنفاق العام في تلك السنة كان ٩٥ بالمئة. وفي عُمان فإن الزيادة حصلت أيضاً عام ١٩٧٤، الذي شهد مطلعه؛ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، بداية هجوم جديد من قبل القوات الحكومية، بمساعدة القوات الايرانية والبريطانية على قوات الثورة في ظفار. واستطاعت هذه القوات في منتصف عام ١٩٧٤ السيطرة على خط الامدادات الشمالي الجنوبي الذي لم يكن يبعد عن حدود اليمن الجنوبي سوى ٥٠ كلم. الإنفاق العسكري العُماني ازداد بمقدار ١٨١ بالمئة عام ١٩٧٤، و١٠٤ بالمئة عام ١٩٧٥، بينما الإنفاق العام ازداد بمقدار ٢٥٧ بالمئة عام ١٩٧٤، ثم انخفض معدل النمو إلى أقل من الخمس؛ ٤٢ بالمئة؛ في السنة التالية.

ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة الأولية في العائدات النفطية قد خصصت بشكل مبدئي لمشاريع البنى الأساسية أخذاً بالاعتبار الظروف السياسية أو الاقتصادية التي حرمت هذه البلدان من العديد من المشاريع لفترة طويلة من الزمن. يضاف إلى ذلك أن عملية استيراد السلاح، التي تشكّل جزءاً كبيراً من الإنفاق العسكري، تتطلب وقتاً طويلاً، ولذا، فإن الزيادة في هذا الأخير لم تظهر سوى في النصف الثاني من السبعينيات. أما في البلدان العربية غير النفطية، فإن جزءاً كبيراً من الزيادة في الإنفاق العام الذي جاء على شكل مساعدات مالية من قبل الدول النفطية قد اتخذ شكل تمويل مشاريع محددة، ممّا رفع من معدلات نمو الإنفاق العام في هذه القطاعات.

وعلى عكس ذلك، فإن معظم الزيادة في الإنفاق العام في الدول المجاورة قد اتجه إلى الإنفاق العسكري خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥. ويمكن التدليل على ذلك بأن معدلات نمو الإنفاق الدفاعي قد فاقت معدلات نمو الإنفاق العام بهامش كبير. وينطبق هذا بشكل خاص على ايران؛ ٧١,٢ بالمئة و٨٣,٧ بالمئة للإنفاق العام والعسكري بالتتابع، وأثيوبيا؛ ١٥,٧ بالمئة، و٢٦,٨ بالمئة للإنفاقين بالتتابع. ولكن هذه الدول شهدت تطورات خاصة خلال هذه الفترة جعلت من الصعوبة بمكان تقرير استنتاجات محدّدة بشأن نمط العلاقة الإحلالية بين الإنفاق العسكري من جهة وأنماط الإنفاق الأخرى من جهة ثانية. فإيران غنمت من ارتفاع أسعار النفط، وساعدها ذلك على تعزيز دورها في سباق التسلح مع العراق، ودورها كقوة اقليمية وفق مبدأ نيكسون. واسرائيل شهدت حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ التي أدّت إلى تحطيم العديد من الخرافات بشأن قوة الجيش الاسرائيلي، مما

دفعها إلى زيادة إنفاقها العسكري عام ١٩٧٣ بمقدار ١٤٧ بالمئة. أما في اثيوبيا، فإن مجيء النظام العسكري بانقلاب عام ١٩٧٤ قد عنى جملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتيجية. فالإنفاق العسكري الاثيوبي ازداد بمعدلات نمو بلغت ٥٢ بالمئة عام ١٩٧٤ و٦٧ بالمئة عام ١٩٧٥ مقارنة بمتوسط نمو ٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣.

الملاحظة الرابعة أن الانطباع العام الذي يمكن استخلاصه من الاحصاء للفترات التالية؛ منذ ١٩٧٥ وحتى نهاية العقد الثامن هي أن نصيب الإنفاق العسكري بدأ يفوق مخصصات القطاعات الأخرى من جملة الإنفاق العام. وهذا الانطباع يمكن تدعيمه من ملاحظة معدلات نمو كل من القطاعات المختلفة. وفي معظم البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، فإن معدلات نمو الإنفاق العسكري فاقت معدلات نمو الإنفاق العام، وفي بعض الأحيان بهامش كبير كما هو الحال في دولة الإمارات في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، والبحرين خلال الفترات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ و١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ وليبيا ومصر والمغرب والصومال والسودان خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. وفي الفترات التي شهد فيها الإنفاق الحكومي في بعض البلدان العربية تخفيضاً بالمعدلات الإسمية، فإن الإنفاق العسكري قد حقّق بعض معدلات النمو الموجبة؛ السعودية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، الكويت ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، أو استطاع إظهار قدر من المقاومة للتخفيض، ولذا فإن مقدار التراجع في مخصصاته يقلّ عن مقدار التخفيض في معدل نمو الإنفاق العام؛ السعودية ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

الملاحظة الخامسة، من المهم هنا معرفة درجة تأثير نمو الإنفاق العام أو مقاومته للتخفيض في مكوّنات الإنفاق العام الأخرى لتقرير العبء الذي تحمله كل قطاع. والصورة العامة التي ترسمها الإحصاءات في الجداول السابقة هي أن معدلات نمو كل من القطاع التعليمي والقطاع الصحي بقيت مماثلة أو متقاربة إلى حد بعيد مع معدلات نمو الإنفاق العام. وفي الحالات التي شهد فيها الإنفاق الحكومي انخفاضاً بالقيم الإسمية فإن كلا القطاعين حافظ على معدلات نمو ايجابية أو معدلات انخفاض تقلّ عن معدلات النمو السالبة للإنفاق العام. وبالطبع هناك استثناءات لهذه المشاهدة العامة، إلّا أنها تبقى صحيحة في أغلبية الدول محل الدراسة. ولا يمكن بعد ذلك سوى الوصول إلى خلاصة مفادها أن العبء الأكبر لتوسع القطاع العسكري في سنوات الازدهار المالي في البلدان العربية ومقاومته الشديدة للتخفيض في مراحل التراجع قد وقعت على الإنفاق التنموي.

وهناك استثناءات محدودة لهذا الحكم العام لبلدان معدودة وخلال فترات قصيرة. فخلال النصف الثاني من السبعينيات، الذي لجأت فيه معظم البلدان العربية إلى سياسات مالية تقييدية، وذلك لكبح جماح موجات التضخم الناجمة عن الزيادة الأولى في معدلات الإنفاق العام، خلال تلك الفترة كانت معدلات نمو الإنفاق الاستثماري في معظم البلدان العربية تقلّ عن معدلات نمو الإنفاق الحكومي.

أما في سنوات الثمانينيات فإن الإنفاق الرأسمالي شهد إما معدلات نمو متواضعة مقارنة بمعدلات نمو الإنفاق العام في سنوات الوفرة، أو قدراً من التخفيض في مخصصاته يفوق حجم

التخصيص في الميزانية العامة. من الأمثلة الواضحة على ذلك؛ السعودية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ (كان مقدار الانخفاض في الانفاق التنموي يصل إلى ١٢,٩ بالمئة سنوياً مقارنة بتقلص في الإنفاق العام قدره ٢,٧٨ بالمئة سنوياً)، كذلك الإمارات خلال الفترات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ و١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، وعُمان والجزائر خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠.

والحكم ذاته ينسحب على البلدان العربية غير النفطية. ولأن هذه الدول لم تشهد خفضاً في الميزانية العامة، فإن العبء الذي تحمّله الإنفاق التنموي كان يتمثّل في تباطؤ معدلات نمو الحصص المخصصة له. والاستثناءات لهذه النتيجة تكاد تكون نادرة؛ الصومال في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. ويمكن تعميم هذا الحكم ليشمل دول الجوار الجغرافي إلاّ أن مقدار العبء الذي تحمّله الإنفاق الرأسمالي كان أقل من نظيره في البلدان العربية. ويبدو أن هذه الدول قد حافظت على مستويات حسنة من المخصصات التنموية، كما أن الإنفاق العسكري لم يبد درجة المقاومة للتقليص بالدرجة نفسها التي أبداها في البلدان العربية.

وتبدو هذه النتائج متطابقة مع بعض الدراسات التي أجريت عن الدول المتقدمة؛ مثال دراسة سميث (Smith)[٢٠]، والدول النامية مثل دراسة (G. Harris). وهذه الدراسات تشير إلى أنه بالرغم من وجود علاقة إحلالية (Trade-off) بين الإنفاق العسكري وأوجه الإنفاق العامة الأخرى، إلاّ أن العبء الأكبر في ذلك تحمّله الإنفاق التنموي. ولذا، فإن الإنفاق الدفاعي لا يؤثر بدرجة كبيرة في الإنفاق الاجتماعي.

ويمكن تفسير ذلك جزئياً بأن المؤسسات التعليمية والصحية، مثلها مثل المؤسسة العسكرية تماماً، إذا ما تم التوسع فيها فإنه يصعب إعادة تقليصها من جديد. ويبدو أن مكوناً هاماً من مكونات الإنفاق العام الصحي والتعليمي يحوي المصروفات الجارية، وبالذات مخصصات الرواتب والأجور. ولاعتبارات اجتماعية وسياسية فإن الحكومات غالباً، تلجأ إلى المحافظة على الولاء والشرعية عن طريق توسيع حجم العمالة المستوعبة في القطاع العام. وبالمقابل فإن الإنفاق التنموي لا تبدو آثار تخفيضه في الحال، بل تتركز في المستقبل. وبالرغم من الآثار الاقتصادية الخطيرة في الحاضر والمستقبل والمترتبة على تقليص مخصصاته، فإن الآثار الاجتماعية والسياسية يمكن امتصاصها بسهولة تحت ذرائع شتى.

إلاّ أن هذه النتيجة العامة يجب إخضاعها لبعض القيود. فالإنفاق العسكري في البلدان العربية أظهر عموماً درجة أكبر من الاستقلالية في الحركة مقارنةً بكل من الإنفاق التعليمي والصحي. ويمكن التدليل على ذلك كالتالي: حقق الإنفاق العسكري معدلات نمو تفوق كلاً من معدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في فترات الانتعاش الاقتصادي. وبالمقابل فإن معدلات نمو الانفاق التعليمي والصحي حافظت على

---

(٢٠) R. Smith: «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics* (March 1977), and «Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-1973,» *Journal of Comparative Economics* (March 1980).

معـدلات نمو تمـاثل معـدلات نمو الإنفـاق الحكومي أو تقـل عنها قليـلاً. ولأن كلاً من أوجـه الإنفاق الثلاثة أبدت درجة من المقاومة لتخفيض مخصصاتها في فترات الـتراجع الاقتصـادي، فإن النتيجة هي أن الإنفاق العسكري قد حصل في كلتـا الحالتـين على حصص أكـبر من كل من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي. ويبدو أن حكومات البلدان العربيـة تميل إلى تغيـير الإنفاق التعليمي والصحي بمستويات متناسقة مع التـوسع أو الانكـماش في الميزانيـة العامـة. وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن كلاً من التعليم والصحة هي مكونات مستقـرة في الإنفاق العـام مقارنةً بالإنفاق العسكري، الذي هو بالرغم من خضوعه لقيود الميزانية إلاّ أنه يتمتع بـدرجة أكبر من الاستقلالية في الحركة.

يضـاف إلى ذلك أن الـطرق التي تم استخدامهـا لقياس التكلفـة الاجتماعيـة للإنفـاق العسكري كانت تعتمد على التأثير المباشر لهذا الإنفـاق في أوجه الإنفـاق الأخرى التنمـوية أو الاجتماعية. ولا شك أن هناك آثاراً غير مباشرة تتمثل في مقدار التضحية التي تمّ بها التوسـع في المشاريع التعليميـة والصحية المستقبليـة نتيجة وجـود العبء العسكري، وبكلمات أخـرى فإن نمو الإنفاق العسكري بمعدلات فوق معـدلات نمو الإنفـاق الاجتماعي جعـل من الصعب ايجاد المخصصات اللازمة لتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية أو تحسين مستـويات أدائهـا. ولو أخذ كل من معدلات النمو السنوي للتضخم ومعدلات الـزيادة السنـوية للسكـان في الوطن العربي؛ التي يتراوح مجموعها بـين ١٠ ـ ١٥ بالمئـة سنويـاً، فإننـا سنخلص إلى نتيجة هي أن معدلات نمو الإنفاق التعليمي والصحي بالقيم الحقيقية كانت تشهد تدهوراً مستمراً.

ويـدخل في هـذا النـطاق مـا أشـار إليـه روبـرت لـوني (R. Looney) من أن القـطاع العسكري وخاصة في البلدان الخليجية، كان منافساً قوياً للقطاعات الأخرى المنتجـة في سوق العمل المحلي، وخاصة على القوى العاملة والمدربة. ونقص القوى العـاملة الوطنيـة في بلدان الخليج، التي فاقم من وجودها طلب المؤسسة العسكريـة، له آثـار في مسار التنميـة في المدى الطويل تتجاوز الآثار الأخرى للإنفاق العسكري[٢١].

٣ ـ المعيار الثالث: درجة المرونة

المعيار الثالث لقياس التكلفة الاجتماعية للإنفاق العسكـري هو قيـاس درجة المـرونة أو الحصانة التي تتمتع بها مخصصات الإنفاق لكل قطاع مقارنة بالإنفاق العام.

هناك وسيلتان رئيسيتان لإجراء عمليـة القياس هـذه: **الوسيلة الأولى**، هي استخـدام تحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحديد العـلاقة بـين الإنفاق العسكـري من جهة،

(٢١) Robert E. Looney, «The Impact of Military Expenditures on Human-Capital Development in the Arab Gulf States,» in: Steve Chan and A. Mintz, eds., *Defense, Welfare and Growth* (London; New York: Poutledge and Kegan Paul, 1992), p. 198.

والإنفاق الاجتماعي والتنموي من جهة ثانية، أو لتحديد أثر التغير في الإنفاق العسكري على الأوجه الأخرى للإنفاق العام. والمنهج المتّبع عامة وفق هذا المعيار هو استخدام كل من الإنفاق التعليمي والإنفاق الصحي كمتغيرات تابعة في معادلة خطية يكون فيها الإنفاق العسكري المتغير المستقل (Independent Variable). وقد استخدم هذا المنهج العديد من الكتّاب، منهم على سبيل المثال: هاريس و كلي (G. Harris, M. Kelly and Pranowo)، فيرنر (J. Verner)، هس وموولان (P. Hess, B. Mullan)، وديفيس وشان (D. Davis, Chan)[٢٢]. والغرض من استخدام هذا المنهج هو أولاً إظهار العلاقة السببية بين كل من المتغيرات التابعة والمتغير المستقل. وثانياً استكشاف درجة مرونة الإنفاق الاجتماعي والتنموي للتغيرات في الإنفاق العسكري. وبالرغم من التباين الكبير في النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسات إلّا أن معظمها أشار إلى حقيقة أن معاملات الانحدار لم تتسم بالثبات والاستقرار، مما يدل على وجود خطأ في تحديد مواصفات النموذج الذي بنيت عليه تلك الحسابات. ويشير دابلكو وماكورمك (D. Dabelko and J. McCormick)، وهما أول من قام بدراسة تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري، إلى أنه بالرغم من أن نتائج تحليل الانحدار جاءت مطابقة للتوقعات؛ معاملات الانحدار لها اشارة سالبة تدل على علاقة الإحلال، إلّا أن قيمة المعاملات كانت صغيرة جداً تدلّ على أن تلك العلاقة ضعيفة. وأفضل النتائج التي تمّ الحصول عليها تدل على أن كل زيادة في الإنفاق الدفاعي بمقدار ١ بالمئة تؤدي إلى نقص في الإنفاق التعليمي بمقدار «١» بالألف. وقد خلص الكاتبان من ذلك إلى أن فرضية تكلفة الفرصة البديلة لا يمكن تأكيدها[٢٣]. ويشير فيرنر (J. Verner) إلى أن معدلات الانحدار غير الخطية تعطي جودة توافق (Fit) أكبر وفقاً لمعيار معامل التحديد (R^2). بالإضافة إلى ذلك فإن كلاً من المعاملات الخطية وغير الخطية هي ذات معنوية من الناحية الاحصائية. وهذا يعني أن العلاقة التبادلية بين الدفاع والتعليم ليست ثابتة، ولكن تتغير تبعاً للزيادة في حصة الدفاع من الميزانية العامة[٢٤].

---

(٢٢) انظر في هذا الخصوص: Harris, Kelly and Pranowo, «Trade-Offs Between Defense and Education/ Health Expenditures in Developing Countries»; Peroff and Podolak-Warren, «Does Spending on Defence Cut Spending on Health? A Time-Series Analysis of the U.S. Economy, 1929-74»; J.G. Verner, «Budgetary Trade-Offs Between Education and Defence in Latin America: A Research Note,» *Journal of Developing Areas,* vol. 18 (October 1983), and Hess and Mullan, «The Military Burden and Public Education Expenditures in Contemporary Developing Nations: Is there a Trade-Off?».

(٢٣) Dabelko and McCormick, «Opportunity Costs of Defense: Some Cross-National Evidence,» p. 150.

(٢٤) Verner, Ibid., p. 84.

والنتائج التي توصّل إليها الباحثون الآخرون هي أقل تشجيعاً، وتتّسم بعدم استقرار معاملات الانحدار حين تتغيّر مواصفات النموذج أو المتغيرات التي يحويها. انظر على سبيل المثال دراسة:

Harris, Kelly and Pranowo, Ibid.

وانظر التعليقات في دراسة: Hess and Mullan, Ibid.

وبالذات التعليقات الخاصة بمعاملة الإنفاق العسكري كمتغير خارجي (Exogenous Variable).

وعموماً، فإن تحليل الانحدار يواجه ثلاث صعوبات أساسية: **الصعوبة الأولى**، هي في تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق التعليمي والصحي والتنموي من جهة، والإنفاق العسكري من جهة ثانية. وما لم يتم توثيق هذه العلاقة، فإن هناك شكوكاً حول صحة الطريقة التي تم بها بناء النموذج. ومن الممكن أن تكون هناك علاقة آنية بين هذه المتغيرات مما يجعل النتائج التي نحصل عليها متحيِّزة (Biased) وغير متنافسة (Inconsistent). **الصعوبة الثانية**، هي أن هناك مؤثرات عديدة تحدّد حجم ومقدار نمو كل من الإنفاق التعليمي والصحي؛ مثل حجم السكان والمعدلات السنوية لنموه، درجة التطور الحضاري والاجتماعي، حجم مساهمة القطاع الخاص في توفير كل من الخدمتين الاجتماعيتين... الخ. وأفراد الإنفاق العسكري كمتغير مستقل وحيد لا يعطي نتائج يمكن الوثوق بها، كما أن معاملات الانحدار لا يمكن اعتبارها ممثلة لمرونات الاستجابة. **الصعوبة الثالثة**، هي أنه في الكثير من الأحيان، يشهد كل من الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي والتنموي زيادة في المخصصات، خاصة في الدول التي لم تشهد انخفاضاً في ميزانياتها العامة. وحتى لو وجد تباين في معدلات نمو هذه القطاعات، فإن تحليل الانحدار لن يظهر وجود علاقة عكسية أو تبادلية بين المتغيرين. وربما كان هذا السبب وراء النتائج السلبية التي تم الحصول عليها من جراء اتباع هذا المنهج. فالعلاقة الإحلالية (Trade-off) لا تأخذ صيغة واحدة؛ أي أن زيادة مخصصات الدفاع تؤدي إلى نقصان مخصصات الإنفاق الاجتماعي، ولكنها تأخذ صيغاً مختلفة، تم الإشارة إليها سابقاً ضمن المعيارين الأول والثاني.

الوسيلة الثانية للقياس هي حساب المرونة القطاعية، أو درجة الحصانة، أو قلة المناعة (Vulnerability). ويمكن اتخاذ المعدل البسيط للتغيرات في مخصصات القطاعات المختلفة مقارنة بمعدلات تغير الإنفاق العام كمقياس للحصانة. وعموماً فإن القطاع يعتبر محمياً بدرجة كافية إذا كانت مخصصاته تنخفض بنسبة أقل من مقدار التخفيض في الإنفاق العام. والقطاع يعتبر غير منيع إذا كانت نسبة التخفيض في مخصصاته تتجاوز المتوسط العام. أي أنه عندما تكون النسبة إليها قيمة تتجاوز الواحد، فإن هذا مؤشر على أن القطاع ضعيف المناعة، بينما إذا كانت قيمة المعدل تتراوح بين الصفر والواحد فإن هذا يدلّ على درجة حصانة قوية. والقيمة السالبة للمعدل تدل على أن مخصصات هذا القطاع قد انخفضت بالرغم من زيادة الإنفاق العام.

والجدول رقم (٧ ـ ٩) يحوي هذه المعدلات للدول محل الدراسة وخلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. ولاستخراج هذه المعدلات فقد تمّ استخدام الصيغة التالية:

$$V = \frac{gxi}{gy}$$

حيث إن

V: هي درجة الحصانة أو المناعة

الإنفاق للقطاعات الأساسية Xi:

الإنفاق العام Yi:

معدل النمو g:

جدول رقم (٧ ـ ٩)

متوسط معدل النمو السنوي للإنفاق العام والمكوّنات الأساسية له، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق العام	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق التنموي	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	-٦,٣	١,٦	-٤,٧	٤,٨	٥,٢-
الإمارات العربية المتحدة	-٣,٥	٥,٨	-٠,٨	-٣٢,٣	٧,٣-
الكويت	-١	٣,٣	٢	-٨	٩,٤
عُمان	-١	٥,٦	١	-١٦,٦	١,٨-
البحرين	٠,١	٧,٥	٢,٩	-٤,١	٧,٤
ليبيا	٢	٩,٤	٨,٣	-٧	١٢,٥-
مصر	١٠,٧	١٧,٥	١٤,٥	١٦,٨	٨,٤
سوريا	١٠,٢	١٢	١٢,٥	١٤,٦	١٢,٦
الأردن	٨,١	١٠,٦	-١,٤	٥,٥	١,٧
المغرب	٦,٥	٨,٧	١٠,١	١٨,٧	٦,٨
تونس	٦,٢	١١,٤	٨	-٢,١	٠,٦
اليمن الشمالي	٢٢,٦	٢٠	٢١,٩	٢٩,٣	٢٤
الصومال	٥٦,٤	٢٢,٢	٢١,٨	٤٩,٧	٧٥,٦
السودان	٥٢,٦	٤٣,٧	٤٣,٧	٤٢,٧	٣٨,٢
الجزائر	٠,١	٩,٩	٩,٩	-٧,٤	١٢,١
اليمن الجنوبي	١٠,٩	٥,٣	٥,٣	٢٣,٣	٤,٣
إيران	٧,٨	١٤,٨	١٢	٤,٩	٨,٢
تركيا	٥٩,٩	٨٣	٨٣,٦	٤٩,٣	٦٢,٢
اسرائيل	٢٢,١	٣١,٩	٢٢	٤١,٦	٤,٧-
اثيوبيا	٢,٨	٦,٧	١٠	١٧	١٦,٥

المصادر: المصادر نفسها.

وكون الأرقام التي يحويها الجدول رقم (٧ ـ١٠) هي قيم متوسطة، فإنه من المتوقع أن تكون قد تأثرت ببعض القيم الصغرى أو الكبرى ضمن كل قطاع. ولذا، فيجب النظر إلى

جدول رقم (٧ ـ ١٠)

متوسط درجة مرونة المكونات الرئيسية
للإنفاق العام، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)

الدولة	الإنفاق التعليمي	الإنفاق الصحي	الإنفاق التنموي	الإنفاق العسكري
العربية السعودية	١,٦٢	٣,١	١,٦٥	١,٢١
الإمارات العربية المتحدة	٠,٤٩	١,٣٤	٦,٢٥	١,٠٢
الكويت	١,٠٦	١,٥١	١,٦٧-	٣,٠٥
عُمان	٢,٦٥	٢,٩٠	١,٥٩-	١,٥٤
البحرين	١,٠٦	٠,٨٢	١,٠٣	١,١ -
ليبيا	٠,٢٤-	١,٩٩	١,٠٥	٠,٥٣
مصر	١,٦٠	١,١٨	١,٣٩	١,٤٦
سوريا	١,٦٠	١,٦٩	١,٢٥	٢,١٧
الأردن	٢,٤٤	٠,٢٨	١,١٦	٠,٥٥
المغرب	٠,٨٤	٠,٤١	٢,١٢	٢,١٥
تونس	٠,٨٤	٠,٩٧	٠,٩١	٠,٦٧-
اليمن الشمالي	١,٦٧	١,٩٩	٠,٣٢-	١,٣٤
الصومال	٠,٠٨	١,١٤-	٦,٦٩-	٩,٧٩-
السودان	١,٢٥	١,٢٥	١,٠٢	١,١٤
الجزائر	٠,٧٣	٠,٧٣	١,٥٤	٠,٦٣
اليمن الجنوبي	٠,٧٥	٠,٧٥	١,٤٣	٠,٧٦
إيران	٠,٠٢	٠,٠٦	٣,٦٩	٣,٥ -
تركيا	١,٢٠	١,١٧	١,١٤	٠,٩٩
اسرائيل	١,٧٥	١,١٧	١,١٩	٠,٥٦
اثيوبيا	٠,٠٨	٠,٦٥-	٠,٨٤	١,٢٦-

المصادر: المصادر نفسها.

نتائج الجدول المذكور بشيء من الحذر. وعلى سبيل المثال فإن القطاع العسكري في السعودية الذي أظهر درجة عالية من الحصانة؛ حيث إن قيمة (٧) أقل من الواحد خلال معظم سنوات السبعينيات والثمانينيات، قد تأثرت قيمة متوسط المرونة فيه بدرجة عالية بقيمة سنة واحدة هي عام ١٩٨٩، حيث بلغ متوسط المرونة ٦ و٨. والحكم ذاته ينطبق على الكويت الذي أثرت فيه قيمة سنة واحدة على قيمة متوسط المرونة للإنفاق العسكري (عام ١٩٧٩ بلغت مرونة الإنفاق العسكري حوالى ٢٠). ويمكن بسهولة ايجاد أمثلة أخرى تدلّل على أن

«متوسط» المرونة يتأثر، مثله تماماً مثل كل المتوسطات كمقياس للتشتت، بالقيم الصغرى والكبرى بدرجة مخلّة. ومع ذلك، فقد حقّق الإنفاق العسكري أقل قيم المرونة للغالبية العظمى من البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، مما يدلّ على أنه يتمتع بدرجة حصانة قوية. وبالمقابل فإن الإنفاق التنموي حقق أعلى معدلات المرونة، مما يدل على تمتعه بدرجة مناعة ضعيفة. والنتائج تُظهر أيضاً أن كلاًّ من التعليم والصحة لهما درجة مرونة معتدلة تقترب من تلك التي حققها القطاع العسكري. وهذا يعني أن القطاعات الاجتماعية كانت أقل عرضة للتخفيض في مخصصاتها مقارنة بالقطاع التنموي وقطاع الادارة العامة. وتحصل القطاعات الثلاثة؛ الدفاع والتعليم والصحة، على حصص أكبر من حصص القطاعات الأخرى في حالة زيادة الإنفاق العام، لكنها تظهر مقاومة لأي تخفيض في الإنفاق العام. ولذا، فإن نسبة التخفيض فيها تقل عن تلك التي في القطاعات الأخرى. وحقيقة أن هذه القطاعات أقل عرضة للتخفيض من القطاعات الأخرى يدل على أن هناك تكاليف سياسية عالية مرتبطة بتخفيضها. ومن جانب آخر فإن الحكومات كانت راغبة في تخفيض الإنفاق على أعمال البنية التحتية والانتاج والأوجه الأخرى للإنفاق الاستثماري، التي لها بالطبع آثار عكسية للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولكن ليس لها آثار آنيّة مباشرة.

ثانياً: تكلفة الفرصة البديلة والأجيال المستقبلية

الملاحظة الهامة التي يمكن الخروج بها من هذا الفصل، أن معظم البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي قد حافظت على معدلات نمو موجبة للإنفاق العام ومكوناته الأساسية. ونمو الإنفاق الحكومي في ظل الركود أو التدهور الاقتصادي يستدعي فحص الطرق التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل إنفاقها، وتأثير ذلك في مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.

قد تلجأ الحكومات، من أجل كسب تأييد ودعم شعبي في الحاضر، إلى نقل تكلفة الفرصة البديلة للأجيال المقبلة. وذلك يتمّ عن طريق المحافظة على معدلات نمو موجبة للإنفاق العام، وزيادة مخصصات الإنفاق الدفاعي دون الإضرار بالإنفاق الاجتماعي أو التنموي. وتقوم بتمويل هذا الإنفاق ليس عن طريق الضرائب التي يتحمّل تكلفتها الجيل الحالي، وليس عن طريق عجز الميزانية التي يتحمّل الجزء الأكبر من عبئها الجيل الحالي أيضاً على شكل معدلات تضخم عالية، وإنما تلجأ إلى التمويل عن طريق الديون الداخلية والخارجية. والديون تتضمن تكاليف للأجيال المقبلة، إذ يجب زيادة معدلات الضرائب التي يدفعونها، أو التضحية ببعض الامتيازات التي يحصلون عليها من أجل مقابلة خدمة الدين.

والجدول رقم (٧ ـ ١١) يُظهر أن عجز الميزانية في البلدان العربية ككل قد ازداد بمعدلات كبيرة، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت تتراوح بين ٧ ـ ١١ بالمئة، بينما شكّل في بعض السنوات قرابة ربع النفقات العامة. ويبدو العجز أكثر وضوحاً في البلدان العربية غير النفطية، حيث إن نسبته إلى الإنفاق العام تتراوح بين الربع والثلث. ويبدو من

جدول رقم (٧ ـ ١١)

عجز الميزانية في البلدان العربية وطرق تمويلـه، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩
(نسب مئوية)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي							
إجمالي البلدان العربية	٨,٢	٧,٧	١٠,٩	٩,٥	١٠,٩	٩,٨	٧
المجموعة الأولى	٦,٥	٤,٥	٩,٨	٨,٤	١١,٣	٩,٦	٦,٥
المجموعة الثانية	١٢,٩	١٥,٦	١٣,٩	١١,٩	١٠	١٠,٣	٨
نسبة العجز الكلي إلى النفقات الحكومية							
إجمالي البلدان العربية	١٦,٤	١٥,٥	٢٢,٥	٢٠,٣	٢٢,٩	٢٢,٧	١٨
المجموعة الأولى	١٢,٦	٨,٨	١٩,٦	١٦,٨	٢٢,٧	٢٠,٦	١٥,٧
المجموعة الثانية	٢٨,٢	٣٤,٤	٣١,٤	٢٩,٥	٢٧,٨	٢٨,٧	٢٤,٤
نسبة الاقتراض الخارجي إلى العجز الكلي							
إجمالي البلدان العربية	٢٣,٥	٤,٤	٥,١	٦,١-	٠,٣	١٣,٦	٧,٣
المجموعة الأولى	٢٠,٨	٩,٢-	٧,٣-	٢٣,٥-	١٢,٨-	٠,٧	٠,٦
المجموعة الثانية	٢٧,٣	٢٢,٧	٢٩	٢٠,٨	٢٣,٩	٣٧,٧	٣٢,٨
نسبة صافي الاقتراض المحلي إلى العجز الكلي							
إجمالي البلدان العربية	٧٦,٥	٩٥,٦	٩٥,٧	١٠٣,٢	١٢٠,٧	٩٦,٥	٩٨,٢
المجموعة الأولى	٧٩,٣	١٠٩,٢	١٠٨,٥	١٢٣,٤	١٤٣,٧	١١٦,٢	١٠٦,٥
المجموعة الثانية	٧٢,٧	٧٧,٢	٧١	٧١,٩	٧٩,٢	٥٩,٤	٦٦,٥

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٠، تحرير صندوق النقد العربي، ص ١٠٢ ـ ١٠٣. حسب تصنيف التقرير فإن:

المجموعة الأولى تحوي: الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، العربية السعودية، العراق، عُمان، قطر، الكويت، وليبيا.

والمجموعة الثانية تضم: الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

الإحصاءات الخاصة بهيكل تمويل العجز المالي في البلدان العربية أن معظم الايرادات قد جاءت عن طريق الاقتراض المحلي؛ من المصرف المركزي، أو من خلال الدين العام؛ بيع السندات الحكومية. وفي النصف الثاني من الثمانينيات تفاقمت مشكلة الديون، وأصبح الاقتراض الداخلي يفوق مقدار العجز الكلي. ويذهب جزء من هذا التمويل يذهب لخدمة الديون الخارجية.

وبالرغم من القول الشائع إن الدين المحلي يمثل مديونية المجتمع لنفسه، أي أن آثاره الاقتصادية محايدة (Neutral)، إلاّ أنه في الحقيقة يتضمن اعادة توزيع الدخل في المجتمع. ففرض الضرائب من أجل دفع فوائد تلك الديون تعني نقل الثروة من شخص أو فئة في المجتمع إلى أخرى. ولو كانت جميع المخصصات التي تمّ تمويلها عن طريق الدين العام يتم انفاقها على المشاريع التنموية، فإن الجيل القادم سيفيد من هذا الإنفاق، وربما كان هذا مبرراً لتحمله بعض الأعباء التمويلية. ولكن إذا تمّ تحويل هذه المخصصات للإنفاق الجاري، فإن الجيل القادم سيتحمّل أعباء الدين دون أن ينعم بنتائج الإنفاق.

الفصل الثامن

السلاح والمديونية

مقدمة

أنفقت البلدان العربية خلال عقدين من الزمن؛ السبعينيات والثمانينيات، أكثر من ٢٣٠ مليار دولار على استيراد الأسلحة. ونظراً إلى طابع السرية الذي يغلّف العديد من صفقات السلاح، وكذلك وجود العديد من الدول التي تعمل كوسيط في نقل السلاح، ووجود السوق السوداء والسماسرة، فإن هناك اعتقاداً بأن مستوردات الوطن العربي من الأسلحة تفوق كثيراً هذا المبلغ. وثلاثة أرباع هذه المخصصات قد تمّ إنفاقها في سنوات الثمانينيات، أي بعد جمود الوضع العسكري على جبهات القتال مع اسرائيل منذ اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩، مما يعني أن الاهتمام العربي قد انتقل من القضية الفلسطينية إلى قضايا أخرى اقليمية ومحلية. مما يعزّز من هذه القناعة أن حوالى ٥٢ بالمئة من جملة الواردات العربية من الأسلحة قد استلمتها بلدان الخليج والجزيرة العربية (بما فيها العراق). وبالمقابل فقد بلغت قيمة واردات الأسلحة لدول الجوار الجغرافي خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ حوالى ٦٨ مليار دولار، أي أقل من ٣٠ بالمئة من جملة واردات الأسلحة للوطن العربي.

وقد شكّلت واردات الأسلحة نسبة كبيرة، من كل من جملة الإنفاق العسكري العربي؛ ٦٢,٦ بالمئة، وجملة الواردات العربية مع السلع والخدمات؛ ١٨,١ بالمئة. وهذه النسب لدول الجوار الجغرافي هي ٥٦,١ بالمئة و٢٥,١ بالمئة بالتتابع.

وعلى العكس من السلع الأخرى، فإن واردات السلاح تأخذ طابعاً استراتيجياً وسياسياً خاصاً. فمصادر السلاح تكشف عن درجة التحالف أو الولاء بين المستقبل والمرسل، كما أن الحاجة للتدريب والصيانة والتجديد تخلق علاقات خاصة بين البائع والمشتري تختلف عن مثيلاتها من السلع الاقتصادية الأخرى. وتجارة السلاح تعتبر المنفذ الرئيسي لممارسة النفوذ من قبل الدول الكبرى على الدول الصغرى.

وشهد الوطن العربي في عقدي السبعينيات والثمانينيات تطورات هائلة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، عكست نفسها بدرجات متفاوتة في حجم الواردات من الأسلحة ومصدرها ونوعها والطريقة التي تسدّد بها قيمها. والازدياد الهائل في واردات الأسلحة للبلدان العربية كانت له آثار على طبيعة التحالفات السياسية والعسكرية وطبيعة وحجم الصراعات الاقليمية، وحجم الواردات من السلع الأخرى الاستهلاكية والاستثمارية، وحجم المديونية للخارج، ومن ثم درجة التبعية. وبالمقابل فإن التطورات العالمية المتسارعة خلال هذه الفترة، وخاصة اختفاء الاتحاد السوفياتي؛ المصدِّر الرئيسي للسلاح للعديد من البلدان العربية، والتحوّلات الجذرية في الدول الأعضاء في حلف وارسو سابقاً، وبروز الولايات المتحدة كقوة رئيسية في العالم، سيكون له انعكاسات عميقة على حجم وطبيعة التسلح العربي خلال العقد التاسع وما بعده.

أولاً: واردات السلاح: مصادر الاحصاءات

كشفت أزمة الخليج الثانية ضحالة المعلومات عن واردات البلدان العربية من الأسلحة، ليس فقط لدى عامة الناس، بل أيضاً لدى أعلى المستويات من متخذي القرار في الدول الكبرى. والنداءات المتكررة من الأمم المتحدة بإيجاد نظام لتسجيل وتوثيق التجارة الدولية في السلاح، وإنشاء لجنة خاصة تضم الدول الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي من أجل الرقابة على التسلح، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، يُظهر مدى العجز والقصور في الاحصاءات والمعلومات المتوافرة بهذا الشأن، ولأن معظم نقاشنا في هذا الفصل سيعتمد على الاحصاءات المنشورة عن واردات السلاح، فإنه يحسن بنا إلقاء بعض الضوء على طبيعة هذه الإحصاءات ومصادرها وأوجه القصور فيها.

والمشكلة **الأولى** التي ستواجهنا في تحديد حجم وتطور الواردات العسكرية، هي مشكلة التعريفات. والسؤال الأول الذي سيواجهنا هو: **ماذا نعني بالسلاح!** ويعكس هذا السؤال مقدار الارتباك الناجم عن وجود العديد من الأجهزة والمعدات التي لها استخدامات ثنائية؛ مدنية وعسكرية في الوقت نفسه. وينطبق ذلك على شبكات وآلات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعربات النقل، والموارد والمركبات الكيماوية. وتتضاعف هذه المشكلة إذا ما تطرقت هذه التعريفات إلى الآلات والمعدات الخاصة بالطاقة النووية أو البيولوجية التي تُصمَّم أساساً للأغراض المدنية، وتكون لها أهداف أو استخدامات عسكرية.

وقد لجأت المنظمات الدولية المعنية بدراسة التسلح إلى طريقتين لعلاج هذه المشكلة. **الأولى** هي تركيز الاهتمام على الأسلحة الرئيسية؛ مثل الطائرات والدبابات والصواريخ المضادة لها والبوارج الحربية والغواصات، كما يفعل معهد استكهولم الدولي لدراسات السلام (SIPRI). **الثانية** هي اعتبار الجهة المستلمة. فجميع الآلات والمعدات التي تقوم بشرائها أو استلامها وزارة الدفاع تعتبر معدات عسكرية أو تدخل ضمن تعريف «السلاح». وتتبع هذا النظام بطريقة معدَّلة منظمة (ACDA).

وتدخل تحت نطاق هذه المشكلة؛ التعريفات، نقطتان أخريان. الأولى هي ما تتضمنه عادة «صفقة الأسلحة». فصفقات السلاح، وخاصة الجديد منها أو ذلك بالغ التعقيد تتضمن عقوداً بالتدريب والصيانة وقطع الغيار. واشتمال هذه في قيمة «واردات السلاح» ينبغي أن يكون من باب التجاوز. والثانية هي الفترة الزمنية الطويلة الفاصلة بين طلب السلاح واستلامه فعلاً. وهذه الفترة قد تطول، في حالة بعض الأسلحة مثل الطائرات العسكرية أو طائرات الاستطلاع والتجسّس، لسنوات عديدة. وقد تتخلّل هذه السنوات عقود لدورات تدريبية في الدولة المستقبلة أو الدولة المصنّعة، والصعوبة تكمن في توزيع قيمة هذه الصفقة على السنوات المعنية.

المشكلة الثانية، تتمثّل في تحديد أسعار الأسلحة بطريقة قابلة للمقارنة على مستوى دولي. فسوق الأسلحة تسيطر عليه الاحتكارات الدولية، وفي بعض الأحيان تكون صناعة السلاح مملوكة للدولة. كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ومعظم دول العالم الثالث. ولذا، فإن الأسعار التي تتم بموجبها الصفقات تعتبر مجهولة، كما أنها قد تتباين من مشترٍ إلى آخر تبعاً لطبيعة الصفقة وحجمها وطبيعة العلاقات السائدة بين الطرفين صاحبي العلاقة، وشروط الدفع، وما إذا كانت الصفقة تتضمن أية عناصر من المساعدات العسكرية أو التسهيلات الائتمانية.

وقد يعقد من هذه المشكلة الاعتبارات السياسية والأمنية التي تجعل حجم الصادرات أو طبيعة الأسلحة المتضمنة في الصفقة محاطة بجوانب من السرية. وينطبق هذا بشكل خاص على صادرات الأسلحة من المعسكر الاشتراكي «سابقاً» ومن دول العالم الثالث. وعلى سبيل المثال فإن البرازيل لا تعترف بصادرات أسلحة بأكثر من ٢٥٠ مليون دولار، بينما يقدّر بعض الخبراء أن قيمة صادرات البرازيل من الأسلحة تبلغ ملياري دولار. معظم هذه المبيعات غير قانونية، أو تتم عن طريق سماسرة السلاح، أو تتكوّن من شحنات صغيرة[1]. كما يعقد من هذه المشكلة أيضاً تعريف «الأسعار» بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، والإشكالات المتعلقة بتحويل هذه الأسعار من العملات المحلية إلى عملة موحدة مثل الدولار من أجل المقارنة.

المشكلة الثالثة تتعلق بالصيغ المختلفة التي يمكن أن تتم بها صفقات السلاح. فصفقات السلاح تتم أحياناً وفق القواعد السوقية، أي تحديد الكميات المطلوبة والأثمان التي ستدفع لها وزمن التسليم. إلّا أن العديد من الصفقات يأخذ صوراً وأشكالاً مختلفة من عقود البيع. وهذه الصفقات يمكن أن تتضمن بعض القيم التعويضية (Offsets) أو الانتاج المشترك (Coproduction) أو أنواع من المقايضة (Barter). وهذه الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارية تعويضية تشتمل على بعض الوسائل أو الطرق التي من شأنها تخفيض مقدار العبء على

(١) R. Smith, A. Humm and J. Fontanel, «The Economics of Exporting Arms,» *Journal of Peace Research*, vol. 2, no. 3 (1985), p. 240.

الدولة المستوردة للأسلحة عن طريق تخفيض حجم العملات الصعبة المطلوبة لشراء الأسلحة أو تهدف إلى توليد عوائد تساعد على دفع قيمة الصفقات(٢).

والتعويض (Offsets) الذي يمكن أن تتضمنه الصفقات ينقسم إلى نوعين: التعويض المباشر والتعويض غير المباشر. والأول يسمح بالتعويض في سلع لها علاقة أو صلة بالصفقة، كما قد يسمح لدولة أجنبية بتصنيع أجزاء أو قطع غيار السلاح المستورد. والثاني يتعلق بسلع لا صلة لها بالسلاح المستورد. والدولة المصدّرة للأسلحة توافق على شراء بعض المنتجات من الدولة المستوردة للسلاح كالسلع المصنعة أو المواد الخام أو الخدمات، ويعتبر ذلك شرط في الصفقة. وعلى سبيل المثال فإن شركة ماكدونال دوغلاس (Mc-Donnell Douglas) وافقت على استخدام كل السبل لديها ولبذل أقصى جهودها لشراء ما قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي من السلع الاسرائيلية خلال فترة عشر سنوات في مقابل شراء اسرائيل لطائرات (اف ـ ١٥)(٣).

أما صفقات المقايضة (Countertrade) فهي تصف كل الاتفاقيات التي تتضمن الشراء المتبادل للسلع المدنية أو العسكرية من قبل الدولة المصدّرة للسلاح كشرط في اتفاقية استيراد المعدات العسكرية. وعلى العكس من الاتفاقيات التعويضية، فإن هذه الاتفاقيات تتضمن عادة عقوبات للطرف المخل بالعقد. ويتفرع عن هذه المقايضة الواحدة (Barter) وهي تتكوّن عادة من صفقة واحدة متبادلة لا تستخدم فيها النقود، وتحدّد فيها كميات السلع التي سيتمّ تبادلها من قبل الطرفين، وليس قيمها النقدية. والأمثلة الواضحة على هذه الصفقات هي مبادلة السلاح بالنفط، كتلك التي عقدتها السعودية مع بريطانيا في صفقة طائرات التورنادو، أو مع البرازيل في صفقات (Avibras) و (Embraer). ومن الأمثلة الأخرى صفقة السلاح الفرنسية لدولة الامارات التي يتم تسديدها بالنفط، وعقود بلغاريا مع كل من ليبيا والعراق وايران التي يتم بموجبها مبادلة المعدات العسكرية البلغارية مع نفط هذه الدول(٤). وعقود المقايضة التي تتضمن النفط في مقابل السلاح تحوي مزايا عديدة للدول النفطية، وخاصة الدول الأعضاء في منظمة أوبك. فهذه العقود كانت أداة رئيسية للتهرّب من الأسعار الرسمية التي وضعتها المنظمة أو اتفقت بشأنها. كما كانت وسيلة هامة للتخلص من قيود نظام الحصص (Quota-system) الذي استخدمته أوبك للحفاظ على معدلات الأسعار. ومن خلال صفقات المقايضة يمكن الحكومات بيع الكميات التي ترغبها من النفط الخام بالأسعار المخفضة دون أن يبدو ذلك معارضاً لاتفاقيات المنظمة(٥).

---

(٢) لمناقشة تفصيلية حول هذه الأنظمة، انظر:

Stephanie G. Neuman, «Coproduction, Barter, and Countertrade: Offsets in the International Arms Markets,» *Orbis* (Spring 1985).

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

والصيغة الأخيرة من هذه العقود هي الانتاج المشترك (Coproduction). ومن أمثلة الانتاج المشترك، الاتفاقية المعقودة بين تركيا والولايات المتحدة عام ١٩٨٢ التي تقوم تركيا بموجبها بانتاج ١٦٠ طائرة (اف ـ ١٦) خلال عشر سنوات. والتكلفة المقدرة للمشروع تتراوح بين ٣,٥ ـ ٥ مليار دولار. ومن وجهة النظر التركية، فإن تركيا كانت بحاجة إلى تجديد أسطولها من الطائرات العسكرية، كما أنها كانت معنية بإيجاد وسائل لتخفيف العبء المالي عن الاقتصاد التركي، وكذلك توليد بعض الآثار الايجابية الجانبية للاقتصاد التركي من جراء تصنيع تلك الطائرات. هناك أمثلة عديدة على الانتاج المشترك، مثل شركة العربات العربية ـ الأمريكية، والشركة العربية ـ البريطانية لطائرات الهليكوبتر، والشركة العربية ـ البريطانية للديناميات في مصر، وكذلك المشاريع المشتركة بين الولايات المتحدة واسرائيل(٦).

وعموماً يوجد مصدران أساسيان يعنيان بالتجارة الدولية في السلاح: **الأول**، هو معهد سيبري (SIPRI) الذي يحوي كتابه السنوي عن السلاح ونزع السلاح في العالم (World Armaments and Disarmament) توثيقاً شاملاً لصفقات السلاح الرئيسية في العالم، وتقديراً لقيمها النقدية. إلاّ أن هذا التقرير لا يتضمن سوى صفقات الأسلحة الرئيسية فقط، كما يحوي قطع الغيار ورخص انتاج الأسلحة. والحجة الرئيسية التي يعتمد عليها معهد (SIPRI) هي أن الأسلحة الرئيسية تشكّل الجزء الأعظم من قيم صفقات الأسلحة. وكمثال، فإن الأسلحة الرئيسية تشكّل حوالى ٤٠ بالمئة من جملة صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة، وحوالى ٥٩ بالمئة من صادرات الاتحاد السوفياتي. المصدر **الثاني**، هو وكالة الحدّ من التسلح ونزع السلاح (ACDA). ويحوي تقريرها السنوي، بالإضافة إلى صفقات السلاح بالقِيم الإسمية، معلومات عن واردات الأسلحة بالقيم الثابتة، ونسبة هذه إلى جملة الواردات لكل دولة في العالم. وتشمل احصاءات وكالة (ACDA) كل المعلومات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والمعدات ذات الاستخدام الثنائي؛ العسكري والمدني، وقطع الغيار. وهي لهذا الاعتبار أكثر شمولية من مثيلتها التي تنشر من قبل معهد سيبري (SIPRI). وبناء على تعريف وكالة (ACDA) فإن احصاءاتها تغطي حوالى ٨٤ بالمئة من قيمة مستوردات الأسلحة. والمقارنة بين احصاءات المصدرين تظهر أن قيم واردات السلاح الواردة في (ACDA) تمثّل حوالى ١,٨ ضعف قيم واردات السلاح التي ينشرها معهد سيبري (SIPRI)(٧).

وبالرغم من شمولية الاحصاءات التي تنشرها وكالة (ACDA)، إلاّ أن بعض الباحثين يشيرون إلى أن احصاءاتها تقل كثيراً عن القيم الفعلية لتجارة السلاح. وفي دراسة مقارنة لصادرات السلاح الفرنسي قارن أحد الباحثين بين المصادر الوطنية الفرنسية؛ معلومات وزارة

---

(٦) انظر المناقشة التفصيلية لطبيعة هذه المشاريع المشتركة وحجمها في: يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٧) Michael Brzoska, «Arms Transfer Data Sources,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 26, no. 1 (March 1982), p. 89.

الدفاع والبرلمان وبين الاحصاءات الواردة في كتاب (ACDA)، ووجد أن قيمة هذه الأخيرة تقل بمقدار ١,٥ مرة ـ ٦ مرات عن قِيم الأولى(٨).

ثانياً: الواردات العربية من الأسلحة: حجمها وتطورها

لم تشكّل الواردات العربية من الأسلحة في النصف الأول من السبعينيات سوى جزء صغير من جملة تجارة السلاح العالمية؛ أقل من الخمس. كما أنها كانت تشكّل حصة تتراوح بين الخمس والثلث من جملة واردات دول العالم الثالث من الأسلحة. ولكن هذا الوضع قد تغيّر كثيراً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. فقد ازدادت واردات الوطن العربي من الأسلحة بمعدلات غير مسبوقة. وأصبحت هذه الواردات تشكّل نسبة تتراوح بين الثلث وأقل من النصف قليلاً لجملة الواردات العالمية، وأكثر من نصف واردات الدول النامية من المعدات العسكرية. وفي النصف الثاني من الثمانينيات؛ ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، تراجعت هذه الحصة بشكل ملحوظ فاقت معدلات الانخفاض العالمي الذي تزامن مع الاصلاحات في الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

ويبدو أن هناك عوامل رئيسية قد ساهمت في ارتفاع حصة الوطن العربي من واردات السلاح. **الأول**، هو الارتفاع الكبير في عائدات النفط منذ عام ١٩٧٣، والذي مكّن البلدان الخليجية حديثة التكوين من إنشاء جيوش عصرية تمتلك أحدث المعدات والأجهزة العسكرية، كما مكّن هذه البلدان من لعب دور أكبر على الساحة العربية والدولية من خلال تمويل واردات السلاح لبلدان الطوق العربي والبلدان العربية الأخرى، وكذلك تمويل جزء من قيم المعدات العسكرية المستخدمة من قبل بعض المنظمات والحركات العسكرية؛ بلدان الخليج ودعمها منظمة التحرير الفلسطينية، والجزائر في دعمها لحركة البوليساريو، العراق وايران في دعمهما الفصائل الكردية المختلفة، وليبيا في دعمها العديد من المنظمات العربية والأجنبية. **الثاني**، هو التحوّل الهيكلي في تجارة السلاح، من صفقات تعتمد على المنح والمساعدات والتسهيلات الائتمانية إلى صفقات تعتمد على السيولة النقدية. وقد حرصت الدول الكبرى؛ في استراتيجيتها لتدوير العائدات النفطية، على تقليل جانب المنح والمساعدات منذ السبعينيات، وزيادة حصة الأسلحة التي تباع بمقابل نقدي أو عيني على شكل مقايضة. والعامل **الثالث**، هو ازدياد حدّة التوتر في المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي؛ حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، الحرب العراقية ـ الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، الحروب الأهلية أو الانفصالية في كل من عُمان والمغرب والعراق والسودان، لبنان، تركيا، ايران، الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢، والعديد من خلافات الحدود بين البلدان العربية ذاتها، وبينها وبين دول الجوار الجغرافي.

---

(٨) Edward A. Kolodziej, «Measuring French Arms Transfers,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 23, no. 2 (June 1979).

والجدول رقم (٨ ـ ١) يحوي المؤشرات العامة لواردات البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي من الأسلحة ونسبة كل منها للواردات العالمية وواردات العالم الثالث من الأسلحة، وكذلك معدلات النمو السنوية لتلك الواردات لكلتا المجموعتين من الدول. ويبدو من الجدول أن معدلات نمو الواردات من الأسلحة من قبل البلدان العربية كانت عالية جداً، تقارب أو تفوق معدلات نمو الإنفاق العسكري. إلّا أن القيمة الاحصائية لمعدلات النمو هذه قد لا تكون ذات دلالة خاصة وذلك نظراً إلى الطبيعة الخاصة التي تميّز تجارة السلاح. فالدول عادة تقرر استيراد حجم معين من السلاح خلال فترات محددة؛ غالباً ما تكون سنوات حرب أو توتر اقليمي شديد، أو لمقابلة سباق تسلح من دول مجاورة. وبذا تشهد واردات السلاح معدلات نمو عالية تعقبها سنوات من النمو المتواضع أو ربما السلبي. وعلى سبيل المثال فإن واردات السلاح للبلدان العربية شهدت قفزة كبيرة عام ١٩٧٣ لعاملين هما حرب تشرين الأول/ اكتوبر في العام ذاته، وكذلك ارتفاع أسعار النفط. ثم شهد العام ١٩٧٤ معدل نمو سلبي بلغ (-١٦,٧)، وعام ١٩٧٥ معدل نمو متواضع جداً يقلّ عن ٢ بالمئة. والأمر ذاته ينطبق على دول الجوار الجغرافي التي شهد عام ١٩٧٤ فيها ارتفاع معدل نمو واردات السلاح بمقدار ١٥٩ بالمئة، وذلك لتضافر جملة من العوامل هي تصميم اسرائيل على تعويض خسائرها من السلاح بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وسباق التسلّح الايراني مع العراق قبل اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، ومجيء الحكم العسكري في اثيوبيا ١٩٧٤.

جدول رقم (٨ ـ ١)

واردات البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي من الأسلحة

واردات الأسلحة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
جملة الواردات العربية من الأسلحة	١١٩٤٧	٤٦٥٢٦	١٠٠٩٥٥	٧٢١٨٥
النسبة المئوية لدول العالم	١٨,٨	٣٥,٣	٤٠,٩	٢٩,٥
النسبة المئوية للعالم الثالث	٢٦	٤٣,٢	٥٢,٢	٣٨,٥
متوسط معدلات النمو السنوي	٢٩	٣٩,٥	٤,٩	٦,٦-
دول الجوار الجغرافي				
جملة واردات دول الجوار من الأسلحة	٧٥٨٥	١٦٤٦٥	١٨٦٢٠	٢٥٣٨٠
النسبة المئوية لدول العالم	١٢,٥	١٥	٧,٥	٩,٥
النسبة المئوية للعالم الثالث	١٧,٤	١٩,١	٩,٦	١٢,٤
متوسط معدلات النمو السنوي	٣١,٩	٦,١	١٨,٢	٩,٨

المصدر: تم احتساب الإحصاءات والنسب من:

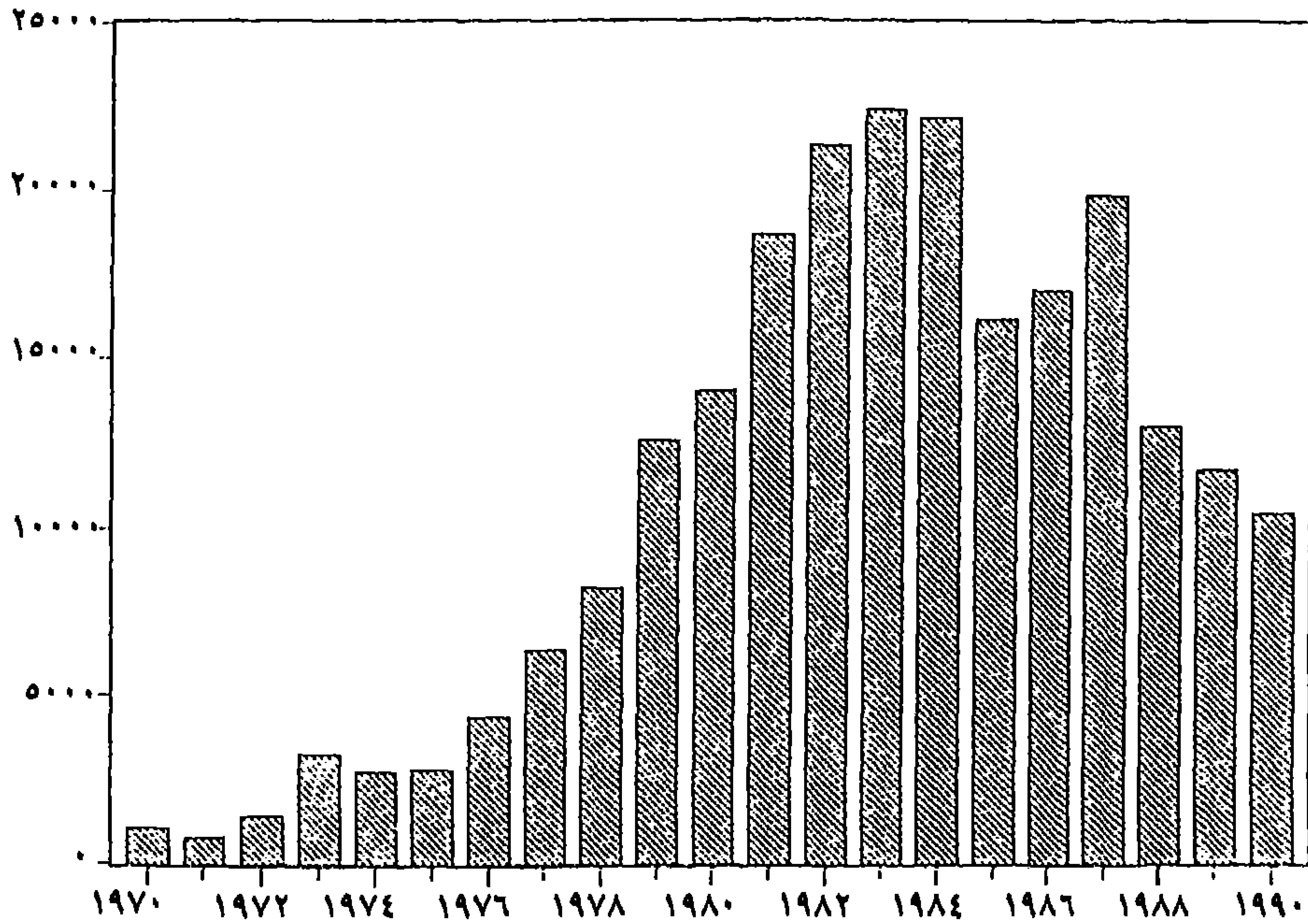
Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, various issues).

والشكـل رقم (٨ ـ ١) يُظهـر أن الارتفـاع في معـدلات واردات البلدان العـربيـة من الأسلحة بدأ منذ عام ١٩٧٦، واستمـر في الاتجاه التصـاعدي بعـد ذلك. وبلغت الـواردات ذروتها في مطلع الثمانينيات؛ ١٩٨١ ـ ١٩٨٤. وقد لعبت عوامل عديدة، مثل الارتفاع الثاني في أسعار النفط عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، والثورة الإيرانية، وحالـة عدم الاستقـرار التي خلّفتها في منطقة الخليج والجزيرة العربية، والحرب العـراقية ـ الايـرانية، وانتهـاء العديـد من بلدان الخليج من برامج الاستثمار الأساسية واتجاهها نحـو بناء مؤسسـات عسكريـة كبيرة، سـاهمت هذه العوامل وغيرها في الارتفاع الكبير في واردات الأسلحة. وبالمقابـل فإن تـراجع عـائدات النفط في النصف الثـاني من الثمانينيـات وعـدم القـدرة عـلى الحسم من قبـل طـرفي الحـرب العراقية ـ الايرانية وتراجع حدة العمليات العسكرية، وتحول العديـد من البلدان العربيـة إلى مصادر تسلح أرخص نسبياً؛ وخاصة الصين ودول العالم الثـالث، ساهمت جميعهـا في تراجـع قيمة واردات الأسلحة في النصف الثاني من الثمانينيات.

والجدول ذاته رقم (٨ ـ ١) والشكل رقم (٨ ـ ٢) يحويان المعلومات الخـاصة بـواردات دول الجـوار الجغـرافي من الأسلحـة خـلال الفـترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠. ودول الجـوار الجغـرافي شهدت ارتفاعاً كبيراً في واردات الأسلحـة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨. والسبب الـرئيسي وراء

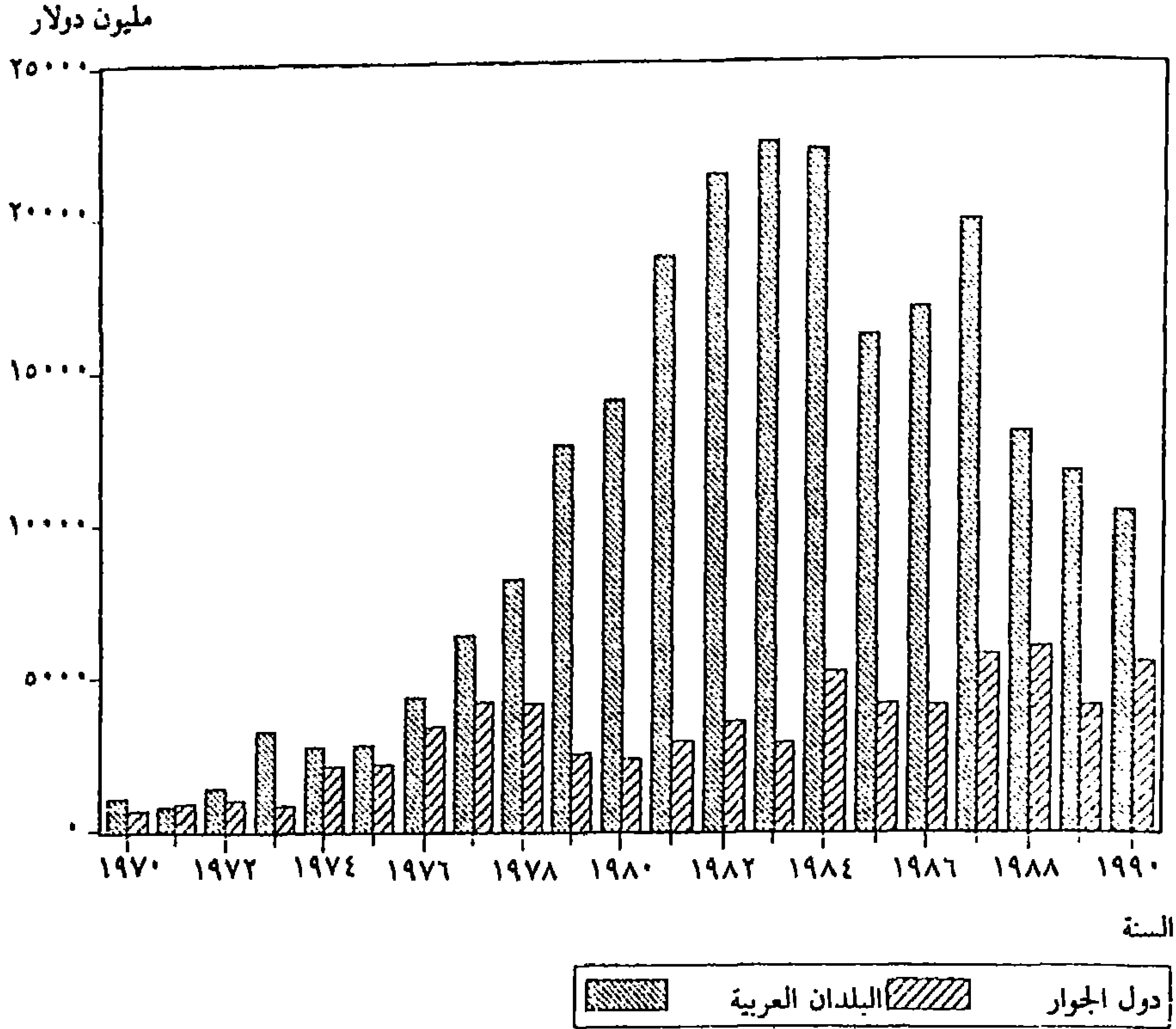
شكل رقم (٨ ـ ١)

تطور واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



شكل رقم (٨ ـ ٢)

واردات الأسلحة لكل من البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



هذا الارتفاع هو التسلح الايراني، وكذلك ازدياد واردات اسرائيل من المعدات العسكرية الأمريكية قبل التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد. وقد كانت هذه الصفقات شرطاً اسرائيلياً للتقدم في محادثات السلام، كما سلف ذكره في الفصول السابقة. وسنوات السبعينيات شهدت معدلات نمو عالية في واردات هذه الدول من الأسلحة، إلاّ أنها كانت تقلّ عن معدلات نمو واردات الوطن العربي بمقدار كبير. إلاّ أن ما يميّز دول الجوار الجغرافي هو محافظتها على مستويات شبه ثابتة من الواردات العسكرية. كما تدلّ على ذلك معدلات النمو الموجبة التي بقيت حتى نهاية العقد الثامن. وهناك جملة من العوامل التي ساعدت هذه الدول على المحافظة على معدلات منخفضة من الواردات العسكرية قياساً بجملة التجارة العالمية أو نسبة إلى واردات العالم الثالث من السلاح. وأهم هذه العوامل، هو اعتماد معظم هذه الدول على المساعدات العسكرية الخارجية التي عملت من ثم على تخفيض العبء عن الاقتصاد الوطني. وكل من اسرائيل وتركيا تعتمدان بشكل كبير على المساعدات العسكرية الأمريكية،

واثيوبيا حتى نهاية الثمانينيات كانت تتلقى مساعدات ضخمة من الاتحاد السوفياتي. العامل الثاني، هو نجاح هذه الدول في تطوير صناعات عسكرية محلية ساهمت في تخفيض حجم الواردات من المعدات العسكرية من الخارج. وينطبق هذا بشكل خاص على اسرائيل وتركيا وايران. وأخيراً، فإن بعض هذه الدول لجأت إلى مصادر تسليح تعتبر أرخص نسبياً مقارنة بالأسلحة من الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية. ويصدق هذا على ايران التي اعتمدت في معظم سنوات حربها مع العراق على أسلحة من الصين وكوريا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية.

والخطوة التالية هي في إلقاء نظرة فاحصة على التوزيع الاقليمي لواردات الأسلحة العربية، وتلمّس أهم التطورات التي حصلت خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات والانطباع الأولي الذي يعطيه الجدول رقم (٨ ـ ٢) والأشكال رقم (٨ ـ ٣) و(٨ ـ ٤) و(٨ ـ ٥) هو ازدياد الأهمية النسبية التي أخذت تحتلها بلدان الخليج والجزيرة العربية (تشمل

جدول رقم (٨ ـ ٢)

التوزيع النسبي لواردات الأسلحة
حسب المجموعات العربية ودول الجوار الجغرافي

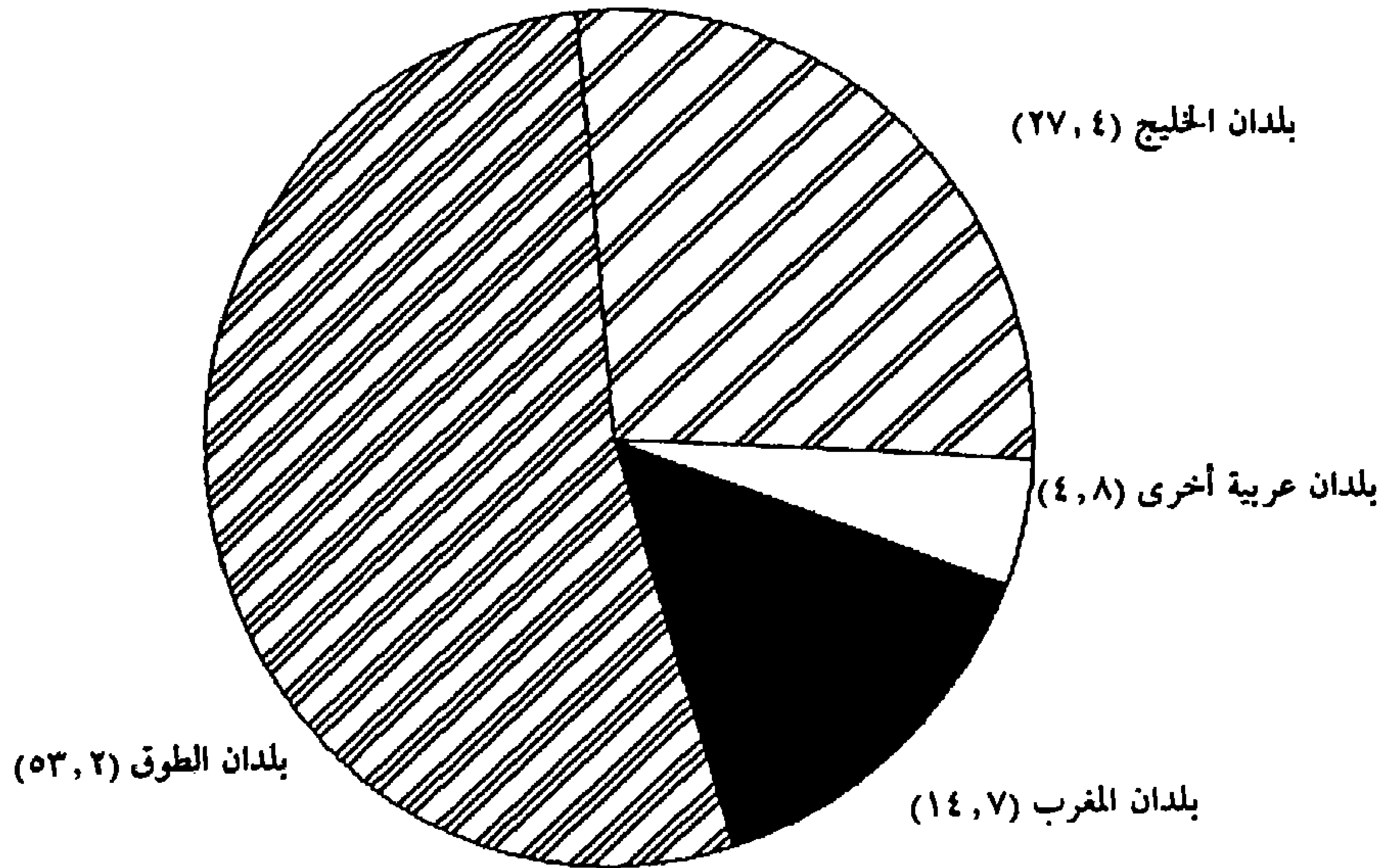
الدولة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠	المجموع
بلدان الخليج والجزيرة العربية	٣٢٧١	١٦٨٩٣	٥٢٣٦٤	٤٧٢٢٥	١١٩٧٥٣
(النسبة المئوية)	٢٧,٤	٣٦,٣	٥١,٩	٦٥,٤	٥١,٩
بلدان الطوق العربي	٦٣٥١	١١٣٦٣	٢٤٣٦١	١٢٨٠٥	٥٤٠٣٣
(النسبة المئوية)	٥٣,٢	٢٤,٤	٢٤,١	١٧,٧	٢٣,٤
بلدان المغرب العربي	١٧٥٥	١٤٢٩٥	١٨٦٧٠	٨٤٨٠	٤٣٢٠٠
(النسبة المئوية)	١٤,٧	٣٠,٧	١٨,٥	١١,٨	١٨,٧
بلدان عربية أخرى	٥٧٠	٣٩٧٥	٥٥٦٠	٣٦٧٥	١٣٧٨٠
(النسبة المئوية)	٤,٧	٨,٦	٥,٥	٥,١	٦
إيران	٣٧٣٠	٨٣٢٠	٧٩٥٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
من جملة دول الجوار (بالمئة)	٤٩,٢	٥٠,٥	٤٢,٧	٣٩,٤	٤٤,١
تركيا	١٠٨٠	١١٧٠	٢٣١٥	٥١٥٠	٩٧١٥
(النسبة المئوية)	١٤,٢	٧,١	١٢,٤	٢٠,٣	١٤,٣
اسرائيل	٢٦٩٥	٤٢٨٠	٤٤٠٠	٦٦٢٥	١٨٠٠٠
(النسبة المئوية)	٣٥,٥	٢٦	٢٣,٦	٢٦,١	٢٦
اثيوبيا	٨٠	٢٦٩٥	٣٩٥٥	٣٦٠٥	١٠٣٣٥
(النسبة المئوية)	١,١	١٦,٤	٢١,٢	١٤,٢	١٥,٢

المصدر: تم احتسابه من: المصدر نفسه.

شكل رقم (٨ ـ ٣)

واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

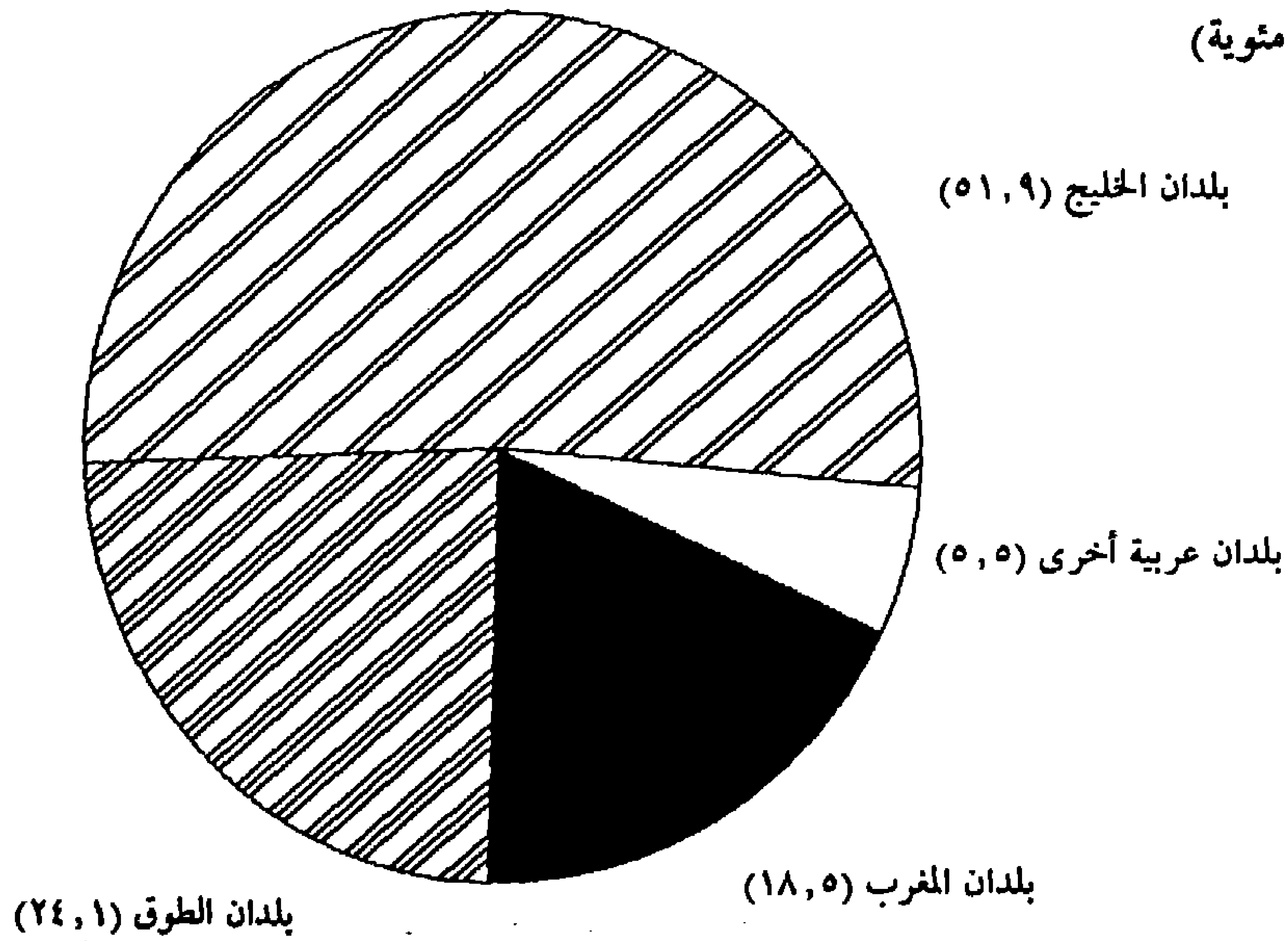
(نسب مئوية)



شكل رقم (٨ ـ ٤)

واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥

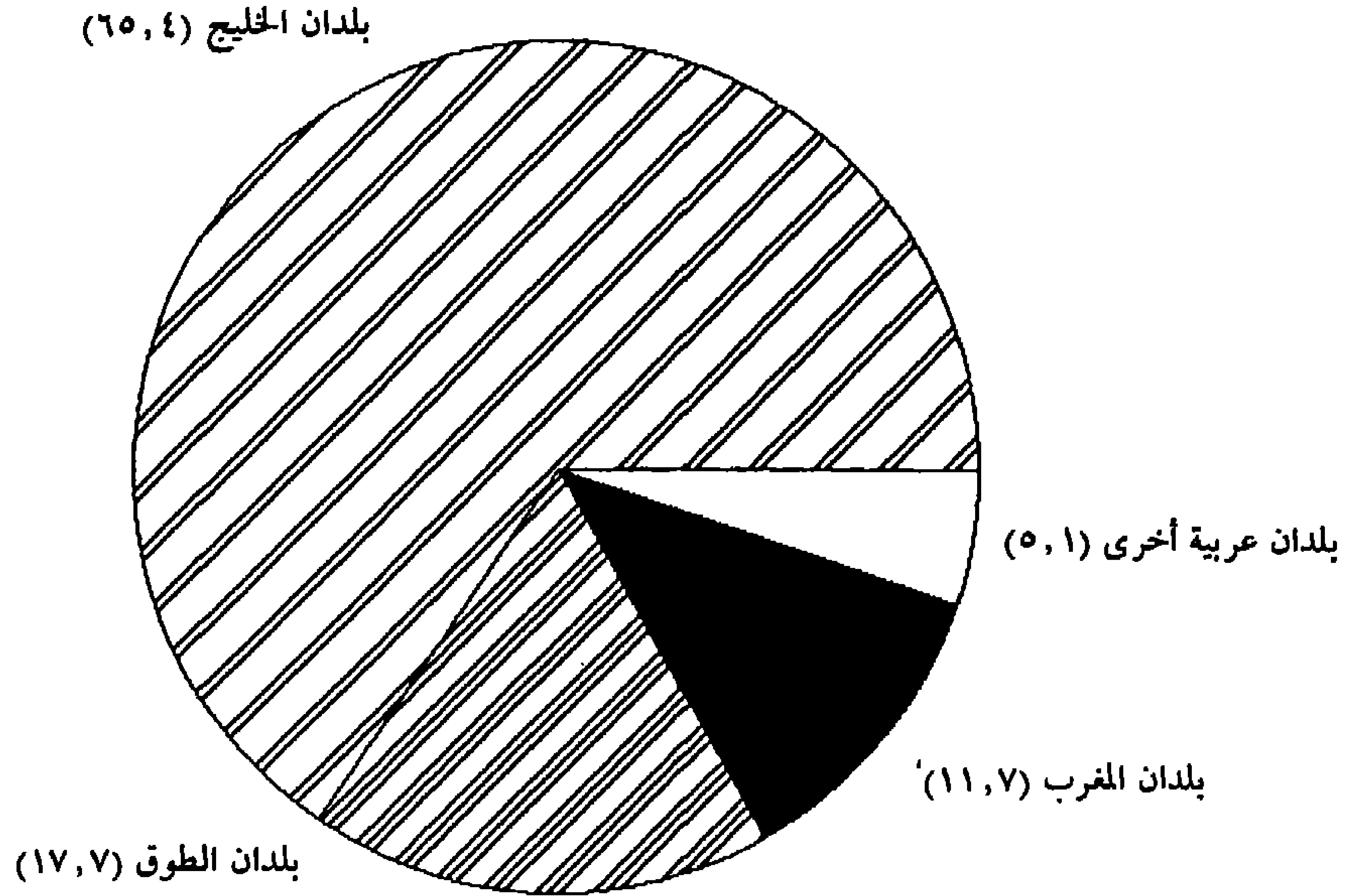
(نسب مئوية)



شكل رقم (٨ ـ ٥)

واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠

(نسب مئوية)



العراق). وقد ازدادت حصة هذه المجموعة من ٢٧,٤ بالمئة من جملة واردات الوطن العربي من الأسلحة في النصف الأول من السبعينيات إلى ٦٥,٤ بالمئة في النصف الأخير من الثمانينيات. وتشمل هذه المجموعة كلاً من السعودية والعراق اللتين تعتبران من أكبر الدول المستوردة في العالم. وخلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ احتل العراق مركز الصدارة في الشرق الأوسط من حيث حجم واردات الأسلحة، بينما احتلت السعودية خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ المركز الثاني بين دول العالم الثالث، والمركز الثالث على مستوى عالمي، من حيث حجم واردات الأسلحة بعد كل من الهند واليابان. وفي عام ١٩٩٠ احتلت السعودية المركز الأول على المستوى العالمي.

والانطباع الثاني الذي يمكن الخروج به من الجدول ذاته، هو تراجع الأهمية النسبية لبلدان الطوق العربي، بالرغم من زيادة قيمة وارداتها من الأسلحة بالقيم المطلقة، خاصة في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥. وقد تدهورت حصة المجموعة من جملة واردات البلدان العربية من الأسلحة من ٥٣,٢ بالمئة خلال النصف الأول من السبعينيات إلى ١٧,٧ بالمئة خلال النصف الثاني من الثمانينيات. والفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ شهدت انخفاضاً في واردات هذه الدول من الأسلحة بالقيم المطلقة بمقدار النصف مقارنة بالنصف الأول من الثمانينيات؛ ويعتبر السبب الرئيسي لذلك خروج مصر من ساحة المواجهة مع اسرائيل بعد اتفاقية كامب

ديفيد عام ١٩٧٩. إلاّ أن هناك عوامل أخرى مساعدة؛ منها نمو صناعات عسكرية محلية تحلّ محل بعض الواردات خاصة في مصر، والصعوبات الاقتصادية التي بدأت تواجهها دول هذه المنطقة والتي تمثّلت في ارتفاع حجم المديونية؛ ومنها المديونية العسكرية والخلل في كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة. وقد لجأت هذه الدول إلى تخفيض حجم وارداتها من الأسلحة كأحد الوسائل المعالجة. ومن العوامل الأخرى أيضاً انخفاض حجم الدعم المالي الخليجي نتيجة تدهور عائدات النفط، وكذلك تحوّل جزء كبير من الدعم إلى العراق في حربه مع ايران.

الانطباع الثالث هو ارتفاع نصيب بلدان المغرب العربي من جملة الواردات من الأسلحة بمقدار الضعف خلال النصف الثاني من السبعينيات. حصة هذه البلدان ارتفعت من ١٤,٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ٣٠,٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. والسبب الرئيسي في هذا الارتفاع هو التسلح الليبي الذي شهد معدلات نمو عالية. كذلك ساهم كل من التسلح المغربي والجزائري في زيادة هذه الحصة. إلاّ أن الفترات اللاحقة شهدت انخفاضاً مستمراً في نصيب هذه البلدان من الواردات العسكرية، لأسباب اقتصادية بشكل أساسي.

أما المجموعة الأخيرة من الدول، فهي تضم البلدان العربية المنخفضة الدخل؛ السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي. وقد حافظت هذه البلدان على حصة ثابتة خلال الفترة المذكورة باستثناء النصف الثاني من السبعينيات. وعموماً فإن حصتها من جملة الواردات العربية خلال الفترة جميعها بقيت صغيرة في حدود ٦ بالمئة. ونظراً إلى شحّ الموارد الاقتصادية لهذه البلدان وقلّة مخزونها من العملات الأجنبية، فقد اعتمدت في تسلحها إما على المساعدات العربية أو الأجنبية من إحدى القوتين العظميين خلال مراحل الحرب الباردة.

والانطباع الرابع، هو أن ايران كواحدة من دول الجوار الجغرافي قد استحوذت على نصف الواردات العسكرية خلال عقد السبعينيات. وجوارها للاتحاد السوفياتي والدور الاقليمي الذي كان مخططاً لها أن تلعبه إبّان حكم الشاه والثروة النفطية الهائلة تواكبت جميعها لتزيد من حجم وارداتها من السلاح. وبالرغم من تغير سياسة ايران بعد مجيء حكم الثورة الاسلامية، إلاّ أن حصتها من واردات الأسلحة بقيت عالية في حدود ٤٠ بالمئة، والسبب الرئيسي لذلك هو حربها مع العراق. واسرائيل التي كانت تستحوذ على حصة من الواردات تقارب الثلث في النصف الأول من السبعينيات، عملت على تقليص وارداتها من الأسلحة في الفترات التالية لذلك. وقد بقيت حصتها في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠ في حدود ربع اجمالي واردات دول الجوار الجغرافي. وقد ساعدها على ذلك الصناعات العسكرية المحلية وخروج مصر من ساحة الصراع.

وقد اكتسبت بعض البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي أهمية خاصة في العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين. وقد غدت منطقة الشرق الأوسط، لأسباب عديدة محط

اهتمام الدول الكبرى. وهذه الأسباب تتراوح بين الأهمية الاستراتيجية لبعض دول؛ مثل اسرائيل وايران في عهد الشاه، وتركيا للولايات المتحدة، لقربها من الاتحاد السوفياتي. والأهمية الاستراتيجية لمصر وسوريا والعراق في خطط الاتحاد السوفياتي، ثم الأهمية الكبرى لبلدان الخليج والجزيرة العربية للاستراتيجية الأمريكية بشكل خاص، والغربية بشكل عام، للمخزون النفطي الهائل التي تملكه هذه الدول. وهذه الأهمية قد مكّنت هذه الدول أو بعضها من الحصول على أسلحة ومعدات عسكرية ذات أهمية استراتيجية خاصة؛ مثال ذلك حصول ايران في عهد الشاه على طائرات (اف ـ ١٤)، حصول السعودية على طائرات الاستطلاع أواكس، وحصول كل من العراق وسوريا على بعض الطائرات المتقدمة من الاتحاد السوفياتي.

وإلقاء نظرة أكثر تدقيقاً يُظهر أوجه التمايز بين الدول محل الدراسة، وكما هو معبّر عنها في الجداول رقم (٨ ـ ٣) و(٨ ـ ٤) و(٨ ـ ٥). والسعودية على سبيل المثال، وهي بهذا تتشابه مع بقية بلدان الخليج العربي باستثناء العراق، لم يكن لديها حتى مطلع السبعينيات جيش بحجم كبير. وقد استغلت فرصة ارتفاع عائدات النفط لبناء العديد من القواعد والهياكل الأساسية العسكرية، وكذلك استيراد الأسلحة الحديثة. وقد بلغت معدلات النمو السنوي لواردات السلاح للعربية السعودية خلال النصف الأول من السبعينيات ١٢٩ بالمئة، وفي النصف الثاني منه حوالى ٥٠ بالمئة. البلدان الخليجية الباقية هي الأخرى شهدت معدلات نمو عالية في واردات الأسلحة؛ الإمارات ١٨٠ بالمئة، الكويت ١٤٣,٥ بالمئة، عمان ٧٠ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات. وفي النصف الثاني من السبعينيات كانت معدلات النمو لهذه البلدان هي ١١٦,٨ بالمئة، ٤٦,٢ بالمئة، ١٨١,٩ بالمئة بالتتابع.

وحتى في الفترات السابقة لارتفاع عائدات النفط، لم تتلق بلدان الخليج مساعدات عسكرية ذات أهمية. وعلى سبيل المثال فإنه خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٨ بلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للسعودية حوالى ٢٤ مليون دولار مقارنة بـ ٣٣,٨ مليار دولار هي حجم المساعدات العسكرية الأمريكية الإجمالية لكل دول العالم خلال الفترة ذاتها[٩]. وخلال فترة الستينيات، فإن صفقات السعودية من الأسلحة كان يغلب عليها طابع الصراع مع مصر حول اليمن. وبعد انهيار المباحثات السلمية بين مصر والسعودية عام ١٩٦٤، سعت الأخيرة إلى خطة طموحة لتطوير قواتها العسكرية بمساعدة الولايات المتحدة. وقد طوّرت هذه الخطة فيما بعد لتصبح صفقة أمريكية ـ بريطانية يتمّ بموجبها بيع بعض الأسلحة المتقدمة للسعودية مع فريق تدريب من بريطانيا.

وبعد الاتفاقية التي وقعتها مع الولايات المتحدة لتحديث قواتها عام ١٩٦٥ تحت

(٩) انظر المناقشة المستفيضة حول العلاقات العسكرية السعودية ـ الأمريكية في مراحلها الأولى في:
William O. Turner (Jr.), «United States Arms Sales to Saudi Arabia: Implications for American Foreign Policy,» (Ph. D. Dissertation, Washington, D.C., George Washington University, Graduate School of Arts and Sciences, May 1982), p. 63.

جدول رقم (٨ ـ ٣)

معدلات النمو السنوي لواردات السلاح
للبلدان العربية ودول الجوار الجغرافي
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
العربية السعودية	١٢٩	٤٩,٥	٢٢	١٢,٣
الامارات العربية المتحدة	١٨٠	١١٦,٨	٦٣,٤	٣١٨,٨
الكويت	١٤٣,٥٠	٤٦,٢	١٠١,٢	٢٩,٧
عُمان	٧٠	١٨١,٩	٣٥,٩	١,٥
البحرين	—	٥٠,٨	١٦٣	١٤٨
قطر	١٦٣,٩	٢٠٠	٣١,٦	١٠٠
العراق	١١٦,٩	٣٥,٢	٢٤,٦	-١٣
مصر	٨,٩	٢٥,٤	٢٧,١	-١٣,٨
سوريا	١٠٢,٣	٥٩,٥	-١٠,٢	-٤,١
الأردن	١٣,٧	٤٩,٢	٨٢,٣	-١٨,٣
الجزائر	١١١,٧	٧١,١	٢,٣	٧,٨
ليبيا	٥٧,٨	٤٠,٥	-٧,٣	-٣,٦
المغرب	٨٠	٨٢,١	-١٧,٤	٤٩,٩
تونس	٢٠	٤١٣,١	٥٣,١	-٤٣,٦
السودان	٦٥,٨	٦٥,٩	-٠,٤	١٨,٨
الصومال	٦٠,٦	٣٣,١	-٠,٨	-٤,٢
موريتانيا	٠	٢٠	٥٠	٣٠
اليمن الشمالي	٥٠	١٤٠,٦	٢٧,٣	١٧,٥
اليمن الجنوبي	٨٠	١٠٢,٨	١٨,٤	٢٢
ايران	٥٤,٩	-٥,١	٦٨,٥	-٣,٧
تركيا	٢٨,٣	٢٠,١	٨,٧	٢٦,٦
اسرائيل	٥٨,٩	١٠	١٣	٣٩,٣
اثيوبيا	٤٠	٢١٢,٣	٩,٤	٣٦,٩

المصدر: تم احتساب النسب من: المصدر نفسه.

مسمى «البساط السحري» (Magic Carpet)، فإن الحكومة السعودية قد وقّعت اتفاقيات تسلحية مع الولايات المتحدة تبلغ قيمتها ٣٢,٢ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠. وبلغت قيمة الأسلحة التي تمّ استلامها فعلاً خلال تلك الفترة ١١,٤ مليار دولار. ولكن يلاحظ عموماً أن الجانب الأكبر من الإنفاق العسكري السعودي في مراحله الأولى كان يتكوّن

جدول رقم (٨ - ٤)

نسبة واردات السلاح للإنفاق العسكري
في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي
(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠
العربية السعودية	٤,١	٩,١	١٥,٣	٣٠,٩
الامارات العربية المتحدة	٩٥,٢	٦١,٢	٧,٢	٢١,٤
الكويت	٢,٥	١٧,٩	١٨,٨	١٥,٧
عُمان	٤,٩	١١,٦	١١,٣	٤,٩
البحرين	١١,١	١٦,٣	٣٨,٣	٧٦
قطر	—	—	—	—
العراق	٢٦,٩	٥٠,٨	٢٦,٦	٣٥,٢
مصر	٥٢,٥	١٩,١	٢٢,٥	١٦,٦
سوريا	٩٦,٩	١١٤,٩	١١٠,٤	٧٧,٧
الأردن	٣٧,٣	٥١	١١٤	٥٩,١
الجزائر	١٥,٤	٧١,٤	٥٧	٤٠,٣
ليبيا	٩٤,٥	٢٠٢,٦	٦٣,٨	٢٩,٥
المغرب	٦,٦	٤٤,٨	٢٥,٥	١٤,٦
تونس	٢١,٤	٣٩,١	٤٤,٤	١٥,٦
السودان	٢٢,٢	٥٧,٥	٦٧,٨	٤٤,٣
الصومال	٢١٥,١	٢٤٦,٧	١٠٧,٥	١١٨,٨
موريتانيا	—	—	—	—
اليمن الشمالي	١٩,٨	١٠٩,٩	١٢٣,٥	٩٩,٦
اليمن الجنوبي	٧٨,٩	٢٩٠,٧	٢٥٦,٥	١١٨,٢
ايران	١٣,٣	١٥,٥	٧,٩	—
تركيا	١٠,١	٥,٦	٦,٥	١٥
اسرائيل	٢٠,٤	٢١,٦	١٢,٦	٢٠,٧
اثيوبيا	٢٣,١	٣١١,٨	٢١٣,٩	١٤١,١
متوسط البلدان العربية	٤٩,٦	٨٧,٤	٦٧	٤٦,٤
متوسط دول الجوار	١٦,٧	٨٨,٦	٦٠,٢	٥٨,٩

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٨ ـ ٥)

نسبة واردات السلاح إلى جملة الواردات في البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي

(نسب مئوية)

الدولة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
العربية السعودية	٦,٢	٥	١٠	٢٤,٣
الامارات العربية المتحدة	١,٨	١,٩	١,٨	٣,٧
الكويت	١,١	٣,٤	٣,٩	٤,١
عُمان	١٨,٨	٨,٣	٧,٤	٣,٧
البحرين	—	٠,٤	٠,٧	٤,٧
قطر	٠,٥	٢,٢	١٣,٦	٢,٤
العراق	٢٤,٦	٣١,١	٤٦,٩	٤٨,١
مصر	٤٨,٨	٨,٧	١٥,٣	١٣,٣
سوريا	٦٥,٨	٤٥,٤	٥٧,١	٤٤,٥
الأردن	١٦,٢	٩,٩	٢٥,٥	١٤
الجزائر	١,٦	٦,٤	٨,٥	٨,٧
ليبيا	١٢,٩	٣٤	٣٤,٥	١٦,٣
المغرب	١,١	١٠,٧	٦,٢	٣,٩
تونس	١,٥	٢,١	٣,٩	١,٤
السودان	٥,٥	٨,٦	١٠,١	٧,٢
الصومال	٤٠,٥	٤٦,٩	٤٥	١٠,٣
موريتانيا	—	١١,٣	٣,٩	٣,٩
اليمن الشمالي	٧,١	١٥,١	٢٧,٦	٣٣,٥
اليمن الجنوبي	١٠,٧	٣٣,٤	٣٠,٣	٤٨,٩
ايران	١٥,٦	١٣,٢	١١,٦	٢٠,٦
تركيا	١١,٥	٤,٣	٤,٨	٦,٦
اسرائيل	١١,٥	١٢,٦	٨,٨	٨,٩
اثيوبيا	٥,٦	١٠٥,٤	٨٩,٥	٧٠,٨
متوسط البلدان العربية	١٦,٥	١٦,٩	٢٠,٩	١٧,٩
متوسط دول الجوار	١١,١	٣٣,٩	٢٨,٧	٢٦,٧

المصدر: المصدر نفسه.

من أعمال انشاءات وتـدريب. وقد استحـوذ هذان البنـدان على مـا يقارب من ٨٠ بـالمئة من جملة الإنفاق العام العسكري السعودي عام ١٩٨٠(١٠).

ويُظهر الجدول رقم (٨ ـ ٥) أن نسبة واردات السلاح للإنفاق العسكري في السعـودية خلال النصف الأول من السبعينيات كانت تقلّ عن ٥ بالمئة مقـارنة بحـوالى ٥٣ بالمئـة لمصر، و٩٧ بالمئة لسوريا، وحوالى ٩٥ بالمئة لليبيا. وقـد بقيت هذه النسبـة متدنيـة خلال السنـوات الأخيرة من العقد السابع ومطلع العقد الثامن.

وقد حصل تطور هام في سياسة الـولايات المتحـدة تجاه تسلّح العـربية السعـودية بعـد مجيء الرئيس كارتـر والتطورات الهـامة التي حصلت في منـطقة الخليـج إثر الثـورة في ايران، وبروز نظام حكم في ايران أصبح مصدر خطر للأنظمة الأقل مناعة في بلدان الخليج والجزيرة العـربية. وقـد سمح الـرئيس كارتـر ببيع صفقـة طـائـرات من طـراز (اف ـ ١٥) المتقـدمـة للسعـودية. ومن أجـل ضمان مـوافقة الكـونغرس، فقـد قدّمت هـذه ضمن صفقـة متكـاملة تتضمن بيع أسلحة لكل من السعودية ومصر واسرائيل. والصفقة التي تمّ تقديمها للكونغرس في شباط/ فبراير ١٩٧٨ كانت تتضمن ٧٥ طائرة (اف ـ ١٦) لإسرائيل، و٥٠ طائـرة (اف ـ ٥) لمصر، و٦٠ طائرة (اف ـ ١٥) للسعودية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن اختيار طائرات (اف ـ ١٥) من قبـل السعوديـة كان بنـاء على تـوصية من قبـل البنتاغـون، وقبلت بها وزارة الدفاع السعودية. وقررت الادارة الأمريكية أن لا تشتمل هذه الطائـرات على أيـة معدات أو قدرات هجومية. وقد أعقب إقرار الصفقة الذي تمّ في أيار/ مـايو ١٩٧٨، تـوقيع اتفـاقيات جديدة تشمل مختلف الأسلحة(١١).

وهناك ملاحظتان هامتان بشأن التسلح السعودي في الثمانينيات: **الأولى**، هي أن شراء الأسلحة بدأ يستحوذ على حصة متزايـدة من جملة الإنفاق العسكـري. وفي النصف الثاني من الثمانينيات كان متوسط نسبة الواردات من المعدات العسكرية للإنفاق الدفاعي يشكّل ٣٠,٩ بـالمئة مقـارنة بـ١٥,٣ في النصف الأول من الثـمانينيات. نسبـة واردات السـلاح إلى اجمـالي الواردات هي الأخرى ازدادت بمقدار الضعف خلال هذه الفترة. وحتى قبـل الغزو العـراقي للكويت، كانت السعودية قد أنجزت اتفـاقيات عـدة مع الـولايات المتحـدة بشأن السـلاح، والبعض الآخر كان في مراحل متقدمة من المفاوضات. وعلى سبيل المثـال فإنـه في مطلع عـام ١٩٩٠ قدم للكونغرس عقد تبلغ قيمتـه ٤,٤ مليار دولار. وكـانت هذه الصفقـة تتكوّن ممـا يزيد على ١٠٠٠ عربة مدرّعة خفيفة، وتـطوير ٦٠٠ عـربة مـدرعة نـاقلة للجنود، وتحـديث

---

(١٠) حـول اتفاقيـة «البساط السحـري» ومضامينهـا ومكونـات الإنفـاق العسكـري السعـودي، انـظر: Anthony H. Cordesman, *The Culf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), pp. 122-132.

(١١) Charles A. Hazzan, «U.S. F-15 Jet Fighter Sale to Saudi Arabia: Analysis,» (M.A. Thesis, Washington, D.C., American University, Faculty of the College of Public and International Affairs, 1981), pp. 7-9.

طائرات الاستطلاع أواكس. وفي حزيران/ يونيو من العام ذاته تم توقيع عقد جديد تبلغ قيمته ٣,٢ مليار دولار، ويتضمن ٣١٥ دبابة ابرامز (ام - ١). وبعد الغزو العراقي للكويت تم توقيع عقود عدة جديدة. العقد الأول بعد الغزو مباشرة، وتبلغ قيمته ٧ مليارات دولار، ويتضمن ٢٤ طائرة (اف - ١٥)، و١٥٠ دبابة (ام - ٦٠ - أ - ٣)، و٢٠٠ صاروخ مضاد للطائرات ستنغر وذخائر. وفي تشرين الأول/ اكتوبر من العام ذاته تمّ توقيع اتفاق ثانٍ تبلغ قيمته ٧,٣ مليار دولار، ويتضمن ٦ بطاريات صواريخ باتريوت، ١٢ طائرة هيلوكبتر هجومية، ١٥٠ دبابة ابرامز (ام - ١ - أ - ٢)، ١٠ آلات شاحنة، ٩ منصات إطلاق متعددة للصواريخ(١٢).

الملاحظة الثانية هي أن السعودية قد سعت خلال سنوات الثمانينيات إلى تنويع مصادرها من السلاح. وبالرغم من الاعتبارات الاستراتيجية وراء هذا القرار، إلاّ أن العامل الرئيسي كان المعارضة المستمرة للكونغرس الأمريكي على بيع الأسلحة المتقدمة للبلدان العربية. وبينما كانت الولايات المتحدة تستحوذ على حوالى ٨٦ بالمئة من جملة صادرات الأسلحة للسعودية خلال النصف الأول من السبعينيات، وحوالى ٧٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥، فإن هذه النسبة قد انخفضت إلى ٣٢ بالمئة خلال النصف التالي من الثمانينيات. وبالمقابل فإن واردات السعودية من الأسلحة من كل من بريطانيا وفرنسا قد ازدادت بمعدلات عالية، وأصبحت حصتها مجتمعة تشكل أكثر من النصف.

وضمن منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإن كلاً من العراق وايران تدخلان أيضاً ضمن قائمة الدول المستوردة الرئيسية للأسلحة في العالم. وفي النصف الثاني من الثمانينيات كانت العراق تحتل المركز الثالث بين الدول النامية، والمركز الرابع على المستوى العالمي، بينما تحتل ايران المركز العاشر بين الدول النامية. وكلتا الدولتين انخرطتا في برامج تسلّح منذ مطلع السبعينيات. وفي عقد السبعينيات كانت ايران أكبر الدول المستوردة للسلاح في العالم، إلاّ أن العراق تفوق عليها في عقد الثمانينيات.

وقد كشفت حرب الخليج الثانية، وحجم الهجوم الشامل من قبل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة وقوة المقاومة العراقية، كشف ذلك عن مقدار برامج التسلح السرية العراقية الواسعة. وقد اتبع العراق نظاماً معقّداً للتسلح يعتمد على مئات الشركات السرية والوسطاء والصفقات عن طريق أطراف ثالثة، وعقود لشراء الأسلحة تقوم على أساس المقايضة أو الائتمان المصرفي من قبل الدول المصدّرة. كما اعتمد العراق بدرجة كبيرة على المساعدات المالية من بلدان الخليج في تمويل آلية حربه مع ايران. ولذا فإن الحجم الحقيقي للواردات العسكرية العراقية سيبقى غير معروف.

والمعلومات المتوافرة، التي تتضمنها الجداول رقم (٨ - ٣) و(٨ - ٤) و(٨ - ٥)، تشير

---

(١٢) Ian Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1991* (Oxford: Oxford University Press, 1991), p. 204.

إلى أن معدلات النمو السنوي لواردات العراق من الأسلحة كانت عالية. وكونها بدأت من حجم صغير، فإن هذه المعدلات كانت عالية بشكل ملحوظ في مطلع السبعينيات. وقد ساعد على ذلك ارتفاع عائدات النفط منذ ١٩٧٣ واشتداد الصراع مع ايران الشاه بشأن شط العرب. والمرحلة الثانية التي شهدت فيها الواردات العسكرية العراقية ارتفاعاً كبيراً هي فترة الحرب مع ايران خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. وارتفعت واردات السلاح نتيجة الحرب بمقدار ٧٥ بالمئة عام ١٩٨١، ٦٦,٧ بالمئة عام ١٩٨٢، وشهدت بعدها معدلات نمو متذبذبة تتراوح بين النمو الكبير أو السالب.

إلا أنه ينبغي ملاحظة أنه حصلت خلال فترة الثمانينيات تحوّلات في نمط الواردات العسكرية العراقية؛ من استيراد الأسلحة مباشرة إلى استيراد التقانة والمعدات لتطوير الصناعات العسكرية المحلية. ويكتنف برنامج الصناعات العسكرية العراقية الكثير من الغموض، والمعلومات المتوافرة حوله شحيحة جداً. إلّا أنه من المعروف أن العراق مثلاً قد اتفق مع فرنسا في حزيران/ يونيو ١٩٨٩ ضمن صفقة لشراء عدد من الطائرات المقاتلة، على الحصول على ترخيص بالتجميع والانتاج الجزئي لعدد يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ طائرة «ميراج ٢٠٠٠»، و٥٠ ـ ٦٠ طائرة «الفاغيت». وبالرغم من أن «هيئة التصنيع الحربي» كانت هي الجهة المسؤولة في العراق عن الإشراف على العديد من المصانع التي قامت بتطوير بعض الأسلحة الفردية والذخائر، إلّا أنه لا توجد معلومات حول الجهة المشرفة على المصانع التي طوّرت أنظمة التسلح الثقيلة في العراق مثل طائرات «اليوش ـ ٦٧» للإنذار المبكّر المعدّلة، وصواريخ سكود المطوّرة والصواريخ الباليستيكية مثل صاروخ «الحسين» وصاروخ «العباس»، وصاروخ «البرق» الذي هو تطوير لصاروخ أرض ـ جو «سام ـ ٣» سوفياتي الصنع[١٣].

واحتل برنامج اقتناء الأسلحة والتقنية العسكرية الحديثة جانباً هاماً من جهد العراق الحربي. وقد شكلت واردات الأسلحة جزءاً كبيراً من جملة الإنفاق العسكري، وكذلك من جملة الواردات. ووفق هذا المقياس الأخير؛ أي نسبة الواردات العسكرية لجملة الواردات، كان العراق يحتل مركز الصدارة، بجانب سوريا، على مستوى الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. ويبدو أن توقف الحرب مع ايران عام ١٩٨٨، وكذلك قدرة الصناعات العسكرية العراقية على الإحلال محل الواردات لبعض الأسلحة قد أدّت إلى تباطؤ معدلات نمو الواردات من المعدات العسكرية. في النصف الثاني من الثمانينيات كان متوسط معدلات النمو السنوية هذه بالسالب (-١٣ بالمئة).

وقد كان العراق قادراً أيضاً منذ مطلع الثمانينيات على تنويع مصادر وارداته من الأسلحة. وبينما كان الاتحاد السوفياتي يزود العراق بحوالى ٩٧ بالمئة من احتياجاته من

---

(١٣) يشير يزيد صايغ إلى شحّ المعلومات المتوافرة حول برنامج الصناعات العسكرية العراقية، انظر: صايغ، **الصناعة العسكرية العربية**، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٧.

الأسلحة في النصف الأول من السبعينيات، فإن هذه النسبة قد انخفضت بطريقة منتظمة إلى ٥٥ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات، ثم ارتفعت قليلاً إلى ٦٢ بالمئة خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠. وتقدّر إحدى الدراسات، أنه خلال فترة الحرب مع ايران، فإن حوالى ٥٧ بالمئة من جملة واردات الأسلحة العراقية قد جاء من دول حلف وارسو، و٢٢ بالمئة من دول حلف الناتو، و١١ بالمئة من الصين، و٥ بالمئة من دول أوروبية أخرى، و٦ بالمئة من الدول النامية. ولكلا البلدين المتحاربين، فإن ٩٣ بالمئة من جملة وارداتها من الأسلحة قد جاء من ٢٨ دولة، قامت بإمداد كلا الطرفين بالأسلحة. والجزء المتبقي؛ ٧ بالمئة كان مصدره ١٣ دولة حصرت علاقاتها بأحد الطرفين المتحاربين فقط(١٤).

ويبدو أن كلاً من حجم التسلح العراقي والصناعة العسكرية العراقية، التي كانت مجهولة للعديد من المراقبين والمختصين في البلدان العربية، كان مصدر قلق في الدوائر الغربية. ولم يخفف توقف الحرب العراقية ـ الايرانية من حدّة هذه المخاوف، بل على العكس زاد منها. والسبب في ذلك هو الاعتقاد بأن العراق قد استطاع خلال تلك الفترة بناء خبرات عسكرية وتقانية ضخمة قد تشكّل خطراً ليس فقط على بلدان الخليج الأخرى، بل أيضاً على اسرائيل. إلّا أن تجربة الاجتياح العراقي للكويت تبرز حقيقة مرة، وهي أن القوة العسكرية العراقية لم تصاحبها قوة اقتصادية قادرة على دعمها واستمرارها، ولا بناء سياسي متعدد يحسن توظيفها(١٥).

إيران هي الأخرى شهدت مرحلتين من النمو المتصاعد في حجم الواردات العسكرية. الأولى خلال النصف الأول من السبعينيات حين كانت معدلات نمو الواردات من الأسلحة تبلغ حوالى ٥٥ بالمئة سنوياً. والثانية خلال النصف الأول من الثمانينيات إبّان تصاعد الحرب مع العراق، حيث بلغ متوسط معدل نمو الواردات ٦٨,٥ بالمئة سنوياً. وعموماً فإن الفترات الأخرى قد تأثرت بالأحداث التي مرت بها ايران؛ ففي النصف الثاني من السبعينيات أدّت الاضطرابات المستمرة من قبل عمّال النفط منذ عام ١٩٧٨ التي تطورت إلى ثورة شعبية انتهت بإقصاء الشاه من الحكم عام ١٩٧٩، هذه الفترة شهدت معدلات نمو سالبة في واردات السلاح، وصلت ذروتها عام ١٩٨٠ بمعدل نمو (-٧٢ بالمئة). النصف الثاني من الثمانينيات، وصلت الأعمال الحربية بين كل من ايران والعراق إلى طريق مسدود، حيث أيقن كلا الطرفين أنه ليس بمستطاعه تحقيق نصر حاسم. يضاف إلى ذلك الصعوبات الاقتصادية التي ولّدها الانهيار الكبير في أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات. الواردات الايرانية من المعدات العسكرية انخفضت عام ١٩٨٥ بمقدار ٣٠ بالمئة، وعام ١٩٨٧ بمقدار ٢٣ بالمئة،

---

(١٤) Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), «High Costs of the Persian Gulf War,» in: Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: ACDA, 1988), pp. 21-23.

(١٥) انظر: L.A. Mylroie, «Iraq in the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 43, no. 1 (Winter 1989), and Stephen C. Pelletiere [et al.], *Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East* (Pennsylvania: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1990).

وعام ١٩٨٩ بمعدل ٤٤ بالمئة. إلّا أن ايران قد نجحت في تخفيف الآثار الاقتصادية للواردات من الأسلحة. ونسبة هذه الواردات إلى كل من الإنفاق العسكري وإلى جملة الواردات ظلت عند معدلات معتدلة خلال الفترة بأكملها.

ويمكن ارجاع برنامج التسلح الايراني الضخم في السبعينيات إلى التطورات التي أعقبت اعلان بريطانيا في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ عن عزمها على الانسحاب من شرق السويس في نهاية عام ١٩٧١. وقد قام الشاه الذي كان معنياً بالفراغ في المنطقة الذي سيحدثه هذا الانسحاب، بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو ١٩٦٨ لإقناع الرئيس جونسون ببيع ايران ما قيمته ٦٠٠ مليون دولار من الأسلحة. الولايات المتحدة وافقت على بيع ايران ما قيمته ١٠٠ مليون دولار من الأسلحة لعام ١٩٦٩ على أن تبقى الطلبات الأخرى تحت الدراسة. إلّا أن مجيء الرئيس نيكسون إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، والصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في حربها في فيتنام، وظهور مبدأ نيكسون في الاعتماد على القوى الاقليمية للترتيبات الأمنية، قد أدّت إلى بروز عهد جديد من التسلح الايراني. ويمكن القول إن هناك ستة اعتبارات وراء سياسة التسلح الايراني في السبعينيات هي: (١) المحافظة على انسياب امدادات النفط من منطقة الخليج إلى العالم الصناعي؛ (٢) التهديد من قبل الاتحاد السوفياتي؛ (٣) الثورة في ظفار، والتهديدات التي تسببها الحركات الثورية في منطقة الخليج؛ (٤) الاعتبارات الاقتصادية والاستقلال السياسي القائم على مبدأ القوة العسكرية؛ (٥) لعب دور اقليمي في استقرار منطقة الخليج؛ (٦) مشاكل الحدود مع العراق وبالذات مشكلة شط العرب[١٦].

وكان المصدر الرئيسي لواردات الأسلحة الايرانية خلال فترة السبعينيات الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دول أوروبا الغربية مثل بريطانيا وفرنسا وايطاليا. تغيّر نظام الحكم جلب معه تحوّلاً في مصدر الواردات العسكرية، وخاصة بعد حادث احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بفرض حظر على صادرات السلاح لإيران. وخلال سنوات الحرب مع العراق، لجأت إيران إلى مصادر عديدة جديدة، أهمها كوريا الشمالية والصين. وقد حصلت ايران من هذين المصدرين على ما يقرب من ٤٢ بالمئة من جملة وارداتها من الأسلحة، ١٦ بالمئة من دول حلف الناتو، ١٢ بالمئة من دول أوروبية أخرى، و٩ بالمئة من الدول النامية[١٧]. يضاف إلى ذلك أن ايران قد لجأت إلى الحصول على قطع غيار لأسلحتها القديمة من مصادر عديدة منها الولايات المتحدة واسرائيل وأوروبا الغربية. ومعظم هذه الصفقات قد تمّ عن طريق سماسرة السلاح أو دول وسيطة، كما

---

(١٦) انظر: K.A. Kashani, «American Arms Sales to Iran and Power Politics in the Middle East,» (M.A. Thesis, North Texas State University, December 1977), p. 75.

(١٧) Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), «High Costs of the Persian Gulf War,» p. 22.

حصلت على أسلحة رئيسية سوفياتية الصنع عن طريق كل من ليبيا وسوريا وكوريا الشمالية والصين[18].

وتقليدياً، فإن دول الطوق العربي كانت تستحوذ على النصيب الأكبر من واردات الأسلحة إلى الشرق الأوسط خلال الخمسينيات والستينيات. ويصدق هذا الحكم أيضاً على النصف الأول من السبعينيات حيث احتلت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ أهمية خاصة. وعلى سبيل المثال، فإن نصيب واردات السلاح من جملة الإنفاق العسكري لكل من مصر وسوريا والأردن في النصف الأول من السبعينيات كان ٥٢,٥ بالمئة، ٩٦,٩ بالمئة، ٣٧,٣ بالمئة بالتتابع. نصيب الواردات العسكرية لجملة الواردات لهذه البلدان خلال الفترة المذكورة كان أيضاً عالياً؛ ٤٨,٨ بالمئة، ٦٥,٨ بالمئة، ١٦,٢ بالمئة لكل من مصر وسوريا والأردن بالتتابع. إلاّ أن الوضع تغيّر في الفترات التالية. فقد ترتّب على انخراط مصر في مفاوضات السلام مع اسرائيل، التي توجت بتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ ثلاث نتائج أساسية: **الأولى**، هي بدء انخفاض حجم الإنفاق العسكري المصري، ومن ضمنه حجم واردات السلاح. فقد انخفضت حصة واردات السلاح من جملة الإنفاق العسكري إلى أقل من الخمس خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، باستثناء عام ١٩٧٩، وذلك لاستلام مصر شحنة أسلحة أمريكية ضخمة تزامناً مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وفي مطلع الثمانينيات نتيجة الغزو الاسرائيلي للبنان. نسبة الواردات العسكرية المصرية إلى جملة الواردات هي الأخرى قد انخفضت إلى أقل من ١٠ بالمئة خلال النصف الثاني من السبعينيات، ثم أصبحت تشكّل متوسطاً قدره ١٤ بالمئة خلال عقد الثمانينيات. أما معدلات النمو، فقد أصبحت بالقيم السالبة خلال النصف الأخير من الثمانينيات. **الثانية**، هي التحوّل في مصادر التسلح المصري من الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويد مصر بحوالى ثلثي احتياجاتها من السلاح. المصادر الأخرى كانت الصين وايطاليا اللتان قامتا بتزويد مصر بكميات من الأسلحة أيضاً. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لمصر لضمان استمرارها في خط التحوّل من الأجهزة والمعدات السوفياتية إلى أنظمة الدفاع الأمريكية[19]. **الثالثة**، هي زيادة العبء العسكري في كل من الجبهتين السورية والأردنية. نسبة واردات السلاح إلى كل من الإنفاق العسكري وإلى جملة الواردات في سوريا ظلّت عند معدلات عالية خلال النصف الثاني من السبعينيات وعقد الثمانينيات بأكمله. وقد كان بإمكان سوريا مواصلة برامج التسلح الكبيرة من خلال المساعدات المالية التي كانت تتلقاها من البلدان النفطية، وكذلك بعض المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفياتي.

اسرائيل من جهة أخرى كانت في رأس قائمة الدول المستوردة للأسلحة. إلاّ أن حجم

---

(١٨) Michael Brzoska and Thomas Ohlson, eds., *Arms Transfers to the Third World, 1971-85* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1987), p. 18.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

الواردات بدأ بالإنخفاض منذ منتصف السبعينيات، والسبب الرئيسي في ذلك هو النمو المتسارع للصناعات العسكرية المحلية. وتدفق السلاح على اسرائيل في الثمانينيات كان مركّزاً على الأسلحة الحديثة الرئيسية مثل الطائرات الحربية والبوارج. والصناعة العسكرية الاسرائيلية كانت تلبي، بالإضافة إلى حاجات اسرائيل من الأسلحة، بعض الطلب العالمي على السلاح، وخاصة من دول العالم الثالث في افريقيا ودول أمريكا اللاتينية. وقد اعتمدت هذه الصناعات، لضمان استمرارها، على التصدير. وتشكّل صادرات اسرائيل من السلاح حوالى ١٠ بالمئة من جملة قيمة الصادرات. والتقديرات تشير إلى أن قيمة صادرات السلاح الاسرائيلي في مطلع الثمانينيات كانت تتراوح بين ١ ـ ٢ مليار دولار، وهي تساهم بنسبة تتراوح بين ١ ـ ٤ بالمئة من جملة الصادرات العالمية من الأسلحة، وتأتي في المرتبة الحادية عشرة في قائمة مصدّري الأسلحة[٢٠].

وقبل اختتام هذا الجزء، يحسن الإشارة إلى ظاهرتين هامتين ارتبطتا بعملية نقل السلاح من الدول الكبرى، وكان لهما تأثير في حجمها وتطورها: الظاهرة **الأولى**، هي السباق التقاني (التكنولوجي)، الذي ارتبط أساساً بتقنيات السلاح وآثاره على التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. والظاهرة الثانية، هي الصناعات العسكرية المحلية وتأثيرها في حجم استيراد الأسلحة وأنماطها.

بدأ سباق التقانة (التكنولوجيا) يأخذ وجهاً هاماً من وجوه عملية نقل السلاح إلى الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. وفي الستينيات ومطلع السبعينيات كانت توجد عادة فجوة تتراوح بين ٥ ـ ١٠ سنوات بين استحداث الأنظمة الدفاعية الجديدة في كل من الولايات المتحدة ودول حلف الناتو أو الاتحاد السوفياتي وبين بيع هذه الأسلحة أو نقلها بكميات كبيرة إلى المناطق الأخرى، وخاصة دول العالم الثالث. في النصف الثاني من السبعينيات والثمانينيات تمّ إلغاء هذه الفجوة الزمنية أو تقليصها بدرجة كبيرة. والدول الكبرى تقوم الآن ببيع أسلحة حديثة ومتقدمة للدول النامية، في الوقت ذاته الذي تقوم فيه بتطويرها أو توظيفها في قواتها. من الأمثلة على ذلك بيع الاتحاد السوفياتي طائرات (ميغ ـ ٢٩) لسوريا والعراق في الوقت نفسه الذي نقلت فيه هذه الطائرات إلى دول حلف وارسو، وكذلك بيع الولايات المتحدة الأمريكية طائرات (اف ـ ١٦) لإسرائيل وطائرات الاستطلاع (أواكس) للسعودية[٢١].

والمشكلة الأساسية التي كانت ولا تزال تواجه البلدان العربية هي أنه خلال الوقت الذي يستغرقه توظيف هذه الأسلحة الجديدة ودمجها في النظام الدفاعي المحلي والتدريب عليها، فإن أسلحة جديدة أكثر تقدماً أو أسلحة مضادة لها تكون قد طورت، ومن ثم تلغي

---

(٢٠) B. Bahbah and L. Butler, *Israel and Latin America: The Military Connection* (London: Macmillan, 1986), pp. 6-7.

(٢١) Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988), p. 59.

الفائدة العملية لتلك الأسلحة. وقد لجأت بعض البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي كحل لذلك إلى التركيز على استيراد التقانة (التكنولوجيا) العسكرية وليس الأسلحة بحد ذاتها. وقد أصبح هذا الاتجاه واضحاً منذ أواخر السبعينيات ولعدد متزايد من الدول. وقد بدأت بعض هذه الدول باستيراد الخبرات التقنية وانشاء البنية الصناعية من أجل توسيع الصناعات الدفاعية. وبازدياد قيمة هذه التقنيات والخبرات المستوردة، فإن قيمة هذه نسبة إلى واردات السلاح بشكل عام بدأت تزداد(٢٢).

إلّا أن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو حجم تأثير صناعة الأسلحة المحلية في عملية استيراد الأسلحة من الخارج؟ هذا السؤال يقوم على فرضية بسيطة هي أن الهدف الأساسي من تطوير القدرات الصناعية الدفاعية هو تخفيض حجم الواردات من المعدات العسكرية، وتقليل درجة الاعتماد على الخارج، وتخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات.

هناك اجابتان متباينتان على هذا السؤال. وجهة النظر الأولى تؤكد أنه بالرغم من أن الانتاج العسكري المحلي يمثّل جهداً من أجل بناء قدرة لمتابعة سياسات خارجية وعسكرية مستقلة، إلّا أن واقع الأمر أن هذه الصناعات لم تحقق ذلك الهدف. والسبب في ذلك هو أنه في حالات نادرة تصبح تلك الصناعات المحلية قادرة على تخفيض حجم الواردات من الأسلحة. وعلى العكس من ذلك فإن نقل تقانة (تكنولوجيا) صناعة السلاح يجعل هذه الدولة أكثر اعتماداً من ذي قبل على الدول المصدّرة للتقانة. وإذا كانت الآثار الاقتصادية لواردات السلاح هي ذات خصائص مالية، فإن الاعتماد على التقانة (التكنولوجيا) والمواد الوسيطة التي يحتاج إليها في الصناعة العسكرية لها آثار سلبية في جميع الهيكل الصناعي في الدولة. وفي بعض الدول فإن صناعة الأسلحة لم تعمل على تقليل الواردات. والمثال الواضح لذلك هو الهند(٢٣).

وجهة النظر الثانية تؤكد أن للصناعات العسكرية في الدول النامية عموماً والدول العربية منها، آثاراً ايجابية. وفي هذا يقول يزيد صايغ «... على الرغم من أن أنظمة الأسلحة الرئيسية هي العنصر الأكثر بروزاً من عناصر الواردات، سواء فيما يتعلق بجانب الواردات المتطورة أو فيما يتعلق بتكلفة الوحدة، فإن ما يمثّل الجزء الغالب من هذه المشتريات ليس هو المعدات الثقيلة، بل على العكس من ذلك، فهو الأسلحة والذخائر المتوسطة والخفيفة ومعدات الأفراد والعتاد القتالي المساعد والأنظمة الالكترونية ومعدات الاتصال وقطع الغيار وخدمات الصيانة والتدريب والإمداد والتموين والإسناد وخدمات التصميمات الهندسية والإنشائية، ليس على المستوى العربي فحسب، بل على مستوى العالم الثالث أيضاً. ولعل المغزى الواضح هنا، هو أن وفورات ضخمة يمكن تحقيقها بل تحقّقت بالفعل على يد البلدان العربية وغيرها من بلدان

---

(٢٢) Stephanie G. Neuman, «Third World Arms Production and the Global Arms Transfer-System,» in: James T. Katz, ed., *Arms Production in Developing Countries* (Boston: D.C. Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, ©1984), p. 15.

(٢٣) انظر: Vayrynen and Raimo, «The Arab Organization of Industrialization: A Case Study in the Multinational Production of Arms,» *Current Research on Peace and Violence,* p. 66.

العالم الثالث، وذلك من خلال إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات من هذه المجموعة الأخيرة المشار إليها آنفاً، وليس محل الأسلحة الرئيسية . . .»[٢٤].

ثالثاً: مصادر السلاح العربي

لكي تكتمل الصورة عن التسلح العربي، لا بد من القاء نظرة على الوجه الآخر للعملة، ألا وهو مصادر هذا التسلح. ولا يستمد هذا التوزيع الجغرافي لمصادر السلاح أهميته من الناحية الاقتصادية فقط، وإنما له أبعاد سياسية واستراتيجية عميقة. ومما لا شك فيه أن بيع الأسلحة أصبح من أهم الوسائل لتوسيع أو تعزيز نفوذ القوى الكبرى، إما من خلال التأثير المباشر وذلك عن طريق التهديد بتغيير سياسات بيع الأسلحة، أو الضغط للحصول على قيمة السلاح نقداً وبالعملات الصعبة، أو عن طريق غير مباشر من خلال وضع قيود على استخدام هذه الأسلحة أو عدم تزويدها ببعض القدرات التي تقلّل من فاعليتها. وغالباً ما تتعدى عملية نقل السلاح الطابع التجاري بين البلدين المعنيين لتشمل جوانب أخرى هامة تتعلق أحياناً بها، مثل عمليات التدريب وأعمال المنشآت والصيانة والتطوير والمناورات المشتركة، وتتسع أحياناً أخرى لتتضمن إيجاد «قواسم مشتركة» أو نظرات موحّدة حول المشاكل الدولية أو الإقليمية. ويمكن تفسير النفوذ السوفياتي الواسع في الدول النامية عموماً والمنطقة العربية على وجه الخصوص في الستينيات ومطلع السبعينيات، ثم النفوذ الأمريكي الذي أعقبه في أواخر السبعينيات والثمانينيات من هذا المنظور. فالحاجة إلى السلاح لمواجهة تهديد خارجي غالباً ما يعقبها «تطبيع» العلاقات بين الدولة المصدّرة للسلاح والدولة المستوردة له. وتمتد هذه العلاقة لتشمل جوانب أخرى، وربما تغيّراً في فلسفة النظام الاقتصادي أو الاجتماعي.

وخلال الستينيات ومطلع السبعينيات سيطرت دولتان، هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من ٨٠ بالمئة من صادرات السلاح للبلدان العربية. وقد حلّت كلتا الدولتين محل المصادر التقليدية للتسلّح في المنطقة العربية؛ بريطانيا وفرنسا اللتين كان لهما النصيب الأوفر من حجم الواردات الذي تميّز بالمحدودية. إلاّ أنه منذ النصف الثاني من السبعينيات بدأت هذه النسبة بالانخفاض، وبلغت ٦٣,٦ بالمئة في النصف الأول من الثمانينيات و٦٥,٥ بالمئة في النصف الثاني منه. وهذه الدرجة العالية من التركيز في تجارة الأسلحة الرئيسية لا يوجد لها مثيل في أي من أصناف التجارة الدولية، سواء كان في المعدات الصناعية أو الكهربائية، أو حتى في المواد الخام.

وتضافرت عوامل عديدة لتحدث من هذا التغير في نمط السيطرة على تصدير السلاح،

---

(٢٤) صايغ، الصناعة العسكرية العربية، ص ١١٤ ـ ١١٥. وانظر أيضاً في وجهة النظر نفسها:
Robert E. Looney, «Have Third World Arms Industries Reduced Arms Imports?» *Current Research on Peace and Violence,* vol. 10, no. 1 (1989), p. 24.

وبروز دول منتجة وفاعلة في سوق السلاح مثل فرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا وبعض دول العالم الثالث. إلاّ أن تناقص أهمية المنح والمساعدات العسكرية وازدياد حجم المبادلات التي تتم عن طريق النقود أو الأشكال الأخرى من الدفع، ورغبة الدول المستوردة في تقليل الاعتماد على مصدر واحد، ولجوء المنتجين إلى اتباع سياسات تنافسية عديدة، تبدو في مقدمة هذه العوامل.

ويظهر الجدول رقم (٨ ـ ٦) وكذلك الأشكال رقم (٨ ـ ٦) و (٨ ـ ٧) و (٨ ـ ٨) و (٨ ـ ٩) أن الاتحاد السوفياتي بمفرده كان يمدّ البلدان العربية بحوالى ٨٠,٥ بالمئة من جملة احتياجاتها من السلاح في النصف الأول من السبعينيات. ولكن هذه النسبة بدأت بالانخفاض التدريجي بعد ذلك، ثم شهدت انخفاضاً كبيراً في عقد الثمانينيات حتى بلغت ٣٦,١ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. وعلى العكس من ذلك، فإن الاتحاد السوفياتي خلال فتراته الذهبية مع الوطن العربي لم يزوّد دول الجوار بأي أسلحة رئيسية. لكن طرأ تغيّر على هذه النسبة باتجاه الارتفاع، وذلك بعد التغيّر في نظام الحكم في اثيوبيا عام ١٩٧٤، وتطور العلاقات بين هذا الأخير وبين الاتحاد السوفياتي، وكان من ضمنها برامج تسلح واسعة، وكذلك بعد لجوء ايران إلى الاتحاد السوفياتي للحصول على بعض الأسلحة، في الفترة التي واجهت الحرب مع العراق في ظل مقاطعة غربية في مجال التسلّح. ولكن تبقى حصة الاتحاد السوفياتي من جملة واردات دول الجوار من الأسلحة ضئيلة.

وتصدير السلاح كان أداة رئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. وكانت معظم الدول المستلمة للأسلحة هي من الدول الحليفة. وكانت تستلم الأسلحة إما كمنح أو بأسعار مخفضة أو بتسهيلات كبيرة. وفي الخمسينيات والستينيات لعب العامل الايديولوجي دوراً هاماً في تحديد مصادر السلاح. وفي ظل الحرب الباردة والاستقطاب من قبل المعسكرين، لم يكن مصدر السلاح يعني الحلف السياسي أو الاستراتيجي فقط، وإنما كان في كثير من الأحيان يتضمن مصدر الإلهام الايديولوجي. في السبعينيات والثمانينيات أصبح العامل الاقتصادي يلعب دوراً متزايداً في حجم ونوعية صادرات الأسلحة السوفياتية.

وتميّزت صادرات الأسلحة السوفياتية بميزتين هامتين: **الأولى**، هي أن هذه الصادرات تتّسم بالتركّز. فالبرغم من أن الاتحاد السوفياتي يعتبر من أكبر المصدّرين للسلاح، مقاساً بقيمة السلاح أو بالكميات المصدّرة منه، إلاّ أنه لم يكن لديه عدد كبير من الزبائن. كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لهما عدد من الزبائن يفوق مثيله للاتحاد السوفياتي. وخلال فترات طويلة قد تمتد إلى خمس سنوات، فإن دولة واحدة قد تكون استلمت حوالى ٥٠ بالمئة من جملة الصادرات السوفياتية من الأسلحة للعالم الثالث[٢٥].

---

(٢٥) Brzoska and Ohlson, *Arms Transfers to the Third World, 1971-85*, p. 40.

جدول رقم (٨ - ٦)

مصادر الأسلحة الرئيسية المستوردة من قبل البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ١٩٧١ - ١٩٩٠

(نسب مئوية)

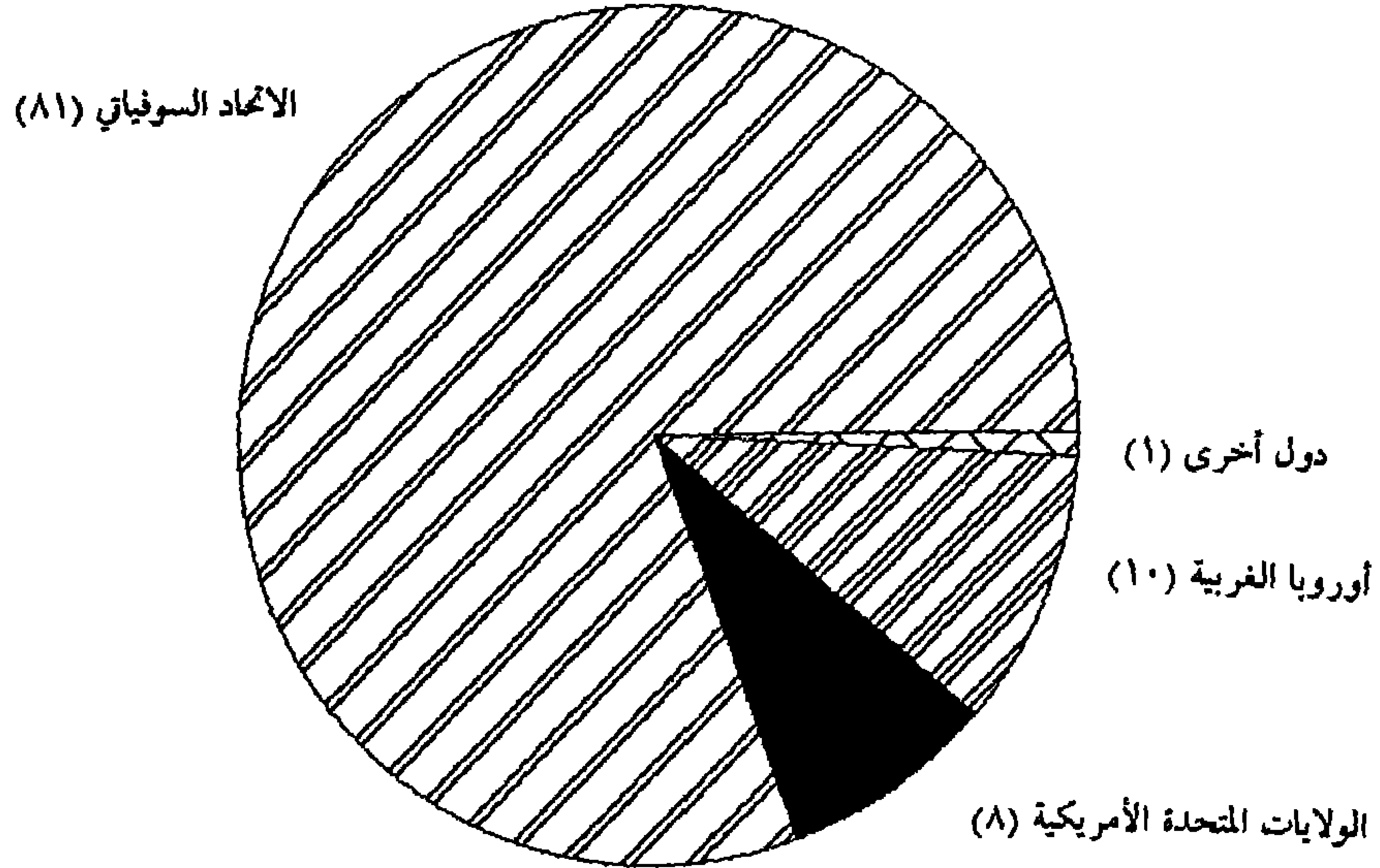
المصدر للبلدان العربية	١٩٧١ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥	١٩٨٦ - ١٩٩٠	المجموع
الاتحاد السوفياتي	٨٠,٥	٥٨,٦	٣٨,٢	٣٦,١	٤٨,٧
الولايات المتحدة	٨,١	١٥,٥	٢٦	٢١,١	١٩,٧
فرنسا	٨	١٤,٨	١٧,٥	١٦,٨	١٥,٣
بريطانيا	٢,١	٢,٦	٣,٢	٨,٩	٤,٢
المانيا	—	٠,٣	١	١,٣	٠,٧
ايطاليا	٠,٣	١,٩	٤,١	١,٢	٢,٣
الصين	٠,١	١,٢	٢,٧	٦,٧	٢,٩
العالم الثالث	٠,٩	٥,٢	٧,٣	٧,٩	٦,٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصدر لدول الجوار	**١٩٧١ - ١٩٧٥**	**١٩٧٦ - ١٩٨٠**	**١٩٨١ - ١٩٨٥**	**١٩٨٦ - ١٩٩٠**	**المجموع**
الاتحاد السوفياتي	—	١٤,٥	٦,٩	٧,٦	٧,٥
الولايات المتحدة	٧٨,٦	٧٩,٩	٦٢	٤٧,٢	٧٠,٥
فرنسا	١,٣	٢,٣	٢,١	٠,٢	١,٥
بريطانيا	١٨,٣	١,٤	٣	١,٢	٧
المانيا	٠,٦	—	—	١١,٧	٢,٦
ايطاليا	٠,٦	١,٨	٠,٩	٠,٢	١
الصين	—	—	١٧,٥	١٤,٦	٥,٢
العالم الثالث	٠,٦	٠,١	٧,٦	١٧,٣	٤,٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: تم احتساب الجدول من: Michael Brzoska and Thomas Ohlson, eds., *Arms Transfers to the Third World, 1971-85* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1987), and Ian Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1991* (Oxford: Oxford University Press, 1991).

شكل رقم (٨ ـ ٦)

مصدر واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٧١ ـ ١٩٧٥

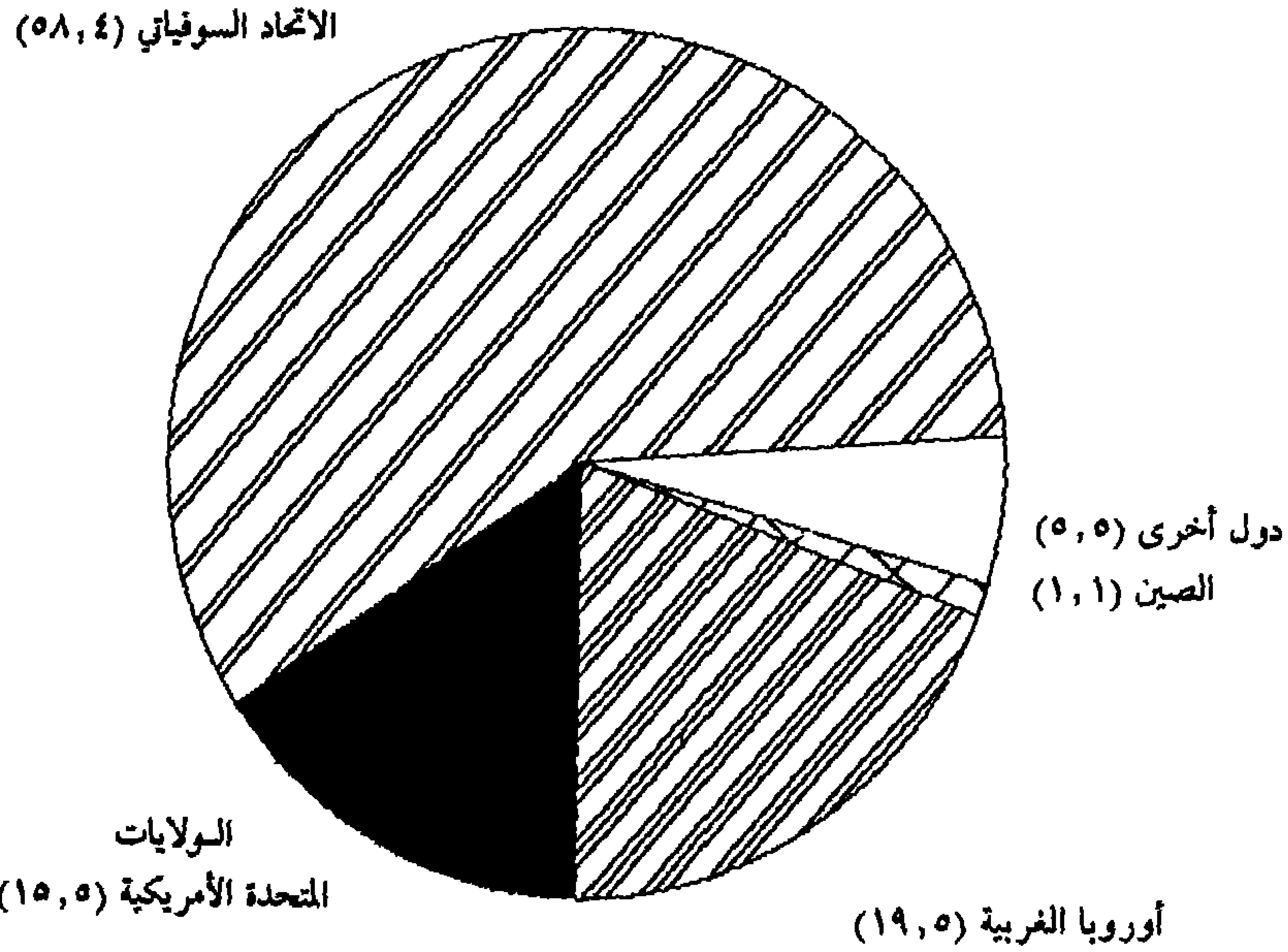
(نسب مئوية)



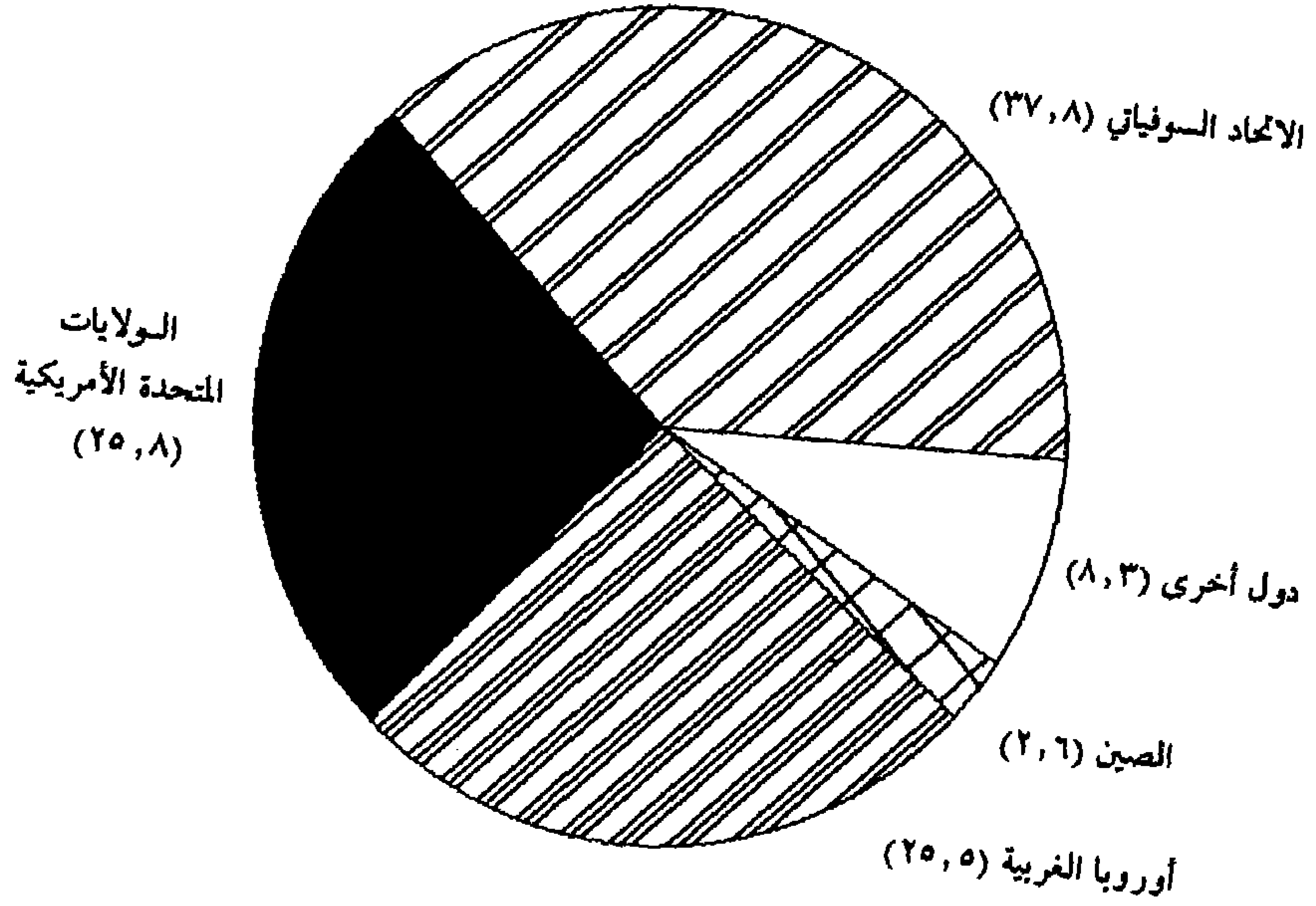
شكل رقم (٨ ـ ٧)

مصدر واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

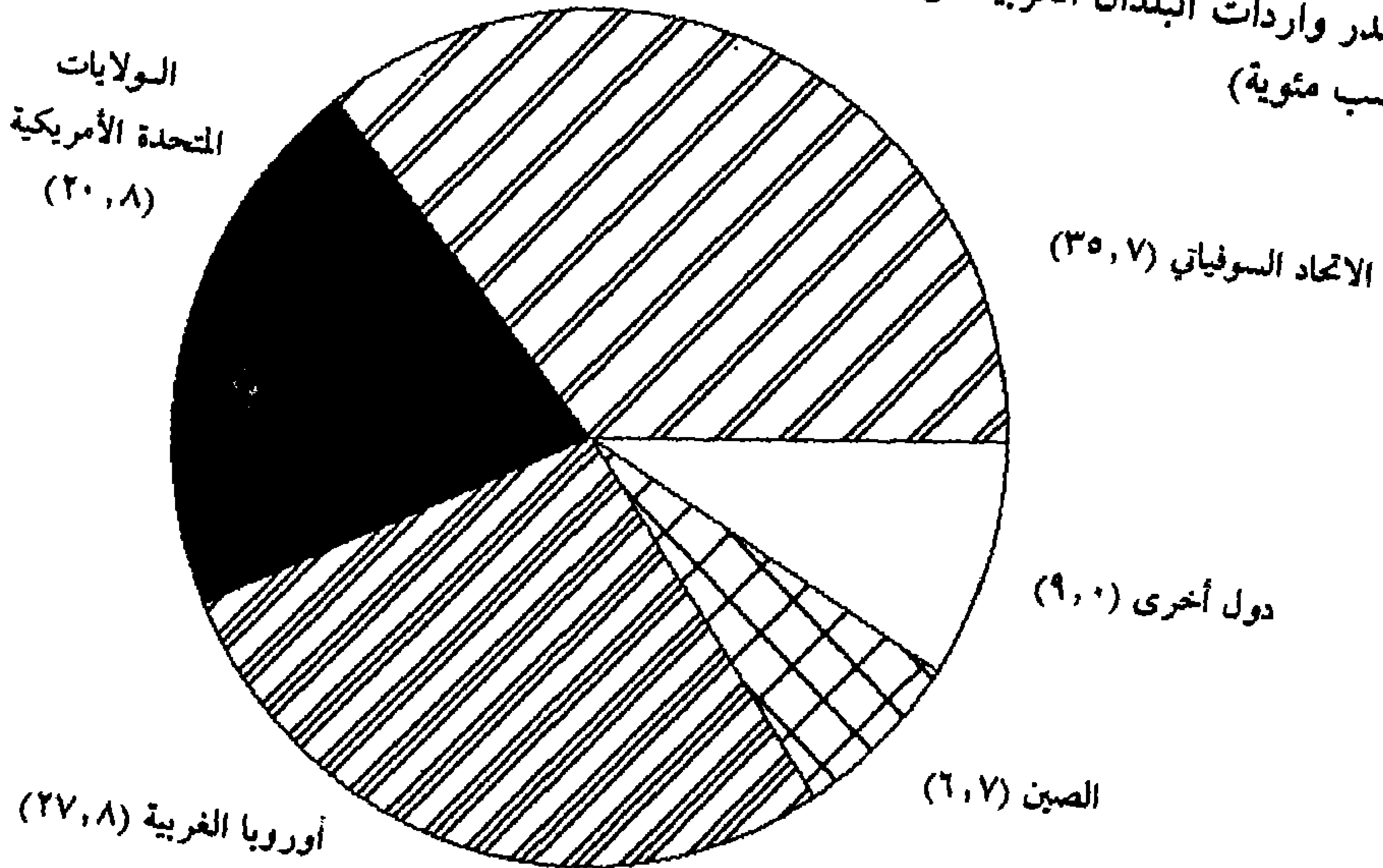
(نسب مئوية)



شكل رقم (٨ ـ ٨)
مصدر واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)



شكل رقم (٨ ـ ٩)
مصدر واردات البلدان العربية من الأسلحة، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)



والجداول رقم (٨ ـ ٧) و (٨ ـ ٨) و (٨ ـ ٩) و (٨ ـ ١٠) تُظهر أنماط التغير في التوزيع الجغرافي للمراكز التي تتجه إليها المعدات العسكرية السوفياتية. وخلال النصف الأول من السبعينيات كانت مصر وسوريا تستحوذان على حوالى ٧٤ بالمئة من جملة صادرات الاتحاد السوفياتي من الأسلحة للوطن العربي. وخلال الستينيات ومطلع السبعينيات كانت مصر هي المستورد الرئيسي للأسلحة السوفياتية، وبعد طرد الخبراء الروس عام ١٩٧٢، تراجعت مصر عن مركز الصدارة. والتطورات التي أعقبت حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ومفاوضات السلام مع اسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة التي بدأت تقدمها هذه لمصر، غيّرت استراتيجية مصر التسلحية. وفي العقد الثامن لم تستلم مصر أية أسلحة رئيسية من الاتحاد السوفياتي.

بروز العامل الاقتصادي في السبعينيات، وارتفاع أسعار النفط أعادا ترتيب الدول المستوردة للأسلحة من الاتحاد السوفياتي، **المصدر الرئيسي الأول** لواردات الوطن العربي من الأسلحة. فخلال النصف الثاني من السبعينيات احتلت ليبيا مركز الصدارة، وبلغت حصتها حوالى ٣٧,٢ بالمئة، يليها العراق وسوريا. والحصة المجتمعة لهذه الدول الثلاث بلغت أكثر من ٧٠ بالمئة من جملة صادرات الأسلحة السوفياتية للوطن العربي خلال الفترة ذاتها. وإذا أضيفت إليها الجزائر فإن هذه الحصة سترتفع إلى ٨٣,١ بالمئة. وفي حالة ثلاث من هذه البلدان؛ ليبيا والعراق والجزائر، فإنه صعب فصل العامل الاقتصادي عن الاعتبار الايديولوجي. فهذه الدول اتبعت نهجاً اقتصادياً يقوم على مبدأ التخطيط والملكية العامة للدولة. واستلهمت في ذلك تجارب التطبيق الاشتراكي في كل من الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشرقية. يضاف إلى ذلك أن هذه البلدان كانت مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً في المنطقة العربية. إلّا أنه لا يمكن اغفال الاعتبار الاقتصادي أيضاً. فهذه الدول حصلت على ثروات هائلة طارئة من جراء أسعار النفط. وقد تلاقت رغبتها في الحصول على السلاح بحاجة الاتحاد السوفياتي إلى العملات الصعبة.

وقد استمرت ظاهرة التركيز هذه في الثمانينيات أيضاً. وفي هذه الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ استحوذت كل من العراق وسوريا على حصة من الصادرات تبلغ ٧٦,٨ بالمئة. وإذا أضيفت إليها ليبيا فإن هذه الحصة سترتفع إلى حوالى ٩٢ بالمئة. وفي النصف الثاني من الثمانينيات بلغت حصة كل من العراق وسوريا من جملة الصادرات العسكرية السوفياتية إلى البلدان العربية حوالى ٧٥ بالمئة. وفي ما عدا هذه البلدان الرئيسية، فإن الطابع العام الذي ميّز شحنات الأسلحة السوفياتية إلى البلدان العربية الأخرى هو الطابع الايديولوجي. وفي السبعينيات على سبيل المثال كانت البلدان العربية التي تتعامل مع الاتحاد السوفياتي هي اليمن الجنوبي والصومال والسودان. وقد ظلّ بعض هذه البلدان يعتمد على الاتحاد السوفياتي كمصدر للسلاح حتى أواخر العقد الثامن. الدول الأخرى التي حصلت على واردات بقيم متواضعة كانت تهدف من امتلاك السلاح السوفياتي إلى تنويع مصادر معداتها العسكرية بشكل أساسي، مثل الكويت، أو كانت تلاقي صعوبات في الدفع أو مقابلة تكاليف الأسلحة الغربية الباهظة، مثال الأردن.

جدول رقم (٨ - ٧)

واردات البلدان العربية ودول الجوار من الأسلحة الرئيسية حسب المصدر

(مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥)

الدولة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	المانيا الغربية	ايطاليا	الصين	الدول النامية الأخرى
العربية السعودية	—	٩٢٠	١٢٨	٢٢	—	—	—	—
الامارات العربية المتحدة	—	٤٩	٣٢٦	٥٨	٥	—	—	٥
الكويت	—	١٩٠	٩٣	٥٩	—	—	—	٣
عُمان	—	٣٦	—	١٧٨	—	٩	—	٧٨
البحرين	—	١	—	٤	—	—	—	—
قطر	—	—	٢	٢٨	—	—	—	—
العراق	١٩٨١	—	٤١	—	—	—	—	٢٠
مصر	٧٠٨١	—	٢٩٥	—	—	—	—	—
سوريا	٦٥١٤	—	—	—	—	—	—	—
الأردن	—	٤٢٢	—	٦٢	—	—	—	٧٩
لبنان	٦	٤٤	٢٨	١٣	—	٥	—	—
الجزائر	٢٤٥	—	٢١	—	—	—	—	—
ليبيا	١٧٩٥	٥٦	٨٦٩	٥٦	—	٢٨	—	—
المغرب	—	١٣٧	٣	—	—	١٩	—	١٠
تونس	—	١٠	١٩	—	—	٦	—	—
السودان	١٠	—	—	—	—	—	٢٧	—
الصومال	٥١٦	—	—	—	—	—	—	—
موريتانيا	٥	—	٤	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	—	—	—	—	—	١	—	٧
اليمن الجنوبي	٣١٠	١٨٦٥	—	—	—	—	—	—
الجملة	١٨٤٦٣	٦٥٢٩	١٨٢٩	٤٨٠	٥	٦٨	٢٧	٢٠٢
ايران	—	—	١٩٥	٢٧٢٨	٩٧	٩٧	—	٩٨
تركيا	—	٦١١٣	—	—	—	—	—	—
اسرائيل	—	٢٠٥	—	٢٥٥	—	—	—	—
اثيوبيا	—	—	١٢	—	٢	—	—	١١
الجملة	—	١٢٨٤٧	٢٠٧	٢٩٨٣	٩٩	٩٧	—	١٠٩

المصدر: تمّ احتساب الجدول من: Brzoska and Ohlson, eds., Ibid., pp. 338-351.

جدول رقم (٨ ـ ٨)

واردات البلدان العربية ودول الجوار من الأسلحة الرئيسية حسب المصدر (مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥)

الدولة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	المانيا الغربية	ايطاليا	الصين	الدول النامية الأخرى
العربية السعودية	—	٣١٦٤	٩٢٨	٨٤	—	—	—	٤٢
الامارات العربية المتحدة	—	—	٥١٥	٥٣	٩١	٣٨	—	٦١
الكويت	١٨٣	٦٩٩	٤٨٢	٢٨٣	—	—	—	١٦
عُمان	—	٦	٢١	٤٩٢	—	—	—	١٦
البحرين	—	١	٣٠	—	٤	—	—	١٦
قطر	—	—	١٢٨	٢٨	—	—	—	١٠
العراق	٤٧٢٥	—	٥٥٦	—	—	—	—	٢٧٨
مصر	٣٧٩	١٠٨٠	٨٧٥	٥٨	—	٥٨	٤٣٨	٣٠
سوريا	٣٥١٦	—	٨١	—	—	—	—	٤٤٥
الأردن	١٨٨٩	—	—	—	—	—	—	١٩
لبنان	—	٣٧	٣٤	٧٢	—	٦	—	—
الجزائر	٣٢١٢	٣٤	—	—	—	—	—	١٠٠
ليبيا	٩٢٦٣	١١٧	١٠٥٥	—	—	٤٦٩	—	٨٢١
المغرب	—	٨٩٧	١٥٥٦	—	—	٢٦	—	١٥٨
تونس	—	٤٤	٨	١٠	—	٦٩	٤	٥٧
السودان	—	١٠٠	٣١	—	٢٥	—	٦	٤٦
الصومال	٤٦	٣٠	٣	—	—	١٢٦	٤٠	٢٧
موريتانيا	—	٢	٤	٢٣	—	—	—	٣٤
اليمن الشمالي	٦١٠	٣٩٦	—	—	—	—	—	١٠
اليمن الجنوبي	١١٠١	—	—	—	—	—	—	٢٢
الجملة	٢٤٩٢٤	٦٦٠٧	٦٣٠٧	١١٠٣	١٢٠	٧٩٢	٤٨٤	٢٢٠٨
ايران	٢١٠	٩٣٢١	٤١٩	٢٠٩	—	٣١٤	—	—
تركيا	—	—	—	—	—	—	—	—
اسرائيل	—	٤٨٨٩	—	٤٩	—	—	—	—
اثيوبيا	٢٣٧٤	٤٩	—	—	—	—	—	٢٤
الجملة	٢٥٨٤	١٤٢٥٩	٤١٩	٢٥٨	—	٣١٤	—	٢٤

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٨ ـ ٩)

واردات البلدان العربية ودول الجوار من الأسلحة الرئيسية حسب المصدر

(مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥)

الدولة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	المانيا الغربية	ايطاليا	الصين	الدول النامية الأخرى
العربية السعودية	—	٥٢١٧	١٧٨٧	٧٢	—	—	—	٧١
الامارات العربية المتحدة	—	٥٠٩	٣٦٢	١٣٤	١٧٥	٨٠	—	٨٠
الكويت	٦٦	٣٩٨	٤٧٨	٩٣	٢٩٢	—	—	—
عُمان	—	١٥٩	١٧٧	٥٣٩	—	—	٩	—
البحرين	—	١٦١	٣٤	٦	١٠٨	٣	—	—
قطر	—	—	٨٣١	١٠٣	—	—	—	—
العراق	٨٣٤٤	١٥٢	٣٣٣٧	—	—	٩١٠	٣٠٣	٢١٢٥
مصر	—	٦٥١٧	٩١٦	٥٠٩	—	٢٠٤	١٢٢٢	٨١٥
سوريا	٩٧٢٩	—	—	—	—	—	—	٣٠١
الأردن	١٨٩	٧٨٠	٧٣٣	٤٠٢	—	—	—	٢٦٠
لبنان	—	٣٠٢	١٤٤	—	—	—	—	٣٤
الجزائر	١٠٨١	٤٩٩	٣٩٥	٨٣	—	—	—	٢٠
ليبيا	٣٤٩٠	٥٧	٧٤٤	—	—	١٢٠١	—	٢٢٩
المغرب	—	٥٠٧	٥٢٢	١٥	١٥	٣٠	—	٤٠٣
تونس	—	٣١٧	٣١٠	—	—	—	—	١٩
السودان	—	١٥٦	١٤	٤	—	٤	١٠	١٦٠
الصومال	—	٣٠٧	—	—	—	٨٣	٩٩	٣٢
موريتانيا	—	٢	١٠	—	—	—	—	٦
اليمن الشمالي	٢٥٨	٢	—	—	—	—	—	١١
اليمن الجنوبي	٣٦٩	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	٢٣٥٢٦	١٦٠٤٢	١٠٧٩٤	١٩٦٠	٥٩٠	٢٥١٥	١٦٤٣	٤٥٦٦
ايران	—	—	١٣١	١٨٧	—	٥٦	١٠٨٣	٤١١
تركيا	—	—	—	—	—	—	—	—
اسرائيل	—	٣٨٣٧	—	—	—	—	—	—
اثيوبيا	٤٢٩	—	—	—	—	—	—	٥٩
الجملة	٤٢٩	٣٨٣٧	١٣١	١٨٧	—	٥٦	١٠٨٣	٤٧٠

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٨ ـ ١٠)

واردات البلدان العربية ودول الجوار من الأسلحة الرئيسية حسب المصدر (مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥)

الدولة	الاتحاد السوفياتي	الولايات المتحدة	فرنسا	بريطانيا	المانيا الغربية	ايطاليا	الصين	الدول النامية الأخرى
العربية السعودية	—	٣٤٦٥	٢٧٢٧	٢٨١١	—	٢٣٠	١٤٤٠	١٦٥
الامارات العربية المتحدة	—	٤٦	١١٤٣	١٠٢	١٥٨	٣٢	—	٦٠
الكويت	١٢٦	٨٦	٥٣	٧٧	—	—	—	١٤٥
عُمان	—	٤٩	٥٦	٤٣٣	—	—	—	١١
البحرين	—	٥٩٦	٧٤	١٠	٢٤٦	—	—	٣
قطر	—	—	٣٢٤	٦	—	—	—	١
العراق	٦٤٠١	٢٣٧	١٣٨٣	—	٣٤	١١	٩٨٨	١٢٦٠
مصر	—	٣٤٧١	٦٦٩	٢٤	١١	١٦١	٨٩	٢٩٢
سوريا	٤١٩١	—	—	—	—	—	—	—
الأردن	٢٩٢	١٤٤	٩٤	١٥	—	—	—	٣١٢
لبنان	—	—	٦	—	—	—	—	٨٢
الجزائر	٧٨٣	—	—	٢٨	٥٩	—	٥٤	٦
ليبيا	١٩٤٧	٥٥	١٧	—	—	—	—	٢٢٨
المغرب	—	١٠٠	٣٥	—	—	—	—	٣٧٥
تونس	—	٤٦	٢٤	—	—	—	—	—
السودان	—	٨	١	—	—	٥	٤٧	١٢٨
الصومال	—	—	—	—	—	٢١	—	٢٢
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الشمالي	٢٣	—	—	—	—	—	٣٥	٥
اليمن الجنوبي	٤٦١	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	١٤٢٢٤	٨٣٠٣	٦٦٠٦	٣٥٠٦	٥٠٨	٤٦٠	٢٦٥٣	٣٠٩٥
ايران	٤٣٤	١٠٣	—	—	—	—	١٤٨٨	٨٨٨
تركيا	—	٢١٧٩	٢٠	١٢٣	١٢٤٥	—	٥٩	٧٤٦
اسرائيل	—	٢٦٩٦	—	—	—	—	—	٧
اثيوبيا	٣٧٨	٣٨	—	—	—	١٦	—	١٩٧
الجملة	٨١٢	٥٠١٦	٢٠	١٢٣	١٢٤٥	١٦	١٥٤٧	١٨٣٨

المصدر: Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons».

الميزة الثانية التي اتّصفت بها صادرات الأسلحة السوفياتية هي أن بعض البلدان العربية الفقيرة كان يستلم أسلحة ومعدات عسكرية سوفياتية مستعملة وبكميات كبيرة. وكان يشاطر هذه البلدان العربية بعض الدول النامية الأخرى في كل من آسيا وافريقيا. ثم إن رغبة الاتحاد السوفياتي وقدرته على توفير كميات كبيرة من الأسلحة في وقت قصير قد أعطياه ميزة على بقية المصادر الأخرى للسلاح، خاصة في الأوقات التي تكون فيها الحاجة إلى المعدات العسكرية آنية، وعندما لا تكون السيولة النقدية أو قيمة السلاح حاضرة. وخلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فإن حوالى ٢٢ بالمئة من جملة صادرات السلاح السوفياتي إلى العالم الثالث ذهبت إلى الدول المنخفضة الدخل. النسبة المقابلة للولايات المتحدة هي ٧ بالمئة(٢٦).

وكانت شحنات الأسلحة الروسية للدول النامية، وخاصة تلك التي كانت تخوض حروباً وطنية أو كانت تواجه تهديداً لاستقلالها من قبل الدول الكبرى، صفة هامة لاستراتيجية الاتحاد السوفياتي حتى منتصف الثمانينيات. وخلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢، على سبيل المثال، فإن الاتحاد السوفياتي صدّر ما قيمته ٦,٥ مليار دولار من الأسلحة لدول العالم الثالث. والجسر الجوي الذي أقامه الاتحاد السوفياتي لمصر بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، يُعَدّ واحداً من أكبر الشحنات التي قام بها الطرف الأول باستثناء شحناته إلى فيتنام. وخلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، فإن قيمة شحنات الأسلحة السوفياتية إلى مصر بلغت حوالى ٤,٥ مليار دولار. ودفع الانسحاب المصري من اليمن بعد حرب حزيران/ يونيو، الاتحاد السوفياتي إلى امداد اليمن بكميات هائلة من الأسلحة والطائرات والدبابات لإنقاذه من الحصار الذي فرضته القوات الموالية للنظام الملكي القديم. وتدخل في هذا الإطار أيضاً شحنات الاتحاد السوفياتي من الأسلحة إلى سوريا إبّان وبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣(٢٧).

المصدر الرئيسي الثاني لواردات الوطن العربي من الأسلحة هو الولايات المتحدة. وخلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٠ قامت الولايات المتحدة بتصدير ما قيمته ٣٣ مليار دولار من الأسلحة الرئيسية للبلدان العربية، وهي تشكّل حوالى ٢٠ بالمئة من جملة واردات البلدان العربية. وبالطبع هذه لا تشتمل على الأسلحة الصغيرة ولا عقود التدريب والإنشاءات. وبالمقابل فإن الولايات المتحدة قامت بتصدير أكثر من ٣٦ مليار دولار لثلاث من دول الجوار الجغرافي، هي ايران وتركيا واسرائيل خلال الفترة ذاتها. وهذا المبلغ يشكّل حوالى ٧١ بالمئة من جملة واردات هذه الدول خلال الفترة المذكورة.

وقد شهدت معدلات نمو صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة تقلّبات كبيرة، ولكن الاتجاه العام (Trend) يظهر ثلاث قفزات رئيسية في حجم الصادرات. الأولى خلال الفترة

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٢٧) لمناقشة موسعة حول سياسات الاتحاد السوفياتي في دول العالم الثالث، انظر:

Bruce D. Porter, *The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945-1980* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1986).

١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ التي تزامنت مع الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لإسرائيل خلال وبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣. الثانية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨، وكان معظم الشحنات عبارة عن أسلحة لإيران خلال حكم الشاه. الثالثة خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، وفيها تمّ تسليم كميات كبيرة من الأسلحة لكل من مصر واسرائيل تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد. خلال هذه الفترة أيضاً تمّ تسليم أسلحة رئيسية للسعودية وفق الصفقة التي وافق عليها الرئيس كارتر عام ١٩٧٨.

ومعظم مبيعات الأسلحة الأمريكية كانت تتم سابقاً على شكل منح ومساعدات (Military Aid Programme) (MAP). ولكن منذ السبعينيات تحوّلت الولايات المتحدة إلى عمليات البيع على نطاق واسع تحت نظام (Foreign Military Sales) (FMS). ولم يكن التغير في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التسليحية يتمثّل في حجم المبيعات فقط، وإنما شمل أيضاً نمط توزيعها. وأصبح الأصدقاء القادرون حالياً يدفعون ثمن وارداتهم من السلاح بعد أن كانوا يتلقونها على شكل منح[٢٨].

وخلال الخمسينيات والستينيات كانت معظم صادرات الأسلحة الأمريكية تتجه إلى أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كوريا الجنوبية، وتايوان. وفي منتصف الستينيات برزت إيران كمستورد رئيسي للأسلحة الأمريكية. وفي أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات احتلت اسرائيل المركز الأول[٢٩]. ولجملة من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية خلال تلك الفترة، يأتي في مقدمتها التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار الجغرافي التي كان لديها العديد من المشكلات مع واحدة أو أكثر من البلدان العربية، ايران واسرائيل على وجه الخصوص، وبدرجة أقل تركيا، ونجاح الاتحاد السوفياتي في تكوين علاقات صداقة مع بعض البلدان العربية، وخاصة دول الطوق العربي، لهذه الاعتبارات فإن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة للبلدان العربية لم تشكّل أهمية كبيرة، حوالى ٨ بالمئة فقط. نصف قيمة هذه المبيعات كان للعربية السعودية، وأقل من الربع قليلاً توجّه إلى الأردن. وعموماً فإن البلدان العربية الأخرى التي استلمت الأسلحة الأمريكية خلال هذه الفترة كانت من البلدان المحافظة التي تربطها بالغرب علاقات وثيقة؛ البلدان الخليجية الأخرى والمغرب وتونس ولبنان.

إلّا أن النصف الثاني من السبعينيات شهد تطورين هامين في هذا المجال. الأول هو الزيادة الكبيرة في حجم صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة للبلدان العربية، فقد ارتفعت قيمة الصادرات أكثر من ثلاثة أضعاف. وهذا الارتفاع يمكن عزوه إلى جملة من العوامل، من أهمها ارتفاع عائدات النفط، ومن ثم واردات البلدان النفطية من الأسلحة، وارتفاع تكاليف السلاح عموماً نتيجة موجات التضخم العالية في أوروبا والولايات المتحدة

---

(٢٨) Turner (Jr.), «United States Arms Sales to Saudi Arabia: Implications for American Foreign Policy,» p. 63.

(٢٩) Brzoska and Ohlson, *Arms Transfers to the Third World, 1971-85*, p. 47.

في منتصف السبعينيات، وكذلك رغبة هذه الدول في امتصاص جزء من الفائض النقدي المتراكم لدى البلدان العربية النفطية، وأخيراً التحوّل في سياسة التسليح الأمريكية من المنح إلى البيع. **التطور الثاني**، هو أن الغالبية العظمى من البلدان العربية أصبحت تستورد السلاح، بكميات مختلفة، من الولايات المتحدة. الاستثناء لذلك كان العراق وسوريا واليمن الجنوبي. وقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من جملة واردات البلدان العربية من الأسلحة خلال هذه الفترة إلى ١٥,٥ بالمئة.

وباستثناء الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ التي شهدت فيها صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة للشرق الأوسط انخفاضاً بسبب غياب ايران، والفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ نتيجة الانخفاض الهائل في عائدات النفط، فإن قيمة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان العربية تضاعفت خلال النصف الأول من الثمانينيات؛ وبالذات خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٣. وقد ساهمت عوامل عدة في هذا الارتفاع، منها الزيادة الكبيرة في أسعار النفط منذ عام ١٩٧٩، والحرب العراقية ـ الايرانية التي زادت من واردات كل من العراق وبلدان الخليج الأخرى من الأسلحة الأمريكية، والاجتياح الاسرائيلي للبنان الذي زاد من واردات كل من مصر والأردن من الأسلحة. جميع البلدان العربية؛ باستثناء سوريا واليمن الجنوبي، أصبحت تحصل على الأسلحة الأمريكية، إلّا أن الحجم الأكبر من هذه الصفقات؛ حوالى ٧٣ بالمئة، كان يذهب إلى دولتين هما السعودية ومصر. ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من جملة واردات البلدان العربية من الأسلحة خلال النصف الأول من الثمانينيات إلى ٢٦ بالمئة. وكان بالإمكان أن تكون حصة الولايات المتحدة الأمريكية من صادرات الأسلحة للبلدان العربية خلال النصف الأول من الثمانينيات أكبر مما كانت عليه فعلاً. وتقدّر إحدى الدراسات أن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ ما يقارب ١٠ مليارات دولار لبعض دول أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي. والسبب الرئيسي في هذه الخسارة يكمن أولاً في المعارضة الشديدة التي أبداها الكونغرس الأمريكي تجاه هذه المبيعات لبعض البلدان العربية، وكذلك ارتفاع تكاليف هذه الأسلحة، وبخاصة ارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الرئيسية في مطلع الثمانينيات، مقارنة بمثيلاتها من أوروبا الغربية أو الاتحاد السوفياتي[٣٠].

وفي النصف الثاني من الثمانينيات انخفضت قيمة مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة للبلدان العربية بالقيم المطلقة بحوالى النصف. إلّا أن حصتها من جملة الواردات العربية من الأسلحة لم تنخفض سوى ١٨,٨ بالمئة (من ٢٦ بالمئة إلى ٢١,١ بالمئة). وهذا يعني أن جملة واردات البلدان العربية من المعدات العسكرية قد انخفضت عموماً خلال هذه الفترة. واردات البلدان العربية من الأسلحة الرئيسية انخفضت خلال النصف الثاني من الثمانينيات بمقدار ٣٦,٢ بالمئة مقارنة بالنصف الأول منه. أي أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الانخفاض كانت أقل من حصص الدول الأخرى؛ صادرات

(٣٠) Cordesman, *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities*, p. 85.

الاتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة انخفضت بمقدار ٣٩,٥ بالمئة، فرنسا ٣٩ بالمئة، ايطاليا ٨١,٧ بالمئة. والسبب الرئيسي لانخفاض الواردات العربية من الأسلحة خلال هذه الفترة يرجع إلى تدهور العائدات النفطية، وإلى توقف الأعمال الحربية بين العراق وايران عام ١٩٨٨.

والولايات المتحدة الأمريكية كانت المصدر الأساسي للأسلحة الرئيسية لدول الجوار الجغرافي ما عدا اثيوبيا. ويعتقد أن قيمة واردات هذه الدول من الولايات المتحدة الأمريكية تفوق الأرقام الواردة في الجداول رقم (٨ ـ ٧) و (٨ ـ ٨) و (٨ ـ ٩) وذلك لأنه تمّ الاعتماد في إعداد هذه الجداول على كتاب (M. Brzoska & T. Ohlson) ولم يدرج الكاتبان في دراستهما تركيا في الدول النامية. وإذا كانت قيمة الواردات التركية من الأسلحة الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ أمر يمكن الركون إليه، فإن القيمة الاجمالية لواردات دول الجوار من الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تضاف إلى مبلغ يساوي ٣ مليارات دولار لكل فترة من الفترات المذكورة. وعموماً فإنه في سنوات السبعينيات كانت ايران هي المستورد الرئيسي للأسلحة الأمريكية في المنطقة. وفي النصف الثاني من السبعينيات استحوذت ايران بمفردها على أكثر من ٦٥ بالمئة من جملة الصادرات الأمريكية العسكرية لدول الجوار. إلاّ أن هذه الصورة قد تغيرت كثيراً في الثمانينيات، حيث برزت اسرائيل باعتبارها المستقبل الرئيسي للأسلحة الأمريكية.

إلاّ أنه يلاحظ أن حجم الصادرات الأمريكية من الأسلحة لدول الجوار قد انخفض بالقيم المطلقة خلال سنوات الثمانينيات مقارنة بالعقد السابع. وترجع هذه الظاهرة إلى انخفاض الصادرات من الطائرات العسكرية في منتصف الثمانينيات. وخلال النصف الأول من السبعينيات كانت كل من ايران واسرائيل في مقدمة مستوردي الطائرات. ولكن نظراً إلى استحداث جيل جديد من هذه الطائرات وارتفاع تكاليفها بمعدل كبير، فإن هذه الدول بدأت تقلّل من الكميات المطلوبة. وقد لجأت هذه الدول إلى تحديث أسطولها القديم من الطائرات، أو البحث عن مصادر أخرى للتسلح. يضاف إلى ذلك تزايد الاعتماد على الصناعات العسكرية المحلية؛ كحالة اسرائيل، أو الانتاج المشترك؛ كحالة تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[٣١].

المصدر الثالث للتسلّح العربي هو فرنسا. وخلال الستينيات كان المستخدم الرئيسي للأسلحة في المنطقة هو اسرائيل. ونجاح الطيران الاسرائيلي، الذي كان يعتمد على الصناعة الفرنسية، وبالذات (ميراج ـ ٣) و (ميراج ـ ٥)، في حرب الأيام الستة بين العرب واسرائيل عام ١٩٦٧ في تدمير الطيران العربي خلال ساعات معدودة، أعطى دفعة قوية لتجارة السلاح الفرنسية. وقد زاد من هذه الدفعة، التردّد الأمريكي خلال حرب فيتنام، وحظر السلاح الفرنسي على اسرائيل منذ عام ١٩٦٩ بعد استخدامها الطائرات الفرنسية الصنع في قصف

(٣١) Brzoska and Ohlson, Ibid., p. 47.

بيروت[٣٢]. وخلال السبعينيات والثمانينيات استطاعت فرنسا تعزيز مركزها كثالث مصدّر للسلاح للبلدان العربية. وقد ساعد على ذلك رغبة العديد من البلدان العربية في التخلّص من هيمنة المعسكرين على سوق السلاح الدولية، وانتهاج فرنسا لسياسة مستقلة وخاصة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وقد ارتفعت حصة فرنسا من جملة الواردات العربية من الأسلحة من ٨ بالمئة في النصف الأول من السبعينيات إلى ١٤,٨ بالمئة في النصف الثاني منه، ثم إلى متوسط يقارب ١٧ بالمئة خلال عقد الثمانينيات. ولم يغيّر مجيء تحالف الاشتراكيين والشيوعيين إلى الحكم، وتأميم بعض الصناعات العسكرية الرئيسية بدءاً من عام ١٩٨١، من نمط تجارة السلاح الفرنسية[٣٣].

وكانت ليبيا هي المستورد الرئيسي للأسلحة الفرنسية في الوطن العربي. وفي النصف الأول من السبعينيات بلغت حصتها من جملة الصادرات الفرنسية حوالى ٤٨ بالمئة. إلاّ أنه في الفترات اللاحقة، بدأت دول عربية أخرى تعتمد على السلاح الفرنسي بدرجة متزايدة. وتشمل هذه المجموعة كلاّ من السعودية، مصر، والمغرب بالإضافة إلى ليبيا. وفي الثمانينيات أصبح العراق المستورد الرئيسي للأسلحة الفرنسية. وفي النصف الأول من العقد الثامن كانت حصة العراق من صادرات الأسلحة الفرنسية للبلدان العربية تشكّل ٣١ بالمئة. وبسبب ضعف القيود السياسية على صادرات الأسلحة من قبل الحكومة الفرنسية، فإن معظم البلدان العربية بدأت تتجه إليها لتجديد أنظمتها الدفاعية. وفي الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ كان هناك ستة عشر بلداً عربياً يستورد معدات عسكرية من فرنسا.

ونجاح فرنسا في تعزيز صناعاتها العسكرية وزيادة صادراتها من السلاح يرجع بشكل أساسي إلى دور الحكومة الفرنسية في وضع أطر لهذه الصناعة لكي تعمل وفق الأسس الاقتصادية. ومعظم صفقات السلاح الفرنسية في العقدين الماضيين كانت تتم بناء على أسس تجارية بحتة. ورغبة الدول المستوردة في الحصول على الأسلحة الفرنسية نتجت من ثلاثة عوامل: (١) مرونة وتعدّد أنظمة الدفاع الفرنسية؛ (٢) الأسعار التنافسية التي تعرضها شركات السلاح الفرنسية والشروط الميسّرة للبيع؛ (٣) سياسات الحكومة الفرنسية في دعم برامج تصدير الأسلحة. وبالرغم من أن الحكومة الفرنسية تمارس رقابة على بيع الأسلحة، إلاّ أن عملية البيع ذاتها تقوم بها وكالات عدة، يتم تمويلها بالاشتراك بين الحكومة ومصانع الأسلحة والبنوك الكبرى[٣٤].

وتتبع فرنسا سياسات مالية متحرّرة نسبياً في التعامل مع مستوردي السلاح. وبجانب عرض شروط ائتمانية جذّابة، فإن الفرنسيين كانوا مستعدين لمنح بعض التنازلات

---

(٣٢) Kolodziej, «Measuring French Arms Transfers,» p. 207.

(٣٣) Brzoska and Ohlson, Ibid., p. 59.

(٣٤) Roger F. Pajak «French and British Arms Sales in the Middle East: A Policy Perspective,» *Middle East Review*, vol. 10, no. 3 (Spring 1978), p. 46.

للمستوردين. وعلى سبيل المثال، فإن فرنسا تقوم بتخفيف عبء التكاليف العسكرية عن الدولة المستوردة من خلال شراء سلع ومواد أولية منها. ومن أكبر الصفقات التي قامت بها فرنسا مع البلدان العربية وفق عقود المقايضة (Barter) كانت الصفقة مع العراق في عام ١٩٧٧ التي تبلغ قيمتها ٢,٣ مليار دولار على أساس السلاح مقابل النفط، وصفقتا سواري والثاقب مع السعودية عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤ التي بلغت قيمتها بليونا دولار و٤ بلايين دولار بالتتابع(٣٥).

و «الاستقلال» كان صفة مميزة للسياسة الخارجية الفرنسية سواء في تعاملها مع الدول الكبرى أو في السياسات الأوروبية أو الموقف من قضايا العالم الثالث. وقد سعت فرنسا إلى تعزيز نفوذها في الدول النامية وتقديم بديل من القطبين الأعظمين من خلال إنشاء صناعة عسكرية ناجحة. وقد ساعدها برنامج بيع الأسلحة على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية في الوقت ذاته. ومن جملة الأهداف السياسية التي حققتها فرنسا هو بروزها كقوة كبرى في النظام الدولي، وتعزيز نفوذها في العديد من مناطق العالم. كما ساعدتها صادرات الأسلحة على تحسين وضع ميزان المدفوعات لديها، وضمان إمدادات النفط وذلك بإقامة علاقات وثيقة مع العديد من الدول المصدّرة وعلى رأسها البلدان الخليجية.

والأسلحة الفرنسية كانت محل اهتمام البلدان الخليجية والبلدان العربية المحافظة الأخرى. فهذه البلدان من جهة لم ترغب في الارتباط الكلي بنظام تسليح أمريكي، في ظل التغيرات المستمرة في السياسات الأمريكية، وكذلك الدور القوي الذي يمارسه الكونغرس في عمليات بيع الأسلحة. ومن جهة ثانية لم ترغب هذه الدول في الانفتاح على الاتحاد السوفياتي، وخاصة في مجال التسليح، لما يتضمنه ذلك من ضرورة وجود خبراء سوفيات في هذه البلدان للتدريب أو الصيانة. وقد شكّلت فرنسا بديلاً مثالياً لهذه البلدان. وساعدها على ذلك قرارها بفرض حظر على صادرات الأسلحة لإسرائيل بعد عام ١٩٦٩، وإلغاء صفقة تتكون من ٥٠ طائرة (ميراج ـ ٥) كانت اسرائيل قد دفعت تكاليفها، وقيامها بتزويد ليبيا بـ ١١٠ طائرات ميراج مقاتلة عام ١٩٧٠، وقيامها بإلغاء قرارها حظر البيع لمناطق القتال عام ١٩٧٤.

ومن بين الدول المصدّرة للأسلحة للوطن العربي، تأتي بريطانيا في المركز الرابع. وكانت بريطانيا تحتل المركز الأول في التعامل مع البلدان العربية في مطلع الخمسينيات. إلاّ أن حرب السويس عام ١٩٥٦ وفقدانها مركزها في مصر ثم السودان، وكذلك منطقة الخليج في نهاية الستينيات، قد أدّت إلى تدهور قيمة صادراتها من المعدات العسكرية للمنطقة العربية. وبريطانيا كانت تحتل المركز الثالث بعد كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في حجم صادرات السلاح في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات. إلاّ أنها بدأت تفقد هذا المركز تدريجياً لصالح فرنسا. وفي مطلع الثمانينيات كان حجم صادرات بريطانيا لدول العالم الثالث يقارب مثيلاته من كل من ايطاليا والمانيا الغربية. وقد لعبت السياسات

(٣٥) Brzoska and Ohlson, Ibid., p. 60.

المحافظة التي اتبعها حزب العمال خلال فترة حكمه ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ دوراً رئيسياً في تدهور قيمة الصادرات. إلاّ أن صادرات الأسلحة البريطانية قد عادت إلى الازدهار من جديد نتيجة السياسات التشجيعية التي اتبعتها حكومة حزب المحافظين منذ عام ١٩٧٩(٣٦).

والجدول رقم (٨ ـ ٦) يُظهر أن حصة بريطانيا من جملة واردات الوطن العربي من الأسلحة الرئيسية كانت متواضعة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥. ولكن هذه الحصة تضاعفت مرات عدة خلال النصف الأخير من العقد الثامن نتيجة صفقات السلاح بين بريطانيا والسعودية. وفي النصف الأول من السبعينيات كان أكثر من ثلث الصادرات البريطانية من المعدات العسكرية يذهب إلى عُمان؛ حوالى ٣٧ بالمئة. وإذا أضيف إليها بلدان الخليج الأخرى، فإن هذه النسبة ترتفع إلى أقل قليلاً من ثلاثة أرباع. وقد بقي هذا النمط مستقراً في الفترات التالية حتى عام ١٩٨٥. في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ أصبحت السعودية تستحوذ على ٨٠ بالمئة من جملة صادرات بريطانيا من الأسلحة للبلدان العربية. ومن أهم عقود بريطانيا مع السعودية هو عقد «اليمامة» الذي تمّ توقيعه عام ١٩٨٥ وتم توسيعه عام ١٩٨٨. ويشمل هذا العقد تزويد بريطانيا للسعودية بطائرات مقاتلة من طراز (تورنادو)، وطائرات تدريب وكاسحات ألغام. وتبلغ قيمة العقد ١٠ ـ ١٥ مليار دولار. وقد قادت المفاوضات التي كانت جارية في صيف عام ١٩٨٩ إلى زيادة قيمة العقد إلى ٢٥ مليار دولار(٣٧).

وبعض البلدان العربية، مدفوعة بالاعتبارات الاقتصادية، والرغبة في التخلص من هيمنة الدول الكبرى بدأت تلجأ بدرجات متزايدة إلى المصادر غير التقليدية لصناعة السلاح، وبالذات الصين ودول العالم الثالث. صادرات الصين إلى البلدان العربية ارتفعت من نسبة ضئيلة تقلّ عن ١ بالمئة خلال فترة السبعينيات إلى ٦,٧ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. الحكم ذاته ينطبق على صادرات العالم الثالث للبلدان العربية التي ارتفعت خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ إلى حوالى ٨ بالمئة. وبينما ظلّ عدد البلدان العربية التي تستورد السلاح من الصين محدوداً جداً، وتلعب فيه العوامل الاقتصادية دوراً هاماً، فإنه منذ منتصف السبعينيات غدت جميع البلدان العربية، وبدرجات متباينة، تستورد السلاح من دول العالم الثالث.

والأسلحة الصينية كانت أداة هامة في الحرب العراقية ـ الايرانية لكلا الطرفين. وبعض هذه الشحنات كانت تصل مباشرة من الصين لأحد الطرفين، بينما البعض الآخر منها يصل عن طريق أطراف أخرى. ومن أهم الأطراف الموصلة للعراق كانت مصر والأردن، وكوريا الشمالية للطرف الايراني. وفي النصف الثاني من السبعينيات حصلت مصر على حوالى ٩٠ بالمئة من جملة صادرات الصين للبلدان العربية. وقد بقيت حصة مصر تشكّل أهمية في الفترات اللاحقة، إلاّ أنها كانت تتناقص بمعدلات متسارعة. وفي النصف الأول من

(٣٦) Pajak, Ibid., p. 48.
(٣٧) *Middle East* (June 1989), p. 33.

الثمانينيات برز العراق كمستورد رئيسي من الصين، وفي النصف الثاني منه كانت السعودية في رأس قائمة المستوردين بعد حصولها على الصواريخ الصينية.

ودول العالم الثالث المنتجة والمصدّرة للسلاح تضمّ مجموعة من الدول المتباينة في توجهاتها السياسية، إلّا أنها أقامت صناعاتها العسكرية على الأسس الاقتصادية. وتضم هذه المجموعة دولاً عديدة من أبرزها الأرجنتين وكوريا الشمالية ومصر والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورا. وبسبب نوع الأسلحة المصدّرة من هذه الدول، التي يغلب عليها كونها من الأسلحة الصغيرة وغير المعقّدة، وكذلك الذخائر وعربات النقل والمعدّات المساعدة، فإن نسبة التركيز في البلدان العربية المستوردة لها تعتبر ضعيفة. ويصدق هذا بشكل خاص على مرحلة السبعينيات حيث لم تشكّل واردات أي دولة عربية أهمية تذكر في جملة الواردات. إلّا أن سنوات الثمانينيات، واستمرار الحرب في الخليج قد دفعت العراق إلى توثيق علاقاته العسكرية مع بعض هذه الدول، وبالذات أمريكا الجنوبية من أجل استيراد بعض أسلحتها وبناء صناعات عسكرية مشتركة، أو بمساعدة تقانية من هذه الدول. واردات العراق من دول العالم الثالث في النصف الأول من الثمانينيات شكّلت حوالى ٤٧ بالمئة من جملة صادرات هذه الدول للوطن العربي، وفي النصف الثاني من الثمانينيات انخفضت هذه النسبة إلى ٤١ بالمئة.

والصين ودول العالم الثالث بدأت بالحصول على حصة متزايدة من واردات دول الجوار الجغرافي من الأسلحة أيضاً. وبينما كانت حصة الصين خلال سنوات السبعينيات تكاد تقارب الصفر، فإنها أصبحت تشكّل ١٧,٥ بالمئة من جملة واردات هذه الدول في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ وحوالى ١٤,٦ بالمئة خلال الفترة اللاحقة بها. حصة دول العالم الثالث التي بدأت متواضعة في مطلع السبعينيات ارتفعت هي الأخرى بمعدلات كبيرة، وبلغت ١٧,٣ بالمئة في النصف الثاني من الثمانينيات. وأكثر الدول استفادة من هذه الصادرات هي ايران تليها في الأهمية اثيوبيا.

وخلاصة القول إن مصادر السلاح العربي قد اتّسمت بالتركيز في الستينيات ومطلع السبعينيات. وخلال تلك الفترات كان العديد من البلدان العربية، يعتمد على مصدر واحد أو اثنين في برامج تسلّحه. ومن البلدان التي كانت تعتمد بدرجة أساسية على الاتحاد السوفياتي: مصر حوالى ٩٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥، الجزائر حوالى ٩٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٠، العراق حوالى ٩٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٨٠، ليبيا حوالى ٦٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥، سوريا أكثر من ٩٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥. وبالمقابل فإن عدداً من البلدان العربية اعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في وارداته من الأسلحة. وتأتي في مقدمة هذه البلدان السعودية، حوالى ٩٣ بالمئة خلال مطلع الستينيات، وحوالى ٧٨ بالمئة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٥[٣٨].

---

(٣٨) تمّ الاعتماد في حساب هذه النسب على الجداول المرفقة في كتاب:
Brzoska and Ohlson, *Arms Transfers to the Third World, 1971-85*, pp. 338-351.

وقد حملت سنوات الثمانينيات في طياتها العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية. وبدأ العديد من البلدان العربية ينتهج سياسات ترمي إلى تقليل اعتماده على مصدر واحد للتسلح، لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر عسكرية وسياسية. وقد تميّز عقد الثمانينيات عموماً بانخفاض نسبة التركيز، وبانخفاض نسبة الاعتماد على مصدر واحد. ومن جانب آخر فإن بروز العديد من الدول المصنّعة والمصدّرة للأسلحة، ومعظمه لا يخضع لنفوذ الدولتين العظميين زاد من حجم المنافسة في سوق السلاح. وقد بدأت هذه السوق تخضع بدرجة أكبر للاعتبارات الاقتصادية والمالية، وبدرجة أقل للاعتبارات السياسية.

رابعاً: حرب الخليج الثانية وواردات السلاح

بالرغم من أن الآثار الكاملة للاجتياح العراقي للكويت وما أعقبه من أعمال حربية لا يمكن تقديرها بطريقة شمولية في الوقت الحاضر. إلّا أنه يمكن الإشارة إلى بعض متضمناتها لتجارة السلاح في المنطقة العربية. وربما كانت حرب الخليج الثانية هي الأولى من نوعها التي لا يكون فيها لطرف هام من أطراف الصراع؛ البلدان الخليجية، قرار بشأن الأسلحة المستخدمة في الحرب أو مدى استخدامها أو الأهداف التي ينشد تحقيقها. وبغض النظر عن المغزى السياسي لهذا الحدث، إلّا أن المضمون الاقتصادي له هو أنه كان على هذه البلدان أن تسدّد فاتورة تلك الأسلحة بالكامل. والدلائل تشير إلى أن أطراف التحالف الغربية قد اهتبلت هذه الفرصة ليس للتخلص من حجم كبير من مخزونها من الأسلحة فقط، وإنما اعتبرت الحرب أيضاً فرصة ذهبية لعرض آخر منتجاتها في سوق السلاح، وفرصة سانحة لإجراء تجارب على هذه الأسلحة أيضاً.

إلّا أن تضمين قيم هذه الأسلحة في جملة واردات الأسلحة سيكون من باب التجاوز، وربما لن يخدم الهدف من محاولة تلمّس آثار أزمة الخليج في سوق السلاح. والموضع الطبيعي لها هو اشتمالها ضمن «تكاليف الدفاع» التي تمّت مناقشتها في الفصل الرابع. وسيتمّ التركيز هنا على التغيّرات الأساسية في نمط واردات الأسلحة خلال هذه الفترة.

وحرب الخليج الثانية تزامنت مع حدثين بارزين، ربما لا يقلّان أهمية عنها؛ **الأول**، هو تفكّك الاتحاد السوفياتي ودخوله في مرحلة من الفوضى المستمرة التي انتهت بإعلان انحلاله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. والثاني، هو اختفاء حلف وارسو من مسرح الأحداث في أوروبا، والتحوّلات الجذرية والعميقة في دوله، ثم لجوء جميع الدول الأوروبية إلى توقيع اتفاقية باريس في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ لإنشاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE). وقد ضمّت هذه جميع دول أوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية. ومن المتوقع أن يكون لهذين التطورين أيضاً آثار كبيرة في حجم وأنماط واردات السلاح العالمية.

وبدلاً من محاولة الدخول في استشراف للمستقبل لأحداث لم تضع أوزارها بعد، فسيتم الاكتفاء هنا بحصر أهم المؤشرات التي ربما كانت بمجموعها ستصلح لتكوين صورة

بشأن التوجهات العامة المستقبلية. والجدول رقم (٨ ـ ١١) يحوي مؤشرات عن الآثار المباشرة للتطورين الهامين خلال هذه الفترة؛ أزمة الخليج وتفكك الاتحاد السوفياتي.

والملاحظة الأولى التي يمكن الوصول إليها، هي أن هذه التطورات قد فاقمت من

جدول رقم (٨ ـ ١١)

مؤشرات لآثار أزمة الخليج الثانية في
نمط التجارة الدولية في السلاح، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١
(مليون دولار بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠)

	١٩٩٠	١٩٩١
جملة الواردات العالمية من الأسلحة	٢٩٠٠٤	٢٢١١٤
جملة واردات الدول النامية	١٦٧٢٠	١٢٣٣٦
جملة واردات الدول الصناعية	١٢٢٨٤	٩٧٧٨
واردات الشرق الأوسط	٦٨٠٧	٤٧٢١
صادرات الأسلحة من الدول الكبرى للدول النامية		
صادرات الاتحاد السوفياتي	٦٨٤٥	٣٥١٦
صادرات الولايات المتحدة	٤٣٦٤	٤٢٢٤
صادرات فرنسا	١٦١٧	٦٥٠
صادرات بريطانيا	١٢٦١	٨٤٧
صادرات الصين	٩٥٤	١١٢٧
واردات بعض البلدان العربية من الأسلحة		
العربية السعودية	٢٤٨٧	١١٣٨
العراق	٥٩٦	صفر
مصر	١٢٠٣	٦٦٧
سوريا	صفر	٢٦٧
الامارات العربية المتحدة	٧٤٠	١٤١
واردات دول الجوار الجغرافي من الأسلحة		
ايران	٨٣٢	١٨٧
تركيا	١٠٦٧	١٥٥٩
اسرائيل	٢٢٨	١٦٧٦

المصدر: Ian Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992).

تدهور حصة الاتحاد السوفياتي في سوق السلاح، وبالذات صادراته للدول النامية، وعلى رأسها البلدان العربية. وقد تزامن تدهور نصيب الاتحاد السوفياتي من صادرات السلاح مع الحركات الإصلاحية فيه منذ عام ١٩٨٥. وقد انخفضت حصته من جملة الصادرات للعالم الثالث من حوالى ٤٢ بالمئة عام ١٩٨٧ إلى ٢٨,٥ بالمئة عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩١ كانت قيمة صادرات الأسلحة الرئيسية السوفياتية تمثّل حوالى ٢٢ بالمئة من قيمة صادراته عام ١٩٨٧. وقد ساعد على هذا التدهور قرار الاتحاد السوفياتي بأن جميع تبادلاته الخارجية بما فيها صفقات السلاح ستتمّ بالعملات الصعبة بدءاً من كانون الثاني/ يناير ١٩٩١. كما أن موسكو أقدمت منذ ١٩٨٩ على إجراء تخفيضات حادّة في صادراتها من الأسلحة الرئيسية إلى كل من حلف وارسو والدول الأعضاء فيه، وكذلك لبعض الدول الحليفة في الشرق الأوسط، مثل سوريا والعراق واثيوبيا(٣٩).

الملاحظة الثانية، هي أن هذا التدهور في صادرات الأسلحة السوفياتية يعكس في جانب منه اتجاهاً عالمياً لتخفيض واردات السلاح. جملة واردات العالم من الأسلحة انخفضت بحوالى ٢٤ بالمئة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١. خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ انخفضت قيمة واردات السلاح العالمية بأكثر من النصف؛ ٥٢ بالمئة. إلّا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحمّلت نصيباً أقل من هذا الانخفاض مما تحمّله الاتحاد السوفياتي أو دول أوروبا الغربية أو دول العالم الثالث المصدّرة للسلاح. وقد جاءت حرب الخليج الثانية لتعطي دفعة جديدة لصادرات الأسلحة الأمريكية. بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ كان مقدار الانخفاض في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة ٣,٢ بالمئة فقط، مقارنة بحوالى ٦٠ بالمئة لفرنسا، وحوالى ٣٣ بالمئة لبريطانيا. وأسباب انخفاض واردات العالم من الأسلحة عديدة، إلّا أن أهمها: (١) شحّ العملات الصعبة لدى العديد من دول العالم الثالث نتيجة الأزمات الاقتصادية المتتالية، وتفاقم مشكلة الديون، وانخفاض المساعدات الاقتصادية والعسكرية الممنوحة من الدول الكبرى؛ (٢) ارتفاع تكاليف الأسلحة الحديثة، والتسابق التقاني (التكنولوجي) المتسارع الذي يؤدي إلى عدم فاعلية السلاح بعد مرور سنوات قصيرة، وإصرار العديد من الدول المصدّرة للسلاح على الحصول على العملات الصعبة مقابل معداتها العسكرية؛ (٣) تخفيض بعض المستوردين الرئيسيين للأسلحة وارداته من الأسلحة لأسباب عديدة؛ من هذه الدول: الهند، انغولا، ليبيا، كوريا الشمالية(٤٠).

الملاحظة الثالثة، هي أن الأثر المباشر لحرب الخليج في واردات البلدان العربية من السلاح غير واضح تماماً بسبب غياب المعلومات الدقيقة والشاملة. وفي الوقت الذي زادت فيه بعض البلدان العربية من وارداتها من الأسلحة؛ مثل السعودية والإمارات والبحرين ومصر وسوريا، فإن ثلاثة بلدان عربية رئيسية مستوردة للسلاح كانت تحت الحصار

---

(٣٩) Ian Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 279.

(٤٠) Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» (1991), p. 201.

الاقتصادي والعسكري، وفق قرارات الأمم المتحدة؛ هذه البلدان هي العراق والكويت والأردن.

الملاحظة الرابعة، هي أن الإحصاءات الخاصة بواردات بعض البلدان العربية من الأسلحة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، التي يحويها الجدول رقم (٨ ـ ١١) لا تشير إلاّ إلى بعض جوانب الصورة. وفي الحقيقة فإنه خلال الفترة المذكورة قام العديد من البلدان العربية باستيراد كميات كبيرة من الأسلحة بصورة عاجلة لمواجهة وضع الحرب، كما قام بعضها بتوقيع اتفاقيات عدة كبرى للحصول على السلاح. الجدول رقم (٨ ـ ١٢) يحوي أهم الصفقات التي تمّ توقيعها خلال فترة الأزمة. ويشير بعض التقارير إلى أن قيمة صفقات الأسلحة التي تم توقيعها خلال هذه الفترة تبلغ ٣٥ ـ ٤٥ مليار دولار. وأن حصة الولايات المتحدة من هذه تبلغ حوالى ٢٨,٥ مليار دولار، منها ١٧ مليار دولار من السعودية وحدها. بريطانيا استلمت عقوداً قيمتها ٤ مليارات دولار، وكما أن دولاً أخرى مثل روسيا والمانيا وكوريا الشمالية والصين وفرنسا قد استلمت عقوداً لشراء الأسلحة من البلدان العربية[٤١].

دول الجوار الجغرافي هي الأخرى قد زادت من وارداتها من الأسلحة؛ وبالذات تركيا واسرائيل. وقد استلمت اسرائيل كميات هائلة من الأسلحة بعد نشوب أزمة الخليج من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، وتمّ تسديد قيمتها من المساعدات الاقتصادية الممنوحة من الدولتين. وبعد الغزو العراقي للكويت سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل باستخدام ٢٠٠ مليون دولار مخصصة للمساعدات الاقتصادية للأغراض العسكرية. يضاف إلى ذلك مبلغ ٧٠٠ مليون دولار كتسهيلات يمكن بموجبها لإسرائيل الحصول على معدات عسكرية من المخزون الاستراتيجي الأمريكي[٤٢].

الملاحظة الخامسة، هي أن كلاً من الجدولين السابقين رقم (٨ ـ ١١) و(٨ ـ ١٢) يشيران بوضوح إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي المستفيد الأساسي من حرب الخليج الثانية. وقد مكّنها دورها البارز في قيادة حرب الخليج من السيطرة شبه الكاملة على واردات بلدان الخليج والجزيرة العربية من السلاح. ويلاحظ أن معظم صفقات الأسلحة الجديدة لهذه البلدان قد تمّ مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حتى من قبل الدول الخليجية التي كانت تعتمد تقليدياً على أسلحة أوروبية مثل دولة الإمارات وعُمان. وبعد انتهاء الأعمال الحربية، قامت الولايات المتحدة بإجراء دراسة شاملة عن احتياجات السعودية من الأنظمة الدفاعية، ومن المتوقع أن يعقب ذلك خطة تسليح تتضمن ١٤ بطارية صواريخ (باتريوت) و٧٢ طائرة من طراز (اف ـ ١٥). كما تقوم بعض الشركات الأمريكية بإنشاء شبكات متكاملة من الرادارات الأرضية والجوية في كل من السعودية ومصر. وكجزء من هذا البرنامج، فإن الشركات الأمريكية قد وقّعت عقوداً تبلغ قيمتها ١٤٦ مليون دولار عام

---

(٤١) «Middle East Orders $35 billion in Arms Since Iraqi Invasion,» *Financial Times*, 24/8/1992.

(٤٢) Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» (1991), p. 204.

جدول رقم (٨ - ١٢)

الأسلحة التقليدية الرئيسية التي تمّ التعاقد عليها من قبل البلدان العربية ودول الجوار عام ١٩٩١

الدولة المستوردة	الدولة المصدّرة	نوع السلاح	الكمية المطلوبة	الكمية التي تم استلامها
العربية السعودية	الولايات المتحدة	صواريخ جو - جو AIM- 7MS parro	٧٧٠	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	ناقلة جنود مدرعة A- 113- 2A	٢٠٧	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	ناقلة جنود مدرعة M- 548	٥٠	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	عربات انقاذ M- 578	٤٣	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	صواريخ باتريوت	١٤	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	صواريخ أرض - جو MIM- 104	٧٥٨	—
العربية السعودية	الولايات المتحدة	عربات خفيفة HMMWV	٢٣٠٠	
الإمارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة	طائرات هليوكوبتر AH- 64 Apache	٢٠	—
الامارات العربية المتحدة	الولايات المتحدة	صواريخ جو - أرض A6M- 114A	٦٢٠	—
عُمـان	الولايات المتحدة	دبابات M- 60- 3A	—	٢٧
عُمـان	الولايات المتحدة	ناقلة جنود مدرعة V- 300 Command	١١٩	—
البحريـن	الولايات المتحدة	طائرات هليوكوبتر AH- 64 Apache	٨	—
قطر مصر	جنوب افريقيا	مدافع قاذفة G- 5 155mm	١٢	١٢
قطر مصر	تشيكوسلوفاكيا	طائرات تدريب L- 59	٤٨	—
قطر مصر	الولايات المتحدة	طائرات مقاتلة F- 16C	٤٦	—
قطر مصر	الولايات المتحدة	صواريخ جو - أرض AGM- 65D	٤٠	—
قطر مصر	الولايات المتحدة	صواريخ جو - أرض AGM- 65G	٤٠	—
سوريـا	تشيكوسلوفاكيا	دبابات T-72	٣٠٠	—
سوريـا	كوريا الشمالية	منصات اطلاق صواريخ سكود	—	٢٠
دول الجوار الجغرافي	كوريا الشمالية	صواريخ سكود	—	١٠٠
ايـران	تشيكوسلوفاكيا	دبابات T- 72	٣٠٠	—
اسرائيل	المانيا الغربية	سيارات استكشاف BRDM- 2	٥٠	٥٠
اسرائيل	المانيا الغربية	غواصات Dolphin	٢	—
اسرائيل	هولنـدا	منصات صواريخ باتريوت	١	١
اسرائيل	هولنـدا	صواريخ باتريوت	٣٢	٣٢
اسرائيل	الولايات المتحدة	طائرات مقاتلة F- 15 A Eagle	١٠	—
اسرائيل	الولايات المتحدة	صواريخ جو - جو AIM-9M	٣٠٠	—
اسرائيل	الولايات المتحدة	منصة صواريخ باتريوت	١	—
اسرائيل	الولايات المتحدة	صواريخ باتريوت	٦٤	—

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

١٩٩١ لتحديث ١٢ بطارية صواريخ هوك (Hawk) أرض - جو، كما وقّعت السعودية عقـوداً قيمتهـا ٧٠ مليونـاً، ٣٥٠ مليونـاً، ٩١٩ مليون دولار مـع شركات أمـريكية لـتركيب شبكـة

اتصالات لربط مقارّ القيادة الجوية في السعودية، ولتحديث المعدات في طائرات الاستطلاع (أواكس)(٤٣).

ولم تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على الصفقات الجديدة فقط، بل إن هناك دلائل على أن بعض البلدان الخليجية قد قامت بإلغاء بعض صفقاتها والتزاماتها القديمة مع الدول الأخرى من أجل الحصول على معدات عسكرية أمريكية. ويدخل ضمن هذا ما تضمنته التقارير التي تشير إلى إقدام السعودية على إلغاء أو تجميد المرحلة الثانية من مشروع اليمامة ـ ٢ التي تبلغ قيمتها حوالى ١٥ ـ ١٩ مليار دولار التي وقعتها مع الشركة البريطانية (British Aero Space) (BAe)، وذلك لشراء طائرات (اف ـ ١٥)، وكذلك تفضيل الكويت شراء الدبابات الأمريكية من طراز (ابرامز) على الدبابات البريطانية من طراز (تشالينجز)(٤٤).

وأخيراً، يبدو أن المتضرر الرئيسي من الحصار العسكري والاقتصادي على العراق كانت شركة الأسلحة الفرنسية ودول العالم الثالث. وهذه الشركات ستجد صعوبة في استعادة أموالها، طالما بقي العراق تحت الحصار وأمواله تخضع للتجميد في الخارج. والعراق يدين لفرنسا بحوالى ٢٩ مليار دولار فرنك (حوالى ٤ مليارات دولار)، منها ٤ مليارات فرنك لمعدات حربية. ويدين العراق لإيطاليا بأكثر من ١,٥ مليار دولار، وحوالى ٣,٨ مليار روبل لروسيا. والشركة الرئيسية لإنتاج السلاح في البرازيل (Avibras) مهدّدة بالإفلاس نتيجة ديونها المتراكمة على العراق(٤٥).

خامساً: الديون العسكرية

لم تخضع أنماط ومصادر السلاح وحدها للتغيير خلال العقدين الماضيين، بل شملت تلك التغيرات أيضاً طرق تمويل الواردات من المعدات العسكرية. وكون آثار التغيرات في الأنماط والمصادر تجد أصداءها في الأبعاد الاستراتيجية والسياسية، فإن التغيرات في طرق تمويل الواردات كانت لها آثار لا تقلّ أهمية، وتمثّلت بشكل أساسي في البعد الاقتصادي.

وخلال عقدي الخمسينيات والستينيات، وكذلك النصف الأول من السبعينيات، كان نقل السلاح من الدول المتقدمة إلى الدول النامية يأخذ واحداً من الصيغ التالية:

١ ـ تبرع الدول الكبرى بمعدات عسكرية للدول النامية، غالباً ما تكون فائضة عن حاجة المتبرع.

(٤٣) Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» (1992), p. 277.

(٤٤) «BAe Shrugs off Saudi Move to Defer £ 8bn Air Base Project,» *Financial Times*, 24/8/1992.

(٤٥) Anthony [et al.], «The Trade in Major Conventional Weapons,» (1991), pp. 202-203.

٢ ـ منح مالية مباشرة لأغراض شراء المعدات العسكرية أو لتطوير القدرات الدفاعية في الدول النامية.

٣ ـ منح شروط أو تسهيلات تفضيلية لهذه الدول لشراء المعدات العسكرية، مثل منح ترتيبات ائتمانية أو السماح بالدفع بالعملات المحلية.

٤ ـ تبادل وفق الأسس التجارية بالأسعار السائدة أو وفق ترتيبات تجارية أخرى، مثل الانتاج المشترك أو المقايضة(٤٦).

وكانت الصيغتان الأوليان، سائدتين في نمط تعامل الدول الكبرى مع دول العالم الثالث. وفي ظل الحرب الباردة، كان معظم الدول النامية يحصل على سلاحه على شكل منح أو تحت برامج المساعدات العسكرية، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. إلاّ أن الأهمية النسبية للمنح والهبات انخفضت منذ منتصف السبعينيات، بالرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حتى نهاية العقد الثامن كانا لا يزالان يمنحان حجماً كبيراً من الأسلحة والمعدات العسكرية للدول الفقيرة أو الحليفة دون عائد، أو مقابل أثمان تقلّ كثيراً عن التكاليف الفعلية (من أوضح الأمثلة على ذلك هو حصول كل من اسرائيل ومصر على الأسلحة الأمريكية، وحصول اثيوبيا وفيتنام على الأسلحة الروسية). بعض صفقات الأسلحة أصبح يتم تمويله من قبل أطراف ثالثة، مثال الأسلحة لكل من سوريا والأردن اللتين كانتا تموّلان من قبل بعض البلدان الخليجية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، فإن معظم تحويلات الأسلحة كان يتم سابقاً على شكل منح ومساعدات تحت برنامج (Military Aid (MAP) Programme). ولكن منذ السبعينيات تحوّل ذلك إلى برنامج البيع للخارج (Foreign (FMS) Military Sales). والجدول رقم (٨ ـ ١٣) يظهر أن المساعدات العسكرية الأمريكية كانت تشكّل حوالى ٥٠ بالمئة من جملة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من انخفاضها في الستينيات ومطلع السبعينيات، إلاّ أنها بقيت تشكّل حوالى ٤٥ بالمئة، ومنذ منتصف السبعينيات حصل تحوّل كبير في نمط هذه المساعدات، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المواد الخام الأخرى. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى تطلب أثماناً باهظة لأسلحتها المحوّلة لهذه الدول. ويبدو أنه قد حصل تطور معاكس في هذا الاتجاه منذ وصول الرئيس ريغان إلى الحكم، وخاصة بشأن المساعدات العسكرية الخارجية للدول الحليفة غير القادرة على دفع قيم هذه الصفقات. وكان ذلك جزءاً من استراتيجيا لمواجهة الاتحاد السوفياتي، وتعزيز قدرات الدول الحليفة، خاصة في المناطق التي تشكّل نقاط صراع أو مواجهة مع دول حليفة للمعسكر الاشتراكي. وفي عام ١٩٨٤ ارتفع تمويل مبيعات الأسلحة الخارجية لمصر؛ التي اعتبرت في ما بعد كهبات، إلى ١,٣ مليار دولار، أي زيادة

(٤٦) David K. Whynes, *The Economics of the Third World Military Expenditure* (London: Macmillan, 1979), p. 79.

قدرها ١٣٦ بالمئة مقارنة بالمستوى السائد ١٩٨١. وازدادت المساعدات العسكرية للمغرب بمقدار ٢٠٠ بالمئة، السودان ٣٢٠ بالمئة، تونس ٨٠٠ بالمئة. وتضاعفت حصص كل من تركيا واسرائيل من المساعدات العسكرية الأمريكية خلال هذه الفترة أيضاً(٤٧).

جدول رقم (٨ - ١٣)

المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية

(مليار دولار)

الفترة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	اجمالي المساعدات	المساعدات العسكرية (بالمئة)
١٩٥٣ - ١٩٦١	٢٤,١	٢٤,٢	٤٨,٣	٥٠
١٩٦٢ - ١٩٧٤	٥٢,٥	٤٣,٢	٩٥,٧	٤٥
١٩٧٥	٤,٩	٢,٣	٧,٢	٣١
١٩٧٦	٣,٩	٢,٧	٦,٦	٤١
١٩٧٧	٥,٦	٢,٤	٨	٢٩

المصدر: William O. Turner (Jr.), «United States Arms Sales to Saudi Arabia: Implications for American Foreign Policy,» (Ph. D. Dissertation, Washington, D.C., George Washington University, Graduate School of Arts and Sciences, May 1982), p. 64.

إلّا أن هذا التطور لا يغيّر من حقيقة أن مزيداً من الدول النامية، ومنها البلدان العربية أصبحت تحصل على معداتها العسكرية عن طريق تخصيص مزيد من العملات الصعبة لهذه الواردات. وفي ظل تنامي المؤسسات العسكرية، وسعي هذه الدول إلى الحصول على أحدث المنتجات الدفاعية، وارتفاع تكاليف هذه وتدهور الموقع التجاري التبادلي للدول النامية نتيجة تدهور أسعار المواد الأولية، فقد بدأت واردات الأسلحة تلعب دوراً هاماً في تفاقم المديونية الخارجية لهذه الدول. وقد ساعد على ذلك سعي الدول الغربية في منح ائتمان خاص وتسهيلات مالية كبيرة لمستوردي الأسلحة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، فإن قرار بيع الأسلحة للخارج (FMSA) يعطي الرئيس الأمريكي تفويضاً لتمويل صفقات الأسلحة أو للسماح بإعطاء ضمان خاص لتمويل هذه الصفقات. في فرنسا هناك هيئة شبه حكومية (COFACE) تتولّى مهمة الائتمان الخاص بالسلاح. ومن خلال هذه الهيئة تجد الشركات ضماناً ضد مخاطر التصدير التجارية أو السياسة. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الائتمان في يد السلطات الحكومية توفره لعمليات نقل السلاح. في المانيا هناك وكالة

---

(٤٧) Harry J. Shaw, «Debts and Dependency,» *Foreign Policy*, no. 50 (Spring 1983), p. 106.

لضمان الائتمان لأغراض شراء الأسلحة (Hermes)[48]. وهذه التسهيلات الائتمانية قد لا تكون فقط لشراء الأسلحة وإنما أيضاً لخدمة الدين (Debt Service) أو لاستهلاك الدين (Amortization). وبعض التقديرات يشير إلى أن حوالى ٦٠ بالمئة من الديون الجديدة هي لمقابلة الديون القديمة، وهذا ينطبق على الديون العسكرية.

والمشكلة الأساسية في الديون العسكرية، هي جانب السرية المطلقة الذي يكتنفها. فهناك القليل من المعلومات بشأن حجم هذه الديون ومصادرها ومعدلات الفائدة المفروضة عليها وفترات السماح التي تخضع لها، وكذلك مدة استحقاقها. ولا تلجأ الدول المستوردة للسلاح فقط إلى إخفاء هذه المعلومات، وإنما الدول المصدّرة للسلاح هي الأخرى لا توفر أي معلومات بهذا الشأن. إلاّ أنه من المتفق عليه أن الديون العسكرية هي غير متضمنة في جملة الديون التي تنشرها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OECD)[49]. وقد قامت محاولات عديدة لتقدير حجم الديون العسكرية للدول النامية، إلاّ أن نتائجها، بإقرار المؤلفين أنفسهم، لا تعتبر مرضية بدرجة كافية. وباستثناء بعض الدول التي تشتهر بحجم ضخم من الديون العسكرية مثل العراق واسرائيل (يقدر حجم ديونها العسكرية بأنها مساوية لحجم ديونها الخارجية غير العسكرية)، فإن تفسير تلك الدراسات حول الديون العسكرية للدول النامية بأنها تساوي بين ١٠ ـ ٢٥ بالمئة من جملة الديون الخارجية لهذه الدول، والحد الأدنى؛ ١٠ بالمئة، هو من توقعات منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، بينما الحدّ الأعلى جاء في دراسات بعض المختصين بشؤون الاقتصاد العسكري[50].

البلدان العربية هي أيضاً لا تتوافر حولها بيانات عن حجم الديون العسكرية ومصدرها وفترات استحقاقها. وبناء على الخلاصات التي توصلت إليها الدراسات السابقة، فإن حجم هذه الديون يتوقع أن يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من جملة الديون الخارجية. وقد تم احتساب هذين البديلين لإعطاء مؤشرات عامة عن حجم هذه الديون، علماً بأنها في بعض الدول قد تتجاوز هذه النسبة بمعدلات كبيرة. ولارتباط الديون العسكرية بالديون الأخرى الخارجية، فقد تم مناقشة الأولى ضمن اطار عام من تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان العربية. وقد تمّ عرض هذه الإحصاءات في الجداول رقم (٨ ـ ١٤) و(٨ ـ ١٥) و(٨ ـ ١٦).

---

(٤٨) حول دور هذه المؤسسات في تفاقم المديونية العسكرية للعالم الثالث، انظر:
Michael Brzoska, «Research Communication: The Military Related External Debt of Third World Countries,» *Journal of Peace Research,* vol. 20, no. 3 (1983), pp. 271-272.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٧١.

(٥٠) انظر: S. Sen, «Debt, Financial Flows and International Security,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1991,* pp. 181-187, and Rita Tullberg, «Military-Related Debt in Non-Oil Developing Countries, 1972-82,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (Oxford: Oxford University Press, 1985).

جدول رقم (٨ - ١٤)

تطور المديونية الخارجية في البلدان العربية
ودول الجوار الجغرافي، ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(مليون دولار)

	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
البلدان العربية								
مصر	٢٠,٩٧٦	٣٢,٤٥٩	٤١,٨٣٦	٤٦,٠٤١	٥٠,٧٨٣	٥٢,٠٢٧	٣٩,١٥٩	٣٩,٨٨٥
سوريا	٣,٥٤٩	٨,٥٤٦	١٠,٨١٩	١٢,٩١٨	١٥,٩٩٧	١٦,٣٨٣	١٦,٨٨١	١٦,٤٤٦
الأردن	١,٩٧٧	٣,٢٠٧	٤,١٥٣	٥,٠٢٦	٦,٣٧٣	٦,٥٦٤	٧,٤١٨	٧,٦٧٨
لبنان	٤٩١	٩٨٠	٩٩٢	٩٤٠	١٠٩٤	١٠٩٣	١١٥٨	١٩٣٢
الجزائر	١٩,٣٧٧	١٦,٢٨٥	١٨,٣٧٤	٢٢,٧٩٦	٢٤,٧٤٨	٢٥,٠٧٤	٢٦,٠٦٣	٢٦,٨٠٦
المغرب	٩,٧٠٧	١٣,٣٦٣	١٦,٥٢٧	١٨,١٥٢	٢٠,٩٧٣	٢٠,٩٦٩	٢١,٦٦٠	٢٣,٥٢٤
تونس	٣,٥٢٧	٤,٠٥٩	٤,٨٨٠	٥,٨٩٦	٦,٧٥٨	٦,٧٢٨	٦,٨٦٠	٧,٥٣٤
عُمان	٥٩٩	١,٤٨٩	٢,٣٣٠	٢,٩٥٩	٢,٨٤٨	٢,٩٣٨	٢,٩٧٥	٢,٤٨٤
السودان	٥,١٦٣	٧,٦٠٠	٩,١٢٧	٩,٨٧٠	١١,٥٦٣	١١,٩٦١	١٣,٨٩٤	١٥,٣٨٣
الصومال	٦٦٠	١,٤١٠	١,٦٣٩	١,٨٠٠	٢,٠٠٩	٢,٠٧١	٢,١٣٦	٢,٣٥٠
اليمن الشمالي	١,٦٨٤	٢,٧٩٥	٣,٣٤١	٣,٨٦٤	٤,٥٣٩	٥,١٣٩	٥,٤٩٦	٦,٢٣٥
موريتانيا	٨٤٤	١,٢٩٦	١,٥٠٢	١,٧٧٣	٢,٠٤٤	٢,٠٧٢	٢,٠١٠	٢,٢٢٧
الجملة	٦٨,٥٥٤	٩٣,٤٨٩	١١٥,٥٢٠	١٣٢,٠٣٥	١٤٩,٧٢٩	١٥٣,٠١٩	١٥٧,٧١٠	١٥٢,٤٨٤
دول الجوار الجغرافي								
ايران	٤,٥٠٨	٧,١٠٧	٦,٠٥٧	٥,٨٢٦	٦,١٤٤	٥,٨٣١	٦,٥١٨	٩,٠٢١
تركيا	١٩,١١٩	٢٠,٣١٧	٢٦,٠١٠	٣٢,٨٤٢	٤٠,٨٠٠	٤٠,٨٢٧	٤١,٤١٩	٤٩,١٤٩
اسرائيل	١٢,٦٣٣	١٤,٩٩٠	٢٩,٥٦٠	٣٠,٦٣٧	٣١,٧٨٦	٣١,٣١٢	٣١,٢٢٤	٣٢,٤٦٤
اثيوبيا	٨٠٤	١,٣٨٧	١,٨٦٩	٢,٢١٥	٢,٧٠٨	٢,٩٧٩	٣,٠٢٤	٣,٢٥٠
الجملة	٣٧,٠٦٤	٤٣,٨٠١	٦٣,٤٩٦	٧١,٥٢٠	٨١,٤٣٨	٨٠,٩٤٩	٨٢,١٨٥	٩٣,٨٨٤

المصادر: World Bank, *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries* (Washington, D.C.: World Bank, 1983-84 and 1991-92).

تمّ استخراج احصاءات اسرائيل بعد عام ١٩٨٥ من: Economist Intelligence Unit (EIU), *Israel: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), p. 30.

والمديونية الخارجية للبلدان العربية تضاعفت خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦، ثم ازدادت بمقدار الخمس حتى نهاية العقد الثامن. وكانت معدلات النمو السنوي للدين الخارجي

جدول رقم (٨ ـ ١٥)

مؤشرات عامة عن المديونية في بعض البلدان العربية (مليون دولار)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
مصر								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	٢٢٨	٣١٥	٣٨٣	٤٦٠	٥٣٤	٤٥٠	٤٢١	٣٠١
الدين الخارجي/ الناتج القومي	٩٨	١٢٤	١٣٣	١٤٤	١٥٩	١٨٤	١٦٧	١٢٧
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	١٥	٢٢	٢٨	٢٩	١٩	٢٥	٢٨	٢٦
سوريا								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	١٠٦	٢٩٧	٣٧٤	٦٦٧	٦٩١	٦٨٤	٣٩٨	٣٠١
الدين الخارجي/ الناتج القومي	٢٧	٤٩	٦٦	٩٨	١٤٦	١٦٣	١٦٩	١١٨
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	١١	١٤	١٣	٢٠	١٨	٢٣	٢٥	٢٧
الأردن								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	٧٩	١٠٥	١٣٤	١٦٣	١٩٨	١٩٥	٢٤٦	٢٦٦
الدين الخارجي/ الناتج القومي	—	٦٦	٨٧	٨٨	١٠٦	١١٦	١٨٢	٢٢٦
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	—	٨,٤	١٤	١٨	٢١	٢٦	٣٠	٢٥
الجزائر								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	١٣٠	١١٦	١٣١	٢٤٩	٢٤٣	٢٩٤	٢٤٩	١٩٣
الدين الخارجي/ الناتج القومي	٤٧	٣٤	٣٢	٣٧	٣٩	٤٩	٥٥	٥٣
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	٢٧	٣٤	٣٦	٥٧	٥٤	٧٧	٦٩	٥٩
المغرب								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	٢٢٥	٣٤٧	٤٠٠	٣٦٥	٣٦٣	٣١٣	٣٤١	٢٨٣
الدين الخارجي/ الناتج القومي	٥٣	١٠٠	١٣٧	١١١	١١٧	١٠٠	١٠١	٩٧
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	٣٣	٣٩	٣٣	٣٧	٣٢	٢٧	٣٣	٢٣
تونس								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	٩٦	١٢٣	١٦٤	١٩٠	١٧٥	١٣٩	١٣٦	١٢٨
الدين الخارجي/ الناتج القومي	٤٢	٥٢	٦٢	٧٠	٧٤	٧٠	٧١	٦٢
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	١٥	١٩	٢٥	٢٨	٢٨	٢٢	٢٢	٢٦
السودان								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	٤٩٩	٦١٠	٧٣٣	٩٢٠	١٢٠٣	١٠٨٢	١٣٢٣	١٧٩١
الدين الخارجي/ الناتج القومي	١٣١	٨٣	٦٢	٨٩	٨٠	١٢٧	١١٨	١٦٣
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	٢٦	١٨	١٢	٢٣	١٠	٦	٩	٦
اليمن الشمالي								
الدين الخارجي/ اجمالي الصادرات	١٠٥	١٩١	٣٤٠	٥٢٤	٤٨٦	٥٢٨	٤٩٢	٣٢٤
الدين الخارجي/ الناتج القومي	—	—	٥٠	٦٨	٧٤	٧٥	٦٩	—
خدمة الدين/ اجمالي الصادرات	٥	٦	١٣	٢٣	٢٨	٢٩	٢١	٨

المصدر: World Bank, Ibid., various years.

جدول رقم (٨ - ١٦)

تقدير الديون العسكرية للبلدان العربية ودول الجوار الجغرافي

(نسب مئوية)

(مليون دولار)

الدولة	١٩٨٥			١٩٩٠		
	الحد الأدنى ١٠ (بالمئة)	الحد الأعلى ٢٥ (بالمئة)	اجمالي الدين	الحد الأدنى ١٠ (بالمئة)	الحد الأعلى ٢٥ (بالمئة)	اجمالي الدين
مصر	٤,١٨٤	١٠,٤٥٩	٥٢,٢٩٥	—	—	٣٩,٨٨٥
سوريا	١,٠٨٢	٢,٧٠٢	١٣,٥١١	١,٦٤٥	٤١١٣	٢٠,٥٥٩
الأردن	٤١٥	١,٠٣٨	٥,١٩١	٧٦٨	١,٩٢٠	٩٥٩٨
لبنان	٩٩	٢٤٨	١,٢٤٠	١٩٣	٤٨٣	٢٤١٥
الجزائر	١,٨٣٧	٤,٥٩٤	٢٢,٩٦٨	٢,٦٨١	٦,٧٠٢	٣٣,٥٠٨
المغرب	١,٦٥٣	٤,١٣٢	٢٠,٦٥٩	٢,٣٥٢	٥,٨٨١	٢٩,٤٠٥
تونس	٤٨٨	١,٢٢٠	٦,١٠٠	٧٥٣	١,٨٨٤	٩,٤١٨
عُمان	٢٣٣	٥٨٣	٢,٩١٣	٢٤٨	٦٢١	٣,١٠٥
السودان	٩١٣	٢,٢٨٣	١١,٤١٠	١,٥٣٨	٣,٨٤٦	١٩,٢٢٩
الصومال	١٦٤	٤١٠	٢,٠٤٩	٢٣٥	٥٨٨	٢,٩٣٨
اليمن الشمالي	٣٣٤	٨٣٥	٤,١٧٦	٦٢٤	١,٥٦٠	٧,٧٩٥
موريتانيا	١٥٠	٣٧٥	١,٨٧٧	٢٢٣	٥٥٧	٢,٧٨٤
الجملة	١١٥٤٩	٢٨,٨٧٩	١٤٤,٣٨٩	١١,٢٦٠	٢٨,١٥٥	١٨٠,٦٣٩
دول الجوار الجغرافي						
ايران	٦٠٦	١,٥١٤	٧,٥٧١	٩٠٢	٢,٢٥٥	١١,٢٧٦
تركيا	٢,٦٠١	٦,٥٠٣	٣٢,٥١٣	٤,٩١٥	١٢,٢٨٧	٦١,٤٣٦
اسرائيل	٢,٩٥٦	٧,٣٩٠	٣٦,٩٥٠	٣,٢٤٦	٨,١١٥	٤٠,٥٧٩
اثيوبيا	١٨٧	٤٦٧	٢,٣٣٦	٣٢٥	٨١٣	٤,٠٦٣
الجملة	٦,٣٥٠	١٥,٨٧٤	٧٩,٣٧٠	٩,٣٨٨	٢٣,٤٧٠	١١٧٣٥٤

المصدر: تمّ احتسابه من قبل الكاتب بناء على الإحصاءات المعطاة في الجدول رقم (٨ - ١٤). وقد تمّ اعتماد النسبة ١٠ بالمئة كحد أدنى تمثّله الديون العسكرية من جملة الديون الخارجية لكل دولة، ونسبة ٢٥ بالمئة كحد أعلى. وإجمالي الدين يمثّل جملة الديون الخارجية في العام المذكور مضافاً إليها الحد الأعلى المقدّر من الديون العسكرية.

الحد الأدنى؛ ١٠ بالمئة يمثّل تقدير منظمة التعاون والتنمية الأوروبية، انظر:

Organization for Economic Cooperation Development (OECD), *External Debt of Developing* = *Countries* (Paris: OECD, 1984).

= بينما الحدّ الأعلى يمثّل تقدير كل من:

Rita Tullberg, «Military-Related Debt in Non-Oil Developing Countries, 1972-82,» in: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1985* (Oxford: Oxford University Press, 1985), and Michael Brzoska, «Research Communication: The Military Related External Debt of Third World Countries,» *Journal of Peace Research*, vol. 20, no. 3 (1983).

للبلدان العربية تبلغ ١٤,٥ بالمئة، وهي تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الصادرات. وبالمقابل فإن مديونية دول الجوار الجغرافي، بالرغم من تمتعها هي الأخرى بمعدلات نمو سنوية عالية؛ حوالى ١٥ بالمئة، إلاّ أنها بقيت تشكّل أكثر قليلاً من نصف الدين الخارجي للوطن العربي.

إلاّ أن الاعتقاد السائد هو أن ديون الوطن العربي تفوق كثيراً مبلغ ١٥٣ مليار دولار الذي بلغته عام ١٩٩٠ على سبيل المثال. والسبب في ذلك هو عدم اشتمال الاحصاءات على مديونية بعض الدول الأخرى مثل العراق وليبيا. وديون العراق الخارجية كانت تقدّر عام ١٩٨٧ بحوالى ٨٠ مليار دولار، بينما بلغت ديون ليبيا حوالى ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦. وبافتراض استمرار المعدلات نفسها من المديونية لكلتا الدولتين، فإن اجمالي الدين الخارجي للبلدان العربية كان قد بلغ حوالى ٢٣٦ مليار دولار. وهذا المبلغ لا يتضمن الديون العسكرية بالطبع.

وبروز العراق كدولة مدينة كبرى كان بفعل عاملين أساسيين؛ **الأول** هو حربها مع ايران منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، والثاني هو تصميمها على المحافظة على معدلات المعيشة المرتفعة نفسها للشعب بالرغم من الحرب. والنتيجة هي بداية اعتماد العراق بشكل متزايد على الخارج لتمويل برامج تسلّحه، وكذلك برامج التنمية لديه. ومنذ عام ١٩٨٣ بدأ العراق مفاوضات لإعادة جدولة ديونه الخارجية، وقد أعيدت جدولة الديون مرات عديدة خلال هذه الفترة(٥١). أما في حالة ليبيا، فإن جملة من العوامل قد ساعدت على تفاقم المديونية فيها. هذه العوامل هي انخفاض عائدات النفط وسوء ادارة الاقتصاد ومعدلات التسلح العالية، والضغوط الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى. كان فائض الحساب الجاري لليبيا عام ١٩٨٠ يبلغ ٨,٢ مليار دولار. في عام ١٩٨١ بدأت ليبيا تعاني عجزاً في الميزان التجاري بلغ ٣,٩ مليار دولار. خلال هذه الفترة انخفض حجم الصادرات من ٢١,٩ مليار دولار إلى ١٤,٧ مليار دولار، بينما ازداد حجم الواردات من ١٠,٤ مليار دولار إلى ١٤,٦ مليار دولار. وقد لجأت الحكومة الليبية إلى اتخاذ سياسات تقييدية في التعامل مع العالم الخارجي، وقد اشتملت هذه على تقليص حجم الواردات من

---

(٥١) J. Roberts and S.B. MacDonald, «North Africa and the Middle East,» in: S.B. MacDonald, M. Lindsay and D.L. Crum, eds., *The Global Debt Crisis: Forecasting for the Future* (London: Pinter Publishers, 1990), p. 81.

١٤,٦ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٨٥. كما قامت بإيقاف العمل بحوالى ٣٠٠ عقد مقاولات كبرى مع الشركات الغربية منذ عام ١٩٨٥[٥٢].

وقد تضافرت عوامل عديدة لتفاقم من مشكلة المديونية للبلدان العربية، والدول النامية بشكل عام. من هذه العوامل محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على مستويات عالية من عجز الميزانية، التي يعتبر الإنفاق العسكري أحد أهم أسبابها. وقد لجأت السلطات المالية من أجل معالجة ذلك إلى رفع أسعار الفائدة. وقد زاد هذا بدوره من عبء خدمة الديون للعالم الثالث. ومنها أيضاً ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بمعدلات عالية جداً في الثمانينيات. في الفترة بين ١٩٧١ - ١٩٨٠ كان متوسط سعر الفائدة الحقيقي يبلغ ٠,٨ بالمئة، وبحلول عام ١٩٨١ بلغ هذا المعدل ٧,٥ بالمئة، وعام ١٩٨٢ حوالى ١١ بالمئة. وقد أثّر هذا في مديونية البلدان العربية عن طريقين: **الأول** هو أن جزءاً متزايداً من ديون الدول النامية كان يتم بناء على معدلات فائدة متغيّرة، وتغيّر أسعار الفائدة أدّى إلى ارتفاع خدمة الدين، **والثاني** هو أن العديد من هذه البلدان قد اضطر إلى أخذ قروض قصيرة المدى لتمكينه من دفع الفوائد على القروض القديمة[٥٣].

ومن تلك العوامل أيضاً أن تمويل واردات السلاح كان يتم عن طريق الاقتراض المباشر من الخارج أو قد تلجأ الحكومات إلى خلق النقود لتمويله. وكان هذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم. وحيث إن الحكومات لا تلجأ عادة إلى تعديل أسعار صرف عملاتها بسرعة معقولة، فإن التضخم كان يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم إلى زيادة الاقتراض الخارجي[٥٤].

والجدول رقم (٨ - ١٦) يحوي بعض التقديرات للديون العسكرية للبلدان العربية. ونظراً إلى تباين تقديرات حجم الديون العسكرية في الدول النامية بشكل عام، فقد احتوى الجدول على تصورين، أحدهما يضع تقديرات الديون العسكرية عند الحد الأدنى وهو ١٠ بالمئة من جملة الديون الخارجية لكل دولة، بينما يحوي الآخر تقديرات الحد الأعلى؛ ٢٥ بالمئة. وجملة الديون العسكرية العربية بلغت في منتصف الثمانينيات حوالى ٢٩ مليار دولار. ومن المقدر أنه قد بلغت في نهاية العقد الثامن أكثر من ٤٠ مليار دولار. إلّا أن عام ١٩٩٠ قد شهد تطوراً هاماً، ألا وهو إلغاء الديون العسكرية الأمريكية عن مصر في خضم أزمة الخليج الثانية، مما كان من شأنه تخفيض جملة الديون العسكرية العربية.

وتعتبر مصر من أعلى البلدان العربية مديونية للخارج، وتمثّل ديونها حوالى ثلث الدين العربي الخارجي. وفي عام ١٩٨١، عندما استلم حسني مبارك رئاسة الجمهورية كانت ديون مصر الخارجية تبلغ ٢١,٢ مليار دولار. وفي نهاية عام ١٩٨٩ كانت هذه الديون تتجاوز ٥١

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٥٣) Tullberg, Ibid., p. 448.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

مليار دولار. وترجع ديون مصر إلى منتصف الخمسينيات، ولكنها كانت متواضعة الحجم وتم الحصول عليها بشروط ميسّرة. وخلال الفترة ١٩٥٥ ـ ١٩٧٣ قام الاتحاد السوفياتي بتوفير حوالى ٤,٢ مليار دولار على شكل قروض لمصر. وقد استخدمت هذه المبالغ لتمويل بناء السد العالي ومجمعات الحديد والصلب في حلوان ومصنع الألمنيوم في نجع حمادي. وحتى منتصف السبعينيات قامت مصر بتسديد حوالى ١,٦٩ مليار دولار من قيمة هذه الديون. وتدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي في منتصف السبعينيات، دفع الرئيس السادات إلى تجميد ما قيمته ٢ ـ ٣ مليارات دولار من الديون، ولكن بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في آذار/ مارس ١٩٨٧، تم الإتفاق على إعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة على مصر(٥٥).

وتزايد حجم الديون في مصر لم يقابله زيادة في حجم الصادرات للخارج لتوفير العملات الصعبة اللازمة لخدمة الدين أو لسداد قيمته. وفي مطلع الثمانينيات كان حجم الدين الخارجي يشكّل أكثر من ضعف قيمة الصادرات المصرية. وفي عام ١٩٨٧ بلغت نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الصادرات ٥٣٤ بالمئة، كما أصبحت الديون الخارجية تفوق بمقدار كبير حجم الناتج المحلي الإجمالي؛ ١٨٤ بالمئة. وتبعاً لذلك بدأت مصر بمحاولة للإصلاح الاقتصادي استهدفت الحدّ من مقدار الدعم المخصص للسلع والخدمات العامة. وبعض هذه الإصلاحات جاء استجابة لضغوط الدول المانحة أو للمنظمات الدولية النافذة مثل صندوق النقد الدولي. وإعادة جدولة الديون الخارجية لمصر منذ ١٩٨٨ سواء مع صندوق النقد الدولي أو مع الدول الغربية كان مشروطاً بجملة من الاصلاحات الاقتصادية الجذرية التي كانت السلطات المصرية متردّدة في اتخاذها لآثارها الاجتماعية والسياسية العميقة.

إلاّ أن جملة من العوامل قد ساهمت في تخفيف حدّة أزمة المديونية المصرية للخارج. أولى هذه العوامل زيادة حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر. في أواخر الثمانينيات كان مقدار المساعدات السنوية للولايات المتحدة الأمريكية المقدمة لمصر تبلغ ١,٣ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية، وحوالى ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية، وحوالى ١٦٠ ـ ١٩٠ مليون دولار مساعدات غذائية. ومنذ عام ١٩٨٥ اعتبرت جميع المساعدات الأمريكية لمصر مُنحاً غير قابلة للاسترداد. ولكن على العكس من اسرائيل التي تستلم جميع مساعداتها الاقتصادية البالغة ١,٢ مليار دولار نقداً، فإن مصر تستلم ١١٥ مليون دولار فقط كتحويلات نقدية(٥٦). العامل الثاني، هو أن معظم ديون مصر لم يأت من البنوك التجارية، وإنما كان على شكل قروض تنمية من الحكومات والمؤسسات الدولية، وبشروط متساهلة نوعاً ما. ونسبة الديون الخارجية قصيرة المدى إلى اجمالي المديونية في مصر انخفضت في أواخر الثمانينيات من ٧,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى ٤,٥ مليار دولار عام

---

(٥٥) Economist Intelligence Unit (EIU), *Egypt: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), p. 44.
(٥٦) Roberts and MacDonald, «North Africa and the Middle East,» p. 76.

١٩٩٠. العامل الثالث، هو آثار الاحتلال العراقي للكويت؛ فنتيجة للدور المركزي الذي لعبته مصر في معارضة هذا الاحتلال، تلقت حجماً كبيراً من المساعدات الاقتصادية، بلغت ملياري دولار من البلدان الخليجية وحدها. كما قامت هذه الدول بالتنازل عن ديونها لمصر والبالغة ٧ مليارات دولار. الولايات المتحدة الأمريكية قامت في أواخر عام ١٩٩٠ بإلغاء ديونها العسكرية على مصر والبالغة ٧,١ مليار دولار. كما دفعت هذه الأزمة الدول الأوروبية إلى تقديم تسهيلات كبيرة لتخفيف الآثار الاقتصادية على مصر. وفي أيار/ مايو ١٩٩١ وقّعت مصر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية للحصول على قرض طوارىء (Stand-by) يبلغ ٤٠٠ مليون من وحدات السحب الخاصة. وبعدها بقليل قام نادي باريس (Paris Club) بتوقيع اتفاقية بشأن ديون مصر للدول الأوروبية والبالغة ٢٧ ـ ٢٨ مليار دولار. ووفق هذه الاتفاقية التي ربطت بحجم الاصلاحات الاقتصادية في مصر، فإنه قد تم الغاء ١٥ بالمئة من جملة الديون الغربية لمصر في تموز/ يوليو ١٩٩١، وإلغاء ١٥ بالمئة بعد ١٨ شهراً، و٢٠ بالمئة في تموز/ يوليو ١٩٩٤. وخلال هذه الفترة سيتم تخفيض معدلات الفائدة بمقدار ٣٠ بالمئة على القروض الرسمية، أما المتبقي من جملة الديون المصرية للدول الغربية والبالغ ٥٠ بالمئة، فستتم إعادة جدولته لمدة ٢٥ سنة(٥٧).

ومصدران متباينان يقدّران ديون مصر العسكرية بحوالى ٩ ـ ١٠ مليارات دولار، وهي تطابق تقديرات الحد الأعلى الواردة في الجدول رقم (٨ ـ ١٦)(٥٨). وتبلغ ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٦ ـ ٨ مليارات دولار، وترجع إلى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات عندما اتخذت مصر خطة طموحة لإعادة تسليح جيشها بالمعدات العسكرية الأمريكية بدلاً من السوفياتية. ويعتقد أن لمصر ديوناً عسكرية للاتحاد السوفياتي ولدول أخرى تبلغ ٤ مليارات دولار. ويبدو أن حجم الديون العسكرية المصرية للاتحاد السوفياتي قد تمّ تخفيضه بمقدار كبير من مبلغ يقدر بحوالى ٧ ـ ٨,٥ مليار دولار إلى أقل من نصف هذا المبلغ، وذلك بسبب إعادة الحساب، وفق أسعار صرف الروبل السوفياتي الجديدة(٥٩).

سوريا هي الأخرى راكمت حجماً ضخماً من المديونية للخارج خلال مدة قصيرة نسبياً. وكانت معدلات النمو السنوي للدين الخارجي حوالى ٣٦ بالمئة، وهو مستوى يفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو الصادرات. نتيجة ذلك فإنه بدءاً من عام ١٩٨٧، أصبح الدين الخارجي السوري يفوق الناتج المحلي الإجمالي بهامش كبير، بلغ عام ١٩٨٩ حوالى ٦٩ بالمئة. كما أن قيمة الدين الخارجي تشكّل ستة أمثال قيمة الصادرات من السلع والخدمات بدءاً من منتصف الثمانينيات. وبالرغم من تراجع هذه في السنوات الأخيرة، إلاّ أنها بقيت مرتفعة بكافة المقاييس. وتشكّل المديونية الثنائية طويلة الأجل حوالى ٧٠ بالمئة من جملة الدين الخارجي لسوريا. أما النسبة المتبقية فهي لقطاعات تجارية.

---

(٥٧) Economist Intelligence Unit (EIU), Ibid., pp. 46-47.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٨، و Roberts and MacDonald, Ibid., p. 86.

(٥٩) Roberts and MacDonald, Ibid., p. 86.

وقد تضافر عاملان للمساعدة في تباطؤ معدلات نمو المديونية للخارج، وخاصة في النصف الثاني من الثمانينيات. **الأول**، هو استمرار تدفق المساعدات الخارجية، وخاصة العربية منها. خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ حصلت سوريا على حوالى ١,٧٥٢ مليار دولار كمساعدات تنموية فقط، تشكل أكثر من ٢٧ بالمئة من جملة مساعدات البلدان العربية. الثاني، هو العزلة السياسية التي عانتها سوريا نتيجة اتهامها بمحاولة تفجير طائرة العال الاسرائيلية في لندن، وإقدام الدول الغربية على إغلاق أبوابها أمام العلاقات التجارية مع سوريا. وفي عام ١٩٨٦ جمّدت سوريا مدفوعات ديونها للبنك الدولي، مما دفع هذا الأخير إلى تجميد صرف القروض المقرّرة لسوريا. ولكن علاقات سوريا الخارجية قد تحسّنت منذ حرب الخليج الثانية ووقوفها مع القوات الدولية.

ومديونية سوريا الحقيقية ربما كانت أكبر من الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٨ ـ ١٤)، وذلك بسبب عدم تضمن هذه مديونية سوريا للمعسكر الاشتراكي، وكذلك عدم تضمنها ديونها العسكرية. ولا توجد احصاءات رسمية عن مديونية سوريا للاتحاد السوفياتي أو دول أوروبا الشرقية. يقدّر الدين الخارجي العائد للمجموعة الأخيرة بحوالى ٤ ـ ٨ مليارات دولار، أما الديون العائدة للاتحاد السوفياتي، بما فيها القروض العسكرية، فتقدّر بحوالى ١٥ مليار دولار[٦٠]. ويؤكد هذا الرقم مصدران آخران[٦١]. وكما هو واضح فإن هذا الحجم من المديونية العسكرية يفوق التقديرات التي تمّ حسابها في الجدول رقم (٨ ـ ١٦)، مما يؤكد أنه في حالة بعض البلدان العربية، فإن تقديرات الحد الأعلى من المديونية العسكرية فعلياً أقل بمقدار كبير من حجم ديونها الواقعية.

وحتى مطلع الثمانينيات كانت ديون الأردن صغيرة نسبياً، ويمكن التحكّم بها. وفي منتصف الثمانينيات قامت الأردن بترتيب قرض جماعي من اتحاد بنوك (Syndicate) من أسواق الدولار الأوروبي على أسس سنوية. وفي الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ أصبح نصيب الديون التي اقترضها أو ضمّنها القطاع العام كنسبة من الناتج القومي الاجمالي يشكل حوالى ٩٥ بالمئة. الديون الخارجية نسبة إلى اجمالي الصادرات ارتفعت من ٧٩ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٦ بالمئة عام ١٩٩٠. وفي أواخر الثمانينيات أصبح الدين الخارجي يشكّل ضعف الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام ١٩٨٩ كانت نسبة ٢٠ بالمئة من الميزانية الأردنية قد تمّ احتجازها لسداد خدمة الديون الخارجية. وفي العام ذاته استعان الأردن بصندوق النقد الدولي من أجل اعادة جدولة ديونه الخارجية. كما قام كل من نادي باريس ونادي لندن بإجراء مباحثات مطوّلة مع السلطات المالية في الأردن لإعادة جدولة ديونه. إلاّ أن هذه الاجراءات قد تعثّرت نتيجة أزمة

---

(٦٠) Economist Intelligence Unit (EIU), *Syria: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), pp. 52-53.

(٦١) Roberts and MacDonald, Ibid., p. 86.

وانظر تقريرا للفاينانشال تايمز نشر مؤخراً: *Financial Times*, 6/11/1992.

الخليج الثانية وموقف الأردن المؤيد للعراق. وقد ترتّب على ذلك قطع المساعدات العربية، وكذلك تخفيض المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية. وغدت البنوك التجارية في أوروبا هي الأخرى غير راغبة في إعطاء قروض للأردن بسبب حالة عدم التيقّن. والتقديرات تشير إلى أنه بالإضافة إلى الديون المدنية، فإن الأردن يدين بحوالى ملياري دولار من الديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية(٦٢).

ومن بين البلدان العربية ذات المديونية الخارجية العالية، يأتي كل من الجزائر والمغرب ضمن مجموعة بلدان المغرب العربي. وديون الجزائر ترجع إلى سنوات السبعينيات عندما لجأت الحكومة إلى برامج تصنيع ثقيلة. واستمرت الجزائر طوال سنوات السبعينيات في الاقتراض من الخارج على شكل ديون جماعية. وبسبب الآثار السلبية لهذه الديون لجأ الشاذلي بن جديد في مؤتمر الحزب الوطني الحاكم عام ١٩٨٠ إلى وضع قيود على المديونية بسقف لا يتجاوز ٥٠ مليون دينار جزائري سنوياً. ولم ترجع الجزائر إلى سوق الدولار الأوروبي حتى عام ١٩٨٣. وكنتيجة لذلك انخفضت الديون الخارجية الجزائرية في مطلع الثمانينيات، ولكنها عادت إلى الارتفاع من جديد بعد عام ١٩٨٤. ونسبة خدمة الدين ارتفعت بمقدار كبير نتيجة تراكم الدين الخارجي وتدهور قيمة العائدات النفطية.

والجزائر كانت من أكثر الدول تأثراً بانهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦. وعلى العكس من البلدان العربية الأخرى الأعضاء في منظمة أوبك، فإن الجزائر، لديها حجم كبير من السكان وحجم صغير نسبياً من الناتج النفطي. وقد دفع انهيار أسعار النفط بالجزائر إلى الاقتراض من جديد وبمعدلات مرتفعة. وارتفع حجم ديونها الخارجية من ١٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٢٦,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠، وأصبحت خدمة الدين تشكّل حوالى ثلاثة أرباع قيمة الصادرات.

ولقد لجأت الجزائر إلى اتخاذ خطوات واسعة نحو الإصلاح الاقتصادي وتخفيض الدعم وتقليص حجم الإنفاق العام. ولكن هذه الخطوات لقيت معارضة شعبية كبيرة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨. وقد تركّزت المعارضة على السياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة وأدّت إلى الإضرار بقطاع واسع من الطبقات الفقيرة، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة. وبالإضافة إلى هذه الديون، فإن الجزائر قد راكمت ديناً عسكرياً ضخماً، خاصة للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية. ولا توجد إحصاءات رسمية عن حجم هذه الديون أو مدتها، إلّا أن التقديرات في الجدول رقم (٨ ـ ١٦) تشير إلى أنها تتراوح بين ٣ ـ ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠(٦٣).

---

(٦٢) Economist Intelligence Unit (EIU), *Jordan: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), p. 32.

(٦٣) Economist Intelligence Unit (EIU), *Algeria : Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), pp. 42-43, and Roberts and MacDonald, «North Africa and the Middle East,» p. 82.

المغرب تعتبر واحدة من أكبر البلدان مديونية في الوطن العربي، ومن بين الدول النامية أيضاً. وقد بلغ حجم ديونها الخارجية عام ١٩٩٠ حوالى ٢٣,٥ مليار دولار، وفاق حجم الديون الخارجية حجم الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف الثمانينيات، كما أصبحت هذه تشكل أكثر من ثلاثة أمثال قيمة الصادرات للخارج.

وقد ساعد الارتفاع الكبير والمؤقت في أسعار الفوسفات في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ المغرب على إعادة جدولة ديونها. والتوسع الاقتصادي الكبير في أواخر الستينيات كان مصحوباً بسياسات مالية مقيدة، مما ساعد على المحافظة على توازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية، وكذلك على توازن داخلي. ولكن منذ منتصف السبعينيات، وبعد الارتفاع الطارىء في عائدات صادرات الفوسفات، فإن الحكومة المغربية اتخذت سياسات توسعية في الإنفاق العام. ولقد لجأت الحكومة المغربية لتحقيق خططها الاقتصادية الطموحة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. والتوقعات المتفائلة بشأن أسعار الفوسفات ساعدتها على الحصول على قروض ضخمة لتمويل برامجها الاستثمارية، وكذلك لتمويل وارداتها من الأسلحة لمواجهة حركة البوليساريو الناشئة. وتوسّع حجم الحكومة وكذلك القطاع العسكري زادا من حجم المديونية الخارجية للمغرب. وقد لجأت الحكومة المغربية إلى التدخل في النشاط الاقتصادي بمعدلات متسارعة، كما بدأت بضخ السيولة المالية في الاقتصاد الوطني، وخاصة في قطاع التشييد والبناء والخدمات الحكومية والصناعات كثيفة رأس المال. ولكن الحكومة فشلت، بالمقابل، في زيادة حجم الصادرات بالمعدلات ذاتها التي كانت تزداد بها معدلات الواردات. وظلت هذه الأخيرة تفوق الأولى خلال فترة السبعينيات ومطلع الثمانينيات. وقد ساهم العبء المتزايد لمدفوعات الفوائد على القروض الخارجية في زيادة عجز الحساب الجاري بمبلغ يزيد على مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩[(٦٤)].

الحرب مع جبهة البوليساريو، التي بدأت بإعلان المغرب بضم الصحراء الغربية إلى أراضيها عام ١٩٧٥، قد فاقمت من أزمة الديون الخارجية للمغرب. وقد لجأت المغرب إلى استيراد حجم كبير من المعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. وقد بلغ حجم وارداتها من المعدات العسكرية الرئيسية حوالى ٤ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠. وإذا أضيف إلى هذه، الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والذخائر، فإن حجم الواردات العسكرية قد يصل إلى ٥ ـ ٦ مليارات دولار، وهو يقارب المبلغ المقدّر لحجم الديون العسكرية للمغرب الوارد في الجدول رقم (٨ ـ ١٦).

وقد لجأت الحكومة المغربية إلى تطبيق عدد من السياسات التقشفية خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠. وبالرغم من تخفيض الإنفاق العام، إلّا أن ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ زاد من مشاكل المغرب الاقتصادية. وارتفع عجز الحساب الجاري إلى ١,٩

---

(٦٤) Roberts and MacDonald, Ibid., pp. 77-78.

مليار دولار عام ١٩٨٢، وبدأت المغرب تصارع من أجل مقابلة خدمة الديون البالغة ١,٨ مليار دولار. ونتيجة لاجراءات الحكومة التقشفية، قامت اضطرابات مدنية، وفي آب/ اغسطس ١٩٨٣ لجأت السلطات المالية المغربية إلى تخفيف قيمة عملتها بمقدار ٦ بالمئة، كما دعت الجهات الدائنة في أيلول/ سبتمبر من العام ذاته من أجل التفاوض لإعادة جدولة الديون. وقد لجأت المغرب إلى اعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني منذ عام ١٩٨٣. وقد حققت بعض النجاح بالرغم من تدهور أسعار الفوسفات، وآثار الجفاف، وارتفاع تكاليف الحرب الصحراوية(٦٥).

ومن بين دول الجوار الجغرافي، تأتي تركيا في مقدمة هذه الدول من حيث المديونية للخارج. وقد ارتفع حجم الديون الخارجية لتركيا من ١٩,١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبمعدلات نمو سنوية تبلغ حوالى ١٦ بالمئة. وهذه المعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الصادرات. وقد أصبح الدين الخارجي يشكّل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، وحوالى ضعف قيمة الصادرات. كما أصبحت خدمة الدين تستحوذ على ثلث قيمة الصادرات السنوية.

ومعظم ديون تركيا هي اقتراض حكومي من الحكومات الأخرى التي تراكمت خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات. وقد كان الهدف الرئيسي من تلك القروض هو تمويل استثمارات القطاع العام. وخلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ اقترضت تركيا بمعدلات عالية من الأسواق الأوروبية لتمويل الواردات، وخاصة حاجتها من النفط الخام. وبعد الارتفاع الثاني لأسعار النفط في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠، اضطرت الدول الدائنة إلى القبول بإعادة جدولة ديون تركيا بسبب الصعوبات التي أصبحت تواجهها في تسديد فاتورة الواردات من النفط الخام. وخلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ حاولت الحكومة التركية جاهدة تخفيف عبء الدين، وذلك بتحويل الديون الخارجية إلى ديون محلية، ولكن تكلفة هذه العملية على الميزانية العامة كانت كبيرة(٦٦).

وتطلعات تركيا وطموحاتها الاقليمية، وكذلك اشتراكها في حدود جغرافية مع الاتحاد السوفياتي قد دفعها إلى زيادة وارداتها من المعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية. ولكن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي ربما خففت من حجم هذه الديون العسكرية. ولذا فهناك اعتقاد بأن هذه الديون تقلّ عن الحد الأعلى (٢٥ بالمئة) من جملة الدين العام، وربما كانت في حدود ٩ - ١٠ مليارات دولار. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ قدّرت ديون تركيا العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ١,٢ مليار دولار، قامت بتسديد ٦٥ مليون دولار منها فقط. وإذا ما أضيفت إلى ذلك عمليات التحويل في السنوات

---

(٦٥) Economist Intelligence Unit (EIU), *Morocco: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), pp. 45-46.

(٦٦) Economist Intelligence Unit (EIU), *Turkey: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), p. 48.

اللاحقة التي تقدر بحوالى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، فإن حجم الدين العسكري التركي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠ ربما بلغ ٦ مليارات دولار دون الفوائد(٦٧).

اسرائيل أيضاً تعتبر من الدول مرتفعة المديونية من بين الدول النامية. وقد ارتفع حجم هذه الديون من ١٢,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠.

وخلال سنوات السبعينيات، وخاصة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، كانت واردات الأسلحة والمعدات التقانية (التكنولوجية) الأخرى، هي السبب الرئيسي وراء ارتفاع حجم الديون الخارجية لإسرائيل. وقد ارتفع حجم هذه الديون من ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٥,١ مليار دولار بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، وبلغ ١١,١ مليار دولار عام ١٩٧٧. والسلام مع مصر لم يكن دون تكاليف. ففي عام ١٩٧٨ كانت اسرائيل تنتج حوالى نصف احتياجاتها من النفط من الحقول المكتشفة في سيناء. وقيمة واردات النفط عام ١٩٧٨ بلغت حوالى ٧٧٥ مليون دولار. ومنذ عام ١٩٧٩، ونتيجة تسليم حقول نفط ألما (Alma) لمصر كجزء من اتفاقية كامب ديفيد، فإن اسرائيل بدأت تدفع مبلغاً يتراوح بين ٢ ـ ٢,٥ مليار دولار سنوياً لوارداتها من النفط، وهذا المبلغ يشكّل حوالى ٢٠ بالمئة من اجمالي قيمة صادراتها، وأصبحت تعتمد على النفط المستورد لسد حوالى ٩٥ ـ ٩٨ بالمئة من جملة احتياجاتها(٦٨).

وعلى العكس من وضع المديونية في بعض الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك التي تدين بحوالى ثلثي ديونها للبنوك التجارية وبأسعار فائدة قصيرة المدى، فإنه في منتصف ١٩٨٤ كان ٢٥ بالمئة فقط من ديون اسرائيل قد تم توليده على أسس تجارية. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨٣ كان توزيع الدين الخارجي لاسرائيل كما يلي: ٧١,٥ بالمئة ديون طويلة الأجل، ١٥,٣ بالمئة ديون متوسطة الأجل، و١٣,٢ بالمئة قصيرة الأجل. وفي منتصف ١٩٨٤ بقيت هذه النسب دون تغيّر يذكر، والجزء الأكبر من تلك الديون؛ حوالى ٩,٢ مليار دولار، تدين به اسرائيل للولايات المتحدة الأمريكية لمدة تتراوح بين ١٠ ـ ٣٠ عاماً(٦٩).

وقد مكّن الاحتياطي الكبير من العملات الصعبة لدى اسرائيل منذ عام ١٩٨٦ من ازالة أو تخفيف الديون قصيرة الأجل وتوزيع آثار تكاليف الديون. ومن جانب آخر فإن ارتفاع مديونية القطاع الخاص سببه الرئيسي السياسات التحررية التي اتبعتها السلطات النقدية في التعامل مع الخارج، وخاصة عمليات تحويل العملات، أو الاقتراض من البنوك والمؤسسات الأجنبية. إلاّ أن ديون اسرائيل قد ارتفعت في الثمانينيات لسبب آخر هو تدفق

(٦٧) Shaw, «Debts and Dependency,» p. 115.

(٦٨) J.R. Starr, «Israel: From Dream to Reality,» in: Penelope Hartland-Thunberg and Charles K. Ebinger, eds., *Banks, Petrodollars, and Sovereign Debtors: Blood from a Stone?* (Lexington, Mass.: Lexington Books, °1986), p. 166.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

المجـرة اليهوديـة إليهـا، والحـاجـة إلى بنـاء العـديـد من الهيـاكـل الأسـاسيـة والاستثـمارات الاجتماعية[70].

ومعظم الدراسات يذهب إلى تقـدير ديـون اسرائيل العسكـرية بـأكبر من الحـد الأعلى الـذي تم احتسابـه من الجدول رقم (٨ - ١٦)، والبـالغ ٨ مليـارات دولار. وتشـير إحـدى الدراسات إلى أن ديون اسرائيل العسكـرية للولايـات المتحدة فقط تبلغ حـوالى ١٩,٧ مليار دولار، راكمتها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٥[71].

---

(٧٠) Economist Intelligence Unit (EIU), *Israel: Country Profile, 1991-92* (London: [EIU], 1992), pp. 28-29.

(٧١) Roberts and MacDonald, «North Africa and the Middle East,» p. 86.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العديد من القضايا النظرية والمنهجية والتطبيقية المتعلقة بالإنفاق العسكري في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. وليس الغرض من هذه الخاتمة إعطاء تلخيص شامل عن فصولها، بل محاولة استعادة أهم النتائج الرئيسية التي توصلت إليها، التي قد يكون لها مضامين عملية أو سياسية (متعلقة بالسياسات الاقتصادية).

الخلاصة الرئيسية التي يمكن الخروج بها من هذه الدراسة هي أن الإنفاق العسكري يشكّل تكلفة اقتصادية صافية للبلدان العربية، بالرغم من الجوانب الإيجابية التي يساهم بها. فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات كانت معدلات نمو الإنفاق العسكري في الوطن العربي تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت. وقد نجم عن ذلك أن مزيداً من الموارد النادرة بدأ تحويلها من القطاعات الاقتصادية المنتجة (أو من القطاع المدني) إلى القطاع العسكري. وكون البلدان العربية قد استطاعت التغلب على هذه الاشكالية في مطلع السبعينيات بمساعدة الارتفاع الهائل في أسعار النفط وأسعار المواد الخام الأخرى، وكذلك من خلال المعونات الاقتصادية والعسكرية الخارجية، فإن سنوات أواخر السبعينيات والثمانينيات حملت في طياتها تطورات عديدة فاقمت من مشكلة تمويل الدفاع. أهم هذه التطورات كانت الهبوط في أسعار المواد الأولية بالقيم الإسمية والحقيقية، وانخفاض أسعار النفط بدءاً من عام ١٩٨٢، وتقلّص حجم المساعدات الخارجية من الدول الكبرى وحجم المساعدات من البلدان الخليجية العربية بسبب انصراف هذه للحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم الارتفاع الكبير في تكاليف الأسلحة والمعدات العسكرية المستوردة.

والسؤال المركزي الذي كان ولا يزال يواجه متخذي القرار الاقتصادي والسياسي هو: **كم يكفي من الإنفاق الدفاعي؟ أو ما هو الحجم الأمثل للإنفاق العسكري لأية دولة؟** وهذا السؤال يعكس في الحقيقة المشكلة الاقتصادية الأساسية، وهي التنافس بين الموارد المحدودة

والحاجات المتعددة. وإذا كان من الخطأ تعريض الأمن الوطني للخطر بحجة العناية بالعدل الاجتماعي، فإنه ليس من المجدي أن يكون لدينا سياسة عسكرية من شأنها تعريض المجتمع الذي صممت للدفاع عنه للإفلاس. والفهم الأفضل لظاهرة الإنفاق العسكري يتطلب وضعها ضمن البيئة التي توجد فيها؛ أي معرفة ظروف العالم الواقعي الذي تعيش فيه هذه الدولة. والنماذج البسيطة التي وجدت لتصوير العلاقة الإحلالية بين المدفع والخبز أو السلاح والتنمية من شأنها عزل طغيان الاختيار. إلّا أن مثل هذه النماذج لا يصلح أن يكون بديلا لتحليل أعمق للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية والدولية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار بشأن حجم الإنفاق العسكري ونوعيته.

إلّا أن الدراسة قد أظهرت أن العبء العسكري في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي لم يكن كبيراً فقط بالمقاييس الدولية، وإنما كان ينمو بمعدلات متسارعة خلال العقدين الماضيين. ونسبة هذا الإنفاق لكل من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام تفوق المعدلات السائدة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.. وبما أن جميع أوجه الإنفاق العسكري كانت تمثل تضحية بموارد نادرة، كما تمثل تضحية بالاستهلاك الحالي أو النمو المستقبلي، فإن ما يميز البلدان العربية هو الوزن النسبي للعبء العسكري. وفي معرض تعليقه على ميزانية الدفاع الاسرائيلية يعلّق أحد الاقتصاديين بالقول «إن من شأن الاستمرار في نمط تخصيص الموارد الحالي أن يقود إلى وضع غريب. إذ إنه بدلاً من أن يكون لدولة اسرائيل جيش قوي، فإنه سيكون هناك جيش قوي، لكن من دون دولة اسرائيل».

وما يبعث على القلق أن الجزء الأكبر من الإنفاق العسكري العربي تتحمله بلدان عربية لا يحيط بها جغرافياً سوى بلدان عربية أخرى. وهذا يعني أن الصراعات العربية ـ العربية، وسباق التسلح العربي ـ العربي يستحوذ على النصيب الأكبر من هذا الإنفاق. والتكلفة الاقتصادية «للإنفاق العسكري العربي» هي في حقيقتها تكلفة اقتصادية للتمزق العربي. وما تدفعه هذه الدول ثمناً للمحافظة على وضع التفرق يفوق أضعافاً ما تجنيه على مستوى السيادة القطرية. **إلّا أن الخلاصة التي يمكن استنتاجها من فصول الدراسة، هي أن معالجة مشكلة الإنفاق العسكري في الوطن العربي لا يمكن أن تتم إلّا من خلال استراتيجيا قومية جماعية يحدّد على ضوئها الأولويات والأعداء الذين ينبغي مواجهتهم.** ومن شأن هذه الاستراتيجيا توفير الأمن الجماعي الذي يتيح للبلدان العربية التي لا تجاورها دول غير عربية أو دول جوار لا تشكل أهمية من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية أو العسكرية، يتيح لهذه الدول التخفيض المتزامن لإنفاقها العسكري. ومن شأن هذه الاستراتيجيا إتاحة الفرصة لهذه االدول للتفرّغ لمعالجة المشكلات الاقتصادية الأكثر إلحاحاً، وكذلك السماح لهذه الدول بتقديم المساعدة للبلدان العربية التي تقع في مواجهة الأعداء المشتركين. إن غياب الاتفاق أو التنسيق العربي، وخاصة في مجال الدفاع والتسلّح يقود إلى مزيد من هدر الموارد، وهذا بدوره يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والسياسية للبلدان العربية منفردة ومجتمعة.

وقد أولت الدراسة عناية خاصة بقياس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري في

الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي. والنماذج الاقتصادية التي تم تقديرها بالطرق الإحصائية تظهر أن للإنفاق العسكري آثاراً سلبية مباشرة وقوية في النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار والتوظيف. كما أن لهذا الإنفاق آثاراً تضخمية واضحة، خاصة في البلدان غير النفطية. والبلدان العربية ودول الجوار الجغرافي التي تميزت بمعدلات عالية من الإنفاق العسكري حققت أيضاً معدلات متواضعة من النمو الاقتصادي. كما أن الإنفاق الدفاعي كان يشكل منافساً قوياً للإنفاق الاجتماعي وبالذات مخصصات التكوين الرأسمالي. ويبدو أن متخذي القرار السياسي على إدراك بأن تخفيض الإنفاق الاجتماعي؛ وخاصة منه الإنفاق التعليمي والصحي، من أجل تمويل المؤسسة العسكرية قد يقود إلى زعزعة أسس السلام الوطني ذاته أو خلق معارضة قوية. ولذا فإن المتضرر الأساسي من الإنفاق العسكري كانت المخصصات التنموية. وبما أن هذه الأخيرة موجهة بشكل رئيسي للاستثمارات المستقبلية، فإن النصيب الأكبر من عبء الدفاع تتحمله حقيقة الأجيال القادمة على شكل انخفاض في معدلات الاستثمار وارتفاع معدلات التضخم.

إلّا أن ما ينبغي التشديد عليه هو أن المعايير الأساسية التي ينبغي أن تقام على ضوئها مخصصات المؤسسة العسكرية ينبغي أن تكون هي مقدار الحاجة للأمن أو الدفاع، وليس مساهمة هذه المؤسسة في النشاط الاقتصادي. فالوظيفة الأساسية للمؤسسة العسكرية وهو توفير الأمن ومساهمتها أو عدمها في النمو الاقتصادي أو الرقي الاجتماعي، يجب أن تكون ناتجاً ثانوياً. والدراسة لم تتناول السؤال الشائع: أيهما أكثر إنتاجية، الموارد التي تخصص للقطاع الدفاعي أو تلك التي تخصص للقطاع الصناعي أو الزراعي أو لخدمة الهياكل الأساسية؛ فالإجابة عن هذا السؤال واضحة بدرجة كافية. إلا أن السؤال الأكثر غموضاً هو مقدار الآثار السلبية لهذا الإنفاق في الهيكل الانتاجي لكل دولة، ومحاولة قياس تكلفة الفرصة البديلة له.

وأحد الجوانب الهامة في موضوع الإنفاق العسكري، هو الواردات من السلاح. وخلال العقدين الماضيين حدثت تطورات هامة في سوق السلاح العالمي، ليس في جوانبها المتعلقة بمصادر المعدات العسكرية، وإنما بوسائل التمويل أيضاً. وهذا السوق بدأ يبتعد بدرجات متزايدة عن الاعتبارات الايديولوجية والسياسية نحو الأسس الاقتصادية والتجارية. وجزء هام من هذه الواردات أصبح يبادل بموارد اقتصادية حقيقية لها استعمالات في القطاع المدني. وقد نجم عن ذلك ازدياد المديونية العسكرية العربية، ومن ثم تفاقم إجمالي المديونية لهذه الدول. وهذا التغير الهيكلي، وخاصة غياب الاتحاد السوفياتي، وبدء ضمور المساعدات العسكرية الدولية، له مضامين اقتصادية وسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية. فالحرب التي ستخوضها أية دولة عربية لا بد أن تكون محسوبة التكاليف بدقة شديدة لأن هذه التكاليف، كما أظهرت حرب الخليج الثانية قد تكون باهظة بدرجة مؤسفة.

وجزء هام من المشكلات الاقتصادية للبلدان العربية يمكن إرجاعه إلى تزايد الواردات من الأسلحة التي تستنضب المزيد من العملات الصعبة. ووفقاً للتقديرات التي حوتها

الدراسة، فإن حوالى ربع الديون الخارجية للبلدان العربية هي ديون ذات طبيعة عسكرية. ومقابلة استحقاقات هذه الديون تتطلب زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للخارج، وقد يكون ذلك على حساب كل من الانتاج والاستهلاك المحليين. وإذا ما أدت هذه السياسات التجارية إلى مزيد من الإنكشاف على الخارج، فإن تراكم السلاح قد يؤدي إلى نوع جديد من التبعية.

لقد تأثرت تحليلات الدراسة ونتائجها بدرجة كبيرة بطبيعة الاحصاءات المتوافرة. وفي بعض المواقع كان من الأجدى بدلاً من محاولة تقديم إجابات، الإقدام على إثارة التساؤلات أو الإشارة إلى الاتجاهات التي ينبغي أن تتجه نحوها البحوث والدرسات المستقبلية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو النمل، حسين. **الاقتصاد الاسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، إدارة التخطيط. **التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥**. أبو ظبي: الوزارة، ١٩٨٧.

بري، يورام وأمنون نويباخ. **المجمّع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥.

البطل، يولا. **الإنفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عن التسلح وتمويله**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات؛ ٦٤)

بوتول، غاستون. **الحرب والمجتمع**. ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

بوند، براين. **الحرب والمجتمع في أوروبا، ١٨٧٠ ـ ١٩٧٠**. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. بغداد: دار النهضة، ١٩٨٨.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. تحرير صندوق النقد العربي. للسنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢.

حرب، أسامة الغزالي. **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «العرب والعالم»)
حسيب، خير الدين [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)
خضر، أحمد ابراهيم. **الجيش والمجتمع: دراسات في علم الاجتماع العسكري**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥. (سلسلة علم الاجتماع المعاصر؛ ٧٧)
ـــــ. **علم الاجتماع العسكري: التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٠.
دائرة الشؤون الخارجية والدفاع القومي، إدارة الأبحاث بالكونغرس الأمريكي. **تركيا: صعوبات وآفاق**. ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ١٢)
ربيع، محمد عبد العزيز. **المعونات الأمريكية لإسرائيل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل (محرران). **التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)
سعودي، هالة أبو بكر. **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي، ١٩٦٧ - ١٩٧٣**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤)
سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «العرب والعالم»)
ـــــ. **العرب ومستقبل النظام العالمي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «العرب والعالم»)
سيزر، ديغو بازوغلو. **سياسات تركيا الأمنية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١. (سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٣٧)
صايغ، يزيد. **الصناعة العسكرية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.
صبري، عبد الرحمن حسن. **أثر الإنفاق العسكري في اسرائيل على مسار النمو الاقتصادي في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٠**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣. (كتاب الفكر الاستراتيجي العربي؛ ٣)
صندوق النقد العربي. **أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية، ١٩٨٠ - ١٩٩٠**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩١.
ـــــ. **اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦.
ـــــ. **التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٨٠ - ١٩٩٠**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩١.

ـــــ. **الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩١.
ـــــ. **الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٠.
ـــــ. **موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠**. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩١.
العبد، جورج (محرّر). **الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
عبد الملك، أنور. **الجيش والحركة الوطنية**. بيروت: دار ابن خلدون، [د. ت.].
العسلي، بسام. **الحرب والحضارة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
عوض الله، زينب. **السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدول النامية**. القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، ١٩٩١.
الكيلاني، هيثم. **الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.
مسلّم، طلعت أحمد. **التعاون العسكري العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
منصور، سامي. **تجارة السلاح والعالم الثالث**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ ٣٧)
المؤسسة الفرنسية لدراسات الدفاع الوطني. **الحروب والحضارات**. ترجمة أحمد عبد الكريم. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٤.
نافعة، حسن. **مصر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... إلى التسوية المستحيلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
النعيمي، أحمد نوري. **تركيا وحلف شمال الأطلسي**. عمّان: المطبعة الوطنية، ١٩٨١.
هويدي، أمين. **الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
ـــــ. **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديموقراطية**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١.
الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
وودس، جاك. **الجيوش والسياسة**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

دوريات

الأفندي، نزيرة. «تجارة السلاح بين «الدوافع» و«النتائج».» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

حسين، فتحي علي. «تسوية الصراع العراقي الايراني.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

الخفاجي، عصام. «الاقتصاد العراقي بعد الحرب مع ايران.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٨، العدد ٣٢، نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

الداود، محمود علي. «العلاقات العربية ـ التركية والعوامل المؤثرة فيها.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

ديرهوفنسيان، هاكوب. «تطور القوى العسكرية لدى مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٥، العدد ١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

الربيعو، تركي علي. «تركيا والنظام الاقليمي العربي: المؤثرات والتطورات، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ١٠، العدد ٣٨، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١.

زود، أحمد أبو الحسن. «العلاقات العمانية السوفياتية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

السرجاني، خالد زكريا. «صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلي للسعودية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

السيد عبد الوهاب، أيمن. «حرب الخليج وإمكانات خطر تصدير السلاح لايران.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

الشقاقي، خليل. «أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

صايغ، يوسف عبد الله. «التنمية العربية والمثلث الحرج.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٨٢.

طيفور، ماجد. «الآثار الاقتصادية للسلام المصري ـ الاسرائيلي.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٥، العدد ٢٠، نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

عبد المجيد، سيد. «المغرب واسبانيا والصراع من أجل سبتة ومليلة.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

عبيد، مجدي علي. «صراع الصحراء الغربية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

عطوة، فتحي حسن. «اتفاق اثيوبيا والصومال: هدنة مؤقتة أم تسوية للنزاع.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٣، تموز/ يوليو ١٩٨٨.

العواملة، خالد. «الصراع بين تشاد وليبيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

عيسى، نجيب. «الكلفة الاقتصادية لحرب الخليج: ٤٠٠ مليار دولار تكبّد العرب ٩٠٪ منها.» **شؤون الأوسط**: العدد ١، نيسان/ ابريل ١٩٩١.

فاعور، سعد. «التسلح السعودي، ١٩٨٠ - ١٩٨٧.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٢٨، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

الكواري، علي خليفة. «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٩، آذار/ مارس ١٩٨٣.

المانع، صالح عبد الرحمن. «الإنفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة.» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت): السنة ١٦، العدد ٤، شتاء ١٩٨٨.

محمد، حسن حجازي. «العلاقات العربية مع دول الجوار الاقليمي: تركيا، اثيوبيا، ايران.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧.

مسلّم، طلعت أحمد. «الصراع العراقي - الايراني: الصراع المسلح.» **السياسة الدولية**: العدد ٨٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦.

المشاط، عبد المنعم. «العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٤، العدد ٩٢، نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

مصطفى، نادية محمود. «سياسات سباق التسلّح الاسرائيلي - العربي خلال الثمانينات: بين الفرص والمكاسب الاسرائيلية وبين القيود والضغوط على مصر.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٨، العدد ٣٢، نيسان/ ابريل ١٩٩٠.

ـــــ. «القوتان الأعظم والعالم الثالث: من الحرب الباردة إلى الحرب الباردة.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٤، العددان ١٧ - ١٨، تموز/ يوليو - تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦.

ـــــ. «القوتان الأعظم والعالم الثالث: من الحرب الباردة الجديدة إلى نهايتها.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: السنة ٩، العدد ٣٦، نيسان/ ابريل ١٩٩١.

منصور، سامي. «السلاح والمديونية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦.

النصراوي، عباس. «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية - الايرانية.» **المستقبل العربي**: السنة ٩، العدد ٨٩، تموز/ يوليو ١٩٨٦.

هاشم، عمرو. «ميزان القوى في المغرب العربي، ١٩٨٣ - ١٩٨٧.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٣، العدد ٨٩، تموز/ يوليو ١٩٨٧.

ندوات

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.

زكي، رمزي (محرّر). السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨. بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩.
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي [وآخرون]. ندوة سياسات الاستثمار في البلاد العربية، الكويت، ١١ - ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.
القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمتها جمعية الخريجين في الكويت. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.
القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت: المركز، ١٩٩٠.
النجار، سعيد (محرّر). التصحيح والتنمية في البلدان العربية: ندوة مشتركة تحت اشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٦ - ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧. القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٧.

٢ - الأجنبية

Books

Ahrari, Mohammed E. (ed.). *The Gulf and International Security: The 1980s and Beyond.* New York: St. Martin's Press, 1989.
Allen, Roy George Douglas. *Index Numbers in Theory and Practice.* London: Macmillan, 1975.
Arms Control and Disarmament Agency (ACDA). *World Military Expenditures and Arms Transfers.* Washington, D.C.: ACDA, 1988, and 1990.
Auerbach, A.J. and M. Feldstein (eds.). *Handbook of Public Economics.* North Holland: Elsevier Science Publishers, [n.d.].
Bahbah, B. and L. Butler. *Israel and Latin America: The Military Connection.* London: Macmillan, 1986.
Ball, Nicole. *Security and Economy in the Third World.* London: Adamantine Press, 1988.
———. *Third World Security Expenditure: A Statistical Compendium.* Stockholm: National Defense Research Institute, 1984.
——— and Milton Leitenberg (eds.). *The Structure of the Defense Industry: An International Survey.* London: Croom Helm, 1983.
Benoit, Emile. *Defense and Economic Growth in Developing Countries.* Boston: D.C. Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973.
——— and Kenneth F. Boulding (eds.). *Disarmament and the Economy.* New York: Harper and Row, 1963.

Ben-Porath, Y. (ed.). *The Israeli Economy: Maturing through Crisis.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986.

Boadway, Robin W. and D.E. Wildasin. *Public Sector Economics.* 2nd ed. Boston, Mass.: Little, Brown, c1984.

Bowerman, B.L. and R.T. O'Connell. *Time Series Forecasting.* Boston: Duxbury Press, 1987.

Brzoska, Michael and Thomas Ohlson (eds.). *Arms Production in the Third World.* London; Philadelphia: Taylor and Francis, 1986.

———. *Arms Transfers to the Third World, 1971-85.* Oxford; New York: Oxford University Press, 1987.

Burrowes, Robert D. *The Yemen Arab Republic: The Politics of Development, 1962-1986.* Boulder, Colo.:Westview Press, 1987.

Chan, Steve and A. Mintz (eds.). *Defense, Welfare and Growth.* London; New York: Routledge and Kegan Paul, 1992.

Chatfield, Christopher. *The Analysis of Time Series: An Introduction.* London; New York: Chapman and Hall, 1987.

Chubin, Shahram, R. Litwak and A. Plascov. *Security in the Gulf.* Gower, Eng.: International Institute for Strategic Studies, 1982.

Collin, John M. *American and Soviet Military Trends Since the Cuban Missile Crisis.* Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1978.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

———. *The Gulf and the West: Strategic Relations and Military Realities.* Boulder, Colo.: Westview Press; London: Mansell, 1988.

Creasey, Pauline and S. May (eds.). *The European Armaments Market and Procurement Cooperation.* New York: St. Martin's Press, 1988.

Deger, Saadet. *Investment, Defense and Growth in Less Developed Countries.* Birkbeck College, 1981. (Discussion Paper; no. 105)

———. *Military Expenditure in Third World Countries: The Economic Effects.* London; Boston, Mass.: Routledge and Kegan Paul, 1986.

——— and R. West (eds.). *Security and Development.* New York: St. Martin's Press, 1987.

DeGrasse, Robert (Jr.). *Military Expansion, Economic Decline.* Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe; New York: Council on Economic Priorities, 1983.

Eatwell, J., M. Milgate and P. Newman (eds.). *The New Palgrave.* London: Macmillan, 1991.

Economist Intelligence Unit (EIU). *Algeria: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.

———. *Egypt: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.

———. *Israel: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.

———. *Jordan: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.

———. *Kuwait: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *Morocco: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *Oman: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *Saudi Arabia: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *Syria: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *Turkey: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.
———. *U.A.E.: Country Profile, 1991-92.* London: [EIU], 1992.

Eide, Asbjrn and Mark Thee (eds.). *Problems of Contemporary Militarism.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1980.

Al-Faris, A. *The Impact of the Decline in Oil Revenue on the Gulf Countries' Economy.* [Washington, D.C.]: International Monetary Fund, Middle Eastern Department, 1985.

———. *Market Structure and Price Behaviour: A Kinked Demand Curve Approach to World Oil Market.* Oxford: University of Oxford, 1989.

Fletcher, Andrew [Andrew Fletcher of Saltoun]. *Selected Political Writings and Speeches.* Edited by David Daiches. Edinburgh: Scottish Academic Press, 1979. ([Publications]- Association for Scottish Literary Studies; no. 9)

Gaddis, John Lewis. *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Post-war American National Security Policy.* New York: Oxford University Press, 1982.

Galbraith, John Kenneth. *The Anatomy of Power.* London: Hamish Hamilton, 1984.

Gansler, J.S. *The Defense Industry.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980.

Gorbar, L.M. and R.C. Porter. *Benoit Revisited: Defense Spending and Economic Growth in LDCS.* Ann Arbor, Mich.: University of Michigan, Center for Research and Economic Development, 1987. (Discussion Paper; no. 119)

Granger, Clive William J. (ed.). *Modelling Economic Series.* Oxford: Clarendon Press, 1991.

Griliches, Zvi (ed.). *Price Indexes and Quality Change: Studies in New Methods of Measurement.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.

Gujarati, Damodar N. *Basic Econometrics.* 2nd ed. New York: McGraw-Hill, ©1988.

Halliday, Fred. *Cold War, Third World: An Essay on Soviet-American Relations.* London: Hutchinson Radius, 1989.

Hanks, Robert J. *The U.S. Military Presence in the Middle East: Problems and Prospects.* Cambridge, Mass.: Institute for Foreign Policy Analysis, 1982.

Hartland-Thunberg, Penelope and Charles K. Ebinger (eds.). *Banks, Petrodollars, and Sovereign Debtors: Blood from a Stone?* Lexington, Mass.: Lexington Books, ©1986.

Helms, Christine Moss. *The Iraqi Dilemma: Political Objectives Versus Military Strategy.* Washington, D.C.: Brookings Institute, 1983.

Herspring, D.R. and I. Volgyes (eds.). *Civil-Military Relations in Communist Systems.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

Hickman, William F. *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982.* Washington, D.C.: Brookings Institute, 1982.

IEA. *The Dilemmas of Government Expenditure.* London: 1976.

Institute of Statistics in Oxford University. *Studies in War Economics.* Oxford: Basil Blackwell, 1947.

International Institute for Strategic Studies (IISS). *The Military Balance, 1991-1992.* London: Brassey's Publisher, 1991.

International Monetary Fund (IMF). *A Manual on Government Finance Statistics.* Washington, D.C.: IMF, 1990.

———. *International Financial Statistics.* Various issues.

Janowitz, Morris (ed.). *Civil-Military Relations: Regional Perspectives.* Beverly Hills, Calif.; Los Angeles: Sage Publications, 1981.

Judge, George G. [et al.]. *The Theory and Practice of Econometrics.* 2nd ed. New York: John Wiley, c1985.

Kaldor, M., D. Smith and S. Vines (eds.). *Democratic Socialism and the Cost of Defense.* London: Croom Helm, 1979. (Report and Papers of the Labour Party Defense Study Group)

Katouzian, Homa. *The Political Economy of Modern Iran, 1926-1976.* London: Macmillan, 1981.

Katz, James T. (ed.). *Arms Production in Developing Countries.* Boston: D.C. Heath; Lexington, Mass.: Lexington Books, c1984.

Kelleher, C. MacArdle (ed.). *Political-Military Systems: Comparative Perspective.* Beverly Hills, Calif.; London: Sage Publications, 1974.

Kennedy, Gavin. *Defense Economics.* London: Duckworth; New York: St. Martin's Press, 1983.

Kennedy, Paul. *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000.* London: Fontana Press, 1989.

Keynes, John Maynard. *The Economic Consequences of the Peace.* London: Macmillan; New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1920.

———. *The General Theory of Employment: Interest and Money.* London: Macmillan, 1936.

———. *How to Pay for the War: A Radical Plan for the Chancellor of the Exchequer.* New York: Harcourt Brace Jovanovich; London: Macmillan, 1940.

Khader, Bichara and A. Badran (eds.). *The Economic Development of Jordan.* London: Croom Helm, 1987.

——— and Bashir El-Wifati (eds.). *The Economic Development of Libya.* London: Croom Helm, 1987.

Khouja, Mohamad Wafic. *The Economy of Kuwait: Development and Role*

of International Finance. London: Macmillan, 1979.

Kolodziej, Edward A. and Robert W. Harkavy (eds.). *Security Policies of Developing Countries*. Lexington, Mass.: Lexington Books, c1982.

Kourvetaris, George A. and B. Dobratz (eds.). *World Perspectives in the Sociology of the Military*. New Brunswick, N.J.: Transaction Books, c1977.

Lanir, Zvi (ed.). *Israeli Security Planning in the 1980s: Its Politics and Economics*. New York: Praeger, 1985.

Leontief, Wassily and F. Duchin. *Military Spending: Facts and Figures: Worldwide Implications and Future Outlook*. New York: Oxford University Press, 1983.

Levy, Marion Joseph (Jr.). *Modernization and the Structure of Societies: A Setting for International Affairs*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966. 2 vols.

Looney, Robert E. and R. West. *Third World Military Expenditure and Arms Production*. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1988.

Lukes, Steven (ed.). *Power: A Radical View*. Oxford: Basil Blackwell, 1987.

MacDonald, S.B., M. Lindsay and D.L. Crum (eds.). *The Global Debt Crisis: Forecasting for the Future*. London: Pinter Publishers, 1990.

El-Mallakh, Ragaei. *The Economic Development of the Yemen Arab Republic*. London: Croom Helm, 1986.

Marris, Stephen. *Deficits and the Dollar: The World Economy at Risk*. Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1985.

McKinlay, Robert D. *Third World Military Expenditure: Determinants and Implications*. London; New York: Pinter, 1989.

——— and A. Mugham. *Aid and Arms to the Third World: An Analysis of the Distribution and Impact of US Official Transfers*. London: Pinter, 1984.

Melman, Seymour. *The Demilitarized Society: Disarmament and Conversion*. Montreal: Harvest House, 1988.

———. *The Permanent War Economy: American Capitalism in Decline*. New York: Simon and Schuster, 1974.

Milward, Alan S. *The Economic Effects of the Two World Wars on Britain*. London: Macmillan, 1970.

Mofid, K. *Development Planning in Iran: From Monarchy to Islamic Republic*. Cambridge: Middle East and North African Studies Press, 1987.

———. *The Economic Consequences of the Gulf War*. London: Routledge and Kegan Paul, 1990.

Mosely, Hugh G. *The Arms Race: Economic and Social Consequences*: Lexington, Mass.: Lexington Books, c1985.

Nas, Tevfik and M. Odekon (eds.). *Economics and Politics of Turkish Liberalization*. Bethlehem: Lehigh University Press; London; Toronto:

Associated University Press, 1992.
Olson, Mancur. *The Rise and Decline of Nations: Economic Growth, Stagflation, and Social Regidities.* New Haven, Conn.: Yale University Press, c1982.
Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). *External Debt of Developing Countries.* Paris: OECD, 1984.
Pelletiere, Stephen C. [et al.]. *Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East.* Pennsylvania: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1990.
Porter, Bruce D. *The USSR in Third World Conflicts: Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945-1980.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1986.
Presley, John R. *A Guide to the Saudi Arabian Economy.* London: Macmillan, 1984.
Quandt, William Baur. *U.S.-Soviet Rivalry in the Middle East.* Washington, D.C.: Brookings Institute, 1986.
Report of the Independent Commission on Disarmament and Security Issues (Palme Report). *Common Security: A Programme for Disarmament.* London: Pan, 1982.
Ricardo, David. *The Principles of Political Economy and Taxation.* Edited by Piero Sraffa. Cambridge: Cambridge University Press, 1951.
Richards, A. and J. Waterbury. *A Political Economy of the Middle East: State, Class, Economic Development.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.
Richardson, Lewis F. *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origins of War.* Chicago, Ill.: Quadrangle; Pittsburgh: Boxwood Press, 1960.
Robins, Philip K. *Turkey and the Middle East.* London: Royal Institute of International Affairs; Pinter; New York: Council on Foreign Relations Press, 1991.
Rotberg, R. and T.K. Rabb (eds.). *The Origin and Prevention of Major Wars.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1989.
Sachs, J.D. and S.M. Collins (eds.). *Developing Countries Debt and Economic Performance.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, National Bureau of Economic Research, 1989.
Safran, Nadav. *Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security.* London: Cornell University Press, 1988.
Sakamoto, Y. (ed.). *Asia: Militarization and Regional Conflict.* London: Zed Books; United Nations University, 1988.
Schmidt, C. (ed.). *The Economics for Military Expenditures.* London: Macmillan, 1987.
——— and F. Blackaby (eds.). *Peace, Defense and Economic Analysis.* London: Macmillan, 1987.

Semmel, Bernard (ed.). *Marxism and the Science of War.* Oxford: Oxford University Press, 1981.

Shaw, Martin (ed.). *War, State and Society.* London: Macmillan, 1984.

Silberner, E. *The Problem of War in Nineteenth Century Economic Thought.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1946.

Simon, S.W. (ed.). *The Military and Security in the Third World: Domestic and International Impacts.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1978.

Singer, J.D. [et al.] (eds.). *Explaining War.* Beverly Hills, Calif.; London: Sage Publications, 1979.

Sivard, Ruth Leger. *World Military and Social Expenditures.* Leesburg, Va.: World Priorities, 1981.

Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.* Edited by R.H. Campbell and A.S. Skiner. Oxford: Clarendon Press, 1976.

Smith, D. and R. Smith. *The Economics of Militarism.* London: Pluto Press, 1983.

Sraffa, Piero (ed.). *The Works and Correspondence of David Ricardo.* Cambridge: Cambridge University Press, 1951.

Stiglitz, Joseph E. *Economics of the Public Sector.* New York: W.W. Norton, ᶜ1986.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). *Yearbook of World Armaments and Disarmament.* Oxford: Oxford University Press, 1977-1992.

Walker, A. (ed.). *Public Expenditure and Social Policy.* London: Heinemann Educational Books, 1983.

Whynes, David K. *The Economics of the Third World Military Expenditure.* London: Macmillan, 1979.

Wilson, Rodney. *Trade and Investment in the Middle East.* London: Macmillan; New York: Holmes and Meier, 1977.

Wolpin, Miles D. *Militarization, Internal Repression, and Social Welfare in the Third World.* London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1986.

World Bank. *Egypt: Alleviating Poverty during Structural Adjustment: Country Study.* Washington, D.C.: [World Bank], 1991.

———. *World Debt Tables: External Debt of Developing Countries.* Washington, D.C.: World Bank, Various years.

———. *World Development Report, 1990: Poverty.* Oxford: Oxford University Press, 1990.

———. *World Development Report, 1992: Development and the Environment.* Oxford: Oxford University Press, 1992.

Al-Yousuf, A. *Kuwait and Saudi Arabia: From Prosperity to Retrenchment.* Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 1990.

Periodicals

Adekson, J.B. «On the Theory of Modernizing Soldier: A Critique.» *Current Research on Peace and Violence:* vol. 1, no. 1, 1978.

Albrecht, U. [et al.]. «Arming the Developing Countries.» *International Social Science Journal:* vol. 28, no. 2, 1976.

Almon, S. «The Distributed Lag Between Capital Appropriations and Expenditures.» *Econometrica:* vol. 30, 1965.

Altman, S. and A. Fechter. «The Supply of Military Personnel in the Absence of a Draft.» *American Economic Review:* vol. 57, no. 2, May 1967.

Apostolakis, B.E. «Warfare-Welfare Expenditure Substitutions in Latin America, 1953-87.» *Journal of Peace Research:* vol. 29, no. 1, 1992.

«BAe Shrugs off Saudi Move to Defer £ 8bn Air Base Project.» *Financial Times:* 24/8/1992.

Ball, Nicole. «Defense and Development: A Critique of the Benoit Study.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 31, April 1983.

Benoit, Emile. «Growth and Defense in Developing Countries.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 26, January 1978.

Blackaby, E. and T. Ohlson. «Military Expenditure and the Arms Trade: Problems of Data.» *Bulletin of Peace Proposals:* vol. 13, no. 4, 1982.

———. «The World Military System: Inadequasy of Data.» *Bulletin of Peace Proposals:* vol. 17, nos. 3-4, 1986.

Brzoska, Michael. «Arms Transfer Data Sources.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 1, March 1982.

———. «The Reporting of Military Expenditure.» *Journal of Peace Research:* vol. 18, no. 3, 1981.

———. «Research Communication: The Military Related External Debt of Third World Countries.» *Journal of Peace Research:* vol. 20. no. 3, 1983.

Cappelen, A., N.P. Gleditsch and O'Bjerkholt. «Military Spending and Economic Growth in the OECD Countries.» *Journal of Peace Research:* vol. 21, no. 4, 1984.

Chan, Steve. «The Impact of Defence Spending on Economic Performance: A Survey of Evidence and Problems.» *Orbis:* vol. 29, no. 3, 1985.

Chowdhury, A.R. «A Causal Analysis of Defense Spending and Economic Growth.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 35, no. 1, 1991.

Conway, R.K. [et al.]. «The Impossibility of Causality Testing.» *Agricultural Economics Research:* vol. 36, Summer 1984.

Cordesman, Anthony H. «The Middle East and the Cost of the Politics of Force.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 1, Winter 1986.

Dabelko, D. and J. McCormick. «Opportunity Costs of Defense: Some

Cross-National Evidence.» *Journal of Peace Research:* vol. 14, no. 2, 1977.

Davis, D.R. and S. Chan. «The Security-Welfare Relationship: Longitudinal Evidence from Taiwan.» *Journal of Peace Research:* vol. 27, no. 1, 1990.

Deger, Saadet. «Human Resources: Education and Military Expenditure in Developing Countries.» *2nd World Congress Social Economics:* August 1981.

———. «Human Resources, Government Education Expenditure, and the Military Burden in Less-Developed Countries.» *Journal of Developing Areas:* vol. 20, no. 3, October 1985.

——— and R. Smith. «Military Expenditure and Growth in Less-Developed Countries.» *Journal of Conflict Resolution:* 1983.

——— and S. Sen. «Military Expenditure: Spin-Off and Economic Development.» *Journal of Development Economics:* vol. 13, 1983.

Diehl, P.F. «Armaments without War: An Analysis of Some Underlying Effects.» *Journal of Peace Research:* vol. 22, no. 3, 1985.

De Mais, Paula and H. Lorie. «How Resilient are Military Expenditures.» *IMF Staff Papers:* vol. 36, no. 1, March 1989.

Economist: 20 August 1988 and 2 March 1991.

Eleazu, U.O. «The Role of the Army in African Politics: A Reconsideration of Existing Theories and Practices.» *Journal of Developing Areas:* 1973.

Faini, R., P. Annez and L. Taylor. «Defense Spending, Economic Structure and Growth: Evidence among Countries and Over Time.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 32, 1984.

Financial Times: 6/11/1992.

Frederiksen, P.C. and Robert E. Looney. «Defense Expenditure and Economic Growth in Developing Countries.» *Armed Forces and Society:* vol. 9, no. 4, 1983.

Goldberg, J. «The Saudi Military Build-Up: Strategy and Risk.» *Middle East Review:* Spring 1989.

Gonzalez, R. and S. Mehay. «Publicness, Scale and Spillover Effects in Defence Spending.» *Public Finance Quarterly:* vol. 18, no. 3, July 1990.

Gottheil, F.M. «An Economic Assessment of the Military Burden in the Middle East.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 18, no. 3, 1974.

Granger, Clive William J. «Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods.» *Econometrica:* July 1969.

Gray, Colin. «The Arms Race Phenomenon.» *World Politics:* October 1971.

Gupta, B.S. «The Modernizing Soldier: End of a Myth?» *Bulletin of Peace Proposals:* vol. 10, no. 3, 1979.

Harris, G. «The Determinants of Defense Expenditure in the ASEAN Region.» *Journal of Peace Research:* vol. 23, no. 1, 1986.

———, M. Kelly and Pranowo. «Trade-Offs Between Defense and Education/ Health Expenditures in Developing Countries.» *Journal of Peace Research:* vol. 25, no. 2, 1988.

Hess, P. and B. Mullan. «The Military Burden and Public Education Expenditures in Contemporary Developing Nations: Is there a Trade-Off?» *Journal of Developing Areas:* vol. 22, July 1988.

Hewitt, Daniel P. «Military Expenditure: Econometric Testing of Economic and Political Influences.» *International Monetary Fund* (Fiscal Affairs Department, Working Paper): May 1991.

———. «Military Expenditure: International Comparison of Trends.» *International Monetary Fund* (Fiscal Affairs Department): May 1991.

Inbar, E. «The American Arms Transfer to Israel.» *Middle East Review:* vol. 15, no. 2, Winter 1982.

Joerding, W. «Economic Growth and Defence Spending: Granger Causality.» *Journal of Development Economics:* vol. 21, 1986.

El-Kayam, D., D. Yariv and I. Tal. «The Effect of the Internal and External Public Debt on Private Consumption in Israel, 1971-1984.» *Bank of Israel Economic Review:* vol. 63, 1988.

Keman, H. «Economic Decline: Cold War Structure and the Trade-Off Between Welfare and Warfare in 17 Capitalist Democracies.» *Current Research on Peace and Violence:* vol. 18, no. 1, 1985.

Kende, I. «The History of Peace: Concept and Organization from the Late Middle Ages to the 1870s.» *Journal of Peace Research:* vol. 26, no. 3, 1989.

Kolodziej, Edward A. «Measuring French Arms Transfers.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 23, no. 2, June 1979.

Lebovic, James H. «Capabilities in Context: National Attributes and Foreign Policy in the Middle East.» *Journal of Peace Research:* vol. 22, no. 1, 1985.

——— and A. Ishaq. «Military Burden, Security Needs and Economic Growth in the Middle East.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 1, March 1987.

Leidy, M.P. and R.W. Staiger. «Economic Issues and Methodology in Arms Race Analysis.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 29, no. 3, September 1985.

Levran, A. «Syria's Military Strength and Capability.» *Middle East Review:* vol. 19, no. 3, Spring 1987.

Lim, D. «Another Look at Growth and Defense in Less Developed Countries.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 31, 1983.

Linden, M. «Military Expenditure, Government Size and Economic Growth in the Middle East in the Period, 1973-1985.» *Journal of Peace Research:* vol. 29, no. 3, 1992.

Looney, Robert E. «Have Third World Arms Industries Reduced Arms Im-

ports?» *Current Research on Peace and Violence:* vol. 10, no. 1, 1989.

———. «Internal and External Factors in Effecting Third World Military Expenditures.» *Journal of Peace Research:* vol. 26, no. 1, 1989.

———. «Military Expenditure, Military Participation Rates, and Human Capital Development in the Arab World.» *Current Research on Peace and Violence:* vol. 13, no. 1, 1990.

——— and P.C. Frederiksen. «Defense Expenditures, External Public Debt and Growth in Developing Countries.» *Journal of Peace Research:* vol. 23, no. 4, 1986.

Love, R. «Funding the Ethiopian State: Who Pays?» *Review of African Political Economy:* no. 44, 1989.

MacFarlane, S.N. «Superpowers Rivalry in the 1990s.» *Third World Quarterly:* vol. 12, no. 1, 1990.

Maizels, A. and M.K. Nissanke. «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries.» *World Development:* vol. 14, no. 9, 1986.

Majeski, S.J. and D.L. Jones. «Arms Race Modelling.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 25, no. 2, June 1981.

McGuire, M. «A Quantitative Study of the Strategic Arms Race in the Missile Age.» *Review of Economics and Statistics:* 1977.

———. «U.S. Assistance, Israeli Allocation, and the Arms Race in the Middle East.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 2, 1982.

Melman, Seymour. «Inflation and Unemployment as Products of War Economy.» *Bulletin of Peace Proposals:* vol. 9, no. 4, 1979.

Meridor, Leora. «The Financing of Government Expenditures in Israel, 1960-1983.» *Bank of Israel Economic Review:* vol. 62, 1988.

Middle East: June 1989.

«Middle East Orders $ 35 Billion in Arms Since Iraqi Invasion.» *Financial Times:* 24/8/1992.

Mintz, A. and M. Ward. «The Political Economy of Military Spending in Israel.» *American Political Science Review:* vol. 83, no. 2, June 1989.

Le Monde: 26/2/1991.

Mylroie, L.A. «Iraq in the Middle East.» *Middle East Journal:* vol. 43, no. 1, Winter 1989.

Neuman, Stephanie G. «Coproduction, Barter, and Countertrade: Offsets in the International Arms Markets.» *Orbis:* Spring 1985.

———. «Security, Military Expenditures, and Socio-Economic Development: Reflections on Iran.» *Journal of World Affairs; Orbis:* vol. 22, no. 3, Fall 1978.

Nincic, M. and T.R. Cusack. «The Political Economy of U.S. Military Spending.» *Journal of Peace Research:* vol. 16, no. 2, 1979.

Pajak, Roger F. «Arms and Oil: The Soviet-Libyan Arms Supply Relationship.» *Middle East Review:* vol. 13, no. 2, Winter 1980.

———. «French and British Arms Sales in the Middle East: A Policy Perspective.» *Middle East Review:* vol. 10, no. 3, Spring 1978.

Peroff, K. and M. Podolak-Warren. «Does Spending on Defence Cut Spending on Health? A Time-Series Analysis of the U.S. Economy, 1929-74.» *British Journal of Political Science:* vol. 9, 1979.

Perthes, Volker. «The Syrian Economy in the 1980s.» *Middle East Journal:* vol. 46, no. 1, Winter 1992.

Shaw, Harry J. «Debts and Dependency.» *Foreign Policy:* no. 50, Spring 1983.

Sims, C. «Money, Income and Causality.» *American Economic Review:* September 1972.

Singer, J.D. «Accounting for International War: The State of the Discipline.» *Journal of Peace Research:* vol. 17, 1981.

Smith, R. «Military Expenditure and Capitalism.» *Cambridge Journal of Economics:* March 1977.

———. «Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-1973.» *Journal of Comparative Economics:* March 1980.

———, A. Humm and J. Fontanel. «The Economics of Exporting Arms.» *Journal of Peace Research:* vol. 2, no. 3, 1985.

Somekh, Y. «Supply of F-16 Aircraft and Mobile Hawk Missiles to Jordan: The Military Ramifications for Israel.» *Middle East Review:* vol. 15, no. 2, Winter 1982.

Spiegel, Steven L. «Saudi Arabia and Israel: The Potential for Conflict.» *Middle East Review:* vol. 14, no. 4, Summer 1982.

Starr, H. [et al.]. «The Relationship Between Defense Spending and Inflation.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 28, no. 1, March 1984.

Stoll, R.J. «Let the Researcher Beware: The Use of the Richardson Equations to Estimate the Parameters of a Dynamic Arms Acquisition Process.» *American Journal of Political Science:* vol. 26, no. 1, 1982.

Terhal, P. «Foreign Exchange Costs of the Indian Military, 1950-1972.» *Journal of Peace Research:* vol. 19, no. 3, 1982.

«Turkey.» *MEED:* 12 July 1986. Special report.

Valenzuela, A. «The Military and Social Science Theory.» *Third World Quarterly:* vol. 7, January 1985.

Vayrynen and Raimo. «The Arab Organization of Industrialization: A Case Study in the Multinational Production of Arms.» *Current Research on Peace and Violence.*

Verner, J.G. «Budgetary Trade-Offs Between Education and Defence in Latin America: A Research Note.» *Journal of Developing Areas:* vol. 18, October 1983.

Wards, M.D. and A.K. Mahajan. «Defence Expenditures, Security Threats, and Governmental Deficits.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 28, no. 3, 1984.

and A. Mintz. «Dynamics of Military Spending in Israel.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 1, 1987.

Wionczek, M.S. «Growth of Military Industries in Developing Countries: Impact on the Process of Underdevelopment.» *Bulletin of Peace Proposals:* vol. 17, no. 1, 1986.

Theses, Dissertations

Hazzan, Charles A. «U.S. F-15 Jet Fighter Sale to Saudi Arabia: Analysis.» (M.A. Thesis, Washington, D.C., American University, Faculty of the College of Public and International Affairs, 1981).

Kashani, K.A. «American Arms Sales to Iran and Power Politics in the Middle East.» (M.A. Thesis, North Texas State University, December 1977).

Turner, William O. (Jr.). «United States Arms Sales to Saudi Arabia: Implications for American Foreign Policy.» (Ph. D. Dissertation, Washington, D.C., George Washington University, Graduate School of Arts and Sciences, May 1982).

فهرس

ي

الدكتور عبد الرزاق الفارس

- حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من قسم الاقتصاد، جامعة اكسفورد، في العام ١٩٩٠.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة الكويت، في العام ١٩٧٦، وعلى ماجستير الاقتصاد من جامعة القاهرة، في العام ١٩٨٣.
- عمل، سابقاً، رئيساً لقسم الشؤون المالية في وزارة الأشغال العامة والإسكان، دولة الامارات العربية المتحدة (١٩٧٦ - ١٩٧٩)، ومديراً عاماً للتخطيط في وزارة التربية والتعليم (١٩٧٩ - ١٩٨٠)، ووكيل وزارة مساعد لشؤون التخطيط في الوزارة ذاتها (١٩٨٠ - ١٩٨٢)، واقتصادياً في دائرة الشرق الأوسط، صندوق النقد الدولي (١٩٨٥).
- يعمل، حالياً، في قسم الاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- أستاذ زائر في معهد ماساشيوستس للتكنولوجيا (M.I.T) ١٩٩٣.
- له المؤلفات التالية:
  - **تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة** (الكويت: دار كاظمة ١٩٨٥)
  - **القطاع العام والقطاع الخاص: محددات الأداء ومعايير الاختيار** (دبي: دار القلم ١٩٩٣).
  - كما أن له العديد من المقالات العلمية في الدوريات العربية والدولية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي :- ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
(١ - ٢١٢) ٤٧٨١٣٠٣